



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

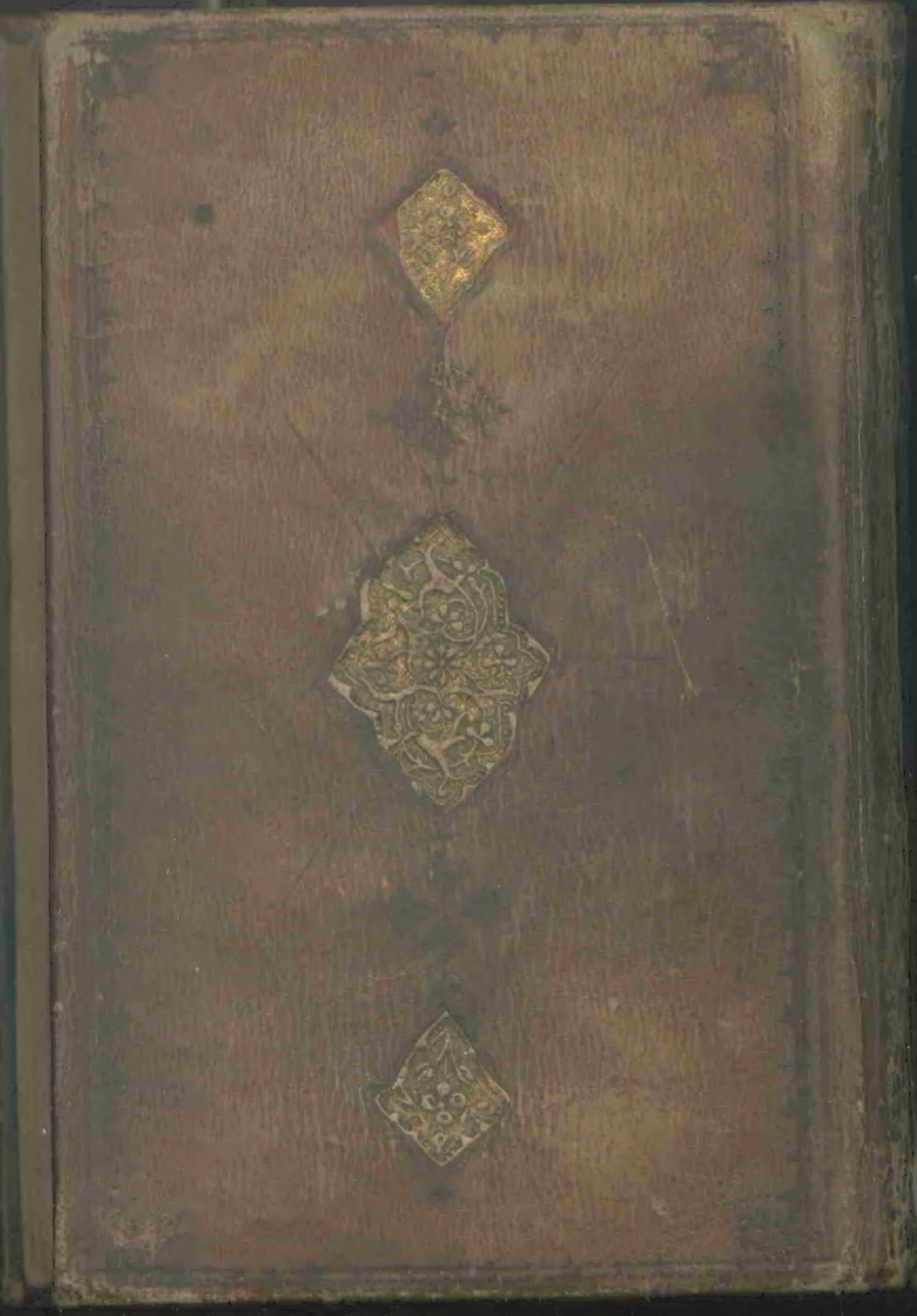
نام کتاب: سراج الاسلام فی مسائل الحلال والحرام

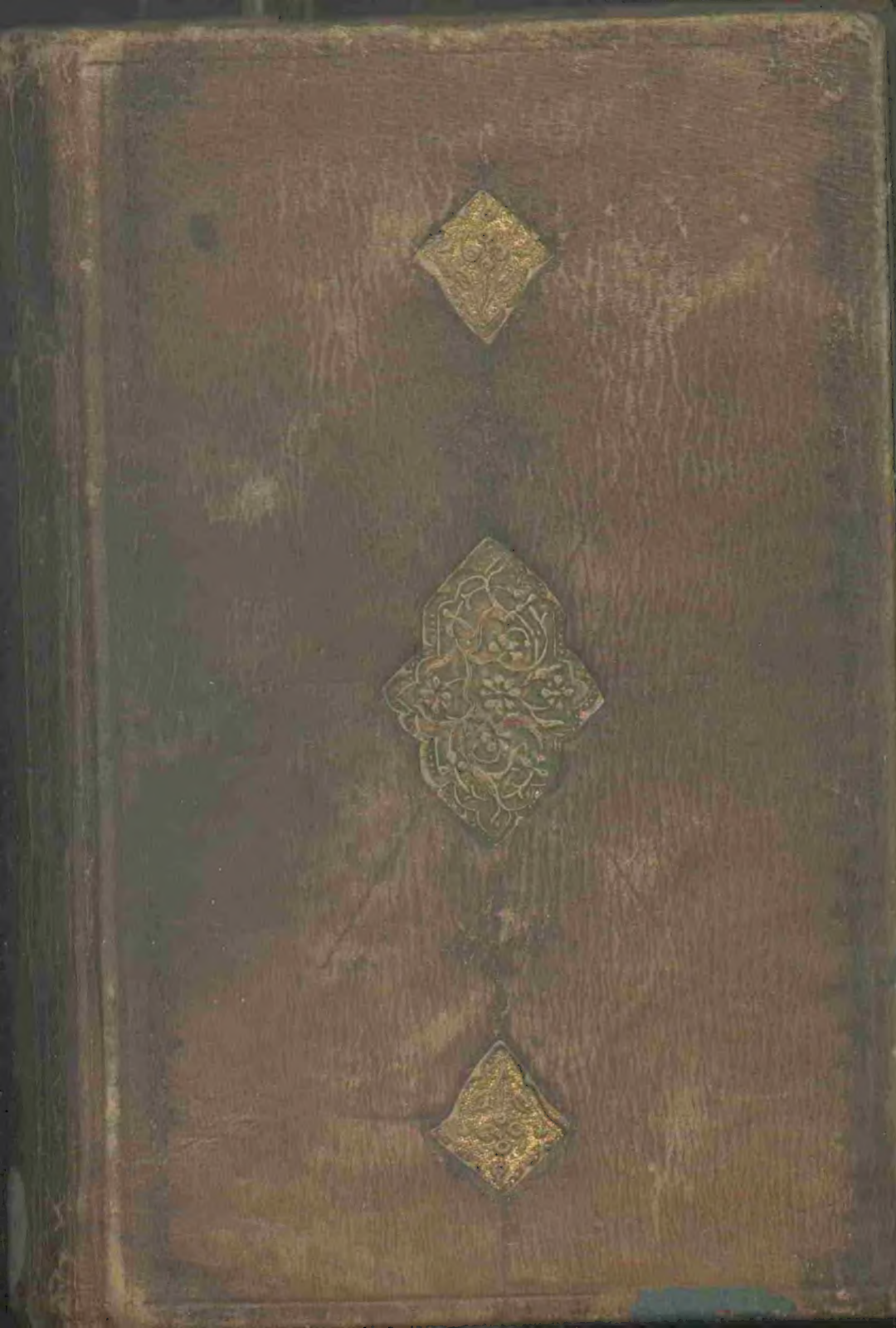
مؤلف: محقق حلی

شماره کتاب: ۱۰۴۹۱

اندازه: ۲۰/۱۵ × ۱۲/۵

تاریخ تصویربرداری: سفر نور ۹۰





۱۳۵۵ (۲۲۶۰) م.م.

102912

[illegible]

فهذه الكتب هي مائة وخمسة عشر كتاباً في فروع الدين والعبادة وهي عشرة كتب

كتاب الطهارة	كتاب الصلاة	كتاب الزكاة ٩٢٠
كتاب الخمس ١١٨	كتاب الصوم ١٢٢	كتاب الأضحية ٢٠١
كتاب الجهاد ٢٠١	كتاب العشرة ٢	كتاب الحج ١٢٢
كتاب الاعتكاف ١٢٩	القيم ثمانية العقود وربع عشر كتاباً	
كتاب التجارة ٢٢٢	كتاب الزهدين ٢٢٢	كتاب المغنم ٢٧٢
كتاب الحج ٢٧٢	كتاب الضمان ٢٨٠	كتاب الصلح ٢٨٢
كتاب الشركة ٢٩٢	كتاب المضاربة ٢٩٧	كتاب الميراث ٣٠٣
كتاب الرديعة ٣١١	كتاب العارية ٣١٩	كتاب الاجارة ٣١٩
كتاب الوكالة ٣٢٠	كتاب الوقوف ٣٢١	كتاب النكاح ٣٢١
كتاب الهبات ٣٢٢	كتاب السبق والرواية ٣٢٢	كتاب الوصايا ٣٢٢
القيم ثمانية العقود وربع عشر كتاباً		
كتاب الطلاق ٣٢٢	كتاب الخلع والمبارك ٣٢٢	كتاب الطهارة ٣٢٢
كتاب الايلاء ٣٢٢	كتاب اللعان ٣٢٢	كتاب العنق ٣٢٢
كتاب الزنا ٣٢٢	كتاب الاقرار ٣٢٢	كتاب الجعالة ٣٢٢
كتاب الايمان ٣٢٢	كتاب النذر ٣٢٢	كتاب القيم ثمانية العقود وربع عشر كتاباً
كتاب القضاء ٣٢٢	كتاب الاطعمة والاشربة ٣٢٢	كتاب الغصب ٣٢٢
كتاب الفرائض ٣٢٢	كتاب احياء الاموات ٣٢٢	كتاب اللقطة ٣٢٢
كتاب الحدود ٣٢٢	كتاب القصاص ٣٢٢	كتاب الشهادات ٣٢٢
كتاب الفتن ٣٢٢	كتاب القصاص ٣٢٢	كتاب الديارات ٣٢٢

كتاب القيم ثمانية العقود وربع عشر كتاباً

١٠٩٩

من شأنه واستبنت الصلاح على صفات وجهه ونفخ لسانه سئلني ان
اعلى عليه تحضرة الاحكام مستقنا الرؤس مسائل الحلال والحرام يكون
كالنقى الذي يصدر عنه والكفر الذي ينفق منه فاستدات مستعينا
بأنه ومنوكل عليه فليس القوة الا به ولا الرجوع اليه وهو مبنى
على اقسام اربعة الاول في العبادات فهي عشرة كتب وبند كالم
منها فالهم كتاب الطهارة اسم للوضوء والغسل او
التيهم على وجهه تاتى في استباحة الصلوة وكذا واحد منها ينقسم الى
واجب وندب فالواجب من الوضوء ما كان لصلوة واجبة وطول
واجبا ولسن كتابة القرآن ان وجبت المندوب ماعداه والواجب
من الغسل ما كان لاحد الامور الثلاثة او لدخول المساجد ولقرائه
الغزائم ان وجبا وقد عيى ان بقى الطلوع الفجر من يوم يجب صومه بقدر
ما يغتسل الجنب ولصوم المستحاضة اذا غس بها الفطنة والمندوب
ما عداه والواجب من التيمم ما كان لصلوة واجبة عند تضيق وقتها
وللجنب احد المسجدين ليخرج به والمندوب ماعداه وقد عيى الطهارة
بالندوب وشبهه وهذا الكذب يعتمد على اربعة اركان الزكن الاول
في المياه وفيها اهران الاول في الماء المطلق وهو كل ما يستحق اطلاق
اسم الماء عليه من غير اضافة وكلمة طاهر من بل للحدث والنجس وبلغنا

هذا كتابا شرابا للمحقق رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم اني احمدك حمدا يقل في انتشاره حمد كل جامد ويضمحل باستهلاكه حمد
كل جاحد ؛ ويقل بغيره حمد كل جاسد ؛ ويجعل باعتبار عقده كل كاشف
واشهاد ان لا اله الا الله شهادة اعتمد بها الدفع الشدائد ؛ واستر
بها سائر النعم الاوابد ؛ واصلى على سيدنا محمد الهاي المصطفى
واحسن القواعد ؛ الداعي الى النجى المقاصد واربع الفوائد ؛ وعلى اله
الغزاة الامجاد ؛ المتقدمين على الاقارب والاباعد ؛ المؤيدون في المصا
لوالوار ؛ صلوة يسمع كل غائب وشاهد ؛ وتقع كل شيطان ملأ
وبعد فان رعاية الايمان توجب قصاص الاخوان ؛ والرحمة في
الثواب تبعث على مقابلة السؤال بالجواب ومن الصحيح ان يعرف النما

وقوع النجاسة فيه ينقسم الى جار ومحقون وماء بئر ماء الجارى فلا ينجس
الا باستيلاء النجاسة على احد اوصافه ويظهر بكثرة الماء الطاهر عليه لانها
حتى يزول تغيره ويحقق بحكمه الماء الحام اذا كان له مادة ولو ما زج طاهر
فغيره او تغير من قبل نفسه لم يخرج عن كونه مطهر اما دام اطلاق اسم الماء
باقيا عليه واما المحقون فما كان منه دون الكثرة فينجس بملاقاة النجاسة
ويظهر بالقاء كتر عليه فان زاد رفته ولا يظهر بانما كتر على الاظهر وما
كان منه كتر انصاعدا لا ينجس الا ان يغير النجاسة احدا وصادف ويظهر
بالقاء كتر عليه فكل حتى يزول التغير ولا يظهر بزواله من نفسه ولا تصفيق
الرياح ولا بوقوع اجسام طاهرة فيه تزيل عنه التغير والكراف ومائتا
رطل بالمرأة على الاظهر او ما كان كذا واحد من طوله وعرضه عمقه ثلثة
اشبار ونصفا ويتوى في هذا الحكم من العذرة والحياض والوانه
على الاظهر واما ماء البئر فانه ينجس بتغيره بالنجاسة اجماعا واهل ينجس
بالملاقات فيه تردد والظاهر التنجيس بطريق تطهيره بنزع جميعه ان
وقع فيها سكر او فقاخ او منى او احد الدماء الثلاثة على قول مشهور
او مات فيها بعير وان تعدد استيعابها ما فيها تراوح عليها اربعة اجال
كل اثنين دفعة يوما الى الليل وينزع كوان مثلها وانه اذا احتل او فتر

وينزع سبعين دلو ان مات فيها انسان وينزع خمسين ان وقعت فيها عذرة
يايسة فذابت والمروى اربعون او خمسون او كثير الدم كذبح الشاة و
المروى من ثلثين الى اربعين وينزع اربعين ان مات فيها ثعلب او ابن
او خنزير او سنور او كلب شبهه ولبول الرجل وينزع عشرة للعذرة
الحامدة وقليل الدم كدم الطير والرعاف اليسير المروى ثلاثين
وينزع سبع لوت الطير والفارة اذا تقشخت او انتفخت ولبول الصبي
الذى لم يبلغ ولا غتسال الجنب ولو وقع الكلب وخروجه حيا وينزع
خمس لوزق الدجاج المحال وبنزع ثلث لوت الحية والفارة وينزع
دلو لوت العصفور وشبهه ولبول الصبي الذى لم يغتذ بالطعام
وفي ما اطرو فيه البول والعذرة وحزء الكلاب ثلثون دلو ولول
التي ينزع بهما اجرت العادة باستعمالها في تلك البئر **فرع ثلثة**
الاول حكم صغير الحيوان في النزع حكم كبيره **الثاني** اختلاف اجناس
النجاسة موجب لتضاعف النزع وفي تضاعفه مع المتماثل تردده في
التصنيف الا ان يكون بعضها من جملة لها مقدر فلا يزداد حكم
ابعضها عن جملةها **الثالث** اذا لم يقدر للنجاسة من نزع جميع
ماؤها فان تعدد نزعها لم يظهر الا بالتراوح واذا تغير اوصاف

ما بها بالنجاسة قبل يتنزع حتى يزول التغيير وقيل ينزع جميع ما بها فان تجدد
لغيره تنزاع عليها اربعة رجال وهو الاول ويستحب ان يكون بين
البشر والبالوعة خمس ذرع اذا كانت الارض صلبة وكانت البئر فوق
البالوعة وان لم يكن كذلك فسبع ولا يحكم نجاسة البئر الا ان يعلم صول
ما بالبالوعة اليها واذا حكم نجاسة الماء لم يحز استعماله في الطهارة مط
ولا في الاكل ولا في الشرب الا عند الضرورة ولو اشبهت الاناء النجس
بالطاهر وجب الامتناع منها وان لم يجد غيره ما تيمم **الثاني في النجاسة**
وهو كل ما اعتصر من جسم او مخرج به من جايه اطلاق الاسم هو
طاهر لكن لا يزول جردا اجماعا ولا جردا على الظاهر ويجوز استعماله فيما
عدا ذلك ومتى لاقته النجاسة نجس قليلا وكثيره اجماعا ولا يخرج له
في اكل ولا شرب ولو مخرج طاهرا بالمطلق اعتبر في رفع الحدث اطلاق
الاسم عليه ويكفي الطهارة بماء اسخن بالشمس في الاثنية وماء اسخن في
في غسل الاموات والماء المستعمل في غسل الاخياث نجس سواء تميز
بالنجاسة او لم يتغير عما الاستيقا فان طاهرا لم يتغير بالنجاسة او
تلافة نجاسة من خارج والمستعمل في الوضوء طاهر ومطهر وما استعمل
في الحدث الاكبر طاهر وهل يرفع به الحدث ثانيا في تدد الاحوط

النوع الثالث في الاستنارة وهي كلها طاهرة عدا سور الكلب والخنزير والخنزير
وفي سور المسوخ ترد الطهارة اظهر ومن عدا الخوارج والغلاة من
اصناف المسلمين طاهرا الجسد والسور ويكره سور الجلال وسور ما
اكل الجيف اذ اخلا موضع الملامات من عين النجاسة والحايض التي
لا تؤمن وسور البغال والحمير والفاقة والحية ومما مات فيه الوزغ ولا
لعقرب ونجس الماء بموت الحيوان ذى النفس السائلة دون مالا
نفس فيه وما لا يدرك بالطرف من الدم لا ينجس الماء وقيل ينجسه
وهو الاحوط **الركن الثاني في الطهارة** المائئة وهي وضوء وغسل
وفي الوضوء فصول **الاول في الاحداث** الموجبة للوضوء وهي ستة
خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد ولو خرج الغائط ما
دون البعد نقض في قول والاشبه انه لا ينقض ولو اتفق المخرج في
غير الموضع المعتاد نقض وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صلا معطلا
والنور الغالب على الخلتين وفي معناه كل ازال العقل من اعناء
او جنون او سكر والاستحاضة القليلة ولا ينقض الطهارة مذي
ولا وذي ولا وذي ولا دم ولو خرج من احد السبيلين عدا الداء
الثلاثة ولا في ولا ندامة ولا تقليم ظفر ولا خلق شعر ولا مس ذكر ولا

قبل ولادبر ولا لمر امرته ولا اكل ماسته النار ولا ما يخرج من السيلين
الا ان يحاط بشي من النوافض **الفصل الثاني** في احكام الخلوه وهي ثلثة
الاول في كيفية الخلق يجب فيه ستر العورة وليتج ستر البك
ويجزم استقبال القبلة واستدبارها ويستوى في ذلك الصغاري
والابنية ويجب الاخراف في موضع قد بنى على ذلك **الثاني** في الخلاء
ويجب غسل موضع البول بالماء ولا يجزئ غيره مع القدرة واقل ما
يجزئ مثلاً ما على المخرج وغسل مخرج الغايط بالماء حتى يزول العين
والاثر ولا اعتبار بالرايحة واذ اعتدى المخرج لم يجز الا الماء واذ لم
يعد كان مجزاً بين الماء والاعجار والماء افضل والجمع اكل ولا يجزئ
اقل من ثلثة اعجار ويجب امر كل حجر على موضع النجاسة ويكفي معه
ازالة العين دون الاثر وان لم ينق بالثلثة فلا بد من الزيادة حتى
ينقى ولو نقي بدونها اكملها ووجب الا يكفي استعمال الحجر الواحد من
ثلث جهات ولا يستعمل الحجر المستعمل ولا الاعيان النجسة ولا اعظم
ولا الروث ولا المطعوم ولا صيفل يزلق عن النجاسة ولو استعمل
ذلك لم يطهر **الثالث** في سنن الخلوه وهي مندوبات ومكروهات
فالمد وبات تغطية الرأس والتسمية وتقديم الرجل اليسر عند القول

والاستبراء والدعاء عند الاستنجاء عند الفراغ وتقديم اليمن عند المخرج
والدعاء بعده والمكروهات الجلوس في الشوارع والمشارع وتحت
الاشجار المثمرة ومواطن النزال ومواضع اللعن واستقبال الشمس
والقمر بفرجه او الريح بالبول والبول في الارض الصلبة وفي ثوب الخبث
وفي الماء واقفاً وحاراً يا والاكل والشرب والسؤال والاستنجاء باليمين
وباليستاء وفيها خاتم عليه اسم الله سبحانه والكلام الا بذكر الله تعالى
واية الكرسي وحاجة بقر فوتهما **الثالث** في كيفية الوضوء وفروضة
خمس **الاول** النية وهي ارادة تفعل بالقلب وكيفيتها ان ينوي الوضوء
او الندب والقربة وهل يجب نية رفع الحدث او استباحة شيء مما
يشترط فيه الطهارة الاظهر انه لا يجب ولا تعتبر النية في طهارة الشاة
ولا غير ذلك مما يقصد به رفع الخبث ولو ضم الى نية القربة ارادة
البر او غير ذلك كانت طهارة مجزئة ووقت النية عند غسل الكثير
ويتيقن عند غسل الوجه ويجب استدانة حكمها الى الفراغ **فهي** رفع
اذا اجتمعت اسباب مختلفة توجب الوضوء كفي وضوء واحد بينة
التقريب ولا يفتر الى تعيين الحدث الذي يظهر منه وكذا لو كان
عليه اغسال وقيل اذا نوى غسل الجنابة اجزئ عن غيره ولو نوى غيره

لم يجز عند وليس بشي **الفض الثاني** غسل الوجه وهو باين مناهات الشعر
 في مقدم الراس الى طرف الذقن طولاً وما اشتملت عليه الابهام والوسطى
 عرضاً وما خرج عن ذلك فليس من الوجه ولا عبرة بالانزع كالأغص
 ولا من تجاوزت اصابعه العذارا وقصرت عنه بل يرجع كل منهم الى
 مستوى الخافقة فيغسل ما يغسله ويجب ان يغسل من اعلى الوجه
 الى الذقن ولو غسل منكوساً لم يجز على الاظهر ولا يجب غسل ما يتل
 من اللحية ولا تحليها بل يغسل الظاهر ولو نبت المنة لم يجز
 تحليها وكفى افاضة الماء على ظاهرها **الفض الثالث** غسل اليدين
 والواجب غسل الذراعين والرفقين والابتداء من المرفق ولو غسل
 منكوساً لم يجز على الاظهر ويجب البدء باليمين ومن قطع بعض يديه
 غسل ما بقى من المرفق فان قطعت من المرفق سقط فرض غسلها
 ولو كان له ذراعان دون المرفق او اصابع زائدة او لحم نابت وجب
 غسل الجميع ولو كان فوق المرفق لم يجب غسله ولو كان له يد زائدة
 وجب غسلها **الفض الرابع** مسح الراس والواجب منه ما يستبرأ به
 والمنسوب مقدار ثلث اصابع عرضاً ويختص المسح بمقدم الراس
 ويجب ان يكون من دابة الوضوء ولا يجوز استيناف ما جديده

الرفقين؟

وتوجت ما على يديه ^{يد} اخذ من لحيته او سفار عينيه فان لم يبق ندوة شتاه
 والا فضل مسح الراس مقبلاً ويكره مدبراً على الاشبه ولو غسل موضع
 المسح لم يجز ويجوز المسح على الشعر المختص بالمقدم وعلى البشرة ولو جمع
 عليه شعر من غيره ومسح عليه لم يجز وكذلك لو مسح على العانة او غيرها
 مما ليست موضع المسح **الفض الخامس** مسح الرجلين ويجب مسح القدمين من
 رؤس الاصابع الى الكعبين وهما قبتا القدمين ويجوز منكوساً و
 ليس بين الرجلين ترتيب وان اقطع بعض موضع المسح مسح على ما بقى ولو
 قطع من الكعب سقط المسح على القدم ويجب المسح على بشرة القدم ولا يجز
 على حائل من خف او غيره الا للثبينة او الضرورة وان ازال الشبيل عدا
 الطهارة على قول وقيل لا تجب الا لحدث والا قل احوط **مسائل ثمان**
 الاول الترتيب واجب في الوضوء غسل الوجه قبل اليدين واليسار بعدها
 ومسح الراس بالثاء والرجلين اخيراً ولو خالف اعاد الوضوء عما كان
 او نسي ان كان قد جعت الوضوء وان كان البلل باقياً اعاد على ما
 يحصل معه الترتيب **الثانية** الموالاة واجبة وهي ان يغسل كل عضو قبل
 ان يجف ما تقدمه وقبل بلوغ المتابعة بين الاعضاء مع الاختيار و
 مراعاة الجفاف مع الاضطرار **الثالثة** الفرض في الغسل مرة واحدة

والثانية سنة والثالثة بدعة وليس في المصحح تكرار **الرابعة** هي في الفصل
 ما يمتنع به غاسلا وان كان مثل الدهن ومن في يده خاتم او سير فعليه
 اتصال الماء الى ما تحته وان كان واسعا استحب له تكرار **الخامسة**
 من كان على بعض اعضا طهارته جباب فان امكنه نزعها او تكرار الماء
 عليها حتى يصل الى البشرة وجب والا اجزاء المصحح عليها سواء كان مائلا
 تحتها طاهرا او نجسا وازال العذر استأنف الطهارة على ترتيبه
 فيه **السادسة** لا يجوز ان يتولى وضوءه غيره مع الاختيار ويجوز مع
 الاضرار **السابعة** لا يجوز للمحدث من كتابة القرآن ويجوز له ان
 يمس ما عدا الكتابة **الثامنة** من به السلس قبل توفض الكل صلوة
 وقيل من به البطن اذا تحدد حدث في الصلوة ينظر بينه وبين
 الوضوء عشرة وهي وضع الاناء على اليمين والاعتراف باليمين
 والدعاء وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء من حدث النجوم
 او البول مرة ومن الغائط مرتين والضمضة والاستنشاق والدعاء
 عندها وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس **الاجل**
 وان يبده الرجل يغسل ظاهره ذراعيه وفي الثانية يباطئ الى المراء
 بالعكس وان يكون الوضوء مذكرا ويكره ان يستعين في طهارته وان

يمسح بلل الوضوء عن اعضائه **الراب** في احكام الوضوء من يتيقن الحدث وشك في الطهارة او يتيقنها او يتم
 شك في الماخوذ يظهر وكذا لو يتيقن ترك عضواته به وبما بعده واجبت
 البطل استأنف وان شك في شيء من افعال الطهارة وهو على حاله
 له بما شك فيه ثم بما بعده ولو يتيقن الطهارة وشك في الحدث او
 شك في شيء من افعال الوضوء بعد ان صرا فلم يعد ومن ترك غسل
 موضع النجاء والبول وصلى اعاد الصلوة عامدا كان او ناسيا او
 جاهلا ومن حدث وضوءه بنية المذهب ثم صلى وذكر انه اخل عضو
 من احدى الطهارتين ولم يعلم بعينه فان اقتصرنا على نية القرية
 فالطهارة والصلوة صحيحتان وان اوجبتا نية الاستبابة اعادها
 ولو صلى بكنة واحدة منها صلوة اعاد الاولى بناء على الاول ولو
 احدث عقيب طهارة منهما ولم يعلمها بعينها اعاد الصلوتين ان
 اختلفا عددا والا فصلوة واحدة ينوي بها في ذمته وكذا لو صلى
 بطهارة ثم احدث وجده طهارة ثم صلى اخرى وذكر انه اخل **الاجل**
 من احدث الطهارتين ولو صلى الخمس بخش طهارات ويتيقن انه
 احدث عقيب احدى الطهارات اعاد تلك فرائض تلك الاثنين
 واربعاء وقيل يعيد خمسا والاول اشبه به **الثانية** في وجوب

والمندوب فالواجب ستنا غسل غسل الجنابة والحيض والاضحية
 التي تنقبأ للكسف والنفاس ومس لميت من الناس قبل تغسيلهم بعد
 بردهم وغسل الإهوات وبيان ذلك في خمسة فصول **الاول** في الجنابة
 والنظر في السبب الحكم والغسل اما سبب الجنابة فامر الله تعالى ان
 علم ان الخارج متى فان حصل ما يشبهه به وكان دافعا يقارنه
 الشهوة وفوق الجسد وجب الغسل ولو كان مريضا كفتل الشهوة وفوق
 الجسد وجوبه ولو تجر عن الشهوة والدفق مع استئصاله يجب ان
 وجب على نوبه واجبه ميتا وجب الغسل اذا لم يشتر كفة التوب غير
 والجماع فان جامع امرئ في قبلها والقي الختانان وجب الغسل
 ان كانت الموطوءة ميتة وان جامع الذبول لم ينزل وجب الغسل على
 الصحيح ولو طوى علاما فاقبته ولم ينزل قال المرتضى رحمه الله الغسل
 معولا على اجتماع المركب ولم يثبت ولا يجب الغسل بوطى الهيمة
 اذا لم ينزل **تفريع** الغسل يجب على الكافر عند حصول سببه لكن
 لا يصح منه بحال كفره فاذا اسلم وجب عليه ويصح منه ولو غسل
 ثم ارتد ثم عاد لم يبطل غسله واما الحكم فمحرمة عليه قراءة كل حصة
 من العزائم وقراءة بعضها حتى يسلمة اذا نوى بها احديها ومس

كتابة القرآن او شيء عليه اسم الله سبحانه والجلوس في الساجد وضع
 شيء فيها والجواز في المسجد الحرام او مسجد النبي خاصة ولو اجب فيهما الله
 يقطعهما الا بالتييم ويكره له الاكل والشرب وتحقق الكراهة بالمضغطة
 والاستنشاق وقراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم واشد
 من ذلك قراءة سبعين وما زاد اغلظ كراهة ومس الصحف والنوم
 حتى يغسل او يتوضأ والمضطرب واما الغسل فواجبة خمسة **الاول**
 النية واستدامة حكمها الى اخر الغسل وغسل البشرة بما يذهب غلظها
 وتخليل ما لا يصل اليه الماء الا به والترتيب بيده بالتراس ثم بالجنب
 لا من ثم الا يمس ويحفظ الترتيب بارتباسة واحدة ومس الغسل
 تقديم النية عند غسل اليدين ويتحقق عند غسل الراس امرار
 اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء استظهارا وبول ما
 الغسل والاستبراء وكيفيته ان يمسح من المقعد الى اصل القضيب
 ثلثا ومنه الى راس الخشفة ثلثا وينثره ثلثا وغسل اليدين ثلثا
 قبل ادخالهما الاناء والمضغطة والاستنشاق والغسل بصلصال
 ثلثا **الاول** اذا راى الغسل بلا مشيها بعد الغسل فان كان قد
 بال واستبرأ لم يعد والا كان عليه الاعادة **الثانية** اذا غسل

اعضائه ثم احدث قبل بعيد الغسل من راس وقيل يقصر على اتمام الغسل
وقيل ثمة ويقضى للصلوة وهو الاشبه **الثالثة** لا يجوز ان يغسله
غيره مع الامكان ويكوه ان يستعين فيه **الفصل الثاني** في الحيض
وهو يشمل على بيان ما يتعلق به اما الاول فالحيض هو الدم الذي
له تعلق بانقضاء العدة ولقليله حدة وفي الاغلب يكون اسودا غليظا
حار يخرج بجمرة وقد يشبه بدم العذرة فيعتبر بالقطنة فان خرجت
مطوقة فهو العذرة وكلما تراه الصبينة قبل بلوغها تستعاف ليس بحيض
وقيل كذلك ايضا يخرج من الجانبين لا من واحد والحيض ثلثة ايام واكثره
عشرة وكذا اقل الطهر وهل يشترط التوالف الثلثة ام يكفي كونها في
جملة العشرة الاظهر الاول وما تراه المرثية بعدياسها لا يكون حيضا
وتياس المرثية ببلوغ ستين وقيل في غير القرشية والنبطية ببلوغ
خمسين سنة وكل دم راته المرثية دون ثلثة فليس بحيض مبتدئة
كانت او ذات عادة وما تراه من الثلثة الى العشرة مما يمكن ان يكون
حيضا في وجيز سواء تجانس واختلف وتعتبر المرثية ذات عادة
بان ترى الدم دفعة ثم ينقطع على اقل الطهر فسادا ثم تراه ثانيا
مثل تلك العدة ولا عبرة باختلاف لون الدم مسائل **الفصل الاول**

ذات العادة تترك الصلوة والصوم برؤية الدم اجماعا وفي المبتدئة ترد
والاظهر انها محتالة للعبادة حتى ينفض لها ثلثة ايام **الثانية** لوران
الدم ثلثة ايام ثم انقطع ورات قبل العاشر كان الكل حيضا ولو
تجاوزت العشرة رجعت الى التفصيل الذي ذكره ولو تاخرت
بمقدار عشرة ايام ثم راته كان الاول حيضا منفردا والثاني يكونان
يكون حيضا مستانفا **الثالثة** اذا انقطع الدم لدون عشرة فعليها
الاستبراء بالقطنة فان خرجت نقيته اغتسلت وان كانت متخالفة
صبرت المبتدئة حتى تنقضي او تنقضي لها عشرة ورات العادة تغتسل
بعد يوم او يومين من عادتها فان استمر الى العاشر وانقطع
ما فعلته من صوم وان تجاوز كان ما انت به بمنزلة **الرابعة** اذا طهرت
جاز لزوجهما وطها قبل الغسل على كراهة **الخامسة** اذا دخل وقت
الصلوة فحاضت وقد مضى مقدار الطهارة والصلوة وجب عليها
القضاء وان كان قبل ذلك لم يجب وان طهرت قبل اخر الوقت بقدر
الطهارة واداء ركعة وجب عليها الاداء ومع الاخلال القضاء
واما ما يتعلق به فثمانية اشياء **الاول** يحرم عليها كمالا يشترط فيه
الطهارة كالصلوة والطواف ومن كتابته القرآن ويكره حمل الحنف

ولس هاشمه ولو نظرت لم يرتفع حدثها **الثاني** لا يصح منها الصوم **الثالث**
لا يجوز لها الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه **الرابع** لا يجوز لها قراءة
شيء من العزائم ويكره لها ما عدا ذلك وتجدد وقتها لتجدد ذلك
انما استعت على الاظهر **الخامس** يحرم على زوجها وطبها حتى تظهر ويحوز له
الاستمتاع بما عدا القبل فان وطئها على الاعمال بالتحريم وجبت عليه الكفارة
وقيل لا تجب والا قول احوط والكفارة في اوله دينه وفي وسطه نصفين
وفي اخره ربع ولو تكررت الوطئ منه في وقت لا يختلف فيه الكفارة لم تتكرر
وقيل بل تتكرر والا قول اقوى وان اختلفت تكررت **السادس** لا يصح
طلاقها اذا كانت مدخول بها وزوجها حاضر معها **السابع** اذا ظهرت
وجب عليها الغسل وكيفيته مثل غسل الجنابة لكرانه يدمع من الوضوء
قبله او بعده وقضا الصوم دون الصلوة **الثامن** يستحب ان يتوضأ
في كل وقت صلوة وقبل صلواتها بمقدار زمان صلواتها اكره
لله تم ويكره لها الخضاب **الفصل الثالث** في الاستحاضة وهو مثل
على اقسامها واحكامها اما **الاول** فدم الاستحاضة في الاغلب اجضر
بارد رقيق يخرج بغثور وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضا انما يصف
والكدرة في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر وكل دم نراه المزيل

من ثلثة ولم يكن دم مخرج ولا جرح فهو استحاضة وكذا ما يزيد عن العادة
ويجوز ما يزيد عن اكثر ايام النفاس او يكون مع الحمل على الاظهر او مع
النفاس او قبل البلوغ **ثعا** وان تجاوزت الدم عشرة ايام وهي من حيض
فقد امتزج حيضها بطهرها فهي اما مستدنة واما ذات عادة مستقرة
واما مضطربة فالمستدنة ترجع الى اعتبار الدم وما شابه دم الحيض فهو
حيض وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة بشرط ان يكون ما
شابه دم الحيض لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد عن عشرة فان كان الدم لونا
واحدا ولم يحصل فيه شريطة التميز رجعت الى عادة نسائها ان شققت
او عادة ذوات اسنانها من بلدها فان كن تختلفات جعلت حيضا
في كل شهر سبعة ايام او عشرة من شهر وثلثة من اخره مخيرة فيما
قبل عشرة وقيل ثلثة والا قول اظهر وذات العادة تجعل عاداتها
حيضا وما سواه استحاضة فان اجتمع لها مع العادة تميز قبل بعمل
على العادة وقيل على التميز وقيل بالتجيز والا قول اظهر **وهي** ما
مسائل الاول اذا كانت عاداتها مستقرة عدة او وقتا فرائت
ذلك العدد مقدما على ذلك الوقت او متأخرا عنه تحيقت
بالعدة والوقت لان العادة يتقدم ويتأخر سواء رآه بصفة

وفي العادة

دم الحيض ولا الثانية لورات الدم قبل العادة فان تجاوز العشرة
فلكل حيض فان تجاوز جعلت العادة حيسا وكان ما تقدمت به من حجة
وكذا لورات في وقت العادة وبعد ها ولورات قبل العادة وفي
العادة وبعد ها فان لم يتجاوز العشرة فاجمع حيض وان زاد من العشر
فالحيض وقت العادة والطر فان استخاضت **الثالثة** لو كانت عاداتها
في كل شهر مرة واحدة عددا معينا فترات في شهر مرتين بعد ايام
العادة كان ذلك حيسا ولو جاء في كل مرة ان يزد من العادة لكان
حيضا ان لم يتجاوز العشرة فان تجاوز تخيشت بقدر عاداتها وكان
الباق استخاضة والمضطرة العادة ترجع الى التميز فتعمل عليه ولا تترك
هذه الصلوة الا بعد مضي ثلثة ايام على الاظهر فان فقدت التميز
فهنا مسائل **الثلاثة الاولى** لو ذكرت العدد ونسيته الوقت قبل فعل
في الزمان كله ما تعلمه المستخاضة وتغتسل للحيض في كل وقت يحتمل
انقطاع الدم فيه فيقضي صور عاداتها **الثانية** لو ذكرت الوقت نسيته
العدد فان ذكرت اول حيسها امكنه ثلثة وان ذكرت اخر حيسه
نهاية الثلثة وعلمت في بقية الزمان ما تعلمه المستخاضة وتغتسل
للحيض في كل زمان تفرض فيه الانقطاع وتقضي صور عشرة ايام حطيا

ما لم يقصر الوقت الذي عرفته من العشرة **الثالثة** لو نسيته ما جعلا من تخيشت
في كل شهر سبعة ايام او ستة او عشرة من شهر وثلثة من اخر ما دام
الاستبابة باقيا واما احكامها فنقول دمر الاستخاضة اما ان لا يثقب
الكوسف او يثقبه ولا يسيل او يسيل في الاول يلزم بها تغيير لفظة
وتجديد الوضوء عند كل صلوة ولا تجمع بين الصلوتين بوضوء واحد
وفي الثالثة يلزمها مع ذلك تغيير لمحرمة الغسل لصلوة الغداة وفي
الثالث يلزمها مع ذلك غسل لان غسل الظهر والعصر يجمع بينهما وغسل
للغريب الغشاء يجمع بينهما فان افعلت ذلك كانت بحكم الطاهرة وان
اخذت بذلك لم تقصص صلوته وان اخذت بالاعمال لم ينعصص **الصلوة**
الرابعة في النفاس النفاس دم الولادة وليس لقليله حد فجاز ان يكون
لمحظة واحدة ولو ولدت ولم تر دم لم يكن لها نفاس ولورات قبل
الولادة كان طهرا واكثر النفاس عشرة ايام على الاظهر ولو كانت حمالا
باشين ومزاحت ولادة احدها كانت ابتداء نفاسها من ^{كان} الاول
وعدد ايامها من وضع الاخير ولو ولدت ولم تر دم اثم رأت في القاء
كان ذلك نفاسا ولورات عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت العاشر
او قبله كان الدمان وما بينهما نفاسا ويجوز على النفس ما يمر على

النفس ما يمر على الحايض وكذا يكره ما يكره ولا يعطى طلاقا وغسلها
 كفصل الحايض **الفصل الخامس** في احكام الاموات وهي خمسة **الاول**
 في الاحتضا ويجب فيه توجية الميت الى القبلة بان يلقى على ظهره ويجعل
 وجهه وباطن رجله الى القبلة وهو فرض كفاية وقيل هو مستحب
 وليستحب تلقينه الشهادتين والاقرار بالنبى والائمة عليهم السلام
 وكلمات الفرج ونقله الى مصلاة ويكون عنده مصباح ان مات
 ليلا ومن يترقرقران وادامات غمضت عيناه وأطبق فوه ومات
 يدا الى جنبتيه وعطى ثوب ويجعل تحفه الا ان يكون حاله مشبهة
 فيستبرع بعلمات الموت او يصبر عليه ثلثة ايام ويكره ان يطرح
 على بطنه حديد وان يحضر جنب او حايض **الثاني** في التخييل
 فرض على الكفاية وكذا تكفينه ودفنه والصلوة عليه **والثالث**
 به اولاهم ميراثه وان كان الاوليان رجالا ونساء فالرجال اوله والزوج
 اوله بالمرثه من كل احدى احكامها كلها ويجوز ان يغسل الكافر المسلم
 اذا لم يحضر مسلم او مسلمة ذات رحم وكذا تغسل الكافرة المسلمة اذا
 لم تكن مسلمة ولان ورحم ويغسل الرجل عارته من وراء الثياب اذا
 لم تكن مسلمة وكذا الممرضة ولا يغسل الرجل من ليس له نحر الا لهادر

ثلث سنين وكذا الممرضة ويغسلها بمحزنة وكل مظهر للشهادتين وان لم يكن
 معتقدا للمحق يجوز تغسيله عند الخوارج والغلاة والشهيد الذي قتل
 بين يدي الامام ومات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه
 كذلك من وجب عليه القتل يؤمر بالاعتسال قبل قتله ثم لا يغسل
 بعد ذلك واذا وجد بعض الميت فان كان فيه الصدر والصدر
 وحده غسل وكفن وصلى عليه ودفن وان لم يكن وكان فيه عظم
 غسل ولف في خرقة ودفن وكذا السقط اذا كان له اربعة اشهر **عظاما**
 وان لم يكن فيه عظم اقتصر على لفه في خرقة ودفن وكذا السقط اذا
 لم تلجه الزوج واذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ولا محرر من النساء
 دفن بغير غسل ولا تقريته الكافرة وكذا الممرضة وروى انه يغسل
 وجهها ويدها ويجعل زالة النجاسة عن بدنه او لا ثم يغسل بماء
 السدسيه براسه ثم جانبيه الايمن ثم الايسر واقل ما يلقى في الدفن
 السدس ما يقع عليه الاسم وقيل مقدار سبع ورقات وبعد بلاء
 الكافر على الصفة وبالماء القراح اخيرا كما يغسل من الجنابة وفي
 وضوء الميت تردد والاشبه انه لا يجب له يجوز الاقتضا على اقل من
 الغسل المذكورة الا عند الضرورة ولو عدم الكافر والغسل

بالماء وقيل لا يقط الغسل بغوات ما يطرح فيها وفيه تروذ ولو خيف
تغسله ثلاثا وحده كالحرق والمجدور يتيتم بالتراب كما يتيتم الحى العاقر
وسن الغسل ان يوضع على ساحة مستقبل القبلة وان يغسل تحت الظلال
وان يجعل للماء حفيرة ويكره ارساله الكنيف ولا باس بالبالوعة وان
يفتق قصده وينزع من تحته وتستر عورتة وتلين اصابعه يرق ويغسل
راسه برغوة السدر امام الغسل ويغسل فحجه بالسدر والحض ويغسل
كل عضو منه ثلاث مرات في كل غسلة ويمسح بطنه في الغسلتين الاوليين
الا ان يكون الميت امرئة حاملا وان يكون الغاسل منه على الجانب الايمن
ويغسل الغاسل يداه مع كل غسلة ثم ينشقه بثوب بعد الفراغ ويكره
ان يجعل الميت بين رجليه وان يقعد وان يقف اظفار وان يرخل
شعره وان يغسل الخفافان اضطر غسلة غسل اهل الخلاف الثالث
تكفينه ويجب ان يكفن في ثلثة اقطاع منزه وقص وان ارى ويرحم
الضرورة قطعة ولا يجوز التكفين في الحزن ويجب ان يمسح مساجده
بما يتيتم الكافور الا ان يكون الميت محرما فلا تقربه واقل الفضل
في مقدار درهم وافضل منه اربع دراهم والحمل ثلثه عشر درهما
وثلاث دراهم وعند الضرورة يدفن بغير كافور ولا يجوز تطيبه بغير

الكافور والذرية وسن هذا القسم ان يغسل الغاسل قبل تكفينه
او يتوضأ وضوء الصلوة وان يزداد الرجل جرة عبرية غير مطرزة با
لذهب وخرقة الخنزير ويكون طولها ثلثة اذرع ونصف وعرض
شبر تقريبا ويشد طرفاها على حنجره ويلف بما استرسل عنها فخذاه
لفا شديدا بعد ان يجعل بين اليدين شي من القطن وان خرج
شي فلا باس ان يحسنه في دبره فطنا وعمامة يعم بها عنكا يلف راسه لفا
ويخرج طرفاها من تحت الحنك ويلقيان على صدره وتزاد المربعة
على كفن الرجل لفافة لشديها وغطا ويوضع لها بدلا من العمامة
قناع وان يكون الكفن قطنا وينشر على الحبرة واللفافة والقميص
ذرية وتكون الحبرة فوق اللفافة والقميص باطنها ويكتب على الحبرة
والقميص الا زارا والجريدين اسمه وانه يشهد الشهادتين وان
ذكر الائمة وهم وعددهم الى اخرهم كان حسنا ويكون ذلك بتربة
الحسين فان لم يوجد فلا يصع وان فقد الحبرة يجعل بدلها اللفافة
اخرى وان يخط الكفن بخيوط منه ولا يبل بالريق ويجعل حنجره
من سعف النخل فان لم يوجد فن السدر فان لم يوجد فن الخلاف
الا في شجر طيب ويجعل احد يما من الجانب الايمن مع تروثه يلفها

يجلده والاخر من الجانب الايسر بين القميص والازار وان لم يكن الكافر يدين
ويجعل ما يفضل عن مساجده على صدره وان يطوى جانب لفافة الثياب
على اليمين والايمن على الايسر ويكره تكفينه في الكتان وان يجعل
للاكتاف الميتة احكام وان يكتف عليها بالسواد وان يجعل في سمعه
او بصره شيئا من الكافور مسائل **ثالث الاصل** اذا خرج من الميت نجاسة
بعد تكفينه فان لاقى جسد غسلت بالماء وان لاقى كفنه فكل
الا ان يكون بعد طهارة القبر فانها تقضى ومنهم من اوجب فرضها لم
والاول **اول الثانية** كفن الميتة على زوجها وان كانت ذات مال الكفلا
يلزمه زيادة على الواجب ويؤخذ كفن الرجل عن اصل تركته مقدما
على الدفن والوصايا فان لم يكن له كفن دفن عريان ولا يحجب على السليز
بدل الكفن بل يستحب وكذا ما يحتاج اليه الميت من سد وكافور وغيره
الثالثة اذا سقط من الميت شي من شعره او جسد وجبان يطرح
مع كفته **الرابع** موارنة الارض وله مقدته سنة كلهما
ان يمس الشيع وراء الحنافة او الى احد جانبيها وان ترقع الحنافة
ويبدع بمقتضى اليمين ثم يدور من ورائها الى الجانب الايسر وان
يعلم المؤمنون بموت المؤمن وان يقول المشاهد بالحنيفة الحمد لله

ليجعله من التواد المحترمة وان يضع الحنافة على الارض اذا وصل الى القبر
مما يلي جليله والمرة مما يلي القبلة وان ينقله في تلك دفعات وان يركله
الى القبر سابقا براسه والمرة عرضا وان ينزل من يتناول حافيا ويكف
راسه ويجعل ازراره ويكره ان يتولى ذلك الاقارب الا في المرة يستحب
ان يدعوا عند انزال القبر في الدفن فرض وسنن فالقبر فرض وان يترك
في الارض مع القدرة وراكبا البحر يلقى فيه اما متقلدا او مستورا في
وعاء كالخابية او شبهها مع تعذر الوصول الى البر وان يصح على
جانبه الا من مستقبل القبلة الا ان يكون امرئ غير مسلم حاملا
من مسلم فيستدبرها القبلة والسنن ان يحفر القبر قدرا للقامة او
الى التزوية ويجعل له الحد مما يلي القبلة ويجعل عقدا لاكتفان من قبل
راسه وجليله ويجعل معه شيئا من تربة الحسين ويلقنه ويدعوله
ثم يشيع اللبن ويخرج من قبل رجل القبر ويهيل الحاضر وعليه
التراب بظهور الاكتف قائلين انا لله وانا اليه راجعون ويرقع
القبر مقدار اربع اصابع ويرقع ويصب عليه الماء من قبل
ثم يدور عليه فان فضل من الماء شئى القاء الى وسط القبر
يوضع اليد على القبر ويترحم على الميت ويلقنه الوالد بعد انظر الى الله

عنه برفع صوت والنغنية مستحبة وهي جائزة قبل الدفن وبعد و
يكفي ان يراه صاحبها ويكره فتر القبر بالساج الا عند الضرورة و
ان يهيل د والرحم على ^{وجهه} رجم وتخصيص القبور وتجدد يدها ودفن
ميتين في قبر واحد وان ينقل الميت من بلد الى بلد احواله الى احد
الشاهد المشرفة وان يستند الى القبر ويمشي عليه الخامس الدفن
وهي مسائل اربع الاولى لا يجوز نبش القبر ولا نقل الموضع بعد دفنهم
ولا شق الثوب على غير الاب والاخ الثانية الشهيد يدفن بثيابه
ويترج عنه الفرو والخفان اصابهما الدم ولم يصبهما على الاظهر
ولا فرق بين ان يقتل محمدا ويغيره الثالثة حكم الصبي والمجنون
ان قتل شهيدا حكم البالغ العاقل الرابعة اذامات ولدا الحامل
قطع واخرج وان ماتت هي دون شق جوفها وانتزع ويخط الموضع
واما الاعسال السنوية فالمشهوره منها ثمانية وعشرون غسلته
عشر للوقت وهي غسل يوم الجمعة ووقتها ما بين طلوع الفجر الى زوال
الشمس وكلما قرب من الزوال كان افضل ويجوز تعجيل يوم الخميس
خاف عوز الماء وقضائه يوم السبت وستة في شهر رمضان اول
ليلة منه وليلة النصف وسبع عشرة وتسع عشرة واحدا وعشرين

وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويومى العيدين وعرة وليلة النصف من ذلك
ويوم السابع والعشرين منه وليلة النصف من شعبان ويوم الغدير
ويوم الباهلة وسبعة للفعل وهي غسل الاحوام وغسل زيارة النبي
والائمة عليهم السلام وغسل المفردة صلوة الكسوف مع احتراق القرص
اذا اراد قضاؤها على الاظهر وغسل التوبة سواء كان عن فسق او كفر
وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة وخمس للكان وهي غسل دخول
الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدنية ومسجد النبي مسائل اربع
الاولى ما يستحب للفعل والمكان يقدم عليهما وما يستحب للزمان
يكون بعد دخوله الثانية اذا اجتمعت اغسال مندوبة لا يكفي
نية القرية ما لم ينو التيب وقيل اذا انغم اليها غسل واجب كفاه
نية القرية والاول امة الثالثة والرابعة قال بعض فقهاءنا
بوجوب غسل من سعى الى مصلوب ليراه عامدا بعد ثلثة ايام و
كذلك غسل المولود والاظهر الاستحب الركن الثالث في الطهارة
الترائية والنظرة اطراف اربعة الاقوال فيما يصح معه التيمم وهو
ضرب الاول عدم الماء ويجب عنه الطلب فيضرب غلوة
سهمين في كل جهة من الجهات الاربعة ان كانت الارض سائلة غلوة

تضييقه وهل يقع مع سعة فيه تردد والاول المنع والواجب التيمم اليه
 واستدانة حكمها والترتيب يضع يده على الارض ثم يمسح الجبهة بهما من
 قصاص الشعر الى طرفيها ثم يمسح ظاهر الكفين وقيل باستيعاب مسح
 مسح الوجه والذراعين والاول اظهر ويجزى في الوضوء ضربة واحدة
 لجبهته وظاهر كفيه ولا بد فيها هو بدل من الفصل من ضربتين وقيل
 في الكل ضربتان وقيل ضربة واحدة والتفصيل اظهر وان قطعت كفاه
 سقط مسحها واقصر على الجبهة ولو قطع بعضها مسح ما بقي ويجزى استيعاب
 مواضع المسح في التيمم فلا يبقى منها شيء لم يمسح ويستحب فضل اليدين بعد
 ضربهما على الارض ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صح تيممه كالونظرة بالماء و
 عليه نجاسة لكن يراعى في التيمم ضيق الوقت **الطرف الرابع** في احكامه وهي
 عشرة **الاول** من صلى تيممه لا يعيد سواء كان في سفر او حضر وقيل
 فحين تعمد الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء يتيمم ويصلي ثم يعيد
 وفيمن منعه زحام الجمعة عن الخروج مثل ذلك وكذا من كان على جسده
 نجاسة ولم يكن معه مثالا زائلا لها ولا ظهر عدم الاعادة **الثاني** يجوز عليه
 طلب الماء فان اخل بالطلب وصلى ثم وجد الماء فزحله او مع اصحابه
 نظره واعاد الصلوة **الثالث** من عدم الماء وما يتيمم به لقيده او حصى

سم كانت حرة ولو اخل بالضربة حتى ضاق الوقت اخطأ وضع يمينه واوله
 على الاظهر ولا فرق بين عدم الماء اصلا ووجوده مالا يكفي لطهارته
الثاني عدم الوصلة اليه من عدم الثمن فهو كمن عدم الماء وكذا
 ان وجد بهن يضربه في الحال وان لم يكن يضربه في الحال لزم شراؤه ولو
 كان باضغلة ثمنه المعناد وكذا القول في الالة **الثالث** الخوف ولا فرق
 جواز التيمم بين ان يخاف لصا او سباعا او يخاف ضياع مال وكذا في خشية
 المرض الشديد والشين باستعماله الماء جاز له التيمم وكذا لو كان معه
 ماء للشرب وخاف العطش ان استعمله **الطرف الثالث** فيما يجوز التيمم به
 وهو كل يقع عليه اسم الارض ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالزوائد ولا
 بالنبات المسحق كالاسنان والدقيق ويجوز التيمم بارض التورة والحصى
 وتراب القبر والتراب المستعمل في التيمم ولا يصح التيمم بالتراب المغطى
 ولا بالنجر ولا بالوحل مع وجود التراب واذ اخرج التراب بشيء من
 المعادن فان استملكه التراب جازا والام يجوز ويكره بالسفحة والرمال
 يستحب ان يكون من ربا الارض وعواليها ومع فقد التراب يتيمم
 بغبار ثوبه او بلسرجه او عرفه ابته ومع فقد ذلك يتيمم بالوحل
الطرف الثالث في كيفية التيمم ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت ويصح مع

موضع نجس قيل صلى ويعبد وقبل يؤخر الصلوة حتى يرتفع العذر فان خرج
الوقت قضي وقيل يفيظ الفرض اداء وقضاؤه هو شبه الرابع اذا وجد
الماء قبل دخول زلة الصلوة نظره وان وجده بعد فراغه من الصلوة لم يجب
الاعادة وان وجده وهو في الصلوة قيل يرجع مالم يركع وقيل يخرج بولونه
ولو لبس بنكارة الاحرام حسب وهو الاظهر الخامس التيمم يستحب بالتيمة
الطهر بالماء السادس اذا اجتمع ميت ومحدث وجبت معهم من الماء ما
يكفي احدهم فان كان ملكا لاحدهم اختص به وان كان ملكا لم جميعا اولا
مالك له اومع مالك ليم بيده فلا فضل تخصيص الجنب به وقيل بل
يختص به الميت وفي ذلك تردد السابع الجنب اذا تيمم بدلا من الغسل
ثم احدث اعد التيمم بدلا من الغسل سواء كان حدثا صغيرا وكبيرا **الثامن**
اذا تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه ولو فقد بعد ذلك افتقر القدر
التيمم ولا ينتقض التيمم بخرج الوقت مالم يحدث او لم يجد الماء **التاسع**
من كان بعض اعضائه مريضا لا يقدر على غسله بالماء ولا مسح جاز له
التيمم ولا يتبع بعض الطهارة **العاشر** يجوز التيمم بصلوة الجنازة مع وجود
الماء بينة الذنب ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من انواع الصلوة
الركن الرابع في النجاسات واحكامها القول في النجاسة وهو عشرة الاول

والثاني البول والغائط لا يؤكل لحمه ان كان الحيوان نفسا ثلثة سواء
كان جنسا حراما كالاسد او عرضا له كالحريم كالحمل والوفد رجيع مالا
نفسا ثلثة وبوله يتردد وكذا زرق الدجاج غير الجمل والاعظم
الطهارة **الثالث** النجاسة التي هي نجس من كل حيوان حل الاكل وحرم روى
مضى مالا نفسا فيه يتردد الطهارة اشبه الرابع الميتة ولا ينجس من
البيات الا ماله نفسا ثلثة وكل ما ينجس بالموت فما قطع من جسده
نجس جيا كان او ميتا وما كان منه لا تحلة الحيوة كالعظم والشعر فهو
طاهر الا ان يكون نجاسة كالكلب والخنزير والكافر على الظاهر
ويجب الغسل على من مس ميتا من الناس قبل تطهيره وبعد بروه
بالموت وكذا من مس قطعة منه فيها عظم وغسل اليد على من مس
مالا عظم فيها ومن مس ميتا له نفسا ثلثة من غير الناس **الخامس**
الدماء ولا ينجس منها الا ما كان من حيوان له عرق لا ما كان من شاة كدم
السمك وشبهه **السادس** والنجاسة الكلب والخنزير وهما نجسان عينا و
لعابا ولو تروى الكلب على حيوان فاولده روى في الحاة باحكامه
اطلاق الاسم وما عداها من الحيوان فليس نجس في الشك لا في
والفارة والوزغة يتردد والاظهر الطهارة **الثامن** المشرك في

تجسسها خلاف والاظهر نجاسة وفي حكمها العيص اذا غلى واشتد وان لم يسكر
التاسع الفقا **العاشر** الكافر وضابطه من خرج عن الاسلام ومن
انقلد ومحمد ما يعلم من الدين ضرورة كالتواجر والغلات وفي عرف
المجتب من الحرام وعرق الابل الجلال والمسوخ خلاف والاظهر الطهارة
وماعدان لك فليس نجس في نفسه وانما تعرض له نجاسة ويكره بول
البغال والحمير والدواب **القول** في احكام النجاسة يجب زالة النجاسة
عن الثياب والبدن للصلوة والطواف ودخول المساجد وعن الاذان
لاستعمالها وعفي عن الثوب والبدن عما يشق التحرز عنه من دم القرح
والجروح التي لا ترف وان كثرت وعادون الذرهم البغلي سعة من الدم
المسفع الذي ليس احد الدماء الثلاثة وما زاد عن ذلك محيل لثله
ان كان بمقتعا وان كان متفرقا قيل هو معفو وقيل يجب زالته وقيل
لا يجب الا ان يتفاحش والاول اظهر ويجوز الصلوة فيما لا يتصلوا
فيه منفردا وان كان فيه نجاسة لم تعف عنها في غيره وتصل الثياب
من النجاسة كلها الا من بول الوضع فانه يكفي صب الماء عليه واذا
علم موضع النجاسة غسل وان جهل غسل كل موضع يحصل فيه اثباتا
ويغسل الثوب البدن من البول مرتين واذا اذ الكافر والكلب

الشر

الخنزير ثوبا لالسان رطبا غسل موضع الملاقات واجبا وان كان يابسا
رشته بالماء استحبابا وفي البدن يغسل رطبا وقيل بمسح يابسا ولم يثبت
واذا اخل المصلي بالزلة النجاسات عن ثوبه او بدنه اعاد الصلوة في
الوقت وفي خارجه فان لم يعلم ثم علم بعد الصلوة لم يجب عليه الاعادة
وقيل يعيده الوقت والاول اظهر ولو راى النجاسة وهو في الصلوة
فان امكنه القاء الثوب وستر العورة بغيره وجب واتم وان تعذر
الا بما يبطلها استأنف والمريئة للقطعة اذا لم يكن لها الا ثوب واحد
غسلته كليوم مرة وان جعلت تلك الغسلتين اخر لهما امام
صلوة الظهر كان حسنا وان كان مع المصلي ثوبان واحداهما نجس
ولا يعلم بعينه صلى الصلوة الواحدة في كل واحد منهما منفردا على
الاظهر وفي الثياب لكثرة كذلك الا ان يضيق الوقت فيصلى عن يابسا
ويجوز ان يلقي الثوب النجس ويصلي عن يابسا هذا ~~الحكم~~ يمكن معه هذا
غيره فان لم يمكنه صلى فيه واعاده وقيل لا يعيد وهو اشبه واذا
لشس اذا جفت البول وغيره من النجاسة عن الارض والبول
والخضطر موضع وكذا كمالا لا يمكن نقله كالسبانات والابنية
نظرا لثامها حالته والتراب باطن الحف واسفل القدم والنعال

ماء الغيث لا يغتر بحال وقوعه ولا في حال جريان من ميزاب وشبهه الا
ان تغتر بالنجاسة والماء الذي يغسل به النجاسة نجس سواء كان في الغسل
الاول والثانية وسواء كان متلو تائبا بالنجاسة او لم يكن وسواء بقي على
الغسل عن النجاسة او لم يبق وكذلك القول في الاناء على الظهر وقيل
في القنوب اذا القى على نجاسة على الارض نظهر الارض مع بقائه على
طهارته **القول في الآنية** ولا يجوز الاكل والشرب في آنية من ذهب
فضة ولا استعمالها في غير ذلك ويكون من الفضض وقيل يجب اجتناب
موضع الفضة وجواز اتخاذها لغير الاستعمال ترد الاظهر المنع
ولا يحرم استعمال الذهب الفضة من انواع المعادن والجواهر
ولو تصاعقت ايمانها واو لا المشركين طاهرة حتى تعلم نجاستها ولا
يجوز استعمال شي من الجلود الا ما كان طاهرا في حال الحيوة ذكرا
وأنثى اجتناب ملائكة كل شيء يدب بعد ذكوة ويستعمل في آنية
الخمر ما كان مقيرا او مدهونا بعد غسله ويكره ما كان خبثا او
قرعا او خرا غير مدهون ويغسل الاناء من ولوغ الكلبين او بين
بالتراب على الاصح ومن الخمر والجوز ثلثا بالماء والتبع افضل ومن غير
ذلك مرة واحدة والثلاث حول **كتاب الصلوة** والعلم بها يستدعي

بيان اربعة اركان **الركن الاول** في المقدمات وهي سبعة الاولى في
اعداد الصلوة والمفروض منها تسعة صلوة اليوم والليله والجمعة والعيد
والكسوف والزلزلة والآيات والطواف والاهواء وما يكرهه الانسان
بندرو وشبهه وما عدا ذلك مسنون وصلوة اليوم والليله خمس وهي
سبع عشرة ركعة في الحض الصبح ركعتان والمغرب ثلث ركعات وكل ركعة
من البواقي اربع ويسقط من كل رابعة في السفر ركعتان ونوافلها
الحض اربع وثلثون ركعة على الاشهر امام الظهر ثمان وقبل العصر لها
وبعد المغرب اربع وعقيب العشاء ركعتان من جلوس تعذنان بركعة
واحدة عشر صلوة الليل مع ركعتي الشفع والوتر وركعتان للفجر
يسقط في السفر نافلة الظهر والعصر والوتر على الاظهر والنوافل كلها
ركعتان بتشهد وتسليم بعدها الا الوتر وصلوة الاعمال وسنكر
تفصيل في الصلوات في مواضعها **انتم المقدمة الثانية** في المواقيت
لنظر في مقتضاها واحكامها اما الاول فما بين زوال الشمس الى غروبها
وقت للظهر والعصر وتختص الظهر من اوله بمقدار اذانها وكذلك
العصر من اخره وما بينهما من الوقت مشترك وكذا اذا غربت الشمس
دخل وقت المغرب وتختص من اوله بمقدار ثلث ركعات ثم تسلكها

العشاء ينصف الليل وتقص العشاء من آخر الوقت بمقدار أربع ركعات
وما بين طلوع الفجر الثاني المستطير والافق الى طلوع الشمس وقت الصبح
يعلم الزوال بزيادة الظل بعد نقصانه او ميل الشمس الى المحاجب
الايمى لمن يستقبل القبلة والغروب باستتار القرص وقيل بذهاب
الحرارة من المشرق وهو الاشهر وقال آخرون ما بين الزوال حتى يصير
كل شيء مثله وقت الظهر والعصر حين يكون الفراغ من الظهر حتى يصير
ظل كل شيء مثله والمائل بين الفجر الزايد والظل الاول وقيل
بالاربعة للظهر وثمان للعصر هذا الحديث وما زاد على ذلك حتى تغرب
الشمس وقت لذوى الاعذار وكذا من غروب الشمس الى ذهاب الحر
للغروب والعشاء من ذهاب الحر الى تلك الليل للحج ما زاد عليه
حتى انصف الليل المضطرب وقيل الى طلوع الفجر وما بين طلوع الفجر
الى طلوع الحر الحجة في الصبح وما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس للعد
وعندى ان ذلك كله للفضيلة ووقت نوافل اليومية للظن من
حين الزوال الى ان تبلغ زيادة النقصان والعصر اربعة اقدار
قبل ما دام وقت الاختيار باقيا وقيل بمدة وقتها بامتداد وقت
الفريضة والاول اشهر فان خرج الوقت وقد تلبس من النافلة ولو ركعة

مثل الشمس وقيل

زاحم بها الفريضة اتما مخففة وان لم يكن صلى شيئا بدها الفريضة ولا
يجوز تقديمها على الزوال الا يوم الجمعة ويزانها فاتها اربع ركعات
اثنان منها للزوال وناقلة المغرب بعدها الى ذهاب الحر المغيرة
بمقدار اداء الفريضة فان بلغ ذلك ولم يكن صلى النافلة اجمع بدء
بالفريضة وركعتان من جلوس بعد العشاء تمتد وقتها بامتداد
وقت الفريضة وينبغي ان يجعلها خاتمة نوافله وصلوة الليل بعد
انقضاء وكما اقرب من الفجر كان افضل ولا يجوز تقديمها على
انقضاء الليل الا للمسافر بصدقة او سبب يمنعه وطوبى
راسه وقضاؤها افضل واخر وقتها طلوع الفجر الثاني فان طلع
يكن تلبس منها بأربع بدء بركعة الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحر
المشرقية فيستعمل بالفريضة وان كان قد تلبس بأربع تمها مخففة
ولو طلع الفجر وقت ركعتي الفجر بعد طلوع الاول ويجوز ان
يصليهما قبل ذلك والا فضل اعادتهما بعده ويمتد وقتها
حتى تطلع الحر ثم يصير الفريضة اولى ويجوز ان يقصر الفرائض الخمس
كل وقت مالم يتبين وقت الحاضرة وكذا يصلي بقية الصلوات
المفروضة ويصلي النوافل مالم يدخل وقت فريضة وكذا اقتضاها

الفجر

الفريضة

وانما احكامها فيه مسائل الاولى اذا حصل احد الاعذار المانعة من تقبل
كالجنون والحيض وقد مضى من الوقت مقدار الطهارة واداء الفريضة
وجب عليه قضاؤها ويقتط القضاء اذا كان دون ذلك على الظاهر
ولو زال المانع فان ادرك الطهارة وركعتين من الفريضة لزم ادائها
ويكون مؤتيها في الجميع على الاظهر ولو اهل قصر ولو ادرك قبل الغروب
او قبل انقضاء الليل احدى الفريضتين لزمته تلك لا غير وان ادرك
الطهارة وخمس ركعتين قبل الغروب لزمته الفريضة **الثانية** العجبة
المقطوعة بوظيفة الوقت اذا بلغ بما لا يبطل الطهارة والوقت بان ينفذ
على الاشبه وان بقى من الوقت دون الركعة بنى على نافلة ولا يجزئ
نية الفضل **الثالثة** اذا كان الطريق الى العلم بالوقت لم يجز التعويل على
الظن فان فقد العلم اجتهدا فان غلب على ظنه دخول الوقت صلى فان
انكشفه فسك الظن قبل دخول الوقت استأنف وان كان الوقت دخل
وهو متلبس ولو قبل التسليم لم يعد على الاظهر ولو صلى قبل دخول
الوقت عامدا او جاهلا او ناسيا كانت صلاته باطلة **الرابعة** الفرض
اليومية مرتبة في القضاء ولو دخل في فريضة فذكر ان عليه سابقة
عدل بنيتها ما دام العدول ممكنا والا استنفذ المرتبة **الخامسة**

يكمل النوافل المبتهمة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند قيامها
وبعد صلوة الضحى وبعد صلوة العصر ولا بأس بالاسباب كصلوة
الزيارات والحاجات والنوافل المرتبة **السادسة** ما يفوت من النوافل
ليلا يستحب تعجيله ولو في النهار وما يفوت منها رايا يستحب تعجيله ولو
ليلا ولا ينتظرها النهار **السابعة** الافضل في كل صلوة ان يؤتم بها
اول وقتها الا المغرب والعشاء لمن افاض من عرفات فان تأخيرها الى
المرتبة الاولى ولو صلى الى ربيع الليل والعشاء الافضل تأخيرها حتى
يسقط الشفق الاحمر والمستقل يؤخر الظهر والعصر حتى ياتي بناقلتهما
والمسحاة تؤخر الظهر والمغرب **الثامنة** لو ظن انه صلى الظهر فاشتغل
بالضيق فذكر وهو فيها عدل بنيتها وان لم يدرك ركعة فرفع فان
كان صلى في اول الظهر اعاد بعد ان يصلي الظهر على الاشبه وان
كان في الوقت المشترك او دخل وهو فيها اجزئ وادى بالظهر **المقدمة**
الثالثة في القبلة والنظر في القبلة والمستقبل وما يجبله واحكام
الحلل **الاول** القبلة هي الكعبة لمن كان في المسجد والمجدل من كان في
الحرم والحرم من خرج عنه على الاظهر وجهه الكعبة هي القبلة لا البنية
فلو زالت البنية صلى الى جهة كما يصلي من هو على موقعا منها وان

صلى فيها استقبال على اي جدارها شاء على كراهيته في الفريضة ولو
صلى على سطحها ابرز بين يديه منه ما صلى اليه وقيل يستلحق على
ظهره ويصلى موميا الى البيت المعور والا ^{اول} اظهر ولا يحتاج ان
ينصب بين يديه شيئا وكذا الوصل الى بابها وهو مقبوح ولو سفلها
صفت المومنين في المسجد حتى خرج بعضهم عن سمت القبلة بطلت صلوة
ذلك البعض واهل كل اقليم يتوجهون الى سمت الركن الذي على جهتهم
فاهل العراق الى العراق وهو الذي فيه الحجر واهل الشام الى الشام
المغرب الى المغرب واليمن الى اليمن واهل العراق ومن والا هم يجعلون
الفرج على المنكب لايسر والمغرب على الايمن والتجدي مما يحاذي المنكب
الايمن وغير الشمس عند ذوالها على الحاجب الايمن ولا ينبغي له التلويح
الى يسار المصلي منهم قليلا **الثاني** في المستقبل ويجب الاستقبال في
الصلوة مع العلم بجهة القبلة فان جهلها عول على الامارات المغيرة
للظن وان اجتهد فاخبره غيره بخلاف اجتهاده قيل يعمل اجتهاده
ويقوى عنه انه ان كان ذلك الخبر ^{الحج} وثوقه بنفسه عول عليه ولو لم يكن
لطريق الى الاجتهاد فاخبره كافر قيل لا يعمل غيره ويقوى عندي انه
ان افاده الظن عمل ويعول على قبلة البلد ان لم يعلم انها بنيت على الغلط

على محاذي ذر

من

ومن ليس بمكنا من الاجتهاد كالاعنى يعول على غيره ومن فقد العلم بالظن
فان كان الوقت واسعا صلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات لكل
جهة مرة وان ضاق عن ذلك صلى من الجهات ما يحتمل الوقت ان
ضاق الا عن صلوة واحدة صلاحها الى اي جهة شاء والمسافر
يجب عليه استقبال القبلة ولا يجوز عليه ان يصلى يثنا من الفرائض
على الراحلة الا عند الضرورة ويستقبل القبلة فان لم يتمكن استقبال
القبلة بما امكنه من صلوة ويغرف الى القبلة كل الغرقت الذابة
فان لم يتمكن استقبال بتكبير الاحرام ولو لم يتمكن من ذلك اجزته
الصلوة وان لم يكن مستقبلا وكذا المضطر الى الصلوة ما شيا مع سبق
الوقت ولو كان الركاب بحيث يتمكن من الركوع والسجود وفرائض
الصلوة هل يجوز له الفريضة على الراحلة اختيارا قبل نعم وقيل لا وهو
الاشبه **الثالث** ما يستقبل له ويجب الاستقبال في فرائض الصلوة
مع الامكان وعند الذبح وبالميت عند احضاره ودفعه والصلوة
عليه واما التوافل فلا فضل استقبال القبلة بها ويجوز ان يصلى على
الراحلة سفرا وحضرا الى غير القبلة على كراهيته ساكنا في الحضر وقيل
فرض الاستقبال في كل موضع لا يتمكن منه كصلوة المطاردة وعند نبح

صح ٢٠

الذات الصائلة والترتبة بحيث لا يمكن صرفها الى القبلة الرابع في احكام
 الخلل وهي مسائل الاولى الاعشى يرجع الى غيره لقصوره عن الاجتهاد
 فان عول على رايه مع وجود البصر لامارة وجدها فلا اعادة عليه
 والافعليه الاعادة **الثانية** اذا صلى الى جهة ما الغلبة الظن باليقين
 الوقت ثم تبين خطأه فان كان مضر فليسير انا الصلوة ماضية والا
 اعاد في الوقت وقيل ان بان انه استدبرها اعاد وان خرج الوقت
 والاول اظهر فاما ان تبين الخلل وهو الصلوة فانه يستأنف على كل
 حال الا ان يكون مضر فليسير فانه يستقيم ولا اعادة **الثالثة** اذا
 لصلوة ثم دخل وقت اخرى فان تجدد عنده شك استأنف الاجتهاد
 واليقين على الاول **المقدمة الرابعة** في مسائل المصلي وفيه مسائل
 الاولى لا يجوز الصلوة في جلد الميت ولو كان مما يؤكل لحمه وهو طاهر
 في حيوة ما يقع عليه الذكاة اذا نكح كان طاهرا ولكن لا يستعمل في
 الصلوة وهل يفتقر استعماله في غيرها الى التدبغ قيل نعم وقيل لا وهو
 الاظهر على كراهية **الثانية** الصوف والشعر والوبر والريش مما يؤكل
 لحمه طاهر سواء جرت من حي او من كى او ميت ويجوز الصلوة فيه ولو
 قلع من الميت غسل منه موضع الاتصال وكذا كل لاغلة الحيوان

سواء دبح او لم يدبح
 وما لا يؤكل لحمه

الجز

الميت ان كان طاهرا في حال الحيوة وما كان نجسا في حيوة فجميع ذلك منه
 نجس على الاظهر ولا تنقض الصلوة في شيء من ذلك ان كان مما لا يؤكل
 لحمه ولو اخذ من مذكى الا الخنزير الحارص في الغشوش منه بوسر
 الارانب والثعالب روايتان اصحهما المنع **الثالثة** يجوز الصلوة
 في فراء السخا فانه لا ياكل اللحم وقيل لا يجوز والاول اظهر في الثعالب
 والارانب روايتان اصحهما المنع **الرابعة** لا يجوز لبس الحر الحر
 للرجال ولا الصلوة فيه الا في الحرب وعند الضرورة كالبر بالبر
 من نزعته ويجوز للتشامط وفيما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالثكنة
 والقلنسوة والجوزب تردد والظاهر الكراهية ويجوز التركيب
 عليه واقر اشبه على الاصح ويجوز الصلوة في ثوب مكفوفه وانما
 مزج لينى مما يجوز فيه الصلوة يخرج عن كونه محض اجاز للثوب
 فيه سواء كان اكثر من الحرير او اقل منه **الخامسة** الثوب المصنوع
 لا يجوز الصلوة فيه ولو اذن صاحبه لغير الغاصب وله جازت
 الصلوة فيه مع تحقق الغصبة ولو اذن مطحان لغير الغاصب
 على الظاهر **السادسة** لا يجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشوك
 ويجوز فيما لم يستر كالجوزب والحف ويستحب في النعل العربية **الثانية**

كل ما عدا ما ذكرناه تنع الصلوة فيه بشرط ان يكون ملوكا او اما ذونا
فيه وان يكون طاهرا وقد بينا حكم التوب لنحو ويجوز للرجل ان
يصلي في ثوب واحد ولا يجوز للمرأة الا في ثوبين درع وخماساترة
جميع جسد ما عدا الوجه والكفين وظاهر القدمين على تردي في
القدمين ويجوز ان يصلي الرجل عريانا ان استر قبله ودره على
كراهية واذ لم يجد ثوبا استرها بما وجد ولو بورق الشجر مع عدم
ما يستبر به يصلي عريانا قانما ان كان يأم من يراه احد وان لم يأم من
صلى جالساً في الحالين يؤمى عن الركوع والتجود والامة والصبية
نصليان بغير حزار فان اعتقت الامة في اثناء الصلوة وجب عليها
ستر راسها فان اقتربت الى فعل كثير استأنفت وكذا الصبية اذا
بلغت في اثناء الصلوة بما لا يبطلها الثامنة نكرو الصلوة في النيب
السود ما عدا العامة والحفت وفي ثوب واحد رقيق للرجال فان حكى
ما تحته لم يكره ويكره ان يأتز فوق القميص وان يشتمل الصلوة
في عمامة لا حنك لها ويكره اللثام للرجل والنقاب للمرأة وان منع
الفرامة حرّم ونكرو الصلوة في قباء مسدودا لفة الحرب وان يؤم بغير
رداء وان يصحب ثياب من الحديد بارزاً في ثوب ثم صاحب ان يصلي

المرأة في خلخال الصوت ويكره الصلوة في ثوب فيه تماثيل او خاتم فيه
صورة الفئة الخامسة في مكان المصلي الصلوة في الاماكن كلها جائزة بشرط
ان يكون ملوكا او اما ذونا وفيه والاذن قد يكون بعوض كالأحجار وشبهها
وبالا بآخرة وهي اما صخرة كقوله صلى فيه او بالقوى كاذن في الكون فيه
او بشاهد الحال كما اذا كان هناك اماره تشهد ان المالك لا يكره
المكان المصوب لا تنع الصلوة فيه للغاصب ولا لغيره ممن علم الغصب
وان صلى عما عدا الما كانت صلوة باطلة وان كان ناسيا او جاهلا
بالغصبية صحّت صلوة ولو كان جاهلا بتحرّم الغصب لم يعتد واذ
ضاق الوقت وهو اخذ في الخروج صحّت صلوة ولو صلى ولم يتأخل
بالخروج لم يقع ولو حصل في ملك غيره باذنه ثم امره بالخروج وجب عليه
وان صلى والحال هذه كانت باطلة ويصلي وهو خارج ان كان الوقت
ضيقا ولا يجوز ان يصلي الى احد جانبيه امرته يصلي او اما من وراء
صلت بصلوة او كانت منفردة وسواء كانت محرما او اجنبية قبل
ذلك مكروه وهو الاستسبه ويزول التحريم او الكراهية اذا كان بينهما
حائل او مقدار عشرة اذرع ولو كانت وراءه بقدر ما يكون موضع
مجدوا عازيا القدر سقط المنع ولو حصل في موضع لا يمكن ان من

على شئ من بدنه فان منعه الحر عن التجرد على الارض يحسد على ثوبه فان
لم يتمكن فعلى كفه والذي ذكرناه انما يعتبر بموضع الجبهة لا ببقية الجسد
وبراعى فيه ان يكون مملوكا او مائنا وفيه وان يكون خاليا عن العجالة
واذا كانت الخماسة في موضع محصور كالبيت وشبهه وجعل موضع
الخماسة لم يحسد على شئ منه ويجوز السجود في الموضع المتسع في الخمسة
المقالة السابعة في الاذان والاقامة والنظر في اربعة اشياء
فيما يؤذن له ويقام وهما مستحبان في الصلوات الخمس المفروضة
وقضا للمنفرد والجامع للرجل والمرأة لكن يشترط ان تكون المرءة
وقيل لها شرطان في الجماعة والاقل اظهر ويتأكدان فيما يحجر فيه
واشد هما الغداة والمغرب ولا يؤذن لشيء من النوافل ولا لشيء
من الفرائض عدا الخمس بل يقول المؤذن الصلوة ثلثا وقاض الصلوة
الخمس يؤذن لكل واحدة ويقوم ولو اذن للاول من ورده ثم اقامه
للواء كان روضة الفضل ويصلي يوم الجمعة الظهر بان اقامته
والعصر باقامته وكذا في الظهر والعصر بعرفة وتوصل الى الجماعة
وجله اخرون لم يؤذوا ولم يقيموا كراهية على امارات الامم لا ببقية
لم تسترق فان تفرقت صفوفهم اذن الاخرون واقاموا واذا اذن

التي اعد صلى الرجل ولا ثم المرتبة ولا باس ان يصلي في الموضع الخجل فاكنت
بخاسة لا تتعدى الى ثوبه ولا الى بدنه وكان موضع الجبهة طاهرا وتكره
الصلوة في الحمام وبسوت الغائط ومبارك الابل ومساكن النمل ويجري الميا
وارض البخنة والثلج وبين المقابر الا ان يكون حائل ولو عترة او بينة
عشرة اذرع وبسوت النيران وبسوت الخجور اذا لم يتعد اليه بخاسه او
جوادا لطرق وبسوت الجوس ولا باس بالبيع والكنايس ويكره ان تكون
بين يديه نار مضرة على الاظهر او تصاوير وكما يكره الفريضة في الكعبة
تكره على سطحها وتكره في مرابط الخيل والحجر والبغال ولا باس في بعض الغنم
وفي بيت فيه مجوس ولا باس باليهودي والنصراني ويكره بين يديه مصحف
مفنوع او حائط ينزمن بالوعة يبال فيها وقيل يكره الى انسان موافق
باب منقوع **المقدمة السابعة** فيما لا يجسد عليه ولا يجوز السجود على ما ليس
بارض كالجلود والصوف والشعر والوبر ولا على ما هو من الارض اذا
كان معدا كالحل والعقيق والذهب والفضة والغير الا عند الضرورة
ولا على ما ينبت من الارض اذا كان مأكولا بالعادة كالخبر والفواكه وفي
الطين والكثبان روايتان اشهرها المنع ولا يجوز السجود على الوحل فان
اضطرا وما يجوز السجود على القراطس ويكره اذا كان فيه كتابتة لمحمد

المنفرد ثم اراد الجماعة اعادة الادان والاقامة **الثاني** في المؤذن ويعتبر فيه
 العقل والاسلام والذكورة ولا يشترط البلوغ بل يكفي كونه عيضا ويستحب ان
 يكون عدلا صيما بصيرا بالاوقات منظر اقامتها على مرتفع ولو اذنت
 الممنة للنساء جاز ولو صلى منفردا ولم يؤذن ساهيا رجع الى الاذان مستقبلا
 صلوة ما لم يركع وفيه رواية اخرى ويعطى الاجرة من بيت المال اذ لم
 يوجد من يتلو به **الثالث** في كيفية الادان ولا يؤذن الا بعد دخول
 الوقت وقد خص بقدر يسمع على الصبح لكن يجتنب اعادة تده بعد طلوعه وان
 على الاشر ثمانية عشر فصلا التكبير اربع والتهنئة بالتوحيد ثم بالرسالة
 ثم يقول حي على الصلوة ثم حي على الفلاح ثم حي على خير العمل والتكبير بعد
 ثم التهليل كل فصل مرتان والاقامة فصولها ثلثة شذويزاد فيها اذ قامت
 الصلوة مرتين ويقطع من التهليل في اخرها مرة واحدة والترتيب شرط
 في حق الادان والاقامة ويستحب فيها سبعة اسماء ان يكون مستقبل
 القبلة وان يقف على اواخر الفصول ويتألف الادان ويجوز في الاقامة
 وان لا يتكلم في خلالها او يفصل بينهما بركعتين او جلسة او سجدة الا في
 المعزب فان الاول ان يفصل بينهما بخطوة او سكتة وان يرفع الصوت بزيادة
 كان ذكر او كل ذلك يات في الاقامة ويكره الترجيع في الادان الا ان يريد

في اخره

المؤذن

الاشعار وكذا يكره قول الصلوة خير من النوم **الرابع** في احكام الادان وفيه
 مسائل **الاولى** من نام في خلال الادان والاقامة ثم استيقظ استحب ان يتنأى
 ويجوز له البناء وكذا ان اغشى عليه **الثانية** ان ادان ثم اراد جازان يعتد
 به ويقيم غيره ولو ارتد في اثناء الادان ثم رجع استأنف على قول **الثالثة**
 يجتنب لمن سمع الادان ان يحكيه مع نفسه **الرابعة** اذا قال المؤذن قد
 قامت الصلوة كره الكلام كراهة مغلظة الا ما يتعلق بتدبير المصلين **الخامسة**
 يكره للمؤذن ان يلتفت يمينا وشمالا لكن يلزم سمت القبلة في اذنه **السادس**
 ان اتساع الناس في الادان قد اختلفوا في العلم ومع التساوي يفرج بينهم **السابعة**
 ان كانوا جماعة جاز ان يؤذنوا جميعا والافضل ان كان الوقت مشتعا ان
 يؤذنوا واحدا بعد واحد **الثامنة** اذا سمع الامام ان مؤذرا جاز
 ان يجزي به في الجماعة وان كان ذلك المؤذن منفردا **التاسعة** من احث
 في اثناء الادان والاقامة نظرت بين والافضل ان يعيد الاقامة **العاشر**
 من احث في الصلوة نظرت واعادها ولا يعيد الاقامة الا ان يحكم **الحادية**
عشر من صلى خلف امام لا يفتن به اذن لنفسه اقام فان خشي فوت
 الصلوة اقمصر على تكبيرتين وعلى قوله قد قامت الصلوة وان اخل بشيء
 من فصول الادان استحب للمأموم ان يلقط به **الركن الثاني** في افعال

من

الصلوة وهي واجبة ومندوبة فالواجبات ثمانية **الاول** النية وهي ركن
 في الصلوة لو اخل بها عامدا او ناسيا لم يقع صلوة حقيقية استحضار
 صفة الصلوة في الذهن والقصد بها الى امور اربعة الوجوه **الاول** النية
 والقرينة والتعيين وكونها اداء وقضا ولا عبرة باللفظ ووقتها عند
 اول جزء من التكبير **ويجب** استمرار حكمها الى اغل الصلوة وهو ان ينقضي
 النية الاولى ولو نوى الخروج من الصلوة لم تبطل على الاظهر وكذا لو نوى
 ان يفعل ما ينافيها فان فعل بطلت وكذا لو نوى بشيء من افعال الصلوة
 التوبة او غير ذلك **ويجوز** نقل النية فمما ركد نقل الظهور يوم الجمعة الى
 النافلة لمن نسي قرائة الجمعة وقصر غيرها وكفيل الفريضة الحاضرة الى
 سابقة عليها مع سعة الوقت **الثاني** تكبير الاحرام وهي ركن ولا تنح
 الصلوة من دونها ولو اخل بها نسيانا او سهوا ان يقول الله اكبر
 ولا تعقد بمعناها ولو اخل بحرف منها لم تقع صلوة فان لم يتمكن من
 التلفظ بها كالاعجم لزم التعلم ولا يتشاغل بالصلوة مع سعة الوقت فان
 ضاق احرم بترجمتها والاخرس ينطق بها بقدر الامكان فان عجز عن النطق
 اصلا تعقد قلبه بمعناها مع الاشارة والترتيب فيها واجب ولو عكس
 لم يقع الصلوة والمصلي بالخيار في التكبيرات التسع ايها شاغلها

كبيرة الافتتاح ولو كثر ونوى الافتتاح ثم كثر ونوى الافتتاح بطلت
 صلوة وان كثر ثلثة ونوى الافتتاح انعقدت الصلوة اخيرا **ويجب**
 ان يكبر قائما ولو كبر قاعدا مع القدرة وهو اخذ في القيام لم تسقط صلوة
 والمسنون فيها اربعة ان يلة بلفظ الجلالة من غير مد بين حروفها ولفظ
 اكبر على وزن افعل وان يسمع الامام من خلفه بتلفظ بها وان يرفع
 المصلي يديه بها الى اذنيه **الثالث** القنوت وهو ركن مع القدرة فمن
 اخل به عمدا او سهوا بطلت صلوة وان امكنه القيام مستقلا وجب الات
 وجبان يعتمد على ما يمكن معه من القيام وروى حوزان الاعتماد على
 الحائط مع القدرة ولو قدر على القنوت بعض الصلوة وجبان بقوم
 بقدر ممكنة والاصلي قاعدا وقيل حدث لك ان لا يتمكن من المشي قد
 زمان صلوة والظاهر والقاعدة ان يتمكن من القيام الى الركوع وجب
 والاربع جالسا وان عجز عن القعود صلى مضطجعا فان عجز صلى مستلقيا
 والاخير ان يؤميا لركوعهما وسجودهما ومن عجز عن حالة اشياء
 الصلوة انتقل الى ما دونها مستمرا كالقائم يعجز فيقعد والقاعد يعجز
 فيضطجع والمضطجع يعجز فيستلقي وكذا بالعكس ومن لا يقدر على السجود
 يرفع ما يسجد عليه فان لم يقدر او ماء والسنون في هذا الفصل شيان

ان يتربع المصلي بعد اداء حال فرائضه ويثنى بحلية حال ركوعه وقيل يترك
 في حال تشهد **الرابع** القراءة وهي واجبة ويتعين بالحمد في كل ثنائية وفي
 أوليها من كل رباعية وثلاثية وغيب قرائتها الجمع ولا يصح الصلوة مع
 الاخلال ولو بحرف واحد منها عدا حتم التشديد وكذا اعراها بالجملة
 اية منها تجب قرائتها ولا يجوز للمصلي ترجمتها ويجب ترتيب كلماتها
 على الوجه المنقول فلو خالف عدا اعادة وان كان ناسيا استأنف القراءة ما
 لم يركع وان ركع مفسد صلوة ولو نكروا من لا يجنبها يجب عليه التعلم
 ضاق الوقت فقرأ ما يتيسر منها وان تعذر فقرأ ما يتيسر من غيرها واستمع
 الله وهله وكبره بقدر القراءة ثم يجب عليه التعلم والاخرى يترك
 لسانه بالقراءة ويعتد بها قلبه والمصلي في كل ثالثة ورابعة بالخيار
 ان شاء فقرأ الحمد وان شاء استمع والافضل للامام القراءة وقراءة سورة
 سورة كاملة بعد الحمد في الاولين واجبة في الفرائض مع سعة الوقت كما
 تعلم **الفصل** وقيل لا يجب الاول احوط ولو قدم السورة على الحمد اعاد
 او غيرهما بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ في الفرائض شيئا من سور العزائم ولا
 ما يغيب الوقت بقراءة ولا ان يقرن بين سورتين وقيل بكونه وهو كذا
ويجوز الحمد والسورة في الصلوة في اولي المغرب والعشاء والاختلاف

الظهر

الظهرين وثلاثة المغرب والاخرين من العشاء **واقل** الحمد ان يسمع القريب
 الصبح المسموع اذا استمع والاختلاف ان يسمع نفسه ان كان يسمع وليس على
 النسا جهر والسكون في هذا القسم الجهر بالسبلة في موضع الاختلاف في اول الحمد
 اول السورة وتزويل القراءة والوقوف على مواضعه وقراءة سورة بعد
 الحمد في النوافل وان يقرأ في الظهرين والمغرب بالسورة القصا كالفرد
 الحمد وفي العشاء بالاعلى والطارق وما ساكنا وفي الصبح بالمدثر
 المزمل وما مائلها وفي غداة الاثنين والخميس بملئ وفي المغرب
 العشاء ليلة الجمعة بالجمعة والاعلى وفي صجهاها وبقها واثنا عشر
 الظهرين بها وبالمنافقين ومنهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين
 لمن يعمد وفي نوافل النهار بالسورة القصا وليس بها في الليل بالطوال
 ويجوزها ومع سبق الوقف يخفف وان يقرأ قل يا ايها الكافرون في الوضوء
 التبعة ولو بدى فيها بسورة التوحيد جاز ويقرأ في اولي صلوة الليل
 ثلثين مرة قل هو الله احد وفي البوابة بطوال السورة وسمع الامام من
 خلفه القراءة ما لم يبلغ العلو المفرد وكذا الشهادتين استحبابا وان
 قرأ المصلي بآية رحمة سألها او بآية نعمة استعان منها وهي مما سأل
الاولى لا يجوز قول آمين اخرا الحمد وقيل بكونه **الثانية** الموالاة

في القراءة شرطه حتميا فلو قرء في خلالها من غيرها استأنف القراءة وكذا لو شق
 قطع القراءة وسكت وفي قول لا يجزئ الصلوة اما لو سكت في خلال القراءة
 لا يثبت له القطع او ينوي القطع ولم يقطع مضمرة **الصلوة الثالثة** روى
 اصحابنا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاقي فلا يجوز
 افراد احداهما من صاحبها في كل ركعة ولا ينتقل الى البسطة بينهما على ذلك
الرابعة ان خافت في موضع الجهر وعكس جاهلا او ناسيا لم يعد **الخامسة**
 يجزئه عوضا عن الحمد اثنا عشرة تسبيحة صورتها سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر وقيل يجزئه عشرة ردة رواية تنوع في اخرى
 اربع والعل بالاول احوط **السادسة** من قرء سورة من العزائم في قول
 يجب ان يجزئه موضع التجود وكذا ان قرء غيره وهو يتيمع ثم ينصرف
 يقرء ما خلف منها ويركع وان كان الجوزة اخرها استحب له قراءة الحمد
 ليكرع عن قراءة **السابعة** المعوذتان من القرآن ويجوز ان يقرء بهما
 في الصلوة فرضها ونفلها **الخامس** الركوع وهو واجب كل ركعة
 مرة الا في الكسوف والايات وهو ركعة في الصلوة وينبطل بالاخلال بعد
 وسهوا على تفصيل سبابة الواجب فيه خمسة اشياء **الاول** ان يخفي فيه
 بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه وان كانت يده في الطول بعد تباعد

ركبتيه

ركبتيه من غير اغناء اغننى كما يخفى مسوى الخلق وان لم يتمكن من الاغناء
 لعارض ان يما يتمكن منه فان عجز اصلا اقتصر على اليمين ولو كان كالركع
 خلفه ولعارض وجب ان يزيد ركوعه ليبرأ اغناء ليكون فارقا **الثاني**
 الطائفة فيه بقدر ما يؤدى واجبا للركع مع القعدة ولو كان بها
 لا يتمكن سقطت منه كالوكان العدة من اصل الركوع **الثالث** رفع
 الرأس منه فلا يجوز ان يهوى للسجود قبل ان تصاب منه الاعمق منه
 ولو اقرقغ انصتا الى ما يعين عليه **الرابع** الطائفة في الاتصال
 وهو ان يعتدل قائما ويسكن ولو يسيرا **الخامس** التسبيح فيه وقيل
 يكفي الذكر ولو كان تكبيرا او تهليلا وفيه تردد واول ما يجزئ الختان
 تسبيحة واحدة تامة وهو سبحة العظمى ويحده او يقول سبحان الله ثلاثا
 في الضرورة واحدة صغرى وهل يجب لتكبير الركوع فيه تردد واول ما
 الذنب والمسنون في هذا القسم ان يكبر للركوع قائما فاضا يد بالتيكتر
 عازيا بانبيه ويرسلها ثم يركع وان يضع يديه على ركبتيه مفرقا
 الاصابع ولو كان بايديها عذرو وضع الاخرى ويرتد ركبتيه الى خلفه
 ويستوى ظهره ويمد ظهره عنقه موازيا للظهر وان يدعو امام التسبيح
 يسبح ثلثا او خمسا او سبعا فزاد وان يرفع الامام صوته بالذكر فيكون

يقول بعد انصا به سمع الله من حمده ويدعو بعده ويكوه ان يركع ويدركت
 ثيابه **الثاس** السجود وهو واجب في كل ركعة سجدة واحدة وهما ركعة الصلوة
 بتطل بالاخلال بهما من كل ركعة عدا وسهوا ولا بتطل بالاخلال بواحدة
 سهوا واجبات السجود ستة **الاول** السجود على سبعة اعضاء الجبهة وال
 لكفان والركبتان وابهاما الرجلين **الثاني** وضع الجبهة على باطن السجود
 عليه فلو سجد على كور العمامة لم يجر **الثالث** ان ينحني للسجود حتى يساوي
 موضع جبهته موقعا الا ان يكون علوا لغيره بمقدار لينة لان يدان عن
 ما يمنع عن ذلك انقصر على ما يمكن منه وان انقصر الارض ما يسجد عليه يجب
 وان يجر عن ذلك كل او ما ايتى **الرابع** الذكر فيه وقيل يختص بالتسبيح
 كما قلنا في الركوع **الخامس** الطائفة التي مع الضرورة **السادس** رفع اليدين
 من السجدة الاولى حتى يعتدل مطمئنا وفي وجوب التكبير للاخذ فيه
 والرفع منه تردد والظاهر الاستحباب ويستحب فيه ان يكبر للسجدة ثانيا
 ثم يهوي للسجود ثانيا بيد الى الارض وان يكون موضع سجوده مريلا
 لموقفا واخفض وان يرغم بانفة ويدعو ويريد على التسبيح الواحدة
 ما ينشرو يدعو بين السجدين وان يقعد متورا كما وان يجلس عقب السجدة
 الثانية مطمئنا ويدعو عند القيام ويعتمد على يديه سابقا برفع ركبتيه

يكوه

يكوه الاضغاثين السجدين مسائل **الثالث** **الاولى** من بهما يمنع من وضع
 الجبهة على الارض كالدمبل ان لم يستغرق الجبهة بحتف حفيفه ليقع التسليم
 من جبهته على الارض فان تعدت سجدة على احد الجبينين فان كان ذلك
 مانع سجدة على ذنقه **الثانية** سجدة القرآن خمس عشرة اربع منها وجبة
 وهي في سورة آلهم الحمد والجم واقدم باسم ربك واحد عشر مسنونة
 وهي في الاعران والاعدو النحل وبنى اسرائيل ومرتزم والحج وموضعين
 والفرقان والنمل وصر واذ السما انشقت والتجود واجب في الغزائم
 الاربعة للقاري والمستمع ويستحب للسامع على الاظهر وفي البواني
 يستحب على كماله وليس في شيء من السجدة تكبير ولا تشهد ولا تسليم
 ولا تيسر فيها الطهارة ولا استقبال القبلة على الاظهر ولو فيها لم
 بها فيما بعد **الثالثة** سجدة الشكر مستحبة عند تحميد النعم ورفض
 النقم وعقب الصلوة ويستحب بينهما التعفير **السابع** التشهد وهو
 واجب في كل صلاة مرة وفي الثلاثية والرباعية مرتين ولو اخل
 بهما او احدهما بطلت صلوة والواجب في كل واحد منهما خمسة اشياء
 الجلوس بقدر التشهد والتهادان والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وصورة تشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهادان

رسول الله ثم ياء بالصلوة على النبي والذين لم يحسن التشهد وجعل عليه الاتيان
بما يحسن منه مع ضيق الوقت ثم يجب عليه تعلم ما لا يحسن منه **ومسنون**
هذا القسم ان يجلس متوركاً وصفته ان يجلس على ورقة الا يبرز
رجليه جميعاً فيجعل ظاهر قدمه الايسر على الارض وظاهر قدمه الايمن الى
باطن الايسر وان يقول ما زاد على الواجب من تحميد ودعاء **الثامن**
التسليم وهو واجب على الصحيح ولا يخرج من الصلوة الا به وله عبارتان
احدهما ان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والاخرى ان
يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبكل منهما يخرج من الصلوة بايمانهما
يبدء كان **الثاني** مستحباً ومسنون هذا القسم ان يسلم النفس الى القبلة
تسليمة واحدة ويؤمى مؤخر عينيه الى يمينه والامام بصفته وجهه وكذلك
المأموم ثم ان كان على يمينه غيره أو على يساره اخى بتسليمة اخرى الى يمينه ايضا
اما **المسنون في الصلوة خمسة الاول** التوجه يستبكرات مضافة الى بكيرة
الاحرام بان يكبر **الثاني** يدعو ثم يكبر **الثالث** يدعو ثم يكبر **الرابع** يدعو ثم يكبر
وهو مخير في السبع ايها شاء وقع مع مائة الصلوة فيكون ابتداء
الصلوة عندها **الثاني** القنوت وهو في كل صلاة **ثاني** قبل الركوع وبعد
القراءة ويستحب ان يدعو فيه بالاذكار المروية والاقبى ما شاء واقله

ثلاث سجعات وفي الجمعة قنوتان في الاول قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع
ولو نسيه وقضاه بعد الركوع **الثالث** شغل النظر في حال قيامه للموضع
سجوده وفي حال القنوت الى باطن كفيه وفي حال الركوع الى ما بين رجليه
وفي حال السجود الى طرف انفه وفي حال التشهد الى حجره **الرابع** شغل
اليدين بان يكونا في حال قيامه على فخذه بحذاء ركبتيه وفي حال القنوت
تلقاؤه وجهه وفي حال الركوع على ركبتيه وفي حال السجود بحذاء اذنيه
وفي التشهد على فخذه **الخامس** التعقيب وفضل تسبيح الزمراء عليهما ثم
بما روى من الادعية والآيات **ستة** قواطع الصلوة **الاول**
احدهما ما يبطلها اعمدا وهو اكل او شرب او كلام يبطل الطهارة سواء دخل تحت
الاختيار او خرج كالبول والخطا وما يشابههما من موجبات الوضوء
والعجاجة والمخض والاشماسة وما يشابههما من موجبات الغسل
فيلو احدث بما يوجب الوضوء سهواً قطرة وبخاً وليس بمعمداً **الثاني**
ما يبطلها الاتعمدا وهو وضع اليدين على الشمال وفيه تردد ولا يلتفت
الى ما وراءه والكلام بغير من فصاعداً والقهقهة وان يفعل فعلاً
كثيراً ليس من افعال الصلوة والبكاء لشيء من امور الدنيا والآخرة
الشرب على قول الا في صلوة الترتلن اصاب عطش وهو يريد الصلوة

صحيحة تلك الليلة لكن لا يستدبر من القبلة وفي بعض الشعر للرجل ترقيد
 والاشبه الكراهية ويكره ^{الركعة} الالتفات يمينا وشمالا والتثائب والتلويح
 العث ونفخ موضع التبور والتشم وان يصق او يفرج اصابعه او يثاوة
 او يان بحرف واحد او يذفع البول والغائط والريح وان كان خفة ضيفا
 استحب له نزع اصلوته مسائل **اربع الاولى** اذا عطس المصلي في الصلوة
 يستحب له ان يحمد الله وكذا ان عطس غيره يستحب له تيميمه **الثانية**
 ان اسلم عليه يجوز ان يرث مثل قوله سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام
 على رواية **الثالثة** يجوز ان يدعو بكل دعاء يفتن تسبيحا او تحميدا
 او طلب شي مباح من امور الدنيا والاخرة قائما وقاعدا وراكعا
 وساجدا ولا يجوز ان يطلب شيئا محرما ولو فعل بطلت صلوة **الرابعة**
 يجوز للمصلي ان يقطع الصلوة اذا خاف تلف مال او فراغ من امر
 طفل وما شابه ذلك ولا يجوز قطع صلوة اختيار **الركن الثالث**
 في بقية الصلوات وفيه فصول **الاول** في صلوة الجمعة والنظر في الجمعة
 ومن يجب عليه واداءها بالجمعة ركعتان كالصبح يقطعهما الظهر يستحب
 فيهما الجهر فيجب بزوال الشمس ويخرج وقتها اذا ظل كل شيء مثله
 ولو خرج الوقت وهو فيها اتم جمعة اما مكان او ما موما وثقوت الجمعة

بقوات الوقت ثم لا تقضى جمعة وانما تقضى ظهرها ولو وجبت الجمعة فصلي
 الظهر وجب عليه التيميم ^{لأنه} فان ادركها والاعاد الظهر ولم يجز بالاول ولو تيقن
 ان الوقت يتسع للخطبة وركعتين خفيفتين وجبت الجمعة وان تيقن او
 غلب على ظنه ان الوقت لا يتسع لذلك فقد فاتت الجمعة وصلي ظهرها
 لو لم يحضر الخطبة ازال الصلوة وادرك مع الامام ركعة صلى جمعة وكذا
 لو ادرك الامام ركعة الثانية على قول وكثر وركع ثم شأ هل
 كان الامام راکعا او رافعا لم يكن الجمعة وصلي الظهر ثم الجمعة لا تجب الا
 بشرط **الاول** السلطان العادل ومن نصبه فلو مات في اثنا الصلوة
 لم تبطل الجمعة وجاز ان تقدم الجماعة من يقيمهم الصلوة وكذا العرض
 المنصوب ما يبطل الصلوة من اغناء وجنود **الثاني** العذر هو
 خمسة الامام احدهم وقيل سبعة والاول اشبه ولو انقضوا في اثناء
 الخطبة او بعدها قبل التلبس بالصلوة سقط الوجوب وان دخلوا
 في الصلوة ولو بالتكبير وجب الاتمام ولو لم يبق الا واحد **الثالث**
 الخطتان ويجب كل واحدة منهما المندسة والصلوة على النبي والدة
 والوعظ قرأت سورة خفيفة وقيل مجزئ ولو اية واحدة ما يثبتها
 فائدها في رواية ساعة يحمد الله وينشئ عليه ثم يوصي بقوى الله

الامام

سورة خيفة من القرآن ثم يجلس ثم يقوم فيمده يديه ويثنى عليه ويصلي على النبي
والدعوة على أئمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويعجزون أيعاها
قبل زوال الشمس حتى إذا فرغ زالت وقيل لا ينعى إلا بعد الزوال والاول
أظهر ويحيان يكون الخطبة مقدمة على الصلوة فلو بدء بالصلوة لم يقع الجمعة
ويجب أن يكون الخطيب قائما وقت إيراده مع القدرة ويجب الفصل بين
الخطبتين بحلة خفيفة وهل الطهارة شرط فيها فيه تردد والاشبه أنها
غير شرط ويجب أن يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعبر فصاعدا وفيه تردد
الرابع الجماعة فلا تصح فرادى وإذا حضر إمام الأصل وجب عليه الحضور
والقدوم وان منع ما منع جاز أن يستيب **الخامس** أن لا يكون هناك
جمعة أخرى بينهما دون ثلاثة أيام فان اتفقتا بطلتا وان سبقتا بطلتا
ولو بتكبيره الاحرام بطلت المتأخرة ولو لم يتحقق السابقة أعاد أظهر **السادس**
فمن يجب عليه ويراعى فيه شروط سبعة التكليف والذكورة والحريّة و
الحضرة والساقطة من العي والمرض والعرج وان لا يكون هما ولا بينهما وبين
الجمعة أن يدين من فرحين وكل هو لا ما إذا انكفوا الحضور وجبت عليهم الجمعة
وانعقدت بهم سوى من خرج عن التكليف والمرثية والعبد تردّدوا
حضر الكافر لم يقع منه ولم تستغفره وان كانت واجبة عليه وتجب الجمعة على

أهل التواجد كالحج على أهل المدن مع استكمال الشروط وكذا على الساكن الخيم
كأهل البادية إذا كانوا قاطنين وفيها مسائل **الاول** من اتفق بعضه
لا يجب عليه الجمعة ولو هاباه مولاه لم يجب الجمعة ولو اتفقت في يومه
على الظهر وكذا المكاتب والمدثر **الثانية** من سقطت عنه الجمعة
يجوز أن يصلي الظهر في أول وقتها ولا يجب عليه تأخيرها حتى تقوت
الجمعة بل لا يستحب ولو حضر الجمعة بعد ذلك لم يجب عليه **الثالثة** إذا زالت
الشمس لم يحز السفر لتعيين الجمعة ويكره بعد طلوع الفجر **الرابعة** الصغى إلى
الخطبة هل هو واجب فيه تردد وكذا تحريم الكلام في أثناءها لكن لا يطل
للجمعة **الخامسة** يعتبر إمام الجمعة كالعقل والإيمان والعدالة والظن
المولد والذكورة ويجوز أن يكون عبدا وهل يجوز أن يكون أبرصا و
اجذم فيه تردد والاشبه المجاوز وكذا **الاعى السادسة** المسافر إذا نوى
الإقامة في بلد عشرة أيام فصاعدا وجبت عليه الجمعة وكذا إذا لم ينو
الإقامة ومضى عليه ثلثون يوما في مصر وأحد **السابعة** الأذان ثلاثة
يوم الجمعة بدعة وقيل مكروه والاول أشبه **الثامنة** يحرم البيع يوم
الجمعة بعد الأذان فان باع ثم كان البيع صحيحا على الظهر ولو كان
أحد المتعاقدين من لا يجب عليه السعي كان البيع سائعا بالنظر إليه

وعا بما بالنظر الى الاخر **الاسعة** ان لم يكن الامام موجودا ولا من نصب للصلاة
وامكن الاجتماع والخطبتان قيل ليجت ان يصلي جمعة وقيل لا يجوز
لا قل **الظاهر العاشرة** اذا لم يتمكن المأموم من الجهر مع الامام في الاول فان
امكنه التجرد والحقا بركتيل الركوع صح والا اقتصر على متابعتها في ا
لتجديتين وينوي بهما الاول فان نوى بهما الثانية قيل بتطل الصلاة
وقيل بجدهما ويجهد الاول ويتم ثنائية والاول اظهر واما **اداء الجمعة**
فالفصل والنفل بعشرين ركعة ست عندا بنساط الشمس ست عند
ارتفاعها وست قبل الزوال وركعتان عند الزوال وواحدة النافلة
الى بعد الزوال اجاز وافضل من ذلك تقدم بها وان صلى بين الفريضتين
ست ركعات من النافلة جاز وان يباكر الصلّى الى المسجد الاعظم بعد
خلق راسه ويقص اظفاره وياخذ من ساربر وان يكون على سكينه
وقار متطيبا لا لبسا افضل ثيابا وان يدعى امام توجهه وان يكون
الخطيب بلخا مواجبا على الصلاة في اول اوقاتها ويكره له الكلام في
اشاء الخطبة بغيرها ويجتبه ان يتعم سائيا كان اوقاظا ويرتدي
برؤمينة وان يكون معتدلا على شيء وان يسلم اولاً وان يجلس امام
الخطبة واذ سبق الامام الى قراءة سورة فليعدل الى الجمعة وكذا في الثانية

يعدل الى سورة المنافقين ما لم يتجاوز نصف السورة الا في سورة الحمد
لوحيد ويستحب الجهر بالظهر في يوم الجمعة ومن يصلي ظهرا فلا فضل ليقامها
في المسجد الاعظم واذ لم يكن امام الجمعة من يقتدى به جاز ان يقدم
المأموم صلوة على الامام ولو صلى معه ركعتين وانما بعد تسليم الامام
ظهرا كان افضل **الفصل الثاني في صلاة العيد** والنظر فيها وسنمنا
وهي واجبة مع وجود الامام بالشروط المعتبرة في الجمعة وتحجب جملة ولا
يجوز التحلف الاعم العذر فيجوز ان يصلي منفردا ند باولو اختلفت
الشروط سقط الوجوب واستحب الايتان بها جماعة وفراى وقهما
بين طلوع الشمس الى الزوال ولو فاتت لم تقض وكيفيهما ان يكبر للاحرام ثم
يقرء الحمد وسورة والافضل ان يقرء الاعلى ثم يكبر بعد القراءة على
الظاهر ويقنت بالمرسوم حتى يتم خمسا ثم يكبر ويركع فاذا سجد لتجديتين
قام بغير تكبير ويقرء الحمد وسورة والافضل ان يقرء الغاشية ثم يكبر
اربعا ويقنت بينهما اربعا ثم يكبر خامسة للركوع ويركع فيكون الزائد
عن العباد سعا وخمس في الاول واربعة في الثانية غير تكبيرة الاحرام وتكبير
الركوعين **وسنن هذه الصلاة** الاحكام بها الا تمكة والتجدي على الارض
وان يقول المؤذنون الصلاة ثلاثا فانه لا اذان لغير الخمس وان يخرج الامام

حافيا ما شاعلى سكتة ووقار ذكر الله سبحانه وان يطعم قبل خروجه في
 الفطر وبعد عودته الاضحية مما اضحى به وان يكبر في الفطر عقب اربع صلوات
 اولها المغرب ليلة الفطر واخرها صلاوة العيد وفي الاضحية عقيب خمس عشرة
 صلاوة اولها الظهر يوم النحر لمن كان بمكة وفي الامم عقيب عشر يقول الله
 اكبر الله اكبر وفي الثالثة ترذله الله الا الله والله اكبر والمحمد لله
 على ما هذا ناوله الشكر على ما اولانا ويزيد في الاضحية ويزيد في يوم
 الانعام ويكرمه الخروج بالسلام وان ينقل قبل الصلوة وبعدها
 الا بمجد النبي ص بالمدنية فانه يصلي ركعتين قبل خروجه مسائلا خمس
الاولى التكبيرة الزائدة هل هو واجب فيه ترذله والاشبه الاستحبابا
 ويتقدير الوجوب هل القنوت واجب الاظهر لا ويتقدير وجوب هل
 تعين فيه لفظ الاظهر انه لا يتعين وجوبا **الثانية** اذا التقى عيد الجمعة
 من حضر العيد كان بالخيار في حضور الجمعة وعلى الامام ان يعلم ذلك
 في خطبته وقيل الترخيص يختص من كان نائبا عن البلد كاهل السوادين
 لشقة العود وهو الاشبه **الثالثة** الخطبتان في العيد بين بعد الصلوة
 وتقدمها بدعة ولا يجب سماعها بل يستحب **الرابعة** لا ينقل النبي
 من المسجد بل يعمل شبه المنبر من طين استحبابا **الخامسة** ان اطلعت الشمس

الفرجة يصلي صلاوة العيد ان كان من تحب عليه وفي خروجه بعد الفجر وقبل
 طلوعها ترذله والاشبه الجواز **الفصل الثالث** في صلاوة الكسوف والكلاذم
 في سبها وكيفيتها وحكمها **اما** الاول فتجب عند كسوف الشمس وخسوف
 القمر والزلزلة وهل تجب لاعداد ذلك من بيع مظلة وغير ذلك من اخاف
 الماء قيل نعم وهو المروي وقيل لا بل يستحب وقيل تجب للرجع الخوف وا
 لظلمة الشديدة حسب وقتها الكسوف من حين ابتداء الخسوف
 فان لم يتسع لها لم تجب وكذا الرياح والاخاف ان قلنا بالوجوب وفي
 الزلزلة تجب وان لم يطل المكث ويصلي نيئة الاداء وان سكنت ومن
 لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت لم يجب القضاء الا ان يكون القرص قد
 احترق كله وفي غير الكسوف لا يجب القضاء ومع العلم والتفريط لا يتينا
 يجب القضاء **الجميع** وكيفيتها فهو ان يحرم ثم يقرأ الحمد وسورة ثم
 يركع ثم يرفع راسه فان كان لم يتم السورة قرء من حيث قطع وان كان
 اتم قرء الحمد ثانيا ثم قرء سورة حتى يتم خمس على هذا الترتيب ثم يركع
 ويحمد اثنين ثم يقوم ويقرأ الحمد وسورة معتمدا بقرئته الاول
 يحمد اثنين ويتشهد ويسلم **وتستحب** فيها الجماعة واطالة الصلوة
 بمقدار زمان الكسوف وان يعيد الصلوة ان فرغ قبل الانحلالا

يكون مقدار ركوعه بمقدار زمان قرائته وان يقرأ التوراة الطوال مع الوقت وان يكثر عند كل رضع رأسه من كل ركوع الالف الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده وان يقنت خمس قنونات واما حكمها فمثل ذلك **الاولى** اذا حصل الكسوف ووقت فريضة حاضرة كان غير في الدنيا بايماء ما لم يتصيق الحاضرة فتكون اولى وقيل الحاضرة اوله مطا والاول اشبه **الثانية** اذا انفق الكسوف وقت نافلة الليل فالكسوف اولى ولو خرج وقت النافلة ثم تقضى النافلة **الثالثة** يجوز ان يصلي صلاة الكسوف على ظهر الدابة ومطيا وقيل لا يجوز ذلك لان المع العذر وهو الاشبه **الفصل الرابع** في الصلوة على الاموات وفيه اقسام **الاول** من يصلي عليه وهو كل من كان مظهر للشهادتين او طفلا لم يستسنين من احكم الاسلام ويستأنف في ذلك الذكر والثناء والحر والعبد ويستحب الصلوة على من لم يبلغ ذلك اذ ولد جثا فان وقع سقط لم يصل عليه ولو ولجته الروح **الثاني** في المصلي ولحق الناس الصلوة عليه اولهم بمرتبة والاول من الابن وكذا الولد او من الجد والابن والعم والابن من الاب والام ثم يتسبب بالجد هما الزوج او من المرتبة من عصابتها وان قرىوا وان كان الاولياء جماعة فالذكور اولهم من المراتب والى من العبد لا يقدر

الاخي و

الولى الا اذا استكمل فيه شرائط الامامة والافقه غيره واذا تساوى الاولياء قدم الافقه فالافقه فالافقه ولا يجوز ان يقدم احد الابان والولى سواء كان بشرائط الامامة او لم يكن بعد ان يكون مكلفا وامام الاصل اولى بالصلوة من كل احد والهاشي اولى من غيره اذا قدمه الولد وكان بشرائط الامامة ويجوز ان تؤخر المرتبة بالنسبة ويكره ان يبرز عنهم بل تقف صفقت وكذا الرجال العرة وغيرهم من الائمة يبرز امام الصف ولو كان المؤمن واحدا وان اقتدى النساء بالرجل وقفن خلفه وان كان ورائه رجال وقفن خلفهم وان كان فيهن حائض تقربت عن صفقت استحبابا **الثالث** في كيفية الصلوة وهي خمس تكبيرات والثناء بينهما غير لازم ولو قلنا بوجوبه لم يوجب لفظا على التعيين وافضل ما يقال ما رواه محمد بن ميمون عن امة سلمة عن ابي عبد الله قال كان رسول الله اذا صلى على ميت تكبر وتشهد ثم كبر وصلى على الانبياء ودعائهم كبر ودعا المؤمنين ثم كبر الرابعة ودعا للميت ثم كبر الخامسة وانصرف وان كان منافقا انقصر المصلي على اربع وانصرف بالارابعة وتبينها النية واستقبال القبلة وجعل راس الجنائز على يمين المصلي وليست الطهارة من شرائطها ولا يجوز الباعد من الجنائز كثيرا ولا يصلي على

اليت الأبعد تعسيلة وتكفينه فان لم يكن له كفن جعل في القبر وستره
وصلى عليه بعد ذلك وسنن الصلوة ان يقف الامام عند وسط الرجل
وصدر المرتبة وان اتفقا جعل الرجل يما يلي الامام والمرتبة وراءه ويجعل
صدرهما محاذيا لوسطه ليقف الامام موقف الفضيلة ولو كان طفلا
جعل من وراء المرتبة وان يكون المصلي منقرا وينزع نعليه ويضع يده
في اقل تكبيرة اجماعا وفي البوابة على الاظهر ويستحب عقيب الرابعة ان يدعو
لما كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا وبدعا المستضعفين ان كان كافرا
وان جعله مثل الله ان يحشره مع من كان يتوالة وان كان طفلا مثل
الله ان يجعله مصلحا الحال ابيه شافعا فيه واذا فرغ من الصلوة وقف
موقفه حتى ترفع الجنازة وان يصلي على الجنازة في الموضع المعتادة ولو
صلى في المساجد جاز وتكروه الصلوة على الجنازة الواحدة مرتين مسألة
خبر الاولى من ادرك الامام في أثناء الصلوة تابعه فاذا فرغ اتمها
بقى عليه ولاء ولو رفعت الجنازة او دفنت اتم ولو على القبر الثانية اذا
سبق المأموم بتكبيرة او ما زاد استحبه له اعادتها مع الامام الثالثة
يجوز ان يصلي على القبر يوما وليلة من لم يصل عليه ثم لا يصل بعد ذلك
الرابعة الاوقات كلها صالحة لصلوة الجنازة الا عند تصيق وقت

فريضة حاضرة ولو خيف على الميت مع سعة الوقت فذمت الصلوة عليه الثامنة
ان اصلي على جنازة بعض الصلوة ثم حضرت اخرى كان مخيرا انشا استأنف
الصلوة عليها وان ساء اتم الاول على الاول واستأنف للمسألة الفصل
الخامس في الصلوات المرتبة وهي فثمان النوافل اليومية وقد ذكرناها
وماعداد ذلك فهو ينقسم على قسمين فمنه ما لا يتحقق وقتا بعينه وهذا
القسم كثير غير اننا ذكره وهو صلوات الاولى صلوة الاستسقاء وهي
مستحبة عند عوز الانهار وفور الامطار وكيفيتها مثل كيفية صلوة
العيد غير انه يجعل موضع القوت في العيد استعطاف الله سبحانه وتعالى
الرحمة بارسال الغيث ويتخير من الادعية ما ينسره والا فليقل ما نقل
في اجاز اهل البيت ومسنونات هذه الصلوة ان يصوم الناس ثلثة
ايام ويكون خروجهم يوم الثالث ويستحب ان يكون ذلك الثالث يوم
الاثنين فان لم يتيسر فالثمة وان يخرجوا الى الصحراء حفاة على سكة
ووقار ولا يصلوا في المساجد وان يخرجوا معهم الشيوخ والاطفال الحج
ولا يخرجوا ذميا ويفترقوا بين الاطفال وامهاتهم فاذا فرغ الامام من
صلوته حوّل رداءه ثم استقبل القبلة وكبر مائة رافعا بها صوته وسبح
الى عشرين كذا كان وهل عن يساره مثل ذلك واستقبل الناس حفاة

مائة وهم يتابعون في كل ذلك ثم يطبخ في بالغ في قصر عاتق فان تخرت الاحياء
 كثر والخرج حتى تدركهم الرحمة وكما يجوز هذه الصلوة عند قلة الاملاء
 فانها تجوز عند جفاف مياه العيون والابار **الثانية** صلوة الاستحارة
 وصلوة الحاجة وصلوة الشكر وصلوة الزيارات ومنها ما يجتمع وقتا
 معيناً وهي صلوات خمس **الاولى** نافلة شهر رمضان والاشهر الزوايا
 استحب الف ركعة في شهر رمضان زيادة على النوافل الربعية يصلي في
 كل ليلة عشرين ركعة ثمانية بعد المغرب اثنتي عشرة ركعة بعد العشاء
 الاظهر في كل ليلة من العشر الاخر ثلثين على الترتيب المذكور وفي ليلة
 الافراد الثلث في كل ليلة مائة ركعة وروى انه يقتصر في الايام على
 المائة حسب فيبقى عليه ثمانون يصلي في كل جمعة عشر ركعات بصلوات
 وفاطمة وجعفر وروى اخر جمعة عشرين ركعة بصلوة علي وروى عشرين
 الجمعة عشرين ركعة بصلوة فاطمة وصلوة امير المؤمنين اربع ركعات
 بتشهدين وتسليمين يقرء في كل ركعة الحمد مرة وخسين مرة قلها والله
 احد وصلوة فاطمة عليها السلام ركعتان يقرء في الاولى الحمد مرة ولله
 مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة وسورة التوحيد مائة مرة وصلوات جعفر
 اربع ركعات بتسليميتين يقرء في الاولى الحمد مرة واذا زلزلت مرة ثم

يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يركع
 ويقولها عشر او هكذا يقولها عشر ابد يضع راسه في سجوده وبعد يضع
 راسه في سجوده ثانياً وبعد الرقع منه فيكون في كل ركعة خمس وسبعون
 مرة ويقرء الثانية والعاديات وفي الثالثة ان اجاء نصر الله وفي
 لاربعة قلها والله احد ويستحب ان يدعوه في اخر سجدة بالدعاء المخصوص بها
الثانية صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان يقرء في الاولى الحمد مرة والف
 مرة قلها والله احد وفي الثانية الحمد قلها والله احد مرة **الثالثة** صلوة
 يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة قبل الزوال بنصف ساعة
الرابعة صلوة ليلة النصف من شعبان **الخامسة** صلوة ليلة المبعث يوم
 وتفصيل هذه الصلوات وما يقال فيها وبعد ما ذكرت كتب العبادات
خاتمة كل النوافل يجوز ان يصليها الانسان قاعدا وقائماً افضل ان
 جعل كل ركعتين من جلوس مقام ركعة كان افضل **الركن الرابع** في التتابع
 وفيه فصول **الفصل الاول** في الخلل الواقعة في الصلوة وهو ما عمن عدا
 سهواً وسكناً اما العمد فمن اخل بشيء من واجبات الصلوة عمدت فبطل
 ابطال صلوة شرط كان ما اخل به او جزء منها او كيفية او تركا وكذا لو
 فعل ما يجب تركه او ترك ما يجب فعله جهلاً بوجوبه الا جهلاً بالاختلاف

في موضعها ولو جهل غصبتة الثوب الذي يصلّي فيه أو المكان أو نجاسة
الثوب أو البدن أو موضع السجود فلا إعادة **قربح الاول** إذا نضأ بها
مغصوب مع العلم بالغصبة وصلّى أعاد الطهارة والصلوة ولو جهل غصبتة
لم يعد أحدهما **الثاني** إذا لم يعلم أن المجلد مية فصلّى فيه ثم علم لم يعد
كان في يد مسلم أو شراه من سوق المسلمين فإن أخذه من غير مسلم أو
رجعه مطروحا أعاد **الثالث** إذا لم يعلم أنه من جنس ما يصلّي فيه وصلّى
أعاد **وأما** التهوية أن يركن أعاد كمن أدخل بالقيام حتى نوى أو بالنية
حتى كبر أو بالتكبير حتى قرأ أو بالركوع حتى سجد أو بالسجدة حتى ركع فما
بعد وقيل بسقط الزائد وياق بالفات ويبنى وقيل بمنع هذا الحكم
بالأخيرتين ولو كان في الأولين استأنف والأول أظهر وكذا لو زاد لهنلو
ركعة أو ركوعا أو سجدة من أعاد سهوا أو عدا وقيل لو شك في الركوع فركع
ثم ذكر أنه كان قد ركع أرسل نفسه فذكره الشيخ وعلم الهدى والأشبه لم يطلأ
وإن نقص ركعتان ذكر قبل فعل ما يبطل الصلوة أتم ولو كانت ثلثين
ذكر بعد أن فعل ما يبطلها عدا وسهوا أعاد وإن كان ما يبطلها عدا لا سهوا
كالكلام فيه يتردد والأشبه السجدة وكذا لو ترك التسليم ثم ذكر ولو ترك
سجدة من لم يدبرها من ركعتين أو ركعة رخصنا جانب الاحتياط ولو كانا

من ركعتين ولم يدبرها هي قبل يعيد لا تلم تسلم له الأوليان يقيناً والأشبه
أن لا إعادة وعليه سجدة التهوية وأن أدخل بواجب غير ركن فإنه ما يتم معه
الصلوة من غير تدارك ومنه ما يتدارك من غير سجود ومنه ما يتدارك
مع سجدة التهوية **الاول** من نسي القراءة أو الجهر أو الاخفات في مواضعها
أو قراءة الحمد أو قراءة السورة حتى ركع أو الذكر في الركوع أو الطائفة
فيه حتى رفع رأسه أو رفع رأسه أو الطائفة فيه حتى سجد أو الذكر في
السجود أو السجود على الأعضاء السبعة أو الطائفة فيه حتى رفع رأسه
أو رفع رأسه من السجود أو الطائفة فيه حتى سجد ثانياً أو الذكر في السجود
الثاني أو السجود على الأعضاء السبعة أو الطائفة فيه حتى رفع رأسه
منه **الثاني** من نسي قراءة الحمد حتى قرأ سورة استأنف الحمد وسورة
وكذا لو نسي الركوع وذكر قبل أن يسجد قام فركع ثم سجد وكذا من ترك
التحديق أو أحدهما أو التشهد وذكر قبل أن يركع رجع فلا فاه ثم قأ
فأله بما يلزم من قرائته أو يسمع ثم يركع ولا يجزئ هذين الموضعين سجدة
التهوية وقيل يجب والأول أظهر ولو ترك الصلوة على النبي واله حتى
سلم فضاها بعد التسليم **الثالث** من ترك سجدة أو التشهد ولم يذكر
حتى يركع فضاها أو أحدهما وسجدة التهوية **وأما** الشك في مسائل

الاولى من شك في عدد الواجبة الثانية اعادة كالصبح و صلوة التفري
 صلوة العيدين اذا كانت فرضية والكسوف وكذا المغرب **الثانية** اذا
 شك في شيء من افعال الصلوة ثم ذكر فان كان في موضعه اني به واتم وان
 انتقل مضى في صلوة سواء كان ذلك الفعل ركنا او غير ركن وسواء كان
 في الاوليين والاخرين على الاظهر **تفريع** اذا تحقق نية الصلوة وشك
 هل نوى ظهر او عصر امثلا او فضا او نقلا استأنف **الثالثة** اذا شك
 في اعداد الرباعية فان كان في الاوليين اعادة وكذا اذا لم يدرك صلى وان
 يتيق الاولين وشك في الزائد وجب عليه الاحتياط مسائل **الاربع الاولى**
 من شك بين الاثنتين والثلاث بين على الثلاث واتم وتشهد وسلم ثم
 استأنف ركعتين من قيام او ركعتين من جلوس **الثانية** من شك بين
 الثلاث والاربع بين على الاربعة وتشهد وسلم واحتاط كالاول
الثالثة من شك بين الاثنتين والاربعة بين على الاربعة وتشهد
 وسلم ثم انى بركعتين من قيام **الرابعة** من شك بين الاثنتين والثلاث
 والاربعة بين على الاربعة وتشهد وسلم ثم انى بركعتين من قيام
 ركعتين من جلوس ويهين مسائل **الاولى** لو غلب على ثلثة احد طرفي
 ما شك فيه بنى على الظن وكان كالعالم **الثانية** هل يتعين في الاحتياط

الفاخرة ام يكون مخيرا بينها وبين التسبيح قبل الاقل لانها صلوة منفردة
 واصلوة الاتهما وقيل بالثاني لانها قائمة مقام ثالثة او رابعة فيثبت فيها
 التخيير كما ثبت في المبدل منه والاقل اشبه **الثالثة** لو فعل ما يبطل الصلوة
 قبل الاحتياط قبل بطل الصلوة ويسقط الاحتياط لانها معرضة لان تكون
 تاما والحديث يمنع ذلك وقيل لا يبطل لانها صلوة منفردة وكونها لا
 لا يوجب مساواتها للمبدل منه كل حكم **الرابعة** من سعى في سبيل يلقى
 ربي على صلوة وكذا اذا سعى المأموم عول على صلوة الامم ولا شك
 على الامام اذا حفظ عليه من خلفه ولا حكم للتومع كثره ويرجع كثره
 الى ما يستمر في العادة كثير وقيل ان يسهو ثلثة فرضية وقيل ان يسهو
 في ثلث فرائض والاقل اظهر **الخامسة** من شك في عدد ثلثة بنى على
 الاكثر وان بنى على الاقل كان افضل **السادسة** في سجدة السهو وها واجبت
 حيث ذكرنا وفيه تكلم ساهيا وسلم في غير موضعه او شك بين النبي
 والخمس وقيل في كل زيادة ونقصان ان لم يكن مبطلا ويجوز المأموم
 الامام واجبا اذا عرض له السبب ولو انفراد احدهما كان الحكم نفسه
 موضعهما بعد التسليم للزيادة والنقصان وقيل قبله وقيل بالنقصان لكل
 اظهر وصورة ثمانية تكبر مستحاثا لم يجز ثم يرفع راسه ثم يجهد ثم يرفع راسه

ويتمتع بثبوتها خيفاً لم يعلم وهل يجب فيها الذكر فيه تردد ولو وجب هل
يعتق باللفظ الأشبه ولو اهلها عدمه لم تبطل الصلوة وعليه الايتان بها
ولو طالت المدة **الفصل الثاني** في قضاء الصلوة والكلام في سبب الفوت
والقضاء ولواحقه اما السبب فانه ما يسقط معه القضاء وهو سبعة
الصغر والجنون والاعمال على الظهر والحيف والنفاس والذكر الاصل
وعدم التمكن من فعل ما يستيجب به الصلوة من وضوء او غسل او تبرؤ وقيل
يقض عند التمكن والاول اشبه وما يجب معه القضاء كالاخلال بالفرجة
عدم سهو اعداء الجماعة والعائدين وكذا النوم ولو استوعب الوقت ولو
زال عقل المكلف بشيء من قبله كالسكر وشرب المرقد وجب القضاء لانه
سيخف زال العقل غالباً ولو اكل غداء مودياً قال الى الاعمال لم يقض
اذا ارتد المسلم واسلم الكافر ثم كفر وجب عليه قضاء زمان رفته **ولما**
القضاء فانه يجب قضاء الفاشة اذا كانت واجبة ويستحب ان كانت نافلة
موقته استحباً باموكد فان فاقته المرض لا يزيل العقل لم يتأكد الاستحباب
ويستحب ان يصدق عن كل ركعتين بمدة فان لم يتمكن فكل يوم بمدة
ويجب قضاء الفاشة وقت الذكراً ما يتحقق وقت حاضره ويتروك
السابقة على اللاحقة كالظهر على العصر والعصر على المغرب والمغرب على العشاء

سواء كان ذلك ليوم حاضراً صلوات يوم فانت فان فاتت صلوات يوم فانت
على الحاضرة وقيل يتروك والاول اشبه ولو كان على صلوة فنيهاً
للحاضرة ايعاد ولو ذكره اثنائها عدل الى السابقة ولو صلى الحاضرة مع الذكر
اعاد ولو دخل نافلة وذكره اثنائها ان عليه فريضة استأنف الفريضة
ويقض صلوة الفريضة ولو الحضر وصلوة الحضر تماماً ولو الفريضة **ولما**
اللاواق مسائل **الاولى** من فاتت فريضة من الخمس غير معيته قضى
صهاً وغرباً واربعاً عاماً ذمته وقيل يقض صلوة يوم والاول مروى
وهو اشبه ولو فاتت من ذلك مرات لا يعلمها قضى كذلك حتى يغلب على
ظنة انه وفي **الثانية** اذا فاتت صلوة معينة ولم يعلم كم مرة كثر من تلك
الصلوة حتى يغلب عنده الوفاء ولو فاتت صلوات ولا يعلم كميتها ولا
عينها صلى اياماً متوالية حتى يعلم ان الواجب دخل في الجملة **الثالثة** من
ترك الصلوة مرة مستحلاً قتل ان كان مسلماً واستتيب ان كان اسلم
كفر فان امتنع قتل فان ادعى الشهادة المحتملة برئ عنه الحد وان لم يكن
مستحلاً عزه فان عاد عزه فان عاد ثالثة قتل وقيل بل في الرابعة هو
الاحوط **الفصل الثالث** في الجماعة والنظر في اطراف **الاول** الجماعة مستحبة
في الفرائض كلها وتؤكد الصلوات المرتبة ولا يجب الا في الجمعة والجمعة

مع الشرائط ولا يجوز في شيء من النوافل عدا الاستسقاء والعيد من مع
اختلاف شرائط الوجوب وتذكر الصلوة جماعة بأدراك الركوع وبالط
الامام راكعاً على الاشبه واقل ما تغد باثنين الامام احدهما ولا تغف
مع حائل بين الامام والمأموم يمنع المشاهدة الا ان يكون المأموم مرة
ولا تغفد والامام اعلى من المأموم بما يعتد به كالابنية على تردد
ويجوز ان يقف على علو من ارض منخفضة ولو كان المأموم على بناء عال
كان جازيلاً ولا يجوز تباعد المأموم عن الامام بما يكون كثيراً في العادة
ان لم يكن بينهما صفوف متصلة اما اذا توالى الصفوف فلا بأس
بكونه ان يقف المأموم خلف الامام الا اذا كانت الصلوة جمرة شتت
لا يسمع ولا همزة وقيل يحرم وقيل يستحب ان يقف المأموم لا يجهر
المخدع فيه والاول اشبه ولو كان الامام ممن لا يقتدى به وجبت
القرائة وتجب متابعة الامام فلورضع المأموم راسه عامداً مستمراً
وان كان نائبا العاد وكذا الوهوى الى الركوع والسجود ولا يجوز ان
يقف المأموم قدام الامام ولا بد من نية الائتلاف والغصدا الى امام
معتن فلو كان بين يديه اثنان فنوى الائتلاف بهما او باحدهما ولم
يعتن لم تغفد ولو صلى اثنان وقال كل واحد منهما كنت اماما تحت

صلواتها ولو قال كنت مأموما لم تغف صلاتها وكذا لو شكها امرأه ويجوز
ان ياتم المقرض بالمقرض وان اختلف الفرضان والمنفصل بالمقرض والمنفصل
والمقرض بالمنفصل في اماكن وقيل لم يستحب ان يقف المأموم عن يمين
الامام ان كان رجلاً وخلفه ان كانوا جماعة او امرئة ولو كان الامام مرة
وقفت النساء الى جانبها وكذا اذا صلى العارضة بالعراسة جالساً وجلسوا
في سبته ولا يبرز الا بركبته ويستحب ان يعبد المنفرد صلاته اذا
من يعلو تلك الصلوة جماعة اماما كان او مأموماً وان يستحب خضوع
الامام ان اكمل القرائة قبله وان يكون في الصف الاول اهل الفضل
ويكره تمكين الصبيان من خلفه ويكره ان يقف المأموم وحده الا ان تتلى
الصفوف وان يعلو المأموم نافذة اذا اقيمت الصلوة ووقت القيل لا
الصلوة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة على الاظهر **الطرف الثاني**
يعتبر في الامام الايمان والعدالة والعقل وطهارة المولد والبلوغ على
الاظهر وان لا يكون قاعداً بغير ^{بقائه} ولا اقباً من ليس كذلك ولا يشترط
الحرية على الاظهر ولا يشترط الذكورة ان كان المأموم ذكر انا وذكرنا
وانا او يجوز ان تؤتم المرأة النساء وكذا النخبة ولا تؤتم المرأة رجلاً ولا
خنثى ولو كان يلحق الامام في القرائة لم يجز امامته بمقتضى على الاظهر وكذا

من يترك الحرف كالتام وشبهه ولا يشترط ان ينوي الامام الامامة
وصاحب المجد والامارة والمنزل اولى بالتقدم والهاشمي اولى من غير
ان كان بشرائط الامامة وانا نسأله الامامة فمن قدمه الماموم فهو اولى فان
اختلفوا قدم الاقر فالافقه فالقدم هجرة فالاسن فالاصح ويستحب
للامام ان يسمع من خلفه الشهادتين وادامات الامام او اعني عليه
استناب من يتم الصلوة وكذا اذا عرض للامام ضرورة جاز له ان
يستناب ولو فعل ذلك اختيارا جاز ايضا ويكره ان يات حاضر بمسند
وان يستناب المسبوق وان يؤتم الا برص والاعرج والمحدود وبعد
تؤتمه والاغلف وامامة من يكرهه الماموم وان يؤتم الاعرج بالمجاهدين
والمتيم بالمطهرين **الطرف الثاني** في احكام الجماعة وفيه مسائل **الاول**
ان ثبت ان الامام فاسق او كافرا وعلى غير طهارة بعد الصلوة لم تبطل
صلوة المؤتم به ولو كان عالما اعادة ولو علم في اثناء الصلوة قيل شيئا
وقيل ينوي الانفرد ويتم وهو شبه **الثاني** اذا دخل والامام ركع
وخاف فوت الركوع ركع ويجوز ان يمسه ركعة حتى يلقى بالصفت
الثالث ان اجتمع امرئة وخنثى وقف الخنثى خلف الامام والمرأة وراءه
وجوب اعلى القول بتحریم المحاذات والا على الندب **الرابعة** اذا وقف

الامام في محراب داخل فصلوة من يقابلها ما خيته دون صلوة من الحجابية
ان لم يشاهده ويجوز صلوة الصفوف الذين وراء الصف الاول
لانهم يشاهدون من يشاهد **الخامسة** لا يجوز للماموم مفارقة الجماعة
لغير عذر فان نوى الانفرد جاز **السادسة** الجماعة جائزة في البيت
الواحدة وفي سفن عديدة سواء اتصلت السفن وانفصلت **السابعة**
اذا شرع الماموم في نافلة فاحرم الامام قطعها واستأنف ان خشي
الفوات والا اتم ركعتين استحبابا وان كانت فريضة نقل نيته الى
القل على الاظهر **الاضافة** وتم ركعتين ولو كان امام الاصل قطع واستأنف
الثامنة ان اقامت مع الامام شيئا صلى ما يدركه وجعله او صلواته
اتم ما بقى عليه ولو ادركه في الرابعة دخل معه فان اسلم قام فصلته
عليه ويقرؤه الثانية له بالحمد وسورة وفي الاثنين الاخيرين بالحمد
وان شاء سمح **التاسعة** ان ادرك الامام بعد رفعه من الاخيرة كبر
وسجد معه فان اسلم قام فاستأنف بتكبير مستأنف وقيل بنى على التكبير
الاول والاول شبه ولو ادركه بعد رفع راسه من التمجدة الاخيرة
كبر وجلس معه فان اسلم قام فاستقبل ولا يحتاج الى استئناف تكبير
العاشر يجوز ان يسلم الماموم قبل الامام وينصرف لضرورة غيرها

الحادية عشر اذا وقفت النساء في الصف الاخير فجاء رجال وجبان يتأخروا
اذ لم يكن للرجال موقف امامهن **الثانية عشر** اذا استناب المسوق فاذنبت
صلوة المأموم او ما اليهم ليسلوا ثم يقوم فياة بما بقى **خاتمة فيما يتعلق**
بالمساجد يستحب ان تحاط المساجد مكشوفة غير مسقفة وان يكون الميضأ
على ابوابها وان يكون المنارة مع حائطها لا في وسطها وان يقدم
الداخل اليها رجله اليمنى والخارج رجله اليسرى وان يتعاهد عليه
وان يدعو عند دخوله وعند خروجه ويموز نفق ما استهدم منها
دون غيره ويستحب اعادته ويموز استعمال النية غيره ويستحب
كنس المساجد والاسراج فيها ويموز زخرفتها ونقشها بالصورة وبيع
التماوان يؤخذ منها في الطرق او الاملاك ومن اخذ منها شيئا وجب
ان يعيده اليها او الى مسجد اخر واذا زالت اثار المسجد لم يحل تركه ولا
يموز ادخال الخماسة اليها ولا ازالة الجنبلة فيها ولا اخراج الحصى منها
وان فعله اعاده اليها ويكره تعليتها وان يعمل لها شرف او محاريف فخطا
في الحائط وان يجعل طريقا ويستحب ان يمتنع البيع والشري ويمكن
المجانين وانفاق الاحكام وتعريف العقوال واقامة الحدود وانشا اشعر
ورفع الصوت وعمل الصنابير والنور ويكره دخول من في فرائضه يصل

او ثوم والتحم والبضا وقتل القمل فان فعل ستره بالتراب وكشف العورة و
الرجى بالحصى مسائل **ثالث** **الاول** اذا انهدمت الكنائس والبيع فانك
لا تلهها ذمة لم يميز القرض لها وان كانت في ارض الحرب او باداهلها لم
استعمالها في المساجد **الثانية** الصلوة المكتوبة في المسجد افضل من المنزل
والنافلة بالعكس **الثالثة** الصلوة في الجامع بمائة ركة مسجد القبيلة خمس
وعشرين وفي السوق باثني عشرة **الفصل الرابع** في صلوة النون
والمطاردة صلوة الخوف مقصورة سفر او في الحضر اذا صليت جماعة
فان صليت فرادى قيل تقصر وقيل لا والاول اشبه وان اصيلت
جماعة فالامام بالخيار ان شاء صلى ببطائفة ثم باخرى وكانت الثانية
لنديا على القول بمواز اقتداء المفترض بالتنقل وانشا على كاصلة
رسول الله صديقات الرقاع ثم يحتاج هذه الصلوة الى النظر في شروطها
وكيفيتها واحكامها **اما** الشروط فان يكون الخضم غير جهة القبلة و
ان يكون فيه قوة لا يؤمن ان يهجم على المسلمين وان يكون في السليق
كثرة يمكن ان يفرقوا طائفتين يكمل كل طائفة بمقاومة الخضم وان
لا يحتاج الامام الى تفرقهم اكثر من فرقتين **واما** كيفيتها فان كانت
الصلوة شائبة صلى بلا ركة وركعة وقام الى الثانية فينوي من خلفه **وقوله**

واجبا ويتؤن ثم يتقبلون العدو وتأتي ثمرة أخرى فيمرون ويخلون
 معه في الثانية وهي أولهم فان اجلس للمشهد اطال ونهض من خلفه
 فاموا وجلسوا فاستمد بهم وسلم فتصل المخالفة في ثلاثة اشياء افراد
 المؤتم وتوقع الامام للماموم حتى يتم قمامة القاعد بالعام وان كانت
 ثلاثية فهو بالخيار انشاء صلى بالاول ركعة وبالثانية ركعتين وانشاء
 بالعكس ويجوز ان يكون كل فرقة واحدا واما احكامها فمما سئل **الاول**
 كل سوي يلحق المصلين في حال متابعتهم لاحكامه وفي حال الانفraz يكون
 الحكم ما قد مناه في باب التهو **الثانية** اخذ السلاح واجب في الصلوة ولو
 كان على السلاح نجاسة لم يجز اخذه على قول والجواز شبه ولو كان يقيلا
 يمنع شيئا من واجبات الصلوة لم يجز **الثالثة** اذا سعى الامام سهوا
 بوجوب التحديقين ثم دخلت لثانية معه فاذا سلم وسجد لم يجب عليها
 اتباعه **واما** صلوة المطاردة وتسعة عشرة الخوف مثل ان ينتهي الحال
 الى العانقة والمسايفة فيصل على حسب مكانه واقفا او ماشيا او ركبا
 ويستقبل القبلة بتكبير الاحرام ثم يستمر ان امكنه ولا يستقبل بها
 امكن وصل مع التعذر الى اى جهات امكن واذا لم يتمكن من التزول كما
 ويجد على قريوس سرجه وان لم يتمكن او ما ايامه وان خشي صلى بالتبع

صلى

في بعض

ويخط الركوع والتبوء ويقول بدل كل ركعة سبحان الله والمحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر **فروع الاول** اذا صلى موميا فآمن
 اتم صلوة بالركوع والتبوء فيما بقي منها ولا يستأنف وقيل بالام **الاستدانة**
 في اثناء صلوة وكذا الوصل في بعض صلواته ثم عرض الخوف اتم صلوة
 خائف ولا يستأنف **الثاني** من راي سوادا فظنه عدوا فاقصر
 او صلى موميا ثم انكشف بطلان خياله لم يعد وكذا الواقبل العدو
 فصرى موميا لشدة خوفه ثم بان هناك حائل يمنع العدو **الثالث**
 اذا خاف من سيل او سبع جاز ان يصلى صلوة شدة الخوف **فتمت**
 العمل والغريق يصليان بحبل لا مكان ويؤميان لركوعهما و
 سجودهما ولا يقصر واحد منهما بعد صلوة الا في سفر وخوف **الفصل**
الخامس في صلوة المسفل والنظر في الشر وطوال القصر **واما**
 الشر فتمتة **الاول** اعتبلا المسفل في مسير يومين اربعة
 وعشرين ميلا والميل اربعة الاف ذراع بد راع الميل الذي طوله
 اربع وعشرون اصبعات عويلا على المشهور بين الناس **وقد** البصر
 الارض ولو كانت المسافة اربعة فراسخ واراها العود ليوم فقد كل
 مسير يوم وجب التقصير ولو تزد يومان ثلثة فراسخ زاهبا وجائبا

وعائد المخرج التقصير وان كان ذلك من نيته ولو كان للبلد طريقان و
 الابدع منهما مسافة فذلك الابدع قصر وان كان ميلا الى الرخصة
الشرط الثالث قصد المسافة فلو قصد ما دون المسافة ثم تجدد له رأى
 فقصد اخرى مثلها لم يقصر ولو زاد المجموع على مسافة التقصير فان
 عاد وقد كملت المسافة فازاد قصر وكذا لو طلب دابة ثم لم يجدها
 او ابقاها وخرج فينظر رفقته ان تيسر واسافر معهم فان كان على حد
 مسافة قصر في سفره وموضع توقفه وان كان دونها اتم حتى يتيسر له
 الوقفة ويسافر **الشرط الثالث** ان لا يقطع السفر باقامة عشرة ايام
 فلو عزم على مسافة في طريقه ملك له قد استوطنه ستة اشهر اتم
 طريقه وفي ملكه وكذا لو نوى الإقامة في بعض المسافة ولو كان بينه
 وبين ملكه او ما نوى الإقامة فيه مسافة التقصير قصر في طريقه
 خاصة وينقطع سفره بموطنه فيتم فيه ثم يعتبر المسافة التي بين موطنه
 فان لم تكن مسافة اتم في طريقه لانقطاع سفره وان كان مسافة قصر في
 طريقه الثانية حتى يصل الى وطنه والوطن الذي يتم فيه هو كل موضع
 له فيه ملك قد استوطنه ستة اشهر فصاعدا منقولا كان او مقفرا
الشرط الرابع ان يكون السفر سائعا واجبا كان كحجة الاسلام او مذكرا

لبلد

كزيارة النبي او مباحا كالاستفار للتاجر ولو كان معصية لم يقصر كاتبة
 الجائر وصيد الله ولو كان الصيد لقوته وقوت عياله قصر ولو كان
 للتجارة قيل يقصر الصوم دون الصلوة وفيه تردد **الشرط الخامس**
 ان لا يكون سفره اكثر من حضرة كالبديوي الذي يطلب القطر والكم
 والملاح والتاجر الذي يطلب الاسواق والبريد وضابطه لا يقم
 في بلد عشرة ايام فلو اقام احدى عشرة ثم انشأ سفر قصر وقيل ان
 مختص بالمكاري ويدخل في جملة الملاح والاجر والاول ظاهر ولو
 اقام خمسة قيل يتم وقيل يقصر بها راصلوته دون صومه ويتم لبلد
 الاول شبه **الشرط السادس** لا يجوز للسفر التقصير حتى يتوارى جدران
 البلد الذي يخرج منه او يخفى عليه الادان ولا يجوز له ان يتخصر قبل
 ذلك ولو نوى السفر لبلد وكذا في عودته يقصر حتى يبلغ سماع الادان
 من مصره وقيل يقصر عند الخروج من منزله ويتم عند دخوله والاول
 اظهر ولو نوى الإقامة في غير بلد عشرة ايام اتم ودونها يقصر وان
 تردد عزمه قصر ما بينه وبين شهر ثم يتم ولو صلوة واحدة ولو نوى
 الإقامة ثم بدله رجع الى التقصير ولو صلى صلوة واحدة بنية الاتمام
 لم يرجع واما القصر فانه عزيمة الا ان يكون المسافر رجعا ولم يرد الجمع

بلد

الرخص

ولو كان لعدة مواطن
 ما بين وبين الاول فان كان
 مسافة تقصر في طريقه

ليوم على قول اوفى احد المواطن الاربعة المكة والمدينة والمسجد الحرام
بالكوفة والحارثية بحيرة والامام افضل فان اعيان القصر فتم عامدا
اعاد على كل حال وان كان جاهلا بالتقصير فلا اعادة ولو كان الوقت
باقيا وان كان ناسيا اعاد في الوقت ولا يقضى ان خرج الوقت لو قصر
السفر اتفاقا لم يقع واعاد قصر اذا دخل الوقت وهو حاضر ثم مثل
والوقت باق قيل يتم بناء على وقت الوجوب وقيل بقصر لعبد المحال
الاداء وقيل بخير وقيل يتم مع السعة ويقصر مع الضيق والتفسير
وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو مسافر قصر والوقت باق والامام
هنا اشبه ويستحب ان يقول عقيب كل فريضة ثلاثين مرة سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر جبر للفرقة ولا يؤخذ بالسفر
متابعة الحاضر اذا اتم به بل يقصر على فرضه ويسلم منفردا واما
الواحد فمسائل **الاولى** اذا خرج الى مسافة مائة مائة مائة مائة
بحيث يخفى عليه الا ان قصر اذا لم يرجع عن نية السفر وان كان يحيط به
او بداله عن السفر اتم ويستوي في ذلك المسافر في البر والبحر **الثانية** لو
خرج الى مسافة فرتة الرجوع فان بلغ سماع الا ان اتم ولا يقصر **الثالثة**
اذا غمر على الإقامة في غير بلد عشرة ايام ثم خرج الى ما دون المسافة

عمر العود والاقامة اتم زاهبا وعائدا وفي البلد **الرابعة** من دخل فضاوا
بنيّة القصر ثم غنم له الاقامة اتم ولو نوى الاقامة عشر او دخل فضاوا فغنم
له السفر لم يرجع الى التقصير وفيه تردد واما وجدة العزم بعد الفراغ
لم يحز التقصير مادام مقيما **الخامسة** الاعتناء في القضا بحال فوات الصلوة
لا بحال وجوبها فان افاقت قصر اقصيت كذلك وقيل الاعتناء بقضا
بحال الوجوب والاول اشبه **السادسة** اذا نوى المسافة وخفى عليه ذلك
وقصر قبله لم يعد صلوة **السابعة** اذا دخل وقت نافلة الزوال لم
يصل وسافر استحب له فضاوها ولو في السفر **الثامنة** الزكاة
وفيها **الاول** في زكاة المال والنظر في تحييب عليه وما يجب فيه **فصل**
فيما لا اول فجب الزكاة على البالغ العاقل الحر المالك المتكبر من القصر
فالبلوغ يعتبر في الذهب الفضة اجماعا نعم اذا اتم له من اليه النظر
استحب له اخراج الزكاة من مال الطفل وان ضمنه واقر لنفسه كان
مليئا كان الرجوع له ويستحب عليه الزكاة اما لو لم يكن مليئا او لم يكن
وليا كان ضامنا وليتيم الرجوع ولا زكاة هي هنا ويستحب الزكاة
غلات الطفل ومواشيه وقيل يجب وكيف قلنا فالتكليف لا يخرج
يتناول الولي عليه وقيل حكم المجنون حكم الطفل والاصح انه لا زكاة

في ماله الا اذا ضامته اذا انجزه الوالي استحبابا والمملوك لا تجب عليه
 الزكوة سواء قلنا يملك او احلنا ذلك ولو ملكه سيده مالا ومرفقيه
 لم تجب عليه الزكوة وقيل يملك وتجب عليه الزكوة وقيل لا يملك الزكوة
 على مولاه وكذا المكاتب المشروط عليه ولو كان مطلقا وتحترق منه شيء
 وجبت عليه الزكوة في نصيبه اذا بلغ نصابا والمملك شرطه الاجناس
 كلها ولا بد ان يكون تاما فلو وهب له نصابا لم يخرج من الحول الا بطل القبض
 وكذا اذا اوصى له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول ولو اشترى نصابا
 جرى في الحول من حين العقد لا بعد الثلثة ولو شرط البائع او الهادي
 زايده على الثلثة يبيح على القول بانتقال الملك والوجه انه من حين
 العقد وكذا لو استقرض مالا وعينه باقية جرى في الحول من حين قبضه
 ولا يجري الغيبة في الحول الا بعد القسمة ولو عزل الامام فسطا جرى في
 الحول ان كان صاحبه حاضرا وان كان غائبا فعند وصوله اليه ولو نذر
 في اثناء الحول الصدقة بعين النص انقطع الحول لتعيينه للصدقة و
 يتمكن من التصرف في النصيب معتبرا بالاجناس كلها وامكان اداء الوجوب
 معتبرا بالامانة الوجوب ولا تجب الزكوة في المال المصنوع ولا الغائب
 اذا لم يكن في يد وكيله او وليه ولا الرهن على الاشبه ولا الوقف ولا المثل

ولا المال المفقود فان مضى عليه سنون وعاد من كاه لسنه استحب ابا
 ولا الفرض حتى يبيع الى صاحبه ولا الدين حتى يقبضه فان كان باخيرا
 جهة صاحبه قيل تجب الزكوة على ما ذكره وقيل لا والاقل احوط والكافر
 تجب عليه الزكوة لكن لا يبيع منه ادا ثمنه فان تلفت لا يجب عليه ضمانها
 وان اهل والمسلم اذا لم يتمكن من اخراجها وتلفت لم يضمن ولو تمكن
 وفرضه والمجنون والطفل لا يضمن اذا اهل الوالي مع القول بالوجوب
 في الغلات والمواشي **النظر الثاني** في بيان ما تجب فيه وما تستحب
 تجب الزكوة في الانعام الثلاثة الابل والبقر والغنم وفي الذهب والفضة
 والغلات الاربع الخنطة والشعير والتمر والزبيب ولا تجب في اعدا
 ذلك وتستحب في كل ما تنبت من الارض ما يكال او يوزن عدا
 الخضراوات واللبانجان والخبث وما ساكله في مال التجارة
 قولان احدهما الوجوب والاستحب اصح وفي الخيل الاناث وتسقط
 عما عدت ذلك الا ما سنده كونه ولا زكوة في البغال والحمير والريق ولو
 تولد جوارح بين جوارح احدهما ركوى روى في الحاقة بالركوى
 اطلاق اسمه **القول** في زكوة الانعام والكلام في الشروط والفرقة
 والواحد **اما** الشروط فاربعة الاول اعتبار النصب وهي الابل

اشاعر نصابا خمسة كل واحد منها خمس فاد ابغت ستا وعشرين صلا
كلها نصابا ثم ست وثلاثون ثم ست واربعون ثم احدى وستون ثم
ست وسبعون ثم احدى وتسعون فان ابغت مائة واحدة
عشرين فاربعون او خمسون او مئاة في البقر نصابان ثلاثون واربعون
وامائة في الغنم خمسة نصابا ربعون وفيها شاة ثم مائة واحد وعشرون
وفيها شانان ثم مائتان واحدة وفيها ثلث شيا ثم ثلثمائة واحدة
فان ابغت ذلك قيل يؤخذ من كل مائة شاة وقيل بل يجب اربع
شيا حتى تبلغ اربعائة فيؤخذ من كل مائة شاة بالغاما بالغ وهو
الاشهر وتظهر الفائدة في الوجوب وفي القمان والفريضة يجب كل نصابا
من نصاب هذه الاحناس وما بين النصابين لا يجب فيه شيء وقد
جرت العادة بتسمية ما لا يتعلق به الفريضة من الابل كنفثا ومن
البقر وقصا ومن الغنم عفوا ومعناه الكل واحد فالتسع من الابل
نصاب وثنق فالتسع والخمس والثنق اربع بمعنى انه لا يسقط من
الفريضة شيء ولو تلفت الاربعة وكذا التسعة والثلاثون من البقر
نصاب ووقص فالفريضة في الثلاثين والزايد وقص حتى تبلغ
الاربعين وكذا مائة وعشرون من الغنم نصابا اربعون والفريضة

فيه وعفوها ما زاد حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين وكذا اما بين
النصاب التي عددناها ولا يقسم مال انسان الى غيره وان اجتمع شرائط
الحلطة وكان في مكان واحد بل يجزى مال كل واحد منهما بلوغ النصاب
ولا يفرق بين مالى المالك الواحد ولو تباعد مكانهما **الشرط الثالث**
السوم فلا يقبل الزكاة في المعلومة ولا في التحال الا ان استغنى عنها
بالرى ولا بد من استمرار السوم جملة الحول فلو علمها بعضا ولو يوما
استأنف الحول عند استيفاء السوم ولا اعتبار بالخطاة عادة وقيل
يجزى اجتماع السوم والعلف الاغلب الاول اشبه ولو اعتلقت
نفسها بما يعتد به بطل حولها اخر وجها عن اسم السوم وكذا لو منع
مانع كالتلف فعلمها المالك او غيره باذنه او بغير اذنه **الشرط الرابع**
الحول وهو معتبر في الحيوان والنقدين مما تجب فيه وفي مال التجارة
والخيل مما تستحب فيه وحده ان يمضى احد عشر شهرا ثم يمل الثاني عشر
فصد هذا له تجب ولو لم يكل ايام الحول ولو اخلت احدى وطهاني
اشاء الحول بطل الحول مثل ان نفقت عن النصاب فانتهى او عاضها
بمثلها او جنسها على الصحيح وقيل اذا فعل ذلك فرارا وجبت الزكاة
وقيل لا تجب وهو الاظهر ولا تعد التحال مع الامتياز بل لكل منهما

حول على انفراد ولو حال الحول فتلف من الضمان شي فان فطره المالك
وان لم يكن فطره سقط من الفريضة بنسبة التالف من الضمان واذا ارتد
المسلم قبل الحول لم تجب الزكاة واستأنف ميراثه الحول وان كان بعد حوت
وان لم يكن عن فطره لم ينقطع الحول وجبت الزكاة عند تمام الحول لتمام
بأقرب الشرط اربع ان لا يكون عوامل فانه ليس في العوامل زكاة ولو كانت
سائمة واما الفريضة فيقف ببيانها على مقاصد **الاول** الفريضة اربع
شاة في كل خمسة حتى تبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها
بنت مخاض فاذا زادت عشر كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشر اخرى
كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشرة كانت فيها جذعة فاذا زادت
خمس عشرة اخرى كانت فيها بنتا لبون فاذا زادت خمس عشرة اخرى كان
فيها حقتان فاذا بلغت مائة واحد وعشرين طرح ذلك وكان في كل
خمس مائة حقة وفي كل اربعين بنت لبون ولو امكن في عدد فرض كل واحد
من الامرين كان المالك بالخيار في اخراج ايتها شاة في كل ثلثين من البقر
تبيع او تبعة وفي كل اربعين مائة **الثاني** في الابدال من وجبت عليه
بنت مخاض وليست عنده اجزئة ابن لبون ذكر ولو لم يكونا عنده كان
غيرهما ابتداء ايتها شاة من وجبت عليه من من الابل وليست عنده

وعنه اعلمها بن دفعها واخذت اربعين درهمها وان كان ما
عنده اخفض منها بن دفع معاشاتين او عشرين درهمها والخيل
ذلك اليه لا الى العامل سواء كانت القيمة السوقية مساوية لذلك
او ناقصة عنه او زائدة عليه ولو تفاوتت الاسنان باريد من درجة
واحدة انقصا عن المقدور الشرعي ورجع النقص الى القيمة السوقية
على الاظهر وكذا ما فوق الجذع من الاسنان وكذا ما عدا السنن الا لابل
الثالث في اسنان الفرائض بنت المخاض هي التي لها سنة ودخلت في
الثانية اي انها ما خسر من حامل وبنت اللبون هي التي لها سنتان
ودخلت في الثالثة اي انها ذات لبن والحقة هي التي لها ثلث سنين
ودخلت في الرابعة فاستحقت ان يطهرها الغل ويجعل عليها الجذعة هي
التي لها اربع ودخلت في الخامسة وهي اعلى الاسنان الماخوذة في
الزكاة والتبيع هو الذي تم له حول وقيل سمى بذلك لانه يتبع قرانه
او يتبع امه في الرعي والسنة هي الثنية التي حملت المسنن ودخلت
في الثالثة ويجوز ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية ومن
العين افضل وكذا في سائر الاجناس والشاة التي تؤخذ في الزكاة قبل
اقلها تجذع من الضان او الشئ من الغنم وقيل ما يسمي شاة الاول اظهر

ولا تؤخذ المريضة ولا الهرمة ولا ذوات العوار وليس للساعي التغيير فان
وقعت المشاحة قيل يعزج حتى يبقى السن التي تجب عليه **واما اللواحق**
فهى ان الزكاة تجب في العين لانه الزكاة فاذا تمكن من ايصالها المستحقها
فلم يفعل فقد فرط فان تلفت ارضه الضمان وكذا ان تمكن من ايصالها الى
الساعي او الامام ولو امر امرته بنصابها وحال عليه الحول في يدها فطلقها
قبل الدخول وبعد الحول كان له النصف موقرا وعليها حق الفقراء ولو
هلك النصف بتفريط كان للساعي ان ياخذ حقه من العين ويرجع الربح
عليها بلا تمضون عليها ولو كان عند نصيب فحال عليه لحوال فان
اخرج زكوة في كل سنة من غيره تكررت الزكاة فيه وان لم يخرج وجب عليه
زكاة حول واحد ولو كان عند اكثر من نصيب كانت الفريضة في
النصيب ويحرم المفريضة من الزائد وكذا في كل سنة حتى ينقص المال عن
النصاب فلو كان عند ست وعشرون من الابل ومضى عليه حولان وجب
عليه بنت مخاض وخمس شاة فان مضى عليه ثلثة احوال وجب عليه بنت
مخاض وتسع شياه والنصيب المجتمع من المعز والنضار وكذا من البقر
الجاموس وكذا من الابل العرب والبغاة تجب فيه الزكاة والمالك
بالخيل اخرج الفريضة من اى الصنفين شاء ولو قال رب المال ابل

على ما الى الحول او قد اخرجت ما وجب على قبل منه ولم يكن عليه بيتة
ولا يمين ولو شهد عليه شاهدان قبله وان كان للمالك اموال متفرقة
كان لمن ايما شاء اخراج الزكاة ولو كانت السن الواجبة في النصاب
مريضة لم يجب اخذها واخذ غيرها بالقيمة ولو كان كاهرا ضام لم يكف
شراء صحيحة ولا تؤخذ الرثة وهى الوالد الخمسة عشر يوما وقيل الى
خمسين ولا الاكولة وهى السمينة المعدة للاكل ولا فحل الضارب **ويجوز**
ان يدفع من غير غنم البلد وان كان ادون قيمة ويجزى الذكر والارث
لتساو الاصله **القول في زكاة الذهب والفضة** وتجب الزكاة في
الذهب حتى يبلغ عشرين دينارا ففيه عشرة قراريط لم يسبق الزائد
شيئ حتى يبلغ اربعة دنانير ففيها قيراطان ولا زكوة فيما دون
عشرين منقلا ولا فيما دون اربعة دنانير ثم كلما زاد المال اربعة
ففيها قيراطان بالغاما بالغ وقيل لا زكاة في العين حتى تبلغ اربعين ^{دينارا}
ففيه دينار والاول اشهر ولا زكاة في الفضة حتى تبلغ مائة درهم
ففيها خمسة دراهم ثم كلما زادت اربعين كان فيها درهم وليس فيها
نقص من الاربعين زكاة كالسراير فما نقص من المائتين شيئ والدرهم
سنة ودينق والدانق ثمان حبات من اوسط حبات الشعير ويكون

مقدار العشرة سبعة من اقل ومن شرط وجوب الزكاة فيها كونها منقوصة
 دنائير ودرهم منقوشين بسكة المعاملة او ما كان يعامل بها وحول
 الحول حتى يكون النصل موحدا فيه اجمع فلو نقص اشياء او تبدلت
 اعيان النصل بمجنس او غير جنسه لم تجب الزكاة وكذا لو منع من تقبض
 فيه سواء كان المنع شرعا كالوقف والرهن او قهرا كالغصب لا تجب
 الزكاة على الحلي محلا كان كالسوار للمرئيه وحلية السيف للرجل او مخزما
 كالخيل للرجل واللفظة للمرئيه وكالاواني المتخذة من الذهب والفضة
 والالات الملوحة منها وقيل يستحب فيه الزكاة وكذا الزكاة في
 السبائك والتعار والبر وقيل اذا علمها كذلك فزارا وجبت الزكاة
 ولو كان قبل الحول والاستحباب اشبه اما لو جعلت الدرهم والدينار
 كذلك بعد الحول وجبت الزكاة اجماعا واما احكامها فساكن **الاول**
 لا اعتبار باختلاف الرغبة مع تساوي الجوهرين بل يضم بعضها الى بعض
 وفي الاخراج ان تطوع بالارغب والادنى كان له الاخراج من كل جنس
 بقسطه **الثانية** الدرهم المغشوش لا زكاة فيه حتى يبلغ خالصها
 نصبا ثم لا يخرج المغشوش عن الجهاد **الثالثة** اذا كان معه درهم
 مغشوش فان عرفه فقد الفضة اخرج الزكاة عنها فضة خالصة وعن

الجملة منها وان جهل بذلك واخرج عن جملتها من الجهاد احتياطا لاجل بعض
 وان ما كس الزم تصفيها ليعرف قدر الواجب **الرابعة** مال الفرض ان زكاة
 المقرض بحاله حوله وجبت الزكاة عليه دون المقرض ولو شرط المقرض
 الزكاة على المقرض قيل يلزم الشرط وقيل لا يلزم وهو الاشبه **الخامسة**
 من دفن ملا وجب لموضعه او ورث ما لم يصل اليه ومضغ عليه
 احوال ثم وصل زكاه لسنة استحبابا **السادسة** اذا ترك نفقة اهله
 فهي معرضة للتأديف يسقط الزكاة عنها مع غيبة المالك وتجب
 لو كان حاضرا وقيل تجب فيها على التقديرين **والاول** امرى **الثانية**
 لا تجب الزكاة حتى يبلغ كل جنس نصبا ولو قصر كل جنس او بعضها لم يخرج
 بالجنس الاخر كن معه عشرة دنائير ومائة درهم او اربعة من الدينار
 عشرون من البقر **القول في زكاة الغلات** والنظر في الجنس والشرط
 اللواحق **اما الاول** فلا تجب الزكاة فيما يخرج من الارض الا في احوال
 الاربعة المخطئة والشعير والتمر والزبيب لكنه يستحب فيما عدا ذلك
 من الحبوب ما يدخل الكيال والميزان كالزرة والارز والعدس
 والماش والتلت والعلس وقيل التلت كالشعير والعلس كالحنطة
 في الوجوب والاول اشبه **واما الشرط** فالنصل وهو خمسة اوسق

والسقستون صاعا والصاع ثعثة ارطال بالعراة وستة بالمد وهو
اربعة امداد والمد رطلان وربيع فيكون النصل الفين وسبعائة
رطل بالعراة وما نقص فلا زكوة فيه وما زاد فيه الزكوة ولو قل
الحدة الذي تتعلق به الزكوة من الاجناس ان يسي حنطة او شعير او
تمر او زبيب او قيل بل ان احمر ثم الخلل او اصفر او انعقد الحصر
والاول اشبه ووقت الاخراج في الغلة ان اصفت وفي التمر بعد خثرته
وفي الزبيب بعد اقطافه ولا تجب الزكوة في الغلات الا اذا ملكك
بالزراعة لا بغيرها من الاسباب كالايتياع والمهبة ويزك حاصل البيع
ثم لا تجب بعد ذلك فيه زكوة ولو بقي احوالا ولا تجب الزكوة الا بعد
اخراج حصة السلطان والمؤن كلها على الاظهر واما اللواحق مثل
الاولى كلها سقي سحيا او بعلا او عديا ففيه العشر وما سقى بالذوال
والنواضح ففيه نصف العشر فان اجتمع فيه الامران كان الحكم للاكثر
فان تساوى اخذ من نصفه العشر ومن نصفه نصف العشر **الثانية** اذا كان
لخيل او نزع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض متناجيع
وكان حكمها حكم الثمرة في الموضع الواحد فاذا درك وبلغ نصلا اخذ
منه ثم ياخذ من الباقي قل او اكثر وان سبق ما لا يبلغ نصلا بارتضا

في وجوب الزكوة بادراك ما يكمل نصا سواء اطلع الجميع دفعة واحدة
دفعة او اختلف الامر ان **الثالثة** ان كان له ثمر يطالع ثمرة واخرى يطالع
مرتين قبل لا يقيم الثلث الى الاول لان حكم ثمرة سنتين وقيل يقيم وهو
الاشبه **الرابعة** لا يجزى اخذ الموطب عن التمر ولا العنب عن الزيتون
ولو اخذه الساعي وجفت ثم نقص رجع بالنقص **الخامسة** اذا امتلك المالك
وعليه دين فظهرت الثمرة وبلغت لم يجب على الوارث زكوة ما ولو
قضى الدين وفضل منها النصل لم تجب الزكوة له ما على حكم مال الميت ولو
صارت تمر او المالك حتى ثم مات وجبت فيه الزكوة وان كان دينه
يستغرق تركته ولو ضاقت التركة من الدين قيل يقع الخاص بين ارباب
الزكوة والديان وقيل تقدم الزكوة لتعلقها بالعين قبل تعلق الدين
بها وهو الاقوى **السادسة** ان املك بخلا قبل ان يبذل صلاح ثمرة
فالزكوة عليه وكذا اذا اشترى ثمرة على الوجه الذي يقع فان ملك
الثمره بعد ذلك فالزكوة على المالك الاصل والاولى الاعتبار بكونه
تمرا تتعلق الزكوة بما يسي تمرا لا بما يسي ثمر **السابعة** حكم ما يخرج من
الارض مما يستحب فيه الزكوة حكم الاجناس لا ربعة وقد نصت
وكيته ما يخرج منه واعتبلا السقي القوي في مال التجره والبحث فيه

وهي شروط واحكامه **اما الاول** فهو المال الذي ملك بعقد معاوضة
وقصد به الاكتساب عند التملك فلو انتقل اليه ميراث او هبة لم يزك
وكذا المملوكة للقنية وكذا لو اشتراه للتجارة ثم نوى القنية واما
الشروط فثلاثة **الاول** النصب ويعبر بوجوده في الحول كله فلو نقص
اثناء الحول ولو يوم اسقط الاستحباب ولو مضى عليه مدة يطلب فيها
براس المال ثم زاد كان حول الفصل من حين الابتداء وحول الزيادة
من حين ظهورها **الثاني** ان يطلب براس المال او زيادة فلو كان
ماله مائة فيطلب بنقيصة ولو جنة لم يستحب وروحا اذا مضى عليه
وهو على النقيصة احوال زكوة لسنة واحدة استحبابا **الثالث** الحول
ولا بد من وجود ما يجزى الزكوة من اول الحول الى اخره فلو نقص
راس ماله ونوى به القينة انقطع الحول ولو كان بيده نصيب بعض
الحول فاشترى به متاعا للتجارة قيل كان حول العرض حول الاصل
والاشبه استيناف الحول ولو كان راس المال دون النصب استحب
عند بلوغه نصبا با فصاعدا واما احكامه فسايل **الاول** زكوة التجارة
تعلق بقيمة المتاع لا بعينه ويقوم بالذناير والدرهم **تفريع** اذا
كانت السالعة تبلغ النصف باحد النقيدين دون الاخر تعلق بها

الزكاة لحصول ما يبيعه نصبا **الثانية** اذا ملك احدا النصب الزكوتية للتجارة
مثل اربعين شاة او ثلثين بكرة سقطت زكوة التجارة ووجبت زكوة
المال ولا يجتمع الزكوتان ويشكل ذلك على القول بوجوب زكوة التجارة
وقيل يجتمع الزكوتان هذه وجوبا وهذه استحبابا **الثالثة** لو عاوض
اربعين سائمة باربعين سائمة للتجارة سقط وجوب المالية والتجارة
واستأنف الحول فيها وقيل بل يثبت زكوة المال مع تمام الحول دون
التجارة لان اختلاف العين لا يندفع في الوجوب مع تحقق التصليقي
الملك والاول اشبه **الرابعة** اذا ظهر في مال المضاربة الربح كانت
زكوة الاصل على رب المال لانفراده بملكه وزكوة الربح بينهما يضم
المالك الى ماله ويخرج منه الزكوة لان راس ماله نصيب ولا يستحب في
حصة الساعي الزكوة الا ان يكون نصبا واهل تخرج قبل ان ينقل المال
قيل لا لانه وقاية لراس المال وقيل نعم لان استحقاق الفقراء له احرز
عن كونه وقاية وهو اشبه **الخامسة** الذين لا يمنع من زكوة التجارة ولو لم
للمالك وفاء الامن وكذا القول في زكوة المال لانها تتعلق بالعين ثم يلحق
بهذا الفصل مسئلتان **الاولى** العقار المتخذة للبناء يستحب الزكوة
حاصله ولو بلغ نصبا وحوال عليه الحول وجبت الزكوة ولا يستحب في

المساكين ولادف الشيا والذلات والامتنعة المتخذة للفتنة **الثانية** الخيل
 ان اكانت انا ثلث سائمة وحال عليها الحول ففي العتاق عن كل من ينام
 وفي البرازين عن كل من دينار استعجاها **النظر الثالث** فيمن تصرف
 اليه ووقت التسليم والنية **القول فيمن تصرف اليه** ويحصر اقسام **الاول**
 اصناف المستحقين للزكاة سبعة الفقراء والمساكين وهم الذين يقصر
 اموالهم عن مؤنة ستمهم وقيل من يقصر امواله عن احد النسل للزكاة
 ثم من الناس من جعل للفقير بمعنى واحد ومنهم من فرق بينهما في
 والاول اشبه ومن يقدر على اكتساب ما يوفى نفسه وعياله لا يحل له
 اخذها كالفني وكذا ذو الصنعة ولو قصرت عن كفايته جاز ان يتألفها
 وقيل يعطى ما يتم به كفايته وليس لك شرط ومن هذا الباب تحل ايضا
 الثلثاء وتعمر على صاحبها خمسين اعتبارا بجزء الاول عن تحصيل الكفاية
 ويمكن الثالث ويعطى الفقير ولو كان له دار يسكنها او خادم يخدمه اذا
 كان لا غناء له عنهما ولو ادعى الفقير فان عرف صدقة او كذب وعولها
 عرف منه وان جهل الامر ان اعطى من غيرهم سواء كان قويا او ضعيفا
 وكذا لو كان له اصل مال وادعى تلفه وقيل بل يخلف على تلفه ولا يجب
 اعلام الفقير ان المدفع اليه زكاة ولو كان من يتوقع عنها وهو مستحق

جاز صرفها اليه على وجه الصلة ولو دفعها اليه على انه فقير فبان غنيا
 ارجعت مع المكور وان تعذر كانت ثابتة في ذمة الاخذ ولا يلزم الدافع
 ضمانا سواء كان الدافع المالك او الامام او الساعي وكذا لو بان ان الدافع
 اليه كان فاسقا ومن يجب عليه نفقته او هاشم وكان الدافع من غير قبيلة
 والعالمون وهم عمال الصدقات ويجب ان يستكمل فيهم اربع صفات التكليف
 والادمان والعدالة والفقه ولو اقتصر على ما يحتاج اليه منه جاز
 لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية ترد والامام بالخيار بين ان يقرر
 له جالة مقدرة او اجرة عن مدة مقترنة **والثالثة** وهم الكفار الذين
 يؤمنون الى الجهاد ولا يعرفون مؤلفه غيرهم وفي الرقاب وهم ثلاثة
 المكاتبون والعبيد الذين تمت الشقة والعبد يشترى ويعتق
 ان لم يكن في شقة لكن بشرط عدم المسحق وروى رابع وهو من يجب
 عليه كفارة ولم يبد ما يعتقه فانه يعتق عنه وفيه تردد والمكاتب
 انما يعطى من هذا التهم اذا لم يكن معه ما يصر فيه كتابته ولو صرفه
 غيره والحال هذه جاز ان جماعه وقيل لا ولو دفع اليه من هم الفقراء
 لم يرجع ولو ادعى انه كوثب قيل يقبل وقيل لا الا بالينة او يخلفه
 الاول اشبه ولو صدقة مولاه قيل والغارمون وهم الذين علموا ^{عليه} الدين

في غير محبته فلو كان في محبته لم يقض عنه نعم لو تاب صرف اليه من سهم
 الفقراء وجاز ان يقض هو ولو جهل فيما انفق قيل يمنع وقيل لا
 وهو الاشبه ولو كان للمالك دين على الفقير جاز ان يقاضه وكذا
 لو كان الغارم ميتا جاز ان يقض عنه وان يقاض وكذا لو كان الدين
 على من يجب نفقته جاز ان يقض عنه حيا او ميتا وان يقاض ولو تزوج
 الغارم ما دفع اليه من سهم الخانين في غير النكاح يقع منه على
 الاشبه ولو ادعى ان عليه دين قبل قوله اصادقه الغريم وكذا لو
 تجردت دعواه عن التصديق والادكار وقيل لا يقبل والا فليس به
 في سبيل الله وهو الجهاد خاصة وقيل يدخل فيه المصالح كبناء
 القنطرة والحج ومساعدة الزائرين وبناء المساجد وهو الاشبه
 والغازي يعطى وان كان غنيا قدر كفايته على حسب حاله وان اغري
 لم ترجع منه وان لم يغز استعبد وان كان الامام بفقدوا سقط نصيب
 الجهاد وصرف في المصالح وقد يمكن وجوب الجهاد مع عدم فيكون
 النصيب باقيا مع وقوع ذلك التقدير وكذا يسقط سهم السعائهم
 المؤلفة ويقتصر بالزكاة على بقية الاصناف وابن السبيل وهو المقتطع
 ولو كان غنيا في بلده وكذا الضيف ولا بد ان يكون سفرها مباهجا

فلو كان محبته لم يعط ويدفع اليه قدر الكفاية الى بلده ولو فضل منه
 شيء اعاد وقيل لا **القسم الثاني** في اوصاف المستحق **الوصف الاول** الاثما
 ولا يعطى كافر ولا معتقد لغير الحق ومع عدم المؤمنين يجوز صرفه لغير
 خاصة الى المستضعف وتعطى الزكاة اطفال المؤمنين دون اطفال غيرهم
 ولو اعطى مخالف زكوة اهل غلته ثم استبرأ عاد **الوصف الثاني** العدالة
 وقد اعتبرها كثير واعتبر اخرون بحسبته الكبار كالحزب والزارع والفقير
 وان دخل بهاء جملة الفساق والا فقل احوط **الوصف الثالث** ان لا يكون
 ممن يجب نفقته على المالك كالأبوين وان علوا والاولاد وان سفلوا
 والزوجة والمملوك ويجوز دفعها الى من عداها ولا من الاصل ولا يورثها
 كالاربع والعلم ولو كان ممن يجب نفقته عاملا جاز ان ياخذ من الزكاة
 وكذا الغازي والغارم والمكاتب وابن السبيل لكن ياخذ هذا ما
 زاد عن نفقته الاصلية مما يحتاج اليه سفره كالحولة **الوصف الرابع**
 ان لا يكون هاشميا فلو كان كذلك لم تحل له زكاة غيره ويجل له زكاة
 مثله النسب لولم يتمكن الهاشمي من كفايته من المخرج ان لم ياخذ
 من الزكاة ولو من غير هاشمي وقيل لا يحتاجون قدر الضرورة ويجوز
 للهاشمي ان يتناول المندوبة من هاشمي وغيره والذي يحرر عليهم

الصدقة الواجبة من ولد هاشم خاصة على الاظهر وهم الان اولاد ابي طالب والعباس والحارث وابي لهب **القسم الثالث** في المولى الاخراج وهم ثلاثة المالك والامام والعامل والمالك ان يتولى تفريقها وجب عليه بنفسه ومن يوكله والاولى حمل ذلك الى الامام ويكفي ذلك في الاموال الظاهرة كالنواشي والغلات ولو طلبها الامام وجب صرفها اليه ولو فترتها المالك والحال هذه قيل لا يهزى وقيل يهزى وان ام والاول اشبه وولى الطفل كالمالك في ولاية الاخراج ويجب على الامام ان ينصب عاملا يقبض الصدقات ويصرفها اليه عند المطالبة ولو قال المالك اخذت ما على قبل قبول ولا يكلف بيته ولا يمينه ولا يجوز للساعي تفريقها الا باذنه وان كان له جازان يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي وان لم يكن الامام موجودا دفعت الى الفقيه المأمون من الامامية فانه يصرفها فيها والا فضل قسمتها على الاصل والاختصاص جماعة من كل صنف لو فيها في صنف واحد جاز ولو خض بها ولو شخصا واحدا من بعض اصنافه جاز ان يوزن ان يعدل بها الى غير الموجود ولا الى غير اهل البلد مع وجود المستحق في البلد ولا ان يؤخر دفعها مع المتكسر وان فعل

الاستحباب

من ذلك ام وضمن وكذا كل من كان في يد مال غيره فطالبه فامتنع او اؤد اليه شي ولم يصرف فيه او دفع اليه ما يوصل الى غيره ولو لم يجد المستحق جاز نقلها الى بلد اخر ولا ضمان عليه مع التلف الا ان يكون هناك تفريط ولو كان ماله في غير بلد فالافضل ان يؤدى في بلده وان كان ماله في غير بلد فالافضل ان يؤدى في بلده ولو عين زكاة الفطرة من مال غائب عنه ضمن بمقتضى ذلك البلد مع وجود المستحق فيه **القسم الرابع** في اللوازم وفيه مسائل **الاولى** اذا قبض الامام والساعي الزكاة برئت ذمة المالك ولو تلفت بعد ذلك **الثانية** اذا لم يجد المالك لها مستحقا فلا فضل له عزها ولو ادر كنة الوفاة او صعبها وجب **الثالثة** الملوكة الذي يشتري من الزكاة اذا مات ولا وارث له ورثه ارباب الزكاة قيل بل يرثه الامام والاول ظاهر **الرابعة** اذا احتاجت الصدقة الى كيل او وزن كانت الاجرة على المالك وقيل يحسب من الزكاة والاول اشبه **الخامسة** اذا اجتمع الفقير سببان او مانا يستحق بهما الزكاة كالنقص والكثرة والغنى جاز ان يعطى بحسب كل سبب نصيبا **السادس** ان يعطى الفقير ما يجب في النصب الا عشرة قراريط وخمسة دراهم وقيل ما يجب في النصب الثلثة قيراطان او درهم والاول اكثر لاحد

منه في بلد المالك ولو دفعه في بلد اخر جاز ولو نقله الى بلد اخر جاز ولو دفعه في بلد اخر جاز ولو دفعه في بلد اخر جاز ولو دفعه في بلد اخر جاز

للاكثر اذا كان دفعة ولو تعاقب العطية عليه فبلغت مؤنة الشهر عليه
ما زاد **التاسعة** اذا قبض الامام الزكاة دعيا صاحبها وجوبا وقيل اختياريا
وهو الاشهر **الثامنة** يكره ان يملك ما اخرج في الصدقة اختيارا
واجبة كانت او عند وبرة ولا بأس اذا عادت اليه ميراث وما يشبهه
التاسعة يستحب ان يؤمن نعم الصدقة في اقوى موضع منها والكشف
كاصول الازدان في الغنم واغناد الابل والبقر ويكتب في اليوم اخذ
له زكاة او صدقة او جزية **القول** **وقيل** التسليم اذا اهل الثاني عشر
وجب دفع الزكاة ولا يجوز التأخير الا لما منع او لا انتظار من له قبضها
وان اعز لها جاز تأخيرها الى شهر او شهرين والاشبه ان التأخير
ان كان لسبب مبيع دام بدوامه ولا يتحدد وان كان اقتراحا لم يجز
ان تلفت ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب فان ائز ذلك دفع
مثلها فرضا ولا يكون ذلك زكاة ولا يصدق عليها اسم التعجيل
فان اجاء وقت الوجوب احتسبها من الزكاة كالدين على الفقير بشرط
بقاء القابض على صفة الاستحقاق وبقاء الوجبة المال ولو كان
التصلي بتم بالقرض لم تجب له زكاة سواء كانت عينه باقية او تلفت على
الاشبه ولو خرج المستحق عن الوصف استعبدت ولان يمنع من اعادة

العين يبذل القيمة عند القبض كالقرض ولو تعدد استعادتها غرم المال الزكاة
من راس ولو كان المستحق على الصفات وحصلت شرائط الوجوب جاز
ان يستعيد ما يعطى عوضا لانه لم يتعين ويجوز ان يعدل بها
عن دفع اليها ايضا **فروع الاول** لو دفع اليه شاة فزادت زيادة
متصلة كالتمر لم يكن له استعادة العين مع ارتفاع الفقر والفقير
بدل القيمة وكذا لو كانت الزيادة منفصلة كالولد لكن لو دفع الشاة
لم يجب عليه دفع الولد **الثاني** لو نفقت قبل بردها ولا شيء على
لفقره والوجه لزوم القيمة حين القبض **الثالث** اذا استغنى بعين المال
ثم حال عليه الحول جاز احتسابه عليه ولا يكلف المالك اخذها واعا
وان استغنى بغيره استعبد القرض **القول في النية** والمراد بنية الذم
ان كان مالا وكان ساعيا الامام او وكيله جاز ان يتولى النية
كل واحد من الدافع والمالك والولي عن الطفل والمجنون يتولى النية
او من لمان يقبض منه كالا امام والساعي وتعين عند الدفع ولو نوى
بعده الدفع لم يستبعد جوازه وحقيقها القصد الى القرينة والوجوب
او الندب وكونها زكاة مال او فطرة ولا يفتقر الى نية الجنس الذي
يخرج منه **فروع** لو قال ان كان مالي الغائب باقيا هذه زكاة وان

كان تالفانتي نافلة صح ولا كذا لو قال او نافلة ولو كان له مالان متسايا
حاضر وغائب فاخرج زكوة ونواها عن احدهما اجزئته وكذا ان قال
ان كان الغائب سالما ولو اخرج عن ماله الغائبان كان سالما ثم بان
تالف احدهما فنقلها الى غيره على الاشبه ولو نوى عن مال يرجو وصوله
اليه لم يخرج ولو وصل ولو لم يورث المال ونوى الساعي والارث عند
التسليم فان اخذها الساعي كرها جاز وان اخذها طوعا قيل لا
يجزى والا جزاء اشبه القسم **الثاني** في زكوة الفطرة واركانها اربعة
الاول فمن يجب عليه الفطرة تجب بشرط ثلثة **الاول** التكليف
فلا تجب على الصبي ولا على المجنون ولا على من اهل ثوال وهو غي عليه
الثاني الحرية فلا تجب على المملوك ولو قيل ملك ولا على المدبر ولا على
ام الولد ولا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يحرره منه شيء ولو
حرره منه شيء وجبت عليه بالنسبة ولو عاله المولى وجبت عليه من
المملوك **الثالث** العتاف فلا تجب على الفقير وهو من لا يملك احدًا
الزكوة وقيل من غفل له الزكوة وضابطه ان لا يملك قوت سنة له
ولعياله وهو الاشبه ويستحب للفقير اخراجهما واقل ذلك ان
يدير صاعا على عياله ثم يتصدق به ومع الشرط يخرجهما عن نفسه

وعن جميع من يعوله فرضا او نفلا من زوجة وولد وما شاكلهم بائيف
وما شاكلهم صغيرا كان او كبيرا حرا او عبدا مسلما او كافرا والنية
معتبرة في ادائها لا يبيع اخراجهما من الكافران وجبت عليه ولو سلم
سقطت عنه مسائل **ثالث الاول** من بلغ قبل الهلال واسلم او نزل
جنونا او ملك ما يصير به غنيا وجبت عليه ولو كان بعد ذلك لم
يصل العيد استحب وكذا التفصيل لو ملك مملوكا او ولده **الثاني**
الزوجة والمملوك تجب الزكوة عنهما ولو لم يكونا في عياله اذ لم يعلم
غيره وقيل لا تجب الا مع العيالة وفيه تردد **الثالث** كل من جبت
زكوة على غيره سقطت عن نفسه وان كان لوانفر وجبت عليه
الزكوة كالضيف لغنى والزوجة فرض **الاول** ان كان له مملوك
غائب يعرف حيوة فان كان يعول نفسه او عياله مولا وجبت على
المولى وان عاله غيره وجبت الزكوة على العائل **الثاني** ان كان
العبد بين شريكين فالزكوة عليهما فان عاله احدهما فالزكوة على العال
الثالث لو مات المولى وعليه دين فان كان بعد الهلال وجبت زكوة
مملوكه في ماله وان ضاقت التركة قسمت على الدين والفطرة بالخصص
وان مات قبل الهلال لم تجب على احدا الا بقدر ما يعوله **الرابع**

اذا وصى له بعد ثم مات الوصي فان قبل الوصية قبل الهلال وجبت عليه
وان قبل بعده سقطت وقيل تجب على الورثة وفيه تردد ولو هب
له ولم يقبض لم تجب الزكاة على الموهوب له ولو مات الواهب كانت على
الورثة وقيل لو قبل ومات ثم قبض الورثة قبل الهلال وجبت عليهم
وفيه تردد **الثاني** في جنسها وقدرها ونصابها اخراج ما كان
قوتاً غالباً كالخضرة والشعير ودقيقها وخبزها والتمر والزبيب **الثاني**
واللبن والقطر ومن غير ذلك يخرج بالقيمة السوقية ولا فضل اخرج
التمر ثم الزبيب ويليه ان يخرج كل انسان ما يغلب على قوته والفقر
من جميع الاقوات المذكورة صاع والصاع اربعة امداد فهي تسعة
ارطال بالعرفاء ومن اللبن اربعة ارطال وفسره قوم بالمد في ولائقة
في عوض الواجب بل يرجع الى القيمة السوقية وقد رويهم و
اخرى باربعة دنانير فضة وليس بمعتد وتمامه على اختلاف
الاسعار **الثالث** في وقتها وجب بهلال شوال ولا يجوز تقديماً
قبله الا على سبيل القرض على الاظهر ويجوز اخراجها بعده وتأخيرها
الى قبل صلوة العيد افضل فان خرج وقت الصلوة وقد غزها اخرجها
واجابته الاداء وان لم يكن غزها قيل سقطت وقيل لا بها قضاء

وقيل اداء والاول اشبه واداء اخر دفعها بعد العزل مع الامكان
ضامناً وان كان لا يعلم يقين ولا يجوز حملها الى بلد اخر مع وجود
المستحق ويقين ويجوز مع عدمه ولا يقين **الرابع** في مصرفها وهو من
زكاة المال ويجوز ان يتولى المالك اخراجها ولا يفضل دفعها الى
الامام او من نصبه ومع التعذر الى فقهاء الشيعة ولا يعطى غير المؤمنين
او المستضعف مع عدمه ويعطى أطفال المؤمنين ولو كان اباؤهم
فساقاً ولا يعطى الفقير اقل من صاع الا ان يجتمع جماعة لا يتسع لهم و
يجوز ان يعطى الواحد ما يغنيه دفعة ويستحب اختصاصه وروى القرابة
بها ثم الجيران **كتاب الخمس** وفيه فصلان **الاول**
فيما يجب فيه وهو سبعة **الاول** غنائم دار الحرب ما حواه الصكوك وما
لم يجره من ارض وغرها ما لم يكن غصباً من مسلم او معاهداً قليلاً كان
او كثيراً **الثاني** المعادن سواء كانت منطبعة كالذهب والفضة وال
لؤلؤا وغير منطبعة كالياقوت والزبرجد والكحل او مبيعة كالحرير
والنظف والكبريت ويجب فيه الخمس بعد المئوية وقيل لا يجب حتى يبلغ
عشرين ديناراً وهو المروي والاول اكثر **الثالث** الكوز وهو كل
مال مذخور تحت الارض فان ابلغ عشرين ديناراً وكان في ارض دار

الحرب او دار الاسلام وليس عليه ان يره وجب عليه الخمس ولو وجدته مملكت
مبتاع عرفه البائع فان عرفه فهو الحق به وان جهله فهو المشتري وعليه الخمس
وكذا لو اشترى دابة ووجدته جوفها شيئاً له قيمة ولو ابتاع سمكة فوجد
في جوفها شيئاً اخرج خمسة وكان له الباقى ولا يعرف **تفريع** اذا وجد كثر
في ارض موات من دار الاسلام فان لم يكن عليه سكة او كان عليه سكة
عادية اخرج خمسة وكان له الباقي وان كان عليه سكة الاسلام قيل
يعرف كاللقطة وقيل يملكه الواحد وعليه الخمس والاول اشبه **الرابع**
كل ما يخرج من البحر بالغوص كالجواهر والدرر فيرطبان يبلغ قيمته دينار
فصاعداً ولو اخذ منه شيء من غير غوص لم يجز الخمس فيه **تفريع** العنابر
اخرج بالغوص روى فيه مقدار دينار وان جنى من وجع الماء ومن
الساحل كان له حكم المعادن **الخامس** ما يفضل من مؤنة السنة له ولغيره
من ارباح التجارات والصناعات والزراعات **السادس** اذا اشترى
الذي ارضاه من مسلم وجب فيها الخمس سواء كانت مما وجب فيه الخمس
كالارض المفتوحة عفو او ليس فيه كالارض التي اسلم عليها اهلها
السابع الحلال ان يختلط بالحرام ولا يميز وجب فيه الخمس **فتح الاول**
الخمس يجب في اكثر سواء كان الواحد له حراً او عبداً صغيراً او كبيراً

وكذا العباد والغوص **الثاني** لا يعتبر الحول في شيء من الخمس ولكن يوجب
ما يجبه ارباح التجارات احياءاً للمكسب **الثالث** ان اختلف
المالك والمستاجر اكثر فان اختلفا ملكه قال قول قول الموجه
وان اختلفا قدره قال قول قول المستاجر **الرابع** الخمس يجب بعد
المؤنة التي يفتقر اليها اخراج الكثر والمعدن من حفر وسبك وغيره
الفصل الثاني في قيمته يقسم ستة اقسام ثلثة للنبي وهي سهم الله و
سهم رسوله وسهم بني القرى وهو الامام وبعده للامام القائم مقامه
وما كان قبضه النبي او الامام ينقل الى وارثه وثلثة للايتام والكمل
وابناء البيل وقيل بل يقسم خمسة اقسام والاول اشهر ويعتبر الطوائف
الثلث انسابهم الى عبد المطلب بالانوبة فلوانتسبوا بالام خاصة لم
يعطوا من الخمس شيئاً على الاظهر ولا يجب استيعاب كل طائفة بل لو
اقتص من كل طائفة على واحد جان وهذا مسائل **الاول** مستحق الخمس
وهو من ولد عبد المطلب وهو بنو ابي طالب والعيس والحارث
وابي لهب المذكور والاني في استحقاق بني المطلب قد اظهر المنع
الثانية هل يجوز ان يخص بالخمس طائفة قيل نعم وقيل لا وهو لا
الثالثة يقسم الامام على الطوائف قدما لكفاية فان فضل كان له
الثلث

وان اعوز اتم من نصيبه **الرابعة** من السبيل لا يعتبر فيه الفقر بل الحاح
في بلدا التسليم ولو كان غنيا في بلد وهل يراعى ذلك في اليتيم قيل نعم
قيل لا والاول احوط **الخامسة** لا يحمل الخمس حمل الى غير بلد مع وجود
المستحق ولو حمل والحال هذه ضمن ويعجز مع عدمه **السادسة** الايمان
معتبر في المستحق على تردد والعدالة لا تعتبر على الاظهر ويلحق بذلك
مقصود **الاول** في الانفال وهي ما يستحقه الامام من الاموال
على جهة الخصوص كما كان للنبي وهي خمسة الارض التي تملك من غير
قتال سواء انجلى اهلها او سلموا وطوعا ولا رضون الموات سواء
ملكتم ثم تاراهلها اولم يجر عليها ملك كالغفار وسيف الجارو
رؤس الجبال وما يكون بها وكذا بطون الاودية والاهام وذا فتحت
دار الحرب فكان لاساطانهم من قطائع وصفايا فهي للامام اذ لم تكن
مغصوبة من مسلم او معاهد وكذا لان يعطى من الغنمة مثله من
فرض او ثوب او جارية او غير ذلك ما لم يجحف وما يغنه المقاتلون
بغير ذن فلو **الثاني** في كيفية التصرف في مستحقه وفيه مسائل
الاولى لا يجوز التصرف في ذلك بغير اذن ولو تصرف متصرف كان
غاصبا ولو حصل له فائدة كانت للامام **الثانية** اذا قطع الامر على

شيء من حقوقه حل له ما فضل عن القطيعة وجب عليه الوفاء **الثالثة**
ثبت اباحة المناكح والمساكن والمتاجر في حال الغيبة وان كان ذلك باجمعه
للامام او بعضه ولا يجب اخراج حصته الموجودين من ارباب الخمس منه
الرابعة ما يجب من الخمس يجب صرفه اليه مع وجوده ومع عدمه قيل غيبته
يكون مباحا وقيل يجب حفظه ثم يوصى به عند ظهور علامات الموت
وقيل يدفن وقيل يصرف النصف الى مستحقه ويحفظ ما يحتقر به بالوقفا
او الدفن وقيل بل تصرف حصته الى الاصناف الموجودين ايضا لان عليته
الانتماء عند عدم الكفاية وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عليه
عند غيبته وهو الاشبه **الخامسة** تمحيب ان يتولى صرف حصته الامام
في الاصناف الموجودين من اليه الحكم بحق النيابة كما يتولى اداء ما يجب
على الغائب **كتاب الصوم** والنظر في اركانه واقسامه
ولو اصة واركانه **الاول** الصوم وهو الكف عن المفطر اربع
النية في اماكن فيه واما شرطه صحته وهي بالشرط اشبه ويكون في
رمضان ان ينوي انه يصوم متقرا الى الله وهل يكفي ذلك في التذرع
المعين قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولا بد من اعداها من نية تعيين
وهو القصد الى الصوم المخصوص فلو اقتصر على نية القرية وذهل عن

تعيينه لم يقع ولا بد من حضورها عند اول جزء من الصوم او تبينها
على حكمها ولو نسيها لاجل جدها نهارا ما بينه وبين الزوال فلوزالت
الشمس فان محلها واجب كان الصوم او ندب او قيل ممتد وقتها الى
الغروب لصوم النافلة والاول شهر وقيل يختص رمضان بجواز تقديم
النية عليه ولو سمي عند دخوله فقام كان النية الاولى كافية وكذا
قيل يحزى نية واحدة لصيام الشهر كله ولا يقع في رمضان صوم غيره
ولو نوى غيره واجبا كان او ندبا اجزئ عن رمضان دون ما نواه
مجرد ان يرد نية بين الواجب والندب بل لا بد من فصل جدها
تعيينا ولو قصد الوجوب اخريه من شعبان مع الشك لم يحز عن احدا
ولو نواه مندوبا اجزئ عن رمضان اذا انكشف انه منه ولو صلح على انه
ان كان من رمضان كان واجبا واذا كان مندوبا قيل يحزى وقيل
لا يحزى وعليه الاعادة وهو الاشبه ولو اصبحت بنية الافطار ثم
بان انه من رمضان جدد النية واجتزأ به وان كان ذلك بعد الزوال
امسك وعليه القضاء من روع ثلثة **الاول** لو نوى الافطار في يوم من
رمضان ثم جدد قبل الزوال قيل لا يعتد وعليه القضاء ولو قيل
بانقضاءه كان اشبه **الثاني** لو عقد نية الصوم ثم نوى الافطار ولم يطر

ثم جدد النية كان صحيحا **الثالث** نيته الصبر الصحيحة وصومه شرعي **الثاني**
ما يمسك عنه الصائم وفيه مقاصد **الاول** يجب الامساك عن كل
ما كوله معتادا كان كالخبز والفواكه او غير معتاد كالحمص والبرد وعن كل
مشروب وان لم يكن معتادا كياه الانوار وعصارة الاشجار وعن
الجماع في القبل اجماعا وفيه المنة على الاظهر ويفسد صوم المرتبة
فساد الصوم بولي الغلام والذاتة ترد وان حرم وكذا القول في سائر
صوم الموطوء والاشبه انه يتبع وجوب الغسل وعن الكذب على الله
وعلى رسوله ولا يمتنع وهل يفسد الصوم بذلك قيل نعم وقيل لا
وهو الاشبه وعن الارتماس وقيل لا يجرى بل يكره والاول اشبه
وهل يفسد بفعله الاشبه لا وفي اتصال الغبار الى الملوخ خلافه
الاظهر التحريم وفساد الصوم وعن البقاء على الجنابة عامدا حتى تطلع
الفجر من غير ضرورة على الاشهر ولو اجنب فنام غير نال للغسل فطلع
الفجر فسد صومه ولو كان نوى الغسل صح صومه ولو انبث ثم نام وايا
للمسك فاصح نائم فسد صومه وعليه القضاء ولو استناب وليس امره
فانزع على الاظهر واستمع فامنع والمقنة بالجماع جائزة وبالمبايع
ويفسد بها الصوم على تردده مستلثان **الاول** كل ما ذكرنا ان يفسد

نفسه صوم ولو اجتمع عليه عدة من هذه النوازل لم يفسد صومه وكذا لو نظر الى امره

الصيام انما يفسد اذا وقع عدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان
سهوا لم يفسد سواء كان الصوم واجبا او ندبا وكذا لو اكره على
الافطار او وجب حلقه **الثانية** لا بأس بمثل طعام ومضغ الطعام
للصبي وذوق الطائر وذوق المرق والاستنقاغ في الماء للرجل
ويستحب السواك للصلوة والطيب واليا بر **المفصل الثاني** فيما يترتب
على ذلك وفيه مسائل **الاولى** يجب مع القضاء الكفارة بسبعة اشياء
الاكل والشرب المعناد وغيره واجماع حتى يغيب الحشفة قبل المرة
او دبرها وتعمد البقاء على العنابة حتى يطلع الفجر وكذا لو نام غشي
ناو للغسل حتى يطلع الفجر والاستمساك وايصال الغبار الى الحلق **الثانية**
لا يجب الكفارة الا في صوم رمضان وقضائه بعد التزوالت والنذر
المعيق ونحوه لا اعتكاف ان اوجب وماعداه لا يجب فيه الكفارة
مثل صوم الكفارات والنذر الغير المعيق والمندوب ان فسد الصوم
تفريع من اكل ناسا فظن فساده صومه فافطر عامدا فسد صومه عليه
القضاء وجوب الكفارة ترد والاشبه الوجوب ولو وجب حلقه
او اكره اكرها يرتفع معه الا خيل لم يفسد صومه ولو خوف فافطر
وجب القضاء على ترد ولا كفارة **الثالثة** الكفارة في شهر رمضان

عن رتبة اوصيا شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا مختارين
ذلك وقيل بل هو على الترتيب وقيل يجب بالافطار بالحرمة تلك كفارات
للحلق كفارة والاول اكثر **الثانية** اذا افطر زنا نذر صومه على التعيين
كان عليه القضاء وكفارة كبرى غيرية وقيل كفارة يمين والاول اظهر **الثالثة**
الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الامم حرام على الصائم وغيره وان نكث
في الصائم لكن لا يجب به قضاء ولا كفارة على الاشبه **الرابعة** الاثم
حرام على الاظهر ولا يجب به كفارة ولا قضاء وقيل ببيان به والاول اشبه
السادسة لا بأس بالحقنة بالحامد على الامع وغمر بالماء ويحب القضاء
على الاظهر **الثامنة** من اجنب ونام ناويا للفعل ثم انتبه ثم نام كذلك
ثم انتبه ونام ثالثة ناويا حتى طلع الفجر لم ينس الكفارة على قول مشهور
تردد **التاسعة** يجب القضاء في الصوم الواجب المتعين بتسعة اشياء
فعل المفطر قبل مراعاة الفجر مع القدرة والافطار اخلاص الى من اخبر
ان الفجر لم يطلع مع القدرة على عرفانه ويكون طالعا وتراءى العمل بقول
الفجر بطالوعه والافطار لظنه كذبه وكذا الافطار تقليدا ان الدليل يدل
ثم يتبين فساده الخبر والافطار للظلمة الموهمة دخول الدليل فلو غلب على
ظنه لم يفطر وتعمد العي ولو زرعه لم يفطر والحقنة بالماء ودخول الماء

الى الخلق للتردد دون التمتع به للطهارة ومعاودة الجنب النورانيا
حتى يطعم الجبنا والى الغسل ومن نظر الى من يجرم عليه نظرها بشهوة
فامنى قيل عليه القضاء وقيل لا يجب وهو الاشبه وكذا لو كانت الجملة
لم يجب **فربع الاول** لو تمتنع من تناول او طرح فيه خزا او غيره
لغرض صحيح فسبق الى حلقه لم يفسد صومه ولو فعل ذلك عشا قيل عليه
القضاء وقيل لا وهو الاشبه **الثاني** ما يخرج من بقايا الغذاء من بين
اسنانه يجر ما ابتلعه للصائم وان ابتلعه عمدا وجب عليه القضاء والاشبه
القضاء والكفارة وفي الشبهة **الثالث** لا يفسد الصوم ما
يصل الى الجوف بغير الحلق بعد المغتنة بالمائع وقيل صبت الدواء في
الاحليل حتى يصل الى الجوف يفسده وفيه تردد **الرابع** لا يفسد الصوم
بابتلاع الخامة والبصاق ولو كان عمدا لم يتفصل عن الصوم وما ينزل
عن الفضلات من راسه ان استرسل وتعدى الخلق من غير قصد
لم يفسد الصوم ولو تعدا ابتلعه افسد **الخامس** ما يطعم كالعلك قيل
يفسد الصوم وقيل لا يفسد وهو الاشبه **السادس** ان اطلع الجرب في
فيه طعام لفظه ولو ابتلعه فسد صومه وعليه مع القضاء والكفارة **سابع**
المفرد بربوية هلال شهر رمضان اذا افطر وجب عليه القضاء والكفارة

المسئلة الثامنة يجوز الجمع حتى سبق لطلوع الفجر مقدار ايقاعه والغسل ولو
تيقض في وقت فواقع فسد صومه وعليه الكفارة ولو فعل ذلك ظانا
سعة الوقت فان كان مع المراعات لم يكن عليه شيء وان اهل فعلية القضاء
الحادية عشرة تنكر الكفارة بتكرار الوجبات ان كان في يومين من صومه
يعلق به الكفارة وان كان في يوم واحد قيل تنكره ثم وقيل ان تخلله
الكثير وقيل لا تنكر وهو الاشبه سواء كان من جنس واحد او مختلفا
فربع من فعل ما عجب به الكفارة ثم سقط فرض الصوم بسفر او مرضا او
حيض وشبهه قيل يقط الكفارة وقيل لا وهو الاشبه **الثانية عشرة**
من افطر في شهر رمضان عالما بعمدا غير مرة فان عاد كذلك غير متعمدا
فان عاد قتل **الثالثة عشرة** من وطئ زوجته في شهر رمضان وهما
صائمان مكرها لم ياكلان عليه كفارتان ولا كفارة عليهما فان طأوا عنه
فسد صومهما وعلى كل واحد منهما كفارة عن نفسه ويعزيران بخمسة
وعشرين سوطا وكذا لو كان الاكراه الاجنبية وقيل لا يتحمل هنا وهو
الاشبه **الرابعة عشرة** كل من وجب عليه شهران متتابعان فحضر صائرا
ثمانية عشر يوما ولو عجز عن الصوم اصلا استغفر الله فهو كفارة **الخامسة**
لو تبرع من تبرع بالكفيرة عن وجبت عليه الكفارة جاز لكن يراعى في

مباشرة

الصوم والوفاء **الفصل الثاني** فيما يكره للصائم وهو تسعة أشياء النساء تقبلاً
ولسا وملاعبة والاحتفال بما فيه صبر أو مسك وإخراج الدم الضعف
ودخول الخمر كذلك والسعوط بما لا يعتد بالخلق وثم الرياحين
ويتأكد في الزوجين والاحتقان بالحامد وبل الثوب على الجسد
جلوس المرأة في الماء **الركن الثالث** في الزمان الذي يجمع فيه الصوم وهو
النهار دون الليل ولو نذر الصيام ليلاً لم ينعقد وكذا الوضوء إلى
النهار ولا يصح صوم العيدين ولو نذر صومه لم ينعقد ولو نذر
يوماً معيناً نفق أحد العيدين لم يصح صومه وهل يجب قضاءه
قيل نعم وقيل لا وهو الأشبه وكذا الجحش أيام التشريق لمن كان
بمى **الركن الرابع** من يجمع منه وهو العاقل المسلم فلا يصح صوم الكفار
وان وجب عليه ولا الجنون ولا الغنى عليه وقيل إذا سبقت من
الغنى عليه النية كان بحكم الصائم والاداء أشبه ويصح صوم الصبي
المميز والنائم إذا سبقت منه النية ولو استمر إلى الليل ولو لم يعقد صوم
بالنية مع وجوبه ثم طلع الفجر عليه نائماً واستترجه زالت الشمس فعليه
القضاء ولا يصح صوم الحائض ولا النفساء أو حصل العذر قبل الغروب
أو انقطع بعد الفجر ويصح من المستحاضة إذا فعلت ما يجب عليها من الاعتكاف

الغسل

أو الغسل ولا يصح الصوم الواجب من مسك يلزمه التقصير إلا تلكه إياها
بدل الهدى ومثانية عشر يوماً بدل البدنة لمن أفاض من عرفات قبل
الغروب عامداً والنذر المستلزم سفراً وحضراً على مشهور وهل يصح
مسك وباقي لا وقيل نعم وقيل يكره وهو الأشبه ويصح كل ذلك
له حكم القيم ولا يصح من الجنب إذا ترك الغسل عامداً مع القدرة حتى
يطلع الفجر ولو استيقظ جنباً بعد الفجر لم ينعقد صومه قضاءً من شهر
رمضان وقيل لا مذابوا وكان في رمضان فصومه صحيح وكذلك لمن
العين ويصح من المريض ما لم يستنصره مسئلتان **الركن الخامس** البلوغ
يجب معه العبادات الاحتلام أو الإنبات أو بلوغ خمسة عشر سنة
في الرجال على الأظهر وتسع في النساء **الثانية** يمتنع الصبي والصبيته على
الصوم قبل البلوغ ويشتد عليهما السبع مع الطاعة **النظر الثالث** في
أقسامه وهي أربعة واجب وندب ومكروه ومحذور والواجب منه
صوم شهر رمضان والكفارات ودم المتعة والنذر وما في معناه
والاعتكاف على وجهه وقضاء الواجب **القول** في شهر رمضان وكذا
في علامته وشروطه وأحكامه **أما** الأول فيعلم الشهر برؤية الهلال
من رآه وجب عليه الصوم ولو انفرد برؤيته وكذا لو شهد فرتت

قول

شهادته وكذا يظفر لو انفر بهلال شوال ومن لم يره لا يجب عليه الصوم
ولو انفر بالترؤية وكذا لو شهد من شهد بهلال شوال وكذا يظفر لو انفر
بهلال شوال ومن لم يره لا يجب عليه الصوم الا ان يمتنع من شعبان
ثلاثون يوما او يرى رؤية شايعة فان لم يتفق ذلك وشهد هذا
فيل لا تقبل وقيل تقبل مع الغلبة وقيل تقبل مطلقا وهو الاظهر سواء
كان من البلد او خارجا وان ارأى في البلد المتقاربة كالكوفرة وغدا
وجب الصوم على ساكنيها اجمع دون المتباعدة كالعراق وخزائن
بل يلزم حيث راي ولا يثبت بشهادة الواحد على الصحيح ولا بشهادة
الشك ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد ولا بغيوبة الهلال بعد
الشفق ولا برؤية يوم الاثنين قبل الزوال ولا بتلوقة ولا بعد
خمس ايام من اول الهلال في الماضية ويستحب صوم الاثنين من شعبان
بنيية التذنب فان انكشف من الشهر اجزء ولو صام بنيية رمضان اثم
قيل يحزبه وقيل لا وهو الاشبه وان افطره فاهل شوال ليلة النية
والعشرين من هلال رمضان فضاء وكذا لو قامت بيته برؤية ليلة
الثلاثين من شعبان وكل شهر تشبهه برؤية بعد ما قبله ثلاثين يوما
ولو غمّت شهور السنة عد كل شهر منها ثلثين وقيل ينقص منها يوما

لقضاء العادة بالنيقصة وقيل يعمل ذلك برواية الخمسة والاول اشبه
ومن كان بحيث لا يعلم الشهر كالاسير والمحبوس صام شهرا تغلبا فان
استمر الاستنباه فهو برئ وان اتفق في شهر رمضان او بعده اجرته
وان كان قبله قضاء ورق الامساك طلوع الفجر الثاني ووقت
الافطار غروب الشمس وحده هابا لحرمة من المشرق ويستحب تأخير
الافطار حتى يصلي المغرب الا ان تنازع نفسه او يكون من يقفه
للا فطار الثاني في الشرط وهي قمتان الاول ما باعتبار به الصوم
وهو سبعة البلوغ وكمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون
الا ان يكمل قبل طلوع الفجر ولو كمل بعد طلوعه لم يجب على الاظهر وكذا
الغني عليه وقيل ان نوى الصوم قبل الاغتسل والا كان عليه القضاء
لاول اشبه والصحة من المرض فان برئ قبل الزوال ولم يتناول
وجب الصوم وان كان تناول او كان برئ بعد الزوال ^{برؤية} امساك
استحب ابا ولومه القضاء والاقامة او حكمها فلا يجب على المسافر ولا
يصح منه بل يلزمه القضاء ولو صام يحزبه مع العلم ويحزبه مع الجهل
ولو حضره اذ ابلد اعز فيه الاقامة عشرة كان حكمه حكم المريض
الوجوب وعدمه وحكم الاقامة كثره السفر كالمكاف والملاح وشهها

ما لم يحصل له الاثانة عشرة أيام والمخلو من الحيض والنفس فلا يجب عليهما
 ولا يصح منهما وعليهما **القضاء الثاني** ما باعتبار ما يجب للقضاء وهو ثلثة
 شروط البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا يجب على الجنين القضاء الا لو
 الذي بلغ فيه قبل طلوع فجره وكذا المجنون والكافر وان وجب عليه لكن
 لا يجب للقضاء انما ادر كغمره مسلما ولو اسلم في اثناء اليوم اسلم
 استحبابا وبصوم ما يتقبله وجوبا وقيل بصوم اذا اسلم قبل الزوال
 وان ترك فقه والا قل اشبه **الثالث** ما يلحقه من الاحكام من فاته
 شهر رمضان او شيء منه لصغر وجنون او كفر اصيلي فلا قضاء عليه
 وكذا ان فاته لاعناء وقيل يقضى ما لم يبق قبل اخائه والا قل اظهر ويجب
 القضاء على المرتد سواء كان عن فطرة او عن كفر والحائض والنفسا
 وكل تارك له بعد وجوب عليه اذا لم يقم مقام غيره ويستحب الموالاة
 في القضاء احتياطا للبرائة وقيل يستحب التفرق للفرق وقيل يتابع
 ستة ويفرق الباء للمرواية والا قل اشبه ومن هذا الباب مسئلة
الاول من فاته شهر رمضان او بعضه مرض فان ترك في مرضه لم يقض عنه
 وجوبا ويستحب ان استمر به المرض الى رمضان اخر سقط عنه قضاء
 على الاظهر وكفر عن كل يوم من السالف بمد من الطعام وان برء بينهما

واخره عان ما على القضاء قضاء ولا كفارة وان تركه ما ناقضا وكثر
 عن كل يوم من السلف بمد من الطعام **الثانية** يجب على الولي ان
 يقضى ما فات من الميت من صيام واجب رمضان كان او غيره سواء
 فات لمرض او غيره ولا يقضى الولي الا ما تمكن الميت من قضائه وماله
 الا ما يفتى بالسفر فانه يقضى ولو مات مسافرا على رواية والولي هو
 اكبر اولاده الذكور ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها القضاء ولو كان
 له وليان او اولياء متساوون في السن تساووا في القضاء وفيه تردد
 ولو تربع بالقضاء بعض سقط وهل يقضى عن المرتبة ما فاته مرتبة
الثالثة ان الم يكن له ولي او كان الاكبر انثى سقط القضاء وقيل
 يتصدق عنه كل يوم بمد من تركته ولو كان عليه شهران متتابعان
 صام الولي شهرا وتصدق من مال الميت من شهر **الرابعة** القاض
 لشهر رمضان لا يحرم عليه الاطعام قبل الزوال بعدد وعينه ومهرم
 بعده ويجب معه الكفارة وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد
 من طعام فان لم يمكنه صام ثلثة ايام **الخامسة** اذا غسل الجنابة ورتب
 عليه ايام او الشهر كله قبل يقضي الصلوة والصوم وقيل يقضى الصلوة
 حسب وهو الا شبه **السادسة** اذا اصبح يوم الثلثين من شهر رمضان

صائت و ثبت الزيادة في الماضية افطر صلى العيد وان كان بعد الزوال
 فقد فات الصلوة **القول** في صوم الكفار ان وهو اشاع عشر ويتنقسم اربعة
 اسام الاول ما يجب فيه الصوم مع غيره وهو كفارة قتل العمدان
 خصالها الثلث تحب جميعا والحق بذلك من افطر على محرمة في شهر رمضان
 عامدا على رواية **الثاني** ما يجب بعد العجز عن غيره وهو ستة
 صوم كفارة قتل الخطاء والظهار والافتقار في قضاء شهر رمضان بعد
 الزوال وكفارة اليمين والافاضة من عرفات عامدا قبل الغروب في
 كفارة جلاء الصيد تردد وتنزيلها على الترتيب اظهر والحق بهذا كفارة
 شق الرجل ثوبه على زوجته او ولده وكفارة خدش المرأة وجهها
 ونفها شعرها **الثالث** ما يكون الصائم مختارا فينبينه وبين
 غيره وهو خمسة صوم كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان عامدا وكفارة
 خلف السند والعهد والاعتكاف الواجب وكفارة حلق الراغب
 حال الاحرام والحق بهذا كفارة عن المرتبة شعر راسه **الرابع**
 ما يجب مرتبا على غيره مختارا بينه وبين غيره وهو كفارة الواطئ امته
 المحترمة باذنه وكل الصوم يلزم فيه التسابع الا اربعة صوم للذات المحترمة
 عن التسابع ولفظ معناه من بين العهد وصوم القضاء وصوم جلاء

الصوم فيه

الخير

الصيد والسبعة في هذا الهدى وكلما اشترط فيه التسابع ان افطر اثنائه
 لعذبي عند زواله وان افطر لغيره عند استئناف الثلاثة مواضع من
 وجب عليه صوم شهرين متتابعين فضاء شهر او من الثاني ولو يومين ولو
 كان قبل ذلك استأنف ومن وجب عليه صوم شهر متتابعين بعد رمضان
 خمسة عشر يوما افطر لم يبطل صومه وبني عليه ولو كان قبل ذلك سقط
 وفي صوم ثلثة ايام عن الهدى ان صام يوم التروية وعرفة ثم افطر يوم
 النحر جاز ان يبني بعد انقضاء ايام التشريق ولو كان اقل من ذلك سقط
 وكذا لو فصل بين اليومين والثالث بافطار غير العيد استأنف ايضا
 والحق به من وجب عليه صوم شهر في كفارة قتل الخطاء او الظهار لاكونه
 مملوكا وفيه تردد وكل من وجب عليه صوم متتابع لا يجوز ان يبني في
 زمانا لا يسلم فيه من وجب عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبان
 الا ان يصوم قبله ولو يوما ولا سوا الامع يوم من ذي القعدة ويقتصر
 وكذا الحكم في ذي الحجة مع يوم من اخر وقيل القائل في اشهر الحرم
 يصوم شهرين منها ولو دخل فيهما العيد و ايام التشريق والاول
 اسببه والكذب من الصوم قد لا يختص وقتا كصيام ايام الستة
 جنة من النار وقد يختص وقتا والمؤكد منه اربعة عشر يوما

شبهان

لرواية نزاره

ثلاثة أيام من كل شهر أول خميس منه وآخر خميس منه وأول أربعاء من العشر
 الثاني ومن آخرها السبت له القضاء يجوز تأخيرها اختياراً لم يصف
 إلى الشافعيان عجزاً استحب له أن يتصدق عن كل يوم بدرهم أو مدق من طعنا
 وصوم أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم
 يوم الغدير ويوم مولد النبي ويوم مبعثه ويوم هو الأرض وصوم يوم
 عرفه لمن لا يضعفه عن الدعاء ويقف الهلال وصوم عاشوراء على وجه
 الحرز ويوم الباهلة وصوم كل خميس وكل جمعة وأول ذي الحجة وصوم
 رجب وصوم شعبان ويستحب الامساك تأديباً وإن لم يكن صوماً
 في سبعة مواطن المسافر إذا قدم أهله أو بلد بعينه فيه الإقامة عشر
 فإذا بعد الزوال أو قبله وقد انظر وكذا المريض إذا برئ وتمسك
 الحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار والكافر إذا أسلم وأبغى
 أن يبلغ والمجنون أن أفاق وكذا الغني عليه ولا يجب صوم النافلة
 بالدخول فيه وله الإفطار أي وقت شاء ويكره بعد الزوال ولو كان
 أربعة صوم عرفه لمن يضعفه عن الدعاء ومع الشك في الهلال وصوم
 النافلة في السفر عدل ثلاثة أيام بالمدينة للحاجة وصوم الضيف نافلة
 من غير أن مضيفه ولا ظهر أنه لا يعتقد مع النبي وكذا يكره صوم

صوم

والد

الولد من غير أن والده والصوم ندب بالمدعى إلى طعام والمحظور تسع صوم
 العيدين وأيام التشرع لمن كان بمنى على الأشهر وصوم يوم الاثنين
 من شعبان بنية الفرض وصوم نذر المعصية وصوم القتل وصوم
 الوصال وهو أن ينوي صوم يوم وليلة إلى التمر وقيل هو أن يصوم
 يومين مع ليلة بينهما وأن تصوم المرثية نذر ما بغيران زوجها أو مع
 نصية لها وكذا المملوك وصوم الواجب سفر أعدم استثنى النظر
 إذا كان في الواجب وفيه مسائل الأولى المرض الذي يجب معه
 الإفطار ما يخاف به الزيادة بالصوم وبينه في ذلك على ما يعلل نفسه
 أو يظنه لا مارة كقول عارف ولو صام مع تحقق الضرر مكلفاً قضاءً
 الثانية المسافر إذا اجتمع فيه شرائط القصر وجب له الإفطار ولو
 صام عالماً بوجوده فصاه وإن كان جاهلاً لم يقض الثالثة الشرائط
 المعبرة في قصر الصلوة معتبرة في قصر الصوم وينبغي على ذلك تبيين
 النية وقيل لا يعتبر بل يكفي حوجه قبل الزوال وقيل لا يعتبر أيضاً
 بل يجب التقصير ولو خرج قبل الغروب والاول أشبه وكل سفر
 يجب قصر الصلوة فيه يجب قصر الصوم وبالعكس الأصل في الجاه
 على قول الثالثة الذين يلزمهم إتمام الصلوة سفر يلزمهم الصو

وعم الذين سفرهم أكثر من حضرهم ما يحصل لأحدهم أمانة عشرة أيام بلك
 أو غيرهم وقيل يلزمهم الإتمام مطلقا عند الكار **الخامسة** فلا يفطر
 المسافر حتى يتوارى عنه جدران بلده أو يخفى عليه أن انه فلو افطر
 قبل ذلك كان عليه مع القضاء الكفارة **السادسة** المهم والكبرة
 نوال العطاش يفطرون في رمضان ويتصدقون عن كل يوم بمدين
 طعام ثم إن أمكن القضاء وجب والتسقط وقيل إن عجز الشيخ أو شقة
 سقط التكفير كما يسقط الصوم وإن أطا فابشقة كقرا والاول أظهر
الكتاب في الحامل المقرب والمرضة القليلة اللبن يجوز لها الاطفا
 في رمضان وتقضيان مع الصدقة عن كل يوم بمدين طعام **الثامنة**
 من نام في رمضان واستمر نومه فان كان نوى الصوم فلا قضاء عليه
 وإن لم ينو فعله القضاء والمجنون والغلبة لا يجيب على أحدهما القضاء
 سواء عرض ذلك أيام أو بعض أيام وسواء سبقت منهما النية أو
 لم تسبق وسواء عولج بما يفطر أو لم يعالج على الاشبه **التاسعة** من
 يسوغ له الاطفا في شهر رمضان يكره له التمسك من الطعام والشراب
 وكذا الجماع وقيل يحرم والاول اشبه **كتاب** في العتاة
 والعلامة في وقتها **الكتاب** في الاستحسان من العتاة والعلامة في العتاة

ولا يصح الا من مكلف مسلم شرائطه ستة **الاول** النية ويجب فيه
 نية القرينة ثم ان كان مندوبا فواجبا وان كان مندوبا فواجبا
 الذنب وان اضر له يومان وجب الثالث على الاظهر وجب نية
 الوجوب **الثاني** الصوم فلا يصح الا في زمان يصح فيه الصوم من يصح
 منه الصوم فلو اعتكف في العيد لم يصح وكذا لو اعتكف في
 والنفس **الثالث** لا يصح الاعتكاف الا ثلثة ايام فمن نذر اعتكافا
 مطلقا وجب ان يأتي عليه بثلثة وكذا اذا وجب عليه قضاء يوم
 من اعتكاف اعتكف ثلثة ليصح ذلك اليوم ومن ابتدأ اعتكافا
 مندوبا كان بالخيار في الخفض فيه وفي الرجوع فان اعتكف يومين
 وجب الثالث وكذا لو اعتكف ثلثا ثم اعتكف يومين بعدها ^{ثلثة}
 وجب لستاس ولو دخل في الاعتكاف قبل العيد بيوم او يومين
 لم يصح ولو نذر اعتكاف ثلثة ايام من دون ليا لهما قيل يصح وقيل
 لا لانه يخرج عن قيد الاعتكاف يبطل اعتكاف ذلك اليوم
 ولا يجب التوالى فيما نذر من الزيادة على الثلثة بل لا بد من اعتكاف
 ثلثة ثلثة فان اذ ان يشترط السابيع لفظا ومعنى **الرابع** الكفا
 فلا يصح الا في مسجد جامع وقيل لا يصح الا في المساجد الا في مسجد

مكة ومسجد النبي ومسجد الجامع بالكوفة ومسجد البصرة وقابل أهل شوش
 مسجد المدائن وضابطه كل مسجد جمع فيه نبي أو وصي جماعة ومنهم
 من قال جمعة ويستوى في ذلك الرجل والمرأة **الخامس** إذا كان من له
 ولاية كالمولى لعبده والزوج لزوجته وإذا كان من له ولاية كان
 له المنع قبل الشروع وبعد ما لم يمض يومان أو يكون واجبا منذ
 وشبهه فرعان **الأول** المملوك إذا أهيا له مولاه مجازة للاعتكاف
 في أيامه وإن لم ياذن له مولاه **الثاني** إذا اعتكف أثناء الاعتكاف
 لم يلزمه الفسخ فيه إلا أن يكون شرع فيه بآذن المولى **الثالث** ثلاثة
 اللبث في المسجد فلو خرج لغير السبب المبيح بطل اعتكافه ولو خرج
 أو كرها فإن لم يمض ثلثة بطل الاعتكاف فإن مضت فمضى صحته إلى
 حين خروجه ولو نذر اعتكاف أيام معينة ثم خرج قبل إكمالها بطل
 الجميع إن شرط المتابع ويستأنف ويجوز الخروج للأموال الضرورية
 كقضاء الحاجة والغسل وشهادة الجنائز وعبادة المريض تشيع
 المؤمن وإقامة الشهادة وإذا خرج لشيء من ذلك لم يحرم الجلوس ولا
 المشي تحت الظلال ولا الصلوة خارج المسجد إلا بمكة فإنه يصل
 بها إن شاء ولو خرج من المسجد ساهيا لم يبطل اعتكافه **فروع**

أيام

الأول

الأول إذا نذر اعتكاف شهر معين ولم يشترط المتابع فاعتكف
 بعضه داخل بالباقي مع ما فعل وقضى ما أهمل ولو تلفظ فيه بالمتابع استأنف
الثاني إذا نذر اعتكاف شهر معين ولم يعلم به حتى خرج كالمجوس والثاني
 قضاء **الثالث** أنه إذا اعتكاف أربعة أيام فدخل يوم قضاؤه لكن يفتقر إلى قسم
 اليدومين الآخرين ليصح الاتيان به **الرابع** إذا نذر اعتكاف يوم لا يزيد
 لم ينعقد ولو نذر اعتكاف ثلثة قدوم زيد صح ويضيف إليه الآخرين
 وأما أقسامه فإنه ينقسم إلى واجب ونذير فالواجب ما وجب عند شهر
 والمددوب ما تبرع به فلا تلحق بالشرع والثاني لا يجب المضي فيه
 حتى يمضي يومان فيجب الثالث وقيل لا يجب والأول أظهر ولو شرط في
 حال نذره الرجوع إذا أساء كان له ذلك أي وقت شاء ولا قضاء
 ولو لم يشترط وجب استئناف ما نذره إذا أقطعه وأما أحكامه فمقتضى
الأول أنما يحرم على المعتكف ستة أشياء النساء والنجاسة وتقبيل الرجال
 وشتم الجنب على الظاهر واستدعاء المني والبيع والشراء والممارة وقيل
 يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت فلا يحرم عليه لبس الخيط ولا
 إزالة الشعر ولا أكل الصيد ولا عقد النكاح ويجوز له النظف وشتم
 والخوض في المباح وكل ما ذكرناه من المحرمات عليه نهارا يحرم عليه

ليأخذ الاطعام ومن مات قبل انقضاء العتكة الواجب قيل يجب على
 الولد القيام به وقيل يستاجر من يقوم به والاقل اشبه بالنسيئة الثانية
 يفسد وفيه مسائل **الاولى** كلما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف كالمكمل
 والاكل والشرب والاستمنا فحق افطر في اليوم الاول والثاني لم يجب به
 كفارة الا ان يكون واجبا وان افطر في الثالث وجبت الكفارة ومنهم
 من خفف الكفارة بالجماع حسب واقعة غيره من المفطرات على القضاء
 وهو الاشبه ويجب كفارة واحدة ان جامع ليلا وكذا ان جامع ليلا
 نهارا في غير رمضان ولو كان فيه لزوم كفارتان **الثانية** الاثر اذا
 موجب للخروج من المسجد ويبطل الاعتكاف وقيل لا يبطل وان
 عاد بنى والاقل اشبه **الثالثة** قيل اذا اكره امرئ على الجماع وما
 معتكفا نهارا في شهر رمضان لزوم اربع كفارات وقيل يلزمه
 كفارتان وهو الاشبه **الرابعة** اذا اطلقت المعتكة رجعت خرجت
 الى منزلها فمقتت واجبا ان كان واجبا ومضى يومان والاذن **الخامسة**
 قيل اذا باع واشترى يبطل اعتكافه وقيل بائمه ولا يبطل وهو الاشبه
السادسة اذا اعتكف ثلثة متفرقة قيل يصح لان السابعة لا يجب الا
 بالاستحواط وقيل لا وهو الاصح **كتاب الحج**

الاشبه

وهو معتد على ثلثة اركان **الاول** في القدمات وهي اربع المقدمة
الاولى الحج وان كان في اللغة هو القصد فقد صان في الشرع اسما
 لجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصوصة وهو فرض على كل من
 اجتمعت فيه الشرائط الالمانية من الرجال والنساء والخنثى ولا يجب
 باصل الشرع الامرة واحدة وهي حجة الاسلام وتجب على الفور **والثانية**
 مع الشرائط كبيرة موبقة وقد يحلج بالنذر وماه معناه وكافيا
 وبالاستحجار للنياية ويتكرر بتكرار السبب وما خرج عن ذلك
 مستحب ويستحب لغاقد الشرط لو كان عدم الزاد والراحلة اذ يتكف
 سواء شق عليه السعي وسهل وكالمملوك ان اذن له مولاه **الثالثة**
الثانية في الشرائط والنظر في حجة الاسلام وما يجب بالنذر وما
 في معناه وفي احكام النياية **القول** في حجة الاسلام وشرائط وجوبها
 خمسة **الاول** كمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولو حج
 الصبي او حج عنه او عن المجنون لم يجر عن حجة الاسلام ولو دخل
 الصبي المميز او المجنون في الحج ندبائمه كل كل واحد منهما وادرك لشعر
 اجزاء عن حجة الاسلام على تردد ويصح احرام الصبي المميز وان لم
 يجب عليه ويصح ان يحرره عن غير المميز وليه ندبا وكذا المجنون **والخامسة**

هو من له ولاية المال كالآب والجد للآب والوصي وقيل للام ولاية
الأحرام بالطفل ونفقة الزائدة تلزم الولي دون الطفل **الثاني** الحج
فلا يجب على المملوك ولو أذن له مولاه ولو تكلفه بأذنه مع تحمله لكن
لا يجزئ عن حجة الإسلام وإن أدرك الوقوف بالمسعى معتقاً
أجرته ولو أفسد حجة ثم اعتق مضره الفاسد وعليه بدنة وقضا
وأجرته عن حجة الإسلام وإن اعتق بعد فوات الوقفين وجب
القضاء لم يجزئ عن حجة الإسلام **الثالث** الزاد والراحلة وهما
يعتبران فيمن يفتقر إلى قطع المسافة ولا يتابع ثياب مهنه ولا خاتمه
ولا دار سكنه الحج والمراد بالزاد قدر الكفاية من القوت والمشروب
ذهاً وعوداً وبالراحلة راحلة مثله ويجب شرائها ولو كثر ثمن
مع وجوده وقيل إن زاد عن ثمن المثل لم يجب والدول أصح ولو
كان له دين وهو قادر على اقتضائه وجب عليه فإن منع منه وليس
سواه سقط الفرض ولو كان له مال وعليه دين بقدر ما يجب إلا
أن يفضل عن دينه ما يقو بالحج ولا يجب الاقتراض بالحج إلا أن يكون
له مال بقدر ما يحتاج إليه زيادة عما استثنياه ولو كان معه قدر
ما يحج به فنارعتة نفسه إلى التكامل لم يجزئ منه في النكاح وإن شق ترك

وكان عليه الحج ولو بدل له زاد وراحلة ونفقة له وعليه وجب عليه ولو حبس
له مال لم يجب قبوله ولو استوجر للمعونة على السفر وشرط له الزاد والراحلة
إن حبسه وكان بيده الباقية مع نفقة أهله وجب عليه وأجرته عن
الفرض إذا حج عن نفسه ولو كان عاجزاً عن الحج فخرج عن غيره لم يجزئ عنه
وكان عليه الحج إن وجد الاستطاعة **الرابع** أن يكون له ما يؤم به حاله
حتى يرجع فإلا عما يحتاج إليه ولو قصر ما عن ذلك لم يجب لو عجز
من يطيق الحج لم يقطع عنه فرضه سواء كان واجداً للزاد والراحلة ^{الزاد}
أو فاقدها وكذا لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة ولا يجب على الولد
بدل ما له ولو المدة في الحج **الخامس** أماكن السير وهي تشمل على الصحة
وقهلية السرب والاستسكان على الراحلة وسعة الوقت لقطع فستاً
فلو كان مريضاً بحيث يتعسر بالركوب لم يجب ولا يقطع باعتبار
المرض مع إمكان الركوب ولو منع عذر أو كان معذوراً لا يستلزم
على الراحلة أو عدم المرافق مع إضراره إليه سقط الفرض وهل
يجب الاستئابة مع المانع من مرض أو عذر وقيل نعم وهو المروي
وقيل لا فإن الحج تأثراً واستمراً المانع فلا قضاء وإن زال وتمكن من
عليه ببدنه ولو مات بعد الاستقرار ولم يؤد فقصه عنه ولو كان

عليه

عليه

من العدة

لا يمسك خلفه قيل يقطع الفرض عن نفسه وماله وقيل يلزمه الاستئابة و
 الاول اشبه ولو احتاج في سفره الى حركة عفيفة للالتحاق او الفراق
 سقط الوجبة عامه وتوقع المكنة في المستقبل ولومات قبل التمكن
 والحال هذه لم يقض عنه ويحفظ فرض الحج لعدم ما يضطر اليه من
 الاذلة كالقرينة واعية الزاد ولو كان له طريقان فنع من احدهما سلك
 الاخرى سواء كانت ابعد واقرب ولو كان ثمة الطريق عدلين في
 التماس قيل يقطع وان قل ولو قيل يجب العمل مع المكنة كان حسنا ولو
 بذله باذل وجب عليه الحج لزال المانع نعم لو قال له اقبل وادفع انت
 لم يجب وطريق البحر كطريق البر فان غلب ظن السلامة والاسقاط ولو
 امكن الوصول بالبر والبحر فان تساوى غلبة السلامة كان مخيرا ومن
 اخضع احدهما نعتين ولو تساوى اذ رجحان العطب سقط الفرض ومن
 مات بعد الاحرام ودخل الحرم بوث دمه وقيل يجزئ بالاحرام
 والاول اظهر وان كان قبل ذلك قضيت عنه ان كانت مستقرة و
 سقطت ان لم تكن كذلك وتيسر الحج في الذمة اذا استكملت الشروط
 فاهل والكافر يجب عليه الحج ولا يصح منه فلو احرم بالحج ثم اسلم اعاد
 الاحرام واذ لم يمكن من العود الى الميقات احرم من موضعه ولو احرم

بجاء

اخره

بالحج وادرك الوقوف بالشعر اجزء الا ان يستأنف احراما وان ضاق الوقت
 احرم ولو بعرفات ولو حج المسلم ثم ارتد لم يعد على الصحيح ولو لم يكن مستطيعا
 فصار كذلك في حال ردة وجب عليه الحج ويصح منه ان تاب ولو احرم
 مسلما ثم ارتد ثم تاب لم يبطل احرامه على الصحيح والمخالف ان استبصر
 لا يعيد الحج الا ان يخل بركوبه وهل الرجوع الى الكفاية من صناعة او
 مال او حرفة شرط وجوب الحج قيل نعم لرواية ابى الربيع وقيل لا
 خلا بعم الآية وهو الاول وان اجتمعت الشرائط فحج متسكعا او حج متابعا
 او حج نفقة غيره اجزء عن الفرض ومن وجب عليه الحج فالمشي افضل
 من الركوب اذا لم يضعفه ومع الضعف الركوب افضل مسائل اربع
الاولى اذا استقر الحج في ذمته ثم مات قضيه عنه من اصل تركته فان كان
 عليه دين وصافته التركة قسمت على الدين واجرة المثل بالحصص
الثانية يقضى الحج من اقرب الاماكن وقيل يستاجر من بلد الميت وقيل
 ان اتسع المال من بلده والا فمن حيث يمكن والاول اشبه **الثالثة**
 من وجب عليه حجة الاسلام لا يخرج عن غيره في ضا ولا تطوعا وكذا
 من وجب عليه بئذها وافساد **الرابعة** لا يشترط وجود الحرم في
 الشايل يكفي غلبة ظنها بالسلامة ولا يصح حجها تطوعا الا بان رجلا

ولها ذلك في الواجب كيف كان وكذا لو كانت في عدة رجعية وفي البناء
لها المبادرة من دون اذنه **القول** في شرائط ما يجزئ بالند واليمين
والعهد وشرائطها اثنان الاول كمال العقل فلا يعتد بغيره نذر الجبني
ولا الجنون **الثاني** الحرية فلا يصح نذر العبد الا بان مولاه ولو اذن
لمدة النذر فنذر وجب وجاز له المبادرة ولو نهاه وكذا الحكم في
ذات البعل **مسائل** تلك **الاولى** ان اندرج مطلقا فنعنه مانع اخره
حتى يزول المانع ولو تمكن من ادائه ثم مات قضى عنه من اصل تركته
ولا يقضى عنه قبل التمكن فان عيّن الوقت فاخلع مع القدرة قضى
وان منعه عارض كمرض او عدو حتى مات لم يجب قضاؤه عنه ولو
نذر الحج او فدية حجة وهو معسوب قيل يجزئ ان يستنيب هو حرم
الثانية ان اندرج الحج فان نوى حجة الاسلام تداخلا وان نوى غيرها
لم يتداخلا وان اطلق قيل ان حج ونوى النذر اجز عن حجة الاسلام
وان نوى حجة الاسلام لم يجز عن النذر وقيل لا يجزئ احد بملك
الاخرى وهو الاشبه **الثالثة** ان اندرج ما شيئا وجب يقوم في
مواضع العبور فان ركب طريقه قضى وان ركب بعضا قيل يقضى
بشيء مواضع ركوبه وقيل بل يقضى ما شيئا لاختلاله بالصفة الشبهة

وهو اشبه ولو عجز قيل يركب وليوق بدنه وقيل يركب ولا يوق وقيل
ان كان مطلقا توقع المكنته من الصفة وان كان معينا بوقت سقط فرضه
يعجزه والمروى الاول والسياق ندب **القول** في النية وشرائط
النايب ثلثة الاسلام وكمال العقل وان لا يكون عليه حج واجب فلا يقع
نية الكافر لعجزه عن نية القرينة ولا نية المسلم عن الكافر ولا عن المسلم
المخالف الا ان يكون ابال **النايب** ^{النايب} والنية بالجنون لا تغمار عقلة بالمرض
المانع من القصد وكذا الصبي الغير المميز وهل يصح نية المميز قبل
الاختصاص بما يوجب رفع القلم وقيل نعم لانه قادر على الاستقلال
بالحج ندب او لا بد من نية النية وتعيين الموب عنه بالقصد ويصح
نية المملوك باذن مولاه ولا يصح نية من وجب عليه الحج ويستقر
الاقمع العجز ولو ما شيئا وكذا لا يصح حجة تطوعا ولو قيل تطوع يقع عن
حجة الاسلام وهو محكم ولو حج عن غيره لم يجز عن احدهما ويجوز ان
حج ان يعتمر عن غيره انما يجب عليه العمرة وكذا ان اعتمر ان حج عن غيره
انما يجب عليه الحج ويصح نية من لم يسكن الشرائط وان كان صرورة
ويجوز ان حج المرثية عن الرجل وعن المرثية ومن استوجر فانما الطريق
فان احرم ودخل الحرم فقد اجز عن حج عنه ولو مات قبل ذلك لم

عن الحج

وعليه ان يعيد من الاجرة ما قبل المختلف من الطريق واهبوا عائلا
ومن الفقهاء من اجتنبوا الاحرام والاقل اظهر وجوب ان ياتى بما شرط
عليه من تمتع او قران او افراد وروى ان امران حجج مفردا وقارنا
فجتمت حاجتهما لعدله الى الافضل وهذا يصح اذا كان الحج مندوبا
او قصد المستاجر الايتان بالا فضل لا مع تعلق الغرض بالقران و
الافراد ولو شرط الحج على طريق معين لم يجز العدول ان تعلق بالبدل
غرض وقيل يجوز مطلقا واذا استوجرت لجهة لم يجز ان يوجر نفسه لغيره
حتى ياتي بالاول ويمكن ان يقال بالجواز ان كان سنة غير الاولى ولو
صدق قبل الاحرام ودخل الحرم استعيد من الاجرة بنسبة المختلف
ولو من الحج المستقبل لم يلزم اجابته وقيل يلزم وان استوفى حقت
الاجرة لم يلزم الاتمام وكذا لو فضل عن النفقة لم يرجع المستاجر عليه
بالفاضل ولا يجوز النيابة في الطواف الواجب للحاضر الا مع العذر
كالاغما والبطن وما شابههما ويجب ان يقول ذلك بنفسه ولو حمله
حامل فطاف به امكان ان يحتسب لكل منهما طواف عن نفسه ولو تبرع
انسان بالحج عن غيره بعد موته برئت ذمته وكل ما يلزم النائب
من كفارة ففي ماله ولو افسده حج من قابل وهل يعاد بالاجرة عليه

على القولين وان اطلق الحجارة اقضى التحجيل ما لم يشترط الاجل ولا يصح ان
يتوب عن اثنين في عام واحد ولو استأجره لعام صح الدسوق ولو اقترن
العقدان وروى ان الايتان بطلا واذا احصر عقل بالهدى ولا قضاء
عليه ومن وجب عليه حجتان مختلفتان كحج الاسلام والنذر ومنعه
عارض حازان يستأجر اجيرين لثماكو احد ويستحب ان يذكر الشك
من يوجب عنه باسمه في المواطن كلها وعند كل فعل من افعال الحج لعمرة
وان يعيد ما يفضل معه من الاجرة بعد حجة وان يعيد المخالفة
اذا استعبر وان كانت مجزئة ويكوه ان يتوب المرة ان اكانت صريدة
مسائل ثمان **الاولى** اذا وصى ان يحج عنه ولم يعين الاجرة انصرف ذلك
الى اجرة المثل وتخرج من الاصل اذا كانت واجبة ومن الثلث ان كانت
ندبا ويستحبها الاجير بالعقد فان خالف ما شرط قيل كان له اجرة المثل
والوجه ان الاجرة **الثانية** من وصى ان يحج عنه ولم يعين المرات فان
لم يعلم منه ارادة التكرار اقصر على المرة وان علم التكرار حج عنه حتى
يستوفى الثلث من تركة **الثالثة** ان وصى ان يحج عنه كل سنة بقدر
معين فقصر جمع نصيب سنتين واستوجبه لسنة وكذا لو قصر للبدل
اضيف اليه من نصيب **الرابعة** لو كان عند انسان وديعة وما

صاحبها وعليه حجة الاسلام وعرف ان الورثة لا يؤذون جازان يقطع
 قدمه اجرة الحج فيستاجر به لانه خارج عن ملك الورثة **الخامسة** ان عقد
 الاحرام عن المستاجر عنه ثم نقل النية الى نفسه يصح فانه اكمل الحجة
 وقت عن المستاجر عنه وليستحق اجرة ويظهر لي انها لا تجزئ عن احدا
السادسة ان اوصى ان يحج عنه وعين المبلغ فان كان بقدر تلك التركة
 او اقل صح واجل كان او مسدوبا وان كان ازيد وكان واجبا ولم يجز
 الورثة كانت اجرة المثل من اصل المال والزائد من الثلث وان كان
 ند ما حج عنه من بلده ان احتمل الثلث وان قصر حج عنه من بعض المرات
 وان قصر عن الحج حتى لا يرغب فيه اجبر صرفه وجه البر وقيل يعود
 ميراثا **السابعة** اذا وصى بحج واجب وغيره قدم الواجب فان كان
 الكل واجبا وقصرت التركة قسمت على الجميع **الحصص الثامنة** من كان
 عليه حجة الاسلام وند اخرى ثم مات بعد الاستقرار اخرج حجة
 الاسلام من الاصل والندورة من الثلث ولو ضاق المال اتعج حجة
 الاسلام اقصر عليها وليستحب ان يحج عنه الذر ومنه من هو بين
 الذرورة وحجة الاسلام في الاخراج من الاصل والقسم مع قصور التركة
 وهو اشبه في الرواية اذا انذر ان يحج رجلا ومات وعليه حجة الاسلام

اخرجت حجة الاسلام من الاصل وما نذر من الثلث والحج التسوية لهما
 دين **المقدمة الثالثة** في اقسام الحج وهي ثلاثة تمتع وقران وافراد اما
 التمتع فنصرت ان يحرم من الميعات بالعرة المتمتع بها ثم يدخل مكة فيطوف
 سبعا بالبيت فيصل ركعتين ^{ركعتين} بالقام ثم يسبح بين الصفا والمروة سبعا
 ويفترق ثم ينشئ احراما للحج من مكة يوم التروية على الافضل والا بقدر
 ما يعلم انه يدرك الوقوف ثم ياتي عرفات فيقف بها الى الغروب ثم
 يفيض الى المشعر فيقف بعد طلوع الفجر ثم يفيض الى منى فيحلق بها يوم
 النحر ويدبح هدي ويبرئ حجرة العقبة ثم ان شاء اتى مكة ليومها ولغد
 فطاف طواف الحج وصلى ركعتيه وسعى سعيه وطاف طواف النساء
 وصلى ركعتيه ثم عاد الى منى لوى ما تخلف عليه من الحمار وان شاء
 اقام بمنى حتى يري جمارة الثلث يوم الحاديعشر ومثله يوم الثاني عشر
 ثم ينقر بعد التوال وان اقام الى النحر اذ جاز ايضا وعاد الى
 مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض من كان بين منزله ومكة
 اشاعشر ميلا فما زاد من كل جانب وقيل ثمانية واربعون ميلا فان
 عدل هؤلاء الى القران او الافراد فحجة الاسلام اختيار المخرج
 يجوز مع الاضطرار وشرطه اربعة النية وقوعه في اشهر الحج

وهي شوال ودوالقعدة وذوالحجة وقيل عشرة من ذي الحجة وقيل تسعة
 من ذي الحجة وقيل الى طلوع الفجر من يوم النحر وضابط وقت الانشاء
 ما يعلم انه يدرك المناسك وان ياتي بالحج والعمرة سنة واحدة وان
 يحرم بالحج لمن بطن مكة وفضلها المسجد وفضلها المقام ولو احرى بالعمرة
 المتنع بها في غير اشهر الحج لم يحز له التمتع بها وكذا لو فعل بعضها في اشهر
 الحج ولم يلزم الهدى والاحرام من الميقات مع الاختيار ولو احرى بالحج
 التمتع من غير مكة لم يحزه ولو دخل مكة باحرام على الاشبه وجب
 استينافه منها ولو تعدد ذلك قيل يحز به والوجه انه يستأنف حيث
 امكن ولو بعرفة لم يستعد ذلك وهل يسقط الدم والحال هذه فيه
 تردد ولا يجوز للتمتع الخروج من مكة حتى ياتي بالحج لانه صلاحيته
 بها اعلى وجه لا يقتصر الى تحديده بعمرة ولو تجددت عمرة تمتع بالاخيرة
 ولو دخل بعرفة الى مكة وخشي ضيق الوقت جاز له نقل النية الى الافراد
 وكان عليه عمرة مفردة وكذا الحائض والنفساء اذا منعها عذرهما
 عن التحلل وانشاء الاحرام بالحج لضيق الوقت عن الترتيب ولو تجدد
 العذر وقد طافت اربعاً فصحت متعتها وانت بالتمتع ببقية تلك
 وقفت بعد طهرها ما بقي من طوافها وان اتم التمتع سقطت العمرة

تبحث الميزاب

الزكاة

المفردة وصورة الافراد ان يحرم من الميقات او من حيث يسوغ له الخروج
 بالحج ثم يمضي الى متى فيقضي مناسكه بها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتيه
 يسعي بين الصفا والمروة ويطوف طواف النساء ويصلي ركعتيه وعليه
 عمرة مفردة بعد الحج والاحلال منه ثم ياتي بها من اذ الحلال يجوز وقفا
 في غير اشهر الحج ولو احرى بها من دون ذلك ثم خرج الى ادى الحلال
 يحزه الاحرام الاول واقترن الى استينافه وهذا القسم والقرآن
 اهل مكة ومن بينه وبينها دون اثني عشر ميلا من كل جانب فان عدل
 هو لاء اضطر الى التمتع جاز وهل يجوز اختيار اقل نعم وقيل
 لا وهو اكثر ولو قيل بالجواز لم يلزمهم هدى وشروطه ثلثة النية ان
 يقع في اشهر الحج وان يعقد احرامه من ميقاته او من ديرة اهل مكة
 منزله دون الميقات وافعال القارن وشروطه كالمفردة غير ان يتيقن
 عنه بسياق الهدى عند احرامه وان التفت الى اشعار ما يسوقه
 من البدن وليشوق سنام من الجانب الايمن ويلطخ صمغته بدهون
 كان معه بدن دخل بينها واسعرها يميناً وسماً لا والتقليد ان
 يتعلق بركبة السوق فعلق صلى فيه والاشعار والتقليد للبدن
 ويحتمل البقر والغنم بالتقليد ولو دخل القارن او المفردة مكة وان

عرفات فيقف بها ثم يمضي الى
 فيقفه ثم الى

الطواف جائز لكن يجزئان التلبية عند كل طواف لئلا يجزئ على قول
 قيل انما يجزئ الفردون السابق والخاتمة لا يجزئ احدهما الا بالنية
 لكن الاول تجديد التلبية عقب صلوة الطواف ويجوز للفرد ان يدخل
 مكة ان يعدل الى التمتع ولا يجوز ذلك للقارن والمكي اذا بعث
 اهله وحج حجة الاسلام على ميقات احرم منه وهو بابل او اقام من فرضه
 التمتع بمكة سنة او سنتين لم ينتقل فرضه وكان عليه الخروج الى الميقات
 اذا اراد حجة الاسلام ولو لم يتمكن من ذلك خرج الى خارج الحرم فان
 تعدد احرم من موضعه فان دخل في الثالثة مقيما حج انتقل فرضه الى
 القران والافراد ولو كان له منزلان بمكة وغيرهما من البلاد لم يشر
 اغلبها عليه وان تساوى كان له الحج باى انواع شاء ويسقط الهدي
 عن القارن والمفرد وهو بابل ويسقط النجاسة استحبها ولا يجوز القران
 بين الحج والعمرة بنية واحدة ولا ادخال احدهما على الاخر ولا يجتنب
 ولا عمرتين ولو فعل قيل ينعقد واحدة وفيه تردد **والفقهاء** **الرابعة**
 الواقيت والكلام في اقسامها واحكامها الواقيت ستة **اهل العرف**
 العتيق وافضل المسلم وليه غمرة واخوه دان عرق واهل المدينة
 مسجد الشجرة وعند الضرورة المحفة واهل اليمن بليل واهل الطائف

على سنة واحدة

• واهل مكة المحفة

فمن المنازل وميقات من منزله اقرب من الميقات منزله وكل من حج على ميقات
 لزمه الاحرام منه ولو حج على طريق لا يفضى الى احد الميقاتين قيل يحرم اذا
 غلب على ظنه محاذات اقرب الميقاتين الى مكة وكذا من حج في البحر والحج
 والعمرة يساويان في ذلك وتجزئ الصبيان من فح وأما احكامها ففيه
 مسائل **الاولى** من احرم قبل هذه الواقيت لم ينعقد احرامه الا لثارة
 بشرط ان يقع الحج اسمها او لمن اراد العمرة المفردة في حرج وخشية
 تقضي **الثانية** اذا احرم قبل الميقات لم ينعقد احرامه ولا يكون **و**
 فيه ما لم يجزئ الاحرام من راس ولو اخره عن الميقات لما منع ثم زال
 المانع عامدا الى الميقات فان تعدد جدته الاحرام حيث نال ولو دخل مكة
 خرج الى الميقات فان تعدد خرج الى خارج الحرم ولو تعدد احرم من
 مكة وكذا لو ترك الاحرام ناسيا ولم ير النسيك وكذا القيم بمكة اذا كان
 فرضه التمتع اما واخوه عامدا لم يصب احرامه حتى يعود الى الميقات ولو
 تعدد لم يصب احرامه **الثالثة** لو نسي الاحرام ولم يدرك حتى اكل مكة
 قيل يفيق ان كان واجبا وقيل يحزبه وهو المروي **التركيب الثاني** في
 افعال الحج والواجب اثنا عشر الاحرام والوقوف بعرفة والوقوف
 بالمسعر ونزول المنى والرمي والذبح والحلق بها والتقصير الطواف

وركعاه والسجى وطواف النساء وركعاه ويستحب امام التوجه بقصد
وصلوة ركعتين وان يقف على باب داره ويقرء فاتحة الكتاب ما
وعن يمينه وعن يساره واية الكرسي كذلك وان يدعو بكلمات
الفرج والادعية الماثورة وان يقول اذا جعل رجلية الركاب بسم
الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله والله اكبر فان استوى على
راحلة دعا بالدعاء الماثورة **القول** في الاحرام والنظر مقدله
وكيفيته واحكامه والمقدسات كلها مستحبة وهي توفير شعراسه
من اقل الى القعدة اذا اراد التمتع ويتأكد عند هلال النية
على الاشبه وان ينظف جسده ويقصر اظفاره وياخذ من ساربه
يزيل الشعر عن جسده وابطينه مطليا ولو كان قد اطلأ اجزئه مالم
يمض خمسة عشر يوما والغسل للاحرام وقيل ان لم يجد ماء تيمم له ولو
اغتسل واكل ولبس ما لا يجوز للحرم اكله ولا لبسه اعد الغسل احتجابا
ويجوز له تقديمه على الميقات اذا خاف عوز الماء فيه ولو وجد
استحب له الاعادة ويجزى الغسل في اول النهار ليوم وفي اول الليل
لليلته مالم يم ولم يحرّم بغير غسل او صلوة ثم ذكر تدارك ما تركه
واعاد الاحرام وان يحرّم عقبيه بغيرضة الظهر او بغيرضة غيرهما

لم يتفق على الاحرام ست ركعات واقله ركعتان يقصر في الاول والحديث
قل يا ايها الكافرون في الثانية الحمد وقل هو الله احد وفيه رواية
اخرى ويقع نافلة الاحرام بتعاله ولو كان وقت فريضة مقدما
لنافلة مالم يتحقق الحاضرة واما كيفيته فيشتمل على واجب مندب
فالواجب ثلاثة الاول النية وهو ان يقصد بقلبه الى امور اربعة
ما يحرّم به من حج او عمرة متقرا او نوع من تمتع او قران او افراد وقتها
من وجوب او ندب وما يحرّم له من حجة الاسلام او غيرها ولو نوى نفا
ونطق بغيره عمل بنية ولو اخل بالنية عمدا او سهوا لم يصح احرامه ولو
احرم بالحج والعمرة وكان في اشهر الحج كان مخيرا بين الحج والعمرة ان الم
يتعين عليه احدها وان كان في غير اشهر الحج تعين للعمرة ولو قيل
بالبطلان في الاول ولزم ومقتضى النية كان اشبه ولو قال احرم
كاحرام فلان وكان عالما بمادة الاحرام صح وان كان جاهلا قبل شفع
احياطا ولو نسي بمادة الاحرام كان مخيرا بين الحج والعمرة ان الم يلزمه
احدهما الثاني التلبيات الا ربع فلا ينفق الاحرام لمتنع ولا
لمفرد الا بماء وبالاشارة للاخر مع عقد قلبه بها والقارن بالحج
ان شاء عقد احرامه بها وان شاء قلدا واشعر على الاظهر وبما بدأ

كان الاخر مستحبا وصورتها ان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك
 لبيك وقيل يضيف الى ذلك ان الحمد والنعمة لك لا شريك لك لبيك
 وقيل بل يقول لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحمد والنعمة والملك لك
 لا شريك لك لبيك والاول اظهر ولو عقد نية الاحرام ولبس ثوبية
 لم يلبث وفعل ما لا يحل للحرم فعلم بانزله بذلك كفارة ان كان متعبرا
 او مفترئا وكذا لو كان قادرا ولم يشعر لم يقل **الثالث** لبس ثوب الاحرام
 وهما واجبان ولا يجوز الاحرام فيما لا يجوز لبسة الصلوة وهما يجوز
 الاحرام في الحرم للنساء قبل نعم لجواز لبسهن لينة الصلوة وقيل لا وهو
 احوط ويجوز ان يلبس المحرم اكثر من ثوبين وان يبدل ثيابا احراما فاذا
 اراد الطواف فالأفضل ان يطوف فيهما واذالم يكن مع الانسان ثوبا
 الاحرام وكان معه قباء جاز لبسه مقلوبا بان يجعله ياء على كفيه
واما احكام مسائل الاولى لا يجوز لمن احرم ان ينشئ احراما اخرى
 بكل افعال الاحرام له فلو احرم متعبرا ودخل مكة واحرم بائنا قبل التقصير
 ناسيا لم يكن عليه شيء وقيل عليه دم وحمله على الاستحباب اظهر وان
 فعل ذلك عامدا قيل بطلت عمرته وصارت حجة مقبولة وقيل
 بقي على احرامه الاول وكان الثاني باطلا والاول هو المروي

الثانية لو نوى الافراد ثم دخل مكة جانبا ان يطوف ويسعى ويقصر ويجعلها
 عمرته يتعبر بها ما لم يلبث فان لم يأتها فاحرامه وقيل لا اعتبار بالتلبية
 هو بالقصد ان الشراء احرام الولى بالصبي حرمه من فح وفعل به ما يجب على
 المحرم وجنبه ما يجنبه ولو فعل الصبي ما يجنبه الكفارة لم يؤد له الولى
 فماله وكل ما يجز عنه الصبي يتولاه الولى من تلبية وطواف وسعي وغير
 ذلك ويجب على الولى الهدى من ماله ايضا وروى اذا كان الصبي
 مميزا جازله امره بالقيام عن الهدى ولو لم يقدر على الصيام صام
 الولى عنه مع الحجر عن الهك **الرابعة** ان الشرط في احرامه ان يحل
 حيث حبسه ثم احصر محل وهل يسقط الهدى قيل نعم وقيل لا وهو
 الاشبه وفائدة الاشتراط جواز التحلل عند الاحتياط وقيل يجوز التحلل
 من غير شرط والاول اظهر **الخامسة** ان التحلل المحصور لا يسقط الحج
 في القابل ان كان واجبا ويسقط ان كان ندبا والندوبات رفع
 الصوت بالتلبية للرجال وتكرارها عند نومه واستيقاظه وعند
 علو الاكام ونزول الالهضبة فان كان حاجا فالى يوم عرفة عند
 الزوال وان كان معتمرا تمتعه فاد اشاهد بيوت مكة وان كان عبثا
 مفردة قيل كان مخيرا فقطع التلبية عند دخول الحرم ومشاهاة

الكعبة وقيل ان كان من خرج من مكة للاحرام فان اشاهد الكعبة وان
كان من احرم من سألها خارج فان ادخل الحرم والكل جازي ورفع
صوته بالتلبية اذ اجم على طريقة المدينة اذ اعلنت راحلة البيداء
وان كان راجلا فحيت يحرم ويستحب التلفظ بما يعزم عليه من
ان يحل حيث حسبه وان لم يكن حجة فعمرة وان هجر في التلبية لظن
وافضل البيض واذا احرم بالحج من مكة رفع صوته بالتلبية اذ اشرق
على الابحار ويلحق بذلك ترك الاحرام وهي محرمات فمكروها
فالمحرمات عشرون شيئا صيد البر اصطياد او اكل او لوصاد
محل واسارة ودلالة واغلافا وذبها ولو ذبحه كان ميتة حراما
على المحل والمحرمة وكذا يحرم فرجه وبيضة والحجرا في معنى الصيد
البري ولا يحرم صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ في البحر والنساء
وطيأ ولسا وعقد النفس وغيره وشهادة على العقد واقامة ولو
تمت لها محلة ولا بأس به بعد الاحلال وتقبيلاً ونظر الشهوة وكذا
الاستمناة **فريقان** اذا اختلف الزوجان في العقد فاتفق احدهما
وقوعه الاحرام وانكروا الاخر فالقول قول من يدعي الاحلال
ترجيها الجانب الصحة لكن ان كان المنكر المراجعة كان لها نصف المراجعة

عليه

بما يمنع من الوطى ولو قيل لها المهر كله كان حسنا **الثاني** اذ اوكل في
حال احرامه فوقع فان كان قبل احلال الموكل بطل وان كان بعده
صح ويجوز مراجعته المطلقة الرجعية وشراء الامانة في حال الاحرام
ويحرم الطيب على العموم ما خلا خلوق الكعبة ولونه الطعام **واو**
اضطر الى اكل ما فيه طيب او لبس الطيب قبض على انفه وقيل انما
يحرم المسك والعنبر والزعفران والورس والعود والكافور وقد
اقتصر بعض على اربعة المسك والزعفران والعنبر والورس **والاول**
اظهره لبس الخيط للرجال وفي النساء خلاف والاظهر الجواز اضطرارا
واختيارا واما الغلالة فجائزة للمائض اجماعا ويجوز لبس الترابيل
للرجل اذ المجدان ارا وكذا لبس طيلسان لارار وكذا بزرة
على نفسه والاكتحال بالسواد على قول وبما فيه طيب يستوى في
ذلك الرجل والمرأة وكذا النظر في المرائع على الاشهر لبس الخفين
وما يستظهر القدم فان اضطر جاز وقيل يشقها وهو متركة
والفسوق وهو الكذب والمجدال وهو قول لا والله وبلى والله
وقتل هوام الجسد حتى القمل ويجوز نقله من مكان الى الخمين
ويجوز القاء القراد والحلم ويحرم لبس الخاتم للزينة ويجوز لبس الستة

ولبس المرأة الحلة للزينة وما لم يعتد بلبسه من على الأولى ولا بأس بها
 كان معناه والهاك أن يحرم عليها اظهار لزوجها واستعمال دهن فيه
 طيب محرر بعد الاحرام وقبله اذا كان رجيح يبقى الى الاحرام وكذا
 ما ليس بطيب اختيارا بعد الاحرام ويجوز اضطرارا وازالة الشعر
 قليلا وكثيره ومع الضرورة لا اثم وتغطية الرأس ومعناه الاثرمان
 ولو غطي ناسيا راسه الى الغطاء واجبا وجدة التلبية استحبابا او
 يجوز ذلك للمرأة لكن عليها ان تسفر عن وجهها ولو استتفتها
 على راسها الى طرف انفها جاز وتظليل المحرم عليه سائر ارجلها
 لم يحرم ولو زامل عليها او امرته اختص العليل والمرءى بالظليل
 واخراج الدم الا عند الضرورة وقيل بكونه وكذا قيل في حلق الجسد
 المفضى الى ادمائه وكذا في السوال والكرامه اظهر وقص الاظفار
 وقطع الشجر والحشيش اذا ان ينبت ملكه ويجوز قلع شجر الفواكه
 الا نخروا الخلل وعودى الحلة على رواية وتغسيل المحرم لوبيات
 بالكافور ولبس السلاح لغیر ضرورة وقيل بكونه وهو الاستبراء
 عشرة الاحرام في الثياب المصبوغة بالسواد والمعصفر وشبهه بها كدغة
 السواد والنور عليها وفي الثياب الوسخة وان كانت طاهرة ولبس الثياب

العلمة واستعمال الحنك للزينة وكذا المرأة ولو قبل الاحرام اذا فارسته
 واللقاب للمرأة على تردد ودخول الحمام وتدليك الجسد فيه وتلبية
 من يناديه واستعمال الرجاحين ^{احرامه} **خا** ترك كل من دخل مكة وجبان يكون
 محرما الا ان يكون دخوله بعد الاحرام قبل مضى شهر او يكثر كالحطاب
 والحشاش وقيل من دخله القتال جاز ان يدخل عملا كما دخل النبي ٢٤
 عام الفتح وعليه المغفر واحرام المرأة كاحرام الرجل الا فيما استثنى
 حضرت الميقات جاز لها ان تحرم ولو كانت حايضا لكن لا تصلي صلاتها
 الاحرام ولو تركت الاحرام ظنا ان لا يجوز رجعت الى الميقات انشأ
 الاحرام منه ولو منعها ما منع احرمت من موضعها ولو دخلت مكة خرجت
 الى اذنه الحلال ولو منعها ما منع احرمت من مكة القول في الوقوف بعرفة
 والنظر في مقدمته وكيفيته ولواحدة **المقدمة** فيستحب للمتنجب
 ان يخرج الى عرفات يوم التروية بعد ان يصلي الظهرين الا لم يطر
 كالشيخ الهم والمريض ومن يخشى الزحام وان يضره الى منى ويبيت بها
 ليلة الى طلوع الفجر من يوم عرفة لكن لا يجوز وادي محسر الا بعد طلوع
 الشمس ويكره الخروج قبل الفجر الا للضرورة كالمرضى والخائف والاملا
 يستحب له الاقامة بها الى طلوع الشمس ويستحب له الدعاء بالمسحور عند

الخروج وان يغتسل للوقوف وأما الكيفية فتشتمل على واجب وندب
 فالواجب النية والكون بها الى الغروب فلو وقف بنمرة او غرة او ثنية
 او ذى الحجاز او تحت الاراك لم يحزن ولو انقض قبل الغروب جاهلا
 او ناسيا فلا شيء عليه وان كان عامدا جبره بيده فان لم يقدر حركته
 ثمانية عشر يوما ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه شيء وأما الحركات فثلث
الاولى الوقوف بعرفات ركن من تركه عامدا فلا حج له ومن تركه ناسيا
 تداركه ما دام وقته باقيا ولو فاته الوقوف بها اجتزء بالوقوف بالمسعر
الثانية وقت الاختيار لعرفة من زوال الشمس الى الغروب من تركه
 عامدا فسد حجه ووقت الاضطرار الى طلوع الفجر من يوم النحر **الثالثة**
 من نسي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ولو الى طلوع الفجر اعرف فاته
 يدرك المسعر قبل طلوع الشمس فلو غلب على طئنه الفوات اقتصر على
 ادراك المسعر قبل طلوع الشمس وقد تم حجه وكذا لو نسي الوقوف بعرفات
 ولم يكن الا بعد الوقوف بالمسعر قبل طلوع الشمس **الرابعة** اذا وقت
 بعرفات قبل الغروب ولم يتفق له ادراك المسعر الى قبل الزوال
 صح حجه **الخامسة** ان لم يتفق له الوقوف بعرفات نهارا فوقف ليلا ثم لم
 يدرك المسعر حجه تطلع الشمس فقد فاته الحج وقيل يدركه ولو قبل الزوال

من يوم النحر

وهو حسن والندوبات الوقوف في مبصرة الجبل في السبع والدعاء المتلقى
 من اهل البيت او غيره من الامعية وان يدعو لنفسه ولوالديه والمؤمنين
 وان يضرب خبثا بنمرة وان يقف على السهل وان يجمع رحله ويشتد
 الخليل به وب نفسه وان يدعو قائما ويكره الوقوف في اعلى الجبل والركبوا
 فعدا القول في **الوقوف** بالمسعر والنظر في كيفية ومقدمة **أما المقدمة**
 فيستحب الاقتضا في سيره الى المسعر وان يقول اذا بلغ الكتيب لا حمرا
 عن يمين الطريق اللهم ارحم موقفي وزدني على وسلي في ديني وقبلي **الثاني**
 وان يؤخر المغرب العشاء الى المزبلة ولو صلا الى ربع الليل ولو منعه
 مانع صلى في الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان واحد فاثبت
 من غير فاضل بينهما ويؤخر تناول المغرب الى بعد العشاء **وأما الكيفية**
 فالواجب النية والوقوف بالمسعر وحده ما بين المازنير الى الخيصل
 الى وادي محسر ولا يقف بغير المسعر ويجوز مع الزحام الارتفاع
 الى الجبل ولو نوى الوقوف ثم نام او جن او اغشى عليه حج وقوفه وقيل
 لا والاول اشبه وان يكون الوقوف بعد طلوع الفجر فلو انقض قبله
 عامدا بعد ان كان به ليلا ولو قليلا لم يبطل حجه اذا كان وقت بعرفات
 وجبره بشاة ويجوز الافاضة قبل الفجر للمرأة ومن يخاف على نفسه

ع

غير جبران ولو افاض ناسيا لم يكن عليه شيء ويستحب الوقوف بعد
 يصلي الفجر وان يدعو بالدعاء المرسوم او ما يتخير الحمد لله والشاؤم ولو لم
 على النبي وان يطأ الصخرة المشرفة بجله وقيل يجب الصبح على من
 وذكر الله عليه مسائل خمس **الاولى** وقت الوقوف بالمسحور بين طلوع
 الفجر الى طلوع الشمس والمضطر الى زوال الشمس **الثانية** من لم يقف بالمسحور
 ليلا ولا بعد الفجر عامدا بطل حجته ولو ترك ذلك ناسيا لم يبطل ان كان
 وقف بعرفات ولو تركهما جميعا بطل حجته عامدا او ناسيا **الثالثة** من لم
 يقف بعرفات وانسرك المشعر قبل طلوع الشمس صح حجته ولو فات بطل
 ولو وقف بعرفات جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال **الرابعة** من
 فات الحج تحلل بعرة مفردة ثم يقضيه ان كان واجبا على الصفة التي وجبت
 تمتعا او قرانا او فرادا **الخامسة** من فات الحج سقطت عنه افعاله ويستحب
 له الاقامة بمنى الى انقضاء ايام التشريق ثم ياتي باضال العرة التي يتحلل
 بها **خاتمة** ان اورد المشعر استحب له التقاط الحصاة وهو معون
 حصاة ولو اخذه من غيره جاز لكن من الحرم عدا المساجد وقيل عدا
 المسجد الحرام ومسجد الخيف ويجب فيه شر وطئ لثلاثة ان يكون من النية
 حجرا ومن الحرم وابكارا ويستحب ان يكون برسا رخوة بقدر الائمة

عليه حج

كحلية منقطة مانقطة ويكره ان يكون صلبة او مكسرة ويستحب لمن عدا الامام
 الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل ولكن لا يجوز وادي محشر الا بعد طلوعها
 والا امام يات اخرا تطلع والسعي بوادي محشر وهو يقول اللهم سلم عني
 واقبل بوتي واجب دعوتي واخلفني فيمن تركت بعدى ولو ترك السعي
 فيه رجع فعلى استحباب **القول** في نزول منى وما بها من الناسا فانها
 هبط منى استحب له الدعاء بالمرسوم ومناسكته بها يوم النحر ثلاثة وهي في
 حجرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق **اما الاول** فالواجب فيه النية والعدد
 وهو سبع والقاتل بما ياتى رميا واصابة الجمره بها فعد ولو وقع على
 شئ واخذت على الجمره جاز ولو قصرت فتمتها حركه غيره من حيوان
 او انسان لم يجز وكذا الوشق فلم يعلم وصلت الجمره ام لا ولو طرحها على
 الجمره من غير رمي لم يجز **والسجدة** فيه ستة الطهارة والدعاء عند اذنه
 الرمي وان يكون بينه وبين الجمره عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا وان
 يرميها خذفا والدعاء مع كل حصاة وان يكون ماسيا ولو رمى راكبا جاز
 وفي حجرة العقبة فيقبلها ويستدبر القبلة وفي غيرها يستقبلها ويستقبل
 القبلة **اما الثاني** وهو الذبح فيشتمل على اطراف **الاول** في الهك وهو
 واجب على المتمتع ولا يجب على غيره سواء كان مفترضا او متفلا او تمتع

المكى وجب عليه الهدى ولو كان المتنع ملوكا باذن مولاه كان مولاه
 بالخيار وبين ان يهدى عنه وان يامر بالصوم ولو ادرك المملوك اهل الوقف
 معتق الزه الهدى مع القدره ومع القدر الصوم والنية شرط في الذبح
 ويجوز ان يتولاها عنه الذابح ويجب نحره بمنه ولا يجزى واحدا واجب
 الا عن واحد وقيل يجزى مع الضرورة عن خمسة وعن سبعة اذا
 كانوا اهل احوال واحد والاقل شبه ويجوز ذلك في النحر ولا يجب
 بيع ثياب التجل في الهدى بل يقتصر على الصوم ولو ضل الهدى فذبحه
 غير صاحبه لم يجز عنه ولا يجوز اخراجه شيئا مما يذبحه عن منى بل يخرج الى
 مصرفه بها ويجب معه يوم الخرم قد ما على الحلق فلو اخره اثم واجزى و
 كذا لو ذبحه بيقته ندى الحجة جاز **الطرف الثاني** في صفاته والواجب ثلثة
الاول الجنس ويجب ان يكون من النعم الابل والبقر والغنم **الثاني**
 السن فلا يجزى من الابل الا الشتي وهو الذي له خمس ودخل في الشتاء
 ومن البقر والمعز ما له سنة ودخل في الثانية ويجزى من الضأن الجذع
 لسنة **الثالث** ان يكون تاما فلا يجزى العوراء ولا العرجا البين
 عرجها ولا التي انكسر فيها الداخل ولا المقطوعة الاذن ولا النخعة
 من الخول ولا المنزولة وهي التي ليس على كليتها شحم ولو اشترى بها

على انها منزولة فخرجت كذلك لم تحبزه ولو خرجت سمينة اجزئت وكذا
 لو اشترى بها على انها سمينة فخرجت بمنزولة ولو اشترى بها على انها امانة
 فبان ناقصة لم يجزى **المسحوب** ان يكون سمينة تنظر في سوار وتترك
 في سوار وتشم في مثله اى يكون لها ظل تشم فيه وقيل ان يكون
 هذه المواضع منها سوادا وان تكون مما عرف به وفضل الهدى من
 البقر والبدن الاناث ومن الضأن والمعز الذكور وان يخل الا بابل
 قائمة قد ربطت بين الحف والركبة ويطعمها من الجانب الايمن وان
 يدعوا لله تع عند الذبح ويترك يده مع يدا الذابح وفضل من ان
 يتولا الذبح بنفسه ان احسن ويستحب ان يقسم ثلثا ياكل ثلثه
 ويهدي ثلثه ويتصدق بثلثه وقيل يجب الاكل منه وهو الاظهر
 ويكره القحمة بالجاموس وبالثور وبالموجود **الطرف الثالث** في البذل
 من فقد الهدى وجد ثمنه قبل غلظه عند من يشتره طول ذى
 الحجة وقيل ينتقل فرضه الى الصوم وهو الاشبه وان افقدها صا
 عشرة ايام ثلثة في الحج مستابعات يوم قبل التروية ويوم التروية
 ويوم عرفة ولو لم يتفق اقتصر على التروية وعرفة ثم صام السابغ
 النحر ولو فات يوم التروية اخره الى بعد النحر ويجوز تقديمها من

اولى الحجة بعد ان تلبس بالتمتع ويجوز صومها طول ذي الحجة ولو
صام يومين وافطر الثالث لم يجزه ولستائف الا ان يكون ذلك هو
العيد فيله بالثالث بعد النفر ولا يصح صوم هذه الثلاثة الا في ذي
الحجة بعد التلبس بالتمتع ولو خرج ذوا الحجة ولم يصمها تعين الهدى
في القابل ولو صامها ثم وجد الهدى ولو قبل التلبس بالسبعة لم يجز عليه
الهدى وكان له المضي على الصوم ولو رجع الى الهدى كان افضل و
صوم السبعة بعد وصوله الى اهله ولا يشترط فيها الوالات على الصحيح
فان اتم بمكة انتظر قد وصوله الى اهله ما لم يزل على شهر ولو ما كان
وجب عليه الصوم ولم يصم وجب ان يصوم عنه ولية الثلاثة دون
السبعة وقيل بوجوب قضاء الجميع وهو الاشبه ومن وجب عليه
بدنة في نذرا وكفارة لم يجز له ان عليه سبع شياه ولو تعين الهدى
فات من وجب عليه اخرج من اصل التركة **الطريق الرابع** فهدى القران
لا يخرج هدى القران عن ملك سائقة وله ابداله والتصرف فيه
وان اشعره او قلده ولكن يتبع ساقته فلا بد من خمره بينا كان لاحرام
الحج وان كان للعمرة فيفريء الكعبة بالحزرة ولو هلك لم يجز قامة بدنة
ولو تجز هدى السياق عن الوصول جاز ان يخزل ويذبح ويعلم بما يدرك

لا تدلس بمضرون ولو كان مضروبا
كالكفارات وجب قامة بدنة

على انه هدى ولو اصابه كسر جاز بيعه والا فضل ان يتصدق بثمنه
او يقيم بدله ولا يتعين هدى السياق للصدقة الا بالنذر ولو سرق من
غير نذر لم يضمن ولو ضل فذبحه الواحد عن صاحبه اجزاء عنه ولو
ضاع فاقام بدله ثم وجد الاول ذبحه ولم يجب ذبح الاخير ولو ذبح الاخير
ذبح الاول نذرا الا ان يكون منذرا ويجوز ركوب الهدى ما لم يضرب
وشرب لبنه ما لم يضرب ولده وكل هدى واجب كالكفارات لا يجوز
ان يعطى الجزاء منه شيئا ولا اخذ شي من جلودها ولا اكل شي منها
فان اكل تصدق بشئ ما اكل ومن نذر ان يخرب بدنة فان عتق ووضعها
وجب وان اطلق محررها بمكة ويستحب ان ياكل من هدى السياق ومن
يهدى ثلثة ويتصدق ثلثة كهدى التمتع وكذا الاضحية **الطريق الخامس**
في الاضحية وقتها بمنى اربعة ايام اولها يوم النحر وفي الامساك ثلثة
ويستحب الاكل من الاضحية ولا بأس باذخار لحمها ويكره ان يخرج بين
منى ولا بأس باخراج ما يضحى غيره ويجزى الهدى الواجب عن الاضحية
والجمع بينهما افضل ومن لم يجد الاضحية تصدق بثمنها فان اختلف
اثماها جمع الاعلى والادنى والادون وتصدق بثلث الجميع ويستحب
ان يكون الاضحية بما يشترطه ويكره بما يريته ويكره ان ياخذ شيئا

من جلود الاضاحى وان يعطيها الجزار والافضل ان يتصدق بها في
 الثالث في الحلق والتقصير فان افرغ من الذبح فهو مختار ان شاء حلق
 وان شاء قصر والحلق افضل ويساكد في حق الضرورة ومن لم يشعر
 وقيل لا يجزئ به الا الحلق والاول اظهر وليس على النساء حلق ويتعين
 في حقهن التقصير ويجزئهن منه ولو مثل الذمالة ويجب تقديم التقصير
 على زيارة البيت لطواف الحج والسعي ولو قدم ذلك على التقصير
 عامدا جبره بشاة ولو كان ناسيا لم يكن عليه شيء وعليه عادة الطواف
 على الاظهر ويجب ان يحلق بمنى فلورحل رجعا فلو لم يتكبر
 حلق او قصر مكانه وبعث بشعره ليدفن بها ولو لم يمكنه لم يكن عليه
 شيء ومن ليس على راسه شعر اجزئه امرار الموصى عليه وترتيب هذه
 المناسك واجب يوم النحر الربى ثم الذبح ثم الحاق فالوقدم بعضها على
 بعضها ثم ولا اعادة مسائل تلك الاولى مواطن التحليل ثلثة الاول
 عقيب الحلق والتقصير محل من كل شيء الا الطيب النساء والصيد والثاء
 ان اطاف طواف الزيارة حل له الطيب الثالث ان اطاف طواف النساء
 حل له النساء ويكره لبس الخيط حتى يفرغ من طواف الزيارة وكذا يكره
 الطيب حتى يفرغ من طواف النساء **المسئلة الثانية** ان اقصر منك يوم

الحج والافضل المضي الى مكة للطواف والسعي ليوم فان اخره من عنده وبذلك
 ذلك في حق المتع فان اخره ثم ويجزئ به طواف وسعيه ويجوز للقارن
 والمفرد تاخير ذلك طول ذي الحجة على كراهية **المسئلة الثالثة** افضل
 لمن مضى الى مكة للطواف والسعي الغسل وتقليم الاظفار واخذ الشاة
 والدعاء ان اوقف على باب المسجد **القول** في الطواف وفيه ثلثة
 مقاصد **المقصد الاول** في المقدمات وهي واجبة ومنذوبة و
 لواجبات الطهارة وازالة النجاسة عن الثوب والبدن وان يكون
 مخويا ولا يعتبر في المرأة والمندوبات ثمانية الغسل لدخول مكة
 فلو حصل عذر واعتسل بعد دخوله والافضل ان يغتسل من يمين
 او يفرغ في الاقصى منزله وموضع الاذخر وان يدخل مكة من اعلاها
 وان يكون حافيا على سبكنة ووقار ويغتسل لدخول المسجد الحرام
 ويدخل من باب في شبة بعد ان يقف عندها ويسلم على النبي
 ويدعو بالانوار **المقصد الثاني** في كيفية الطواف ويشتمل على واجب
 ندب فالواجب جعة النبي والبدء بالحجر والحتم به وان يطوف على يسار
 وان يدخل الحجر في الطواف وان يكمل سبعا وان يكون بين المقام والبيت
 ولو شئ على اسفل البيت او حائط الحجر لم يجزه ومن لوازم ركعتي الطواف

وهما واجبتان بعد في الطواف الواجب ولو فيه ما وجب عليه الرجوع
ولو شق قضاها حيث ذكره ولو مات قضاها الواجب مسائلا لا
الزيادة على السبع في الطواف الواجب محظورة على الاظهر في النافلة
مكرهة **الثانية** الطهارة شرط في الواجب دون الندب حتى ان
يجوز ابتداء المندوب مع عدم الطهارة وان كانت الطهارة افضل
الثالثة يجب ان يصلي ركعتي الطواف في المقام حيث هو الا و لو
يجوز في غيره فان منع من مقام صلى ورائه او الى احد جانبيه **الرابعة**
من طواف في ثوب نجس مع العلم لم يصح طوافه وان لم يعلم ثم علم في أثناء
الطواف ان الود تم ولو لم يعلم حتى فرغ كان طوافه ماضيا **الخامسة** يجوز
ان يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو في الاوقات التي تكره لابتداء
الوفاء **السادسة** من نقص من طوافه فان جاوزه النصف رجع فاقم ولو
عاد الى اهله امر من يطوف عنده وان كان دون ذلك استأنف وكذا
من قطع طواف الفريضة لدخول البيت او بالسعي في حاجة وكذا لو
مرض في أثناء طوافه ولو استمر مرضه بحيث لا يمكن ان يطاف به طيف
عنه وكذا لو احدث في طواف الفريضة ولو دخل في السعي فذكر ان لم
طوافه رجع فاقم طوافه ان كان تجاوز النصف ثم تم السعي والندب

خمس عشرة الوقوف عند الحجر وحمد الله والثناء عليه والصلوة على
النبي وآله ورضع اليمين بالدعاء واستلام الحجر على الاصح وتقبيل
فان لم يقدر فبيده ولو كانت مقطوعة استلم بموضع القطع ولو لم يكن له يد فمس
على الاشارة وان يقول اللهم آمين آية بها وينبغي تعاهدته لتنهك
بالوفاة اللهم تضديها بكتابك الى اخر الدعاء وان يكون في طوافه داعيا
داكرا لله سبحانه على سكينته وقادر مقصدا في مشيه وقيل يروي ثلثا
ويشعر بعاد ان يقول اللهم اني اسئلك باسمك الذي يشه به على طائر
الماء الى اخر الدعاء وان ياترهم المسح في الشوط السابع ويسبط يديه
على حائطه ويلصق به بطنه وحده ويدعو بالدعاء المأثور ولو طاف
المسح الى الركن لم يرجع وان يلزمه الاركان كلها ^{الركن} والكدها الذي فيه الحجر
ليامه ويستحب ان يطوف ثلثا ثم يستين طوافا فان لم يتكرر ثلثا ثم يستين
شوطا ويلحق الزيادة بالطواف الاخير ويسقط الكراهية هنا بهذا
الاعتبار وان يفرق في ركعتي الطواف في الاول مع الحمد قل هو الله احد في
الثانية معه قل يا ايها الكافرون ومن زاده الفريضة على السبعة هو
الحمل اسبوعين وصلى الفريضة اوله وركعتي النافلة بعد الفراغ من
السعي وان يتدلى من البيت ويكره الكلام في الطواف بغير الدعاء

الحائظ

اليمان في

والقائمة الفصل الثالث في احكام الطواف وفيه اثني عشرة مسئلة الاولى
 الطواف ركن من تركه عامدا بطل حجته ومن تركه ناسيا فضا ولو بعد
 المناسك ولو بعد العود واستناب فيه ومن شك بعد عدد بعد
 انصرافه لم يلتفت وان كان في اثنائه وكان شكه في الزيادة قطع ولا شيء
 عليه وان كان في النقصان استأنف في الفريضة وبقي على الاقل في النافلة
الثانية من ادعى السبع ناسيا ونكر قبل بلوغه الركن قطع ولا شيء
 عليه **الثالثة** من طاف ونكر ان لم يتطهر اعادة الفريضة دون
 الواجب ثم النافلة ويعيد صلاة الطواف واجبا والندب ندبا **الرابعة**
 من نسي طواف الزيارة حتى يرجع الى اهله واقع قبل عليه بدنة
 والرجوع الى مكة للطواف وقيل لا كفارة عليه وهو الصحيح ويحل
 القول الاول على من واقع بعد الذكر ولو نسي طواف النساء اذ ان
 يستناب ولو مات قضاء وليه وجوبا **الخامسة** من طاف كان بالخيار
 في تأخير السعي الى الغد ثم لا يجوز مع القعدة **السادسة** يجب على المتبع
 تأخير الطواف والسعي حتى يبق بالموقفين ويقضى مناسك يومه
 الفخر ولا يجوز التعجيل الا للمريض والمرأة التي تخاف الحيض والشيخ
 العاجز ويجوز التقديم للقارن والمفرد على كراهية **السابعة** لا يجوز

تقديم طواف النساء على السعي لمتنع والا غيره لاختياره ويجوز مع الضرورة
 والخوف من الحيض **الثامنة** من قدم طواف النساء على السعي ساهيا
 اجزاء ولو كان عامدا لم يجزه **التاسعة** قيل لا يجوز الطواف وعلى الطائفة
 بطلان ومنهم من خص ذلك بطواف العرة نظرا لاعتزاهم بغطية الرأس
العاشر من نذر ان يطوف على اربع قبل يجب عليه طوافان وقيل
 لا ينعقد النذر ونما قيل بالاول ان كان الناذرا مرثى ولو شك
 جميعا عوقلا على الاحكام المتقدمة **الثانية عشر** طواف النساء واجب الحج
 والعمرة المفردة دون المتمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والصبيان
 والحائض والخضبة **القول** في السعي ومقدمة عشرة كلهما سنة
 الطهارة واستلام الحجر والشرب من ماء زمزم والصب على جسد
 من مائهما من الذلول المقابل للحجر وان خرج من الباب المحاذي للحجر
 وان يصعد الصفا ويستقبل الركن العرة ويحمد الله ويثنى عليه
 وان يطيل الوقوف على الصفا ويكبر الله سبعاً ويهتله سبعاً يقول
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت
 هو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير **ثلاثون** في التلبية
 والواجب فيها اربعة النية والبدنة بالصفا والختم بالمررة وان السعي

اقص على من والنقل
 لا بد من السعي
 غير في تعبد الطواف

سبعاً بحسب ذهابه شوطاً وعوده آخر والسحب أربعة ان يكون ماشياً
ولو كان راكباً جاز والمشي على طرفيه والهرولة ما بين المنارة وزقاق
القطارين ما شئت كان او راكباً ولو في الهرولة رجع القهقري وهو في
موضعها والذئبة سبعه ماشياً وهو ولا ولا بهاس ان يجلس في خلال
السعي للراحة ويلحق بهذا الباب مسائل **الاولى** السعي ركز من تركه
عامداً بطل حجة ولو كان ناسياً وجب عليه الايمان به فان خرج عاد
ليلة به فان تعدد عليه استأنب فيه **الثانية** لا يجوز الزيادة على
سبع ولو زاد عامداً بطل ولا يبطل بالزيادة سهواً ومن يتقن عملاً شوطاً
وسكناً فيما بدء به فان كان في المزودج على الصفا فقد صح سعيه لانه
بدء به وان كان على المروة اعاد وينعكس الحكم مع انعكاس العرض
الثالثة من المحتمل عدد سعيه اعاده ومن يتقن النقيصة اذ بها
ولو كان متمتعاً بالعمرة وظن ان اتم فاحل وواقع النساء ثم ذكر ما نقص
كان عليه دم بقره على رواية ويتم النقصان وكذا قيل لو قام اخطاه او
قص شعره **الرابعة** لو دخل وقت فريضة وهو في السعي قطعاً وصلى
ثم اتمه وكذا لو قطع الحاجة له او غيره **الخامسة** لا يجوز تقديم السعي
على الطواف كما لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي فان قدم طواف

ثم اعاد السعي ولو ذكر في اثناء السعي نقصاً من طوافه قطع السعي واتم الطواف
ثم اتم السعي **القول** في الاحكام المتعلقة بمنى بعد العود واذا قضى الحاج منى
بمكة من طواف الزيارة والسعي وطواف النساء فالواجب العود الى البيت
بها ويجب عليه ان يبيت بها ليلة الحادي عشر والثاني عشر فلو بات بغيرها
كان عليه عن كل ليلة ساة الا ان يبيت بمكة مستغلاً بالعبادة او يخرج
من منى بعد نصف الليل وقيل بشرط ان لا يدخل مكة الا بعد طلوع النحر
وقيل لو بات الليلة الثالثة بغير منى لم يمتثل شياء وهو محمول على من
غربت الشمس في الليلة الثالثة وهو بمنى او من لم يتق الصيد والنساء
ويجب ان يرى كل يوم من ايام التشريق الجمار الثلاث كل حجرة بجمع
ويجب هناك زيادة على ما تضمنه شرط الرمي الترتيب ببدء بالاولى
ثم الوسطى ثم حجرة العقبة ولورماها منكوسة اعاد على الوسطى وحجرة
العقبة ووقت الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز ان
يرى ليلة الاعتدال كالحائض والمرضى والرعاة والعبيد ومن حصل
لرؤى اربع حصيات ثم رمى على الحجرة الاخرى حصل بالترتيب لرؤى
رمى يوم قضاه من الغد من ثياب بدء بالفات ويغيب بالحاضر
ليستحبان ان يكون ما يرميه لا مسجدة وما يرميه ليوم عند الزوال

ولو نسي رمي الجمار حتى دخل مكة رجع ورمى فان خرج من مكة لم يكن عليه شيء
 اذا انقضى زمان الرمي فان عادته القابل رمي وان استناب فيه جان
 ويجوز ان يرمى عن المعد وركا المريض ويستحب ان يقيم الانسان بمكة
 ايام التشريق وان يرمى الجمرة الاولى عن يمينها ويقف ويدعو وكذا الثانية
 ويرمي الثالثة مستديرا القبلة مقابلها ولا يقف عندها والتكبير
 بمكة مستحب والتكبير قبل واجب وصورة الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هداانا واهل الحمد على ما اولينا وقرنا
 من بهيمة الانعام ويجوز النفر الاول وهو اليوم الثالث عشر من ذي
 الحجة لمن اجتنب النساء والصدقة احرام والنفر الثاني هو اليوم الثالث
 عشر من نفر الاول لم يجز الا بعد الزوال في الثاني يجوز قبله ويستحب
 للامام ان يخطب ويعلم الناس ذلك ومن كان قضي مناسكه بمكة جاز له
 ان ينصرف حيث شاء ومن بقي عليه شيء من المناسك عاد وجوبا
 مسائل **الاول** من احدث ما يوجب حدا او تعزيرا او قصاصا او جالا
 الحرم ضيق عليه الطعام والمشي حتى يخرج ولو احدث في الحرم قولها
 يقتضي جنايته فيه **الثانية** يكره ان يمنع احد من سكنة دور مكة وقيل
 يحرم والا قول **اصح** **الثالثة** يحرم ان يرفع احد بناء فوق الكعبة وقيل

يكره وهو الاشبه **الرابعة** لا تحل لفطة الحرم قليلة كانت او كثيرة وتغتر
 سنة ثم ان شاء تصدق بها ولا ضمان عليه وان شأ جعله في يده امانة
الخامسة اذا ترك الناس زيارة النبي اجبروا على ما ياتون من
 الجفا المحرم ويجتنب العود الى مكة لمن قضى مناسكه وداع البيت **ويستحب**
 امام ذلك صلاة ست ركعات بمسجد الخيف واكره استحبابا عند
 المنارة التي في وسطه وفوقها الى جهة القبلة بنحو من ثلثين ذراعا
 وعن يمينها وعن يسارها كذلك **ويستحب** التحصيص لمن نقر في الحجر
 وان يستلقى فيه واذا عاد الى مكة من السنة ان يدخل الكعبة ويتأكد
 في حق الضرورة وان يغتسل ويدعو عند دخولها وان يصلي بين
 الاسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرآن في الاولى الحمد ثم الحمد
 وفي الثانية عدد اهلها ويصلي في زوايا البيت ثم يدعو بالدعاء المزمع
 ويستسلم الاركان ويتأكد في اليماني ثم يطوف بالبيت سبع عاشر
 يستسلم الاركان والمسجدا ويجتر من الدعاء ما احب ثم ياتي زمزم
 فيشرب منها ثم يخرج وهو يدعو **ويستحب** خروجه من باب الخنطابين
 وهو تساجدا ويستقبل القبلة ويدعو ويشترى بدرهم تمر او يتصدق
 بها احتياطا لاهرامه ويكره الحج على الابل الجلالة **ويستحب** لمن حج ان يحرم

على العود والطواف افضل للجوار ومن الصلوة والمقيم بالعكس ويكره
 الجاورة بمكة ويستحب النزول بالعرس على طريق المدينة وصلوة
 ركعتين به مسائل ثلث **الاولى** للمدينة حرم وحده من غير الزعرير
 ولا يعضد شجره ولا باس بصيده الا ما صيد بين الحرتين وهذا
 على الكراهية المؤكدة **الثانية** يستحب زيارة النبي للحج استحبابا
 مؤكدة **الثالثة** يستحب ان تزار فاطمة عليها السلام من عند الرضوة
 والائمة بالبقيع **خاتمة** يستحب الجاورة بها والغسل عند دخولها
 وتستحب الصلوة بين القبر والمنبر وهو الرضوة وان يصوم الانسان
 بالمدينة ثلثة ايام للحاجة وان يصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة
 لبابة في ليلة الخميس عند الاسطوانة التي تلي مقام رسول الله و
 ياتي المساجد بالمدينة كسجد الاحزاب ومسجد الفتح ومسجد الفضخ
 وقبور الشهداء باحد خصوصاً قبر حمزة ويكره النوم بالمساجد
 يتأكد الكراهية في مسجد النبي **الركن الثالث** في اللواحق وفيه مقام
الاول في الاصل والصد الصد بالعدو والاصحاب بالمرض وغيره
 فالصدود ان تلبس ثم صد تحلل من كل احرم منه ان لم يكن الطريق
 طريق غير موضع الصدا وكان له وقصر نفقة ويستمر ان كان له مسلك

غيره ولو كان اطول مع تيسر النفقة ولو خشي الفوات لم يتحل وصبر حتى
 يتحقق ثم يتحل بعرة ثم يقضي في القابل واجبا ان كان الحج واجبا
 والا تدبا ولا يحل الا بعد الهدى ونية التحلل وكذا البحث في
 العمر اذا منع عن الوصول الى مكة ولو كان ساق قيل يفتقر الى
 هدى التحلل وقيل يكفيهما ساقه وهو الاشبه ولا بد للهدى
 التحلل ولو عجز عنه وعن ثمنه بقي على احرامه ولو تحلل لم يحل ويتحقق
 الصدا بالمنع من الموقفين وكذا بالمنع من الوصول الى مكة ولا يتحقق
 بالمنع من العود الى منى لوى الجمار الثلث والمبيت به ابل يحكم
 بصفة الحج ويستنيب في الرمي **فروع الاول** اذا حبس بدين فان
 كان قادرا عليه لم يتحل وان عجز تحلل وكذا لو حبس ظم **الثاني**
 ان اصاب وفقات الحج لم يحز له التحلل بالهدى وتحلل بعرة ولا دم
 وعليه القضاء ان كان واجبا **الثالث** اذا غلب على ظنه انكشاف
 العدو قبل الفوات جاز ان يتحلل لكن الافضل البقاء على احرام
 فاذا انكشف اتم ولو اتفق الفوات احل بعرة **الرابع** لو افسد حجه
 فصد كان عليه بذية ودم للتحلل والحج من قابل ولو انكشف له
 في وقت يتسع لاستيفان القضاء وجب وهو حج يقضى لسنة وعلى ما

قلناه فحجة العقوبة باقية ولو لم يكن تحلل مضرة فاسده وقضاه في
 القابل **الخامس** لو لم يندفع العدو الا بالقتال لم يجب سواء غلب على الظن
 السلامة او العطب ولو طلب ما لا لم يجب بدله ولو قيل بوجوبه ان كان
 غير محقق كان حسنا والمحصر هو الذي يمنع المريض عن الوصول الى
 مكة او عن الموقفين فهذا بيع مطاعة ولو لم يسبق بعث هدايا ثم
 ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله وهو من ان كان حاجا او مكة ان كان معتمرا
 فان ابلغ قصر واحل الآمن النساء خاصة حتى يخرج في القابل ان كان واجبا
 او يطاف عنه طواف النساء ان كان تطوعا ولو بان ان هديه لم يذبح لم
 يبطل تحلله وكان عليه ذبح هدى في القابل ولو بعث هديه ثم زال
 العارض لحق باصحابه فان ادرك احد الموقفين في وقتة فقد ادرك
 الحج والا تحلل بعرة وعليه في القابل قضاء الواجب ويستحب قضاء الندى
 والمعتمر اذا تحلل بقصة عمرته عند ذوال العذرة وقيل في الشهر الحرام
 والقارن ان احصر فتحلل لم يحج القابل الا قارنا وقيل بل بما كان حيا
 وان كان ندبا يحج بما شاء من انواعه وان كان الاثنيان بمثل ما خرج
 منه افضل وروى ان باعث الهدى تطوعا يواعد اصحابه
 وقتالهم او غيره ثم يجتنب جميع ما يجتنبه المحرم فان كان قتلهم

احل لكن هذا لا يلية ولو اذ بها حرم على المحرم كقرا استجابا **الفصل الثاني**
 في احكام الصيد الصيد هو الحيوان الممنوع وقيل بشرط ان يكون
 حلالا والنظر فيه يستدعي فصولا **الاول** الصيد قيمان فلا اول
 منهما الا يتعلق بكفارة كصيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ في الماء
 ومثله الدجاج الحبشي وكذا النعم ولو قحشت ولا كفارة في قتل
 السباع ما شئته كانت او طائفة الا الاسد فان على قاتله كبش انا
 لم يرد على رواية فيها ضعف وكذا الكفارة فيما تولد بين وحش
 انثى او بين ما يحل للمحرم وما حرم ولو قيل براحى الاسم كاجينا
 ولا باس بقتل الانثى والعقرب والفارة ويرى الحداة والغرب
 وميا ولا باس بقتل البرغوث وفي الزبور مرة والوجه المنع لا
 كفارة في قتله خطأ وفي قتله عدا صدقة ولو بكفت من طعام ويجوز
 شراء القماري والذبابي واخراجها من مكة على رواية ولا يجوز
 قتلها ولا اكلها **الثاني** ما يتعلق به الكفارة وهو ضربان **الاول**
 ما لكفارة به بدل على الخصوص وهو كل ما له مثل من النعم واقسامه
 خمسة **الاول** النعام وفي قتلها بدنة ومع العجز تقوى البدنة **الثاني**
 ثمنها على البرقبة صدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد

عن ستين ولو عجز صام عن كل مدين يوما ولو عجز صام ثمانية عشر يوما
وفي فسخ النعام روايتان احدهما مثل ما في النعام والاخرى
من صغار الابل وهو شبه **الثاني** بقرة الوحش وحمار الوحش في
قتل كل واحد منهما بقرة اهلية ومع العجز يقوم البقرة الاهلية و
يفض ثمنها على البر ويصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما
زاد على الثلاثين ومع العجز يصوم عن كل مدين يوما وان عجز صام
سبعة ايام **الثالث** في قتل الظبي شاة ومع العجز يقوم الشاة ويقتض
ثمنها على البر ويصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد عن
عشرة فان عجز صام ثلثة ايام وفي الثعلب والارنب شاة وهو لم ي
وقيل فيه ملك الظبي والابدال في الاقسام الثلاثة على التحبير وقيل على
الترتيب وهو الاظهر **الرابع** في كسر بيض النعام ان انحرك فيها الفرج
بكارية من الابل لكل واحدة واحدة وقبل التحرك ارسال الخولة الابل
في اناء منها بعدد البيض فانتج فهو هدى ومع العجز عن كل بيضه
شاة ومع العجز اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام **الخامس**
في كسر بيض القطة والقيح ان انحرك الفرج من صغار الغنم وقيل
عن البيضة مخاض من الغنم وقبل التحرك ارسال الخولة الغنم فاناء

صام عن كل مدين يوما
فان عجز صام

منها بعدد البيض فانتج فهو هدى فان عجز كان كسر بيض النعام
الثاني ما لا بد له على الحصون وهو خمسة اقسام **الاول** الحمام وهو سم
لكل ما اثر بهد ويبعث الماء وقيل كل مطوق وفي قتلها شاة على الحرم
وعلى المحل في الحرم درهم وفي فسخها للحرم حل والمحل في الحرم نصف درهم
ولو كان محرما في الحرم اجتمع عليه الامران وفي بيضها اذا تحرك الفرج
حمل وقبل التحرك على الحرم درهم وعلى المحل ربع درهم ولو كان محرما
في الحرم لزم درهم وربع ويستوى الاهلي وحمام الحرم في القيمة ان
قتل في الحرم لكن يشترى بقيمة الحرمي علف للحمام **الثاني** في كل واحد
من القطة والحمل والدجاج حمل تدفم ورعى **الثالث** في قتل كل واحد
من القنفذ والضب واليربوع جدى **الرابع** في كل واحد من الحنف
والقبرة والصعوة مد من طعام **الخامس** في قتل الجراد قملة والاظهر
كفت من طعام وكذا في القملة يلقبها عن جسده وفي قتل الكثير من الجراد
دم شاة وان لم يمكن التحريم من قتله بان كان على طريقه فلا اثم ولا
كفارة وكل ما لا تقدير لغد يته ففي قتله قيمته وكذا القول في
الببوس وقيل في البطة والاوزة والكر كساة وهو حكم فروع خمسة
الاول ان اقتل صيدا معيبا كالكمسور والاعور فذاه يصح ولو

فداه بمثله جاز ويقدي للذكي مثله وبلائي وكذا الاثني وبالمائة الجوز
الثاني الاعتناء بتقوم الجزء وقت الاخراج وفيما لا تقدر لفدته
وقت الاثلاث **الثالث** ان اقبل ما خاضا له مثل يخرج ما خاضا له
تعدت وقوم الجزء ما خاضا **الرابع** ان اصلا يصيد احاملا فالقت
جينا حيا ثم ما يافى الامة بمثلها والصغير بصغيرة ولو عاش لم يكن
عليه فدية ان لم يعجب المضروب ولو عاب ضمن ارشه ولو مات احياها
فداه دون الاخر ولو اقلت جينا ميتا لزم الارش وهو ما بين
قيمتها احاملا ومجضا **الخامس** ان اقبل المحرم حيوانا وشك في كونه
صيدا لم يضمن **الفصل الثاني** في موجبات الضمان وهي ثلثة بمثلة الاول
واليد والسبب اما المباشرة فنقول قتل الصيد موجب لفدية فاما
اكله لزم فداء اخر وقيل يقدي ما قتل ويضمن قيمة ما اكل وهو الوجه
ولو رمى صيدا فاصابه ولم يؤثر فيه فلا فدية ولو جرح ثم راهبوت
ضمن ارشه وقيل ربع قيمته واذا لم يعلم حاله لزم الفداء وكذا لو لم
يعلم اثر فيه ام لا وروي في كسر قرع الغزال نصف قيمته وفي كل واحد
ربع وفي عينيه كالقيمة وفي كسر احدي يديه نصف قيمته وكذا في
احتك رجله وفي الرواية ضعف ولو استراد جماعة في قتل الصيد

كل واحد منهم فداء كاملا ومن ضرب بطير على الارض كان عليه دم وقيمه
للحرم واخرى لاستغفاره ومن شرب لبن طيبته الحرم لو فسد دم وقيمه
اللبن ولو رمى الصيد وهو محلقا صابه وهو محرم لم يضمنه وكذا لو جعل
في راسه ما يقتل القمل وهو محلقا ثم احرم فقتله **الموجب الثاني** ان اليد من كان
مع صيد فاحرم زال ملكه عنه ويجب ارساله فلو مات قبل ارساله
لزم ضمانه ولو كان الصيد نائيا عنه لم ينزل ملكه ولو امسك المحرم صيدا
فذهب به محرم ضمن كل منهما فداء ولو كان في الحرم تصاعف الفداء ما لم يكن
بدنه ولو كانا محلقين في الحرم لم يتضاعف ولو كان احدهما محرمنا
الفداء في حقه ولو امسكه المحرم في الحل فذهب المحل ضمنه المحرم خاصة ولو
نقل بيض صيد عن موضعه ففسد ضمنه فلو احضنه فخرج الفرج سليما
لم يضمنه ولو ذبح المحرم صيدا كان ميتة ويحرم على المحل ولا كذلك لو صلاه
وذهب محلق **الموجب الثالث** السبب وهو يشتمل على مسائل **الاول** من غلق
على حمام من حمام الحرم وله فراج ويضمن بالاغلاق فان زال السبب
ارسلها سليمة سقط الضمان ولو هلك ضمن الحمامة بشا والفرخ محلق
والبيضة بدرهم ان كان محرما وان كان محلا ففي الحمامة درهم وفي الفرخ
نصف وفي البيضة ربع وقيل يثبت الضمان بنفس الاعلاق بظاهر

الزاوية والاول اشبه **الثانية** قيل ان انقرح الم الحرم فان عاد فعليه ثلثا
 واحدة وان لم يعد فعن كل جماعة ساة **الثالثة** اذا رمى انسان فاصاب
 احدهما واخطا الاخر فعلى المصيب فداء بجنايته وكذا على الخطي لا غنة
الرابعة ان اوتد جماعة نار افوق فيها صيد لم كل واحد منهم فداء اقيم ثلث
 الاصطيد والقتيل واحد **الخامسة** ان رمى صيدا فاضطر بقتل فرخا
 او صيدا اخر كان عليه فداء الجميع لانه سبب لاداء **السادسة** الشغل
 يضمن ما يجنيه بآبته وكذا الزاكب اذا وقف بها واذا اسلخ من ما
 يجنيه بيديها **السابعة** ان امسك صيدا له طفل فقتل با مساكه
 ضمن وكذا الواسك المحل صيدا له طفل في الحرم **الثامنة** ان اغري
 الحرم كلبه بصيد فقتل ضمن سواء كان في الحل او في الحرم لكن يعطى
 ان اكان في الحرم **التاسعة** لو نفر صيد فهلك بمصادمة شئ ارخذه
 خارج ضمنه **الاشرة** لو وقع الصيد في شبكة فاراد تخليصه فهلك واو
 عاب ضمن **الحادية عشر** من دل على صيد فقتل ضمنه **الفصل الثاني** في صيد
 الحرم يحرم من الصيد على المحل في الحرم ما يحرم على الحرم في الحل فمن
 قتل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو اشتراك جماعة في قتله فعلى
 كل واحد فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يؤثم الحرم قيل نعم وقيل

يكره وهو الاشبه لكن لو اصابه ودخل الحرم فأت ضمنه وفيه تردد ويكره
 الاصطيد بين البريد والحرم على الاشبه فلو اصاب صيدا فيه فقتل
 عينه او كسر قرنيه كان عليه صدقة استحبابا ولو ربط صيدا في الحل
 فدخل الحرم لم يخرج اذ جرحه ولو كان في الحل ورمى صيدا في الحرم فقتله فداء
 وكذا لو كان في الحرم ورمى صيدا في الحل فقتله ولو كان بعض الصيد في
 الحرم فاصاب ما هو في الحل اذ في الحرم منه فقتله ضمنه ولو كان الصيد على
 فرع شجرة في الحل فقتله ضمن اذا كان اصلها في الحرم ومن دخل بصيد
 الى الحرم وجب عليه ارساله ولو اخرج فقتل كان عليه ضمانه سواء كان
 التلف بسببه او بغيره ولو كان طائرا مقصودا وجب حفظه حتى يكمل
 ريشه ثم يرسله وهل يجوز صيد حمام الحرم وهو في الحل قيل نعم وقيل لا
 وهو احوط ومن نفق ريشته من حمام الحرم كان عليه صدقة ويجوز ان
 يسلمها لتلك اليد ومن اخرج صيدا من الحرم وجب عليه اعادته
 ولو تلف قيل لاك ضمنه ولو رمى به من الحل فدخل الحرم ثم خرج الى
 الحل فقتل صيدا لم يجب الفداء ولو نزع المحل في الحرم صيدا كان ميتة
 ولو نزع المحل وادخله الحرم لم يحرم على المحل ويحرم على الحرم ولا
 يدخل في ملكه شي من الصيد على الاشبه وقيل يدخل وعليه ارساله

ان كان حاضرا معه **الفصل الرابع** في التوابع كلما يلزم الحرم في الحل من كفارة
الصيد والحل في الحرم يجب على الحرم في الحرم حتى ينتهي الى البدنة فلا
تضاعف وكلما تكرر الصيد من الحرم ضياعا وجب عليه ضمانه ولو تعدد
وجب الكفارة اوله ثم لا يتكرر وهو من ينتمى الله منه وقيل يتكرر
والاول اشهر ويضمن السيد بقتله عدا وسهوا فلو رمى صيدا فرق
السم فقتل اخر كان عليه فداء ان وكذا لو رمى غرضا فاصاب صيدا
ضمنه ولو اشترى محل بيض نعام الحرم فاكله كان على الحرم عن كل بيضته
شاة وعلى الحل عن كل بيضته درهم ولا يدخل الصيد في ملك الحرم
باصطياد ولا بابتاع ولا هبة ولا ميراث هذا اذا كان عنده ولو
كان في بلد فيه تردد الاشبه انه يملك ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد
اكله وفداه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد ان امكنه الفداء والا
اكل الميتة وان كان الصيد مملوكا ففداءه او لصاحبه وان لم يكن مملوكا
نصدق به وعن كل ما يلزم الحرم من فداء يذبحه ويخرجه بمكة ان كان
معتبرا ومنه ان كان حاجا وروى ان كل من وجب عليه شاة
كفارة الصيد وعجن عنها كان عليه اطعام عشرة مساكين فان عجز
ثلاثة ايام في الحج **الفصل الثالث** في باء المحورات وهي سبعة الاول مروي

واذن عقد الحرم للحرم على امرئ ودخل بها الحرم فعلى كل منهما كفارة وكذا
 لو كان العاقد محلاً على رواية سماعة ومن جامع في احرام العرة قبل
 السحى فسدت عمرته وعليه بدنة وقضاؤها والافضل ان يكون
 في الشهر الداخل ولو نظر الى غير اهله فامنى كان عليه بدنة ان كان
 موسراً وان كان متوسطاً فبقرة وان كان معسراً فشاة ولو نظر الى غير
 امرئ لم يكن عليه شيء ولو امنى ولو كان بشهوة فامنى كان عليه بدنة ولو
 مستها بغير شهوة لم يكن عليه شيء ولو مستها بشهوة كان عليه شاة ولو
 لم يمين ولو قبل امرئ كان عليه شاة ولو كان بشهوة كان عليه جزر
 وكذا لو امنى عن ملاءمة ولو استمع على من يجامع فامنى من غير نظر له
 يلزمه شيء **فزع** لو جمح نطوفاً فافسد ثم احصر كان عليه بدنة
 للافتاء ولم لا احصر وكفاه قضاء واحدة القابل **المحظور الثاني**
 الطبيب فمن تطيب كان عليه دم شاة سواء استعمل صبغاً او طلاء
 ابتداء واستدامة او بخوراً او في الطعام ولا يلبس مخلوق الكعبة
 ولو كان فيه زعفران وكذا الفواكه كالاترج والتفاح والرياحين
 كالورد والنيلوفر **الثالث** القام وفي كل ظرف من طعام وفي اظفار
 يديه ورجليه في مجلس واحد لم ولو كان كل واحد منهما في مجلسين

دمان ولو افنى بتقليم ظفره فادماه لزم المفتي شاة **الرابع** المحظورات على الحرم
 فلو لبس كان عليه دم ولو اضطر الى لبس ثوب يتي به الحر والبرد جاز و
 عليه دم شاة **الحام** حلق الشعر وفيه شاة او اطعام عشرة مساكين لكل
 منهم مد من طعام وقيل ستة لكل منهم مدان او صيام ثلاثة ايام ولو مس
 لمحية او راسه فوضع منها شيء اطعم كفاً من طعام ولو فعل ذلك وضوء
 الصلوة لم يلزمه شيء ولو نشف احداً بطيه اطعم ثلثة مساكين ولو نشفها
 لزمه شاة وفي التظليل سائر اشاة وكذا الوغى راسه بثوب او طيته
 بطين يستوه او ان تمس في الماء او حمل ما يستوه **اللبس** الجدال وفي الكذب
 من مرة شاة ومربعين بقرة وثلثا بدنة وفي الصدق ثلثا شاة ولا كفارة
 فيما ورنه **السابع** قلع شجر الحرم وفي الكبيرة بقرة ولو كان محلاً وفي الصغير
 شاة وفي ابعاضها قيمة وعكس في الجميع ترد ولو قلع شجرة منه اعطاهما
 ولو جفت قيل يلزمه ضمانها ولا كفارة في قلع الحشيش وان كان فاعله اثم
 ومن استعمل دهنًا طبيًا في احرامه ولو في حال الضرورة كان عليه شاة
 على قول وكذا قيل فيمن قلع ضره وفي الجميع ترد ويجوز اكل ما ليس
 بطيب من الادهان كالسمن والشحج ولا يجوز الادهان بغير خاتمة
 تشمل على مسائل **الأولى** اذا اجتمعت اسباب مختلفة كاللبس وتقليم

الانظار والطيبان وعن كل واحد كفارة سواء فعل ذلك في وقت واحد
او وقتين كقوله الاول ولم يكفر **الثانية** اذا كثر الوطئ لزمه بكل مرة كفارة
ولو كثر الحلق فان كان في وقت واحد لم يتكرر الكفارة وان كان في وقتين
تكررت ولو تكررت منه اللبس والطيب فان اتخذ المجلس لم يتكرر وان
اختلف تكررت **الثالثة** كل طهر لبس او اكل ما لا يحل لما كمل والبس ما
عليه دم شاة **الرابعة** يسقط الكفارة عن الجاهل والمثلي والمجنون والذئبي
في الصيد فان الكفارة تلزم ولو كان سهوا **كتب العرة**
ومورثان يحرم من المقات الذي يسوغ له الاحرام منه ثم يدخل مكة
فيطوف بها ويصل ركعتيه ثم يسعي بين الصفا والمروة ويقصر وشرائط
وجوبها شرط وجوب الحج ومع الشرائط تحبب العمرة وقد تجب
بالنذر وما في معناه والاستحباب والافناء والقوات والدخول الى مكة
مع انقضاء العذر وعدم تكرار الدخول ويتكرر وجوبها بحسب التيب
وانقائها ثمانية النية والاحرام والطواف وركعتا والسعي والتقصير
طواف النساء وركعتاه وتنقسم الى متمتع بها ومفردة فالاولى تجب على
من ليس من حاضري المسجد الحرام ولا تصح الا في شهر الحرم وتسقط المنة
معهما ويلزم فيها التقصير ولا يجوز حلق الراس ولو حلق لزم دم ولا يجب

كتاب العمة

فيما طواف النساء والمفردة تلزم حاضري المسجد الحرام وتصح في جميع ايام السنة
وافضلها ما وقع في رجب ومن احرم بالمفردة ودخل مكة جان بنوى
التمتع ويلزمه دم ولو كان في غير اشهر الحج لم يحجز ولو دخل مكة متمتعا
لم يحجز له الخروج حتى ياتي بالحج لانه مرتبة طهر نعم لو خرج بحيث لا يحتاج الى
استئذان احرام جاز ولو خرج فاستأنف عمة متمتع بالاخيرة ويستحب
للمفردة في كل شهر واقله عشرة ايام ويكره ان ياتي بعمرتين بينهما اقل من
عشرة ايام وقيل يحرم والاقل اشبه ويحذف من المفردة بالتقصير والحلق
افضل واذا قصر او حلق حل له كل شيء الا النساء فان اتى بطواف
النساء حل له النساء وهو واجب في المفردة بعد السعي على كل معتمر من
امرأة ونخبة وصبي ووجوب العرة على الفور **كتاب**

كتاب العمة

من يجب عليه وهو فرض على كل مكلف حر حر غير ممل ولا يجب على الصبي
ولا على المجنون ولا على المرأة ولا على الشيخ الهم ولا على المملوك
وفرضه على الكفاية بشرط وجود الامام او من نصبه للمعونة ولا يتعين
الا ان يعينه الامام لاقتضاء المصلحة والقصور القائمين عن الدفع
الا للاجتماع او يعينه على نفسه بنذر وشبهه وقد يجب الحاقه

كتاب الحج

على وجه الدفع كان يكون بين اهل الحرب ويغشاهم عدو يخش منه على نفسه فيساعدهم دفاعا عن نفسه ولا يكون جهادا وكذا كل من خشي على نفسه مطلقا او ماله اذ غلبت السلامة ويسقط فرض الجهاد باعدار اربعة العي والرفقة كالمقعد والمرضى المانع من الركوب والعدو والمقر الذي يحجزه عن نفقة طريقه وعياله ومن سارحه ويختلف ذلك بحسب الاحوال فربما **ثلاثة الاول** اذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه ولو كان حاله وهو معرض قبل المنع وهو بعيد **الثاني** للادويين منعه عن الغزو ما لم يتعيق عليه **الثالث** لو تعذر بعد تمام الحرب لم يسقط فرضه على مرتد الامع العجز عن القيام به وانا بذل المعسر ما يحتاج به وجب ولو كان على سبيل الاجرة لم يجب من عجز عنه بنفسه وكان موسرا وجب اقامه غيره وقيل يستحب هو واشبهه لو كان قادرا فحجزه غيره سقط ما لم يتعيق ويحرم الغزو في اشهر الحرم الا ان يبدء الخصم او يكونا ممن لا يرى للاشهر حرمة ويحوز القتال في الحرم وقد كان محررا فنفخ ويحب المهاجرة عن بلد الشرك على من يضعف عن اظهار شعائر الاسلام مع المكنة والهجرة باقية مادام الكفر باقيا ومن لواحق هذا الركن المراقبة وهي الارصاد لحفظ الثغر وهي مستحب

كان الامام مفقودا لا ينال الاتصاف قتالا بل حفظا واعلاما ومن لم يتمكن منها بنفسه يستحب ان يرطفرسه هناك ولا يندرج المراقبة وجبت مع وجود الامام وفقدته وكذا لو نذر ان يصرف شيئا في المراقبة على الاصح وقيل يحرم ويصرفه في وجه البر لا مع خوف الشنعة والاول اشبه ولو اجر نفسه وجب عليه القيام بها ولو كان الامام مستورا وقيل ان وجد المستاجر او رثته ردتها والامام بها والاول الوجوب من غير تفصيل **الركن الثاني** في بيان من يجب جهاده وكيفية الجهاد فيه اطران **الاول** من يجب جهاده وهم ثلثة البغاة على الامراء من المسلمين واهل الذمة وهم اليهود والنصارى والمجوس ان اخلوا بشرايط الذمة ومن عدا هؤلاء من اصناف الكفار وكل من يجب جهاده فالواجب على المسلمين النفور اليهم ما لكفهم واما النكاح الى الاسلام فان بدوا فاقوا محاربتهم وان كفوا وجب بحسب المكنة واقله في كل عام مرة وانا اقتصد المصلحة مما دنتهم جان لكن لا يتولون ذلك الا الامام او من يازله **الثاني** في كيفية قتال اهل الحرب والاول ان يبدء بقتال من يلية الا ان يكون الاعداء شديدا فخطروا ويجب لتبرج ان اكثر العدو قتل السلوك حتى يحصل الكثرة للمقاومة ثم تجب المبادرة ولا يبدؤن الا بعد الدعاء

الى محاسن الاسلام ويكون الداعي الامام او من نصبه ويحفظ اعتبار
الدعوة فمن عرفها ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين
او اقل الا تخوف كطالب السعة او موارد المياه واستدبار الشمس وتسوية
لامته او مخير الى فئة قليلة كانت او كثيرة ولو غلب عند الهلاك
لم يجوز الفرار وقيل يجوز لقوله نعم ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة والاول
اظهر لقوله نعم اذا القيت فئة فاشتروا وان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجب
النبات ولو غلب على الظن السلامة استحب وان غلب على الظن يجب
الانصراف وقيل يستحب وهو اشبه ولو انفر دستان بواحد من المسلمين
لم يجب النبات وقيل يجب وهو المروى ويجوز محاربة العدو بالحصول
ومنع السابلة دخولا وخروجا بالمناجيق وهدم الحصون والبيوت
كل ما يجرى به الفتح ويكره قطع الاشجار ورمي النار وتسلط اليد الا مع
الضرورة ويجوز لقاء السم وقيل يكره وهو اشبه فان لم يمكن الفتح الا بجر
ولو تروا بالنساء والصبيان منهم كف عنهم الا في حال النجاة من الحرب كذا
تترسوا بالاسلحى من المسلمين وان قتل الاسير اذا لم يمكن جهادهم الا
كذلك ولا تلزم القاتل دية وتلزم كفارة وفي الاخبار والكفارة ولو
تعذر الغازی مع امكان التخرير لزمه القود والكفارة ولا يجوز قتل

المسألة ٢٠

البارئ

المجانين ولا الصبيان ولا النساء منهم ولو عاونهم الا مع الاضطرار ولا يجوز
التشيل بهم ولا الغدر ويستحب ان يكون القتال بعد الزوال وتكره
الاغارة عليهم ليلا والقتال قبل الزوال الا الحاجة وان يعرقل الدابة
وان وقفت به والمبارزة بغير اذن الامام وقيل يجرم ويستحب المجتهد
ان ادب اليها الامام وتجوز ان الرمز فرعان الا في المشرق ان اطلب
لمبارزة ولم يشترط جاز معونة فترنه فان شرط ان لا يقاتل غيره وجب
الوفاء له فان فرط طلبه المحرمي جاز دفعه ولو لم يطلب لم يجز محاربته
وقيل يجوز ما لم يشترط الا امان حتى يعود الى فئة **الثاني** لو اشترط ان
لا يقاتل غير قرينه فاستجد اصحابه فقد نقض امانه وان تبرع عنهم
فهو في عمدة شرطه وان لم يمتنعهم جاز قتالهم **الطرف الثالث** الذي
والكلام في العاقبة والعبارة والوقت اما العاقبة فلا بد ان يكون
بالغاغا قلا مختارا ويستوى في ذلك الحر والمملوك والذكر والانثى
ولو اذم المراهق والمجنون لم ينقصد لكن يعاد الى امانه وكذا اكل
حربى دخل الاسلام بشبهة الا امان كان يسمع لفظا فيعتقد امانا
او يصعب رفقته فيتوهمها امانا ويجوز ان يذم الواحد من المسلمين
لأحد من اهل الحرب ولا يذم عاما ولا اهل اقليم وهل يذم القرية

في دارهم

او حصن قيل نعم كما اجاز على تزام الواحد لمحصن من الحصون وقيل
لا وهو الاشبه وفعل على تم قضيتة واقعة فلا يتعدى والامام
يذم لاهل الحرب عموما وخصوصا وكذا من نصبه الامام في جهة للنظر
يذم لاهلها ويجب الوفاء بالذمام ما لم يكن مقتضا لما يخالف الشرع
ولو اكره العاقل لم ينعقد واما العبارة فهو ان يقول امتك واجرك
وانت في ذمة الاسلام وكذا كل لفظ دل على هذا المعنى وما وكذا كل
كناية علم به ان ذلك من قصد العاقل ولو قال لا باس عليك ولا تخف
لم يكن ذم اماما لم ينضم اليه ما يدل على الامان واما وقتة فقبل الاشر
ولو اشر جيش الاسلام على الظهور فاستندم الخصم جاز مع نظر
المصلحة ولو استندموا بعد حصولهم في الاسر فاذم لم يصح ولو اقر المسلم
انراذم لم يشرك فان كان في وقت يصح منه انتفاء الامان قبل وادعى الحرب
على المسلم الامان فانكره القول قوله ولو حيل بينه وبين الجواب عتدا
اغما لم تنع دعوى الحرب في الحالين يرد الى ما منه ثم هو حرج اذا
عقد الحرب لنفسه الامان ليسكن في دار الاسلام دخل ماله يتجاوز
الحق بدار الحرب للاستيطان انتقض امانه لنفسه دون ماله ولو انت
انتقض الامان في المال ايضا ان لم يكن لبرارث مسلم وصايفنا يختص

الامام لا نزل ولم يوجب عليه وكذا الحكم لو مات في دار الاسلام ولو اسر
المسلمون فاسترق ملك ماله بها الوقتة ولو دخل المسلم دار الحرب مستأفقا
وجبا عادتة سواء كان صاحبة دار الاسلام او دار الحرب ولو اسر المسلم
واطلقه وشرطوا الاقامة في دار الحرب والامن منه لم يجب الاقامة وحرمت
عليه امواله بالشرط ولو اطلقه على مال لم يجب الوفاء به ولو اسلم الحر
وعده سنة مهران لم يكن له وجهه مطالبة ولا وارثا ولو مات ثم اسلم او
اسلمت قبله ثم مات طالبة وارثا منها المسلم دون الحرب خاتمة فيها فصلان
الاول يجوز ان يعقد العهد على حكم الامام او غيره من نصبه للحكم
يراعي في الحاكم كمال العقل والاسلام والعدالة وهل تراعى الذكورة وا
حرية قيل نعم وفيه تردد ويجوز المهادنة على حكم من يختار له الامدادون
اهل الحرب الا ان يعينوا رجلا يجتمع فيه شرط الحاكم ولو مات الحاكم قبل
الحكم بطل الامان ويردون الى ما منهم ويجوز ان يستند الحكم الى اثنين
او اكثر ولو مات احدهم بطل حكم الباقي ويتبع ما يحكم به الحاكم الا ان
يكون منافيا لوضع الشرع ولو حكم بالقتل والسيء واخذ المال فاسلوا
سقط الحكم في القتل ^{خاتمة} في المال ولو جعل للمشرك فدية عن اسراء المسلمين
لم يجب الوفاء لانه لا عوض للحرب **الثاني** يجوز لو الى الجيش جعل المحتاقل

لمن يدل على مصلحة كالتيب على عورة القلعة وطريق البلد الخ فان كانت
 الجعالة من ماله دينيا اشترط كونها معلومة الوصف والقدر وان كانت
 عينا فلا بد ان تكون مشاهدة او موصوفة وان كانت من مال الغينة
 جاز ان تكون مجهولة تجارية وثوب **تقريب** لو كانت الجعالة عينا وفتح
 البلد على امان **ويكفي** في الجملة فان اتفق المجهول له وارباها على بن لها
 او مساكها بالعوض جاز وان تعاسر افنحت الهدنة ويردون الى
 ما منهم ولو كانت الجعالة تجارية فاسلمت قبل الفتح لم تدفع اليه وفتحت
 القيمة وكذا واسلمت بعد الفتح وكان المجهول له كافرا ولومات قبل
 الفتح او بعده لم يكن له عوض **ولا بد** في الاسلامي وهم ذكور واناث
 فالاناث مملكت بالبسة ولو كانت الحرب قائمة وكذا الذراري ونحوه
 الطفل بالبالغ اعتبر بالانبات فمن لم يثبت وجهل سنة الحق بالذراري
 والذكور البالغون يتعين عليهم القتل ان كانت الحرب قائمة فاسلموا
 والامام مخير ان شاء ضرب اعناقهم وان شاء قطع ايديهم وارجلهم ثم كرم
 ينفون حتى يموتوا وان اسروا بعد تقصير الحرب لم يقتلوا وكان الامراء
 مخيرا بين المن والفداء والاسترقاق ولو اسلموا بعد الامر لم يقط
 عنهم هذا الحكم ولو عجز الاسير عن المشي لم يجب قتله لانه لا يدرك محكم

اشتبهاء

الامام فيه ولو بدر مسلم فقتله كان هديا ويجب ان يطعم الاسير ويقي
 اريد قتله ويكره قتله صرا وحمل راسه من المعركة ويجب وارة الشهيد
 دون الحرم وان اشتبه يوارى من كان كيشا لذكر وحكم الطفل المسبح حكم
 ابويه فان اسلم او اسلم احدهما تبعه الولد ولو سبه منقرا قيل يتبع **لثا**
 في الاسلام **تقريب** اذ اسر الزوج لم يفسخ النكاح ولو استرق انفسخ النكاح
 الملك ولو كان الاسير طفلا او امرته انفسخ النكاح لتحقق الرق بالبسة
 وكذا الواسر الزوجان ولو كانا مملوكين لم يفسخ لان لم يحدث رق ولو
 قيل يخير الغانم في الفسخ كان حسنا ولو سبيت امرته فصولح اهلها
 على اطلاق اسيرة يدها هل الشراك فاطلق لم يجبا عادة المرتزقة وعقبت
 بعوض جاز ما لم يكن قد استولدها مسلم ويلحق بهذا الطرف مسئلتا
الاجابة اذا اسلم الحر في دار الحرب حقق دمه وعصم ماله مما يقتل
 كالذهبت الفضة والامعة دون مالا ينقل كالارضين والعقار
 فانها للمسلمين ولحق به ولده الاصاغر ولو كان فيهم حمل ولو سبيت
 ام الحمل كانت رقادة ولدها منه وكذا لو كانت الحريرة حاملة
 من مسلم يوطى مباح ولو اعتق مسلم عبدا ذميا بالنذر فلق بدار
 الحرب فاسره المسلمون جاز استرقاقه وقيل لا يتعلق ولا المسلم

ولو كان المعتق ديتا استرق اجماعا **الثانية** اذا اسلم عبد الحر في دار
الحرب قبل مولاه ملك نفسه بشرط ان يخرج قبله ولو خرج بعده كان
على رقة ومنهم من لم يشترط خروجه والاقل اصح الطرفين **الخامس في احكام**
الغنية والنظر في الاقسام واحكام الارض المفتوحة وكيفية القسمة **اما**
الاول فالغنية هي الفائدة المكتسبة سواء اكتسب براس مال كارباح
التجار او بغيره كما يستفاد من دار الحرب والنظر ههنا يتعلق
بالقسم الاخير وهي اقسام **ثلاثة الاول** ما ينقل كالذهب والفضة والمنة
وملا ينقل كالارض والعقار وما هو سبي كالنساء والاطفال والاول
ينقسم الى ما يصح تملكه للسلام وذلك يدخل في الغنية وهذا القسم يخص
به الغنائم بعد الخمس والمجائيل ولا يجوز لهم التصرف في شيء منه
الا بعد القسمة والاختصاص وقيل يجوز لهم تناول ما لا يدركه كلعف
الدابة واكل الطعام والى ما لا يملكه كالحمر والخمر ولا يدخل في الغنية
بل ينبغي ان لا يذبحه ان امكن كالحترير او يجوز ان لا يذبحه وابقائه للتخيل
كالخمر **فروع الاول** ان اباغ احد الغنائم غنائما شيئا او وهبه لرجل
ويمكن ان يقال يصح في قدر حصته ويكون النافذ احق باليد على قول
ولو خرج هذا الى دار الحرب اعاده الى المعتق لا الى باذنه ولو كان القابض

من غير الغنائم ان تقر به عليه **الثاني** الاشياء المباحة في الاصل كالصبيان
والاشجار لا يفتقر بها احد ويجوز تملكها لكل مسلم ولو كان عليه اثر
ملك وهو في دار الحرب كان غنية ببناء على الظاهر كالمطير المقصود بها
لاشجار المقطوعة **الثالث** لو وجد شيء في دار الحرب يحتمل ان يكون للسلطان
ولا لاهل الحرب كالحمة والسلاح فحكم المقتطعة وقيل يعرف سنة
ثم يلحق بالغنية وهو **عكم الرابع** ان كان في الغنية من ينعتق على بعض
الغنائم قيل ينعتق نصيبه ولا يجب ان يشتري حصص الباقيين وقيل
لا ينعتق الا ان يجعله الامام فحصة واحدة جماعة هو احد ثم رضي
هو فيلزم شراء حصص الباقيين ان كان موسرا واما ما لا يقتل فهو
للمسلمين قاطبة وفيه الخمس والامام مخير بين اقرار خمسة لا رباة بين
ابقائه واخراج الخمس من ارتفاعه واما النساء والذرائع في حمله
الغنائم ويخص بهم الغنائم وفيهم الخمس المستحق **الثاني في احكام الاقسام**
كل ارض فتحت عنوة وكانت محيطة فبها المسلمين قاطبة والغنائم في
الجملة والنظر فيها الى الامام ولا يملكها المنتصر على الخصوص ولا
يبيع بيعا ولا هبتها ولا وقفها ويرى الامام حاصلها في المصالح مثل
سد الثغور ومعونة الغزاة وبناء القناطر وما كانت هواة وقت

الفتح فهو للامام خاصة ولا يجوز احيائه الا باذنه ان كان موجودا ولو
تصرف فيها من غير اذنه كان على المتصرف طسقا وميلكا المي عند
عدمه من غير اذن وكل ارض فتحت صلحا فني لا رباها وعليهم ما
صالحهم الامام وهذه تملك على الخصوص ويجمع تبعها والتصرف فيها
بجميع انواع التصرف ولو باعها المالك من مسلم صح وانقل ما كان
عليها الى زمة البايع هذا ان اصولها على ان الارض لهم اما لو
على ان الارض للمسلمين ولهم السكنى وعلى اعناقهم الجزية كان حكمها
حكم الارض المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين ومواتها للامام ولو
اسلم الذي سقط ما ضرب على ارضه وملكها على الخصوص وكل
ارض اسلم اهلها فني لهم على الخصوص وليس عليهم فيها شيء سواء
ان حصلت شرائطها خاتمة كل ارض ترك اهلها عامر بها كان للامام
تقبيلها ممن يقوم بها وعليه طسقا لا رباها وكل ارض موات تبطل
سابق فاحياها كان احق بها وان كان لها مال معروف فليطسقا
وان استأجر مسلم دارا من حوزة ثم فتحت تلك الارض لم تبطل الاجرة
وان ملكها المسلمون **الثالث** في قسمة الغنيمة يحبان سبده بملطرا الا
كالمجانل والسلب ان اشرط للقاتل ولو لم يشرط لم يخص به ثم ما يفتح

عليها

الذين التقية مدة بقائها حتى تقسم كالحافظ والراعي والناقل وما يرضه
للسا والعبيد والكفار ان قالوا باذن الامام فانه لا سهم للثلاثة ثم يخرج
لنفس وقيل بل يخرج الخمس مقدما على الالة والاقل شبهة ثم يقسم
اربعة الاخماس بين المقاتلة ومن حضر لقتال ولو لم يقاتل في الطفل
ولو ولد بعد الحيازة وقبل القسمة وكذا من انقل المقاتلة من المدد
ولو بعد الحيازة وقبل القسمة ثم يعطى الراجل سهما والفراس سهمين و
قيل ثلثة والاقل اظهر ومن كان له فرسان فصاعدا انهم لفرسين
دون ما زاد وكذا الحكم لوقا لو اوفى السفن وان استغنوا عن الخيل
ولا يسم للابل والبغال والحير وانما يسم للخيل وان لم تكن عربا ولا
يهم من الخيل للفتح والراعي والضرع لعدم الانتفاع بملة الحرب وقيل
يهم مراعاة للاسم وهو حسن ولا يسم للغنم ان كان حيا غنابا
ولو كان صاحبه حاضرا كان لصاحبه سهم ويسم للستاجر والمستأجر
ويكون السهم للقاتل والاعتيل يكونه فان ساعد حيازة الغنيمة
لا يدخل المعركة والجيش يشارك الشربة في غنيمتها اذا صدر عنه
وكذا يخرج منه سريتا اما لو خرج جيشان من البلد الى جهتين
لم يشارك احدهما الاخر وكذا لو خرجت الشربة من جملة عسكر البلد وكذا

العسكر لا يذنب ليس بمجاهد ويكره تأخير قيمة الغنمة في دار الحرب لا لعذر
وكذا يكره اقامة الحد وفيها مسائل **اربع الاولى** المصد المجتهد لا يملك
رزقه من بيت المال الا بقضه فان حل وقت العطاء ثم مات كان
للوارث المطالبة وفيه تردد **الثانية** قيل ليس للاعراب من الغنمة
شيء وان قاتلوا مع المهاجرين بل يرضخ لهم وينفي عنهم من اظهر الاسلام
ولم يصفه وصح على اعفائه عن المهاجرة وتركه النصيب **الثالثة** لا يجوز
احد سلب ولا انفلاذ بدنة ولا رجعة الا ان يشترط له الامانة **الرابعة**
الحرج لا يملك مال المسلم بالاستغنام ولو غنم المشركون اموال المسلمين
وذرايعهم ثم ارتجعوها فالاحرار لا سبيل عليهم اما الاموال والعبيد
فلا ربا بها قبل القسمة ولو عرفت بعد القسمة فلا ربا بها القيمة من بيت
المال وفي رواية تعاد على اربابها بالقيمة والوجه اعادتها على المالك
ويرجع الغنم بقيمتها على الامام مع تفرق الغنمين **الركن الثالث**
في احكام اهل الذمة والنظر في امور **الاول** من يؤخذ منه الجزية
تؤخذ ممن يقر على دينه وهم اليهود والنصارى ومن لم يشبهه كتاب
وهم المجوس ولا يقبل من غيرهم الا الاسلام والفرق الثلاثة الزموا
شروط الذمة افرقوا سواء كانوا عربا او عجماء ولوا على اهل حرب ان يمتنع

وبذلوا

وبذلوا الجزية لم يكفوا البيئته واقرقوا ولو ثبت خلافها انتقض العهد
ولا يؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والنساء وهل تسقط عن القليل
نعم وهو المروى وقيل لا وقيل تسقط عن المملوك وتؤخذ ممن عدل
هو لاء ولو كان وارثا او مقعدا وتجب على الفقير وينظر بها
حتى يوسر ولو ضرب عليهم جزية فاسترطوها على النساء ابصر الصالح ولو
قتل الرجال قبل عقد الجزية فقتل النساء اقرارهن ببذل الجزية
فيل يصح وقيل لا وهو الصحيح ولو كان بعد عقد الجزية كان الاستسحا
حسنا ولو اعتق العبد الذي منع من اقامة دار الاسلام لا يقبل
الجزية والمجنون المطبق لا جزية عليه فان كان يفيق وقتا قيل يعال
لا غلب ولو افاق حولا وجبت عليه ولو جرح بعد ذلك وكل من بالغن
صبيانه يؤمر بالاسلام او بدل الجزية فان امتنع صار حريتا **الثاني**
في كينة الجزية ولا حد لها بل يقدر بها الى الامام بحسب احوالها
فذكره على مجموع على اقتضاء المصلحة في تلك الحال ومع استقاما يفتقه
المقدور يكون الاول اطرا حقه حقيقة للتخار ويجوز وضعها على
الرؤس وعلى الارض ولا يجمع بينهما وقيل يجوز ابتداء وهو لا
يجوز ان يشترط عليهم مضافا الى الجزية صياغة مارة العسكر ونحوها

قوله

ان تكون الضيافة معلومة ولو اقتصر على الشرط وجب ان يكون زائدا عن
 اقل مراتب الجزية وان اسلم قبل الحول او بعده قبل الاداء سقط الجزية
 على الاظهر ولو مات بعد الحول لم تسقط واخذت من تركته كالدين **الثاني**
 في شرائط الجزية وهي ستة **الاول** قبول الجزية **الثاني** ان لا يفعلوا ما ينافي
 الايمان مثل العزم على حرب المسلمين او امداد المشركين ويخرجون عن
 الجزية بخالفة هذين الشرطين **الثالث** ان لا يؤذوا المسلمين كالزنا
 بنسائهم واللواط بصبيانهم واللولؤنة لاموالهم وايذاء عين المشركين
 والعجس لهم فان فعلوا شيئا من ذلك وكان تركه مشروطا بالهدنة
 كان نقضا وان لم يكن مشروطا كانوا على عهدهم وفعل بهم ما يقتضيه
 جنائهم من حدا وعزير ولو سبوا النبي قتل السلب ولو نالوه بما
 دون عزيره اذا لم يكن شرط عليهم **الكف** **الرابع** ان لا يتظاهروا بالكفر
 كسر الخمر والزنا واكل لحم المحترمين وكساح المحرمات ولو تظاهروا بذلك
 نقض العهد وقيل لا ينقض بل يفعل بهم ما يوجب شرع الاسلام من
 حدا وعزير **الخامس** ان لا يجردوا كنيسة ولا يضربوا ناقوسا ولا
 يطيلوا ابناء ويعتزون ولو خافوا ولو كان تركه مشروطا في العهد
 انقضى **السادس** ان يجري عليهم احكام المسلمين وهي هنا مسائل **الاول**

ان اخرجوا الذمة دار الاسلام كان للامام ردتهم الى ما منهم وهل لهم
 قتلهم واسترقاقهم ومقاداةهم قيل نعم وفيه تردد **الثانية** ان الاسلام بعد
 خرق الذمة قبل الحكم فيه سقط الجميع عدا القود والحد واستعارة
 ما لحد ولو اسلم بعد الاسترقاق والمقاداة لم يرتفع ذلك عنه **الثالثة**
 ان اقامت الامام وقد ضرب لما قرره من الجزية امدام معينة او اشترط
 الدوام وجب على القائم مقامه بعده امضا ذلك وان اطلق الاول
 كان للثاني تغييره بحسب ما يراه صلاحها ويكره ان يبدل ذلك **الرابعة**
 ويستحب ان يضطر الى اخيق الطرق **الرابع** حكم الابنية والنظر في البيع
 والكنائس والمسكن والمساجد لا يجوز استئناف البيع والكنائس
 بلاد الاسلام ولو استجدت وجب ان الهاسواء كان البلد مستحقة
 المسلمون او فتح عنوة او صلحا على ان يكون الارض للمسلمين ولا يباين
 بما كان قبل الفتح وبما استجدت وفي ارض فتحت صلحا على ان يكون
 الارض لهم واذا انهدمت كنيسة مما لهم استدامتها اعادة ما
 قيل اذا كانت في ارض المسلمين واما اذا كانت في ارضهم فلا بد **الخامسة**
 المساكن فكل ما يستجد الذي لا يجوز ان يعلوبه على المسلمين من مجازاة
 ويجوز مساواته على الاشربة ويقرها ابتاعه من مسلم على علوه كيف كان

ومقاداةهم

المقاداة

ولأنهم لم يجزوا على المسلم ولا يقتصر على المساواة فأدركنا
المساجد فلا يجوز أن يدخل المسجد الحرام إجماعاً ولا غيره من المساجد
عندنا ولو أن لهم بيع الأذن لاستيطاناً ولا اجتزاء ولا امتيازاً
ولا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور وقيل المراد بمكة والمدينة
والمدينة وفي الاجتزاء به والامتياز لمن ترد من إجازة مدة بثلاثة
أيام ولا جزيمة العرب وقيل المراد بمكة والمدينة واليمن وبخاليها
وقيل هي من عدن إلى ريف عبادان طولاً ومن هامة وما والاها
إلى أطراف الشام عرضاً **الخامس** في المهادنة وهي المعاهدة على ترك
الحرب مدة معينة وهي جائزة إذا اقتضت مصلحة للمسلمين أو لقاتلهم
عن المقاومة ولما يحصل به الاستظهار أو لرأب الدخول في الأساطيع
التي تقرب من رفع ذلك وكان في المسلمين قوة على الخصم لا يجوز
المهادنة أربعة أشهر **ولا يجوز** أكثر من سنة على قول مشهور وهل يجوز
أكثر من أربعة أشهر قيل لا لقوله نعم فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم
وقيل نعم لقوله نعم وإن جنحوا للسلم فاجنح لها والوجع مراعاة الإحسان
ولا تصح إلى مدة مجهولة ولا مطلقاً إلا أن يشترط الإمام لنفسه الخيل
في التقصير سواء ولو وقعت المهادنة على ما يجوز فعلم بجيال الوفاء

مجلس

مثل الظاهر المناكير وإعادة من تهاجم من النساء فلو هاجرت وتحققا مثلا
لم تعد لكن يعاد على زوجها ما سلم اليها من مهر خاصة اذا كان مباحا ولو
ان محرما لم يعد ولا قيمته ففرجان **الاول** اذا قدمت مسلمة فارتدت
لم ترد لها تمليك المسلمة **الثاني** لو قدم زوجها وطالبها لم ينفذت بعد المطالبة
دفع اليه مهرها ولو مات قبل المطالبة لم يدفع اليه وفيه تردد ولو ماتت
وطلقها باينالم يكن له المطالبة ولو اسلمه العدة الرجعية كان احق بها واما
اعادة الرجال فن امن عليها الفتنة بكثرة العشرة وما مائل لذلك من بيننا
القوة جان اعادته ولا تمنعوا منه ولو شرطه الهدنة اعادة الرجال مطر
فيل بطل الصلح لانه كايناول من يؤمن افتتانه يتناول من لا يؤمن وكل
من وجب ردة لا يجب حمله واما مخلي بيته وبينهم ولا يتولى الهدنة على
العموم ولا لاهل البلد والصقع الا الامام ومن يقوم مقامه ومن لم يمت
هذا الطرف مسائل **الاول** كل ذنبي استقل عن دينه الى دين لا يقبل اهله
عليه لا يقبل منه الا الاسلام او القتل اما لو انتقل الى دين يقر اهله
كاليهودي ينتقل الى النصرانية او المجوسية قيل يقبل لان الكفر لا حجة
وقيل لا لقوله ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وان عاله
الى دينه قيل يقبل وقيل لا وهو الاشبه ولو امر فقتل هل يملك

اطفال قيل لا استعصاها حالهم الاول **الثانية** ان فعل اهل الذمة ما هو
سائغ في شرعهم وليس بسائغ في الاسلام لم يعترضوا وان تجاهروا بعمل
بهم ما يقتضيه الجناية بموجب شرع الاسلام وان فعلوا ما ليس بسائغ
في شرعهم كاللواط والزنا فالحكم فيه كاهل السلم وان شئ الحاكم دفعه الى
اهل تحلة ليقوموا الحد فيه بمقتضى شرعهم **الثالثة** ان اشترى الكافر
مصحفا لم يصب البيع وقيل يصب وترفع يده والاول انسب اعظام الكتاب
العزيز ومثل ذلك كتب حاويات النجى وقيل يجوز على كراهية وهو
اشبه **الرابعة** لو اوصى الذي ببناء كنيسة او بيعة لم يحل لبنائها معيته
وكذا لو اوصى بصرف شيء في كتابة التورية او الانجيل لانهما محرقة
ولو اوصى للزاهب والقسيس حاز كما يجوز الصدقة عليهم **الخامسة**
يكوه للسلم حرة من الكنائس والبيع من بناء وخجارة وغير ذلك **الركن**
الرابع في قتال اهل البغي يجب قتال من خرج الى امام عادل ان اذنب
اليه الامام عموما او خصوصا او من نصبه الامام والتاخر عنه كبره واذا
قام به من فيه غنا وسقط عن الباقي مالم يستنهضه الامام على التعين
والفرار في حربهم كالفرار في حرب المشركين ويجب مصابرتهم حتى يقتلوا
او يقتلوا ومن كان من اهل البغي لم فتنه يرجع اليها جاز الامير على

جرمهم وانما مدبرهم وقتل اسيرهم ومن لم يكن له فتنه فالقصد بمحاربتهم حتى
كلتهم فلا يتبع لهم مدبر ولا يحجز على جرمهم ولا يقتل لهم ما سوره مسائل
الاول لا يجوز سبي دارى البغاة ولا تملك دنائهم اجماعا **الثانية**
لا يجوز تملك شيء من اموالهم التي لم يجرها العسكر سواء كانت مما ينقل
كالناب والالات او لا ينقل كالعقارات لتحقيق الاسلام المقصود لحقن
الدم والمال وهل يؤخذ ما هو العسكر مما ينقل ويحول قيل لا لما ذكرنا
من العلة وقيل نعم على ما يبره على وهو الاظهر **الثالثة** ما حواه العسكر
للقائلة خاصة يقيم للرجال سهم وللنارس سهمان ولذي الفرسين
او الفارس ثلاثة **خاتمة** من منع الزكاة مستحالة فليس به مرتد ويجوز
قتاله حتى يدفعها ومن سب الامام العادل وجب قتله وان اقبل الله
مع اهل البغي خرق الذمة وللامام ان يستعين باهل الذمة في قتال
اهل البغي ولو ائلف الباغى على العادل مالا او نفلا في حال الحرب فيمنع
اثنى منهم بما يوجب حدا واعتصم بهاد الحرب فيقع الظفر مقام عليه الحد
كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
المعروف هو كل فعل حسن اخضع بوصفنا على حسنه اذا عرفت
فاعلم ذلك او دل عليه والمنكر كل فعل قبيح عرفت فاعلم فجهاد اول عليه

وكل ما يقع من عدا الأدهان لفائدة الاستصحاب تحت التمسك والميتة
لدم وارواث وابوال مالا يؤكل لحمه ودمه ما قيل تحريم الابوال الاول
الابل والاول اشبه واكثر وجيع اجزائه وجلد الكلب ما يكون
الثاني ما يحرم تحريم ما قصد به كالات اللهم مثل العود والزمر
هياكل العبادة المستدعة كالصليح الصتم والات القمار والرد
الطفرح وما يفضي الى مساعدة على محرمة كبيع السلاح لاعداء الدين و
اجارة المساكين والسفن للمحرمات وكبيع العنب ليحل خمر او بيع الخشب
ليحل صنما ويكره بيع ذلك لمن يعلمها **الثالث** مالا يستفاد به كالسوخ
برية كانت كالقرود والدب وفي الفيل ترد اشبهه جواز بيعه للاستفاد
بعضه او بجزئه كالحجري والصفادع والسلاحف والطاغ والسباع
كلها الا الهر والجوارح طائفة كانت كالبازي او ماشية كالغهد
وقيل يجوز بيع السباع كلها تبعا للانقاع بحلها او ديشها وهو
الاشبه **الرابع** ما هو محرمة في نفسه كعمل الصور المحبة والغناء معونة
الظالمين بما يحرم ونوع الناحية بالباطل وحفظ كتب الضلال ونحوها
لغير المقص وهما المؤمنون وتعلم التحرر والكمانة والقيافة والشجند
والعزل والغش بما يخفى كسوء اللبن وتدليس الماسطة وتزيين الرجل

بالماء

بما يحرم عليه **الخامس** ما يجب على الانسان فعله كتغسيل الموتى وتكفينهم
ردفهم وقد يحرم الاكتسب باشيء اخر تاتي في اماكن النساء الله
مسئلة اخذ الاجرة على الان حرام ولا باس بالترق من بيت
المال وكذا الصلوة بالناس والقضاء على تفصيل ياتي ولا باس باخذ
الاجرة على عقد النكاح والكروهاث ثلثة ما يكون لا ينفق الى
محرمة او مكروه غالب كالعرق وبيع الاكلان والطعام والريق
واخذ الذبح والخرصعة وما يكون لضعفة كالنساجة والحجامة
ان اشترط وضرب الفحل وما يكون لطرق البهائم ككسب لصبيك
ومن لا يهتنب المحارم وقد يكره اشياء تدكر في ابوابها الذم وما عدل
ذلك مباح **مسائل** الاولى لا يجوز بيع شيء من الكلاب الا كلب
الصيد وفي كلب الماشية والزرع والحائط ترد والاشبه المنع
نعم يجوز اجارها ولكل من هذه الاربعة دية لو قتل غير المالك
الثانية الرشا حرام سواء حكم لبيانه او عليه بحق او باطل **الثالثة**
ان ادفع الانسان مالا الى غيره ليصرفه في قبيل وكان المدفوع اليه
بصفته فان عين له عمل بمقتضى تعيينه وان اطلق جاز ان ياخذ مثل
احد من غير زيادة **الرابعة** الولاية من قبيل السلطان العادل

اصغته

واحد

جائزة وربما وجبت كما ان اعنته امام الاصل ولم يمكن دفع المنكر او اضر
 بالعرف الا بها ويحرم من قبل الجائز ان الموثق اعتماد ما يحرم ولو من
 ذلك وقد روي على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر استحب ولو اكره
 له الدخول دفعا للضرر اليسير على كراهية وتزول الكراهية لدفع الضرر
 الكثير كالنفس والمال والخوف على بعض المؤمنين **الخامسة** اذا كرهه
 الجائز على الولاية جاز له الدخول والعمل بما يامر مع عدم القدرة على
 التقصير الا في الدماء المحترمة فانه لا يقية فيها **السادسة** جوائز الجائز ان
 علمت حراما بعينها فهي حرام والا فهي حلال فان قبضها عارضا على الملك
 وان جهله او بعدد الوصول اليه تصدق بها عنه ولا يجوز اعادةها على
 غيرها الا كما مع الامكان **السابعة** ما ياحظه السلطان الجائز من الغلات
 باسم المقاسمة او الاموال باسم الخراج من حق الارض ومن الانعام ما
 الزكوة يجوز ابتياعه وقبول هبته ولا تجب اعادةه على اربابه وان عرف
 بعينه **الفصل الثامن** في عقد البيع وشروطه واداءه العقد واللفظ
 الدال على نقل الملك من مالك الى اخر يرضى به معلوم ولا يكفي التقاض
 من غير لفظ وان حصل من الامارات ما يدل على ارادة البيع سواء كان
 في الحقيق او في المحطير ويقوم مقام اللفظ الاشارة مع العذر ولا ينقض الا

بلفظ الماضي فلو قال اشتري او ابتع او ابعت لم يصح وان حصل القبول كذلك
 فظرف القبول مثل ان يقول بعني او تبعني لان ذلك اشبه بالاستعانة
 او الاستعلام وهل يشترط تقديم اليجاب على القبول فيه تردد ولا
 عدم الاشتراط ولو قبض المشتري ما ابتاعه بالعقد الفاسد لم يملكه
 وكان مضونا عليه واما الشرط فيها ما يتعلق بالمعاقدين وهو
 البلوغ والعقل والاختيار فلا يصح بيع الصبي ولا شرائه ولو اذن له
 الولي وكذا لو بلغ عشرين اقل على الاظهر وكذا المجنون والمغني عليه
 السكان غير المميز والمكروه ولو رخصه كل منهم بما فعل بعد ذلك عذره
 عند المكروه للوثوق بجوارته ولو باع المولود واشترى بغير اذن
 سيده لم يصح فان اذن له جاز ولو امره امران يبتاع لنفسه من
 مولاه قيل لا يجوز والجواز اشبه وان يكون البائع مالكا او من
 له ان يبيع عن المالك كالا ب والجد والوكيل والوصي والحاكم
 امينه فلو باع ملك غيره وقف على اجازة المالك او وليه على الاظهر
 ولا يكفي سكوت مع العلم ولا مع حضور العقد فان لم يجز كان له ان يترفع
 من المشتري ويرجع المشتري على البائع بما فعل عليه وما اعترمه
 من نفقة او عوض اجرة او ثا ان لم يكن عالما انه لغير البائع وان

البائع ان المالك اذن له وان لم يكن كذلك لم يرجع بما اغترم وقيل لا يرجع
 بالثمن مع العلم بالغصب وكذا لو باع ما يملك وما لا يملك ففي بيعه فيما
 يملك وكان بيعه فيما لا يملك موقوف على الاجازة للمالك ويستطاع
 بان يقوم جميعا ثم يقوم احدهما ويرجع على البائع بمحضته من الثمن ان لم
 يحجز المالك ولو اراد المشتري رد الجميع كان له ذلك وكذا لو باع ما يملك
 وما لا يملك المسلم او ما لا يملكه مالك كالعبد مع الحر في الشاة الخنزير
 والخل مع الخمر والاب والجد لا يرخص تصرفهما ادا م الولد غير شريد
 وينقطع ولايتهما بثبوت البلوغ والرشد ويجوز لهما ان يتوليا
 طرف العقد فيجوز ان يبيع عن ولده من غيره وعن نفسه من ولده
 وعن ولده من نفسه والوكيل يبيع تصرفه على الموكل ادا م الموكل جازا
 جازا التصرف وهل يجوز ان يتولى طرف العقد قيل نعم وقيل لا وقيل
 ان اعلم الموكل جازا وهو الاشبه فان وقع قبل اعلانه وقف على الاجازة
 والوصية لا يبيع تصرفه الا بعد الوفاة والتردد في توليته لطرف العقد
 كالوكيل وقيل يجوز ان يقوم على نفسه وان تقرض ان كان مليا
 اما الحاكم وامينه فلا يليان الا على المجهور عليه صغر او سفاهة
 او حاكم على غايب وان يكون المشتري مسلما اذ ابتاع عبدا مسلما

وقيل يجوز ولو كان كافرا ويجوز على بيعه من مسلم والاول اشبه ولو ابتاع
 الكافر اياه المسلم هل يبيع فيه تردد والاشبه الجواز لانقضاء السبيل
 بالعق ومهما ما يتعلق بالمبيع وقد ذكرنا بعض هذه البلب الاول وتزيد
 مهمنا شرط الاول ان يكون مملوكا فلا يبيع بيع الحر وما لا منفعة
 فيه كالتخافس والعقارب والديدان والفضلات المنفصلة عن ^{ذلك} الا
 كسفره وظفره وطوباة عدا اللبس ولا مما يشترك المسلمون فيه قبل
 جازاته كالكلاء والماء والسموك والوحوش قبل اصطيادها والارض
 الماخوذة عنوة وقيل يجوز بيعها بعبا لا تار التصرف فيها وفي بيع يوت
 مكته تردد والمرى المنع واماء البئر فو ملك لمن استنبطه وماء
 النهر لمن حفره ومثله كل ما يظهر في الارض من المعادن فهي للمالك ابتعا
 لها لا أرض **الثاني** ان يكون طلقا فلا يبيع بيع الوقف مالم يؤت بقا
 الى جازبه لا اختلاف بين اربابه ويكون البيع اعود على الظاهر ولا يبيع
 ام الولد مالم يميت او في ثمن رقبتهما مع اعطاه مولاها وفي اشتراط موت
 المالك تردد ولا يبيع الرهن الا مع الاذن ولا يمنع جناية العبد من
 بيعه ولا من عقبة عدا كانت الجناية او خطأ على تردد **الثالث** ان
 يكون مقدورا على تسليمه فلا يبيع بيع الا ببق منفردا يبيع منفذا الى

ما يبيع بعه ولو لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع وكان الثمن مقابلا
للقيمة ويصح بيع ما جرت العادة بعوده كالحمام الطائر والتمول
لملكة المشاهدة في المياه المحصورة ولو باع ما يعتد تسليمه الا بعد ذلك
فيه تردد ولو قيل بالجواز مع ثبوت الخيار للمشتري كان قويا **الرابع**
ان يكون الثمن معلوم القدر والجنس والوصف فلو باع بحكم احد هيا
لم يعتد ولو سلمه المشتري فتلف كان مضونا عليه بقيمة يوم قبضه
وقيل اعلى القيم من يوم قبضه الى يوم تلفه وان نقص فله ارضه وان
زاد بفعل المشتري كان له قيمة الزيادة وان لم يكن عينا **الخامس** ان يكون
البيع معلوما فلا يجوز بيع ما يكال او يوزن او يعتد جزافا ولو كان
مشاهدا كالعترة ولا يمكن كمال مجهول ويجوز ابتاع جزء من معلوم
بالنسبة مساويا وكانت اجزائه متساوية او متفاوتة ولا يجوز
ابتاع شيء مقداره منه اذ لم يكن مستطى الاجزاء كالذراع من
الثوب او الحرب من الارض او عهد من عبيدين او من عبيد اوشا
من قطع وكذا الوباغ قطيعا واستثنى منه شاة او شيئا اخر مثالا
عينا ويجوز ذلك من متساوي الاجزاء كالقفير من كروكذا ويجوز لو
كان من اصل مجهول ككوك من صبرة مجهولة القدر واذا اعتد عذما

يجب عذما جاز ان يعتبر بمكيل ويؤخذ بمجوز بيع الثوب الا بوضع
المشاهدة وان لم يمسح ولو مسح كان احوط لتفاوت الغرض في ذلك تعتد
ادراكه بالمشاهدة ويكفي مشاهدة البيع عن وصفه ولو غاب وقت
الابتاع الا ان يضيء مدة جرت العادة بتغير البيع فيها واد اختلف
التغير في النماء على الاول ويثبت له الخيار ان ثبت التغير واختلفا
فيه فالقول قول البائع مع يمينه على تردد فان كان المراد منه الطعام
البيع فلا بد من اختياره بالذوق او الشم ويجوز شرائه من دون ذلك
بالوصف كما يشتري الاعيان المرئية وهل يصح شرائه من غير
اختبار ولا وصف على ان الاصل العترة فيه تردد والاولى الجواز له
الخيار بين الرد والارش ان خرج معيبا ويتعين الارش مع احدث
حدث فيه ويتساوى في ذلك الاعي والمبصر وكذا ما يؤدى اختياره
الى فساد كالحوز والبطيخ والبيض فان شرائه جائز مع جهالة ما في
بطونه ويثبت للمشتري الارش بالاختبار مع العيب دون الرد وان
لم يكن المكسورة قيمة رجع بالثمن كله ولا يجوز بيع سمك الاحام ولو كان
ملوكا لجهالة وان ضم اليه القصب او غيره على الاصح وكذا اللبن
في الضرع ولو ضم اليه ما يحتلب منه وكذا الجلود والاصواف والاربا

والشعر على الانعام ولو ضم اليه غيره وكذا ما في نطونها وكذا اذا ضمها وكذا
ما يلحق العمل **مسئلتان الاولى** المسك طاهر يجوز بيعه في فاره وان لم
يفرق وفقه احوط **مسئله** يجوز ان يندس للظروف ما يحتمل الزيادة
والنقصه ولا يجوز وضع ما يزيد الا بالمرأه ويجوز بيعه مع الطر
من غير وضع واما الاداب فيستحب ان يتفق في ما يتولاه وان يسوى
البائع بين المتابعين في الانصاف وان يقلل من استقاله وان يشهد
الشهادتين ويكثر الله سبحانه اذا اشترى وان يقبض لنفسه ناقصا
يعطى راجحا ويكره مدح البائع لما يبيعه وندم المشتري لما يشترى ولين
على البيع والبيع في موضع يستوفي فيه العيب والرجوع على المؤمن الا في مخرجه
وعلى من بعده بالاحسان والسوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
للدخول الى السوق او لا ومبايعه الادين ويدوى العاهات لا تكرار
والتعرض للكيل والوزن اذا المبحسنه والاستحاط من الثمن بعد العقد
والزيادة في السلعة وقت النداء ودخول المؤمن في سوم اخيه على الظاهر
وان يتوكل حاضر لباد وقيل يحرم والا قال اشبه ويلحق بذلك مسئلتان
الاولى تلقى الركبان مكروه وحده اربعه فرسخ اذا قصده ولا يكره
ان انفق ولا يثبت للبائع الخيل الا ان يثبت الغبن الفاخر والخيل

فيه على الفور مع القدرة وقيل لا يسقط الا بالاسقاط وهو الاشبه وكذا
حكم الخش وهو ان يزيد لن يادة من واطا **البائع الثاني** الاحتكار يكون
وقيل حرام والا قال اشبه واما يكون في المنطة والشعير والتمر والزبيب
والتمن وقيل وفي الملح بشرط ان يستقيمها للزيادة في الثمن ولا يوجد بائع
ولا بائع ولا بشرط اخر ان يستقيمها في الغلاء ثلثة ايام وفي الرخص اربعين
ويحرم الاحتكار على البيع ولا يسعر عليه وقيل يسعر والا قال **الفصل الثاني**
في الخيل والنظر في اقسامه واحكامه اما اقسامه خمسة **الاول** خيل المجلس
فان حصل الاجاب والقبول انعقد البيع ولكل من المتابعين خيار
الفتح ما دام في المجلس ولو ضرب بينهما حائل لم يبطل الخيار وكذا لو
اكرها على التفريق ولم يتمكن من الخيار ويسقط باسقاط سقوطه في
العقد بمقارفة كل منهما صاحبه ولو بخطوة وبايجابهما اياه او احدهما
ورضا الاخر ولو التزم احدهما سقط خياره دون صاحبه ولو خير
فسكت فخير الساکت باق وكذا الاخر وقيل فيه يسقط وقيل لا
الاول اشبه ولو كان العامد واحدا عن اثنين كالأب والجد كان
الخيل ثابتا ما لم يشترط سقوطه او يلتزم به عنها بعد العقد او يفتق
المجلس الذي عقد فيه على قول **الثاني** خيل الحيوان والشرط فيه كنه

ثلاثة أيام للمشتري خاصة دون البائع على الاظهر ويسقط بطلان سقوطه
في العقد والتزام بعده وبإحداثه فيه حدا كالمطلقة والامه وتبصر فيه
سواء كان تصرفا لانفاكا للبيع او لم يكن كالهبة قبل القبض والوصية
الثالث خيار الشرط وهو محبط بشرطانه واحدها ان يحيل ان
يكون مدة مضبوطة ولا يجوز ان ينطو بما يحتمل الزيادة والنقصان
كعدم الحاجة ولو شرط كذلك بطل البيع ولكل منهما ان يشترط الخيار
لنفسه ولا جنيته ولمع الاجنب ويجوز اشتراط المؤامرة واشتراط اعادة
يرد البائع فيها الثمن اذ اساء ويرجع بالمبيع **الرابع** من اشترى شيئا
ولم يكن من اهل الخبرة وظهر فيه غبن لم تجر العادة بالتعاقب به كان في
العقد اذ اساء ولا يسقط ذلك الخيار بالتصرف اذا لم يخرج عن الملك
او يمنع مانع من رده كالاستيلاء في الامه والعنق ولا يثبت اضرار **الخامس**
من باع ولم يقبض الثمن ولا سلم المبيع ولا اشترط تأخير الثمن فالبائع
لازم ثلثة ايام فان جاء المشتري بالثمن والا كان البائع اولى بالمبيع
ولو تلف كان من مال البائع في الثلثة وبعدها على الاشبه وان
اشترى ما يفسد من يومه فان جاء بالثمن قبل الليل والا فلا بيع له
وخيل العيب ياف في بابه انشوا ما احكامه فتشتمل على مسائل **الاولى**

خيل العيب

فيار المجلس لا يثبت في شيء من العقود الا البيع وخيار الشرط يثبت في كل
مقدرة النكاح والوقف وكذا الابراء والطلاق والعنق **الاعلى** ومن
شاذة **الثانية** التصرف يسقط خيار الشرط كما يسقط خيار الثلثة ولو
كان الخيار لهما وتصرف احدهما سقط خياره ولو اذن احدهما وتصرف
اخر سقط خياره **الثالثة** اذا ملك من له الخيار انتقل الى الوارث
من اي انواع الخيار كان ولو جرح قام الوارث مقامه ولو زال العقد انقض
تصرف الوارث ولو كان الميت مملوكا ماد وباتت الخيار لولاه **الرابعة**
بيع يملك بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار والاقل اظهر فلو تعهد
بمائه كان للمشتري ولو فسخ العقد رجع على البائع بالثمن ولم يرجع
لبائع بالمائة **الخامسة** ان تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال البائع و
ان تلف بعد قبضه وبعد انقضاء الخيار فهو من مال المشتري وانك
من الخيار من غير تصرف وكان الخيار للبائع فالتلف من المشتري
يان كان الخيار للمشتري فالتلف من البائع **فرعان الاول** خيار الشرط
ثبت من حين التفرق وقيل من حين العقد وهو الاشبه **الثاني**
ان اشترى شيئين وشرط الخيار في احدهما على التعيين صح وان
ابهم بطل ويلحق بذلك خيار الرؤية وهو بيع الاعيان من غير مائة

فيقتصر ذلك الى ذكر الجنس ونريد به ههنا اللفظ الدال على القدر
الذي يشترك فيه افراد تلك الحقيقة كالخطة مثلا والارز والابريم
والى ذكر الوصف وهو اللفظ الفارق بين افراد ذلك الجنس كالصفة
في الخطة او الحداثة او الدقة ويجب ان يدرك كل وصف يثبت الجمالة
في ذلك المبيع عند ارتفاعه ويبطل العقد مع الاختلال بين ^{الشرطين} ^{الشرطين}
واحداهما ويصح مع ذكرهما سواء كان البائع رآه دون المشتري او
بالعكس ولم يراه جميعا فان وصفه لهما ثالث فان كان المبيع على ما ذكر
فالبائع لازم والا كان المشتري بالخيار بين فسخ البيع والتزامه وان كان
المشتري رآه دون البائع كان الخيار للبائع وان لم يكونا رآياه كان الخيار
لكل واحد منهما ولو اشترى ضيعة رآى بعضها ووصف لساؤها
يثبت له الخيار فيها اجمع اذ لم يكن على الوصف **الفصل الرابع** في احكام عقود
والنظر في امور ستة الاول في النقود النسيئة من ابتاع مطلقا او
اشتراط التججيل كان الثمن حالا وان اشتراط تاجيل الثمن صح ولا بد ان
يكون مدة الاجل معينة لا يتطرق اليها احتمال الزيادة والنقصان ولو
اشتراط التاجيل ولم يعين اجلا او عين اجلا مجهولا كتدوم الحاج كا
البيع باطلا ولو باع ثمن حاله بان يد منه الى اجل قيل يبطل والمرحاة

يكون للبائع اقل الثمنين واعد الاجلين ولو باع كذلك الى وقتين ^{مختلفين}
كان باطلا وان اشتراط تاخير الثمن الى اجل ثم ابتاعه البائع قبل حلول
الاجل كان بزيادة كان او نقصان حالا ومؤجلا اذ لا يمكن شرط ذلك
في حال بيعه وان حل الاجل فابتاعه بمثل ثمنه من غير زيادة كان
وكذا ان ابتاعه بغير جنس ثمنه بزيادة او نقصان حالا ومؤجلا وان
ابتاعه بجنس ثمنه بزيادة او نقصان فيه روايتان اشبههما الجوان
ويجب على من اشترى مؤجلا ان يدفع الثمن قبل الاجل وان لم يول
ون دفعه بتر عام يجب على البائع اخذه فان حل فكنه منه وجب
على البائع اخذه فان امتنع من اخذه ثم هلك من غير تفریط ولا
تعرف من المشتري كان من مال البائع على الاظهر وكذا لو عرف
البائع اذا باع سلما وكذا كل من كان له حق حالا ومؤجلا فحل
ثم دفعه وامتنع صاحبه من اخذه فان تلفه من صاحبه الذي يجب
عليه قبضة على الوجه المذكور ويجوز بيع المتاع حالا ومؤجلا ^{بثمن}
عمر ثمنه اذا كان المشتري عارفا بقيمة ولا يجوز تاخير ثمن البيع
والشيء من الحقوق المالية بزيادة فيها ويجوز تعجيلها بنقصانها
ومن ابتاع شيئا بثمن مؤجل واراد بيعه مراحمته فليذكر الاجل فان

اشهرهما

باع ولم يذكره كان المشتري بالخيار بين رده وامساكه بما وقع عليه العقد
والمراد ان يكون المشتري من الاجل مثل ما كان للبائع **النظر الثاني**
فيما يدخل في البيع والصابط الاقتصار على ما يتناول له اللفظ لغة او عرفا
باع بيتا داخل الشجر والغل والارض والابنية فيه وكذا من باع دارا
دخل فيها الارض والابنية والاعلى والاسفل الا ان يكون العلم مستقلا
بما يشهد العادة بغير وجه مثل ان يكون مساكن منفردة ويدخل الدواب
والاعلاق المنصوبة في بيع الدار وان لم يمتها وكذا الاخشاب المستخلصة
في البناء والاداء المثبتة فيه والسلم المثبت في الابنية على حد البيع
في دخول الفاتح تردد ودخولها الشبه ولا تدخل الرخي المنصوبة الا
مع الشرط ولو كان في الدار غل او شجر لم يدخل في البيع فان قال بجموعتها
فيل يدخل ولا ارى هذا شيئا بل لو قال وما دار عليها حائطها او
مساكنها لزم دخولها ولو استثنى نخلة فله الممر اليها والمخرج منها وما
جواندها من الارض ولو باع ارضا وفيها غل او شجر كان الحكم كذلك
وكذا لو كان فيها نزع سواء كانت له اصول مستخلصة ولم تكن لكن يجب
تبقية الارض حتى تصد ولو باع نخلا قد ابرم ثمرها فهو للبائع لا
اسم النخلة لا يتناول له لقوله من باع نخلا مؤثرا فثمرته للبائع الا ان

يشترط المشتري ويجب على المشتري تبقية على الاصول نظر الى العرف
وكذا لو اشترى ثمرة كان للمشتري تبقية على الاصول نظر الى العادة
وان باع النخل ولم يكن مؤثرا فهو للمشتري على ما افق به الاصحاب ولو
انتقل النخل بغير البيع فالثمرة للناقل سواء كانت مؤثرة او لم تكن
سواء انتقلت بعقد معاوضة كالاجارة والنكاح او بغير عوض
كالهبة وشبهها والا بار يحصل ولو تشققت من نفسها فابترتها **القول**
وهو معتبر في الاناث ولا يعتبر في غول النخل ولا في غير النخل من انواع
الشجر اقصارا على موضع الوفاق فلو باع شجرة فالثمرة للبائع على كل
حال وفي جميع ذلك لم تبقية الثمرة حتى يبلغ او ان اخذها وليس
للمشتري ان الهمان اذا كانت قد ظهرت سواء كانت ثمرتها في الحام
كالقطن والجوز او لم تكن الا ان يشترطها المشتري وكذا ان كان
المقصود من الشجر رده فهو للبائع تفصح او لم يتفصح فروع **القول**
ان اباغ المؤثر وغيره كان المؤثر للبائع والاخر للمشتري وكذا لو
باع المؤثر لو احدى وغير المؤثر **الثاني** تبقية الثمرة على الاجل
يرجع فيها الى العادة في تلك الثمرة فما كان يخترق بغير ايقص على
بلوغه وما كان لا يخترق في العادة الا رطبا فكذلك **الثالث** يجوز

سوق الثمرة والاقول فان امتنع احدهما اجرا المتنع فان كان السقي بضراحيها
 رجحنا مصلحة المتناع لكن لا يزيد عن قدر الحاجة فان اختلفا رجحنا فيه
 الى اهل الخيرة **الرابع** الاجار المخلوقة في الارض والمعادن تدخل في بيع
 الارض لانها من اجزائها وفيه تردد **النظر الثالث** في التسليم اطلاق العقد
 يقتضي تسليم المبيع والتمن فان امتنع اجر او ان امتنع احدهما اجر
 المتنع وقيل بحجب البائع او الاول او الاول اشبه سواء كان المثل عينا او
 دينا ولو اشترط البائع تاخير التسليم الى مدة معينة جاز كما لو شرط
 المشتري تاخير التمن وكذا لو اشترط البائع سكنى الدار او ركوب
 الدابة مدة معينة كان ايضا جائزا والعقب هو التحلية سواء كان
 المبيع مالا ينقل كالعقار او مائشقل ويحول كالثوب والمجوهرات
 لذاتة وقيل فيما يغفل القبض باليد او الكيل فيما يكال والاشغال به
 في الحيوان والاول اشبه وان اختلف المبيع قبل تسليمه الى المشتري
 كان من مال البائع وكذا ان نقصت قيمته بعد فيه كان للمشتري
 ردة واما الارش ترده ويتعلق بهذا الباب مسائل **الاولى** اذا
 حصل للمبيع نماء كالنتاج او ثمرة النخل او اللقطة كان ذلك للمشتري
 فان تلف الاصل سقط التمن عن المشتري وله التمس وان اختلف التمس

غيره يعلم يلزم البائع **دركة الثانية** اذا اختلف المبيع بغيره في يد البائع
 اختلفا لا يميز فان دفع الجميع الى المشتري جاز وان امتنع البائع قبل
 ينسخ البيع لتعذر التسليم وعندي ان المشتري بالخيار ان شاء فسخ
 وان شاء كان شريكا للبائع كما ان اختلف بعد القبض **الثالثة** لو باع
 حلة فتلف بعضها فان كان للتالف قسط من التمن كان للمشتري فسخ
 العقد وله الرضا بحصة الموجود من التمن كبيع عشرين اوخلة وفيها
 ثمرة لم تؤت وان لم يكن له قسط من التمن كان للمشتري الرد واخذ
 بحلة التمن كما ان اقطعت يد العبد **الرابعة** يجب تسليم المبيع فريغا
 فلو كان فيه متاع وجب نقله وزرعه قد احصد وجب ان لا يلو
 كان للزرع عروق تفتر كالقطن او الذرة او كان في الارض حجارة
 مدفونة او غير ذلك وجب على البائع ان التمس وتسوية الارض كذلك
 لو كان له فيها دابة او شيء لا يخرج الا بغير شيء من الابنية وجب
 اخراجه واصلاح ما يمتد به **الخامسة** لو باع شيئا فغضب به البائع
 فان امكن استعادة الزمان اليسير لم يكن للمشتري الفسخ والا
 له ذلك ولا يلزم البائع اجرة المدة على الاظهر فاما ومنعه البائع
 عن التسليم ثم سلم بعد مدة كان له الاجرة ويلحق بهذا بيع الم يقبض

وفيه مسائل **الاولى** من ابتاع متاعا ولم يقبضه ثم اراد بيعه كره له ذلك
ان كان مما يكال او يوزن وقيل اذا كان طعاما لم يجز والا قول شبه وفي
رواية مختص التزم بمن يبيعه بربع فاما التولية فلا ولو ملك ما يريد
بيعه بغير بيع كالمراث والصدقات للرثة والخالف جاز وان لم يقبضه
الثانية لو كان على غيره طعام من سلم وعليه مثل ذلك فامر غريمه ان
يكفال نفسه من الاخر فعلى ما قلناه يكره وعلى ما قالوه يجز لان قبضه
عوضا عما قبل ان يقبض صاحبه وكذا لو دفع اليه ما لا وقال
اشتر به طعاما فان قال قبضه ثم قبضه لنفسك صح الشراء دون
القبض لانه لا يجوز ان يتولى طرف القبض وفيه تردد ولو قال اشتر
لنفسك لم يصح الشراء ولا يمين له بالقبض **الثالثة** لو كان المالا ان
قرضا او المالا الحال به قرضا صح ذلك قطعا **الرابعة** ان قبض
المشتري المبيع ثم ادعى نقصا نه فان لم يحضر كيلا ولا وزنه فالقول
قوله فيما وصل اليه مع يمينه ان لم يكن للبائع بيتة وان كان جفرا فالقول
قول البائع مع يمينه والبيتة على المشتري **الخامسة** اذا اسلف في
طعام بالعراق ثم طالب بالمدنية لم يجب عليه دفعه ولو طالب بقيمة
قبل لم يجز لانه بيع الطعام على من هو عليه قبل قبضه وعلى ما قلناه يكره

لحق

وان كان قرضا جاز اخذ العوض بغير العراق وان كان غصبا لم يجز دفع المثل
وجاز دفع القيمة بغير العراق والاشبه جاز مطالبة الغاصب بالمثل
حيث كان وبالقيمة الحاضرة عند الاعوان **السادسة** لو اشترى عينا بعين
وقبض احدهما ثم باع ما قبضه وتلفت العين الاخرى في يد بائعها بطل
البيع الاول ولا سبيل الى اعادته ما بيع ثانيا بل يلزم البائع قيمة اصله
النظر الرابع في اختلاف المتبايعين اذا عيق المتبايعان نقدا وجب
اطلاقا انصرف الى نقد البلد فان كان فيه نقد غالب والا كان البيع
باطلا وكذا الوزن فان اختلفا فيه بينهما مسائل **الاولى** ان اختلفا في
نقد الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ان كان البائع باقيا وقول المشتري
مع يمينه اذا كان تالفا **الثانية** ان اختلفا في تأخير الثمن وتجهيلا او
في قدر الاجل او في اشتراط ره من البائع على الدرك او ضمير عنه
فالقول قول البائع مع يمينه **الثالثة** ان اختلفا في البيع فقال البائع
بعثك ثوبا فقال بل ثوبين فالقول قول البائع ايضا فلوقال بعثك
هذا الثوب فقال بل هذا ففيه هذا دعويان فيتحالفان ويبطل دعويهما
ولو اختلف ورثة البائع ورثة المشتري كان القول قول ورثة
البائع في البيع ورثة المشتري في الثمن **الرابعة** ان قال بعثك ثوبا

فقال بل عجزا وجعل فقال بل عجزا وقال فمخت قبل التفرق فانكرا الاخر فالقول
قول من يدعي صحة العقد مع يمينه وعلى الاخر البيئته **النظر الخامس** في
الشرط وضابطه ما لم يكن مؤثرا الى جهالة المبيع او الثمن ولا مخالفا للكتابة
والسنة ويجوز ان يشترط ما هو سائغ داخل تحت قدرته كقصرارة
الثوب وخياطته ولا يجوز اشتراط ما لا يدخل في مقدوره كبيع الزرع
على ان يجعله سنبله او الرطب على ان يجعله تمر ولا باس باشتراط
تبعيته ويجوز اشباع المملوك بشرط ان يعتقه او يدينه او يكتبه ولو
شرط ان لا خسارة او شرط الاتي عنها او لا يطعمها قيل يصح البيع ويبطل
الشرط ولو شرط في البيع ان يرضى انسان بعض الثمن او كل شيء البيع والشرط
تفريع ان اشتراط العتق في بيع المملوك فان اعتقه فقد لزم البيع وان
امتنع كان للبائع خيار الفسخ وان ملك العبد قبل عتقه كان البائع
بالتخييار **النظر السادس** في لواحق من احكام العقود الصبر لا يصح بيعها
الا مع المعرفة بكيدها او زنها فلو باعها او جزء منها مساعا مع الجهالة
بعدها لم يحزم وكذا لو قال بعثتك كل قفيز منها بدينهم او بعثتك ما كل
قفيز بدينهم ولو قال بعثتك قفيزا منها او قفيزين مثلهما وبيع كقبي
فيه المساهدة جائز كان يقول بعثتك هذه الارض او هذه الساحة

جزء منها مساعا ولو قال بعثتك كل ذراع بدينهم لم يصح الاتع العلم بذاتها
ولو قال بعثتك عشرة اذرع منها وعين الموضع جاز ولو اهدمهم بجزءها
المبيع وحصول التقاوت في اجزائها بخلاف الصبر ولو باعها ارضا على انها
جوان معينة وكانت اقل فالمشتري بالتخياريين فسخ البيع واخذها
بجهتها من الثمن وقيل بل بكل الثمن والا والاشبه ولو زاد كل الخيل
للبائع بين الفسخ والاجازة بكل الثمن وكذا كل ما لا يتساوى اجزائه
ولو نقص ما يتساوى اجزائه ثبت التخييل للمشتري بين الرد واخذ
بجهتها من الثمن ولو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد بشئ واحد
كبيع وسلف او اجارة وبيع او نكاح واجارة صح ويسقط العرض على
قيمة البيع واجرة المثل ومهر المثل وكذا يجوز بيع الثمن بغيره ولو قال
بعثتك هذا الثمن بغيره وكل رطل بدينهم كان جائزا **الفصل الخامس**
في احكام العيوب من اشترى مطلقا او بشرط الصحة اقيقه سلامة
المبيع من العيوب فان ظهر فيه عيب سابق على العقد فالمشتري خاصة
بالتخياريين فسخ العقد واخذ الارش ويسقط الرد بالتقضي في جديدا
من العيوب وبالعالم بالعيوب قبل العقد وباسقاطه بعد العقد وكذا
الارش ويسقط الرد باحداثه فيه حدا كالعقود وقطع الثوب سواء كان

قبل العلم بالعيوب بعده ويجدد عيب بعد القبض ويثبت الارش
ولو كان العيب الحادث قبل القبض لم يمنع الرد واذا اراد بيع العيب
فالاول اعلام المشتري بالعيوب والتبصر من العيوب مفصلة ولو حمل
جاء واذا ابتاع شيئين صفقة وعلم بعيب احدهما لم يرجع له في العيب
منفردا وله ردها واخذ الارش وكذا لو اشترى اثنان شيئا كان
لهما رده او امساكه مع الارش وليس لاحدهما رده نصيبه ورجله
وان اوطى الاثم علم بعيبهما لم يكن لرددها وان كان العيب جازلا
ردها ويرد معها نصف عشر قيمتها المكان الوطى ولا يرتفع الوطى
بغير عيب **حبل القول** في امسك العيوب والضابط ان كل ما كان في
اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عيب فالزيادة كالاصبع الزائدة والنقص
كفوات عضو ونقصان الصفات كخروج المزاج عن مجراه الطبيعي
كان كالمراض وعارضا ولو كفي يوم وكلما اشتد العيب على الباع
مما يوجب فخل به يثبت به الخيل وان لم يكن فواته عيبا كاشتداد الجوز
في الشعر والتاسير في الاسنان والرجح في الحواجب هي من امسك الاول
التصريه تدل على ثبوت به الخيار بين الرد والامساك ويرد معها مثل
لبنها او قيمته مع التعذر وقيل يرد ثلاثة امداد من طعام وتختبر

بثلاثة ايام ويثبت التصريه في الشاة قطعا وفي الناقة والبقرة على ترد ولو
صرى اتم يثبت الخيل مع اطلاق العقد وكذا لو صرى البائع انا ناد
لوانت تصريه الشاة وصلد لك عادة قبل انقضاء ثلثة ايام سقط
الخيار ولو زال بعد ذلك لم يسقط **الثانية** الثبوتية ليست عيبا
نعم لو شرط البكارة فكانت ثبوتيا كان له الرد ان ثبت انها كانت ثبوتيا
وان حمل ذلك لم يكن له الرد لان ذلك قدين هب بالخطوة **الثالثة**
الادان الحادث عند المشتري له برده العبد اما لو ابق عند الباع
كان للمشتري رده **الرابعة** ان المشتري امره لا يخضع ستة اشهر
ومشاهم يخضع كان ذلك عيبا لانه لا يكون الا لعارض غير طبيعي
الخامسة من اشترى زيتا او بزرا فوجد فيه ثقلا فان كان مثلا
جرت العادة بمثلهم لم يكن له رده ولا ارش وكذا ان كان كثيرا وعلم به
السادسة تهجير الوجه ووصل الشعر ومساها به تدل على ثبوت
الخيار دون الارش وقيل لا يثبت الخيل والاول اشبه **القول**
في لواحق هذا الفصل وفيه مسائل **الاولى** ان اقال البائع بعث
بالبرائة من العيوب وانكر المبتاع فالقول قوله مع يمينه اذا لم يكن له يمين
بيته **الثانية** اذا اقال المشتري هذا العيب كان عند البائع فلو رد

وانكر البائع فالقول قوله مع مبيته ان الم يكن المشتري يبيته وشاهد
 حال يشده **الثالثة** يقوم المبيع صحيحا ومعيبا وينظر في نسبة القيمة
 من القيمة فيؤخذ من الثمن بنسبتها فان اختلفا هل الخبرة في التقويم
 عمل على الاوسط **الرابعة** اذا علم بالعيب ولم يرتد لم يطل خيله ولو
 نظاوا الا ان يصرح باسقاطه وله فسخ العقد بالعيب سواء كان غرره
 حاضرا او غائبا **الخامسة** اذا حدث العيب بعد العقد وقبل
 القبض كان للمشتري رده وفي الارش مرتبة ولو قبض بعضه ثم
 حدث في الباقى حدث كان الحكم كذلك فيما لم يقبض وما يحدث في
 الحيوان بعد القبض وقبل انقضاء الخيار لا يمنع الرد **الثالثة** **السادسة**
 روى ابو همام عن الرضا قال يرتد المملوك من احداث السنة من الجنون
 والجذام والبرص وفي رواية على بن سابط عنه احداث السنة
 الجنون والجذام والبرص والقرن يرتد الى تمام السنة من يوم شتره
 وفي معناه رواية محمد بن علي عنه ايضا فخرج هذا الحكم بثبوت
 عدم الاحداث فلو احدث ما يغير عينه او صفته ثبتت الارش
 ويسقط الرد **الفصل الثاني** في المراجعة والمواضعة والولاية والكلالة
 في العيلة والحكم اما العيلة فان يخبر براس مال فيقول بعثك ادا

جرى مجراه بره كذا ولا بد ان يكون راس ماله معلوما وقد رتب معلوما
 ولا بد من ذكر العرف والوزن ان اختلفا وان كان البائع لم يحدث
 فيه حدا ولا غيره فالعبارة عن الثمن ان يقول اشتريت بكذا او راس
 ماله كذا او تقوم على كذا او هو على وان كان عمل فيه ما يقتضيه الزيادة
 قال راس ماله كذا وعملت فيه بكذا وان كان عمل فيه غيره باجرة صح
 ان يقول تقوم على او هو على بكذا ولو اشترى بثمن ورجع بارش
 عيبه اسقط قدر الارش واخبر بالباقي ان يقول راس مالى فيه
 كذا ولو جنى العبد ففداه السيد لم يجز له ان يقيم العدة الى ثمنه
 ولو جنى عليه فاخذ ارش الجناية لم يضعها من الثمن وكذا لو حصل منه
 فائدة كساج الدابة وثمر الشجرة ويكره نسبة الربح الى المال **واما**
 الحكم ففيه مسائل **الاولى** من باع غيره متاعا جاز ان يشتري منه
 بزيادة او ينقصه حالا ومؤجلا بعد قبضه ويكره قبل قبضه ذلك
 مما يكال او يوزن على الاظهر ولو كان شرطه حال البيع ان يبيع لمن
 وان كان ذلك من قصدها ولم يشترطه لفظا كره اذا عرف هذا
 فلو باع غلامه سلعة ثم اشتراها منه بزيادة جاز ان يجزى الثمن اليها
 ان لم يكن شرط اعادته وان شرط لم يجز لانه خيانة **الثانية** لو باع الحجة

فبان راس المال اقل كان المشتري بالخيار بين رده واخذه بالثمن وقيل ياخذ
 باسقاط الزيادة ولو قال اشترى به اكثر لم يقبل منه ولو اقام بينة ولا يتوجه
 على المتاعيين الا ان يدعى عليه العلم **الثالثة** ان احاط البائع ببعض الثمن
 جاز للمشتري ان يخبر بالاصل وقيل ان كان قبل لزوم العقد صححت
 المتابعة ولو لم يخبر بالثمن وان كان بعد لزومه كان هبة محقة
 وجاز الاخبار بالاصل **الثن الرابعة** من اشترى امتعة صفقة لم يحسن
 بيع بعضها مراجه تماثلت او اختلفت سواء قوما او بطل الثمن
 عليها بالتوبة ولو باع خيارها الا ان يخبر بذلك وكذا لو اشترى
 دابة حاملا فولدت واراد بيعها منفردة عن الولد **الخامسة** اذا قوت
 على الدال متاعا ورجع عليه ولم يرهج ولم يوجب البيع لم يجز للدال
 بيعه الا بعد الاخبار بالصورة ولا يجب على التاجر الوفاء بل الرجوع
 للدال اجرة المثل سواء كان التاجر دعاه او الدال ابتداء **واما**
 التولية فهي ان يعطيه المتاع براس المدين غير زيادة فيقول وليتاد
 بعثك او ما شاكله من الالفاظ الدال على النقل **واما** المواضعة فلها
 مفعلة من الوضع فان قال بعثك بمائة ووضعت درهم من كل عشرة
 فالثمن تسعون وكذا لو قال مواضعة العشرة ولو قال من كل احد عشر كان

مراجعة

١٧ اربعة

الثن احدا وتسعين الف من احد عشر جزء من درهم **الفصل السابع** في الربا
 وهو يثبت في البيع مع وصفين الجنسية والكيل او الوزن وفي القرض مع شرط
 النفع اما الثلث فبزيادة او اما الاول فيقف ببيان على امور الاول في بيان
 الجنس وضابط كل شيء ينشأ له اللفظ خاص كالخطة مثلها والآخر
 بمثلها فيكون بيع المتجاش وزنا بوزن نقدا ولا يجوز بيع زيادة ولا يجرى
 اسلاف احدهما في الاخر على الظاهر ولا يشترط التقابل قبل الفرق الا
 في الصرف ولو اختلف الجنس ان جاز التماثل والمفاضل نقدا وفي ائتمنه
 تزداد والاعوط المنع والخطة والشعير جنس واحدة الربا على الظاهر
 لتناول اسم الطعام لهما ومثله النخل جنس واحد وان اختلف انواعه
 كذا مشرة الكرم وكل ما يعمل من جنس محرم المفاضل فيه كالخطة بدينار
 والشعير بسويقة والدبس المعول من الثمر بالتمر وكذا ما يعمل من العنب
 بالعنب وما يعمل من جنسين يجوز بيعه بهما وبكل واحد منهما بطريق
 يكون في الثمن زيادة عن مجانسهما والعموم مختلفة بحسب اختلاف اسماء
 الحيوان فلم يقر الجواميس جنس واحد لدخولها تحت لفظ البقر ولم
 الضان والعرج جنس واحد لدخولها تحت لفظ الغنم ولا يلزم عرابها
 بجانيها جنس واحد والجمل جنس واحد ويقوى عندي ان كل ما يختص

منه ما هو جنس على انفراد كالفخاخي والورشان وكذا السموك والجمش
من كل جنس مخالف لاهلية والالبان تتبع اللعان في المحارم والاختلاف
ولا يجوز التقاضل بين ما يستخرج من اللبن وبينه كزبد البقر مثلا
بحليبه ومغضيه واقطه والادهان تتبع ما يستخرج منه فدهن السم
جنس وكذا ما يضاف اليه كدهن البنفسج والنيلوفر ودهن الزر
جنس اخر والخول تتبع ما تعلم منه فخل العنب مخالف لخل الدبس
يجوز التقاضل بينهما نقدا في النسبة ترد **الثاني** اعتبار الكيل
او الوزن فلا ربا الا في مكيل او موزون وبالمساواة فيما يوزن واخل
الزبوتيات فلو باع ما لا كيل فيه ولا وزن متقاضا جاز ولو كان
معدورا كالثوب بالنوبين والشيلب والبيضة بالبيضتين والبيض
نقد وفي النسبة ترد والمنع احوط ولا ربا في الماء لعد اشتراط
الكيل والوزن في بيعه ويشترط الطين الموزون كالارض على الاشبه
والاعتبار بعادة الشرع فان ثبت انه مكيل او موزون في عصر النبي
بني عليه وما جهلت الحال فيه رجع الى عادة البلد ولو اختلف البلد
فيه كان لكل بلد حكم نفسه وقيل يغلب جانب التقدير ويشترط التحريم
عموما وقيل ان تساوت الاحوال فيه غلب جانب التقدير والمراعى

في المساوات وقت لا يتباع فلو باع لم يأتيا بمقدار متساو ويا جاز وكذا لو
باع بسراير وط وكذا خطه مبلولة بياضة لتحقق المائلة وقيل بالمنع نظر
الى تحقق نقصان عند الجفاف او الى انضفاف اجزاء مائية محبولة
وفي بيع الرطب بالتمر ترد ولا يظهر اختصاصه بالمنع اعتمادا على اشهر
الروايتين **فروع الاول** ان كانا في حكم الجنس الواحد واحدهما مكيل
الاخر موزون كالخنة والديق فيبيع احدهما بالاخر وزنا جائز وفي
الكيل ترد ولا احوط تقديرهما بالوزن **الثاني** بيع العنب بالزبيب
جائز وقيل لا طرد العلة الرطب بالتمر والاول اشبه وكذا البعش في كل
رطب مع يابسة **الثالث** يجوز بيع الدقة بعضها ببعض مثلا بمثل وكذا
الاخايز والخول وان جعل مقدار ماء كواحد من الرطوبة اعتمادا
على ما تناوله الاسم فتمت فيها مسائل **الاولى** لا ربا بين الوالد وولده
ويجوز لكل منهما اخذ الفضل من صاحبه ولا بين المولى ومولوك ولا
الرجل وزوجه ولا بين المسلم واهل الحرب ويثبت بين المسلم والمسلم
على الاشهر **الثانية** لا يجوز بيع لحم حيوان من جنسه كحم الغنم بالشاة
ويجوز بيع جنسه كحم البقر بالشاة لكن بشرط ان يكون اللحم حاضرا
الثالثة يجوز بيع رجاجة فيها بيضة بد رجاجة خالية وبيع شاة

فخرها بالبن بساة في ضربها البن او خاليتها او بيلين ولو كان من لبن جنسها
الرابعة القسمة تميز احد الحقتين وليست بيعا فصح فيما فيه الربا ولو
 اخذ احدهما الفضل ويجوز القسمة كيلا وخصوصا لو كانت الشريكتي
 رطب وقمر متساويين فاخذ احدهما الرطب **جاء الخامس** يجوز بيع
 مكوك من الخطة بمكوك وفي احدها عقد اللبن ودقاقة وكذا لو
 كان في احدهما زوان او سبي من تراب لانه مما جرت العادة بكونه فيه
السادس يجوز بيع درهم ودينار بدينارين ودرهمين ويصرف كل
 واحد منهما الى غير جنسه وكذا لو جعل بدل الدينار او الدرهم شي من
 المتاع وكذا من تمر ودرهم بمدين او امداد ودرهمين او دراهم وقد
 يتخلص من الربا بان يبيع احد المتبايعين سلعة من صاحبه بخمسها
 ثم يشتري الاخرى بالثمن ويقتطع ثلث الساعات وكذا لو وهبه
 سلعة ثم وهبه الاخر او اقضه صاحبه ثم اقضه هو بدينار او وكذا
 لو تبايعا وهبه الزيادة وكل ذلك من غير شرط **الثالث** الصرف
 هو بيع الاثمان بالاثمان ويشترط صحة بيعها ائتمارا على الربوق
 التقابض في المجلس ولو افرقا قبل التقابض بطل الصرف على الاشهر
 قبض البعض صح فيما قبض حسب ولو فارقا المجلس مصطفيين لم يبطل

ولو وكل احدهما في القبض عنه فقبض الوكيل قبل تقبضها صح ولو قبض بعد
 التقرب بطل ولو اشترى منه دراهم ثم ابتاع بها دراهم قبل قبض
 الدراهم لم يصح الثالث ولو افرقا بطل العقدان ولو كان له عليه درهم
 فاشترى به دراهم صح وان لم يتقابضا وكذا لو كان له دراهم فاشترى
 به دراهم لان التقديين من واحد ولا يجوز التقاض في الجنس الواحد
 ولو تقابضا ويجوز في الجنسين ويستوى وجوب التماثل المصوغ و
 المكسور وجيدا الجوهر ودرية وان اكان في الفضة غش مجهول لم ينج
 الا بالذهب او بجنس غير الفضة وكذا الذهب ولو علم جاز بيعه
 بمثل جنسه مع زيادة تقابل الغش ولا يباع تراب معدن الفضة
 بالفضة احتياطا وياع بالذهب وكذا تراب معدن الذهب ولو
 جمعا صفقة جاز بيعهما بالذهب والفضة معا ويجوز بيع جواهر
 الرصاص والصفر بالفضة والذهب وان كان فيه يسير فضة او
 ذهب لان الغالب غيرها ويجوز اخراج الدراهم المغشوشة مع
 جهالة الغش اذا كانت معلومة الصرف بين الناس وان كان مجهولة
 الصرف لم يجز انقامها الا بعد ابانة حالها مسائل **الثاني** الدرهم
 والدنانير يتبعان فلو اشترى شيئا بدرهم او دنانير لم يرفع

غيرها ولو تساوت الاوصاف **الثانية** ان المشتري درهم بمثلها مبيعة جود
 ماصار اليه من غير جنس الدرهم كان البيع باطلا وكذا لو باع كذا نافعاً
 ولو كان البعض من غير الجنس بطل فيه حسب وله رد الكل لتبعض الصفقة
 وله اخذ الجيد بحصته من الثمن وليس له بدله لعدم تناول العقد ولو
 كان الجنس واحداً وبعب كخشونة الجوهر واضطراب السكة كان
 له رد الجميع او اسأكه وليس له رد المبيع وحده ولا ابداله ولا يعقد
 له بتناوله **الثالثة** ان المشتري درهم في الذمة بمثلها وحده ماصار
 اليه غير فضة قبل التفرق كان له المطالبة بالبدل ولو كان بعد التفرق
 بطل الصنف ولو كان البعض بطل فيه وصحح الباطل وان لم يخرج بالعيب من
 الجنسية كان مختار بين الرد والامساك بالثمن من غير اشر له المطالبة
 بالبدل قبل التفرق قطعاً وفيما بعد التفرق ترد **الرابعة** ان يشتري
 ديناراً بدينار ويدفعه فزاد زيادة لا تكون الا غلطاً او تعديلاً كانت
 الزيادة في يد البائع امانة وكانت للمشتري في الدينار ساعة **الخامسة**
 روى جواز ابتداء درهم بدرهم مع اشتراط صياغة خاتم وهل
 يتعدى الحكم الاسم لا **السادسة** الا وفي المصوغ من الذهب
 الفضة ان كان كل واحد منهما معلوماً جاز بيعه بجنسه من غير زيادة

توابع

بغير الجنس وان زاد وان لم يعلم وامكن تخليصها بالذهب ولا بالفضة
 بيعت بهما او بغيرهما وان لم يمكن وكان احدهما اغلب بيعت بالاقول
 ان تساوياً تغليباً بيعت بهما **السابعة** المر اكتم الحلاوة ان علم بافتها بيعت
 بجنس الحلية بشرط ان يزيد الثمن عما فيها او يوهب الزيادة من غير شرط
 في جنسها مطلقاً وان جهل لم يمكن تزعمها الا مع الضرر بيعت بجنس
 خلتها وان بيعت بجنس الحلية قبل مجل مع ما يشي من المتاع وتسلع بزيادة
 عما فيها تقربها دفعا للضرر **الثامنة** لو باع ثوباً بعشرين درهماً من
 مرفف العشرين بالدينار لم يصح له المبالغة **التاسعة** لو باع مائة درهم بنار
 اذ درهم لم يصح له المبالغة وكذا لو كان ذلك مثلاً لا ربا فيه ولو قدر
 فية الدرهم من الدينار جاز لا ارتفاع المبالغة **العاشر** لو باع خمسة
 دراهم بنصف دينار قيل كان له شق دينار ولا يلزم المشتري صحيح الا
 ان يريد بذلك نصف النقال عرفاً وكذا الحكم في غير الصنف وقراب
 الصياغة يباع بالذهب والفضة معا او بعوض غيرهما ثم يتصدق
 ببلان او بابدل يميزون **الفصل الثاني** في بيع الثمار والنظر في ثمر النخل
 والفاكهة والخضر والواحق **اما** النخل فلا يجوز بيع ثمره قبل ظهورها
 عاماً وفي جواز بيعها كذلك عامين فصاعداً ترد والمروى الجوان

ويجوز بعد ظهورها وبدون صلاحها عام او عامين بشرط القطع وبغيره
ومنفعة ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها عام الا ان يضم اليها ما يجوز
بيعه او بشرط القطع او عامين فصاعدا ولو بيعت عام من دون الشرط
الثلاثة قيل لا يصح وقيل يكره وقيل يراعى السلامة والاول اظهر ولو بيعت
اصولها جاز مطلقا وبدون الصلاح ان تصفرا وتخر او تبلغ مبلغا
يؤمن عليها العاهة وان ادركت بعض ثمرة البستان جاز بيع ثمرة جميع
ولو ادركت ثمرة بستان لم يجز بيع ثمرة البستان الاخر ولو ضم اليه وفيه
تردد اما الاشجار فلا يجوز بيعها حتى يبدو صلاحها واحدة ان يعتقد
الحب ولا يشترط ان يادع عن ذلك على الاشبه وهل يجوز بيعه طنين
فصاعدا قبل ظهورها قبل نبع والاولى المنع لتحقيق الجمالة وكذا الوضم
اليها شيئا قبل انعقادها وان انعقد جاز بيعه مع اصوله ومنفردا
سواء كان بارزا كالقناح والشمس والعنب او في قشر يحتاج الى ازالة
كالجوز في القشر الاسفل وكذا اللوز او في قشر لا يحتاج اليه كالقشر الاعلى
للجوز والباقي الاقصر والمهرطمان والعدس وكذا التنبل سواء كان
بارزا كالشعير او مستترا كالخضرة منفردا او مع اصوله قائما او حصيدا
واما الخضر فلا يجوز بيعها قبل ظهورها ويجوز بعد انعقادها لفظة

واحدة ولقطات وكذا ما يقطع فيستخلف كالرطوبة والبقول حرة وقزات
وكذا ما يحرق كالحناء والقوت ويجوز بيعها منفردة ومع اصولها ولو باع
الاصول بعد انعقاد الثمرة لم يدخل في البيع الا بالشرط وجب على المشتري
ابقاؤها الى آوان بلوغها وما يحدث بعد الانبياع للمشتري واما
اللولؤ فسائل **الاولى** يجوز ان يشتري ثمرة شجرة او غلات بعينها
وان يشتري حصة مساحة او ارضا معلومة ولو خاست الثمرة سقط
من الثمن بحسب **الثانية** ان باع ما بدو صلاحه فاصيب قبل قبضه
من مال باعه وكذا لو اتلفه البائع وان اصاب البعض اخذ السليم
بحصته من الثمن ولو اتلفه اجنبي كان المشتري بالخيار بين فتح البيع
وبين مطالبة المتلف ولو كان بعد القبض وهو التخلي لم يرجع
على البائع بشيء على الاشبه ولو اتلفه المشتري وهو في يد البائع
استقر العقد وكان الاتلاف كالقبض وكذا لو اشترى جارية وعقدها
قبل القبض **الثالثة** يجوز بيع الثمرة في اصولها بالامان والعرض ولا
يجوز بيعها بثمرتها وهي المزينة وقيل بل هي بيع الثمرة في النخل
بتمر ولو كان على الارض وهو الاظهر وهل يجوز ذلك في غير ثمر النخل
من شجر الفواكه قيل لا ولا تراه يؤمن من الربا وكذا لا يجوز بيع التنبل

بجته منها اجماعا وهي الحافلة وقيل بل هي بيع السنبيل بحت من جنس كيف
كان ولو كان موضوعا على الارض وهو الاظهر **الرابعة** يجوز بيع العرايا
بخرصها تمر او العريه هي الخلة تكون في دار الانسان وقال اهل اللغة
اوه بستانه وهو حسن وهل يجوز بيعها بخرصها من تمرها الاظهر لا ولا
يجوز بيع ما زاد على الواحدة نعم لو كان له في كل دار واحدة جاز ولا
يشترط بيعها بالتمر التقابض قبل التفرق بل بشرط التعجيل حتى لا
يجوز سلات احدهما في الاخر ولا يجوز ان يتماثل في المهر بين ثمريهما
عند الجفاف وشمها على نفاهر الخبر ولا عريته غير الخلف **فرع** لو قال
بعثك هذه الصبرة من التمر والغلة بهذه الصبرة من جنسها سواء
لم يصح ولو تساوت عند الاعتبار الا ان يكونا عارفين بقدرهما في
الابتاع وقيل يجوز ان لم يعلما فان تساوت عند الاعتناء صح ولا
بطل ولو كانتا من جنسين جاز ان تساوتا او تقاربتا ولم يمانعا
بان بذلك صاحب الزيادة او وقع صاحب النقصه ولا يقع البيع ولا
ان لا يصح على تقدير الجهالة وقت الابتاع **الخامسة** يجوز بيع الزرع
فصيلان لم يقطع فلهما بيع قطعه وله تركه والمطالبة باجرة ارضه كذا
واشترى نخلا بشرط القطع **السادس** يجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمر

زيادة عما ابتاع او نقصان قبل قبضه وبعد **السادس** اذا كان بين اثنين نخل
انخرق قبل احدىهما بمصته صاحبه شيئا معلوم كان جاز **الثامنة** اذا امر
الانسان بشيء من النخل او شجرة او الزرع اتفاقا جاز ان يأكل من غير انفسله
ولا يجوز ان يأخذ معه شيئا **الفصل التاسع** في بيع الحيوان والنظر في بيع
نلكه واحكام الابتاع ولو احقه اما الاول فالكفر الاصل سبب لمعان
استرقاق المخلوب وذراير ثم يسرى الرق في اعقابهم وان ذال الكفر
ما لم تعرض الاسباب المحررة ويملك اللقيط من دار الحرب ولا يملك من
دار الاسلام فلو بلغ واقر بالرق قيل لا يقبل وقيل يقبل وهو الاشبه
ويصح ان يملك الرجل كل احد عددا عشرتهم والاباء والامهات ولا جد
ولجدات وان علوا والاولاد واولادهم ذكورا واناثا وان سفلوا
والامهات والعلمات والمخالات وبنات الاخ وبنات الاخوه هل
يملك هؤلاء من الرضاع قيل نعم وقيل لا وهو الاشهر ويكره ان يملك
من عداه واولادهم ذوى قرابته كالاخ والعمة والمخال واولادهم
وملك المهرية كل احد عددا الاباء وان علوا والاولاد وان نزلوا
بساويع الرضاع تردد والمنع اشهر واذا ملك احد الزوجين حيلة
استقر الملك ولم يستقر الزوجية ولو اسلم الكافر ملكا مثله حبر

الفراكة

على بيعه من مسلم ولولاه ثمنه وبكم الرق من اقتصر على نفسه بالعبودية إذا كان
مكلفا غير مشهور بالحرية ولا يلتفت إلى رجوعه ولو كان المقر له كافرا
وكذا لو اشترى عبدا فأتى الحرية لكن هذا يقبل بدعواه مع البيعة
الثالثة في أحكام الاتباع إذا حدث في الحيوان عيب بعد العقد وقبل
القبض كان المشتري بالخيار بين رده وأمسكه وفي الأرض ترد ولو
قبض ثم تلف أو حدث فيه حدث في الثلاثة كان من مال البائع ما لم يحدث
فيه المشتري حدثا ولو حدث فيه عيب من غير جهة المشتري لم يكن
ذلك العيب مانعا من الرد باصل الخيار وهل يلزم البائع إرضائه
تردد والظاهر لا لو حدث العيب بعد الثلاثة منع الرد بالعيب
السابق وإذا باع الحامل فالولد للبائع على الظهارة أن يشترطه
المشتري ولو اشترى مائة سقط الولد قبل القبض رجوع المشتري بمحض
الولد من الثمن وطريق ذلك أن تقوم الأمه حاملة وحائلا ويرجع
بنسبة التفاوت من الثمن ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشككا كالفيل
والربع ولو باع واستثنى الرأس والجمل صح ويكون شريكا بقدر قيمة
شيئاه على رواية التكويف وكذا لو اشترى شاة أو جماعة وشروط
أحدهم لنفسه الرأس والجمل كان شريكا بنسبة ماله ولو قال اشترى

بشركي صح ويثبت البيع لهما وعلى كل واحد نصف الثمن ولو أذن أحدهما
لصاحبه أن ينقذه عنه صح ولو تلف كان بينهما وله الرجوع على الأمر ما تقدم
عنه ولو قال له الربع لنا ولا خسران عليك فيه تردد والمروى الجواز
يجوز النظر إلى وجه الملوكة ومحاسنها إن أراد شرائها ويستحب أن لا يشتري
ملوكا أن يغير اسمه وإن يعلمه شيئا من الخلو وإن تصدق عنه شيء
ويكرهه على من ولدت من الرزنا بالملك والعقد على الظاهر وإن يرى
المملوك ثمنه في الميزان **الثالث** في لواحق هذا الباب وهي مسائل **الأولى**
العبد لا يملك وقيل يملك فاضل الضريبة وهو المروى وإرش
الجنابة على قول ولو قيل يملك مطلقا لكانت محجور عليه بالرق حتى
يأذن له المولى كان حسنا **الثانية** من اشترى عبدا لمال كان ماله
لولاه إلا أن يشترطه المشتري وقيل إن لم يعلم به البائع فهو له وإن
علم فهو للمشتري والأول أشهر ولو قال للمشتري اشترى ذلك على كذا
لم يلزمه وإن اشترى به وقيل إن كان له مال حين قال له لزم ولا فلا وهو **المراد**
الثالثة أن البائع وماله فان كان الثمن من غير جنسه فله ماله وكذا يجوز
بجنسه إذ لم يكن ربويا ولو كان ربويا أو بيع بجنسه فلا بد من زيادة عن
ماله مقابل الملوكة **الرابعة** يجيب أن يستبرأ الأمة قبل بيعها إن كان

بطلبها المالك بحضرة خمسة واربعين يوما ان كان مثلها غيبض لم يقض
وكذا المشتري اذا جهل حالها وديقظ استبرأها اذا اخبر الثقة انه متبرئ
وكذا لو كانت لامرأة او غسن من لا تحيض لصغرا وكبرا وحاملا او ضلها
الابعد من زمان حيضها نعم لا يجوز وطئ الحامل قبل ان يحض لها البعثة
اشهر وعشرة ايام ويكره بعده ولو وطئها عزل عنها استحبابا ولو لم يعزل
كراهة بيع ولدها واستحب ان يعزل لمن ميراثه قسط **الخامسة** النقرة
بين الطفل وامهاته قبل استغنائهم عنهن محرمة وقيل مكروهة وهو
الظاهر والاستغناء يحصل ببلوغ سبع وقيل بكفى استغناؤه عن الرضا
والاقل اظهر **السادسة** من ولد جارية ثم ظهر انها مستحقة ان تزعمها
المالك وعلى الواطئ عشر قيمتها ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت
ثيبا وقيل يجب مهر امثالها والاقل مروى والولد حر وعلى ابيه
قيمة يوم ولديها ويرجع على البايع بما اغتره من قيمة الولد وهل
يرجع بما اغتره من مهر واجرة قيل نعم لان البايع اباحه بغير عوض
وقيل لا لم يحصل عوضه مقابل **السابعة** ما يؤخذ من الحرب غير اذن
الامام يجوز تملكه في حال الغيبة وعلى الامة ويستوى ذلك ما يبيع
المسلم وغيره وان كان فيها حق للامام او كانت للامام **الثامنة** ان يقع

الى مدون مالا يشتري به نعمة ويعتقها ويخرج عنه بالباقي فاشترى اياه
دفع له ببقية المال فخرج به واختلف مولاه وورثة الامر ومولا الاب وكل
يقول اشتري بمالي قبل برتي الى مولاه رقائم يحكم به لمن اقام البينة على رقائه
ابن شيم وهو ضعيف وقيل برتي على مولاه المادون مالم يكن هناك بينة
وهو شبه **التاسعة** ان اشتري عبدا في الذمة ودفع البايع اليه يعتق
وقل اختراجهما فابق واحد قيل يكون النالف بينهما ويرجع نصف
الثرفان وعده اختراجهما فابق واحد كان الموجود لهما وهو بناء على اختصاصه
فيها ولو قيل النالف مضمون بقيمة وله المطالبة بالعبدا لثبته الذمة
كان حسنا واما لو اشتري عبدا من عبدين لم يصح العقد وفيه قولان
العاشر اذا وطئ احد الشريكين مملوكة بينهما سقط الحد مع الشبهة
معانقائها لكن يسقط منه بقدر نصيبه الواطئ ولا تقوم عليه بنفس
الزوج على الاصح ولو حلت قومت عليه حصص الشركاء وانعقد الولد
وعلى ابيه قيمة حصصهم يوم ولديها **الحادية عشر** الملوكان الماذول هما
ان ابتاع كل واحد منهما صاحبه من مولاه حكم بعقد السابق فان اتفقا
في وقت واحد بطل العقدان وفي رواية يرفع بينهما وفي اخرى يرفع
الطرفين يحكم للاميرب والاقل اظهر **الثانية عشر** من اشترى جارية

سقط من ارض الصلح كان له ردها على البائع واستعادة الثمن ولو ملك
 اخذه من وارثه ولو لم يخلف وارثا استعيت في ثمنها وقيل يكون بمنزلة المقطوع
 ولو قيل تسليم الى الحاكم ولا تستعنى كان اسبب **الفصل العاشر** في السلف النظر
 فيه يستدعي مقاصدا **اول** التسليم وهو ابتياع مال مضمون الى الحمل الم
 بمال حاضرة في حكمه وينعقد بلفظ اسلمت واسلمت وما ادى معنى ذلك
 ولفظ البيع والشراء وهل ينعقد البيع بلفظ التسليم كان يقول اسلمت اليك
 هذا الذي يار في هذا الكتاب الاشبه نعم اعتبار بقصد المتعاقدين **ثاني**
 اسلاف الايمان في الايمان ولو اختلفا **الثاني** في الشرط وهو **شتر** **اول**
 الاصل والثاني ذكر الجنس والوصف والضابط ان كلما يختلف لاجل الشئ
 فذكره لازم ولا يطل في الوصف الغاية بل يقتصر على ما يتناول له الا يجوز
 اشتراط الجحد والردى ولو شرط الاجود لم يصح لتعذره وكذا لو شرط
 الاردى ولو قيل في هذا بالجوهر كان حسنا لا مكان التماس ولا بد ان يكون
 العبارة الدالة على الوصف معلومة بين المتعاقدين ظاهرة في اللغة
 يمكن استعمالها عند اختلافهما وان كان الشيء مما لا يضبط بالوصف
 لم يصح التسليم فيه كاللحمية ومشوية والخبر في الجلود ترد وقيل يجوز رفع
 الشهادة وهو خروج عن التسليم ولا يجوز في النبل المعول ويجوز في عيانه

اسلاف الاعراض الاعراض
 اختلاف في الايمان واسلاف
 الايمان في الاعراض ولا يجوز

تبعها ولا في الجواهر والذات التعتد بضبطها وتفاوت الايمان مع اختلاف
 اوصافها ولا في العقار والارضين ويجوز التسليم في الخض والفواكه وكذا
 كل ما يتبته الارض وفي البيض والجوز واللوز وفي الحيوان كله والايمان
 واللبان والتمون والشحور والطياب والملابس والاشربة والاذنة
 بسطها ومركبها ما لم يشبه مقدار عقايرها وفي جنسين مختلفين
 صفقة واحدة ويجوز الاسلاف في شاة لبون ولا يلزم تسليم ما فيه لبين
 بل شاة من شأنها ذلك ويجوز في شاة معها ولد لها وقيل لا يجوز في
 ذلك مما لا يوجد الا نادرا وكذا الشدة في جارية حامل لجمالة الحمل
 ويجوز الاسلاف في جوز الفز ترد **والشرط الثالث** قبض راس المال
 قبل التفرق شرط في صحة العقد ولو افرقا قبله بطل ولو قبض بعض الشئ
 صفة القبض وبطل في الباقى ولو شرط ان يكون الثمن من دين عليه قيل
 يبطل لان بيع دين بمثل وقيل بكرة وهو اشبه **الشرط الرابع** تقليد التسليم
 بالكيل او الوزن العامين ولو عول على صخرة مجهولة او ميكال مجهول
 لم يصح ولو كان معتبرا ويجوز الاسلاف في الثوب ان عا وكذا كل من بيع
 ومل يجوز الاسلاف في المعدود وعدة الوجوه ولا يجوز الاسلاف
 في اقصاب طنائا ولا في الحطب خزما ولا في الخبز جزا ولا في الماء فراكلا

لا بد ان يكون راس المال مقدرا بالكيل العام او الوزن ولا يجوز التقصا
 على الشاهدة ولا يكفي دفعه بمجمل ولا قبضة من دراهم او قبة من طعام **الحال**
الخامس تعيين الاجل فلو ذكر اجلا مجهولا كان يقول متى اردت واجلا
 يحتمل الزيادة والنقصا كقيد الحاج كان باطلا ولو اشتراه حالا
 قيل بطل وقيل يصح وهو المروي لكن بشرط ان يكون عام الوجه في
 وقت العقد **الشرط الثاني** ان يكون وجوده غالبا وقت حلوله ولو كان
 معدوما وقت العقد ولا بد ان يكون الاجل معلوما للتعاقدين
 واذا قال الراجح ادى حمل على اقربهما وكذا الى ربيع وكذا الى الخميس الحجة
 ويجعل الشهر عند الاطلاق على عدة بين هلالين او ثلثين يوما ولو قال
 الى شهر كذا حمل باول جزء من اول ليلة الهلال نظر الى العرف ولو قال
 الى شهرين وكان في اول الشهر عد شهرين اهله وان وقع في اثنا عشر
 اتم من الثالث بقدر الفات من شهر العقد وقيل بتمه ثلثين يوما
 هو اشبه ولو قال الى يوم الخميس حمل باول جزء منه ولا يشترط ذكر
 موضع التسليم على الاشبه وان كان في حمله مؤنة **المفصل الثاني** في احكامه
 وفيه مسائل **الاولى** اذا سلف في شيء لم يجز بيعه قبل حلوله ويجوز بيعه
 بعده وان لم يقبض على من هو عليه وعلى غيره على كراهيته وكذا يجوز

بيع بعضه وتولية بعضه ولو قبضه المسلم باعز التا لكو اهية **الثاني**
 اذا دفع اسلام اليه دون الصفة ورضي المسلم صح وبراء سواء شرط ذلك
 لاجل التجيل او لم يشترط وان لم يمثل صفة وجب قبضه او براء المسلم
 اليه ولو منع قبضه الحاكم اذا سئل المسلم اليه ذلك ولو دفع ففوت
 الصفة وجب قبوله ولو دفع اكثر لم يجب قبول الزيادة اما لو دفع غير
 جنسه لم يبرء الا بالراضى **الثالثة** ان اشترى كراما من طعام بمائة
 درهم وشرط تجيل خمسين بطل في الجميع على قول ولو دفع خمسين بطل
 في الجميع على قول ولو دفع خمسين وشرط البقاء من دين له على المسلم اليه
 صح فيما دفع وبطل فيما قبل الدين وفيه تردد **الرابعة** لو شرط وضعا
 للتسليم تراخيا بقبضه في غير جاز وان امتنع احدهما **المحرم**
 اذا قبضه فقد تعين وبراء المسلم اليه فان وجد به عيبا ورد له مال
 ملكه وعاد الحق الى الذمة سليما من العيب **السادسة** اذا وجد
 براس مال عيبا فان كان من غير جنسه بطل العقد وان كان من جنسه
 رجع بالارش ان شاء وان اختار الرد كان له **السابعة** ان اختلفا
 في القبض هل كان قبل التفرق او بعده فالقول قول من يدعى الصحة
 ولو قال المبيع قبضه ثم رددته اليك قبل التفرق كان القول قوله

مع مینه مراعاة الجانبين الصحة **الثامنة** اد اهل الاجل وتأخر التسليم
لعارض ثم طالب بعد انقطاعه كان بالخيار بين الفسخ والقبر ولو
قبض البعض كان له الخيار في البقاء وله الفسخ في الجميع **التاسعة** اذا دفع
الى صاحب الدين عرضا على انما اقتضا ولم يساعره احتسبت قيمتها
يوم القبض **العاشرة** يجوز بيع الدين بعد حلوله على الذي هو عليه وعلى
غيره فان باعه بما هو حاضر صح وان باعه بمضمون حال صح ايضا وان
اشترط تأجيله قبل بطل لا يبيع دين بدين وقيل بكونه وهو الاشبه
الحادية عشر ان السلف في شيء وشرط مع السلف شيئا معلوما صح ولو
اسلف في غم وشرط احواف انجات معينة قبل يصح وقيل لا وهو الاشبه
ولو شرط ان يكون الثوب عن غزل امرئة معينة او الغلة من قراح بعينه
لم يضمن **الفصل الرابع** في اقالته وهي فسخ في حق المتعاقدين وغيرهما ولا يجوز
الاقالة بزيادة عن الثمن ولا نقصا وبطل الاقالة بذلك لقول الشرط
وتصح الاقالة في العقد وفي بعضه سلم كان او غيره فترجع **ثلاثة الاول**
لا تثبت الشفعة بالاقالة لانها تابعة للبيع **الثاني** لا تسقط اجرة الكمال
بالتقابل لسبق الاستحقاق **الثالث** اذا تقايلا رجع كل عرض للمالك
فان كان موجودا اخذ وان كان مفقودا ضمن بمثله ان كان مثليا والابقية في غير ذلك

المقصد الخامس في القرض والقرض امور ثلثة الاول في حقيقته وهو عقد
يشتمل على ايجاب كقوله اقرضتك او ما يؤدى معنى مثل نصر فيدا او
انقعه برك عليك رد عوضه وعلى قبول وهو اللفظ الدال على الاضا
بالايجاب ولا يخصص عبادة وفي القرض اجزئ ثامن معونة المحتاج
تطوعا ولا قصدا على رد العوض فلو شرط النفع حرم ولم يفد للملك
نعم لو تبرع المقرض بزيادة في العين او الصقة جاز فلو شرط الصحاح
عوضا اكثره قيل يجوز والوجه المنع **الثاني** ما يصح اقراضه وهو
كل ما يسط وصفه وقد رده فيجوز اقراض الذهب الفضة والخطبة
والشعير كالا ووزنا والخبز وزنا وعدة انظر الى المعارف وكل
ما يتسدى اجزائه يثبت في الذمة مثله كالخطبة والشعير والذهب
الفضة وما ليس كذلك يثبت في الذمة قيمته وقت التسليم ولو قيل
يثبت مثله ايضا كان حسنا ويجوز اقراض الجوارى وهل يجوز اقراض
الذلي قيل لا وعلى القول بضم القيمة ينبغي الجواز **الثالث** في الاحكام
وهي مسائل **الاولى** القرض يملك بالقبض لا بالتصرف لا تفرج للملك
فلا يكون مشروطا به وهل المقرض ارجح في بيعه قيل نعم ولو كره المقرض قيل
لا وهو الاشبه لان فائدة الملك التسلط **الثانية** لو شرط التأجيل
في القرض يلزم وكذا لو اخل الحال لم يتأجل وفيه رواية مجوزة فمحل

الاستحباب ولا فرق بين ان يكون ميرا او ثمن مبيع او غير ذلك ولو اخره
 بزيادة فيه لم يثبت الزيادة ولا الاصل نعم يصح تعجيله باسقاط بعضه **الثالثة**
 من كان عليه دين وغاب صاحبه غيبة منقطعة يجب ان يؤدى قصده
 وان يعزل ذلك عند وفاته ويوصى به ليوصل الى ربه او الى وارثه
 ان ثبت موته ولو لم يعرفه اجتهدة طلبه ومع اليأس تصدق به عنه
 على قول **الرابعة** الدين لا يتعين ملكا لصله الا قبضه فلو جعله
 مضاربة قبل قبضه لم يصح **الخامسة** الذوق اذا باع ما لا يصح للمتلحم
 كالحجر والخمر يجازى دفع الثمن الى المسلم عن حق له وان كان البايع مسلما
 لم يجز **السادسة** اذا كان لاشين مال في ذمهم ثم تقاسما بماله الذم فكل ما
 يحصل لهما وما يتوى منهما **التابعة** اذا باع الدين باقل منه لم يلزم
 المدين ان يدفع الى المشتري اكثر مما بذل على رواية **المفصل الثامن** في
 دين المملوك لا يجوز للمملوك ان يتصرف بنفسه باجارة ولا استئذنة
 ولا غير ذلك من العقود ولا بماله يبيع ولا هبة الا باذن سيده
 ولو حكم له بملكه وكذا لو اذن له المالك ان يشتري لنفسه فيه تردد
 لانه يملك وعلى الامتة المتابعة مع سقوط التحليل فحقه فان اذن له
 المالك في الاستئذنة كان الدين لازما للمول ان استبقاه او باعه

وان اعتقه قبل يستقر في ذمة العبد فيقبل بل يكون بائنا ذمة المول وهو اشهر
 الزوايين ولومات المول كان الدين في تركته ولو كان لغرمثا كان
 غرم العبد كاحدهم وان اذن له في المجلة اقصر على موضع الاذن
 فلو اذن له بقدر معين لم يزدد ولو اذن له في البتاع انصرف الى
 التقدير واطلق له النسبة كان الثمن ذمة المول ولو تلف الثمن وجب على
 المول عرضه وان اذن له في التجارة لم يكن ذلك اذ المملوك الماذون **فصل**
 التصرف في مال الغير الى صريح الاذن ولو اذن له في التجارة دون التصرف
 فاستدان وتلف المال كان لازما ذمة العبد وقيل يستعفى في مجلات
 ولو لم يكن له المجلة ولا الاستئذنة فاستدان فتلف كان لازما ذمة
 ذمته يتبع به دون المول **فرعان الاول** اذا اقترض واشترى بعثر
 اذن كن باطلا وتستعاد العين فان تلفت يتبع به اذا اعتق ولم يستر
الثاني اذا اقترض مالا فاخذ المول وتلف في يده كان القرض بالجلد
 بين مطالبة المول وبين ابتاع المملوك اذا اعتق وايسر خاتمة اجرة
 الكتمان ووزان المتاع على البايع واجرة ناقدا الثمن ودون انه على
 المتاع واجرة بايع الامتعة على البايع ومشتريا على المشتري لو تبرع
 لم يستحق اجرة ولو اذن المالك واذا باع واشترى فاجرة ما يبيع على

المال

الأمر به وجرة الشراء على الأمر بالشراء ولا يتولاها الواحد وإن اهلك
 المتاع في الدال لم يضمن ولو فطر ضمن ولو اختلفا في القرض كان القول
 قول الدال مع يمينه ما لم يكن بالنقر بيمينه وكذا لو ثبت القرض في كتاب
 في القيمة **كتاب الرهن** والنظر فيه يستدعي فصولا الأول في الرهن
 وهو وثيقة لدين المرتهن ويفتقر إلى الإيجاب والقبول فلا يجزئ كل لفظ
 دال على الإقرار بهما كقوله رهنك أو هذا وثيقة عندك أو ما أدي
 هذا المعنى ولو عجز عن النطق كفت الأشارة ولو كتب بيده والحال هذه
 عرف ذلك من قصد جازم والقبول هو الرضا بذلك الإيجاب يصح إقراره
 سلفا وحضرا وهل القبض شرط فيه قيل لا وقيل نعم وهو الأصح ولو قبض
 غير إذن الراهن لم ينعقد وكذا لو أذن في قبضه ثم رجع قبل قبضه وكذا
 لو نطق بالعقد ثم جن أو غي عليه أو ملك قبل القبض وليس استدعاء القبض
 شرطاً فالوجه إلى الراهن أو تصرف فيه لم يخرج عن الرهن ولو رهن ما هو
 في يد المرتهن لزم ولو كان غصباً تحقق القبض ولو رهن ما هو غائب لم يجر
 رهنه حتى يحضر المرتهن أو القائم مقامه عند الرهن ويقبضه ولو أقر
 الراهن بالإقباض قضى عليه إذا لم يعلم كذبه ولو رجع لم يقبل رجوعه ويصح
 دعواه لو ادعى المواطاة على الإسهار ويتوجه اليدين على المرتهن على الأشبه

ولا يجوز تسليم المشاع إلا به ضماناً شريكه سواء كان مما ينقل ولا ينقل على الأشبه
 الثاني في شرائط الرهن ومن شرطه أن يكون عيناً ولو كان يمكن قبضه ويصح
 بيعه سواء كان مشاعاً أو منفرداً ولو رهن ديناً لم ينعقد وكذا لو رهن
 منفعة سكنى الدار وخدمة العبد رهن المدبوتر بدو الوجبات
 رهن رقبته باطل لتدبيره أما لو صرح برهن خدمته مع بقاء التدبير
 قيل يصح التفاتاً إلى الرواية المتضمنة لجواز بيع خدمته وقيل لا لاعتبار
 بيع المنفعة منفردة وهو أشبه ولو رهن ما لا يملك لم يضر ورفع على
 إجازة المالك وكذا لو رهن ما يملك وما لا يملك مضمناً فمأكوف
 في حصة شريكه على الإجازة ولو رهن المسلم خمر لم يصح ولو كان عند رهن
 ولو رهنها الذي رهنه عند المسلم لم يصح أيضاً ولو وضعها على يد رهنه على
 الأشبه ولو رهن أرض الخراج لم يصح لأنها لم تسعين لواحد من يصح رهن
 ما به من أبنية والآلات وشجر ولو رهن ما لا يصح إقباضه كالطير
 الهواء والسمك في الماء لم يصح رهنه وكذا لو كان مما يصح إقباضه لم
 يسلمه وكذا لو رهن عند الكافر عبداً مسلماً أو مملوكاً وقيل يصح
 يوضع على يد مسلم وهو أولو ولو رهن وقفاً لم يصح ويصح الرهن في ربا
 الخبز سواء كان للبائع أو المشتري وأوله لا انتقال المبيع بنفس العقد

على الاشبه ويصح رهن العبد المرتد ولو كان عن فطرة والجائز خطأ وفي
 العدم ترد والاشبه الجواز ولو رهن ما يبيع اليه الفسق قبل الاجل
 شرط يبيح جلا والابطال وقيل يصح ويهبر ما الكه على بيع الثالث في الخ
 كل دين ثابت في الذمة كالقرض مثن المبيع ولا يصح فيما لم يحصل سببه
 كالرهن على ما يستدينه وعلى مثن ما يشتره ولا على ما حصل سببه
 ولم يثبت كالدية قبل استقرا الجناية ويجوز على كل حال بعد حلوله
 وكذا الجعالة قبل الرد ويجوز بعده وكذا مال الكتابة ولو قيل بالجواز فيه
 ويبطل الرهن عند فسخ الكتابة المشروطة ولا يصح على ما لا يمكن استيفائه
 من الرهن كالأجارة المتعلقة بعين المجر مثل خدمته ويصح فيما هو ثابت
 في الذمة كالعمل المطلق ولو رهن على مال رهنا ثم استدان آخر جعل
 ذلك الرهن عليه ما جاز الرابع في الرهن ويشترط فيه كمال العقل وجاز
 التصرف ولا يخفى مع الذكراه ويجوز لولي الطفل رهن ماله اذا اقتصر
 الى الاستدانة مع مراعاة المصلحة كان يستند عقاره في رهن ماله او
 يكون له اموال يحتاج الى الانفاق لحفظها من التلف او الانقراض فمن
 بذلك ما يراه من امواله اذا كان استبقاؤها اعود الخاسر في الرهن
 ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز لولي اليتيم اخذ الرهن

كان تم

ان يسلط المأذون على الغنم
 كان يبيع بزيادة على الثلج
 لعل ولا يجوز صح

ولا يجوز له اقراض ماله اذ لا غبطة نعم لو خشي على المال من غرق او حرق او
 نهب ما سلكه جاز اقراضه واخذ الرهن ولو تعذر اقتصر على اقراضه بشرط
 غالبه ولو شرط المرتهن الوكالة في العقد لنفسه او لغيره او وضع الرهن
 يد عدل معين لزم ولم يكن للراهن فسخ الوكالة على ترد وتبطل مع موته
 دور الزهانة ولو ملك المرتهن لم ينتقل الى الوارث الا ان يشترط وكذا
 لو كان الوكيل غيره ولو ملك المرتهن ولم يعلم الرهن كان كسبيل الخ يعلم
 بعينه ويجوز للمرتهن ابيع الرهن والمرتهن احق باستيفاء دينه من غيره
 من اخر مثا سواء كان الراهن حيا او ميتا على الاشهر ولو اعوز ضرب
 مع لغز بالفاضل والرهن امانة في ذم لا يضمنه لو تلف ولا يقطبه
 شي من حقه مالم يتلف بتفريطه ولو تصرف فيه بركوب او سكنى او
 اجارة ضمن ولو تمته الاجرة ولو كان للرهن مؤنة كالدابة انفق عليها
 وتناصا وقيل اذا انفق عليها كان له ركوها او يرجع على الراهن بما
 انفق ويجوز للمرتهن ان يستوفى دينه مما في يده ان خاف هود الوارث
 مع اعترافه واما لو اعترف بالرهن وادعى دينه لم يحكم له وكذا في البيعة
 ودر احلاف الوارث ان ادعى عليه ولو وطئ المرتهن الامة مكروها كالا
 عية عشر قيمتها او نصف العشر وقيل عليه مهر امثالها ولو طأ وعته

لم يكن عليه شيء واذا وضع على يد عدل فللعادل ردة عليهم او تسليمه الى
 من يرتضيه منه ولا يجوز له تسليمه مع وجودهما الى الحاكم ولا الى امين
 غيرهما من غير انهما ولو سلمه ضمن ولو استتر اقبضه الحاكم ولو كانا
 غائبين واراد تسليمه الى الحاكم او عدل اخر من غير ضرورة المهر
 لو سلم وكذا لو كان احدهما غائبا وان كان هناك عدل سلمه الى الحاكم
 ولو دفعه الى غيره من غير ان الحاكم ضمن ولو وضع على يد عدل لم
 يقر به احدهما ولو دفعه الى غيره من غير ان له الاخر ولو باع المهر
 الرهن او العدل ودفع الثمن الى المهر ثم ظهر فيه عيب لم يكن للمشتري
 الرجوع على المهرين اما لو استحق الرهن استعطا المشتري الثمن منه وادان
 مات المهرين كان للمزاحم الامتناع من تسليمه الى الوارث فان اتفقا
 على امين والاسلمه الحاكم الى من يرتضيه ولو خان العدل نقله الحاكم الى
 امين غيره ان اختلف المهرين والمالك **السادس** في الواهب وفيه مسائل
الاول في احكام متعلقة بالزاهن لا يجوز للمزاحم التصرف في الرهن
 باستخدام ولا سكنى ولا اجارة ولو باع او وهب وقف على اجارة
 المهرين وفي حصة العتق مع الاجارة ترد والوجه الجواز وكذا المهرين
 وفي عتقه مع اجارة الزاهن ترد والوجه المنع لعدم الملك مالم

يبيد اذن ولو وطئ الزاهن ائمة فاجلها صلات ام ولده ولا يبطل الرهن
 وهما يتباع قيل لاما دام الولد حيا وقيل نعم لان حق المهرين اسبق لاول
 اشبه ولو وطئ الزاهن باذن المهرين لم يخرج عن الرهن بالوطئ ولو اذن له
 في بيعها باع بطل الرهن ولا يجب جعل الثمن رهنا ولو اذن الزاهن للمهرين
 في بيع قبل الاجل لم يجز للمهرين التصرف في الثمن الا بعد حلوله ولو كان
 بعد حلوله صح واذ حل الاجل فتعد الاداء كان للمهرين البيع ان كان
 وكبلا ولا ترفع امره الى الحاكم ليلزمه البيع فان امتنع كان له حبسه
 ان بيع عليه **الثاني** في احكام متعلقة بالرهن الرهن لازم من جهته لولا
 ليس له انتراعه الا مع اقباض الدين والابراء منه او تصريح المهرين
 باسقاط حقه من الادية وان وبعد ذلك يبقى امانة في يد المهرين ولا يجب
 تسليمه الا مع المطالبة ولو شرط ان لم يؤذن ان يكون الرهن مبيعاً صح
 ووعصبة ثم رهن صح ولم يزل الضمان وكذا لو كان في يده يبيع فاسد
 واسقط عنه الضمان صح وما يحصل من الرهن من فائدة فهي للرهن
 ولو حملت الشجرة او الدابة او المملوكة بعد الادية كان الحمل رهنا
 كالاصل على الاظهر ولو كان في يده رهنا بدنين متغايرين ثم
 اتى احدهما لم يجز اسلك الرهن الذي يخصه بالدين الاخر وكذا

الرهن

لو كان له دينان وباحدهما رهن لم يجز ان يجعله رهنا لما ولان ينقل الى دين
 مستأنف واذا رهن مال غيره باذنه ضمنه بقيته ان تلف وتعد العادة
 ولو بيع باكثر من ثمن مثلكان له المطالبة بما بيع به واذا رهن النخل لم يخل
 الثمرة وان لم تؤت وكذا ان رهن الارض لم يدخل الزرع ولا الشجر ولا النخل
 ولو قال بحقها دخل مهر وفيه ترده ما لم يصرح وكذا ما ينبت في الارض بعد
 رهنها سواء انبتت استه سبحانه والراهن واجبه ان لا يكون الغرس من
 الشجر الموهون وهل يجز الرهن على ازالة قيل لا وقيل نعم وهو الاشبه
 رهن لقطة مما يلفظ كالخيل فان كان الحق قبل تجدد الثانية صح وانكأ
 متأخرا تاخر ايلزومه اختلاط الرهن بحيث لا يميز قبل بطلان الوجبة
 لا يبطل وكذا البعوض رهن الحرة مما يجزط والجزء مما يجزط واذا جنى الموهون
 عدا تعلقنا الجناية برقبته وكان حق الجنى عليه اوله وان جنى خطأ
 فان فكك المولى بقهرهنا وان سلمه كان الجنى عليه منه بقدر ارض الجناية
 والباقي رهن وان استوعب الجناية بقيته كان الجنى عليه اوله من الرهن
 ولو جنى على موله عدا افقر منه ولا يخرج عن الرهانة ولو كانت الجناية
 نفسا جاز قتله اما لو كانت خطأ لم يكن مولا عليه شيء وتغير هذا ولو
 كانت الجناية على من يرثه المالك ثبت للمالك ما ثبت للمورث من

الفصل في انتزاعه الخطأ ان استوعب الجناية بقيته او اطلاق ما قبل
 الجناية ان لم يستوعب لو تلف الرهن متلفا لزم قيمته وتكون رهنا
 ولو اتفقت الميزان لكن لو كان وكيل في الاصل لم يكن وكيل في القيمة لان
 العقد لم يتناولها ولو رهن عصيرا فصاحرا بطل الرهن ولو عا دخلا
 عاد اليه ملك الراهن ولو رهن من مسلم حرام يصح فلو انقلب في يده
 خلا فوله على ترده وكذا لو جمع خمر مرافا وليس كذلك لو غصبت
 ولو رهنه بيضة فاحضنها فضلت في يده فرخا كان الملك والرهن
 باقين وكذا لو رهنه حبا فصرعه واذا رهن انسان عبدا بينهما
 بدين عليهما كانت حصته كلا واحد منهما رهنا بدينه فاذا ادا جنة
 حصته طلقا وان بقيت حصته الاخر **المقصد الثالث** في التراجع الواقع
 فيه وفيه مسائل **الاولى** اذا رهن مشاعا وتباح الشريك المثلين
 في امساكه انتزعه الحاكم واجره ان كان له اجرة ثم قسمها بينهما بموجب
 الشهرة والا استامن عليه من سواء قطعا للنازعة **الثانية** اذا ملك
 المثلين انتقل حق الرهانة الى الوارث فان امتنع الراهن من استيئانه
 كان له ذلك فان انتقل على امين والا استامن عليه الحاكم **الثالثة**
 اذا شرط في الرهن وتلف لزمه قيمته يوم قبضه وقيل يوم هلاكه وقيل

اعلى القيم فلو اختلفا في القيمة كان القول قول الراهن وقيل قول المرتهن وهو
 الاشبه **الرابعة** لو اختلفا في اعلى الرهن كان القول قول الراهن وقيل
 قول المرتهن ما لم يستغرق دعواه ثم الرهن والاول اشبه **الخامسة** لو اختلفا
 في متاع فقال احدهما هو وريبعة وقال المسك هو رهن فالقول قول
 المالك وقيل قول المسك والاول اشبه **السادسة** اذا اذن المرتهن للرهن
 في البيع ورجع ثم اختلفا فقال المرتهن رجعت قبل البيع وقال الراهن
 بعده كان القول قول المرتهن ترجيح الجانب الوثيقة اذ لا يكون امتكافيا
السابعة اذا اختلفا في ايساع بر الوهن كالبيع بالنقد الغالب في البلد
 يحير المتع ولو طلب كل واحد منهما نقدا غير النقد الغالب تعاسرتا
 الحاكم الى الغالب انه الذي يقتضيه الاطلاق ولو كان للبلد نقدان
 غالبان بيع باسبهما بالحق **الثامنة** اذا ادعى دهانة شي فانكر
 الراهن وذكر ان الرهن غيره وليس هناك بيعة بطلت دهانته ما ينكر
 المرتهن وحلف الراهن على الاخر وخو جاعن الرهن **التاسعة** لو كان له
 دينان احدهما برهن ورفض اليه مالا واختلفا فالقول قول الدافع لانه
 ابصر بنيتته وان اختلفا في رد الرهن فالقول قول الراهن مع يمينه
 لم يكن بيعة **كتاب المفلس** المفلس هو الفقير الذي ذهب خزانة ماله

ويقول فليس والمفلس هو الذي جعل مفسدا اي منع من التصرف في امواله
 ولا يتحقق الحجر عليه الا بشرط اربعة الاول ان يكون ديونه ثابتة
 عندما امك **الثاني** ان يكون امواله قاصرة من ديونه ويحتسب جملة
 امواله عوضات الديون **الثالث** ان تكون حالة الرابع ان يلمس الغرما
 او يعفم الحجر عليه ولو ظهرت امارات الفلاس لم يترفع الحاكم بالحجر
 وكذا وسئل هو الحجر اذا حجر عليه تعلق به المنع من التصرف لتعلق
 حق الغرما واخصص كل غريم بعين ماله وقسمة اموال الدين غرمائه
القول في منع التصرف ويمنع من التصرف احتياطا للغرما فلو تصرف
 كان اطلا سواء كان بعوض كالبيع والاجارة او بعوض كالعتق
 والدية اما لو اقربدين سابق صح ويشترك المقر له الغرماء وكذا
 لو اقربدين دفعت الى المقر له ويقتر فيه ولو قال الحاضر صدقة دفع
 الميراث ان اكدته قتم بين الغرما ولو اشترى بخيله وفلس الخيل باق
 كانه اجازة البيع وضحة لانه ليس بائنا تصرف فيه ولو كان له
 حق قبض وانه كان للغرما منعه ولو اقربدين انسان مالا بعد الحجر
 باعه بمن في ذمته لم يشترك الغرما وكان ثابتا في ذمته ولو اختلفا
 بعد الحجر ضمن وضرب حبس المال مع الغرما ولو اقربمال مطلقا وجب

السبب بشارك المقر الغرض الاحتمال لا يستحق به المشككة ولا تحمل
 الديون المؤجلة بالحجر وتحمل بالموت **القول** في اخضا الغنم بعين ماله
 من وجده منهم عين ماله كان له اخذها ولو لم يكن له سواها وله ان يبيع
 مع الغنم بدينه سواء كان وفاء ولم يكن على الاظهر اما الميت فغرمائه
 سواء التركة ان يترك غنما عليه فيخرج له العين اخذها
 هل الخيل في ذلك على الفور قيل نعم ولو قيل بالترخي جاز ولو وجد
 المبيع سليما اخذ المورث بمحضته من الثمن وضرب بالباقي مع الغنم وكذا
 ان وجده معيبا يبيع قد استحق ارشته ضرب بالارش النقصا اما لو عاب
 بشيء من قبل الله سبحانه او جناية من المالك كان يخراب من اخذه بالثمن
 اجمع وتركه ولو حصل منه ثمن منفصل كالولد واللبن كان الثمن للشري
 وكان له اخذ الاصل بالثمن ولو كان الثمن متصلا كالسمن والعول فله
 لذلك قيمته قيل له اخذه لان هذا الثمن يتبع الاصل وفيه ترة وكذا
 لو باعه بخلافه وثمرتها قبل بلوغها وبلغت بعد التقليل ما لو اشترى جبا
 فزرعه واحصا وبقيته فاحصنها وصا فيها فخرج لم يكن له اخذ ثمره
 ليس عين ماله ولو باعه بخلافه اذ لا فاطلع واخذ الخيل قبل تاييدها
 الطلع وكذا لو باع امه حائلا فحملت ثم قلن واخذها البايع يتبعها

الحمل ولو بيع شقصا وقلن المشتري كان للشريك المطالبة بالشفعة ويكون الباقي
 اسوة مع الغنم في الثمن ولو قلن المستاجر كان للمورث رفع الاجارة ولا يبيع
 عليه امساها ولو بدل الغنم الاجرة ولو اشترى ارضا فغرس المشتري
 فيها او بنى ثم قلن كان صاحب الارض حق بها وليس له ازالة الغرس ولا
 الابنية وهل له ذلك مع بدن الارض قيل نعم والوجه المنع ثم يباعان
 ويكون لهما قايلا الارض وان امتنع بقيت له الارض وبيعت الغرس لغيره
 منفردا ولو اشترى زينا فخطه بمثل لم يبطل حق البايع من العين وكذا
 كذا لو خطه بغيره لانه رخصه بدون حقه وخطه بما هو احول وقيل يبطل
 حقه من العين ويضرب بالقيمة مع الغنم ولو نزع الغنم او قصر الثوب او
 خسر المدين لم يبطل حق البايع من العين وكان للغنم ما زاد فيه بالعمل
 ولو صلب الثوب كان شريكا للبايع بقيمة الصنيع اذ لم ينقص قيمة الثوب به
 وكذا لو عمل الفلاس فيه عملا بنفسه كان شريكا بقدر العمل ولو اسلم متاعا
 وقد حار الاجل ثم قلن المسلم اليه قيل ان وجد راس ماله اخذها واذا
 مع الغنم بالقيمة وقيل له الخيل بين الضرب بالثمن وبقيمة المتاع وهو
 اقوى لو اولد الجارية ثم قلن جاز لصاحبها ان يبيعها ولو طلق
 بثمنها جاز يبيعها في ثمن رقبته دون ولدها وانما جاز عليه خطاء تعلق

حق الغرض بالذمة وان كان هذا كان بالحيلة بين القضا واخذ الذمة ان بذلت له
ولا يثبت عليه قبول الذمة لانها الكسبة وهو غير واجب نعم لو كان له دار او
داره وجب ان يواجرها وكذا لو كانت له مملوكة ولو كانت له ولد وانما شهد
للفلاس شاهد به مال فان حلف استحق وان امتنع هل يحلف الغرض اقل لا
وهو الوجه وربما قيل بالجواز لان في اليمين اثبات حق الغرض وانما ملك
المفلس حل ما عليه ولا يحل ماله وفيه رواية اخرى مبجزة وينظر المعشر
يعجز الزام ولا مواته وفيه رواية اخرى مطرحة القول في قسمة ماله
يستحب احضار كل متاع في سوق ليتوفر الرغبة وحضور الغرض انقضت الذمة
وان سببه يبيع ما يحسن تلفه ويعد بالزهر لانفراد الميراث به وان تحول
على من ادبر نفسه به الغرض والمفلس دفعا للمهمة وان تعاسر واعين الحاكم
واذا لم يوجد من يترجم بالبيع ولا بد من الاجرة من بيت المال وجب فيها
من مال المفلس لان البيع واجب عليه ولا يجوز تسليم مال المفلس الا
مع قبض الثمن وان تعاسر انقباضا معادوا فقصت المصلحة تاخير القسمة
قيل يحل في ذمة ملى احتياطا والا جعل ودية لان موضوع ضرورة ولا
يجز المفلس على بيع داره التي يكتسبها ويبيع منها ما يفضل عن حاجته كذا
امته التي تخدمه ولو باع الحاكم او امينه مال المفلس ثم طلب زيادة لم

العقد ولو التمس من المشتري الفسخ لم يجب عليه الاجابة لكن تسحب يجري عليه
نفقته وكسوته ونفقة من يجب عليه نفقته وكسوته ويتبع في ذلك عادة
امثاله الى يوم قسمة امواله فيعطي هو وعياله نفقته ذلك اليوم وكومات
قدم كفته على حقوق الغرض ويقتصر على الواجب منه **مسائل ثلث الاولى**
اذا قسم الحاكم مال المفلس ثم ظهر غرض من نفقته وشاركهم الغرض الثانية
ان اكان عليه ديون حالة وموجلة قسمت امواله على الحالة خاصة الثالثة
اذا جنى عبد المفلس كان المحمي عليه اوله ولو اراد مولاه فكذا كان للغرض
منعده **ويحوي بذلك** النظر في حبه لا يجوز حبس المعسر مع ظهور اعسائه
ويثبت ذلك بموافقة الغرض او قيام البيعة فان تناكر او كان له مال
ظاهر امر بالتسليم فان امتنع فالحاكم بالحيلة بين حبه حتى يوفى ويبيع
امواله وقسمتها بين غرضائه وان لم يكن له ظاهرا لمال وادعى الاعساف
وجد البيعة قضى بها وان عدمها وكان له اصل مال او كان اصل الذمة
ملا حبس حتى يثبت اعسائه وانما شهدت البيعة بتلف امواله قضى
بها ولم يكن اليقين ولو لم تكن البيعة مطلعة على باطن امره ولو شهدت
بلاعتا مطلقا لم تقبل حتى تكون مطلعة على اموره بالصحة المؤكدة
وللغرض اعلانه دفعا للاحتمال المحمي وان لم يعلم له اصل مال وادعى

الاعتساق قبل عواء ولا يكلف البيتة والغرماء الطالبة باليمين وإذا قلم المال
بين الغرماء وجبا طلاقه وهل يزول الحجر عنه بمجرد الإداء أم يقتصر الحكم لحاكم
الأول انه يزول بالإداء لزوال سببه كتاب الحجر المحجور والمنع المحجور
شرعاً هو المنوع من التصرف في ماله والنظر في هذا الباب يستدعي فصلين الأول
في موجباته وهي ستة الصغر والجنون والرق والمرض والفساد والتفاد
الصغير فهو محجور عليه ما لم يحصل له وصفان البلوغ والرشد ويعلم بلوغه بنبأ
الشعر الخش على العادة سواء كان مسلماً أو مشركاً وخروج المتى الذي يكون
منه الولد من الموضع المعتاد كيف كان ويشترك في هذين الوصفين الذكور
الاناث وبالسنة وهو بلوغ خمس عشرة سنة للذكور واخرى اذ بلغ عشر اركان
بصير او بلغ خمسة اشبال جازت وصيته واقص منه واقبت عليه الحدود
الكاملة والاشقي تبلغ بتسع سنة أما الحمل والحيف فليسا بلوغاً ولا نبأ
بل قد يكونان دليلين على سبق البلوغ تفريع الخنة المشكل ان خرجت
من الفرجين حكم ببلوغه وان خرج من احدهما لم يحكم ولو حاض من فرج
الاناث وامني من فرج الذكور حكم ببلوغه الوصف الثاني الرشد وهو ان
يكون مصلحاً ماله وهل يعتبر العدة فيه ترد وادام مجتمع الوصفان
كان الحجر باقياً وكذا ولم يحصل الرشد ولو طعن في السن ويعلم رست

بأخباره وميلاً منهم من التصرفات ليعلم قوته على الكفاية في المبالغة وتوقفه
من الانخداع وكذا تختبر الصبيته في رشدها ان تحفظ من التبدير وان
تقتني بالانفسغال مثلاً والاستسجاج ان كانت من اهل ذلك او مما
يضاهيه من الحركات المنطوية لها ونبئت الرشد بشهادة الرجال في
الرجال وبشهادة الرجال او النساء في النساء فعاشقة الاقضية اما
التقية فمن الذي يصرف ماله في غير الاغراض الصحيحة فلو باع والحال
هذام بمضيقه وكذا لو وهب واقر بمال نعم يصح طلاقه وظاهره خلعه
واقراره بالنسب بما يوجب الفصل اذ المقصود المحرمية المالا عن الايالة
ولا يجوز لبايع عوض الخلع اليه ولو وكله اجنبي في بيع او هبة جازاً
السفهم ليليه اهلية التصرف ولو اذن له الولد في النكاح جاز ولو
باع فاجاز الولد فالوجه الجواز للامن من الانخداع والمملوك ممنوع
من التصرفات الا باذن المولى والرقيق ممنوع من الوصية بما زار عن
الثلاث اجماعاً المبحر الورثة ومنع من التبرعات المحقرة الزائدة
عن الثلث خلاف بيننا والوجه المنع الثاني في احكام الحجر وفيه
مسائل اولاً لا يثبت حجر المفلس الا بحكم الحاكم وهل يثبت في شفيه
بظهور شبهة فيه ترد والوجه انه لا يثبت وكذا لا يزول الا بحكم

الثانية اذا حرم عليه فبايعه انسان كان البيع باطلا فان كان البيع موجودا

استعاد البايع وان تلف وقبضه باذن صاحبه كان تالفه وان فلا تجوز
ولو عاردا عارا لا تجز هكذا دائما **الرابع** من الولاية مال الطفل والمجنون للاب
والجد للاب فان لم يكونا فللمحبة فان لم يكن فللمحكم اما السفيه والمفتس
فالولاية في مالهما للمحكم لا غير **الخامسة** اذا احرم محبة واجبة لم يمنع ما يحتاج
الىة الا شيان بالفرض فان احرم تطوعا فان استوفى نفقته سفر او حضرا
لم يمنع وكذا ان امكته نكت بما يحتاج اليه ولو لم يكن كذلك حلله الولي
السادسة اذا حلفت ان تعقدت يمينه ولو حنث كفر بالصوم وفيه تركة **الثانية**
لو وجب له الفصل جاز ان يعفو ولو وجب له ربه لم يجز **الثامنة** بمنزلة الصبي
قبل بلوغه وهل يصح بيعه الاشبه انه لا يصح **كتاب الضمان** وهو عقد
للتعهد بمال او نفس والتعهد بالمال قد يكون ممن عليه المضمون عنه مال
وقد لا يكون ففيه ثلثة اقسام **الاول** في ضمان المال من ليس عليه المضمون
عنه مال وهو المسمى بالضمان بقول مطلق وفيه محوث ثلثة **الاول** في ضمان
ولا بد ان يكون مكلفا جازيا التصرف فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون ولو
ضمن المملوك لم يصح الا باذن مولاه وثبت ما ضمنه نفيه اذ كسبه لا
ان يشترط في الضمان باذن مولاه وكذا لو شرط ان يكون الضامن مال معتق

ولو اودعه وديعة فالتفها
ففيه تركة ولو وجب له لا يضمن
الثانية لو حلف بغيره ثم عاد بغيره
فجبر عليه ولو زاد الفل ففجره

ولا يشترط عليه المضمون له ولا المضمون عنه وقيل يشترط والاول اشبه لكن
لا بد ان يمتاز المضمون عنه عند الضامن بما يصح معه القصد الى الضمان
عنه ويشترط رضا المضمون له ولا عبرة برضا المضمون عنه لان الضمان
كالقبض ولو نكر بعد الضمان بطل على الاصح ومع تحقق الضمان ينتقل المال
الى ذمة الضامن ويبرء المضمون عنه وليقط المطالبة عنه ولو ابرء
المضمون له المضمون عنه لم يبرء الضامن على قول مشهور لنا ونشرط
فيه الملاءة والعلم بالاعتسا اما لو ضمن ثم بان اعتسله كان للمضمون دفع
الضمان والعذر على المضمون عنه والضمان المؤجل جازي اجماعا وفي الحال
ترد دأهم المجاوز ولو كان المال حالا فضمنه مؤجلا جازي وسقطت
مطالبة المضمون عنه ولم يطالب الضامن الا بعد الاجل ولو ابرء الضمان
حل واخذت تركته ولو كان الدين مؤجلا الى اجل فضمنه الى ازيد
ذلك الاجل جازي ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اذا ه ضمن
بانه ولو ادى بغير اذنه ولا يرجع اذا ضمن بغير اذنه ولو ادى بانه
ويستفاد مما بكتابة الضامن منصفة الى القرينة الدالة لا عبرة
الثاني في الحق المضمون وهو كل مال ثابت في الذمة سواء كان مستقرا
كالبيع بعد القبض وانقضا الخيلا ومعرضا للبطان كالشر في

مدة الحيا بعد بعض الثمن ولو كان قبله لم يصح ضم ثمنه عن البائع وكذا ما ليس
 بلانم لكن يؤل الى اللزوم كمال الجمالة قبل فعل ما شرط وكما السبق
 والرواية على مرتد وهل يصح ضمان مال الكتابة قيل لا لانه ليس
 بلانم ولا يؤل الى اللزوم ولو قيل بالجواز كان حسنا للتحقق في ذمة
 العبد كما لو ضمن عنه مالا غير مال الكتابة ويصح ضمان النفقة ^{الضمة}
 والحاضرة للزوجة لاستقرارها في ذمة الزوج دون المستقبلية
 ضمان الاعيان المضمونة كالغصن المقبوضه بالبيع الفاسد ترد
 والاشبه الجواز ولو ضمن ما هو امانة كالضمانة والوديعة لم يصح لانها
 ليست مضمونة في الاصل ولو ضمن ضامن ثم ضمن عنه اخر هكذا الى عدة
 ضمانا كان جائزا ولا يشترط العلم بكيته المال فلو ضمن ما في ذمته صح على
 الاشبه ولو لم ينفذ ما يقوم به البيتة انه كان تابا في ذمته وقت الضمان
 لا ما يوجد كتاب ولا ما يقر به المضمون عنه ولا ما يخلف عليه المضمون
 له برز اليه ما لو ضمن ما يشهد به عليه لم يصح لانه لا يعلم بثبوته في ذمته ^{البيتة}
 وقت الضمان **الثالث** في الواو وفي مسائل **الاولى** اذا ضمن عده
 الثمن لزمه بركته كل وضع يثبت فيه بطلان البيع من راس امثال
 تحدي الفسخ بالتقابل او تلف البيع قبل القبض لم يلزم الضامن رجوع

المشتري على البائع وكذا الوفق المشتري بغير سابق امال لو طالب بالارش رجوع
 على الضامن لان استحقاقه ثابت عند العقد وفيه تردد الثانية اذا
 خرج المبيع مستحقا رجوع على الضامن اما لو خرج بعضه رجوع على الضمان
 بما قابل المتيقن وكان في الباطن بالخيار فان فسخ رجوع بما قابل على البائع
 خاصة **الدالة** اذا ضمن ضامن للمشتري درك ما يحدثه من بناء او غير
 لم يصح لان ضمان ما لم يجب وقيل كذا لو ضمنه البائع والوجه الجواز لانه
 لا زوم في العقد **الرابعة** اذا كان له على رجلين مال فضمن كل واحد
 منها ما على صاحبه يقول ما كان على كل واحد منها على صاحبه ولو قضى
 احدهما ضمنه برئ وبقي على الآخر ما ضمنه عنه ولو ابرء الغريم
 احدهما برئ وما ضمنه دون شريكه **الخامسة** اذا ضمن المضمون له من الضمان
 ببعض المدا و ابرئ من بعضهم يرجع على المضمون عنه لا بما اداه ولو
 دفع عرضا عن مال الضمان رجوع ما قل الامر من **السادسة** لو ضمن عنه دينارا
 باذنه فدفعه الى الضامن فقد قضى ما عليه ولو قال دفعه الى المضمون
 له فدفعه نقد براء ولو دفع المضمون عنه الى المضمون له بغير اذن الضمان
 براء الضامن والمضمون عنه **السابعة** اذا ضمن باذن المضمون عنه ثم دفع ما
 ضمنه انك المضمون له القبض كان القول قوله مع يمينه فان شهد المضمون

لضامن قبلت شيئا مع انقضاء التهمة على القول بانتقال المال ولو لم يكن ^{القول حجة}
مقبولا لخلف المضمون له كان له مطالبة الضامن مرة ثانية ورجوع الضامن
على المضمون عنه بما اذاه او لا ولو لم يثبت المضمون عنه رجوع الضامن بما
اذاه اخيرا ولو قيل يرجع باقل الامرين كان حسنا ^{الامانة} اذ اضطر المضمون
مرضه وملك فيه اخرج ما ضمنه من تلك تركته على الصحيح ^{الامانة} ان كان
الدين مؤجلا فضمنه حاله ابيع وكذا لو كان الى شهرين فضمنه الى شهرين
الفرع لا يرجع على الاصل وفيه تردد ^{القسم الثاني} في الحواله وكذا
في العقد وفي شرطه واحكامه ^{الاول} فالحواله عقد شرعي لحول المال
الى محال عليه ويبرء المحيل وان لم يبرئه المحال على الاظهر يرجع ان يحيل على
من ليس له عليه دين لكن يكون ذلك بالنقصان شبهه واذا احال على الملقى
لم يحيل القبول لكن لو قبل لزم وليس له الرجوع ولو افتقر ما لو قبل الحواله
بجالة ثم بان فقره وقت الحواله كان له الفسخ والعود على المحيل وانا احال بما
عليه ثم احال المحال عليه بذلك الذي صح وكذلك لو تزامت الحواله
فضم المحيل للدين بعد الحواله فان كان بمسئله المحال عليه رجوع عليه وان
تبرء لم يرجع ويرجع المحال عليه ويشترط في المال ان يكون معلوما ثابتا في
الذمة سواء كان له مثل كالا طعام او لا مثل له كالعبد والثوب في شرطه

من ذمة الى ذمة مشغول به مثله
ويشترط فيها رضخ المحيل والمحال
عليه والمحال ومع تحققها يتحول
المال صح

المالين جنس وصفا نقضيا من التسلط على المحال عليه اذ لا يجبان يدفع
الا مثل ما عليه وفيه تردد ولو احال عليه فقبل واذا ثم طالب بما اذاه
فادعى المحيل انه كان له عليه مال وانكر المحال عليه فالقول قوله بيمينه
ويرجع على المحيل ويصح الحواله بمال الكتابة بعد حلول النعم وهل يصح قبله
قيل لا ولو اوعه السيد ساعته فاحاله بيمينها جاز ولو كان له على غيره
دين فاحاله عليه بمال الكتابة صح لا نه يجب عليه تسليمه واما احكام
فمسائل ^{الاول} اذا قال احلنك عليه فقبض وقال المحيل نصبت لك
وقال المحال انما احلنني مما عليك فالقول قول المحيل لانه اعرف
بلفظه وفيه تردد اما لو لم يقبض واختلفا فقال وكلتكم فقال
بل احلنني فالقول قول المحيل قطعوا ولو انكسر الفرض فالقول قول المحال
الثانية اذ كان لدين على اثنين وكل منهما كفيل لصاحبه عليه
لاخر مثله ذلك فاحاله عليه ما صح وان حصل الرقعة المطالبة ^{الاول}
اذا احال الشري البايع بالتمس ثم رد المبيع بالعيب السابق بطلت
الحواله لانهما تتبع البيع وفيه تردد فان لم يكن البايع قبض المال
فهو باق في ذمة المحال عليه للشري وان كان البايع قبضه فقد
الحال عليه ويستعيده الشري من البايع اما لو احال البايع حبيثا

بالشر على المشتري ثم فسخ المشتري بالبيع السابق او بامر حادث لم ينط الحوالة
لانها تعلقت بغير المتبايعين ولو ثبت بطلان البيع بطلت الحوالة في التوطين
القسم الثالث في الكفالة ويعتبر رضا الكفيل والمكفول له دون المكفول
عنه وتصح حالته ومؤجلته على الاظهر ومع الاطلاق تكون محالة وانما
اشتراط الاجل فلا بد ان يكون معلوما والمكفول له مطابقة الكفيل بالمكفول
عنه عاجلا ان كانت مطلقة او مؤجلة وبعد الاجل ان كانت مؤجلة فاما
سلسلة تسليماتنا فقد يبرء وان امتنع كان له حبسه حتى يحضره او يؤتم
ما عليه ولو قال ان لم احضره كان على كذا لم يلزم الا احضاره دون المال
ولو قال على كذا الى كذا ان لم احضره وجب عليه ما شرط من المال من
اطلق غيرهما من يد صاحب الحق فمراض احضاره او اداء ما عليه ولو
كان قاتلا لزمه احضاره او دفع الذية ولا بد من كون المكفول عنه
او غيره وكذا لو كفلت بغيره

و ان لم ات به فبغيره ويقتضي هذا البطلان لادنى اذ احضر الغرض
قبل الاجل وجب تسلمه اذ كان لا ضرر عليه ولو قيل لا يجب كان اشبه
ولو سلمه وكان ممنوعا من تسلمه بغيره فاهرم لم يبرء الكفيل ولو كان
محبوسا في حبس الحاكم وجب تسلمه لانه ممنوع من استيفاء حقه وليس

كذلك لو كان حبس ظالم **الثاني** ان كان المكفول عنه غائبا وكانت الكفالة حاله
انظر بمقدار ما يمكنه الذهاب اليه العود به وكذا ان كانت مؤجلة آخر
بعد حلوله بمقدار ذلك **الثالث** ان انكفل بتسليمه مطلقا انصرف اليه
بل ان العقد ان عيق موضوع الزم ولو دفعه في غيره لم يبرء وقيل اذا لم يكن
في فقه كلفه ولا في تسلمه ضرر وجب تسلمه وفيه تردد **الرابعة** لو اتفقا
على الكفالة وقال الكفيل لاحق لك عليه فالقول قول المكفول له
لان الكفالة تستدعي ثبوت حق **الخامسة** اذا انكفل رجلان برجل
احدهما لم يبرء الاخر ولو قيل بالبراءة كان حسنا ولو انكفل لرجلين برجل
ثم تسلمه الى احدهما لم يبرء من الاخر **السادس** ان امانات المكفول عنه
الكفيل وكذا لوجاء المكفول عنه وسلمه نفسه **فرع** لو قال الكفيل ابرأ
المكفول فانكروا المكفول له كان القول قوله مع يمينه فالورد اليمين الى
الكفيل خف براءة من الكفالة ولم يبرء المكفول عنه من المال **السابعة**
لو انكفل الكفيل اخر وتراعت الكفالة جاز **الثامنة** لا تجوز كفالة المكاتب
على ترث **التاسعة** لو انكفل براسه او بدنه او وجهه صح لانه قد يعبر بذلك
عن الجمل عرفا ولو انكفل ببيده او رجله واقتصر لم يصح اذ لا يمكن اخضا
ما يشترطه مجربا ولا يسري الى الجملة **كتاب الضمان**

وهو عقد شرع لقطع المنازعة وليس فرعاً على غيره ولو افاد فائدة يصح
مع الاقرار والانكار الا ما اخل حراماً او حرم حلالاً وكذا يصح مع علم
المصطلعين بما وقعت المنازعة فيه ومع جهل التمايز بينا كان او عينا
وهو لازم من الطرفين مع استكمال الشروط الا ان يتفق على فتحه واذا
اصطلح الشريكان على ان يكون الربح والخسران على احدهما والاخر
راس المال صح ولو كان معهما درهمان فادعيهما احدهما واتى الاخر
احدهما كان لادعيهما درهم ونصف والاخر ما بقي وكذا لو ادعاه
انسان درهمين واخر درهمين وامرجهما جميع ثم تلف درهم ولو كان
لواحد ثوب بعشرين درهماً والاخر ثوب بثلاثين ثم اشتبهتا فان خير
احدهما صاحبه فقد انصفه وان تعاسر ابيعا وقتئذ فاعطى صاحب
العشرين سهمين من خمسة والاخر من ثلثة وان ابا ان احد العوضين
مستحقاً بطل الصلح ويصح الصلح على عين بعين او منفعة وعلى
منفعة بعين او منفعة ولو صاحبه على درهم بدنانير او بدراهم صح ولم
يكن فرعاً للبيع ولا يعتبر فيه ما يعتبر في الصرف على الاشياء ولو تلف
على رجل ثوباً قيمته درهم فصاحبه عنه على درهمين صح على الاشياء ان
الصلح وقع عن الثوب لا عن الدرهم ولو ادعى داراً فانكر من هو فيه

شرائطه

بينهما

ثم صالحه المكر على سبكه سنة صح ولم يكن لاحدهما الرجوع وكذا لو اقر له بالمال
ثم صالحه وبطل له الرجوع لانه هنا فرع العارية والاول شبهة ولو ادعى
انسان داراً فبطل ثالث بسبب موجب للشركة كالميراث فصنف المالك
عليه احدهما وصالحه على ذلك النصف بعوض فان كان باذرع حمله
صح الصلح في النصف اجمع وكان العوض بينهما وان كان بغيره اذ صح في
حقه وهو الربع وبطل في حصته الشريك وهو الربع الاخر اما لو ادعى
كل واحد منهما النصف من غير سبب موجب للشركة لم يشتر كما فيما يقرب
لاحدهما لو ادعى عليه فانكر فصالحه المدعى عليه على سقي زرع
او شجرة بائنة قيل لا يجوز لان العوض هو الماء وهو محمول وفيه وجه
اخر ما ذكره جواز بيع ماء الشرب اما لو صاحبه على اجراء الماء على سطح
او ساحة صح بعد العلم بالموضع الذي يجري الماء منه واذا قال المدعى
عليه صالحه عليه لم يكن اقراراً لانه قد يصح مع الانكار اما لو قال
يغني عن ذلك كفى كان اقراراً ويكفي بذلك احكام التراجع في الادراك
وهي مسائل الاولى يجوز اخراج الروائس والادخلة الى الطرق الثانية
اذا كانت عالية لا تنصرف للمارة ولو عارض فيها مسلم على الصحيح ولو كانت
مضرة بجيب زالمها ولو اظلم بها الطريق قيل لا يجب ازالتهما ويجوز

ابوابها

فتح الابواب المستجدة فيها اما الطرق المرفوعة فلا يجوز احداث باب فيها
 ولا جناح ولا غيره الا باذن اربابه سواء كان مضافا او لم يكن لا يخصص
 بهم وكذا لو اذ فتح باب لا يستطرق فيه دفعا للشبهة ويجوز فتح الابواب
 والشبابيك ومع انهم فلا اعتراض لغيرهم ولو صاحبهم على احداث
 روشن قبل لا يجوز لانه لا يصح ان يابوا بالبيع وفيه تردد ولو
 كان لا انسان داران بالكل واحد منهما الى زقاق غير نافذ جاز ان يفتح
 بينهما بابا ولو احدث في الطريق المرفوع حدا جاز ان يفتح لكل امر عليه
 استطراق ولو كان في زقاق بابان احدهما ادخل من الاخر فخصه الى
 يشارك الاخر في مجازة وينفذ الادخل بما بين البابين ولو كان في الزقاق
 فاضل الاصددها وتدايعها فمما فيه سواء ويجوز للدخول ان يقدم
 بابه وكذا الخارج ولا يجوز للخارج ان يدخل بابه وكذا الداخل ولو
 اخرج بعض هل الدرب النافذ روشن لم يكن لمقابلته معلومة ولو
 استوعب عرض الدرب ولو سقط ذلك الروشن فسبق جاره الى
 عمل روشن لم يكن للاول منعه لانها فيه شرع كالسبق الى القعونة
 المسجد الثانية اذا التمس وضع حذاء على حائط جاره لم يجب على الجار
 اجابته ولو كان خشيته واحدة لكن تسببت ولو اذن جاز الجمع قبل

الضم

الوضع اجماعا وبعد الوضع لا يجوز ان المراد به التاميد والجواز مع
 الغمان اما لو نهد لم يعد الطرح الا باذن مسانف وفيه قول اخر
 ولو صاحب على الوضع ابتداء جاز بعد ان يترك عدد الخشب ونزها
 وطولها **الثالثة** اذا نداء عمارا مطلقا ولا بيته فمن حلف عليه مع
 نكول صاحبه قضيه له وان حلفا او نكلا قضى به بينهما ولو كان متصلا
 ببناء احدهما كان القول قوله مع ميمنه وان كان احدهما اعلى جنى
 او جنى مع قبل لا يقضى بها وقيل يقضى مع اليمين وهو شبه لا يبرح
 دعوى احدهما بالخارج التي في الحيطان ولا الروازن ولو اختلفا
 فخص قضى ان اليه معاقد القطع بالرواية الرابعة لا يجوز للشريك
 في الحائط التصرف فيه بيتا ولا تسقيف ولا ادخال خشبة الا باذن
 شريكه ولو نهد لم يجز شريكه على المشاركة في عمارته وكذا لو كانت
 الشركة في ولا ب او بئرا ونهر وكذا لا يجز صاحب السفلى ولا العلو
 على بناء الجدار الذي يحل العلو ولو هدمه بغير اذن شريكه وجب عليه
 اعادته وكذا لو هدمه باذنه وشرط له اعادته **الخامسة** اذا انازع
 صاحب السفلى والعلو فجدران البيت فالقول قول صاحب البيت
 مع ميمنه ولو كان فجدران الغرقة فالقول قول صاحبه مع ميمنه ولو

تنازعاً في التقفيل ان حلفا فقهيهما وقيل لجيل العلوق وقيل من
بينهما وهو حسن **السؤال** اذا خرجت اعضاء شجرة الى ملك الجار وجب
عطفاها ان امكن والا قطعت من حدة ملكه وان امتنع صاحبها فقطعها
الجار ولا يتوقف على اذن الحاكم ولو صالحه على ابقاءه في الهواء لم يصح
على ترة داما ولو صالحه على طرحه على الحائط جاز مع تقدير الزيادة
او انتهاؤها **التابعة** اذا كان الانسان يوت الخان السفلى واخر يوت
العلوي وتداويا الدرجة فقهيهما صاحب العلوي مع يمينه ولو كان
تحت الدرجة فزانة كان له دعوى مساو لو تداويا العلوي فقهيهما
يسلك فيها الى العلويينها وما خرج عنه لصلب السفلى **ثمة** اذا
تنازع راكب الدابة وقابض لحماها فقهيهما للراكب مع يمينه وقيل لها
سواء في الدعوى والاول اقوى اما لو تنازعا ثوبا وانه يدا حدها
اكثر فقهيهما سواء وكذا لو تنازعا عبدا ولا حدها عليه شيئا اما
لو تداويا جمل ولا حدها عليه جمل كان الترجيح لدعواه ولو تداويا غنمة
على بيت احدها او لها الى غنمة الاخر كان الترجيح للدعوى صاحب
البيت والله الموفق **كتاب الشراء** والنظر في فصول **الاول**
في اقسامها **الشركة** اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل

الشيء ثم المترك قد يكون عينا وقد يكون منفعة وقد يكون حقا
وسببا **الشركة** قد يكون بالارث وقد يكون عقدا وقد يكون مزجا وقد يكون
جمازة والاشبه في الجمازة اختصاص كل واحد بما حان نعم لو اقلعا شجرة
او اخر قاما دفعة تحقق **الشركة** وكل مالين مزج احدهما بالآخر بحيث
لا يتميزان تحقت فيهما **الشركة** اختيارا كان المزج او اتفاقا وبشت ذلك
في المالكين المتأثرين في الجنس والصفة سواء كانا اثما او عرضا اما مالا
مثل له كالذهب والخشب والعبد فلا يتحقق فيه المزج بل قد يحصل بالارث
واحد العقد والناقلة كالابتياع والاستيباب ولو اراد **الشركة** فهما لا
مثل له باع كل واحد منهما حصته مائة بمحطة مائة في الآخر ولا يصح **الشركة**
بالاعمال كانياطة والنساجة نعم لو عملوا معا الواحد باجرة ووقع اليهما
شيئا واحدا عوضا عن اجرهما تحقت في ذلك الشيء ولا بالوجه **الشركة**
ولا **الشركة** الفاوضه وانما تقع بالاموال ويستأجر الشريك في الربح
والخسران مع تساويه ولو كان لاحدهما زيادة كان لمن الربح بقدر
راس المال كذا عليه من الخسارة ولو شرط لاحدهما زيادة في الربح مع
تساوي المالين او التساوي في الربح والخسران مع تفاوت المالين
قيل تنظر **الشركة** اعنى الشرط والتصرف الموقوف عليه وياخذ كل واحد

منه ارج مال وكلوا احدهما اجرة مثل علمه بعد وضع ما قبل علمه في ماله
 قيل نعم الشركة والشرط والاقل اظهر هذا اذا علم في المال اما لو كان العامل
 احدهما وشرط الزيادة للعامل صح ويكون بالفرض اشبه وان اشترك
 المال في جز واحد الشركاء التصرف فيه الا بان الباقين فان حصل الاذن
 لاحدهم تصرف هو دون الباقين ويقصر من التصرف على ما اذن له فان
 اطلق له الاذن تصرف كيف يشاء وان عين له السفر في جهة لم يجز للاخذ
 في غيرها او نوع من التجارة لم يتعد الى سواها ولو اذن كل واحد من
 الشريكين احصاه جاز لهما التصرف وان انفردا ولو اشترطا الاجتماع
 لم يجز الا انفردا ولو تعتقا التصرف لاحدهما من وكلوا احدهما الشركة
 الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة لانهما غير لازمة وليس لاحدهما
 المطالبة باقاة راس المال بل يقسم العین الموهوبة ما يبقا على
 البيع ولو شرط التأجيل في الشركة لم ينع وكلاهما ان يرجع فيه متى
 شأوا لا يضمن الشريك ما تلف في يد لانه امانة اقمع التعدي والنظر
 في الاحتفاظ وقبل قوله مع مبنية دعوى التلف سواء ادعى سببا
 ظاهر كالغرق والحرق او خفي كالسرقة وكذا القول قوله مع مبنية
 وادعى عليه الخيانة او القبط ويطلب الاذن بالجحون والموت الثاني

والقسمة وهي ميز الحق من غير وليست ببيعاء سواء كان فيها ردا او لم يكن ولا
 تمنع الا باتفاق الشركاء ثم هي تنقسم فكل ما لا ضرر في قسمة ويجوز المنع
 مع التماس الشريك للقسمة ويكون بتعدد بل التماس والقرعة اما
 لو اراد احدا الشركاء التغيير فالقسمة جائزة لكن لا يجز المنع عنها
 كل ما فيه ضرر كالمجوهر والسيوف والعضائد الصيقة لا يجوز قسمة
 ولو اتفق لشركاء على القسمة ولا يقسم الوقف لان الحق ليس بمخصوف
 المتقاسمين ولو كان الملك الواحد وقفا وطلقا صح قسمة لانه تميز
 للوقف من غيره الثالث في لواحق هذا الباب وهي مسائل الاكثري
 لو دفع انسان دابة واخذ راوية الى سقاء على الاشتراك في الحاصل
 لم ينعقد لشركة وكان ما يحصل للسقاء وعليه اجرة مثل الدابة والراوية
 الثاني لو حاش سيدا واحتطب او احتش بنية انه له وغيره له
 يؤثر تلك النية وكان باجمعه له خاصة وهل يفتقر الحيز في تلك
 المباح الى نية المالك قيل لا وفيه تردد الثالث لو كان بينهما
 مال بالوثة فاذن احدهما لصاحبه التصرف على ان يكون الربح
 بينهما نفيعين لم يكن قرضا لانه لا شركة للعامل في مكسب مال الاخر
 ولا شركة وان حصل الامتزاج بل يكون بضاعة الرابعة ان شئني

احدا الشريكين متاعا فادعى الاخر ان اشتراه لهما وانكر الاخر فالقول قول المشتري
مع يمينه لانه ابصر بيمينته ولو ادعى انه اشتري لهما فانكر الشريكين فالقول قول
قوله مثل ما قلناه **الخامسة** لو باع احدا الشريكين سلعة بينهما وهو وكيل
في القبض وادعى المشتري تسليم الثمن الى البائع وصدة الشريك برئ
المشتري من حقه وقبلت شهادته على البايع في النصف الاخر وهو حصة
البائع لا ارتفاع التهمة عنه في ذلك القدر ولو ادعى تسليمه الى الشريك
فصدته البايع لم يرئ المشتري من شيء من الثمن لان حصة البايع لم تسلم
اليه ولا الى وكيله والشريك ينكر فالقول قوله مع يمينه وقيل يقبل شهادته
البائع والمنفعة المستلزمين **السادسة** لو باع انسان عبدين كل واحد
منهما لواحد منهما بانفراده صفقة ثم واحد مع تفاوت قيمتهما قيل
يصح وقيل يبطل لان الصفقة تجري مجرى عقد بين فيكون ثمن كل واحد
منهما مجهولا اما لو كان العبدان لهما او كانا لواحد جلا وكذا لو كان
لكل واحد قفيز من حنطة على انفراده فباعاهما صفقة لا تقسم الثمن
عليهما بالسوية **السابعة** قد بينا ان شركة الادب ان باطله فان تميزت
اجرة عمل احدهما عن صاحبه اخفق بها وان اشبهت قسم حاصلها على
قد اجرة مثل عملها واعطى كل واحد ما قبل اجرة مثل عمله **الثامنة** اذا

باع الشريكان سلعة صفقة ثم استوفى احدهما منه شيئا شاركه الاخر فيه **الثانية**
اذا استأجر لاحطاب او لاحتشاش او لاصطبا مدة معينة صحت
الاجارة وملك المستأجر ما يحصل من ذلك في تلك المدة ولو استأجره
لصيد شيء بعينه لم يصح لعدم الثمرة **كتاب المضاربة**
وهو يستبان امور اربعة **الاول** في العقد وهو جائز من الطرفين
لكل منهما فخره سواء نقض المال او كان به عرض ولو اشترط فيه الاجل يلزم
لكن لو قال ن مرت بك سنة مثلا فلا تنشر بعدها وبيع صحيح لان ذلك
من مقتضى العقد وليس كذلك لو قال على ان لا امسك بينهما منعك لان ذلك
مناف لمقتضى العقد ولو اشترط ان لا يشتري الا من زيد ولا يبيع الا
على عرض وقع وكذا لو قال على ان لا يشتري الا الثوب الغلاء او ثمر البستان
الغلاء في ساء كان وجود ما اشار اليه عاما او نادرا او شرط ان يشتري
اصلا بشر كان في ثمانية كالتجر والغنم قيل يفسد لان مقتضى التصرف
راس المال وفيه ترتيب واذا اذن له في التصرف قوله باطلاق الاذن ما
يقوله المالك من عرض الغنم والنشر والطى واحرازه وقبض الثمن وايداعه
الصندوق واستيجان من جرت العادة باستيجاله كالدلال والوزان
والعمال عمل بالعرب ولو استأجر لادخل من الاجرة ولو قوله العتق نفسه

لرشيحة اجرة وينفق في السفر كل نفقته من اصل المال على الاظهر ولو كان لنفسه
مال غير مال القراض فالوجه التقسيط ولو اتفق صاحب المال مسافرا فترجع
المال منه فنفقة عوده من خاصته وللعامل ببيع المبيع الرد بالعيب
واخذ الارش كل ذلك مع الغبطة ويقضي اطلاق الاذن في البيع نقدا
بين المثل من نقدا للبدل ولو خالف لم يرض الا مع اجازة المالك وكذا
يجب ان يشتري بعين المال ولو اشترى في الذمة لم يصح الا مع الاذن
ولو اشترى في الذمة لا معه ولم يكن المالك متعلقا بشئ بدنه فظاهر ولو
امر به بالسفر لجهة فساخر لغيرها او امره بابتاع شئ معين فابتاع
غيره ضمن ولو ربح والحال هذه كان الربح بينهما بموجب الشرط ويؤكل
واحد منهما يبطل المضاربة لانها في المعنى وكالة **الثاني** في مال القراض من
شرط ان يكون عينا وان يكون دراهم او دنانير وفي القراض بالنقرة قد
لا يصح بالفلوس ولا بالورق المغشوش سواء كان الغش اقل او اكثر
ولا بالعروض ولو دفع اليه الصبغة كشبكة بجمعة فاصطاد كارب الصبغة
وعليه اجرة الا انه يصح القراض بالمال المساع ولا بد ان يكون معلوما
المقدار ولا يكفي المساعدة وقيل يصح مع الجهالة ويكون القول قول
العامل مع السانع فقد رد ولو حضر اليه فقال قارضتك بائتماست

لا ينفذ بذلك قراض واذا اخذ من مال القراض ما يجزئ عن مضمون ولو
كان له في يد غاصب مال فعارض عليه صح ولم يبطل الضمان فاذا اشترى بئ
ودفع المال الى البائع بره لا نفقه دينه باذنه ولو كان له دين لم يجز ان
يجعله مضاربة الا بعد قبضه وكذا لو اذن للعامل في قبضه من الغنم فالم
يجب ان ينفذ عند فرعه لو قال بيع هذه السلعة فان انقضت ثمنها فهو قراض
لم يصح الا بالمال ليس بمملوك عند العقد ولو مات رب المال وبالمال
متاع فاقترع الوارث لم يصح لان الاول بطل ولا يصح ابتداء القراض
بالمرحى لو اختلفا في قدره من المال فالقول قول العامل مع بينه
لا ينافي في المقبوض ولو خلاط العامل مال القراض بما لغيره ان
المالك خلطه لا يميز ضمن لانه تصرف غير مشروع **الثالث** في الربح و
يلزم المحنة بالشرط دون الاجرة على الاصح ولا بد ان يكون الربح معلوما
فالقول اخذ قراضا والربح في فسد ويمكن ان يجعل بضاعة نظرا الى
المعنى وفيه تردد وكذا التردد لو قال والربح لك واما لو قال اخذ قراضا
به والربح لي كان بضاعة ولو قال والربح لك كان قراضا ولو شرط حيا
شيئا عينا والباقي بينهما فسد احد الوثوق بحصول الزيادة فلا
يتحقق شركة ولو قال اخذ على النصف صح وكذا لو قال على النصف

ويقضيه بالربح بينهما نصفين ولو قال على أن لك النصف صح ولو قال على أن
النصف لي واقتصر لم يصح لأنهم يعين للعامل حصته ولو شرط الغلام حصته
معها صح عمل الغلام أو لم يعمل ولو شرط الأجنبي وكان عاملا صح وإن
لم يكن عاملا فسد وفيه وجه آخر ولو قال لك نصف بجمع صح وكذا لو
قال ربع نصفه ولو قال لأثنين لهما نصف الربح صح وكان فيه سواء ولو
فضل أحدهما صح أيضا وإن كان علمهما سواء ولو اختلفا في نصيب العامل
فالمقول قول المالك مع يمينه ولو دفع قراضا فمضى الموت بشرط رجاء
صح وملك العامل الحصة ولو قال العامل بحت كذا ورجع لم يقبل
رجوعه وكذا لو ادعى الغلط أما لو قال ثم خسرت أو قال ثم تلف الربح
قبل العامل يملك حصته من الربح بظهوره ولا يتوقف على وجوده
ناضيا **الرابع** في الواحق وفيه مسائل **الأولى** العامل أمين لا يضمن
ما يتلف إلا عن تفریط أو حيانته وقوله مقبول في التلف وهل يقبل
في الرد فيه تردد وظاهره أنه لا يقبل **الثانية** إذا استخمس من يفتق
على رب المال فإن كان باذن صح وينتق فان فضل من المال عن ثمنه
شيئ كان الفاضل قراضا ولو كان في العبد المذكور فضل ضمن رب
المال حصته العامل من الزيادة والوجه الاجرة وإن كان غير لافته وكان

الشراء بغير المال بطل وإن كان في الذمة وقع الشراء للعامل إلا أن يذكر رب
المال **الثالثة** لو كان المال لامرئة فاشتري وجهها فإن كان باذنها
بطل النكح وإن كان بغيرها فبطل بيع الشراء وقيل يبطل لأن
عليها في ذلك ضرر وهو شبه **الرابعة** إذا اشترى العامل إياه فإن
ظهر فيه ربح انتق نصيبه من الربح ويسعى المعتق في بقاء قيمته مؤثرا
كان العامل أو مفسدا **الخامسة** إذا فسخ المالك صح وكان للعامل اجرة مثل
الذي كان لوقت ولو كان بالمال عرض قيل كان له أن يبيع والوجه
المنع ولو أزمه المالك قيل يجب عليه أن ينض المال والوجه أنه لا يجب
وإن كان سلفا كان عليه جبايته وكذا لو مات رب المال وهو عرض
كان للرايع إلا أن يمنعه الوارث وفيه قول **السادسة** إذا فسخ
العامل غيره فإن كان باذنه وشرط الربح بين العامل والثالث والمالك
صح ولو شرط لنفسه لم يصح لأنه لا عمل له وإن كان بغير إذنه لم يصح **السادس**
الثالث من ربح كان نصف الربح للمالك والنصف الآخر للعامل الأول
وعليه اجرة الثالث وقيل للمالك أيضا لأن الأول لم يعمل وقيل بين
العاملين ويرجع الثالث على الأول بنصف الاجرة والأول حسن **الثانية**
إذا قال دفعته اليه مالا قراضا فأنكر فقام المدعي ببينة فأنكر

التلف فضع عليه بالضم والكذا الواجب عليه وديعة او غيرهما من الامانات
اما لو كان جوابه لا يستحق قبلي شيئا او ما اشبهه لم يضمن الثامنة اذا
تلف مال القراض او بعضه بعد دو رانه التجارة احتسب بالتلف
من الربح وكذا لو تلف قبل ذلك وفي هذا ترد التاسعة اذا قرض
اشان واحدا وشرط له النصف منها او تفاضله النصف الا خرمع
الشك في المال كان فاسد الفس الشرط وفيه ترد العاشر
اذا اشترى عبدا للقراض فتلف الثمن قبل قبضه يلزم صاحب المال
ثمنه دائما ويكون الجميع راس ماله وقيل نكان اذن له في الشراء في
الذمة فكذلك والا كان باطلا ولا يلزم الثمن احدهما الحادية عشر
اذا انصرف قدر الربح فطلب احدهما القسمة فان اتفقا صح وان امتنع
المالك لم يجبر فان امتنعا وبقي راس المال معد فخرته بالعمال قل
الامر من واحتسب على المالك الثانية عشر لا يبيع ان يشتري رتب
المال من العامل شيئا من مال القراض فلا ان ياخذ منه بالشفعة و
كذا لا يشتري من عبده العنق وله الشراء من المكاتب الثالثة عشر
اذا دفع مالا قراضا وشرط له ان ياخذ له بضاعة قبل ان يبيع لا عين
العامل في القراض لا يعمل ولا يستحق عليه اجرا وقيل يبيع القراض

يبطل

يبطل الشط ولو قيل يصح ما كان حسنا الرابعة عشر اذا كان مال القراض
مائة غنسة عشرة واخذ المالك عشرة ثم عمل بها الساعي فربح كان ربح
المال تسعة وثمانين لا تسع لان الماخوذ محسوب من راس المال
فهو كالوجود فان المال في تقديره تسعين فانا قسم الخسران وهو
عشرة على تسعين كانت حصته عشرة الماخوذة دينار او تسع اشبع
ذلك من راس المال الخامسة عشر لا يجوز للمضارب ان يشتري
جارية يطأها وان اذن له المالك وقيل يجوز مع الاذن اما لو
احلها احد شرائها صح السادسة عشر اذا مات وفيه اموال مضاربة
فان عام مال اقدم بعينه كان احق به وان جهل كانوا فيه سواء
وان جهل كونه مضاربة قضى به ميراثا كتاب المزارعة والمساقاة
اما المزارعة فهي معاملة بجمعة معينة من حاصلها وعجلتها
ان يقول زارعك او زرع هذه الارض وسلمتها اليك وما
جري مجراه مدة معاومة بجمعة معينة من حاصلها وهو عقد
لان له ينفخ الا بالثقال ولا يبطل بموت احد من المتعاقدين
والكلام اما في شروطها واما في احكامها اما الشرط فثلاثة الاول
المحصول ان يكون الثمن اشباعا بينهما تساويا وفيه او تفاضلا فلو

كتاب المزارعة والمساقاة
على الارض

شروطه
اولها

شرط احدهما يصح وكذا لو اخفق كل واحد منهما بنوع من الزرع دون صاحبه كان يشترط احدهما الترتيب والاخر الاقل او يزرع على الجداول والاخر ما يزرع في غيرها ولو شرط احدهما قدرا من المحاصل وما زاد عليه بينهما لم يصح كحوازان لا يحصل الزيادة اما لو شرط احدهما على الاخر شيئا يضمنه له من غير المحاصل مضافا الى الحصة قيل يصح وقيل يبطل والاول شبه ويكره اجازة الارض للزراعة بالمخطط او الشجر مما يخرج منها والمنع اسبه وان يوجرها باكثر مما استاجرها لا ان يحدث شيئا او يوجرها بمجنس غيره

الثاني تعيين المدة واذا شرط مدة معينة بلا ايام او الاشهر ولو اقتصر على تعيين المزرع من غير ذكر المدة فيه وجبنا احدهما يصح لان لكل زرع امدا معينا فينبغي على العادة كالقراض والاخر يبطل لان عقد الارم فهو كالاجارة فيشترط فيه تعيين المدة دفعا للغير لان امدا للزرع غير مضبوط وهو شبه ولو مضت المدة والزرع باق كان للمالك ان التمس على الاستمراء وان كان بسبب الزرع كالقنطرة او من قبل الله سبحانه وتعالى كما في المياثا او تغير الاهوية وان انقضا على السبقية جاز بعضه وغيره لكن شرط

عوضا

عوضا انفق لزومه الى تعيين المدة الزائدة ولو شرط في العقد تأخير ان بقي بعد مدة المشرطة بطل العقد على القول باشتراط تقدير المدة ولو ترك الزراعة حتى انقضت المدة لزومه المثل ولو كان استطلاعا لزمنا الاخر **الثالث** ان يكون الارض مما يمكن الانقاع بها بان يكون لها ماء انا من نهر او بئر او عين او مضجع ولو انقطع في اثناء المدة فللزراع الخط لاعد الانقاع هذا اذا زرع عليها بالثابته للزراعة وعليه اجرة ما سلف ويرجع بما قبل المدة المتخلفة واذا اطلق المزارعة زرع ما شاء وان عتق الزرع لم يجز النعدي ولو زرعها هو اخر والمحال هذه كان لما لكها اجرة المثل ارباء او المسمى مع الارش ولو كان اقل ضررا جاز ولو زرع عليها ارجها للزراعة ولا ماء لها مع علم المزارع لم يفتقر ومع الجهالة لم يفتقر اما لو استاجرها مطلقا ولم يشترط الزراعة لم يفتقر لامكان الانقاع بها بغير لزوع وكذا لو شرط الزراعة وكانت في بلاد يقيمها العتق غالبا واستاجر للزراعة ما لا يفتقر عنه الماء لم يجز لعد الانقاع ولو رضي بذلك المستاجر جاز ولو قيل بالمنع لجهالة الارض كان حسنا ان كان قليلا يمكن معه بعض الزرع جاز ولو كان الماء يفتقر

عنه ان يدعى المبيع لهما الوقت الانتفاع ولو شرط الغرس والزرع افتقر
الى تعيين مقدار كل واحد منهما لتفاوت ضررهما وكذا لو استعمل
لزرعين او غرسين مختلفي الضرر **تفريع** ان استأجر ارضاً مدة معينة
ليغرس فيها ما يبقى بعد المدة غالباً قيل يجب على المالك ابقائه
او ان التمتع الارش وقيل لانه كالمغرس بعد المدة والاول
اشبه واما **احكامه** فتشتمل على مسائل **الاولى** اذا كان من احدهما
الارض حسب ومن الاخر البذر والعمل والعوامل صح بلفظ المزارعة
وكذا لو كان من احدهما الارض والبذر ومن الاخر العمل والعوامل
او كان من احدهما الارض والعمل ومن الاخر البذر فنظر الى الاطلاق
ولو كان بلفظ الاجارة لم يقع لهما العوض اما الواجب مال معلوم
في الزمة او معين من غير هاجز **الثانية** ان امتازع في المدة فالقول
قول منكر الزيادة مع يمينه وكذا لو اختلف في قدر الحصة فالقول
صاحب البذر فان اقام كل واحد منهما بيئته قدمت بيئته العامل
وقيل يرجحان الى القرعة والاول اشبه **الثالثة** لو اختلفا في
الزرع اعترض بينهما وانكر المالك وادعى الحصة والاجرة ولا يثبت
فالقول قول صاحب الارض ويثبت له اجرة المثل مع يمين الزارع

وقيل يستعمل القرعة والاول اشبه وللزراع بقية الزرع الى ان خذه
لانهم ان وفيه اما لو قال غصبتها حلف وكان له ان التمتع والمطالبة
باجرة المثل وارش الارض ان عابت ولم يحفر الغرس **الاربع** ان
يشارك غيره وان يزارع علمها غيره ولا يتوقف على اذن المالك
لكون لو شرط للمالك الزرع بنفسه لزم ولم يحز المشاركة **الابانة** **الخامسة**
خراج الارض ومؤنتها على صاحبها الا ان يشترط على الزارع **السادس**
كل موضع يحكم فيه بطلان المزارعة يجب لصاحب الارض اجرة المثل
السابعة يجوز لصاحب الارض ان يخصص على الزارع والزارع بالخيار
في القبول الرد فان قبل كان استقرار ذلك مشروطاً بالسلمة
فلو تلف الزرع بافة سميوية او ارضية لم يكن عليه شيء **واما** **في**
المساقاة فهي معاملة على اصول ثابتة بحصة من ثمرها والنظر
فيها يستدعي فصولاً **الاول** في العقد وصيغته لا يجب ان يقول
سأقتك او عاملتك او سلكت اليك او ما اشبهه وهي لازمة
كالاجارة وتصح قبل ظهور الثمرة وهل يصح بعد ظهورها فيه تردد
والاظهر لجواز بشرط ان يبقى للعامل عمل وان قل مما يستزاد به
الثمرة ولا تبطل بموت المشتري ولا بموت العامل على الاشبه **الثاني**

ما يعلق عليه وهو كل أصل ثابت له ثمرة ينتفع بهامع بقاءه فيفتح لها
 على النخل والكرم وشجر الفواكه وفيما لا ثمرة لئلا كان له ورق ينتفع به
 كالنوت والحناء تردد ولو ساقه على ردى وشجر غير ثابت لم يصح
 اقتصاره على موضع الوفاق أما لو ساقه على ردى مغرس إلى مدى
 يحمل مثله فيها غالبا صح ولو لم يحمل فيها وان قصرت المدة المشترطة عن
 ذلك غالبا وكان الاحتمال على السواء لم يصح **الثالث** المدة ويعتبر
 فيها شرطان ان تكون مقدرة بزمان لا يحتمل الزيادة والنقصان
 تكون مما يحصل فيها الثمرة غالبا **الرابع** العمل وإطلاق المساقاة
 يقتضي قيام العامل بما فيه زيادة الثمن من الرق وإصلاح الجاهل
 وإزالة الخيش المضر بالأصول وتهذيب الجرايد والسقي والتلقيح
 العمل بالناسخ وتعديل الثمرة واللقاط وإصلاح موضع التسميس قبل
 الثمرة إليه وحفظها وفيما صاحب الأصل ببناء الجدران وعمل ما ينسقى
 به من دواب أو دالية وإنشاء النهر والكس للتلقيح وقيل يلزم ذلك
 العامل وهو حسن لأن به يتم التلقيح ولو شرط شيئا من ذلك على العامل
 صح بعد أن يكون معلوما ولو شرط العامل على رب الأصول عمل العامل
 بطلت المساقاة لأن الفائدة لا تستحق إلا بالعمل ولو أبقى العامل شيئا

من عمله فمقبلة الحصة من الفائدة وشرط البقاء على رب الأصول جاز
 ولو شرط أن يعمل غلام المالك معه جاز لا ينضم مال إلى مال أما لو شرط أن
 يعمل الغلام لنفس العامل المميز وفيه تردد والجواز أشبه وكذا لو شرط
 عليه اجرة الأجر أو شرط خرج أجرته منهما **الخامس** في الفائدة ولا
 بد أن يكون للعامل أجر ومنها ما عاقلوا ضرب عن ذكر الحصة بطلت
 المساقاة وكذا لو شرط أحدهما الانفراد بالثمرة لم يصح المساقاة وكذا لو
 شرط لنفسه شيئا معينا وما زاد بينهما وكذا لو قدر لنفسه رطلا لا
 وللعامل ما فضل أو عكس وكذا لو جعل حصة نخلات بعينها وللآخر
 ما عداها ويجوز أن يفرض كل نوع بحصة مخالفة للحصة من النوع الآخر
 إذا كان العامل عالما بمقدار كل نوع ولو شرط مع الحصة من النماء حصة
 من الأصل الثابت لم يصح لأن مقتضى المساقاة جعل الحصة من الفائدة
 وفيه تردد ولو ساقه بالنصف ان سقى بالناسخ وبالثالث ان سقى **الثالث**
 بطلت المساقاة لأن الحصة لم تتعين وفيه تردد ويكره أن يشترط **الرابع**
 المثل على العامل مع الحصة شيئا من ذهب أو فضة لكن يجب لو فاء
 بالشرط ولو لغت الثمرة لم يلزم **السادس** في أحكامها وهي مسائل **الأولى**
 كل موضع يفسد فيه المساقاة فللعامل اجرة المثل والثمرة لصاحب الأصل

العامل

الثانية اذا استاجر اجيرا للعمل حصته منها فان كان بعد بدو صلاحها
 جاز وان كان بعد ظهورها وقبل بدو الصلاح بشرط القطع صح ان
 استاجر بالثمرة اجمع ولو استاجر ببعضها قيل لا ينعى لتعذر التسليم
 والوجه الجواز **الثالث** اذا قال سافيتك على هذا البستان بكذا على
 اسافيتك على الاخر بكذا قيل يبطل والجواز اشبه **الرابعة** لو كانت
 الاصول لاثنين فقال لواحد سافيتك على ان لك من حصته فلان
 النصف ومن حصته الاخر الثلث صح بشرط ان يكون عالما بمقدار
 نصيب كل واحد منهما ولو كان جاهلا بطلت المسافة لتعذر الحصة
الخامسة اذا هرب العامل لم تبطل المسافة فان بدل العمل اذ لو
 دفع اليه الحاكم من بيت المال ما يستاجر عنه فلا يخفى وان تعذر ذلك
 كان له الفسخ لتعذر العمل ولو لم يفسخ وتعذر الوصول الى الحاكم
 كان له ان يشهد انه ليس استاجر عنه ويرجع عليه على تردد ولو لم
 يشهد لم يرجع **السادسة** اذا ادعى ان العامل خان او سرق او تلف
 او فراط فتلف وانكروا القول قوله مع يمينه ويتقيد برثوته بخيانه
 هل يرفع يده او يستاجر من يكون معه من اصل الثمرة الوجه ارتد
 لا ترفع عن حقيقته من الرجوع وللمالك رفع يده علمه وادعاه وتضمنه للمالك

اليدين كانت اجرة على المالك خاصة **السابعة** اذا ساقاه على اصول
 فبانت مستحقة بطلت المساقاة والثمرة للمستحق وللعامل الاجرة
 على المساقاة على المستحق ولو اقسما الثمرة وتلفت كان للمالك الرجوع
 على الغاصب بدرك الجميع ويرجع الغاصب على العامل بما حصل
 له وللعامل على الغاصب اجرة عمله ويرجع على كل واحد منهما بما
 حصل له وقيل له الرجوع على العامل بالجميع ان سأل ان يدع عليه
 والا فلا اشبه لا يتقديران يكون العامل عالما به **الثامنة** ليس
 للعامل ان يساقه غيره لان المساقاة انما تصح على اصل مملوك للشفا
التاسعة خروج الارض على المالك الا ان يشترط على العامل ان يهبها
العاشر الفائدة تملك بالظهور ويجب الزكوة فيها على كل واحد
 منهما اذا بلغ نصيبه نصيبا **نتية** اذا رفع ارضا الى احد ^{رجاء}
 ليغرسها على ان الغرس بينهما كانت المغارسة باطلة والغرس
 لصاحبه ولصاحب الارض ان التزم له الاجرة لفوات ما حصل
 الاذن بسببه وعليه ارش النقص بالقلع ولو دفع القيمة ليكون
 الغرس لم يغير الغارس وكذا لو دفع الغارس الاجرة لم يغير حيا
 الارض على التبقية **كتاب الوديعة** والنظر في امور ثلاثة الاول

العقد وهو استتابة في الحفظ ويقتر إلى إيجاب وقبول ويقع بكل عبارة
 دلت على معناه ويكفي الفعل الذي على القبول ولو طرح الوديعة عنده
 لم يلزم حفظها إذا لم يقبلها وكذا لو أكره على قبضها لم تصدق دعيته ولا
 يضمنها الواهمل وإذا استودع وجب عليه الحفظ ولا يلزمه دركها ولو
 تلفت من غير تقربط أو أخذت منه قهرا لم يمكن من الدفع وجب ولو
 لم يفعل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع كالجرح وأخذ المال ولو
 أنكر ما فطوب باليمين فله إجازة الحلف موزيا بما يخرج به عن الكذب
 وهي عقد جائز من طرفيه يبطل بموت كل واحد منهما ويخونونه وتكون
 أمانته وتحفظ الوديعة مما جرت العادة بحفظها كالثوب في الصندوق
 والذات في الأصطبل والساقفة المراح وما يجري مجرى ذلك ويلزم
 سقي الذات وعلفها أمره بذلك أول ما أمر ويجوز أن يقيمها بنفسه
 أو بعلمه ابتداء العادة ولا يجوز إخراجها من منزله لذلك الاتع
 الضرورة كعدم التمكن من سقيها أو علفها في منزله أو شبه ذلك
 الاعتذار ولو قال المالك لا تعلمها ولا تسعها لم يجز القبول بل يجب
 سقيها وعلفها نعم لو أخل بذلك والحال هذه أثم ولم يضمن للمالك
 اسقط القضاة به كالأمره بالقضاء ماله في الضرر ولو عين له موضع حفظ

أقصر عليه فونقلها ضمن إلا إلى الأخر أو مثله على قول ولا يجوز نقلها إلى
 ما دون ذلك وكان حرزا الاتع الخوف من أبقائها فيه ولو قال لا تنقلها
 هذا الحرز ضمن بالنقل كيف كان إلا أن يخاف تلفها فيه ولو قال وإن
 تلفت ولا تصح دعيته الطفل ولا المجنون ويضمن القابض ولا يبرئ بها
 اليها وكذا لا يصح أن يستودع أو يودع عالم يضمن بالاهمال لأن المودع
 له ما تلف ماله وإن أقر المودع إمارته الموت وجب لأشهادها ولو لم
 يشهد ونكر الوديعة كان القول قولهم ولا يمين عليهم إلا أن يدعى عليهم
 العلم ويجب إعادة الوديعة على المودع مع المطالبة ولو كان كافرا إلا
 أن يكون المودع غاصبا لها فيمنع منها ولو لم يظلمها وأرثها جاز أن
 يجب إعادة ما على الموصو منه أن عرف وان جهل عرف سنة ثم جاز
 التصديق بهما عن المالك ويضمن المصدق أن كره صاحبها ولو كان
 الغاصب من جهاتهما أثم أودع الجميع فإن أمكن المستودع تمييز المالكين
 رد عليه ماله ومنع الأخر وإن لم يمكن تمييزها وجب إعادة ما على
 الغاصب **الثاني** في وجوب الضمان ينظرها فثمان النسيطة والتعدي
 أما النسيطة فكان يطرحها فيما ليس محرزا أو يترك سقي الذات وعلفها
 أو فطر الثوب الذي يفتقر إلى النشأ ويودعها من غير ضرورة ولا إن

اويسافه ساكذلك مع خوف الطريق وامنه وطرح الاقسمة في المواضع التي
تعتقها وكذلك لو تزاد سقى الدابة واعلمها مدة لا تصبر عليها في العادة
فانتبه **القسم الثاني** في التعسك مثل ان يلبس الثوب ويركب الدابة او
يخرجها من حوزها لينتفع به انعم لو نوى الانتفاع لم يضمن بمجرى النية ولو
طلبت منه فامتنع من الرد مع القدرة ضمن وكذا لو جدها ثم قامت
عليه بينة او اعترف بها او يضمن لو خلطها بما لا يميزه وكذا لو
او دعه مالا في كيس مخوم ففقدته وكذا لو او دعه كيسين فخرجهما وكذا لو
امر به باجارتها الحمل اخف فاجرها لا تقبل ولا تسهل فاجرها الاشوكا القطن
والحد يد ولو جعلها المالك في حوزة مقل ثم او دعهما ففقد المودع الحرز
واخذ بعضها ضمن الجميع ولو لم تكن مودعة في حوزة او كانت مودعة في حوزة
للمودع فلأخذ بعضها ضمن ما اخذه ولو اعادة بدله لم يبرء ولو اعادة و
مخرج ببقية الوديعة من حال لا يميز ضمن الجميع **الثالث** في اللواحق وفيه
مسائل **الاولى** يجوز السفر بالوديعة اذا خاف تلفها مع الاقامة ثم لا
يضمن ولا يجوز السفر بها مع ظهور اماراة الخوف ولو سفر للحال هذه
ضمن **الثانية** لا يبرء المودع الا بردها الى المالك او وكيله فلو فقدتها
فالى الحاكم مع العذر ومع عدم العذر يضمن ولو فقد الحاكم خشي تلفها

مخرجها بالدية ضمن ما اخذه
ولو اعادة بدله و صح

جازا يدرأها من ثقة وان تلفت لم يضمن **الثالث** لو قد رعى الحاكم فدفعتها
الى الثقة ضمن **الرابعة** اذا اراد السفر فدفنها ضمن الا ان يجتنب المعاجلة
الخامسة لو اعادة الوديعة بعد التلف فدفنها الى الحرز لم يبرء ولو جئت الى
لدا لاسيما من برء وكذا لو ابرئ من الضمان ولو اكره على دفعها الى غير ذلك
ودفعها لغيره ان **السادسة** ان انكر الوديعة واعترف وادعى التلف
اذعى الرذ لا يثبت فالحق قوله وللمالك احلافه على الاشهاد ما لو
دفعها الى غير المالك فادعى الاذن فانكروه فالحق قول المالك بيمينه
ولو صدق على الاذن لم يضمن وان ترك الاشهاد على الاشهاد **السابعة**
اذا اقام المالك البينة على الوديعة بعد الانكار فصدفها ثم ادعى
التلف قبل الانكار لم يجمع دعواه لاستئصال زمنته بالضمان ولو قيل يجمع
دعواه وقبل بينة كان حسنا **الثامنة** اذا عيق لحرز ابعيد عنه
وجب المادرة اليه بما جرت العادة فان اخرج التكو ضمن ولو سلمها
الى زوجة لحرزها ضمن **التاسعة** اذا اعترف بالوديعة ثم مات جملت
عنها فخرج من اصل تركته ولو كان له غيرها وضاعت تركته حاتم
المستودع وفيه تردد **العاشرة** ان كان في يده وديعة فادعاهها
فان صدق احدها قبل وان اكدنهما فكذلك وان قال لا ابرئ

اقرت في يد حتى ثبت لهما ملك فان ارتجبا واحدهما على وجهه ^{الذي} دعواه
 كان عليه اليقين **الحادية عشر** اننا فرطوا اختلاف القيمة فالقول قول الملك
 مع يمينه وقيل القول قول الغارم مع يمينه وهو شبه **الثانية عشر**
 اذ امان المودع سلمت الوديعة الى الوارث فان كانوا جماعة سلمت
 الى الكل او الى من يقوم مقامهم ولو سلمها الى البعض من غير اذن
 ضمن حصص الباقيين **كتاب العارية** وهي عقد ثمر لا يبرئ
 بالمنفعة ويقع بكل لفظ يشمل على الاذن في الانتفاع وليس بلام
 لاحد المتعاقدين والكلام في فصول اربعة **الاول** في المعير لا بد
 ان يكون مكلفا جازيا التصرف فلا يصح اعادة الشيء ولا الجنون
 ولو اذن الولي جلا للضمير مع مراعاة المصلحة وكما لا يليها عن نفسه
 كذا لا يصح ولا ينع عن غيره **الثاني** في المستعير وله الانتفاع بما جرت
 العادة به في الانتفاع بالعار ولو نقص من العين شيئا او تلفت لا استكمال
 من غير تعذر يضمن الا ان يشترط ذلك في العارية ولا يجوز للمعير
 ان يستعير من محل صيد الا انه ليس له امساكه ولو امسكه ضمنه وان
 لم يشترط عليه ولو كان الصيد في يد غيره فاستغله المحل لا يكون
 ملك المحرم زال عنه بالا حرام كما ياخذ من الصيد ما ليس بملك ولو

استعير من الغاصب وهو لا يعلم كان الضمان على الغاصب وللمالك الزام
 المستعير اسوقاه من المنفعة ويرجع على الغاصب لا نراذله في استيفائها
 بغير عوض والوجه تعلق الضمان بالغاصب حب وكذا لو تلفت العين
 في يد المستعير اما لو كان عالما كان ضامنا ولم يرجع على الغاصب ولو
 اعزها الغاصب رجع على المستعير **الثالث** في العين المعطاة وهي كل ما
 يصح الانتفاع به بقاء عينه كالثوب والذابة ويصح استعارته
 الارض للزراعة والغرس والبناء ويقتصر المستعير على قدر المأذون
 فيه وقيل يجوز ان يستعير ما دون ذلك في الغرس كان يستعير ارضا للغرس يزرع
 ولا يلاشبهه وكذا يجوز استعارته كل حيوان له منفعة كحمل الضأ وكل
 والثور والعبد الخدم والمملوكة ولو كان المستعير اجنبيا منها ويجوز
 استعارته الشاة للحلب وهي المحنة ولا يستباح على الامة بالعارية
 وفي اسناعتها بلفظ الا باحتراز والاشبه الجواز ويصح الاعارة
 مطلقة بمدة معينة وللمالك الرجوع ولو اذن لزيد البنا او الغرس
 ثم امره بالازالة وجبت الازالة وكذلك الزرع ولو قبل اذراكه على
 الاشبه وعلى الاذن الارش وليس له المطالبة بالازالة من دون
 الارش ولو اعارة ارضا للدفن لم يكن له اجراءه على قلع الميت **المستعير**

ان يدخل الى الارض ويستظل بجرها ولو اعاره حايط الطرح خشبه فطال به
 بازالتة كان له ذلك الا ان يكون اطرافها الاخر مثبتة في بناء المستجير
 الى خرابه واجباره على ازالته جذوعه عن ملكه وفيه ترمه ولو ان
 له في غرس شجرة فانقلعت جلا ان يغرس غيرها استصحا بالارض الاول
 وقيل يفتقر الى اذن مستأنف وهو شبه ولا يجوز اعارة العين المنطقا
 الا باذن المالك ولا اجارته الا ان المنافع ليست مملوكة للمستجير وان كان
 له استيفائها **الزابع** في الاحكام المتعلقة بها وفيه مسائل **الاولى**
 العارية امانة لا نقض الا بالتقريط او التعدي او اشتراط الضمان ويضمن
 اذا كانت ذهبا او فضة وان لم يشترط الا ان يشترط سقوط الضمان **الثانية**
 اذا ردت العارية الى المالك او وكيله براء ولو ردتها الى الحر لم يبرء ولو
 استعار الذابة الى مسافة تجاوزها ضمن ولو اعادها الى الاول لم يبرأ
 يجوز للمستجير بيع غرضه وابنيته في الارض المستعارة للمجير وغيره على شرط
الرابعة اذا احلت الاهوية او السيول جبا الى ملك انسان فينبت
 كان لصاحب الارض ازالته ولا يضر الارش كلف اغصان الشجرة البالغة
 الى ملكه **الخامسة** لو نفقت بالاستعمال ثم تلفت وقد شرط ضمانها ضمن
 قيمتها يوم تلفها لان النقص المذكور غير مضمون **السادس** اذا قال الراكب

في الحفظ

اعرضها وقال المالك اجركم فاقول قول الراكب لان المالك مدع
 للاجرة ونيل القول قول المالك في عدم العارية فان احلف سقطت
 دعوى الراكب ويثبت عليه اجرة المثل لا المتي وهو شبه ولو كان
 الاختلاف عتيلا لعقد من غير انقاع كان القول قول الراكب لان
 المالك يدعي عقدا وهذا ينكره **السابعة** اذا استعار شيئا لينتفع به
 في شيء فلتفقد به في غيره ضمن وان كان له اجرة لزمته اجرة مثله **الثامنة**
 اذا جهدا عارية بطل استيما ولزم الضمان مع ثبوت الاعارة **التاسعة**
 ان ادعى التلف فالقول قوله مع يمينه ولو ادعى الرد فالقول قول
 المالك مع يمينه **العاشر** لو شرط في العارية كان عليه قيمتها عند التلف
 اذا لم يكن لها مثل وقيل اعلى القيم من حين التقريط الى وقت التلف
 الاول اشبه ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المستجير وقيل القول
 قول المالك والاول شبه **كتاب الاجارة**
 وفي فصل **الرابعة الاول** في العقد ثمرته بتلك المنفعة بعوض معلوم
 وينتقل الى ايجاب وقبول والعبارة الصريحة عن ايجاب اجرة ولا
 يكفي ممكن اما لو قال ملكك سكنى هذه الدار سنة مشاهج
 كذا اعينك لتحقيق القصد الى المنفعة ولو قال بعثك هذه الدار ونوى

كتاب الاجارة

الاجارة لم يصح وكذا لو قال بعنتك سكتا هل سكت لا يختص اللفظ بالبيع بقول ابي
 وفيه تردد والاجارة عقد لا يملك له بالتبطل الا بالتقابل او باحد الاسباب
 المتضمنة للفسخ ولا تبطل بالبيع ولا بالعذر مهما كان الانتفاع مكنوا
 هل تبطل بالموت المهوريين الا صحى به نعم وقيل لا تبطل بموت المورث تبطل
 بموت المستاجر وقال آخرون لا تبطل بموت احدها وهو شبهه وكذا
 صح اعارته صح اجارته واجارة المشاع جائزة كالمشور والعين المستأجرة
 اما لا يضمنها المستاجر الا بعدة او بفرض او بشرط ضامنا من غير
 ذلك مردوا ظهرا المنع وليس في الاجارة خيلة المجلس ولو شرط الخيار
 لاحدهما او لهما جاز سواء كانت معينة كان يستاجر هذا العبد او
 هذه الذراوة الذمة كان يستاجر له يبنى لحايطة **الثاني** في شرطها
 وهي ستة **الاول** ان يكون المتعاقدان كاملين جازين التصرف
 فلو اجمعا لم ينعقد اجارته وكذا الصبي غير المميز وكذا الميراثان
 وليه وفيه تردد **الثاني** ان تكون الاجارة معلومة بالوزن والكيل فيها
 يكال ويوزن لتحقيق انتفا الغرر وقيل يكفي المشاهدة وهو حسن وتملك
 الاجارة بنفس العقد ويجب تعجيلها مع الاطلاق ومع استرطاط التعجيل
 ولو شرط التأجيل صح بشرط ان يكون معلوما وكذا لو شرط ان يجرى ما وقف

المورث على عبء الاجارة سابق على القبض كان له الفسخ والمطالبة بالعوض
 ان كانت الاجارة مضبوقة وان كانت معينة كان له الرضا والارش ولو
 افلس المستاجر بالاجارة فسخ المورث ان شاء ولا يجوز ان يوجر المسكر ولا
 الخان ولا الاجير بالكسر مما استأجره الا ان يوجر بغير جنس الاجارة او
 يحدث ميثاقا للتفاوت وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز ان يوجر الباقي
 بزيادة على الاجارة والمجنس احد ويجوز بالكسر ما ولو استأجره ليعمل
 متاعا الى موضع معين باجرة في وقت معين فان قصر عنه نقص عن
 اجرة شيئا جاز ولو شرط سقوط الاجارة ان لم يوصله فيه لم يجز وكان
 لاجرة اشل وان قال اجرتك كل شهر هكذا صح في شهر ولله الرائد
 اجرة المثل ان سكن وقيل تبطل لتجمل الاجارة **والاول** اشبه **بثاني**
الاول وقال ان خطته فارسيًا فلك درهم وان خطته روميًا
 فلك درهمان صح **الثاني** لو قال ان عملت هذا العمل في اليوم فلك
 درهمين وفيه تردد وفيه تردوا ظهرا الجواز ويستحق الاجير الاجرة
 بنفسه يعمل سواء كان في ملكه او ملك المستاجر ومنهم من يترق ولا
 يتوقف تسليم احدهما على الاخر وكل موضع تبطل فيه عقد الاجارة
 تجب في اجرة المثل مع استيفاء المنفعة او بعضها سواء زاد على

وانقصت عنه ويكره ان يستعمل الاجرة قبل ان يقاطع على الاجرة وان يضمن
 القمع التهمة **الثالث** ان يكون المنفعة مملوكة اما تبع الملك العين ومنفعة
 والمستاجر ان يوجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك
 فلم العين المستاجرة الى غير ضمنها ولو اجر غير المالك تبرعا قيل بطلت
 وقيل وقفت على اجارة المالك وهو حسن **الرابع** ان تكون المنفعة
 معلومة اما بتقدير العمل كخياطة الثوب المعلوم واما بتقدير المدة كسكنة
 الدار او العمل على الذابطة مدة معينة ولو قد المدة والعمل مثل
 يستاجر ليحيط هذا الثوب في هذا اليوم قيل بطل لان استيفاء العمل
 في المدة قد لا يتفق وفيه تردد والاجرة الخاص وهو الذي يستاجر
 مدة معينة لا يجوز له العمل لغير المستاجر الا ما ذكره ولو كان مشتركا
 جاز وهو الذي يستاجر لعل مجرد عن المدة وتملك المنفعة بنفس
 العقد كما تملك الاجرة به وهل يشترط اتصال مدة الاجارة بالعقد
 قيل نعم ولو اطلق بطلت وقيل الاطلاق يقتضي الاتصال وهو
 ولو عين شهر متأخر عن العقد قيل بطل والوجه الجواز اذا سلم
 العين المستاجرة ومضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة لزم الاجرة
 وفيه تفصيل وكذا لو استاجر دارا وسلمها ومضت المدة ولم يكن

اذا استاجر قلع ضرسه ففت المدة التي يمكن فيها ايقاع ذلك فلم يقاها
 المستاجر اسقطت الاجرة اما لو زال الالم عقيبا للعقد سقطت الاجرة
 ولو استاجر شيئا فتلّف قبل قبضه بطلت الاجارة وكذا لو تلّف عقيب
 قبضه اما لو انقص بعض المدة ثم تلّف او تجدد فسح الاجارة صح فيها
 مضى وبطلت الباقى ويرجع من الاجرة بما قبل المختلف من المدة ولا بد
 من تعيين ما يحل على الذابطة اما بالمساهدة واما بتقديره بالكيل
 او الوزن او ما يرفع الجهالة ولا يكفي ذكر الحمل مجردا عن الصفة ولا
 راكب غير معين لتحقيق الاختلاف في الحقيقة والثقل ولا بد مع ذكر الحمل
 من ذكر طوله وعرضه وعلوه وهل هو مكثوث او مغطى وجنس طائفة
 وكذا لو استاجر دابة للعمل فلا بد من تعيينه بالمساهدة او ذكر جنسه
 وصفته وقدره وكذا لا يكفي ذكر الالات المحمولة مالم يعين قدرها
 وجنسها لا يكفي اشتراط حمل الزاد مالم يعينه واذا فنى فليس له حمل
 بدله مالم يشترط واذا استاجر دابة فنقر المساهدة فان لم تكن
 مساهدة فلا بد من ذكر جنسها وصفتها وكذا الذكورة والانوثة
 اذا كانت للركوب ويسقط اعتبار ذلك اذا كانت للعمل ويلزم وجو
 الذابطة كما يحتاج اليه امكان الركوب من الرجل والقتب والذئو

الحزام والزام وفي رفع الحمل وشدة ترويضه الزرع ولو أجزأه اللزوم
بالدولاب افتقر إلى مشاهدته لاختلاف حاله في الثقل والخفة ولو أجزأ
للزراعة فإمكان الحرج جريب معلوم فلا بد من مشاهدة الأرض
وصفها وإمكان العمل مدة كفي تقدير المدة وكذا في اجارة الدابة لسفر
مسافة معينة فلا بد من تعيين وقت السير ليلا أو نهارا إلا أن يكون
هناك عادة فيستغنى بها ويجوز أن يستأجر إنسان جلا أو غيره للعقبه
ويرجع في التناوب إلى العادة وإذا أكرى دابة فسل على ما ياد عين
العادة أو شرطها كذلك أو كجها بالجمام من غير ضرورة ضمن ولا يصح
اجارة العقار إلا مع التعيين بالمشاهدة أو بالإشارة إلى موضع معين
موصوف بما ترفع الجهالة ولا يصح اجارة في الذمة لما يتحقق من الغرض
بجلائه استيجل الحياطة النخيلة أو النسيج للنساجة وإذا استأجرة
مدة فلا بد من تعيين الصانع دفع الغرض المتكتم من تفاديه في
الصنعة ولو استأجر لحفر بثلم يكون له بد من تعيين الأرض وقدر
نزولها وسعها ولو حفرها فانهارت أو بعضها يلزم الإجازة لئلا
وكان ذلك إلى المالك ولو حفر بعض ما وقطع عليه ثم تعذر حفر الباقي
أما الصعوبة الأرض أو مضر الجير أو غير ذلك فمؤم حفرها وما حفرها

ورجع عليه نسبتته من الاجرة وفي المسئلة قول آخر مستند إلى رواية
معبودة ويجوز استيجال المرتبة للرضاع مدة معينة بأن الزرع فان
لم ياذن فيه ترويضه والجواز أشبهه إذا لم يمنع الرضاع حقه ولا بد من
مشاهدة القيء وهل يشترط ذكر الموضع الذي ترضعه فيه قيل نعم وفيه تردد
وان ملك البتة أو المرضعة بطل العقد ولو مات أبوه هل يطل بطل على
القولين ولو استأجر شيئا مدة معينة لم يجب تقسيط الاجرة على أجزائها
سواء كانت قصيرة أو متطاوله ويجوز استيجال الأرض لتعمل مسجد أو
يجوز استيجال الدار والديانير إن تحققتهما منفعة حكيمية مع بقاء
عينها فروع أو استأجرها لخمسة عشرة سنة من صبره فاعتبرها ثم جعلها
فكانت أكثر فإن كان المعتبر هو المستأجر لزم اجرة المثل عن الزيادة ومن
الدابة إن تفت لمحقق العدوان وان اعتبرها المجرم ضمن المستأجر
اجرة ولا قيمة ولو كان المعتبر اجنبيا رسته اجرة الزيادة **الخامس**
ان تكون النفقة مباحة فلو أجزأه مسكنا المحرم فيه خمر أو كان البيع
فيه المحرم أو اجير الجمل لمسكرا لم ينعقد لاجارة وربما قيل بالتحريم
وانعقاد اجارة لا مكان الانسحاق في غير المحرم والاول أشبه لان
ذلك لم يتأوله العقد وهل يجوز استيجال الحائط المروق للستره قيل نعم

وفيه ترد **الشأن** ان تكون المنفعة مقدورا على تسليمها فلو ارجع عبد البقال
تعم ولو تم الي غيره وفيه ترد ولو منعه المور من سقط الاجرة وعمل له
ان يلتزم ويطالب المور بالتفاوت فيه ترد ولا ظهر نعم ولو منعه
ظالم قبل القبض كان بالخيار بين الفسخ والرجوع على الظالم باجرة المثل
لو كان بعد القبض لم تبطل وكان له الرجوع على الظالم واذ انهدم المكن
كان للمستاجر فسخ الاجارة الا ان يعيده صاحبه ويمكن منه وفيه
تردد ولو تم ادى المور في اعادته ففسخ المستاجر رجوع بنسبة ما خلت
من الاجرة ان كان سلم اليه الاجرة **الثالث** في احكامها وفيها مسائل
الاول اذا وجد المستاجر في العين المستاجرة عيبا كان له الفسخ والرجوع
بالاجرة من غير نقص ولو كان العيب مما يفوت به بعض المنفعة **الثانية**
اذا انعذى في العين المستاجرة ضمن قيمتها وقت العدوان ولو اختلفا
في القيمة كان القول قول المالك ان كانت دابة وقيل قول المستاجر على
كل حال وهو شبه **الثالثة** من تقبل عملا لم يميز ان يقبل غيره بنقصه
على الاشهر الا ان يحدث ما يستتبع به الفضل ولا يجوز تسليمه لغيره
الا باذن المالك ولو سلم من غير اذن ضمن **الرابعة** يبيع على المستاجر
سوق الدابة وعملها ولو اهل ضمن **الخامسة** اذا افسد الصانع ولو

كان حادنا كالفنصا يهرق الثوب او يغير في الحمام ينجس في حمامته والخنك
يغتن فيسبق موساه الى الحشفة او يحد الختان وكذا البطلان
مثل ان يهيف على الحافر ويفسد فيقتل ويمنع ما يضر الدابة
ولو احتاط واجتهد ولو تلف يد الصانع لا بسببه من غير تقريط ولا
تعد لم يضمن على الاصح وكذا الملاح والمكارى لا يضمن الا ما يتلف
عن تقريط على الاشهر **السادسة** من استاجر اجيرا ليفقه في حوائج
كانت نفقته على المستاجر الا ان يشترط على الاجير **السابعة** ان اجر
رجل ملوك له فاسد كان ذلك لان المولاه في سعيه وكذا الواجر
نفسه باذنه مولاه **الثامنة** صاحب الحمار لا يضمن الا ما اودع ووطئ
في حفظه وانعذى فيه **التاسعة** اذا اسقط الاجرة بعد تحققها
في الذمة ولو اسقط المنفعة المعينة لم تسقط لان الابرار لا يتثال
الاماموه لذمة العاشرة اذا اجر عبده ثم اعتقه لم تبطل الاجرة
ويستوفى لمنفعة التي يتساؤلها العقد ولا يرجع العبد على المولى
باجرة مثل عليه بعد العتق ولو اجر الوصي صبيا مائة يعلم بالوعدها
بطلت في اليقين وصحت في المحتمل ولو اتفق البلوغ فيه فهل للوصي
الفسخ بعد بلوغه قبل نعم وفيه تردد **الحاشية** عشر اذا سلم اجير العمل

لصنعة فذلك لم يضمنه صغير كان او كبيرا او عبدا **الثانية عشر** اذا
 دفع ساعة الى غيره ليحل فيها فان كان ممن كان عادت ان يستاجر ذلك
 العمل كالغسال والقضا فلا اجرة مثل عمله فان لم يكن له عادة وكان
 العمل مما لا اجرة فله المطالبة لانه ابصر بنيتة وان لم يكن مما لا اجرة
 بالعادة لم يلتفت الى مدعيها **الثالث عشر** كل ما يتوقف عليه توفيقه
 المنفعة فعلى المجر كالحبوط في الخياطة والمداغة الكتابة وتخلل الملقح
 في اجارة الدار لان الانتفاع يتم بها **الرابع** في التمتع وفيه مسائل
الاولى ان اتنازع في اصل الاجارة فالقول قول المالك مع يمينه
 وكذا لو اختلفا في قدر المساجرة وكذا لو اختلفا في رد العين **مسألة**
 انما لو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المستاجر **الثانية** اذا ادعى
 الصانع او الملاح او الكاري هلاك المتاع وانكر المالك كلفوا
 لبيته ومع فقد هاليزهم الضمان وقيل القول قولهم مع اليمين لانهم
 امناء وهو اشهر الروايتين وكذا لو ادعى المالك التقريط فانكروا
 الاثبات لو قطع الخياط ثوبا قبيحا فقال المالك امرتك بقطعته ايضا
 فالقول قول المالك مع يمينه وقيل قول الخياط والاول اشبه ولو
 اراد الخياط فقته لم يكن له ذلك اذا كانت الخيوط من الثوب ومن

القول

المالك

المالك ولا اجرة له لانه لم يأذن فيه المالك **كتاب الوكالة**
 وهو يستدعي بيان فصول الاول في العقد وهو استنابة في
 التصرف ولا بد في تحققه من ايجاب دال على القصد كقوله وكلتك
 او استئنتك او ما شاكل ذلك ولو قال وكلتني فقال نعم او اشار
 بما يدل على الاجابة كفي في الايجاب واما القبول فيقع باللفظ كقوله
 قبلت او رضيت او ما شابهه وقد يكون بالفعل كما اذا قال وكلتك
 في البيع مناع ولو تأخر القبول عن الايجاب لم يقع في العقد **مسألة**
 يوكل والقبول يتأخر ومن شرط ان تقع منهرة فلو عقلت بشرط
 او وقت فجاء لم يصح نعم لو غيّر الوكالة وشرط تأخير التصرف جاز ولو
 وكله في شراء عبد افتقر الى وصفه لينتقي الغرض ولو وكله مطم يصح
 على قول والوجه الجواز وهي عقد جائز من طرفيه فللوكيل ان يعزل
 نفسه ويحضر الموكل ومع غيبته ولو وكل ان يعزل بشرط ان يعلمه
 العزل ولم يعلمه لم يعزل بالعزل وقيل ان تعذر اعلامه فاشهد
 ان عزل الاسعاد والاول اظهر ولو تصرف الوكيل قبل الاعلام
 تصرفه على الموكل فلو وكله في استيفاء القضا ثم عزم له فاقصر قبل العلم
 بالعزل يقع الاقتضا موقعا وتبطل الوكالة بالموت والجنون والافاء

الطرفين

لعزل

من كل واحد منهما وبطل وكالة الوكيل بالمرء على الموكل فيما يمنع المهر من النكاح
فيه ولا يبطل الوكالة بالنوم وان تطاول وبطل الوكالة بتلف ما عاقت
الوكالة بكون العبد الموكل في بيعه وموت المولى بطلانها وكذا
لو فعل الموكل ما عاقت الوكالة بكونه كالوكل في بيع عبد ثم باعه والعبد
عن العزل ان يقول عزلتك او ازلت نيابتك او فحنت او بطلت
او نقصت وما جرى مجرى ذلك واطلاق الوكالة يقتضي الانبعاث
بمن المثل بقدر البلد حالاً وان يبتاع الصبي دون المبيع لو خالف
لم يبيع ووقف على اجازة المالك ولو باع الوكيل بشئ فانكر المالك
الاذن في ذلك العتد كان القول قول مبيع بينه ثم استعاض العبد
كانت باقية ومثلها او قيمتها ان كانت بالفرو قيل يلزم الدال انما
ما حلف عليه المالك وهو بعيد فان تصاق الوكيل والمشتري على
الشئ ودفع الوكيل الى المشتري السلعة فتلفته مده كان للموكل
الرجوع على ايتما شاء بقيمتها لكن ان رجع على المشتري لا يبرح على المشتري
على الوكيل لتصديقه لانه اذن وان رجع على الوكيل رجع الوكيل
على المشتري باقل من ثمنه وما اغترمه واطلاق الوكالة في البيع يقتضي
تسليم المبيع لانه من واجباته وكذا اطلاق الوكالة في الشراء يقتضي

وانبعاثه

الامر به

لا اذن

الاذن في تسليم الشئ لكن لا يقتضي الاذن في البيع قبض الشئ لانه قد لا يؤمن
على القبض والوكيل ان يرد بالعيب لانه من مصلحة العقد مع حصول
الموكل وغيبته ولو منعه الموكل لم يكن له مخالفة **الثاني** فيما لا يقع
فيه النيابة وما يقع فيه اما ما لا يدخله النيابة فضا بطر ما عاقت
مقصد الشارع بايقاعه من المكلف مباشرة كالطهارة مع الفدية
وان جازت النيابة في غسل الاعضاء عند الضرورة والصلوة
الواجبة ما دام حياً وكذا الصوم والاعتكاف والحج الواجب **الثالث**
والايمان والندور والغصب والقسم بين الزوجان لا يقتضي
استملاء الظهار واللعان وقضاء العدة والجنابة والالتقاط
الاحتطاب والاحتشاش واقامة الشهادة الاعلى وجبة الشهادة على
الشهان واما ما يدخله النيابة فضا بطر ما جعل ذريعة على غرض
لا يختص بالمباشرة كالبيع وقبض الثمن والرهن والصلح والحوالة
الضمان والشركة والوكالة والعارية وخذ اخذ بالشفعة والابراء
والوديع وقسم الصدقات وعقد النكاح وفرض الصدقة للغلام
والطلاق واستيفاء الفضل وقبض الذيات وفي الجملة على وجبة
استيفاء الحدود ومطلقا في ائبكت حدود اليمينين ما حدد الله

الى

الاحتمال في

سبحانه فلا وفي عقد التبرع والرمزية والعق والكتابة والتدبير في
 الدعوى واثبات الحجج والحقوق ولو وكل على كل قليل وكثير قيل لا
 يصح لما يطرئ من الضرر وقيل يجوز ويندفع الخيال باعتبار المصلحة
 وهو بعيد عن موضع الضرر نعم لو وكله على كل ما يملك صحح لا نفي ناط
 بالمصلحة **الثالث** الموكل يعتبر فيه البلوغ والعقل وان يكون حلياً
 النصف فيما وكل فيه مما يصح فيه النيابة فلا تصح وكالة الصبي **رأى**
 ا ولم يكن ولو بلغ عشرين اذ ان يوكل فيما له النصف فيه كالوصية
 لصدقة والطلاق على رواية وكذا يجوز ان يوكل فيه وكذا لا تصح
 وكالة المجنون ولو عرض ذلك بعد التوكيل بطل الوكالة والمكاتب
 ان يوكل لا نفي ملك التصرف في الاكتساب وليس للعبد الحق ان يوكل
 الا بامان مولاه ولو وكله انسان في شراء نفسه من مولاه صح وليس
 للوكيل ان يوكل عن الموكل الا باذنه ولو كان المولى مازنا في
 التجارة جاز ان يوكل فيما جرت العادة بالتوكيل فيه لا نه كالمأذون فيه
 ولا يجوز ان يوكل في غير ذلك لا نه يتوقف على صريح اذن من مولاه
 ولان يوكل فيما يجوز ان يتصرف فيه من غير اذن مولاه مما يصح فيه
 النيابة كالطلاق **والله اعلم** ان يوكل فيما له النصف فيه مطلق

دخل وما سابه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتياع الصيد للآلات
 والجذان وكلاه عن الولد الصغير وتصح الوكالة في الطلاق للغائب
 اجماعاً والحاضر على الاظهر ولو قال الموكل اصنع ما شئت كان والاعلى
 الاذن في التوكيل لا نه تسليط على ما يتعلق به المشيئة ويستحب ان يكون
 الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه عارفاً باللغة التي يحاور بها ويتبعي
 للحاكم ان يوكل عن السفهاء من يتولى الحكومة عنهم ويكون له ذى المروءة
 ان يتولى المنازعة بنفسهم **الرابع** الوكيل يعتبر فيه البلوغ وكال
 العقل ولو كان فاسقاً او كافراً او مرتداً ولو ارتد المسلم لم يتطلق
 وكالته وان الارثداد له يمنع الوكالة ابتداءً فكذلك استدانة
 وكل ماله ان ياليه بنفسه وتصح النيابة فيه صح ان يكون فيه وكيلاً
 وتصح وكالة المجور عليه لتبذير اوقافه ولا تصح نيابة المحرم فيها
 ليس المهر ان يفعل كابتياح الصيد وامساكه وعقد النكاح **وحيث**
 ان تتوكل المرأة في طلاق غيرها وهل يصح طلاق نفسها قيل لا
 وفيه تردد وتصح وكالة المرأة في عقد النكاح لان عبارتها فيه غير
 عندا ويجوز وكالة العبد اذا اذن له مولاه ويجوز ان يوكله
 مولاه في اعتاق نفسه ولا يشترط عدالة الولى ولا الوكيل عقد

النكاح ولا يتوكل الذمي على المسلم للذمي ولا للمسلم على القول المشهور
وهل يتوكل المسلم للذمي على المسلم فيه تردد والوجه الجواز على كراهية
ويجوز ان يتوكل الذمي على الذمي ويقتصر الوكيل من التصرف على
ما اذن له فيه وما شهد العادة بالاذن فيه فلو امره ببيع سلعة ^{القيمة}
بدينار ربيعه فباعها بدينارين فقد اصح وكذا لو باعها بدينارين
فقد الا ان يكون هناك غرض صحيح يتعلق بالتأجيل اما لو امره ببيع
حالة فباع مؤجلا لم يصح ولو كان اكثر مما عيّن لان الاغراض تتعلق
بالتأجيل ولو امره ببيعه في سوق مخصوصة فباعه في غيرها بالثمن
الذي عيّن له او مع الاطلاق بشئ المثل اصح ان الغرض تحصيل الثمن
واما لو قال يبعه من فلان فباعه من غيره لم يصح ولو تضاعف الثمن
لان الاغراض في الغرمات تفاوت وكذا لو امره ان يشتري بغير المال
فاستراه في الذمة او في الذمة فاشترى بالعين لانه تصرف لم يؤذن
فيه وهو ما يتفاوت فيه القصد واذا ابتاع الوكيل وقع الشراء
عن الموكل ولا يدخل في ملك الوكيل لانه لو دخل في ملكه لزوم ان يعتق
عليه ابوه وولده لو اشتراه كما يعتق اب الموكل وولده ولو وكل
المسلم زنيما فابتاع الحر لم يصح وكل موضع يبطل الشراء للموكل فان

المفاد

كان سماء عند العقد يبيع عن احدهما وان لم يكن بناء فبعضه على الوكيل
في الظاهر وانما لو انكر الموكل الوكالة لكن ان كان الوكيل مبطلا فالملك له ظاهر
وباطنا وان كان محققا كان الشراء للموكل باطنا بطريق التمسك ان يقول
الموكل انك انك لي فقد جعلته من الموكل فيصح البيع ولا يكون هذا تعليفا
للبيع على الشرط ويقاضان وان امتنع الموكل من البيع جاز ان يشتري
عوض ما اذن له الى البائع عن موكله من هذه السلعة ويرى ما يفضل
عليه او يبيع بما يفضل له ولو وكل اثنين فان شرط الاجتماع لم يجز
لاحدهما ان يفر بشيء من الثمن وكذا الواطق ولو مات احدهما
بطلت الوكالة وليس للحاكم ان يفتن اليه امينا اما الوسيط لا ينقل
لكل منهما ان يقر ببيع غير مستحب راي صاحبه ولو وكل زوجة
او عبد يبيع ثم طلق الزوجة واعتق العبد بطلت الوكالة اما لو اذن
لعبد في الثمن فماله ثم اعتقه بطل الاذن لانه ليس على هذا الوكالة
بل هو اذن تابع للملك واذا وكل انسان في الحكومة لم يكن اذنا فقبض
الحق اذ في وكل على من لا يستامن على المال وكذا الوكيل في قبض
المال فاكثر الغرم لم يكن ذلك اذنا فحاشا كنه لانه قد لا يرضى للخصم
فروع لو اذن وكنت في قبض حتى من فلان فوات لم يكن له مطالبة

الورثة انما اوقال وكلتكم قبض حتى الذي على فلان كان له ذلك ولو وكل في
بيع فاسد لم يملك الفصح وكذا لو وكل في ابتاع معيب اذ كان الوكيل
على غيره دين فوكله ان يبتاع له به متاعا لجان ويبيع بالتسليم الى البائع
الخامس فيما ثبت به الوكالة ولا يحكم بالوكالة بدعوى الوكيل ولا يفتقر
الغريم ما لم تقم بينه وبينه شاهدان ولا تثبت شهادة النساء
ولا يشاهد وامراتين ولا يشاهد ويمين على قول مشهور ويشهد
احدهما بالوكالة في تاريخ والاخر في تاريخ اخر قبلت شهادة من انظر
الى العادة في الاسناد اذ جمع الشهود لذلك في الموضع الواحد ويشهد
وكذا لو شهد احدهما انه وكله بالجمية والاخر بالعريية لان ذلك
يكون اشارة الى المعنى الواحد ولو اختلفا في لفظ العقد بان يشهد
احدهما ان الموكل قال وكلتكم ويشهد الاخر انه قال استبشركم لم
تقبل لانهما شهادة على عقدين اذ صيغة كل واحد منهما مخالفة للآخر
وفي غير ترد ان مرجعه الى انهما شهدا في وقتين اما لو عدلا عن ذلك
لفظ الموكل واقصر على ايراد المعنى جلا وان اختلفت عبارتهما
انما علم الحاكم بالوكالة حكم فيها بعلد تغير بيع او ادعى الوكالة عن غائب
قبض ماله من غريم فان انكر الغريم فلا يمين عليه وان صدق فان

كانت عينه لم يؤثر بالتسليم ولو دفع اليه كان للمالك استعادتها فان
تلفت كان له الزام انهما شاء مع انكاره الوكالة ولا يرجع احدهما
على الاخر وكذا لو كان الحق بينهما وفيه تردد لكن في هذا الموضع
لم يكن للمالك مطالبة الوكيل لانه لم يتبرع عين ماله اذ لا يتعين الا
بقبضه او قبض وكيله وهو ينفي كل واحد من القسرين وللغريم ان
يعود على الوكيل ان كانت العين باقية او تلفت بتفريط منه ولا يلزم
عليه لو تلفت بتغير تفريطه وكل موضع يلزم الغريم التسليم واقر
يلزمه اليمين لو انكر السادس في الواحق وفيه مسائل الاولى الوكيل
امين لا يضمن ما تلف في يده الا مع التفريط والتعدي الثانية اذا اذن
لوكيله ان يوكل فان وكل عن موكله كانا وكيلين له وتبطل وكالة التاميم
ولا تبطل بموت احدهما ولا يعزل احدهما صاحبه وان وكله بنفسه
كان له عنه فان مات الموكل بطلت وكالة التاميم وكذا ان مات الوكيل
الاولى الثانية يجب على الوكيل تسليم ما في يده الى الموكل مع المطالبة
وعدم العذر فان امتنع من غير عذر ضمن وان كان هناك عذر الثالثة
ولو زال العذر فاخر التسليم ضمن ولو ادعى بعد ذلك ان تلف المالك
قبل الامتناع او ادعى الرد قبل المطالبة قيل لا يقبل دعواه وان اقام

بينه والوجه انها تقبل **الرابعة** كل من في يده مال الغير او ذمته له ان يبيع
من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض يستوى ذلك ما يقبل قوله
رته وما لا يقبل الا بيئته ههنا من الجود المقتضى الى الدرك واليمين وقيل
اخرى بين ما يقبل قوله رته وما لا يقبل فاجيب التسليم في الاول
واجاز الامتناع في الثاني لاعم الاشياء والا في اشبه **الخامسة** الوكيل
في الايداع ان المنيب على الوكيل لم يضمن ولو كان وكيله قضا الدين
فلم يشهد بالقبض ضمن وفيه تردد **السادسة** ان ائتمنى الوكيل في مال
الموكل ضمنه ولا يبطل وكالته لعدد التنازع ولو باع ما ائتمنى فيه سلمه
الى المشتري برئ من ضمانه لانه تسليم ما دون فيه فخرى محرمى قبض
المالك **السابعة** اذا اذن الموكل لوكيله ببيع ماله من نفسه فباعه فانه
تردد وكذا في **النكاح السابع** في التنازع وفيه مسائل **الاولى** اذا
اختلف في الوكالة فالقول قول المنكر لانه الاصل ولو اختلف في التنازع
فالقول قول الوكيل لانه امين وقد يستعد راقامة البيئته بالتلف
غالبا فاقنع بقوله دفعا لا التزام ما تعذر غالبا ولو اختلف في التنازع
فالقول قول منكره لقوله العينة على المدعى واليمين على من انكر **الثانية**
اذا اختلف في دفع المال الى الموكل فان كان يجعل كلفا بيئته لا يمتنع

وان كان بغير جعل قيل القول قوله كالوديعة وهو قول مشهور وقيل
القول قول المالك وهو الاصح **واما** الوكيل فالحق قوله في التنازع
لانه البيئته فيه دون تسليم المال الى الموصلة وكذا القول في الا
والجهد والمأكل وامينه مع التيمم ان انكر القبض عند بلوغه ورشد
وكذا الشيك والمضطر ومن حصل في يده ضالة **الثانية** اذا ادعى
الوكيل التفرغ وانكر الموكل مثل ان يقول بعث او قبضت قيل
القول قول الوكيل لانه ائتمنى ماله ان يفعله ولو قيل القول قول الموكل
امكن لكن كان الاول اشبه **الرابعة** ان اشترى انسان سلعة و
ادعى انه وكيل الانسان فانكر كان القول قوله مع يمينه ويقضى على
المشتري الثمن سواء اشترى بعين او في الذمة الا ان يكون ذكر
انه يبيع في حالة العقد ولو قال الوكيل ابتعت لك فانكر الموكل او
قال ابتعت لنفسى فقال الموكل بل في القول قول الوكيل لانه ابصر
بيئته **الخامسة** اذا اذن جهر امرته فانكر الوكالة ولا بيئته كان القول
قول الموكل مع يمينه ويلزم الوكيل مهرها وروي نصف مهرها
وقيل يحرم بطلان العقد في الظاهر ويجب على الموكل ان يبطلها
ان كان يعلم صدق الوكيل وان يسوق اليها نصف المهر وهذا قوي

السلمة اذا وكل في ابيع عبد فاشترى بمائة فقال الموكل اشتره بمائة
فالقول قول الوكيل لانه مؤتمن وتوقيل القول قول الموكل كان اشبه لانه
غارر **السابعة** ان اشترى موكله كان البائع بالخيار ان شاء طالب
الوكيل وان شاء طالب الموكل والوجه اخذ المطالبة بالموكل مع العلم
بالوكالة واخص بالوكيل مع الجمل بذلك **الثامنة** ان طالب الوكيل
فقال الذي يجب عليه الحق لا يستحق المطالبة لم يلتفت الى قوله
مكذب لبيته الوكالة ولو قال عز لك الموكل لم يتوجه على الوكيل اليه
الا ان يدعى عليه العلم وكذا لو ادعى ان الموكل امره **التاسعة**
يقبل شهادة الوكيل لو وكل فيما له ولاية له فيه ولو عزل قبلت في الجميع ما لم يكن
اقام بها او شرع في المنازعة **العاشر** لو وكل يقبض دينه من غريم له فافر الوكيل
بالقبض وصدة الغريم وانكر الموكل فالقول قول الموكل وفيه تردد اما لو
امر ببيع سلعة وتسليمها وقبض ثمنها فتلف من غير تقريط فافر الوكيل
بالقبض وصدة المشتري وانكر الموكل فالقول قول الوكيل لان الدعوى
هنا على الوكيل من حيث سلم البيع ولم يتسلم الثمن فكانه يدعى ما يوجب
الضمان وهناك الدعوى على الغريم وفي الفرق نظر وطرف البيع عينة
على الوكيل دون الموكل لانه لم يثبت وصول الثمن اليه ولو قيل بانه البيع على

الموكل كان شبه **كتاب الوقف والصدقة** والنظر في العقد والاشاط
واللواحق **الاول** الوقف عقد ثمره تحبب اصل واطلاق المنفعة و
لفظ الضرع فيه وقف لا غير اما حرمت وتصدت فلا يجزى على الوقف
الاعم القرينة لاحتمال مع الانفراد غير الوقف ولو بنى بذلك الوقف
من دون القرينة دين بنية نعم لو اقر انه قصد ذلك حكم على ظاهر
الافراد وقال حبست وسبكت قيل يصير وقفا وان عجز بقوله
حبس اصل وسبكت الشرة وقيل لا يكون وقفا اجمع القرينة ان ليس
ذلك عرفا مستقرا حيث يفهم مع الاطلاق وهذا اشبه ولا يلزم الا
بالا قباض وان اتم كان لازما لا يجوز الرجوع فيه ان اوضحه زمان
الصحة امره لو وقف في مرض الموت فان اجاز الورثة والة اعتبر في ذلك
كالهبة ولما باقية البيع وقيل يفسر من اصل الزكاة والاول اشبه
ولو وقف ووهب واعتق وباع فما باله عجز الورثة فان خرج ذلك
من الثلث صح وان عجز بده بالاول فالقول حتى يستوف قدر الثلث
ثم يبطل ما زاد وهكذا الواو صوبصا او جمل المتقدم قيل يقيم على
الجميع بالحصر ولو اعتبر ذلك بالقرعة كان حسنا وازا وقف سابق
كان صونها ولبنها الموجود داخل في الوقف ما لم يشيئا نظر الى العرف

كالأبعا النظر الثاني في الشروط هي أربعة أقسام الأول في شروط الوقف
 وهي أربعة أن يكون عيناً مملوكة ينتفع بها مع بقاءها ويصح ابتاعها فلا
 يصح وقف ما ليس بعين كالدين وكذا الوقف فربما أو ناسخاً أو
 داراً لم يعين ويصح وقف العقار والسياب والأثاث والأثاثات
 وضابطه كل ما يصح الانسحاق به منفعة محالة مع بقاء عينه وكذا يصح
 وقف الكلب المملوك والستور لا مكان الانسحاق به ولا يصح وقف
 الخنزير لأنه لا يملكه المسلم ولا وقف الذئب لتعدوا التسليم وهل يصح وقف
 الدنانير والدرهم قيل لا وهو الظاهر لأنه لا نفع لها إلا بالنصر فيها
 وقيل يصح لأنه قد يضر لها نفع مع بقاءها ولو وقف ما لا يملكه لم يصح
 وقفه ولو أجاز المالك قيل يصح لأنه كالوقف المستأنف وهو حق
 ويصح وقف المساع وقبضه كقبضه البيع **القسم الثالث** في شروط الوقف
 ويعتبر فيه البلوغ وكال العقل وجواز التصرف فيه وقف من بلغ
 عشر أو ثلثه والروعي جواز صدقته والأولى المنع لوقف رفع
 الحجر على البلوغ والرشد ويجوز أن يجعل الواقف النظر لنفسه ولغيره
 فإن لم يعين الناظر كان النظر إلى الوقف عليهم بناء على القول بالملك
القسم الثالث في شروط الوقف عليه ويعتبر في الوقف عليه شرط

أن يكون موهوباً ممن يصح أن يملك وأن يكون معيناً وأن لا يكون الوقف
 عليه محرمة فلو وقف على معدوم ابتداء لم يصح كن وقف على من يولد
 له أو على من لا ينصل ما لا وقف على معدوم تبعاً للموجود فانه يصح
 وأبدى بالمعدوم ثم بعده على الموجود قيل لا يصح وقيل يصح على الموجود
 والأول أشبه وكذا لو وقف على من لا يملك ثم على من يملك فيه تردد
 والمنع أسند ولا يصح على المملوك ولا ينصرف الوقف إلى مولاه لأنه
 لم يقصد به الواقفة ويصح الوقف على المصالح كالقنطرة والمساجد
 الوقف في الحقيقة على المساكين لكن هو صرف إلى بعض مصالحهم ولا يقف
 المسلم على محرمة ولو كان رجلاً يقف على الذئب ولو كان أجنبياً ولو
 على الكناس والبيع لم يصح وكذا الوقف على معونة الزناة وقطاع
 الطريق وإشارف الحرم وكذا الوقف على كتب ما يمتنع إلا بالتورية
 إلا تخيل أنها محرمة ولو وقف الكافر جاز والمسلم إذا وقف على الفقير
 أنصرف إلى فقراء المسلمين دون غيرهم ولو وقف الكافر كذا لا ينصرف
 إلى فقراء أهلته ولو وقف على المسلمين أنصرف إلى مومنين إلى القبلة
 ولو وقف على المؤمنين أنصرف إلى الأثنى عشرية وقيل إلى المجتبهين كالأئمة
 والأول أشبه ولو وقف على الشيعة فهو على الإمامية والجارودية

دون غيرهم من فرق الزيدية وهكذا اذا وصف الموقوف عليه بنسبة
دخل فيها كل من انطلقت عليه فلو وقف على الامامية كان للامشي عشر
ولو وقف على الزيدية كان للعاقلين بامامة زيد بن علي ^ع وكذا لو
علقهم بنسبة الى اب كان لكل من انتسب اليه بالابوة كالهاشميين
فهو من انتسب الى هاشم من ولد ابي طالب والحارث والعبد والي
لهب والاطالبيين فهو من ولد ابي طالب ويشترك المذكور والانا
المنتسبون اليه من جهة الابوة ^{الابوة} نظر الى العرف وفيه خلاف للاصحاب
ولو وقف على الحيران رجع الى العرف وقيل لمن بلي داره الى اربعين
ذراعاً من كل جانب وهو حسن وقيل الى اربعين ذراعاً من كل جانب
هو مطرح ولو وقف على مصلحة فبطل رسمها تصرف في وجوه البر ولو
وقف في وجوه البر واطلق صرفه في الفقراء والمساكين وكل مصلحة
يتقرب بها الى الله سبحانه ولو وقف على بيع تميم صح ويصرف الى من يوجده
منهم وقيل لا يبيع لانهم يجهلون والاول هو المذهب لو وقف على الله
جاز لان الوقف تملك فهو كباحة المنفعة وقيل لا يبيع لانه يشترط
فيه نية القرية التي على احد الاموين وقيل يبيع على ذوى القرابة والاول
اشبه وكذا يبيع على المرتدة في الحرم تردا شبهه المنع ولو وقف لم يكره

النسب

المصرف بطل الوقف وكذا لو وقف على غير معين كان يقول على احد
هذين اعلى احد الشهادين او الفريقين فالكل باطل واذا وقف
على اولاده او على اخوته او ذوى قرابته اقضى الاطلاق اشتراك
الذكور والاناث والادف والابعد والتساوي في القسمة الا ان
يشترط ترتيبا واختصاصا وتفضيلا ولو وقف على احواله واعماله
تساوا جميعا وان وقف على اقرب الناس اليه فهم الابوان والولد
وان سفلوا ولا يكون لاحد من ذوى القرابة ما لم يعدم المذكورون
ثم الاجل والاخوة وان تزواهم الاعمام والافعال على ترتيب الارث
لكن يستأذن في الاستحقاق الا ان يعين التفضيل **القسم الرابع**
في شرائط الوقف وهي اربعة الدوام والتنجيز والقباض واخرجه
عن نفسه ولو قرنه بمدة بطل وكذا لو علقه بعقبة متوقعة وكذا
لو جعله لغيره غلبا كان يوقفه على زيد ويقتصر ويسوقه
الى بطون ينقرض غالباً او بطلقة في عقبه ولا يدين كراما يصنع به بعد
الانقراض ولو فعل ذلك قيل يبطل الوقف وقيل يجب اجرائه حتى
ينقرض المستوفون وهو الاشبه فاذا انقرض وارجع الى ورثة الواقف
وقيل الى ورثة الموقوف عليهم والاول اظهر ولو قال وقفت لاجا

راس الشهر وان قدر زيد لم يمتح والقبض شرط في حصة فلو وقف لم يقبض ثم
 ملكا كان ميراثا ولو وقف على اولاده الاصاغر كان قبضه قبضا عنهم
 وكذا الجذلاب وفي الوصية ترد اظهر الصحة ولو وقف على نفسه لم يمتح
 وكذا لو وقف على نفسه ثم على غيره فشرط قضاء ديونه او اداء مؤنته
 لم يمتح واما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا او على الفقهاء ثم صار فقيها
 صح له المشاركة في الانتفاع ولو شرط عوده اليه عند حاجته صح الشرط
 بطل الوقف وصاحبها يعود اليه مع الحاجة ويورث ولو شرط اخراج
 من يريد بطل الوقف ولو شرط ادخال من يولد مع الموقوف عليهم جاز
 سواء وقف على اولاده او على غيرهم اما لو شرط نقله عن الموقوف عليهم
 من سيولهم يمين وبطل الوقف وقيل ان وقف على اولاده الاصاغر
 جاز ان يشترك معهم غيرهم وان لم يشترط وليس يعتمد والقبض معتبر
 في الموقوف عليهم او لا ويسقط اعتبار ذلك في بقية الطبقات ولو وقف على
 الفقراء او على الفقهاء فلا بد من نصب قيم لقبض الوقف ولو كان الوقف
 على مصلحة كحق ايقاع الوقف عن اشتراط القبول وكان القبض الى الله
 في تلك المصلحة ولو وقف مسجد صح الوقف ولو صلى فيه واحد وكذا لو
 وقف مقبرة نصير وقفا بالدفن فيها ولو واحدا ولو صرف الناس في اكلها

وقيل بطل في حق نفسه يمتح
 حق غيره والا فلا شبهة
 كذا الوقف على غيره

في المسجد او الدفن ولم يتلفظ بالوقف لم يخرج عن ملكه وكذا لو تلفظ بالعقد
 ولم يقبضه **النظر الثالث** في الواجب وفيه مسائل **الاول** لو وقف يتقل
 الى ملك الموقوف عليه لان فائدة الملك موجودة فيه والمنع من البيع
 لا ينافي كافي ام الولد وقد يمتح بيعه على وجه فلو وقف حصة وعبد
 ثم اعتقه يمتح العتق لمزوجه عن ملكه ولو اعتقه الموقوف عليه لم يمتح
 ايضا العتق حق البطون به ولو اعتقه الشريك مضر العتق فحصة ولم
 يقوم عليه لان العتق لا ينفذ فيه مباشرة فالاول ان لا ينفذ سراية
 ويلزم من القول بالنقل الى الموقوف عليهم انفسا كمن الرق ويفرق
 بين العتق مباشرة وبينه سراية بان العتق مباشرة يتوقف على اخضا
 الملك في المباشرة وفيه وفيه شريكه وليس كذلك انفسا كانه انزاله
 للرق شرعا فيسري في باقيه ويضمن للشريك القيمة لا نصيري محرم
 الاتلاف وفيه ترد **الثانية** ان اوقف محلو كانت نفقته كسببه
 شرط ذلك او لم يشترط ولو عجز عن الاكتساب كانت نفقته على الوقف
 عليهم وقيل في المستثنين كذلك كان اشبه لان نفقة المملوك يلزم
 المالك ولو لم يتعد العتق عندنا فيسقط عنه الخدمة وعن موله
الثالثة لو عجز العبد الموقوف عن الزمة القضا فان كانت دون

الفسق بقى الباء وقفا وان كانت نفسها اقتصر منه وبطل الوقف وليس للحي
عليه استرقاقه وان كانت الجناية خطأ تعلقت بهال الوقف عليه لتعلق
استيفائها من رقبته وقيل يتعلق بكسبه لان الولي لا يعقل عبدا ولا يبرئ
اهداء الجناية ولا طريق الى عتقه فيوقع فهو شبه اما الوجه عليه فان
اوجبت الجناية ارسا فللوجودين من الوقف عليهم وان كانت نفسها
يوجبها لقصا فالهيم وان اوجبت دية اخذت من الجاهل وهل يقام بها
مقام قتل نعم لان الدية عوض لرقبته وهي ملك للبطون وقيل لا بل
يكون للوجودين من الوقف عليهم وهو شبه لان الوقف لا يتناول القيمة
الرابعة ان اوقف في سبيل الله انصرف الى ما يكون وصلة الى الثواب
كالغزاة والحج والعمرة وبناء المساجد والقنابر وكذا الوقف في سبيل الله
وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحدا ولا يجب قسمة الفائدة الا اذا
الخامسة ان كان له موال من اعلى وهم المعتقون له وموال من اسفل وهم
الذين اعتمد عليهم وقف على مواله فان علم انه اراد احدهما انصرف
اليه الوقف وان لم يعلم انصرف اليهما **السادسة** ان اوقف على اولاده
اولاده اشترك اولاده البنين والبنات ذكورهم واناثهم من غير تفضيل
اما الوقف من انتساب الى منهم لم يدخل اولاد البنات ولو وقف على اولاد

انصرف الى اولاده لصلبه ولم يدخل معهم اولاد الاولاد وقيل بل يشترك
الجميع والاولاد اظهر لان ولد الولد لا يهيم من اطلاق لفظ الولد ولو قال على
اولادى واولاد اولادى اخضعن بالبطنين ولو قال على اولادى فانا
انقضوا وانقض اولاد اولادى فعلى الفقهاء فالوقف لا اولاده فانا
انقضوا بل يصرف الى اولاد اولاده فانا انقضوا فالى الفقهاء
قيل لا يصرف الى اولاد اولاده لان الوقف لا يتناولهم لكن يكون لهم
شرطا انصرف الى الفقهاء وهو شبه **السابعة** ان اوقف مسجد فخر به
خربت القرية والمحلة لم يعد الى ملك الواقف ولا يخرج العرصه عن وقف
ولو اخذ اسبيل ميتا فيش منه كان الكفن للورثة الشافعية ولو اهدى
الدار لم يخرج العرصه عن الوقف ولم يميز بينهما ولو وقع بين الوقف وعلم
خلف بمسكنة خرابه جاز بيعه ولو لم يقع خلف ولا خشي خرابه بل كان
البيع انفع لم قيل يجوز البيع والوجه المنع ولو انقلعت غلظة من الوقف
قيل يجوز بيعها بعد الانقاع الا بالبيع وقيل لا يجوز لامكان الانقاع
بالاجاز للتسقيف وشبهه وهو شبه **الثامنة** التسعة ان اوقف على الجيران
الاقل اوقف مدة ثم انقضوا فاشاءوا فان قلنا الموت يبطل الاجارة
فلا كلام ان لم ينقل قبل تبطل منها فيه ترد اظهره البطالان لا تابينا

ان هذه المدة ليست للموجودين فيكون للبطن الثاني الذي لا يبين الامانة
في الباقين وبين الفسخ فيه ويرجع المستاجر على تركه الاقلين بما قبل الخلف
العاشرة اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن يحضره وكذا
لو وقف على العلويين وكذا لو وقف على بني بمنتشرين صرفه للموجدين
ولا يجب تتبع من لم يحضر لوضع الشقة ولا يجوز للوقوف عليه على الا
الموقوفة لانه لا يخضع بملكها ولو ارادها كان الولد حراً ولا قيمة عليه لانه
لا يجب على نفسه غرم وهل يصير ام ولد قيل نعم وتتعلق بموته وتوقفاً في
من تركته لمن يليه من البطون وفيه تردد ويجوز ترجيح الامة الموقوفة
ومهرها للموجودين من ارباب الوقف لانه فائدة كاجرة الدار وكذا
ولدها من ماله اذا كان من مملوك او من زنا ويخص به البطن المذكور
معه فان كان من حر بولي صحيح كان حراً الا ان يشترطوا رقبته في العتد
ولو وطئها الحر شبهة كان ولده حراً وعليه قيمة الموقوف عليهم ولو وطئها
الوافق كان كالاجنبي **واما** الصدقة فهي عتد يفتقر الى الجواب وقيل
واقباض ولو قبضها المعطي له من غير رضا المالك لم تنتقل اليه من ثلها
نية القرية ولا يجوز الرجوع فيها بعد القبض على الصحيح لان المقصود بها
الاجر وقد حصل فهي كالمعوض عنها والصدقة المفروضة محرمة على بني ثلها

الصدقة اهتلمه او صدقة غيرهم عند الاضرار ولا بأس بالصدقة الممنوعة
عليهم مسائل تلك **الاولى** لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض سواء
عوض عنه او لم يعرض له كانت او لا جني على الصحيح **الثانية** يجوز عقد
على الذمي وان كان اجنبياً القول على كل كيد حرى اجر ولو لم ينعى
لا ينيبكم الله عن الذين لم يقاتلواكم ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤم
والثالثة صدقة الزنا فضل من صدقة الجهر الا ان يتم في ترك المواقف فترها
دفعاً للتمتع **كتاب السكنى والحبس** وهي عتد يفتقر الى الاجابة
والقبول القبض وفائدتها التسليط على استيفاء المنفعة مع بقاء
الملك على مالكه ويختلف عليها الاسماء بحسب اختلاف الاصناف فاذا
قرنت بالحر فيل عتري وبلاساكن قيل سكنى وبالمدة قيل رقبى اما
من الارقاب او من رقبته الملك والعبارة عن العتدان يقولون
اسكنك او اعمرتك او ارقبتك او ما جرى مجرى ذلك عند الله
او هذه الارض او هذا السكن عتري او عتري او مدة معينة فيقول
بالقبض وقيل لا يلزم وقيل يلزم ان قصد به القرية والاول اشهر وكذا
لو قال لك سكنى هذه الدار ما بقيت او ما جيتت فجاء وترجع الى
المسكن بعد موت الساكن على الاشبه اما لو قال فادامت رجعتك

فإنما ترجع قطعاً ولو قال أعرسك هذه الدار لك ولعقبك كان عرسي ولم
تنقل إلى المعمر وكان كالواحد كالعقب على الأئمة وأزاعتير السكنى
مدة لزمت بالقبض ولا يجوز الرجوع فيها إلا بعد انقضاءها وكذا لو
جعلها عمر المالك لم يرجع وإن مات المعمر وينقل ما كان له إلى ورثته
حتى يموت المالك ولو قرنها بعمر المعمر ثم مات لم يكن لوارثه ورثته إلى
المالك ولو أطلق المدة ولم يعتبها كان له الرجوع متى شاء وكذا يصح
بيع أعمارهم من دار ومملوك وأثاث ولا يبطل بالبيع بل يجب أن يوفى
المعمر ما شرطه وأطلق السكنى فيقبضه أن يسكن بنفسه وأهله وأولاده
ولا يجوز أن يسكن غيره إلا أن يشترط ذلك ولا يجوز أن يوجر السكنى
كما لا يجوز أن يسكن غيره ثم الأبناء من المسكن وإذا حبس فرسه بسبيل الله
أو غلامه في خدمة البيت أو المسجد لم يملك ذلك ولم يجز تغييره مادامت
العين باقية أما لو حبس شيئاً على رجل معين ولم يعين وقتاً ثم مات المالك
كان ميراثاً وكذا الوعين مدة وانقضت كان ميراثاً لورثته الحائرين
كتاب الهبات والنظر الحقيقية والحكم الهبة هي العدة التي يملكها
العين من غير عوض تملكها من غير راعين القربة وقد يجزئها بالخلد
العطية وهي تستقر إلى الإيجاب والقبول والقبض فالإيجاب كل لفظ قصد

كتاب الهبات

به التملك المذكور كقولهم مثلاً وهبتك ومملكك ولا يصح العقد إلا
من بالغ كالمعقل جاز القصر ولو وهب ما هو في الذمة فأن كان
لغيره من عليه الحق لم يصح على الأئمة لأنها مشروطة بالقبض وإن كانت
لصح وصرفت إلى الأبرار ولا يشترط أن يكون القبول على الأصح ولا
حكم للهبة ما لم يقبض ولو أقر بالهبة ولا قبض حكم عليه بأقراره
ولو كانت بيد الواهب ولو أنكروا بعد ذلك لم يقبل ولو مات الواهب
بعد العقد وقبل القبض كانت ميراثاً ويشترط صحة القبض إذا كان
الواهب لم يقبض الموهوب من غير أن ينقل إلى الموهوب له ولو
وهب ما هو في الذمة لم يقبض إلا أن الواهب في القبض لا
أن يقبض زمان يمكن فيه القبض ومن ماص إلى ذلك بعض الأصحاب
كذا إذا وهب لأب أو أجد لولد الصغير لم يملكه بالقبض لأن قبض الولى
قبض عنه ولو وهب لغير الأب أو الجد سواء كان له ولاية أو لم يكن
فلا بد من القبض عنه ويقول ذلك الولى أو الحاكم وهبة الشئ جائز
وقبضه كقبضه بالبيع ولو وهب اثنين شيئاً فقبض أحدهما قبض مالك
كأو أحدهما ما وهب له فان قبض أحدهما قبض واستنع الآخر تحت
الهبة لقابض ويجوز تفضيل بعض الولد على بعض في العطية على كونه

واذا انقضت الهبة فان كانت للابوين لم يكن للواهب الرجوع اجماعا وكذا لو
كان زارحم غيرهما وفيه خلاف وان كان اجنبيا فله الرجوع ما رامت
العين باقية فان تلفت فلا رجوع وكذا ان عوض عنها وان كان العوض
يسيرا وهل يلزم بالتصرف قيل نعم وقيل لا يلزم وهو الاشبه ويستحب
العطية لذوي الرحم ويتأكد في الولد والوالد والتسوية بين الذكورة
في العطية ويكره الرجوع فيما قبله الزوجة لزوجها والزوج لزوجته
قيل غير بيان يجري ذى الرحم والاقل اشبه **الثاني** في حكم الهبة وفيه
مسائل **الاولى** لو وهب فاقبض ثم باع من اخو فان كان الموهوب لهما
لم يصح البيع وكذا ان كان اجنبيا وقد عوض اما لو كان اجنبيا ولو
قيل يبطل لانه باع ما لا يملك وقيل يصح لان له الرجوع والاول اشبه
ولو كانت الهبة فاسدة صح البيع على الاحوال وكذا القول فيمن باع مال
مورثه وهو يعتقد بقاءه وكذا الواهب بقبضه معتقده وظاهر فساد
عقده **الثانية** اذا تراخى القبض من العقد ثم اقبض حكم بانقال المالك
من حين القبض لغير حين العقد وليس كذلك الوصية فانه يحكم
بانقالها بالموت مع القول وان تاخر **الثالثة** لو قال وهبته ثم قبضه
كان القول قوله وللمقر له اخلافه اذا ادعى الاقباض وكذا لو قال

وهبته وملكته ثم انكر القبض لانه يمكن ان يخبر عن هذه **الرابعة**
اذا رجع في الهبة وقد عابت لم يرجع بالارش وان زادت زيادة
متصلة فللواهب وان كانت منفصلة كالثمره والولد فان كانت
مجردة كانت للموهوب وان كانت حاصلة وقت العقد كانت
للواهب **الخامسة** اذا وهب واطلق لم تكن الهبة مشروطة بالشوب
فان انا لم يكن للواهب الرجوع وان شرط الشوب اطلقا عتق
وله الرجوع ما لم يدفع اليه ما شرط ومع اشتراطه من غير تقدير دفع
ما يشاء ولو كان يسيرا ولم يكن للواهب مع قبضه الرجوع ولا يجبر
الموهوب على دفع المشرط بل يكون بالخيار ولو تلفت في الحال هذه
اوعابت لم يضمن الموهوب لانه لا يملكه وفيه تردد
السادسة اذا اصبح الموهوب له الشوب فان قلنا التصرف يمنع من
الرجوع فلا رجوع للواهب ان قلنا لا يمنع اذا كان الموهوب له
اجنبيا كان شركا يقيمة الصبغ **السابعة** اذا وهب في مرضه المخوف
وبرء صحته الهبة وان مات في مرضه ولم يجز الورثة اعتبر من الثلث
على الاظهر **كتاب السبق والرماية** وفائدتها ما بعث العرب
على الاستعداد للقتال والهداية للممارسة النضال وهي معاملة

صحيحة مستندها قوله لاسبق الا فصل او خف او حافر وقوله ان الملائكة
لنقر عند الزمان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والريث والنقل
وتعقيق هذا الباب يستدعي فصولا **الاول** في الالفاظ المستعملة فيه
فالسابق هو الذي يتقدم بالعنق والكبد وقيل ياذنه والاول اكثر
والصلي الذي يمازى راسه على السابق والصلاوان هما عن بين الذي
وشاله والسبق يسكون الباء المصدر والتعريك العوض وهو الخطر
المحلل الذي يدخل بين المتراهنين ان سبق اخذ وان سبق لم يغرم والغاية
من السباق والمنافسة السابقة والمرامات ويقال سبق الباء تشديد
اذا خرج السبق واذا حوزة ايضا والرشق بكسر الراء معد الرمي بالغص
الري ويقال رشق وجير ويدفيرا دبه الري على ولا حق يفرغ الرشق
ويوصف السهم بالحاجي والخاصر والخافق والحاسق والمارق والحمل
فالحماء ولا يلج على الارض ثم اصل الغرض والخاصر ما اصل احد جانبيه
والخافق ما خدشه والحاسق ما فتحه وثبت فيه والمارق الذي يخرج
من الغرض فاذا انقارم الذي يخرج من خالتيه ويقال المزلف الذي
يضرب بالارض ثم يثبت الى الغرض والغرض ما يقصد صاحبه وهو
الرصقة والهدف ما يجعل فيه الغرض من تراب وغيره والبطانة هي

يباير احدها الى الاصابة مع السباوي في الرشق والمخاطة هي اسقاطها
سباوي فيه من الاصابة **الثاني** فيما يسبق به ويقصر في الجواز على النقل
لخف والحافر وقولا على مورد الشرع ويدخل تحت النقل السهم والريث
والحراب والسيف ويتناول الخف الابل والغيلة اعتبارا باللفظ
كذا يدل الحافر على الفرس والحمار والبغل ولا يجوز السابقة بالطين
ولا على القدم ولا بالسفن ولا بالمصارعة **الثالث** عقد السبق والريث
وهو عقد يتقرر الى ايجاب وقبول قيل هي جملة فلا يتقرر الى قبول
يكفي المذهب وعلى الاول فهو لازم كالاجارة وعلى الثاني فهو جازي
شرع فيه او بشرع ويعتقد ان يكون العوض عينا او دينا واذا تبدل السبق
غير المتساين صح اجماعا ولو بدله احدهما اوها صح عندنا ولو بدله
يدخل بينهما محل ولو بدله الامام من بيت المال جاز لان فيه مصلحة
ولو جعل السبق للمحلل بانفراد جاز ايضا وكذا لو قيل من سبق منا
فله السبق فلا يخلو الا ان في الرهان وتقعر السابقة الى شرط
خمس تقدير المسافة ابتداء وانتهاء وتقدير الخطر وتعيين ما يستحق
عليه وتسمى ما به السباق في احتمال السبق فلو كان احدهما ضعيفا
يتيقن قطوعه من الاخر **الرابع** ان يجعل السبق احدهما

السهم

المسابقة

او المحلل ولو جعل غيرهما لم يجز وهل يشترط التساوي في الموقف قبل نزع
 الا لانه مبني على التراضي واما الرمي فيقتصر الى العلم بما ورسته الرشق
 وعدد الاصابة وصفها وقدرة المسافة والغرض والسبق وتماثل
 جنس الالة وفي اشتراط المبادرة والمحاطة تردد والظاهر انه لا يشترط
 وكذا لا يشترط تعيين القوس والسهم **فانما** في احكام النضال وفيه
 مسائل **الاولى** اذا قال اجنبي لخمس من سبق فله خمسة فتساووا في
 بلوغ الغاية فلا شيء لاحد منهم لانه لا سبق ولو سبق احدكم كانت الخمسة
 له وان سبق اثنان كانت لهما دون الباقيين وكذا لو سبق ثلثة او اربعة
 وكذا لو قال من سبق فله درهمان ومن صلى فله درهم فلو سبق واحد
 او اثنان او اربعة فلهم الدرهمان ولو سبق واحد وصلى ثلثة وتأخر
 واحد كان للسابق درهمان وللثلاثة درهم ولا شيء للثلاثة **الثانية**
 لو كانا اثنين واخرج كل واحد منهما سبقا وادخلا محللا وقالوا اي
 الثلثة سبق فله السبقان فان سبق احد المستبقين كان السبقا
 له على ما اخترناه وكذا لو سبق المحلل ولو سبق المستبقان كان لكل
 واحد منهما مال نفسه ولا شيء للمحلل ولو سبق احدهما والمحلل كان
 للمستبق مال نفسه ونصف مال المسبق ونصفه الآخر للمحلل ولو سبق

للسابق

احدهما

احدهما وصلى المحلل كان الكل للسابق عملا بالشرط وكذا لو سبق احد المستبقين
 وتأخر الآخر والمحلل وكذا لو سبق احدهما وصلى الآخر وتأخر المحلل **الثالثة**
 ان شرط المبادرة والرشق عشرين والاصابة خمسة فرمى كل واحد منهما
 عشرة فاصاب خمسة فقد تساوى الاصابة والرمي فلا يجب اكمال الرمي
 لان يخرج عن المبادرة ولو رمى كل واحد منهما عشرة فاصاب احدهما
 خمسة والاخر اربعة فقد فضل صاحب الخمسة ولو سأل اكمال الرشق
 لم يجب اما لو شرط المحاظة فرمى كل واحد منهما عشرة فاصاب خمسة فحاطا
 خمسة بخمسة واكمل الرشق ولو اصاب احدهما من العشرة تسعة فاصاب
 الاخر خمسة فحاطا خمسة بخمسة واكمل الرشق وان حاطا فبادر احدهما
 الى اكمال العدد فان كان مع انتهاء الرشق فقد فضل صاحبه وان كان
 قبل انتهاء فاراد صاحب الاقل اكمال الرشق فظهر فان كان لم يوف ذلك
 فائدة مثل ن بيهوان يبيع علمه او يساويه او يمنعه ان يغيره الا ان
 بان يقصر هذا المحاطة عن عدد الاصابة اجبر صاحب الاكثر ان يكون
 له فائدة لم يخرج اذا رمى احدهما خمسة عشر فاصابهما ورمى الاخر فاصاب
 منها خمسة يتحاطان خمسة بخمسة فاذا اكمل فابلى ما يصيب صاحب الخمسة
 ما يخلف وفي خمسة ومخطئها صاحب الاكثر فيجمع لصاحب الخمسة عشرة

فيحاطان عشرة بعشرة ويفضل لصاحب الأكثر خسة فلا يظهر له كمال فائدة
الرابعة اذا حصل النضال ملك الناضل العوض له التصرف فيه
 كيف شأوله ان يختص به وان لم يطعمه اصحابه ولو شرط في العقد اطعامه
 لمخرجه لم يستبعد صحة **الخامسة** اذا نسب عقد السبق بموجب العمل
 اجرة المثل ويقطع الحق له الى بدل ولو كان السبق مستحقا وعي على البطل
 مثله او قيمته **السادسة** ان افضل احدى الاخر في الإصابة فعال له
 طرح الفضل بكذا قيل لا يجوز لان المقصود بالنضال ابانة حذق
 الراي وظهور اجتماعه فلو طرح الفضل بعوض كان تركا للمقتضى لتمام
 فيبطل المعارضة ويرد ما اخذه **كتاب الوصايا**
 والنظر في ذلك يستدعي فصولا **الاول** في الوصية وهي تملك
 عين او منفعة بعد الوفاة وتفتقر الى ايجاب وقبول فالاجاب كل
 لفظ دل على ذلك القصد كقوله اعطوا فلانا بعد وفاة فلان او فلانا كذا
 بعد وفاة او وصيت له وينقل بها الملك الى الموصي له بموت الموصي
 وقبول الموصي له ولا ينتقل بالموت منفردا عن القبول على الظاهر ولو
 قيل قبل الوفاة حاز وبعد الوفاة أكد وان تأخر القبول عن الوفاة مالم
 يرد فان رد في حياة الموصي جاز ان يقبل بعد وفاته اذ لا حكم لذلك

تم

لو استبعد

الرد وان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت وكذا الرد بعد القبض وقبل
 القبول ولو رد بعد الموت وقبل القبول وقبل القبض قيل يبطل وقيل لا
 يبطل وهو ائيب اما لو قيل وقبل قبض ثم رد لم يبطل اجماعا التحق الملك
 واستقرارد ولو رد بعضا وقبل بعضا صح فيما قبله ولو ملك قبل القبول
 قام وارثه منامة في قبول الوصية **فرع** لو اوصى بجارية وحملها الزوجه
 وهي حامل منه فأت قبل القبول كان القبول للوارث فان اقبل
 ملك الوارث الولدان كان من يصح له تملكه ولا ينعق على الموصي له
 لانه لا يملك بعد الوفاة ولا يرث اباه لانه رقيق الا ان يكون من
 ينعق على الوارث ويكونوا اجماعا فيرث لعنقه قبل القسمة ولا يصح
 الوصية في مصيبة فلواوصى بمال للكنائس او البيع او الكتابة ما يسمى
 الان بالقوية والانجيل او في مساعدة ظالم بطلت الوصية والوصية
 عقد جائز من طرف الموصي مادام حيا سواء كانت بمال او ولاية
 ويتحقق الرجوع بالنسخ وبفعل ما ينافي الوصية فلوبايع ما وصى
 او اوصى ببيع او وهبه واقبضه او رهنه كان رجوعا وكذا لو
 تصرف فيه تصرفا اخرجه من ماله كان اوصى ببيع او فسخه او بطل
 فجنده واخره وكذا اذا اوصى ببيت فخالطه بما هو اوجده منه وبطل

ينشأ حكم

فرجه بغير حق لا يثبت اما لو اوصى بخير فدمه فتيلا لم يكن رجوعا **في**
في الموصى ويعتبر فيه كمال العقل والحرية فلا يصح وصيته المجنون ولا الصبي
مالم يبلغ عشرين فان بلغها فوصيته جائزة في وجوه المعروف لا قارب
غيره على الاشهاد اكان بصيرا وقيل نعم وان بلغ ثمانية والرواية
ساذة **ولو جرح الموصي نفسه بما فيه هلاكه اوصى لم يقبل وصيته**
ولو اوصى ثم قتل نفسه قبلت ولا تصح الوصية بالولاية على الاطفال الا
من الاب والجد والاب خاصة ولا ولاية للام ولا يصح منها الوصية
عليه ولو اوصت لهم بمال ونصبت لهم وصيا صح نصرتهم ثلثتها
وفي اخراج ما عليها من الحقوق ولم يرض على الاولاد **الثالث في الموصي**
وفيه اطراف **الاول** في متعلق الوصية وهو امان او منفعة ^{وامانة} وتعتبر
فيها الملك فلا يصح بالخر ولا الخنزير ولا كلب الهراش ولا ما لا يقع
فيه ويتقدر كل واحد منهما بقدر تلك التركة فادون ولو اوصى بما
زاد بطل في الزائد خاصة الا ان يميز الوارث ولو كانا جماعة
فاجاز بعضهم فذات الاجازة قد حصصت من الزيادة واجبة الوارث
تعتبر بعد الوفاة وهل تصح قبل الوفاة فيه قولان اشهرهما انها تارة الوارث
واذا وقعت بعد الوفاة كان ذلك اجازة لفعل الموصي وليس بائنا

هبة فلا تقتصر عليها الى قبض ويجب العمل بما رسمه الموصي اذ لم يكن منافيا
للمشروع ويبرر الثالث وقت الوفاة لا وقت الوصاء **ولو اوصى بشيء**
وكان موسرا في حال الوصية ثم افقر عند الوفاة لم يكن ببسالة اعتبار
وكذلك لو كان في حال الوصية فقيرا ثم ايسر وقت الوفاة كان لا اعتبار
بحال يسار ولو اوصى ثم قتل قاتلا وجرح جرحا كانت وصيته باقية
من ثلث ثروته وديته وارث جرحه ولو اوصى الى انسان بالخصامة
بتركنه او بعضها على ان الترخ بينه وبين ورثته نصفا صح ورثته
يشرط كونه ثلثا او اقل والاول مردى **ولو اوصى بواجب غير**
فان وسع ثلث عمل بالجميع وان قصر لم يميز الورثة بدءا بالواجب
الاصل وكن الباقى من الثلث ويبدء بالاول فالاول ولو كان لكل
غير واجب بدء بالاول فالاول حتى يسوق الثلث ولو اوصى بثلث
ولا خير بيع ولا خير بدين ولم يميز الورثة اعطى الاول وبطلت الوصية
لمن عداه **ولو اوصى بثلث لواحد بثلث لآخر كان ذلك رجوعا عن**
الاول الى الثلث ولو اشتبه الاول استخرج الاول بالقرعة ولو اوصى
بما ليك مدخل ذلك من ملكك منفردا ومن يملك بعضه واعتق نصيب
وقيل يقوم عليه حصته شريكه ان احتمل ثلث ذلك والا اعتق منهم من يملكه

الثالث وهو رواية فيها ضعف ولو اوصى بشئ واحد لاثنين وهو يزيد على
 الثالث ولم يحز الورثة كان لهما ما يحتمله الثالث ولو جعل لكل واحد منهما
 شيئاً به عطية الاول وكان النقص على الثاني منها ولو اوصى بنصف
 ماله مثلاً فلجاء الورثة ثم قالوا طناً انه قليل فبعض عليهم بما طوقوه ولم
 على الزايد وفيه تردد واما لو اوصى بعبد او دار فاجاز والوصية
 ثم ادعوا اليهم طناً ان ذلك بقدر الثالث او ان يدب يسير لم يلتفت الى
 دعويهم لان الاجازة هنا تضمنت معلوماً وان اوصى بثلك ماله
 مشاعاً مثلاً كان للموصي من كل شئ ثلثه وان اوصى بشئ معين كان
 بقدر الثالث فقد ملكه الموصي بالموت ولا اعتراض فيه للمورث ولو
 كان له مال غائب اخذ من تلك العين ما يحتمله الثالث من المال الغائب
 ويقف الباقى حتى يحصل من الغائب لان الباقى معرض للتلف **فخرج**
 لو اوصى بثلك عبده فخرج ثلثاه مستحقاً انصرفت الوصية الى الثالث
 الباقى فحصل الامكان العمل بالوصية ولو اوصى بما يقع اسجد المحلل
 والمهر وانصرف الى المحلل فحصل القصد المسامح عن المهر كما اذا اوصى
 بعود من عيدانه ولو لم يكن له الا عود اللهو قيل تبطل وقيل تصح فيزال
 عنه الصفة المحرمة اما لو لم يكن فيه منفعة الا المحرمة تبطلت الوصية وتقع

الغائب

وهو

الوصية بالكلاب المأوكة لكلب الصيد والماشية والحائط والزروع
الطرف الثالث في الوصية البهية من اوصى بمزقة ماله فيه رواية اشهرها
 العشرة رواية سبع الثالث ولو كان بينهم كان ثلثاً ولو كان بشئ كان
 سدساً ولو اوصى بوجوه فبشئ الوصية وجهاً جعله وجوه البر وقيل
 ميراثاً ولو اوصى بسيف معين وهو نصف دخل الجفن والحلية في
 الوصية وكذا لو اوصى بصندوق فيه ثياب او سفينة فيهما مانع او
 جراب وفيه قاش فان الوعاء مائة داخل في الوصية وفيه قول آخر
 بعيد ولو اوصى بالخراج بعض ماله من تركته لم يصح وهل يلغو اللفظ
 فيه تردد بين البطلان واخرائه مجرى من اوصى بجميع ماله لم ير عدا
 الولد فتمنعه الثالث ويكون للمخرج نصيبه من الباقى بموجب القرينة
 والوجه الاول وفيه رواية بوجه اخر ميمونة ولو اوصى بلفظ محمل لغيره
 الشرع رجح في تفسيره الى الوارث كقوله اعطوه حظاً من ماله او قسطاً
 او نصيباً قليلاً او يسيراً او جزئياً او جليلاً ولو قال اعطوه كثيراً
 قيل يعطى ثلثين درهماً كما في النذر وقيل يختص هذا التفسير بالنذر
 اقتصاراً على موضع النقل والوصية بما دون الثالث افضل حتى انما
 بالربع افضل من الثلث وبالحصن افضل من الربع **فخرج** اذا عين الوصية

بشئ

شيئا واذى ان الوصى قصد من هذه الالفاظ وانكر الوارث كان القول
 قول الوارث مع يمينه ان ادى عليه العلم والافلايين **الطرف الثالث**
 في احكام الوصية اذا اوصى بوصيته ثم اوصى باخرى مضلة للاولى
 بالاخيرة ولو اوصى بمثل فبطلت به لا قل من ستة اشهر صحت الوصية به
 ولو كان لعشرة اشهر من حين الوصية لم تصح وان جاءته لمدة بين ستة
 والعشرة وكانت خالية من مولى وزوج حكم به للمولى له ولو كان لها
 زوج او مولى لم يحكم به للمولى له لاحتمال وقوع الحمل في حال الوصية ونجده
 بعدها ولو قال كان في بطن هذه ذكر فله درهم وان كان انثى فلها
 درهم فان خرج ذكر وانثى كان لهما ثلثة دراهم وانما لو قال ان كان
 الذي في بطنها ذكرا فكذا وان كان انثى فكذا فخرج ذكر وانثى لم يكن لهما
 شيء ونصح الوصية بالحمل وبما تحمله الملوكة والشجرة كانت وصية
 يسكنى لدار مدة مستقبله ولو اوصى بمخدة عبد او ثمره بستان او
 سكر دار او غير ذلك من المنافع على ان يسيد او مدة معينة فومت
 المنفعة فان خرجت من الثلث والاثان كان للمولى له ما يحمله الثلث
 اذا اوصى بمخدة عبد مدة معينة فنفتت على الورثة لانها تابعة للملك
 والمولى له التصرف في المنفعة وللورثة التصرف في الرقبة ببيع وعق

روى

وغيره ولا يطعن الموصى به بذلك ولو اوصى له بقوس انصرف الى قوس النسيان
 والنيل والحناء الا مع قرينة تدل على غيرهما وكل لفظ وقع على اسماء
 وقوعا مستد يا فلان لورثة الخيارة في تعيين ما شاء منها ما لو قال
 قوسي ولا قول له الا واحدة انصرفت الوصية اليها من اى الاجناس
 كانت ولو اوصى براس من ماله كان الخيارة في التعيين الى الورثة
 ويجوز ان يبطوا صغيرا او كبيرا صحيحا او معيبا ولو هلك ماله لم يبعد
 وفاته الا واحد تعين للعطية فان ماتوا بطلت الوصية فان قتلوا
 لم تبطل وكان للورثة ان يعينوا له من شاء او يدفوا قيمته ان صلت
 اليهم والا اخذها من الجاه وتثبت الوصية بشهادة عدلين مسلمين
 ومع الضرورة وعد عدول المسلمين تقبل شهادة اهل الذمة بخلاف
 وتقبل في الشهادة بالمال شهادة واحد مع اليمين او بشاهد امرأتين
 تقبل شهادة الواحدة في ربع ما شهدت به وشهادة اثنين في النصف
 شهادة ثلثة في ثلثة الارباع وشهادة الاربع في الجميع ولا تثبت الوصية
 بالولاية الا لشاهدين ولا تقبل شهادة النساء في ذلك وهل تقبل شهادة
 شاهد مع اليمين فيه ترد واظهر المنع ولو شهد انسان عبدا له
 على حل امته انه منه ثم مات فاعقبا وشهدا بذلك قبلت شهادتهما

من القتل

ع

المال

ولا يسترقها المولود وقيل بكرة وهو شبه ولا تقبل شهادة الوصي فيها وهو
فيه ولا ما يخرج به نفعاً او يستفيد منه ولاية ولو كان وصياً في اخراج مال
معين فشهد لليت بما يخرج به ذلك من الثلث لم تقبل مسائل اربع **الاول**
ان الوصي يعق عبداً وليس له سواهم اعتق ثلثهم بالقرعة ولو رتبهم
الاول فالاول حتى يستوفى الثلث ويبطل الوصية فيمن بقي ولو اوصى بعق
عدد مخصوص من عبده استخرج ذلك العدد بالقرعة وقيل يجوز للورثة
ان يتخيروا بقدر ذلك العدد والقرعة على الاستحباب وهو حسن **الثاني**
لو اعتق مملوكه عند الوفاة مخيراً وليس له سواه قيل اعتق كله وقيل استغنى
ثلثه ويسعى للورثة في باقي قيمته وهو اشهر ولو اعتق ثلثه سعى في باقيته ولو
كان له مال غيره اعتق البقية من ثلث تركته **الثالث** لو اوصى بعق رقبة
مؤمنة وجب فان لم يجد اعتق من لا يعرف بنصب لوطها مؤمنة فاعمها
ثم بانتهى خلاف ذلك اجزاء عن الوصي **الرابعة** لو اوصى بعق رقبة
معين فلم يجد له لم يجب شراؤها وتوقع وجودها بما عين له ولو وجدها
باقلاً استوفى ما اعتمها ودفع اليها ما بقي **الرابع** في الوصي له ورثة فانه
الوجود فلو كان بعد ما يقع الوصية له كما ان الوصية لليت او لمن لا يوجد
فبان ميتاً عند الوصية وكذا الوصي لما عمل له الرثة او لمن يوجد من اولاد

فلان وتصح الوصية للاجنبي وللوارث وتصح الوصية للزنى ولو كان لجنباً
وقيل لا يجوز مطلقاً ومنهم من خص الجواز بهن وى الارحام والاول اشبه
وفي الوصية للزنى تردد اظهره المنع ولا تصح الوصية لمملوك الاجنبى
وللمدبرة ولا لام ولد له ولا لمكانته المشروط الذي لم يؤذن مكانته
شيئاً ولو اجاز مولاه وتصح لعبد الوصي ولمدبره ومكانته وام ولد غيره
ما يوصى به للملوك بعد دخوله من الثلث فان كان بقدر قيمته اعتق
كان الوصي للورثة وان كانت قيمته اقل اعطى الفاضل وان كانت اكثر
سعى للورثة فيما بقي ما لم تبلغ قيمته ضعف ما اوصى له به فان بلغت ذلك
بطلت الوصية وقيل تصح ويسعى في البقية كيف كان وهو حسن **ان اوصى**
بعق مملوك وعليه دين فان كان قيمة العبد بقدر الدين مرتين عاق
المملوك وسعى في خمسة اسداس قيمته وان كانت قيمته اقل بطلت
الوصية بعقته والوجه ان الدين يقدم على الوصية فيبذل به ويعق
منه الثلث ما فضل عن الدين اما لو خسر عتقه عند موته كان الامر كما
ذكرنا في الاملا بربا عبد الرحمن عن ابي عبد الله ولو اوصى لثلاث
غيره المطلق وقد اذى بعض مكانته كان لمن الوصية بقدر ما اذاه
ولو اوصى لثلاث لأم ولد صححت الوصية من الثلث وهل يعق عن

الوصية او من نصيب ولدها قبل تعق من نصيب ولدها وتكون لها الوصية
 وقيل بل تعق من الوصية لانه لا ميراث الا بعد الوصية واطلاق الوصية
 يقتضي التسوية فاذا اوصى لاولاده وهم ذكورا وناث فهم فيه سواء وكذا
 لاهواله والاعمامه وعماته وكذا الوصي لاهواله واعمامه كانوا سواء على
 الاخ في رويته بمجورة اما لو نص على التفضيل اشبع وانا اوصى
 لذوي قرابته كان للمعروفين بنسبه مصير الى العرف وقيل كان
 لمن يقترب اليه الى الخراب وام ليه الاسلام وهو غير مستند اليه
 ولو اوصى لقومه قبل هولا هل لخته ولو قال لاهل بيته دخل فهم الا
 والاباء والاجداد ولو قال لغيره كان لا قرب الناس اليه بنسبه ولو
 قال لغيره قبل كان لمن يلي داره الى اربعين ذراعاً من كل جانب فيه
 قول اخر مستبعد ونصح الوصية للمحل الموجود وتستقر بانفصاله
 ولو وضعته ميتاً بطلت الوصية ولو وقع حياته مات كانت الوصية
 لورثته واد اوصى المسلم للفقراء كان للفقراء مملكت ولو كان كافراً
 انصرف الى فقره مملكت ولو اوصى لانسان مات قبل الوصي قبل
 بطلت الوصية وقيل ان رجع الوصي بطلت الوصية سواء رجع قبل
 موت الوصي له او بعده وان لم يرجع كانت الوصية لورثته الوصي له هو

وخالف
 كذا صح

اشهر الروايتين ولوم يخلف الوصي له احد رجعت الى ورثة الوصي ولو
 قال اعطوا فلان كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه بوضع به مائة
 ولو اوصى بسبيل الله صرف الى ما فيه اجر وقيل يخفى بالفقراء
 والاقل اشبه وتحت الوصية لذوي القرابة وارثا كان وغير
 واد اوصى لا قرب نزل الى مراتب الارث ولا يعطى الا بعد مع
 وجود الاقرب **الخامس** في الاوصياء يعتبر في الوصي العقل والاسلام
 وهل يعتبر العدالة قبل نعم لان الفاسق لا امانة له وقيل لا لان
 المسلم محل الامة كافة الوكالة والاستيداع ولا نها ولا ينة تابعة
 الوصي فيتحقق بتعيينه اما الوصي الى العدل ففسق بعد موت الوصي
 امكن القول بطلان وصيته لان الوثوق ربما كان باعياً صلاً
 فلم يتحقق عند ذلك تغير الحكم ويستنب مكانه ولا يجوز الوصية
 الى المملوك اذ ابا من مولا ولا تنصح الوصية الى الجنب منفرداً وتصح
 منقلاً الى البالغ لكن لا يصرف الا بعد بلوغه ولو اوصى الى اثنين
 احدهما صغير يصرف للكبير منفرداً حتى يبلغ الصغير وعند بلوغه لا
 يجوز للبالغ التفرّد ولو مات الصغير ابلغ فاسد العقل كان للعقل
 الافراد بالوصية ولم يدخله الحاكم لان الميت وصي ولو قصر البالغ

ثم بلغ الغنيان يكن له نقض شيء مما ابرمه الا ان يكون مخالفاً لمقتضى الوصية
ولا يجوز الوصية الى الكافر ولو كان رحماً نعم يجوز ان يوصي اليه من قبل الموت
الوصية الى المرأة اذا جمعت الشروط ولو اوصى الى اثنين فان اطلق او
شرط اجتماعهما لم يجز لاحدهما ان ينصرف عن صاحبه بشيء من التصرف
وان تساخا لم يفسخ ما ينصرف به كل واحد منهما عن صاحبه الا ما لا بد منه
مثل كسوة اليتيم وما كوله الحاكم جبرهما على الاجتماع فان تعاسرا
له الاستبدال بهما ولو اراد قسمة المال بينهما لم يجز ومرض واحد هاد
عجزه عن اية الحاكم من بقوية اما الوصية او فسق لم يضمن الحاكم الى الغير
وجاز له الانفراد لانه لا ولاية للحاكم مع وجود وصي بغيره ترد ولو
شرط لهما الاجتماع والانفراد كان تصرف كل واحد منهما ما يشاء ولو شرط
وجوز ان يقسم المال ويتصرف كل واحد منهما فيما يشاء كما يجوز ان يشرط
قبل القسمة وللوصي اليه ان يرد الوصية مادام الموصي حياً بشرط ان يبلغه
الرد ولو مات قبل الرد او بعده ولم يبلغه لم يكن للوراثة ولو كانت الوصية
لازمة للوصي ولو ظهر من الوصية عجزه عن اية مساعدته ان ظهر منه عجز
وجب عزله على الحاكم ويقيم مكانه اميناً او وصي امين ولا يضمن ما يتلف
الا عن مخالفته بشرط الوصية او تفريطه ولو كان للوصية بر على الميت جاز

ان يستوفى ما فيه من غير ان الحاكم اذا لم يكن له حجة وقيل يجوز مطلقاً
وفي شرائع نفسه من نفسه تردا شبهه الجواز ان اخذ بالقيمة العدل
وان اذن الموصي للموصي ان يوصي جازاً اجماعاً وان لم ياذن له لم يكن له
فهل له ان يوصي فيه خلاف ظاهره المنع ويكون النظر بعد الحاكم
وكذا الوصية انسان ولا وصية له كان الحاكم النظر في تركته ولو لم يكن له
حاكم جاز ان يقولاه من المؤمنين من يوثق به وفي هذا ترد ولو
بالنظر في مال ولد الى اجنبي وله اب لم يصح وكانت الولاية الى الجد لئلا
دون الوصية وقيل يصح ذلك في قدر الثلث مما ترك وفيه ادخال الحق
وان اوصى بالنظر في شيء معين اخضعت ولايته به ولا يجوز له التصرف
في غيره وجري مجرى الوكيل في الاقتضاء على ما يוכל فيه مسائل تلك
الاولى الصفات المراعات في الوصية تعتبر حالة الوصية وقيل حين
الوفات فلو اوصى الى صبي فبلغ ثم مات الموصي صححت الوصية وكذا
الكلام في الحرمة والعقل والاول اشبه **الثانية** تقع الوصية على كل من
للموصي عليه ولاية شرعية كالولد وان نزلوا بشرط الصغر ولو اوصى
على اولاده الكبار العقلاء او على ابيه او على امارهم لم تنحل الوصية
عليهم ولو اوصى بالنظر في المال الذي تركه لم يصح له التصرف في شيء

ولا في ثلثه ونصفي في اخراج الموقوف عن الموصي كالذي يوزن والصدق **الثالث**
 يجوز لمن يتولى اموال اليتيم ان يأخذ اجرة المثل عن نظره في المثل وقيل لا
 فذكر كفايته وقيل اقل الاربعين والاول ظاهر **الرابع** في اللواحق فيه
 قسمان القسم الاول وفيه مسائل **الاول** اذا وصى لاجنبي بمثل نصيب
 وليس له الا واحد فقد شتر بينهما في تركته فلم يوص له النصف فان لم يكن
 الوارث فله الثلث ولو كان له ابنان كانت الوصية بالثلث ولو كان
 له ثلثة كان له الربع والضابط انه يضاف الى الوارث ويجعل كل سهم
 ان كانوا مستقلين وان اختلفت سهامهم جعل مثل اضعفهم سهما الا
 ان يقول مثل اعظمهم فيجعل بمقتضى وصيته فلو قاله مثل نصيب بنتي
 فعندنا له النصف ان لم يكن له وارث سواها وتوالت الى الثلث اذا
 لم يكن ولو كان له بنتان كان له الثلث لان المال عند البنات يوزن
 العصبه فيكون الموصي له كالثلث وان كان له ثلث اخوات من ام و
 اخوة ثلثة من اب فاصح لاجنبي بمثل نصيب احد ورثته كان لكل
 من الاخوات فيكون له سهم من عشرة وللأخوات ثلثة وللأخوة ستة
 ولو كان له زوجة وبنت وقال مثل نصيب بنتي واجاز الورثة كان له
 سبعة اسهم والبنات مثلها وللزوجة سهمان وتوزل لها سهم من خمسة

واحد

عشر كان اوله ولو كان له اربع زوجات وبنت فاصح بمثل نصيب احد بنات
 الفريضة من اثنين وثلاثين ويكون للزوجات الثلث اربعة بنين بالتولية
 سهم كواحدة ويبقى سبعة وعشرون للبنات ولو قيل من ثلثة وثلاثين كان
 اشبه **الثانية** لو وصى لاجنبي بنصيب ولده قيل تبطل الوصية لانهما وصية
 بمسحقة وقيل نعم وتكون كالواص بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان
 له ابن قاتل فاصح بمثل نصيبه قيل صححت الوصية وقيل لا تنفع لانه اذا
 له وهو اشبه **الثالثة** اذا وصى بضعف نصيب ولده كان له مثله ولو
 قال ضعفاه كان له اربعة وقيل ثلثة وهو اشبه اخذ بالمتيقن وكذلك
 قال ضعف ضعف نصيبه **الرابعة** اذا وصى بثلثه للفقراء وله اموال
 متفرقة جاز صرف كل ما في البلد الى فقرائه ولو صرف الجميع فقراء
 بلد الموصي جاز ايضا ويدفع الى الموجودين في البلد فلا يجب تتبع من
 غاب وهل يجب ان يعطى ثلثة فصلا قيل نعم وهو الاشبه عملا
 بمقتضى اللفظ وكذا لو قال اعتقوا رقبا وجبا ان يعتقوا ثلثة فان اذالا
 ان يقصر ثلث مال الموصي **الخامسة** اذا وصى لاجنبي بعبد معين واخر
 بتمام الثلث ثم حدث في العبد عيب قيل تسليمه الى الموصي له كان للموصي
 الاخر ثلثة الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحا لانه قصد عطية للثلاثة

والعبد صحى وكذا الوما ت العبد قبل موت الموصى بطلت الوصية واعطى
 الاخر ما زاد عن قيمة العبد الصحيح ولو كان قيمة العبد بقدر الثلث
 بطلت الوصية للاخر **السابعة** اذا وصى له بابيه فقيل الوصية وهوي
 اعتق عليه من اصل المال اجماعا متالاه انما يعين بين الثلث ما يخرج
 عن ملكه وهما لم يخرج به بل بالقبول ملكه واعتق عليه بغير الملكة **الثامنة**
 اذا وصى له بهدار فانهدمت وصلا ت بر احاث مات الموصى بطلت الوصية
 لانها خرجت عن اسم الدار وفيه ترقد **الثامنة** اذا قال اعطوان يدوا
 لفقرا وكذا كان لزيد النصف من الوصية وقيل الزيم والاول اشبه **لقيم**
المشايخ في تصرفات المريض وهي نوعان مؤجلة ومفجرة فال مؤجلة
 حكمها حكم الوصية اجماعا وقد سلفت وكذا تصرفات الصحيح اذا قرنت
 بما بعد الموت اما مفجرات المريض اذا كانت تبرعاً كالحايات في العاوضا
 والهبة والعق والوقف فقد قيل انها من اصل الممل وقيل من الثلث
 وانفق القائلان على انه لو بوع لزم من جهة وجه الوارث ايضا
 لخلاف فيما لو مات في ذلك المرض ولا بد من الاشارة الى المرض الذي
 يتفق وقوف التصرف على الثلث فنقول كل مرض لا يؤمن منه من الموت
 غالبا فهو خوف كحى الدق والسل وقذف الدم والاورام السوداء **والموت**

والثمن

والاسهال المتقن والذي يمازجه ذهنية او برازا سود يغلى على الارض وما
 شاكله اما الامراض التي الغالب فيها السلامة فحكمها حكم الصحة كحى يومر
 كالصداع عن مادة او غير مادة والدمامل والرمم والاسلاق وكذا ما
 يحتمل الامر من كحى العفن والزجير والاورام البلغمية ولو قيل يتعلق الحكم
 بالمرض الذي يتفق به الموت سواء كان مخوفا في العادة او لم يكن كان حسنا
 اما وقت المراماة في الحرب والطلاق للمرأة ونزاحم الامواج في البحر فلا ارى
 الحكم يتعلق بها التجره اعا عن اطلاق اسم المرض وهما مسائل **الاول** اذا وصى
 فخابا فان وسعها الثلث فلا كلام وان قصر به بالاول قال لا واخيه
 ليتوفى الثلث وكان النقص على الاخير **الثاني** اذا جامع بين عطية
 مفجرة ومؤخرة قدمت المفجرة فان السع الثلث لليلة والاصح فيها يجعله
 الثلث ويطل ما قصر عنه **الثالث** اذا باع كرا من طعام قيمته ستة مثاقير
 وليس له سواء بكر ردى قيمته ثلثة دنانين فالخاياة هنا بنصف تركته
 فيقضى قدر الثلث فلور دنا السدس على الورثة لكان رثا والوجه
 في جميعه ان يرد على الورثة ثلث كرههم ويرد على المشتري ثلث كرهه في
 مع الورثة ثلثا كرهه فيها اربعة فيفضل معهما ديناران وهما قدر
 الثلث من ستة **الرابعة** لو باع عبد اقيمة ثمان مائة وبعه لغيره

بقيتها ديناران وبيع ثلثا كره

وان لم يبرء ومات ولم يميز الورثة صح البيع في النصف فمقابلته ما دفع في
 ثلثة اسهم من ستة وفي التدسين بالمحاباة وفي يمان هما الثلث
 من ستة فيكون ذلك خمسة اسداس العبد ويبطل الزايد وهو
 سدس فيرجع على الورثة والمشتري بالخيار ان شاء فسخ لتبعض الصفقة
 وان شاء اجاز ولو بدل العوض عن التدسين كاد الورثة بالخيارين
 الامتناع والاجابة لان حقه في العين **الخامسة** اذا اعتقه في مرض الموت
 وتزوج ودخل بها صح العقد والعق وورثته ان خرجت من الثلث
 وان لم تخرج فعلى ما مر من الخلاف **السادسة** لو اعتق امته وقيمتها ثلث
 تركته ثم اصدقها الثلث الاخر ودخل ثم مات فالكاح صحيح ويبطل
 المهر لانه زائد على الثلث وتزوجه في ثبوت مهر المثل يرد

وعلى القول الاخر يصح الجميع

تم الجلد الاول من كتاب البيوع

الكتاب الثاني من كتاب الشرائع المكية

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح واقسامه ثلثة القسم الاول

في النكاح التام والنظر فيه يستدعي فصولا **الاول** في اداء العقد والخلوة ولواحيهما اما اداء العقد النكاح مستحب لمن تافت نفسه من الرجال والنساء ومن لم يتفق فيه خلاف والتمهر واستحب لقوله تناكحوا وتناسلوا ولقوله شرار موتاكم العزاب ولقوله ما استفاد امرؤ فائدة بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة فشره فانظر اليها وتطعمه اذا امرها وتعطفه اذا غاب عنها في نفسها وماله ورثها اخرج المانع بان وصف يحمي على نيتنا والى وعليه السلام يكون حصرا وبوزن بالخصل هذا الوصف بالرجحان فيجعل على ما اذا لم تنق النقص يمكن الجواب بان المدح بذلك في شرع غير نال الا يلزم منه وجوبه ونحوه ويستحب ان

العقد

العقد سبعة اشياء ويكره له ثامن فالسبعة ان يتخير من النساء من يجمع ثمانية ارجاؤهم الاصل وكونها بكرا ولو داعية فله ولا يقتصر على الجمال ولا على الثروة فمنها حرهما وصلوة ركعتين والدعاء بعدها ثم اورة اللهم اني اريد ان اتزوج ففقدت من النساء اعفوت فرجا واخفهن لي في نفسها ومالي واوسعهن رزقا واعظهن بركة او غير ذلك من الدعاء والاشياء والاخلاق والمخاطبة امام العقد وايضا عدلها ويكره ايضا عدو القربى الا في اداء الخلوة بالمرأة وهي قسمان **الاول** يستحب ان اراد الدخول ان يصلي ركعتين ويدعو بعدها وان امر المرأة بالاشياء ان تصلي ايضا ركعتين وتدعو وان يكونا على طهر وان يضع يده على ناصيتها اذا دخلت عليه ويقول اللهم على كتابك تزوجتها واما انك اخذتها وبكلماتك استحللت فرجها فان قضيت في فرجها شيئا فاجله مسلما سويا ولا تجعله شرك شيطان وان يكون الدخول ليلا وان يمتعي عند الجماع ويستل الله نعم ان يرزقه ولما ذكر اسويا ويستحب الوليمة عند الزفاف يوما او يومين وان يدعى لها المؤمنون ولا يحب الاجابة بل يستحب وان الحضر فلا كل مستحب ولو كان صائما فليأكل كل ما يشترط الا عرا سجايز ولا يجوز اخذ الاهدان اربابا بدينا

او بشاهد الحال وهل ملك بالاخذ الاظهر نعم **الثاني** يكره الجماع في اوقات
ثمانية ليلة خسوف القمر ويوم كسوف الشمس عند الزوال وعند غروب
الشمس حتى يذهب الشفق وفي الحاق وبعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس
اول ليلة من كل شهر الا في شهر رمضان وفي ليلة نصفه في السفر
لم يكن مع ماء يغسل به وعند هبوب الريح السوداء والصفراء والبرق
والجماع وهو عريان وعقيب الاحتلام قبل الغسل والوضوء ولا بأس
ان يجمع مرات من غير غسل يتخللها ويكون غسله خيرا وان يجمع
وعنده من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة في الجماع وغير الجماع
مستقبل القبلة ومستديرها وذهاب السفينة والكلام عند الجماع وغير
ذلك والله اعلم في اللواحق وهي ثلاثة **الاول** يجوز ان ينظر الى
امرأة يريد نكاحها وان لم يستاذنها ويختص ابوان بوجها وكفها
وله ان يكثر النظر اليها وان ينظرها ثمة وامشيتها وروى جواز
ان ينظر الى شعرها وعاسنها وجسد هامن فوق الشياح كذا يجوز
ان ينظر الى امه يريد شرائها الى شعرها وعاسنها ويجوز النظر الى
اهل الذمة وشعورهن لانهم بمنزلة الاماء لكن لا يجوز ذلك لثلاثة
ولا لرؤية ويجوز ان ينظر الرجل الى مثله ما خلا عورتها شيئا كان او سالما

حسنا او قبيحا ما لم يكن النظر لرؤية او لذمة وكذا المرأة والنظر ان ينظر
الى جسد زوجته باطنا وظاهرا والى الحمار لمعد العورة وكذا
المرأة ولا ينظر الرجل الى الاجنبية اصلا الا لضرورة ويجوز
ان ينظر الى وجهها وكفها على كراهية فيه ولا يجوز معاودة النظر
وكذا الحكم في المرأة ويجوز عند الضرورة ان اراد الشهادة عليها
ويقتصر الناظر منها على ما يضطر الى الاطلاع عليه كالطبيب اذا
احتاجت اليه للعلاج ولو الى العورة دفعا للضرر **مسئلتان الاولى**
هل يجوز للنخعة ان ينظر الى المرأة المألكة له والاجنبية قيل نعم
قيل لا وهو الاظهر لعدم المنع وملك اليمين المستثنى في الآية المراد
به الاماء **الثانية** الا عي لا يجوز له سماع صوت المرأة لانه عورة ولا
يجوز للمرأة النظر اليه لانه يساوي البصر في تناول النهي **الثانية**
في مسائل تتعلق بهذا الباب وهي خمسة **الاولى** الوطء الذميمة
روايتان احدهما الجواز وهي المشهورة بين الاصحاح لكراهية
شديدة **الثانية** العزل عن المرأة اذا لم يشترط في العقد ولم تاذن
قيل هو محرمة ويجب معه دية النطفة عشرة دنانير وقيل هو مكروه
وان وجبت الدية وهو اشبه **الثالثة** لا يجوز للرجل ان يترك

على امرئته أكثر من أربعة أشهر **الرابعة** الدخول بالمرثية قبل ان تبلغ تسعا
عشر ولو دخل مخمرا على الاصح لكن لو افضاها حرمت عليه ولم يخرج
من جباله **الخامسة** يكره للمسلم ان يطرق اهلا ليلا **السادس** في حصول
النبي وهي خمس عشرة فصلة منها ما هو في النكاح وهو تجاوز الاربعة
وبما كان الوجه الوثوق بعدله بينه وبين غيره والعقد بلفظ الهبة
ثم لا يلزم بهامها ابتداء ولا انتهاء وجوب تغيير النساء بين
ارادته ومفارقة وتحرّم نكاح الامثا بالعقد والاستبدال بها
والزيادة عليهم حتى نسخ ذلك بقوله نعم انا اقللنا لك ازواجك
التي ومنها ما هو خارج عن النكاح وهو وجوب التوالد والوزوالة
وقيام الليل وتحرّم الصدقة الواجبة وفي السدوية في حق خلاة
وخاشة الاعين وهو الغزها وايضا الوصلة في الصور وحق بانه
تمام عينه ولا ينال قلبه ويعبر بذاته كما يعبر امامه وذكرنا شيئا غمرا
ذلك من خصائصه وهذه اظهرها ويلحق بهذا الباب **مسئلة**
الاولى تحرم زوجاته على غيره فان امانت عن مدخول بهام تحمل
اجلها وكذا القول لو لم يدخل بها على الظاهر اما لو فارقها بفسخ
او طلاق فيه خلاف والوجه انها لا تحمل علما بالظاهر وليس تحرم

لشبهتين

لشبهتين اثبات ولا تقسميته **والمدى الثانية** من الفقهاء من نعم انه
لا يجب على النبي الفسنة بين ازاوجه لقوله نعم ترجى من تشاء منهم وتوزي
اليك من تشاء وهو ضعيف لان في الآية احتمالا لا يمنع دلالتها ان يجعل
ان يكون المشقة في الارضاء متعلقة بالواهبان **الفصل الثالث** في العقد
والنظر في الصيغة والحكم **اما الاول** فالنكاح يفتقر الى ايجاب قبول
والتي على القصد الدافع للاختلال والعبارة عن الايجاب لفظان
زوجتك وانكنتك وفي منعك تردد وجوازه ارجح والقبول ان يقول
قبل التزويج او قبل النكاح او ما شابهه ويجوز الاقتضا على
قبل ولا بد من وقوعها بلفظ الماضي الذي على صريح الانشاء
اقتصارا على المتيقن وتحفظا من الاستمرار المشبهة للاباحة ولو اذ بلفظ
الامر وقصد الانشاء لقوله زوجتها فقال زوجتك قيل نعم كلف
خير سهل الساعدي وهو حسن ولو اذ بلفظ المستقبل لقوله اتزوجك
فقول زوجتك جاز وقيل لا بد بعد ذلك من تلفظه بالقبول وفي
رواية ابان بن تغلب عن الصادق في المتعة اتزوجك متعة فانها
قلت نعم في امرتك ولو قال الولي او الزوجة منعك بكذا ولم يذكر
الاجل انعقد دائم وهو دالة على انعقاد الدائم بلفظ المتعة ولا يشترط

في القبول مطابقة له عبارة الايجاب بل بيع الايجاب بلفظ والاقبول بالخر
فلو قال تزوجتك فقال قبلت النكاح او اكنك فقال قبلت النزع
صح ولو قال تزوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت صح
لان نعم يقتضي اعادة السؤال ولو لم بعد اللفظ فيه تردد ولا يشترط
تقديم الايجاب على القبول بل لو قال تزوجت فقال الولي تزوجتك
صح ولا يجوز العدول عن هذين اللفظين الى ترجمتهما بغير العربية الا
مع العجز عن العربية ولو عجز احد المتعاقدين تكلم كل منهما بما يحسن ولو
عجز عن النطق اصلا او احدهما اقصر العاجز على الإشارة الى العقد
والايماء ولا ينعقد النكاح بلفظ البيع ولا ايماء ولا التملك ولا
الاجارة سواء ذكر فيه المهر او جرده واما **الثلة** ففيه مسائل **الاولى**
لا عمرة في النكاح بعبارة الصبي ايجابا او قبولا ولا بعبارة الجنون وفي
السكنان الذي لا يعقل تردد اظهره انه لا بيع ولو افاق فاجاز وفي
رواية اذا تزوجت السكرى نفسها ثم افاقت فرضيت او دخل بها
فافاقت واقررت كان ماصيا **الثانية** لا يشترط في نكاح الرشيقة
اذن الكولي ولا في شيء من الانكحة حضور شاهدين ولو اوقع الزوج
او الاوليا سزا حاز ولو توامرا بالكتمان لم ينقل **الثالثة** اذا اوجبت

جزا واعني عليه بطل حكم الايجاب ولو قبل بعده كان لغوا وكذا الواسق
القبول وزال عقده فلوا وجب الولي بعده كان لغوا وكذا **البيع الرابعة**
يصح اشتراط الحيان في الصداق خاصة ولا يفسد به العقد **الخامسة**
اذا اعترف الزوج بزوجية امرئة فصداقه واعترف هي فصداقها
فصح بالزوجية ظاهر او قوارنا ولو اعترف احدهما فصح عليه بحكم العقد
دون الآخر **السادسة** اذا كان للرجل عدة بنات فزوج واحدة ولم
يستمعها عند العقد لكن قصد لها بالنية فان اختلفا في العقود عليها
فان كان الزوج راها فنقل قول الاب لان الظاهر انه وكل التعيين
اليه وعليه ان يسلم التي نواها وان لم يكن راها فنقل قول العقد باطلا **سابعة**
يشترط في النكاح امتياز الزوجة عن غيرها بالإشارة او التسمية او
الصفة فلوزوجه احدى بنتيه او هذا المحل لم يبيع العقد **الثامنة**
لو ادعى زوجية امرئة فادعت اختها زوجيته واقام كل منهما بيعة
فان كان دخل بالمدعية كان الترجيح لبيعتها لانه مصدق لها بظاهر
فعله وكذا لو كان تاريخ بيئتهما سبق وبع عدم الامر من يكون الترجيح
لبيئته **الثاسعة** اذا عقد على امرئة فادعى آخر زوجيتها لم تلقت الى غيره
الا مع البيئته **العاشرة** اذا تزوج العبد بمملوكة ثم ان له المولى في

ابتياعها فان اشتراها المولا فالعقد باق وان اشتراها لنفسه باندرا
ملكه اياها بعد ابتياعها فان قلنا العبد بطل العقد والاب
كان باقيا ولو تهرز بعضه واشترى زوجته بطل النكاح بينهما
اشتراهما بالينفرد به واشترى بينهما **الفصل الثالث** في اولياء العقد
وفي شرطان **الاول** في تعيين الاولياء لانه في عقد النكاح تغير
الاب والجد للاب وان علوا المولى والوصى والحاكم وهل يشترط في
ولاية الجد بقاء الاب قبل نعم مصير الى رواية لا تخلو من ضعف الوجه
انه لا يشترط ويثبت ولاية الاب والجد للاب على الصغيرة وان
ذهبت بكارها بولي او غيره ولا خيار لها بعد بلوغها على اشهر
الروايتين وكذا الزوج الاب والجد الصغير لزمه العقد ولا خيار
لنعم بلوغه ورشد على الاشهر **ويثبت** لانيهما على البكر الرشيد
فيه روايات ^{روايات} اظهر ^{اظهرها} لمقوطة الولاية عنها وبثت الولاية لنفسها الدائم
والمنقطع ولو زوجها احدهما بمحض عقده ابرزها ومن الاصح
من اذن له في الدائم دون المنقطع ومنهم من عكس ومنهم من اسقط
امرهما معهما فيهما وفيه رواية اخرى دالة على شركتهما في الولاية حتى
لا يجوز لهما ان ينفردا بعنابا العقد وانما اذا غلها المولى وهو الاصح

من كفومع رغبها فانه يجوز لها ان تزوج نفسها ولو كرها اجماعا ولا يثبت
لها على الثيب مع البلوغ والزهد ولا على البالغ الرشيد ويثبت
ولايتها على الجميع مع الجنون ولا خيلا لاحدهم مع الاتفاقه والمولى
ان يزوج مملوكة صغيرة كانت او كبيرة عاقلة او مجنونة ولا خيار لها
معه وكذا الحكم في العبد وليس للحاكم ولا لغيره النكاح على من لم يبلغ ولا
على بالغ رشيد ويثبت ولايته على من بلغ غير رشيد او مجنون فلا
عقله اذا كان النكاح صلاحا له ولا ولاية للوصى وان نضر له الوصي
على النكاح على الاظهر وللوصى ان يزوج من بلغ فاسد العقل اذا كان
بضرورة الى النكاح والمجور عليه للتبذير ولا يجوز له ان يزوج غير
مضطر ولو وقع كان العقد فاسدا فان اضطر الى النكاح جاز للحاكم
ان ياذن له سواء عين الزوجة او اطلق ولو بارى قبل الاذن والحال
هذه صح العقد فان زادت المهر عن المثل بطل الزايد واذا زوج خفية
وقف على اجازة من اليه العقد وقيل يبطل والاول اظهر **الثاني** في
الواحق وفيه مسائل **الاولى** اذا وكلت البالغة الرشيدة في العقد
لم يكن لها ان يزوجها من نفسه الا مع اذنها ولو وكلته في تزويجها منه
قبل لا يصح له رواية عمار ولا منه يلزم ان يكون موجبا قبالا والجواز شبه

اما لو تزوجها الجدة من ابن ابنة الاخ او الاب من مركة كان جائزا **الثانية**
 اذ تزوجها الولي بدون مهر المثل هل لها ان تعرض فيه ترزده والا فظهر
 ان لها الاعتراض **الثالثة** عبارة المهر معتبرة العقد مع البلوغ والولي
 فيعوز لها ان تزوج نفسها وان تكون وكيلة غيرها ايجابا وقبولا **الرابعة**
 عقد النكاح يقف على الاجازة على الاظهر فلوزوج الصبيته غير اسياء او
 جدها فريها كان او بعيدا لم يمس الاتمع انما واجازتها بعد العقد
 ولو كان اخا او عمًا ويقنع من البكر بكونها عذراء عرضة عليها ويكلف
 الثيب النطق ولو كانت مملوكة وقف على اجازة المالك وكذا لو كانت
 صغيرة فاجاز الاب او الجد **الخامسة** اذ كان الولي كافرا فلا ولاية
 له ولو كان الاب كذلك تثبت الولاية للجد خاتمة وكذا لو كان الاب
 اعمى عليه ولو زال المانع عادت الولاية ولو اثار الاب زوجا والجد
 اخر فنسب عقد صحيح وبطل المتأخر وان تناحرتا قدما اختيار الجذو
 او قوامه حالة واحدة ثبت عقد الجد دون الاب **السادسة** اذ تزوجها
 الولي بالجنون او الخيعة صح ولها الخيار بعد البلوغ وكذا لو زوج لطفل
 من بها احد العيوب الموجبة للفسخ ولو تزوجها بمولود لم يكن لها الخيار
 اذ ابطلت وكذا الطفل وقيل بالنسبة للطفل لان نكاح الامم مشروط

بخلاف المعت ولا خوف في جانب القبي **السابعة** لا يجوز نكاح الامة الا باذن
 مالئها ولو كانت امرئة في الدائم والمنقطع وقيل يجوز لها ان تزوج متعة
 اذ كانت لامرئة من غير اذنها والاول اشبه **الثامنة** اذ تزوج الابوان
 الصغيرين لزمهما العقد فان مات احدهما ورثه الاخر ولو عقد عليهما
 غير ابويهما ومات احدهما قبل البلوغ بطل العقد وسقط المهر والارث
 ولو بلغ احدهما فزعم لزم العقد من جهة فان مات عزل من تركته نصيب
 الاخر فان بلغ فاجاز احلف انه لم يجز للترغبة في الميراث وورث ولو قل
 الذي لم يجز بطل العقد ولا ميراث **التاسعة** ان اذن المولى لغيره في
 ايقاع العقد صح واقتضى الاطلاق لاقتصار على مهر امثاله فان زاد
 الزايدة دمته يتبع به اذا تحرر ويكون مهر المثل على مولاه وقيل في كسبه
 والاول اظهر وكذا القول في نفقتها **العاشرة** من تحرر بعض ليس لولا
 اجارته على النكاح **الحادية عشر** اذ كانت المولى عليه كان نكاحه باطل
 ولية فان ازوجها لزم وليس للمولى عليه مع زوال الولاية فسخه ويستحب
 للمرأة ان تساذن اباه في العقد بكونه كانت او ثيبا وان وكل اخاها
 اذ لم يكن لها اب ولا جد وان تقول على الاكبر اذ كانوا اكثر من اخ
 ولو تخير كل واحد من الاكبر والاصغر وجا تخيرت خيرة الاكبر **الثانية**

لكن **الاول** اذا تزوجها الاخوان برجلين فان تكلمتا فالعقد الاول دخلت بين تزوجها اخيرا فخلت الحق الولد والزهرها واعيدت الى السابق وان اتفقا في حالة واحدة قيل بقدوم الاكبر وهو محتمل وان تكن اذنت لهما اجازت عقدا يما شاءت والاول لها اجازة عقد الاكبر بايها دخلت قبل الاجازة كان العقد **الثاني** لا ولاية للام على الولد فلوزوجه فضرر لزمه العقد وان كره لزمها امر وفيه تردد وربما حمل على ما اذا ادعت الوكالة عنه **الثالثة** اذا تزوج الاجنب امرته فقال الزوج زوجك العاقد من غير ادراك فقلت بل اذنت قال لقول قولها مع يمينها على القولين لا يمتدحى **الحقة الفصل الرابع** في سبب التحريم ستة **السبب الاول** النسب يحرم بالنسب سبعة اصناف من النساء الام والجدّة وان علت لأم كانت اولادها بنت للصلب سائما وان تولد وبنت الام وان تولد والاخوات لأم كن اولادها وبنتها وبنت اولادهن والعمات سواء كن اخوات ابيه او لأمه او لهما وكذا اخوات اجداده وان علون والحالات ادب واللام اولهما وكذا حالات الاب والام وان ارتفعن وبنت امخ سواء كان الاخ الاب اولادهم اولهما وسواء كانت بنته لصلبه او بنت بنته او بنت ابنه

وبنائق وان سفن ومثلين من الرجال يحرم على النساء محرم الادب وان علا والولد وان سفن والامخ وابنة وابن الدخ والعمة وان علا وكذا الحال فزوج ثلثة **الاول** النسب يثبت مع النكاح الصحيح ومع الشبهة لا يثبت مع الزنا فلوزفه فمخلوق من مائه ولد على المحرم لم ينسب اليه شرعا وهل يحرم على الزنا والزانية الوجه انه يحرم لانه مخلوق من مائه فهو يسمي ولدا لغيره **الثاني** لو طلق زوجة فوطئت بالشبهة فان اتت بولد لاقل من ستة اشهر من وطئ الثاثة وستة اشهر من وطئ المطلق الحق بالمطلق اما لو كان الثاثة له اقل من ستة اشهر والمطلق اكثر من اقصى مدة الحمل لم يلحق باحدهما وان احتمل ان يكون منهما استخرج بالقرعة على ترزدا شبهه انه للثاثة وحكم اللبن تابع للنسب **الثالث** لو تزوج الولد ولاعن اتقى عن صاحب الفراش وكان اللبن تابعا لواقرة به بعد ذلك عاد نسبه وان كان هو لا يرث الولد **السبب الثاني** الرضاع والنظر في شروطه واحكامه وانتشار الحرمة بالرضاع يوقف على شرط **الاول** الاول ان يكون الولد عن نكاح فلورزله لم ينسب حرمة وكذا لو كان عن زنا فزله نكاح الشبهة ترزدا شبهه تنزيلة على النكاح الصحيح ولو طلق الزوج وهي حامل منه او مرضع فارضعت ولدا نسر الحرمة كما لو كانت

حباله وكذا لو تزوجت ودخل بها الزوج الثاني وحملت أمًا أو انقطع ثم عا
 في وقت يمكن أن يكون للثاني كان له دون الأول ولو اتصل حتى تضع
 الحمل من الثاني كان ما قبل الوضع للأول وما بعد الوضع **للتاني**
الثاني الكنية وهي ما ثبت اللم وشدة العطف لأحكام ما دون العشر إلا
 في رواية ساذة وهل يحرم بالعشر فيه روايتان أشهرهما أنه لا يحرم
 وينشر الحرمة أن بلغ خمس عشرة رضعة أو رضاع يوم وليلة ويعتبر
 في الرضعات المذكورة قيود ثلاثة أن تكون الرضعة كاملة وأن تكون
 الرضعات متوالية وأن يرضع من الثدي ويرجع في تقدير الرضعة
 إلى العرف وقيل إن يروى الصبي ويصدم من قبل نفسه فلو التئم
 الثدي ثم لفظه وعاد فان كان اعرض أو لاني رضعة واحدة وإن
 كان لا بنية الاعراض كالنفس أو اللسان إلى ملائمتها أو شفاها
 من ثدي إلى آخر كان الكل رضعة واحدة ولو منع قبل استكمال
 الرضعة لم يعتبر في العدد ولا بد من قول الرضعة بمعنى أن الواحدة
 تفرد بها كلها فالوضع من واحدة بعض العدد ثم وضع من أخرى
 بطل حكم الأول ولو تناوب عليه عدة نسائم تنشر الحرمة ما لم يكمل من
 واحدة خمس عشرة رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن مع اختلاف

المرثية

المرثية

الرضعات أبوا ولا أبوه حدة ولا المرضعة أمًا ولا يدين ارتضاع من
 الذي في قول مشهور بتحقيق السنن الارتضاع فلو رجع في حلقه أو وصل
 إلى جوفه بحقنة وما شاكلها لم ينشر وكذا الوجين فأكله جينا وكذا يجب
 أن يكون اللبن مجال فلو مزج بأن القى في فم الصبي ما يع ورضع ثم رجع
 حتى خرج عن كونه لبنًا لم ينشر ولو ارتضع من ثدي الميتة أو رضع
 بعض الرضعات وفي حية ثم اكملها ميتة لم ينشر لأنها خرجت بالموت
 الثاني الأحكام فهي كالهيئة المرضعة وفيه تردد **الشرط الثالث** أن يكون
 في المولين ويراعى ذلك في المرتضع لقوله لا رضاع بعد فطام وهل
 يراعى ذلك في ولدا المرضعة الأصغر أنه لا يعتبر فلو مضى لولدها أكثر
 من ^{أرضعت} أولين ثم أرضعت من لدون المولين نشر الحرمة ولو رضع العدد
 الأرضعة فتم الحولان ثم اكمله بعدها لم ينشر الحرمة وكذا لو كل الحولان
 ولم يروى من الأخيرة وينشر إذا تمت الرضعة مع تمام الحولين **الشرط الرابع**
 أن يكون اللبن للحمل واحد فلو أرضعت بلبن فحل واحد مائة حرة
 بعضهم على بعض وكذا لو نكح الحمل عشرة وأرضعت كل واحدة واحدًا
 أو أكثر حرم التسامح بينهم جميعا ولو أرضعت اثنين بلبن فحلين لم يحرم
 أحدهما على الآخر وفيه رواية أخرى مبهمة وهي مارة أو لا وهذا الموضع

نسب على المرتضع منها وتجب ان يختار للرضاع العاقلة المسئلة الغنيمة
 الوضيفة ولا يسترضع الكافرة ومع الاضرار يسترضع الذمية ويمنعها
 من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويكره ان يسلم اليها الولد لتحمله الى منزلها و
 يتأكد الكراهية في ارتضاع المجوسية ويكره ان يسترضع من بلادها
 عن زنا وروى انه ان احلها مولاهما فعلمها طاب لهما فزال الكوم
 وهو شاذ واما احكامه فمسائل **الاولى** احصل الرضاع المحرم بثلاث
 الحرمة من المرضعة وغلبها الى المرتضع ونسب اليها فبطلت المرضعة
 لهما والى الفحل ابواؤها اجداد او اعمامهم جدات واولادهم اخوة
 واخواتهم احوال واعمام **الثانية** كل من يتسب الى الفحل من الاولاد
 ولادة ورضاعا يحرمون على هذا المرتضع كذا كل من ينسب الى المرضعة
 بالنسوة ولادة وان تزول اولادهم عليه من نسب اليها بالنسوة ورضعا
الثالثة لا ينكح المرتضع في اولاد صاحبه اللبن ولادة ولا رضعا
 ولادة اولاد زوجته المرضعة ولادة لانهم مزارع حكم ولد وهل
 اولاد الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن في اولاد هذه المرضعة واولاد
 خلفها قبل لا والوجه الجواز اما لو ارضعت امرأة ابنا لقوم وبنات اخوين
 جاز ان ينكح اخوة كل واحدة منهما في اخوة الاخوة لان نسبهم لا يرضع
والنكاح في هذه المسئلة

الرابعة الرضاع المحرم يمنع من النكاح سابقا ويطاله لاحقا فلو تزوج زوجة
 فارضعها من يفسد نكاح الصغيرة بارضاعها كامة وجدة وراثة وزوجة
 الاب والابن اذا كان لبن المرضعة منهما فسد النكاح فان انفردت المرضعة
 بالارتضاع مثل ان سعت اليها فامتصت ثديها من غير شعور المرضعة
 سقط مهرها بطلان العقد الذي باعتبارها ثبت المهر ولو تولت المرضعة
 ارضاعها اختارة قيل كان للصغيرة نصف المهر لانه فسخ حصل قبل الدخول
 ولم يقط لانه ليس من الزوج للزوج الرجوع على المرضعة بما اذا ان
 قصدت الفسخ في الكل ترد مستنده الشك في ضمان منفعة البضع لو
 كان له زوجتان كبيرة وصغيرة فارضعها الكبيرة حرمتا ابدا ان كان دخل
 بالكبيرة والاخرى حرمت بالكبيرة حبس والكبيرة مهرها ان كان دخل بها والا
 فلا مهر لهما لان الفسخ جاز منها والصغيرة مهرها لانفساخ العقد بالجمع
 وقيل يرجع به على الكبيرة ولو ارضعت الكبيرة له زوجتين صغيرتين
 حرمت الكبيرة والمرضعتان ان كان دخل بالكبيرة والاخرى حرمت الكبيرة
 لو كان له زوجتان وزوجة رضعتا فارضعها احد الزوجتين والا
 ارضعتا الاخرى حرمت المرضعة الاولى والصغيرة دون الثانية لانها
 ارضعتا وهي بنته وقيل بل يحرم ايها لانها صلات اما لمكان زوجته

حسب

وهو انه وفي كل هذه الصور ينفخ نكاح الجمع لتحقيق المحرم واما التحريم
فعلى ما صورناه ولو طلق زوجة فارضعت زوجة الرضعة حرمتا عليته
الخامسة لو كان له امة يطأها فارضعت زوجة الرضعة حرمتا عليه
جميعا ويثبت مهر الصغيرة ولا يرجع به على الامة لانه لا يثبت للموال مال
في ذمة مملوكه نعم لو كانت موطوءة بالعقد يرجع به عليها ويتعلق بوقتها
وعندي ذلك ترد ولو قلنا ابو جوب المهر لما قلنا ببيع المملوك فيه
بل يبيع به اذا تحررت **السادسة** لو كان لاشين زوجتان صغيرة وكبرى
وطلق كل واحد منهما زوجة وتزوج بالآخرى ثم ارضعت الكبيرة لصغير
حرمت الكبيرة عليها وحرمت الصغيرة على من دخل بالكبرى **السابعة**
اذا قال هذه اختي من الرضاع او بنيتي على وجه بيع فان كان قبل العقد
حكم عليه بالتحريم ظاهر وان كان بعد العقد ومعه بنته حكم بها فان
كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده كان لها المهر وان فقدت البنت
وانكروا الزوجة لزوم المهر كله مع الدخول ونصفه مع عدمه على قول من هو
ووقالت المرتبة ذلك بعد العقد لم يقبل دعواها في حق الابينة ولو
كان قبله حكم عليها بظاهر الاقرار **الثامنة** لا يقبل الشهادة بالرضاع
الا مفصلة لتحقيق الخلاف في شرائط المحرم واحتمال ان يكون الشاهد

العود

استند

استند الى عقيدته واما اخبار الشاهد بالرضاع فيكفي مشاهدته ولو قلنا
نفي المرتبة ما صال على العادة حتى يصدر **التاسعة** ان تزوجت بكثرة
بصغير ثم فنحت اما العيب فيه واما لانها مملوكة فاعتقت واغيد ذلك
ثم تزوجت بكثرة باخر فارضعت له بلبنة حرمت على الزوج لانها كانت
حليلة ابنه وعلى الصغير لانها منكوحة ابيه **العاشر** لو زوج ابنته
الصغير بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت جدتها احدهما انفكحها
لان المرتضع ان كان هو الذكر فو انا نعم لزوجه واما خال وان كان
انثى فقد صارت اماعمة واما خالة **الحيل** **الثالث** المصاهرة وهي
تتفق مع الوطى الصحيح ويشكل مع الزنا والوطى بالبهيمة والنظر والشراف
في هذه الامور الاربع اما النكاح الصحيح فمن وطئ امرئة بالعقد الصحيح او
الملك حرم على الواطئ ام الموطوءة وان علنت وبناتها وان سفلت
تقدمت ولادتهن او تاخرت ولو لم يكن في حجره وعلى الموطوءة اب
الواطئ وان علاوا واولاده وان سفلتوا تحرم ما مؤتدا وتحرم العقد
عن الوطئ حرمت الزوجة على ابيه وولده ولم تحرم بنت الزوجة عينا
باجعها ولو قال فما جاز له نكاح بنتها وهل تحرم لها بنفس العقد فيه
روايتان اشهرها انها تحرم ولا تحرم مملوكة الاب على الابن بحرم الملك

ولا ملوكة الابن على الاب ولو وطئ احدها ملوكة حرمت على الآخر ولا يجوز
 لاحدهما ان يطئ ملوكة الآخر الا بعدد ملك او باحة ويموز للاب ان
 يقوم ملوكة ابنه ان كان صغيرا ثم يطأها بملك ولو باحة احدها بوطئ ملوكة
 الآخر من غير شبهة كان نائبا لكن لاحد على اب وعلى الابن الحد ولو كان
 شبهة سقط الحد ولو حملت ملوكة الاب من الابن بالشبهة منع عق ولا قيمة
 على الابن ولو حملت ملوكة الابن من الاب لم ينطق وعلى الاب فكذا لان
 تكون انثى ولو وطئ الاب زوجة ابنه لشبهة لم تحرر على الولد السابق الحمل
 وتيل تحرر لانها منكوبة الاب ويلزم الاب مهرها ولو عاودها الولد
 قلنا الوطئ بالشبهة ينشر الحرمة كان عليه مهر وان قلنا لا تحرر وهو الصحيح
 فلا مهر سوى الاول ومن توابع المصاهرة تحررهم اخت الزوجة جعلنا
 وبنت اخت الزوجة وبنت اخيهما الا بوجه الزوجة ولو اذنت صح وله ادخاله
 العدة والحالة على بنت اخيهما وبنت اخيهما وكره المدخول عليها ولو تزوج
 بنت الاخ وبنت الاخت على العدة او الحائض من غير انهما كان العقد
 باطلا وقيل كان للعدة والحالة الخيارية اعادة العقد ونقضه او فسخ عقدها
 بغير طلاق والاعتزال والاول اصح اما ان كان طاريا لم ينشر الحرمة
 تزوج بامرئ ثم زف باهنا او بنتها او لاطيلها او ابها او ابنها او زنا بملوكة

هناك

ابيه الموطنة او ابنه فان ذلك كله لا يحرم السابقة وان كان الزنا سابقا
 على العقد فالمشهور وعمر بن بنت العدة والحالة ان زف باهنا واما الزنا
 بغيرهما هل تنشر حرمة المصاهرة كالوطئ الصحيح فيه روايتان احدهما
 ينشر الحرمة وهي اوضحها طريقا والاخرى لا ينشر طما الوطئ بالشبهة فالحق
 خراج الشيخ انه ينزل منزلة النكاح الصحيح وفيه تردد واظهر انه لا ينشر
 لكن يلحق معه النسب واما النظر والمراسيوع لغير المالك كنظر النرج والقبلة
 ولمس كفت لا ينشر الحرمة وما لا يسوغ لغير المالك كنظر النرج والقبلة
 ولمس البطن الجسد بشهوة ففيه تردد واظهر انه يتركراهية ومن نشر
 الحرمة قصر التحريم على اب اللامس والناظر وابنه خاصة دورا
 المتطورة او المملوسة وبنتيهما وحكم الرضاع في جميع ذلك حكم النسب
 ومن مسائل التحريم مقصدان **الاول** مسائل من تحررهم الجمع وبنت
الاولى من تزوج اختين كان العقد للثابتة وبطل عقد الثانية
 ولو تزوجها عقد واحد قيل بطل كلاهما وروى انه يجزئ بينهما
 والاول اشبه وفي الرواية ضعف **الثانية** لو وطئ امه بالملك ثم
 تزوج اختها قيل يصح وحرمت الموطنة بالملك او لامه املت الثانية
 في جباله ولو كان له امه املت فوطئها قيل حرمت الا وحتي يخرج الثانية

نوع

من مسائل التحريم مقصدان الاول مسائل من تحررهم الجمع وبنت الاولى من تزوج اختين كان العقد للثابتة وبطل عقد الثانية ولو تزوجها عقد واحد قيل بطل كلاهما وروى انه يجزئ بينهما والاول اشبه وفي الرواية ضعف الثانية لو وطئ امه بالملك ثم تزوج اختها قيل يصح وحرمت الموطنة بالملك او لامه املت الثانية في جباله ولو كان له امه املت فوطئها قيل حرمت الا وحتي يخرج الثانية

الثانية للعود إلى الأول ولو أخرجها للعود والحمل هذه لم تحل الأول والوجه
أن الثانية تحرم على التقديرين دون الأول **الثالثة** قبل لا يجوز للعبد
العقد على الأمة إلا بشرطين عدم الطول وهو عدم المهر والنفقة ونحو
العت وهو المشتق من الترك وقيل بكوه ذلك من دونها وهو لا يشتر
وعلى الأول لا ينكح الأمة واحدة لزوال العت بها ومن قال بالثاني
أباح اثنين اقتضارا بالمنع على موضع أو فاق **الرابعة** لا يجوز للعبد
أن يتزوج أكثر من حرتين **الخامسة** لا يجوز نكاح الأمة على الحرمة إلا بانها
فان ما دركان العقد باطلا وقيل كان للحرمة الخيانة الفسخ والإمضاء
ولها فسخ عقد نفسها والأول أشبه بما لا تزوج الحرمة على الأمة كان
العقد ما ضيا ولها الخيار فعقد نفسها لم تعلم ولو جمع بينهما عقد
واحد صح عقد الحرمة دون الأمة **السادسة** إذا دخل بصبيته لم يتلغ نكاحا
فانضاهما حرمة عليه وطبعا ولم يخرج من حباله ولم ينضمها لم تحرم على الأصح
المقصد الثاني في مسائل من تحرم العين وهي ست **الأولى** من تزوج
امرأة في عدة ما حرمت عليه ابدا ومن حمل العدة والتحريم دخل
حرمات أيضا ولو لم يدخل بطل ذلك العقد وكان له استيفاء **الثانية**
إذا تزوج في العدة ودخل فخلت فان كان جاهلا لمحق به الولدان جالسة

أشرفا عند ما دخل بها فترق بينهما ولزمه المستحى وتم العدة للأول و
تتألف أخرى للثاني وقيل تجزئ عدة واحدة ولها مهرها على الأول
ومهر على الآخر ان كانت جاهلة بالتحريم ومع علمها فلا مهر **الثالثة** من في
بامرئة لم يحرم عليه نكاحها وكذا لو كانت مشهورة بالزنا وكذا لو زنت
امرئته وان أصرت على الأصح ولو زنى بذات بعل أو عدة رجعية
حرمت عليه ابدا في قول مشهور **الرابعة** من فجر بغيره فاقب حرم على
لواطي العقد على أم الموطوء وأخته وبنته ولا تحرم أحدهن لو كان
عقد هاسا بقا **الخامسة** إذا عقد المحرم على امرأة عالم بالتحريم حرمت عليه
ابدا ولو كان جاهلا فسد عقده ولم تحرم **السادسة** لا تخل ذات البعل
لغيره إلا بعد مفارقتها وانقضت العدة ان كانت ذات عدة **السابعة**
استيفاء العدد وهو قيمان **الأول** إذا استكمل الحر أربعها بالعقد
الذائم حرم عليه ما زاد غبطة ولا يحل له من الأمتا بالعقد الدائم أكثر
من اثنين من جملة الأربع وإذا استكمل العبد أربعها من الأمتا أو حرتين
أو حرة وامتين حرم عليه ما زاد وكل منهما أن ينكح بالعقد المطلق
شاء وكذا يملك البين مسئلتان **الأولى** إذا طلق واحدة من الزوجين
حرم عليه العقد على غيرها حتى تنقضي عدة ما ان كان الطلاق رجعيا

ولو كان بائنا جازله العقد على الاخرى في الحال وكذا الحكم في نكاح اخت
 الزوجة على كراهيته مع اليقونة **الثانية** اذا طلق احدهما اربع بائنا
 وتزوج اثنتين فان سبقت احدهما كان العقد لها وان انقضت
 حالة بطل العقدان وروى انه يفتى في الزوايا بضعف **القسم الثاني**
 اذا استكمل الحرمة ثلاث طلاقات حرمت على المطلق حتى تنكح زوجا غيره
 سواء كانت تحت حرة او اذا استكملت الامه بطلت من حرمة عليه حتى تنكح
 زوجا غيره وان كانت تحت حرة او اذا استكملت المطلقة تسعا للعدة
 ينكحها ينهار جلان حرمت على المطلق **ابدا السبب الخامس** اللوط وهو
 سبب التحريم الملاعبة محرما مؤبدا وكذا قدت الزوجة العتاما او
 للفرثا بما يوجب للعان لولم تكن كذلك **السبب السادس** الكفر والنظر
 فيه يستدعي بيان مقاصد **الاول** لا يجوز للسلام نكاح غير الكفاية
 اجملا وفيه من الكفاية من اليهود وانصت روايتان اشهر المنع
 في النكاح الدائم والجوازة المؤجل وملك اليمين وكذا الحكم في الجور على
 اشبه الزوايتين ولو ارتد احد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في
 الحال وسقط المهر ان كان من المهرثة ونصفه ان كان من الزوج ولو وقع
 بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة من ايتها كان ولا ينسقط شيء

او عبد

من المهر لاستقراره بالدخول وان كان الزوج ولد على الفطرة فارتفع
 النكاح في الحال ولو كان بعد الدخول لانه لا يقبل عوده واذا اسلم زوج الكفاية
 فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول او بعده ولو اسلمت زوجته قبل
 الدخول انفسح العقد ولا مهر وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء
 العدة وقيل ان كان الزوج بشرائط الذمة كان نكاحه باقيا غير الزمان
 من الدخول عليها الياء ولا من الخلو بهما فاما **الاول** اشبه **واما**
 غير الكفايتين فاسلام احد الزوجين موجب لانفساخ العقد في الحال
 ان كان قبل الدخول وان كان بعده وقف على انقضاء العدة ولو تنكحت
 زوجة الذي الى غير دينها من ملل الكفر وقع الفسخ في الحال ولو عادت
 الى دينها وهو يناء على انه لا يقبل منها الا الاسلام واذا اسلم الذي على
 اكثر من اربع من المنكوحات بالعقد الدائم استدام اربع من الحرائر او
 اميتين وحريتين ولو كان عبدا استدام حريتين او حرة واميتين وفارق
 سائرهن ولو لم يزد عددهن عن العدة والحلل لكان عقدهن ثابتا وليس
 للسلام اجبار زوجته الذميمة على الغسل لان الاستمتاع ممكن من دونه
 ولو انقضت به لا يمكن الاستمتاع كالنكاح الغالب وطول الاطوار المنقر
 كان الزامها بازالتها ولم يمنعها من الخروج الى الكفايس والبيع كالمعتق

يتمتع به

من المخرج من منزله وكذا المنع من سريانه واكل لحم الخنزير واستعمال النجاسات
المقصد الثاني في كيفية الاختيار وهو ما بالقول الدال على الامسك كقوله
 اخترتك وامسكتك وما اشبهه ولو رتب الاختيار ثبت عقد الاربع الاول
 وان دفع البوالة ولو قال لما زاد على الاربع اخترت فراقك ان دفع
 ثبت نكاح البوالة ولو قال لواحدة طلقك مع نكاحها وطلقت وكانت
 من الاربع ولو طلق اربعاً دفع البوالة ثبت نكاح المطلقات ثم طلقن
 بالطلاق لا نه لا يواحد به الا الزوجة ام موضوعه ان لا قيد النكاح وا
 لظهار والادلاء ليس لهما دلالة على الاختيار لا نه قد يواحد به غير الزوجة
 واما بالفعل فمثل ان يطهما اذ ظاهر الاختيار ولو طلى اربعاً عتقت
 وان دفع البوالة ولو قتل او لس بشهوة يمكن ان يقال هو اختيار كما هو حجة
 في حق المطلقة وهو يشكل بما يطرئ اليه من الاحتمال **المقصد الثالث** في
 مسائل مرتبة على اختلاف الدين **الاولى** اذا تزوج امرته وبنتها
 ثم اسلم بعد الدخول بهما حرمتا وكذا لو كان دخل بالام واما لو لم يكن
 دخل بواحدة بطل عقد الام دون البنت ولا اختيار وقال الفقيه لا يغير
 والاول اشبه ولو اسلم عن امه وبنتها فكان وطئها حرمتا وان كان
 وطئ احد بهما حرمت الاخرى وان يكن وطئ واحدة فغير ولو اسلم عن

اختير غيرهما شاء ولو كان وطئها وكذا لو كان عنده امرته وعمتها او
 خالتها ولم يغير العدة ولا الحالة الجمع اما لو رتبنا صح الجمع وكذا لو سلم
 عن حرمة وامه **الثانية** اذا اسلم المشرى وعندا حرمة وثلاثه لم يلزم
 فاسلم معه فغير مع الحرمة امتين اذا رتب الحرمة ولو كن اكثر من اربع
 فاسلم بعضهن كان باختيار بين اختيارهن وبين الترتيب فان اخفى به او
 بعضهن ولم يزدن عن اربع ثبت عقد عليهن وان زدن عن اربع فغير
 اربعاً ولو اختار من سبق اسلامهن لم يكن له الخيار الباقيات ولو لم يكن
 به قبل العدة **الثالثة** لو اسلم العبد وعنده اربع حرائر وثلاث بنات سلمت
 معه اثنتان ثم اعتق ولحق به من بقي لم يزد على اختيار اثنتين لا نه كمال العدة
 المحلل له ولو اسلم ثم اعتق ثم اسلم او اسلم بعد عتقه واسلمه العدة
 ثبت نكاح عليهن لا نه صاف به الحرمة المبيحة للاربع وفي الفرق اشكال
الرابعة اختلاف الدين فمخ لا طلاق فان كان من المرتبة قبل الدخول
 سقط به المهر وان كان من الرجل فنصفه على قول مشهور وان كان بعد
 الدخول فقد استقر ولم يقط بالعارض ولو كان المهر فاسدا وجبت
 مهر المثل مع الدخول وقبله نصفه ان كان الفسخ من الرجل ولو لم يمتهم مراً
 والحال هذه كان لها المنة كال المطلقة وفيه تردد ولو دخل الذي فاسلم

ولو اسلم الحر وعنده اربع اما
 العقد فغير امتين ولو كن حرائر ثبت
 عقد عليهن وكذا لو اسلم قبل
 انقضاء العدة صح

وكان المهر خراوم يقبضه قبل لصيقه وقيل يجب مهر المثل وقيل يلزم قيمته
عنده سخلية وهو الصحيح **الخامسة** اذا ابتدأ المسلم بعد الدخول حرم عليه
وطى زوجته المسلمة ووقف نكاحها على انقضاء العدة فلو وطئها بالشبهة
وبقي على كفره الى انقضاء العدة قال الشيخ كان عليه مهران اهله بالعقد
والاخو للوطى بالشبهة وهو يسقط بانها في حكم الزوجة اذا لم يكن عن فطرة
السادسة ان المسلم وعنده اربع وثلاثين مدخول بهن لم يكن له العقد على
الغوى ولا على اخت احدى زوجاته حتى تنقضي العدة مع بقاء مهر على
الكفر ولو اسلمت الوثنية فترجع زوجها باختها قبل اسلامه وانقضت
العدة وهو على كفره حتى عقد الثانية فلا اسلام قبل انقضاء عدة الاولى
تغير كل وترجهما وهي كافر **السابعة** اذا سلم الوثني ثم ارتد وانقضت
عدة ما على الكفر فقد بانت منه فلو اسلمت في العدة ورجع الى الاسلام
في العدة فهو احر بها وان خرجت وهو كافر فلا سبيل له عليها **الثامنة**
لومات احد بن بعد الاختلاط يبطل اختياره لها فان اختارها ورث
نصيبه منها وكذا الوثني كل بن كان له الاختلاط فاذا اختار رجلا ورث
لان الاختيار ليس استيناف عقد وانما هو تعيين لذات العقد الصحيح ولو
مات ومن قبل يبطل الخيل والوجه استعمال القرعة لان فيهن وارثات

١٢ اسلام من قبل

فمورث

ومورثات ولومات الزوج قبلهن كان عليهن الاعتداد منه لان منهن من تلونها
العدة ولما يحصل الامتياز الزمن العدة احتياطاً باعدا الاجلين ان كل واحد
تمثل ان تكون هي الزوجة وان لا تكون فالجامل بعتة بعدة الوفاة و
وضع الحمل والحامل بعتة باعدا الاجلين من عدة الطلاق والوفاة **التاسعة**
ان الاسلام واسلمن لزمن نفقة الجميع حتى يختارا رابعا فيسقط نفقة المواتي
لانهن في حكم الزوجات وكذا الواسلمن وبعضهن وهو على كفره ولو لم
يدفع النفقة كان لهن المطالبة بهما عن الحاضر والماض سواء اسلم او بقي
على الكفر ولا يلزمه النفقة لو اسلم دونهن لتحقيق منع الاستماع منهن
ولو اختلف الزوجان في السابق الى الاسلام فالقول قول الزوج حتى يبا
للبرائة الاصلية ولومات ورثة اربع منهن لكن لما لم يسمعن وجب بقول
المصنة عليهن حتى يصطلحن والوجه القرعة او التثريك ولو ملك قبل
اسلامهن لم يوقف شيء لان الكافر لا يرث المسلم ويمكن ان يقال يرث
من اسلمت قبل **الفقرة العاشرة** روى عمار الشاذلي عن ابي عبد الله
ان ابا القاسم يطلق امراته وانما بمنزلة الارث تداد فان رجع وهي في
عدة فهي امراته بالنكاح الاول وان رجع بعد العدة وقد تزوجت
فلا سبيل لمعلمها في العمل بها تردد مستند وضعف السند مسائل

القصة

لعلق العقد في سبع **الاولى** الكفائة شرط في النكاح وهو التساوي في
 الاسلام وهل يشترط التساوي في الايمان فيه روايتان اظهرهما الاكثفا
 بالاسلام وان تأكد استيجاب الايمان وهو في طرف الزوجة اتم لان المرته
 تأخذ من دين بعلها نعم لا يقع نكاح الناصب المعلن بعد اداء اهل البيت
 لارتكابه ما يعلم بطلانه من دين الاسلام وهل يشترط تمكن من النفقة
 قبل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولو عقدت بغير الزوج عن النفقة هل تستط
 على الفسخ فيه روايتان اشهرهما انه لا يلزم له ذلك ويجوز نكاح الحر بعد
 والعربية العجمي والهاشمية غير الهاشمي وبالعكس وكذا ارباب الصنابع
 الدينية بدوات الدين والبيوتات لو خطب المؤمن القادر على النفقة
 وجب اجابته وان كان اخضر نكاحا ولو امتنع الولي كان عاصيا ولو تنكب
 الزوج الى قبيلة فبان من غيرهما كان للزوجة الفسخ وقيل ليس لها وهو
 اشبه ويكره ان تزوج الفاسق وتتألف في شارب الخمر وان تزوج امة
 بالخالف ولا باس المستضعف وهو الذي لا يعرف بعناد **الثانية**
 ان تزوج باسرة ثم علم انها كانت زنت لم يكن له فسخ العقد ولا الرجوع
 على الولي بالمهر وروى ان له الرجوع ولها الصداق بما استحل من
 فرجها وهو شاة **الثالثة** لا يجوز التعريض بالخطبة لذات العدة الرجعية

لانما تزوجت ويجوز للطلقة ثلثا من الزوج وغيره ولا يجوز التصريح منه لها
 ولا من غيره اما المطلقة فدعا للعدة يتكهن بها ينهار جلان فلا يجوز التعريض
 لها من الزوج ويجوز من غيره ولا يجوز التصريح في العدة منه ولا من غيره
 اما المعدة البليسة سواء كانت عن خلع او فسخ يجوز التعريض ^{لها} من الزوج
 وغيره والتصريح من الزوج دون غيره وصورة التعريض ان يقول زني
 فيك او حريص عليك او ما شبهه والتصريح ان يخاطبها بما لا يحتمل الا
 النكاح مثل ان يقول اذا انفقت عديتك تزوجتك ولو صرح بالخطبة
 فيوضع المنع ثم انفقت العدة فنكحها **المعتمد الرابعة** اذا خطبت بغير
 تحرر على غير خطبتها ولو تزوج ذلك الغير كان العقد صحيحا **الخامسة** اذا
 تزوجت المطلقة ثلثا ولو شرطت في العقد انما اذا حللها فلا نكاح بينهما
 بطل العقد ودرما قبل بالغوا الشرط ولو شرطت الطلاق قبل يقع النكاح
 ويبطل الشرط وان دخل فلها مهر المثل اما الولم يصح بالشرط في العقد
 تلك نيته او نية الزوجة او الولم يفسد وكل موضع قبل يقع العقد
 فع الدخول قبل المطلق مع الفقرة وانقضت العدة وكل موضع قبل يفسد قبل
 له لانه لا يكفي الولي ما لم يكن عن عقد صحيح **السادسة** نكاح الشغار باطل وهو
 ان تزوج امرأتان برجلين على ان يكون مهر كل واحد منهما نكاح الاخرى

اما لو زوج الوليان كلا واحد منهما صاحبه وشرط لكل واحد منهما امرعا
فانه بيع ولو زوج احدهما الاخر وشهيا ن يزوجه الاخرى بهر معلوم
العقدان وبطل المهر لانه شرط مع المهر تزويجا وهو غير لازم والنكاح
لا يدخله الخيار فيكون له المهر المثل وفيه تزود وكذا لو زوج وشهيا ن
ينكحه الزوج فلا تزولم يدين كره **انصرح** اذا قال زوجتك بنتي على ان
تزوجي بنتك على ان يكون نكاح بنتها البنت مع نكاح بنته وبطل
نكاح بنت الخاطب ولو قال على ان يكون نكاح بنتك مهر البنت بطل نكاح
بنته ومع نكاح بنت الخاطب **السابعة** يكره العقد على القابلة اذا تز
وبنها وان يتزوج ابنه بنت زوجته من غير ان اذ ولدتها بعد مفارقتها
ولا باس من ولدتها قبل نكاح الاب وان يتزوج من كانت ضرة لاه قبل
ابيه وبالزانية قبل ان تنوب **القسم الثاني** في النكاح المنقطع وهو
سائق في دين الاسلام لمحقق شرعية وعدم ما يدل على رفعه والنظر
فيه يستدعي بيان امركانه واحكامه وان كانا ربعة الضيقة والمحل والاجل
والمهر اما الضيقة فهي اللفظ الذي وضعه الشرع وصلته الى انعقاده وهو
ايجاب وقبول والفاظ الايجاب ثلثة زوجتك وانكحتك ومتعتك
ايها حصل دفع الايجاب به ولا ينعقد بغيرها كلفظ التليك والمهبة ^{طه}

والقبول هو اللفظ الذي ادى الى الرضا بذلك الايجاب كقوله قبلت لك
او المتعة ولو قال قبلت وانصرا ورضيت جاز ولو بدء بالقول فقال
تزوجت فقالت زوجتك مع ولي شرط بينهما الايتان بهما باللفظ ^{طه}
فلو قال اقبل او ارضي وقصد الانشاء لم يقع وقيل لو قال اترجلي بهما
كذا مدة كذا وقصد الانشاء فقالت زوجتك مع وكذا لو قالت نعم
واما المحل فيشرط ان يكون الزوجة مسلمة او كتابية كاليهودية ^{طه}
والجوسية على اشرار الروايتين ويمنعها من شرب الخمر وان كانا محرمتين
واما المسلمة فلا تمتنع الا بالمسلم خاصة ولا يجوز بالوثنية ولا ^{صبيته}
المعتقة بالعدالة كالحواجر ولا يمتنع امره وعند محررة الا باذنها ولو
فعل كان العقد باطلا وكذا لا يدخل عليها بنت اجنها ولا بنت اختها الا
باذنها ولو فعل كان العقد باطلا ويستحب ان تكون مؤمنة عفيفة ^{طه}
يستلها عن حالها مع التهمة وليس شرط في العفة ويكره ان تكون زانية
فان فعل فليمنعها من الجور وليس شرط ويكره ان تمتنع بغيره وليس لها
اب فان فعل فلا ينفقها وليس بمهر ثلثة **الاول** اذا سلم المهر ^{طه}
وعند كتابية بالعقد المنقطع كان عقد هاتما وكذا لو كن اكثر ولو
سبقت هي وقف على انقضاء العدة ان كان دخل بها فان انقضت لعدة

ولم يسل بطل العقد وان لم يها قبل انقضاء العدة فهو احق بهما دام الاجل
باقيا ولو انقضى الاجل قبل اسلامه لم يكن له عليها سبيل **الثاني** لو كانت
غير كتابية فاسلم احدهما بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة
تبين منه بانقضاء الاجل او خروج اعدته فاتهما حصل قبل اسلامه ففسخ
به النكاح **الثالث** لو اسلم وعند حرة وامة ثبت عقد الحرة ووقف
عقد الامة على حرة ^{بها} الحرة واما المهر فهو شرط في عقد المتعة خاصة بطل
بفواته العقد ويشترط فيه ان يكون مملوكا مملوكا اما بالكيل والوزن
او بالمساهدة او الوصف ويتقد بلل ارضاء قل او كثر ولو كان كفايا
ويلزم دفعه بالعقد ولو وهبها المدة قبل الدخول لزمه النصف ولو
دخل استقر المهر بشرط الوفاء بالمدة ولو اخلت ببعضها كان له ان يضع
من المهر ينسبها ولو يتبين فسك العقد اما بان ظهر لها زوج او كانت
اخذت زوجة او امها او ما شاكل ذلك من موجبات الفسخ ولم يكن قبل
بها فلا يلزم ولو قبضته كان له استعادته ولو يتبين ذلك بعد الدخول
كان لها ما اخذت وليس عليه تسليم ما بقي ولو قيل لها المهر ان كانت
جاهلة ويستعاد ما اخذت ان كانت عالة كان حسنا واما الاجل
فهو شرط في عقد المتعة ولو لم يكن كونه انعقد دائما وتقدر الاجل اليها

قال او قصر كالسنة والشهر واليوم ولا بد ان يكون مقينا محرمين من الزيادة
والنقصان ولو اقتص على بعض يوم جاز بشرط ان يقرنه بغاية معلومة
كالزوال والغروب يجوز ان يعين شهرا متصلا بالعقد ومتاخرا عنه
ولو اطلق انقضاء الاتصال بالعقد فلو تركها حتى انقضى قدر الاجل
المتي خرجت من عقد واستقر لها الاجرة ولو قال مرة او مرتين ولم
يحدد لك مقينا بزمان لم يصح وصار دائما وفيه رواية والتعلل
بالموازاة لا ينظر اليها بعد ايقاع ما شرطه في مطرحة لضيق الوقت
عقد على هذا الوجه انعقد دائما ولو قرن ذلك بمدة صح متعة و
اما احكامه فثمانية **الاول** ان اذكر الاجل والمهر صح العقد ولو اخل
بالمهر مع ذكر الاجل بطل العقد ولو اخل بالاجل حبس بطل متعة ^{بطل}
دائما **الثاني** كل شرط يشترط فيه فلا بد ان يقرن بالاجاب والقبول
ولا حكم لما يدكر قبل العقد ما لم يستعد فيه ولا لما يدكر بعد ولا
يشترط مع ذكره في العقد اعادته بعده ومن الاصحح من شرط اعادته
بعد العقد وهو بعيد **الثالث** للبالغة الرشيدة ان تتع نفسها
وليس لوليها اعتراض بكونها كانت او تقيلا على الاشهر **الرابع** يجوز ان
يشترط عليها الاثنيان ليلا او نهارا وان يشترط المرة والمرة في الرضا

المعيق **الخامس** يجوز العزل للتمتع ولا يقف على اذنها ويلقى الولد ولو
 حملت وان عزل لاحتمال سبق المني من غير تبنته ولو نفاه عن نفسه
 انقضى ظاهره ولم يفتقر الى اللعان **السادس** لا يقع بها طلاق وتبين بآثار
 المدة ولا يقع بها ايلام ولا لعان على الظاهر وفي الظاهر ترد اظهره
 انه يقع **السابع** لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين في شرط
 سقوطه او اطلاقه ولو شرط التوارث او شرط احدهما قبل لا يلزم لانه
 لا يثبت الا شرعا فيكون اشتراط الغرور كالمو شرط الاجنبى وا قبل
 اشهر **الثامن** اذا انقضى اجلها بعد الدخول فعدها حيضتان وروى
 حيضة وهو موقوف وان كانت لا تحيض ولم تبيض فحصة واربعين يوما
 وتعد من الوفاة ولو لم يدخل بها باربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت
 حائلا واربعة الاجلين ان كانت حاملا على الصحيح ولو كانت امه كانت
 عدتها حائلا بغيرهن وخمسة ايام **القسم الثالث** في نكاح الاما وهو
 اما بالملك او العقد والعقد ضرر دائم ومنقطع وقد مضى كثير من
 احكامها ويلقى هنا مسائل **الاول** لا يجوز للعبد ولا للامة ان
 لانفسهما نكاحا الا بآذن المالك فان عقدا احدهما من غير اذن فف
 على اجازة المالك وقيل بل يكون اجازة المالك كالعقد المستأنف

يلزمه على الشرط وقيل

وقيل بطل فيها وتلقى الاجازة وفيه قول رابع مضمونه اختصاص الاخطاة
 بعقد العبد دون الامة والاول اظهر وكذا ان المولى صح وعليه مهر ماله
 ونفقة زوجته ولمهر امته وكذا لو كان كل واحد منهما المالك او اكثر
 فاذن بعضهم لم يميز الا بوضا الباقين واذا جازتهم بعد العقد على ائتمه
الثانية ان كان الابوان رقا كان الولد كذلك فان كان للمالك واحد
 كان الولد له وان كان للاثنتين كان الولد بينهما نصفين ولو اشترط له
 او شرط زيادة عن نصيب لزم الشرط ولو كان احدا الزوجين حر المولى
 الولد سواء كان الحر هو الاب او الام الا ان يشترط المولى رق الولد
 فان شرط لزم الشرط على قول مشهور **الثالثة** اذا تزوج الحر امته من غير
 اذن المالك ثم وطئها قبل الرضا عا لما بالحر ثم كان زانيا وعليه الحد
 ولا مهر ان كانت عالة مطاوعة ولو اتت بولد كان رق المولود لها وانكح
 الزوج جاهلا او كان هناك شبهة فاحد وجب المهر وكان الولد
 حرا لكن يلزمه قيمته لوطا الامة يوم سقط حيا وكذا الوعد عليها **الرابعة**
 الحرية لزوم المهر وقيل عشريتها ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت
 ثيبا وهو المروي ولو كان دفع اليها مالا استعاد ما وجد منه وكا
 ولدها منه وقاد على الزوج ان يعكفهم بالقيمة ويلزم المولى دفعهم اليه

الزوج
 المولى

ولم يكن له مال سعى في قيمته وان اتي استحقاقه لم يجز ان يفديهم الامام قيل
نعم تعويله على رواية فيها ضعف وقيل لا يجب لان القيمة لازمة للابلاية
سبب الخيولة ولو قيل بوجوب الفدية على الامام فمن اتي شيئا يفديهم
قيل من سهم الرقاب ومنهم من اطلق **الرابعة** اذا تزوج عبدا امته هل يجب
ان يعطيا المولى شيئا من ماله قيل نعم والاستحباب اشبه ولومات كان
الخيار للمورثة في امضاء العقد وفيه لا خيار لامة **الخامسة** اذا تزوج
العبد بغيره مع العلم بعدم الاذن لم يكن لها مهر ولا نفقة مع علمها
بالحرم وكان اولادها منه رقاً ولو كانت جاهلة كانوا حراً ولا يجب
عليها قيمتهم وكان مهرها لازمة العبدان دخل بها ويتبع به اذا غرر
السادسة اذا تزوج عبد بامة لغير مولاه فان اذن المولى ان فالولد لها وكذا
لو لم ياذن ولو اذن احدها كان الولد لم ياذن ولو زنى بامة غير مولاه
كان الولد لمولاه **السابعة** لو تزوج امه بين شر يكتن ثم اشترى حصة
احدها بطل العقد وحرم عليه وطبها ولو افضى الشريك الاخر العقد
بعدا لا يبيح لم يصح وقيل يجوز له وطبها ذلك وهو ضعيف لو حلها
له قيل محل وهو مروي وقيل لا لان سبب الاستباحة لا يتعطف وكذا
لو ملك نصفها وكان الباء حرام لم يجز لوطبها بالملك ولا بالعقد الدائم

فان ما ياما على الزمان قبل مجوز ان يعقد عليها متعة في الزمان المحصور
بها وهو مروي وفيه تردد لما ذكرناه من العلة ومن اللواحق الكلام
في الطوارئ وفي ثلثة العتق والبيع والطلاق **اما** العتق فان عتقت
المالوكه كان لها فسخ نكاحها سواء كانت تحت حراً أو عبداً ومن الاستحباب
فرق وهو اشبه والخيار لغيره على الفور ولو اعتق العبد لم يكن له خيار
ولا مولاه ولا لزوجه حرة كانت او امه لانها رضيت به عبداً ولو تزوج
امته ثم اعتق الامه واعتقها كان لها الخيار وكذا لو كانا مالكاين عتقا
دفعة ويجوز ان يجعل عتق الامه صداقاً لها ويثبت عقده عليها بشرط
تقديم لفظ العقد على العتق بان يقول تزوجتك واعتقتك وجعلت
عتقك مهر لك لانه لو سبق بالعتق كان لها الخيار في القبول والامتناع
وقيل لا يشترط لان الكلام المنفصل كالمجمل الواحد وهو حسن وقيل لا يشر
تقديم العتق لان بضع الامه مباح لما لكها فلا يبيح بالعقد متحقق
الملك والاقل شهر وام الولد لا يتحقق الا بعد وفاة مولاه ان نصيب
ولدها ولو عمر النصيب سعة المتخلف ولا يلزم على ولدها السعي فيه
وقيل يلزم والاقل اشبه ولومات ولدها وابوه حتى جاز بيعها عتداً
الى محض الرق ويجوز بيعها مع وجود ولدها من رقبتهما ان لم يكن لولدها

غيرها وقبل يجوز بيعها بعد وفاته **ب** بونه وان لم تكن ثمنها اذا كانت الاثني
عشرة بتركة بحيث لا يفضل عن الذين شيئا أصلا ولو كانت ثمنها دينارا
فترجعها المالك وجعل عقبا متهما او لدها وافرست ثمنها ثم ماتت
في الذين وهل يعود ولد هارقا قبل نعم لو راية هشام بن سالم وآثاره
انه لا يبطل العتق ولا النكاح ولا يبيع الولد في التحقق الحرية فيها **واما**
البيع فان باع المالك الامه كان ذلك كالطلاق والمشتري بالخيار بين
امضاء العقد وفسخه وخيار على النور فاذا علم ولم يفسخ لم يفسخ العقد وكذا
حكم العبد اذا كان عتقه امه ولو كان تحت حرة فبيع كان للمشتري الخيار
على راية فيها ضعف ولو كان المالك فباعها لاشين كان الخيار لكل
واحد من المتبايعين ولو حصل بينهما اولاد كانوا المولى الا بغير مسئلة
ثلاث **الاولى** اذا زوج امته ملك المهر لثبوت ملكه فان باعها قبل
الدخول سقط المهر لانفساخ العقد الذي يثبت المهر باعتباره فان
اجاز المشتري كان المهر له لان اجازته كالعقد المستأنف ولو باعها
بعد الدخول كان المهر للاول سواء اجاز الثانية او فسخ لا يستقراره في
الملك الاول وفيها احوال مختلفة والمتصل ما ذكرناه **الثانية** لو زوج عتقه
بعتقه ثم باعه قبل الدخول قيل كان للمشتري الفسخ وعلى المولى نصف المهر في

المتبايعين وكذا لو اشترى بها اولاد
وكذا لو باع احداهما كان الخيار
للمشتري في المتبايعين ولا يثبت
عقدها الا بغير المتبايعين

الاصل ليس انكو الامرين **الثالثة** لو باع امته وادعى ان حملها منه
وانكو المشتري لم يقبل قوله افساد البيع ويقبل في النكاح الولد لانه
اقرار لا يضر به الغير وفيه تردد **واما** الطلاق فاذا تزوج العبد
باذن مولاه حرة او امته لغيره لم يكن له اجباره على الطلاق ولا منعه ولو
زوج امته كان عقدا صحيحا لا اباحة وكان الطلاق بيد المولى وله ان
يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثل ان يقول فمخت عقدكما او ايمرا احدهما
باعتزال صاحبه وهل يكون هذا اللفظ طلاقا قيل نعم حتى لو كثره مرتين
وبينهما رجعة حرمت حتى تنكح زوجها غيره وقيل بل يكون فسخا وهو اشبه ولو
طلقها الزوج ثم باعها المالك اتمت العدة وهل يجب ان يستبرأ بها المشتري
بزيادة عن العدة قيل نعم لانها احكاما وتدخلها على خلاف الاصل قيل
ليس عليه استبرأ لانها مستبرئة وهو واضح **واما** الملك فوعان **الاول** ملك
الرقبة يجوز ان يطأ الانسان بملك الرقبة ما زاد على اربع من غير حرمان
جميعه الملك بين المرأة وانها لكرهى وطئ واحدة حرمت الاخرى عنها
وان يجمع بينها وبين اختها بالملك ولو وطئ واحدة حرمت الاخرى جميعا
فلوا خرج الاول عن ملكه حلت له الثانية ويجوز ان يملك موطونة الا بملك
يجوز للوالدان يملك موطونة ابنة ويجوز على كل واحد منهما وطئ موطنتها

عليه

الاخر عينا ويحرم على المالك وعلى ملائكة اذ ان وجهها حتى يحصل الفرقه وتنصف
عدها ان كانت ذات عده وليس لولا فسخ العقد الا ان يبيعا فيكون
للمشترى الخيار وكذا لا يجوز له النظر منها الى ملا يجوز لغير المالك ولا
يجوز لغير المالك له وعلى امة مشتركة بينه وبين غيره بالملك ولا يجوز
للمشترى وعلى الامة الات بعد استبرائها ولو كان لها زوج فاجاز نكاحها
لم يكن له بعد ذلك فسخ وكذا الوعاظ يعترض الا ان يفارق الزوج و
تعتد منها ان كانت من ذوات العدة ولو لم يجز نكاحه لم يكن عليها عدة
وكفاه الاستبراء في جواز الوطى ويجوز ابتياع ذوات الاذن واجاز
الحرب وكذا ابتنائهم وما يبيعه اهل الضلال منهم **تمت** تشمل على استئثار
الاولى كل من ملك امة بوجه من وجه التملك حر وعليه وطئها حتى
يبتهر بها بحيضة فان تاخرت الحيضة وكانت في سن يجوز فخصل عند
بجسه واربعين يوما ويقط ذلك اذا امكها احضا الامة حيضا
وكذا ان كانت لعدل واخبر باسرها وكذا ان كانت لامرأة وابنته
او عاملا على كراهية **الثانية** اذا ملك امة فاعتقها كان له العقد
عليها وطئها من غير استبراء ولا استبراء افضل ولو كان وطئها
واعتقها لم يكن لغيره العقد عليها لا بعد العدة وهي ثلثة اشهر ان لم تنجب

الظهار **النوع الثاني** ملك المنفعة والنظر في الضيقة والحكم اما الضيقة فان
يقول احللت لك وطئها او جعلتك في حل من وطئها ولا يبتاع بلفظ **طئ**
وهل يبتاع بلفظ الاباحة فيه خلاف اظهره الجواز ولو قال وهبتك **طئ**
او سوغتك او ملكتك فمن اجاز الاباحة يلزمه الجواز هنا ومن اقتص على
التحليل منع وهل هو عقد او تملك من منفعة فيه خلاف بين الاصحاب
منشأ وعصاة الفرج من الاستمتاع بغير العقد او الملك ولعل **الامة**
هو الاخير وفي تحليل امة للموكره روايان احدهما النكاح ويؤتيها
ان نوع من تملك والعبد بعيد عن التملك والاخرى الجواز اذا عين
له الموطنة ويؤتيها ان نوع من اباحة وللموكر اهلية الاباحة والا
اشبه ويجوز تحليل المدبرة وام الولد ولو ملك بعضها فاحلته نفسها لم
تحل ولو كانت مشتركة فاحل الشريك قيل حل والفرق انه ليس للمرأة ان
تحل نفسها واما الحكم فسائل **الاولى** يجيب الاقتصا على ما تناول اللفظ
وما شهد الحال بدخوله تحتها فلو احل له القليل اقتص عليه وكذا الواحل
له ليس فلا يستبيح له الوطى ولو احل له الوطى حل له ما دونه من ضرب
الاستمتاع ولو احل له الخدمة لم يطئها وكذا الواحل له الوطى لم يتخذ موطئا
وطئ مع عدم الاذن كان عاصيا ولو نزع عوض البضع وكان الولد رقبا

لولاها **الثانية** ولدا المخللة حرم ان شرط المهرته مع لفظ لا باحة فالولد حرم
ولاسبيل على الاب وان لم يشترط قيل يجب على ابيه فكمه بالقيمة وقيل
لا يجب وهو اصح الروايتين **الثالثة** لا بأس ان يبا الاثمة في البيع غير
وان ينال بين اثنين ويكره ذلك في المهره ويكره وطى الفاجرة ومن ولدت
من الزنا **ويمنع** بالنكاح النظره امور خمسة **الاول** ما يرد به النكاح
وهو يستدعي بيان ثلثة مقاصد **الاول** في العيوب وهي امانة الرجل
وامانة المهره تصيب الرجل ثلثة الجنون والخصا والعن فالجنون سبب
لتسلط الزوجة على الفسخ دامكان اراد اوارا وكذا المجدد بعد
العقد وقيل الوطى او بعد العقد والوطى وقيل يترط في المجددان
لا يعقل اوقات الصلوة وهو موضع التردد والنساء للاثنتين
وفي معناه الوجاه وانما يفسخ به مع سبقه على العقد وقيل وان تجدد
وليس بمجتمد والعن مرض تضعف معه القوة عن شر العضو بحيث يحجز
عن الايلاج ونفسخ به وان تجدد بعد العقد لكن بشرط ان لا يطأ الزوجه
ولا غيرها فلو وطئها ولو مرة ثم عن او امكنه وطى غيره مامع عنده عنها
لم يثبت لها الخيار على الاظهر وكذا الوطئ ماد برأه عن قبله وهل يفسخ
بالجبت فيه تردد منسأوه التمسك بمقتضى العقد ولا شبه تسلطها

لتحق العجز عن الوطى بشرط ان لا يبقى له ما يمكن معه الوطى ولو قد انخفض
ولو حدث الجبت لم يفسخ به وفيه قول اخر ولو بان خنت لم يكن لها الفسخ
وقيل لها ذلك وهو محتمل مع امكان الوطى ولا يرد الرجل بعينه ذلك
وعيوب المهره سبعة الجنون والخصام والبوص والقرن والافضاء و
العن والعرج **اما** الجنون فهو فساد العقل ولا يثبت الخيا مع أهتو
الترجيع زواله ولا مع الانشاء العارض مع غلبة المهره وانما يثبت الخيا
فيه مع استقراره **واما** الخصام فهو الذي يظهر معه يبس الاعضاء
تأثر العجز ولا يجرى قوة الاحتراق ولا تعجز الوجه ولا استداره العين
واما البوص وهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن لغاية لم الغم
ولا يقضى بالتسلط مع الاستبراء **واما** القرن فقد قيل هو العفل وقيل
هو عظم يثبت في الرحم يمنع الوطى والاول شبه فان لم يمنع الوطى قيل
لا يفسخ به لا مكان الاستمتاع ولو قيل بالفسخ تمسكا بظاهر النقل امكن
واما الافضاء فهو تعبير المسكين واحدا **واما** العرج ففيه تردد في
دخوله في اسباب الفسخ اذ يبلغ الاقدام وقيل الرقوق احد العيوب المانعة
على الفسخ ومن كان صوابا ان منع من الوطى اصلا لفوار الاستمتاع
اذا لم يمكن ان التناوا امكن وامتنعت من علاجها ولا ترد المهره بعيب غير

هذه التبعة **المقصد الثالث** في احكام العيوب وفيه مسائل **الاول** العيوب
 الحادثة بالمرأة قبل العقد مبيحة للفسخ وما يتجدد بعد العقد والوطى
 لا يفسخ به وفي المتجدد بعد العقد وقبل الدخول تزود الا ^{المرأة} **الظاهر** انه لا يفسخ
 الفسخ تمسكا بمقتضى العقد التسليم عن معارض **الثاني** خيار الفسخ على
 الفور فلو علم الرجل او المرأة بالعيوب فام يبادر بالفسخ ^{لزم} **الثالث** العقد وكذا
 الخيار مع التدليس **الثاني** الفسخ بالعيوب ليس بطلاق فلا يطرر منه تنصيف
 المهر ولا يعد من الثلث **الرابعة** يجوز للرجل الفسخ من دون اذن الحاكم
 وكذا للمرأة نعم مع ثبوت العن ينقضي الاحكام لضرب الرجل ولها التفرق
 بالفسخ عند انقضائه وتعد الوطى **الخامسة** اذا اختلفا في العيب فالقول
 قول منكره مع عدم البينة **السادسة** اذا فسخ الزوج بعد العيوب فان
 كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده فلها المهر لا يثبت بالوطى بوتا
 مستقرا فلا يسقط بالفسخ وله الرجوع به على المدلس وكذا الوضعت الزوج
 قبل الدخول فلا مهر الا في العن ولو كان بعده كان لها المهر وكذا لو كان
 بالخصاء بعد الدخول فلها المهر كما لا ان حصل الوطى **السابعة** لا يثبت العن
 الا باقرار الزوج او البينة باقراره او تكوله ولو لم يكن ذلك وادعى غيره فأنكره
 فالقول قوله مع يمينه وقيل بقيام الماء البارد فان تقلص حكم بقوله

بقى مسترخيا حكم لها وليس بشئ ولو ثبت العن ثم ادعى الوطى فالقول
 قوله مع يمينه وقيل ان ادعى الوطى قبله وكانت بكرًا نظر اليها النشا وانكح
 شيئا حتى قبلها خلوقا فان ظهر على العضو صدق وهو شاذ ولو ادعى
 انه ووطى غيرها او ولها ما دبر اكان القول قوله مع يمينه ويحكم عليها بكل
 وقيل بل يزاد اليين عليها وهو مبني على القضاء بالنكول **الثامنة** اذا ثبت
 العن فان صبرت فلا كلام وان رفعت الى الحاكم اجلها سنة من حين
 التراجع فان واقعا او واقع غيرها فلا خيار والا كان لها الفسخ ونصف
 المهر **المقصد الثالث** في التدليس وفيه مسائل **الاولى** اذا تزوج مهر
 على انها حرة فنان امت كان له الفسخ ولو دخل بها وقيل العقد باطل
 والا قل ظهر ولا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعده وقيل
 لمولاه العشر ونصف العشر ويبطل المهر والا قل اشبه ويرجع بها
 اغفره على المدلس فلو كان مولاهما دلها قيل يصح وتكون حرة بظاهر
 اقراره ولو لم يكن تلفظ بما يقتضيه العن لم تنفق ولم يكن لها مهر ولو ثبت
 نفسها كان عوض البضع لمولاهما ورجع الزوج به عليها اذا اعتقت ولو
 كان دفع اليها المهر استعدادا وحده منه وما تلف منه يتبعها به عند
 حرمها **الثانية** اذا تزوجت المرأة رجل على انه حرة فنان لمولاهما كان

امرها

لها الفسخ قبل الدخول وبعده ولا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعد
الثالثة قيل اذا عقد على بنت رجل على انها بنت ميرة فبانت بنت امه
 كان له الفسخ والوجه بثبوت الخلع مع الشرط لا مع اطلاق العقد فان فسخ
 قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعده كان لها المهر ويرجع به على المدلس باكان
 او غير **الرابعة** لو تزوج بنته من ميرة وادخل عليه بنت من الامة فخلعه
 ردها ولها مهر المثل ان دخل بها ويرجع به على من ساقها اليه وتو عليه
 التي تزوجها وكذا كل من ادخل عليه غير زوجة فطهر زوجته وادخل
 ارفع واخفض **الخامسة** اذا تزوج امرته وشرط كونها اوفجدها شيئا
 لم يكن له الفسخ لا مكان تجديده بسبب فسخي وكان له ان يقص من مهرها ما كان
 عادة امثالها **سادس** اذا استمتع امرته فبانت كتابية لم يكن له الفسخ من دون هبة
 المدة ولا له اسقاط شي من المهر وكذا لو تزوجها اثمانا على احد القولين نعم
 لو شرط اسلامها كان له الفسخ اذا وجدها على خلافه **السابعة** اذا تزوج
 رجلا من امرأتين وادخلت امرته كلا واحد منهما على الاخر فوطئها فكل
 واحدة منهما على وطئها مهر المثل وترد كلا واحدة على زوجها وعليه مهرها
 السمي وليس له وطئها حتى تنقض عده بتمام وطئ الاول ولو ماتا في

العدة او مات الزوجان ورث كلا واحد منهما زوجة نفسه وورثته
الثامنة كل موضع حكمنا فيه بطلان العقد فللزوجة مع الوطئ مهر
 المثل لا المستحق وكل موضع حكمنا فيه بصحة العقد فلها مع الوطئ المستحق
 لمعة الفسخ وقيل ان كان الفسخ بجيب سابق على الوطئ لم يرد مهر المثل سواء
 كان حدوته قبل العقد او بعده والا **الاول** اشبه **الثاني** في المهور
 وفيه اطراف **الاول** في المهر الصحيح وهو كل ما يصح ان يملك عينا كان او
 منفعة ويصح العقد على منفعة الحر كعقلم الصفة والسورة من القرآن
 وكل عمل محلل وعلى اجارة الزوج نفسه مدة معينة وقيل بالمنع منها
 الى رواية لا تخلو من ضعف مع قصورها عن افادة المنع ولو عقد
 الدميان على خمر او خنزير صح لهما يملكان ولو اسلما او اسلم احدهما
 قبل القبض دفع القيمة لخروج من ملك المسلم سواء كان عينا او مضمونا
 ولو كانا مسلمين او كان الزوج مسلما قيل يبطل العقد وقيل يصح
 لهما مهر المثل وقيل بل قيمة الخمر والثاء اشبه ولا تقدر به المهر بل ما مضى
 عليه الزوجان وان قل ما لم يقصر عن التقوم كجثة من حطة وكذا احدث
 له اكثر وقيل بالمنع من الزيادة عن مهر البتة ولو زادته اليه وليس
 بمعتد يكفي في المهر مشاهدته ان كان حاضرا ولو جهل كيله او وزنه كان

مع الدخول

من الطعام والقطعة من الذهب يجوز ان يتزوج امرأته او اكثر من واحد
ويكون المهرين بالتوبة وقيل يقسط على موراثا ابن وهو اشبه ولو
تزوجها على خادم غير مشاهد ولا موصوف قيل كالمها خاضع يوسط
وكذا لو تزوجها على بيت مطلقا استنادا على رواية علي بن ابي حمزة او
دار على رواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي حمزة ولو تزوجها على
كتاب سنة وسنة بنيتها ولم يسمها كان مهرها خمسة درهم ولو سمي
للمرأة مهر او لا يها شيئا معينا لزم ما يسمي لها وسقط ما ساء لا يملك
امرأته مهر او شرط ان يعطى اياها منه شيئا معينا قيل يصح المهر ويلزم
الشرط بخلاف الاول ولا بد من تعيين المهر بما يرفع الحالة فلو اوصفتها
تعليم سورة وجب تعيينها ولو اوصفتها مهر وكانها مع الدخول
المثل وهل يجب تعيين المهر قيل نعم وقيل لا ويلحقا الجائزة وهو
اشبه ولو امرته بتألفين غيرهما لم يلزم لان الشرط لا يثبت لها ولو وصفتها
تعليم صنعة لا يحسنها او تعليم سورة جاز لان ثابتة لذمة ولو عتده
الوصول كان عليه اجرة التعليم ولو اوصفتها طرفة على ان يدخل فبان غمرا
قيل كان لها قيمة المهر عند مستحله ولو قيل كان لها مثل الخيل كان حينا
وكذا لو تزوجها على عبد فبان حرا او مستحقا ولو تزوجها مهر ستر او باخر

جها كان لها الاول والمهر مضمون على الزوج ولو تلف قبل تسليمه كان حينا
لدينته وقت تلفه على قول مشهور لنا ولو وجدت به عيبا كان لها ثلث
بالبعث لو عاب بعد العقد قيل كانت بالخيار اخذه او اخذ القيمة ولو
قيل ليس لها القيمة ولها عينه وارشه كان حسنا ولها ان تمنع من تسليم
نفسها حتى يقبض مهرها سواء كان الزوج موسرا او معسرا وهل لها ذلك
بعد الدخول قيل نعم وقيل لا وهو اشبه لان الاستمتاع حق الزوج والعقد
وليس بتقليل المهر ويكره ان يتجاوز السنة وهو خمسة درهم وان
يدخل بالزوجة حتى يقدم مهرها او شيئا منه او غيره ولو هديته **الثالثة**
القريض وهو قسمان تفويض البضع وتفويض المهر اما الاول فهو ان لا
يدركه العقد مراهلا مثل ان يقول زوجتك فلانة او تقول هي
زوجتك نفس فيقول قبلت وفيه مسائل **الاولى** ذكر المهر ليس شرط في
العقد فلو تزوجها ولم يذكر مهر او شرط ان لا مهر صح العقد فاطلقت
قبل الدخول فلها المنة خرة كانت او ملوكة ولا مهر وان طلقها بعد الدخول
فلها مهر ما لها ولا منعة فان مات احدهما قبل الدخول وقبل الفرض
فلها مهرها ولا يجبر المثل بالعقد وانما يجبر بالدخول **الثانية** المهر
في مهر المثل حال المنة في الشرف والجمال وعادة نسائها ما لم يتجاوز السنة

اصلا

ولا مستعج

وهو غيباء المهر فهو ان يذكر على الجملة ويفوض تقديره الى احد
الزوجين فان كان الحاكم هو الزوج لم يتقدم في طرفه لكثرة وكافة
القلة وجاز ان يحكم بما شاء ولو كان الحكم اليها لم يتقدم في طرفه
ويتقدم في طرفه لكثرة ان لا يمتنع حكمها فيما زاد عن مهر السنة وهو
خمسائة درهم ولو طلقها قبل الدخول قبل الدخول وقبل الحكم الزم
من اليد الحكم ان يحكم وكان لها النصف ولو كانت هي الحائكة فلها النصف
مالم تزده الحكم عن مهر السنة ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول
قبل يسقط المهر ولها المتعة وقيل ليس لها احدهما والاخر مروي
النظر الثالث في الاحكام وفيه مسائل **الاولى** اذا دخل الزوج
قبل تسليم المهر كان ديناً عليه ولم يسقط بالدخول سواء طالت
مدتها وقصرت طالبت به او لم تطالب وفيه رواية اخرى معجوزة
والدخول الموجب للمهر هو الوطى قبله كان او دبر او لا يوجب الجملة
وقيل يجب والاول اظهر **الثانية** قيل اذا لم يتم للمهر او قد تم
شيئاً ثم دخل بها كان ذلك مهرها لم يكن لها مطالبة بعد الدخول
الا ان تسارطه قبل الدخول على ان المهر غيره وهو تعويل على تأويل
رواية واستناد الى قول مشهور **الثالثة** اذا طلق قبل الدخول كان

وهو غيباء المهر فهو ان يذكر على الجملة ويفوض تقديره الى احد
الزوجين فان كان الحاكم هو الزوج لم يتقدم في طرفه لكثرة وكافة
القلة وجاز ان يحكم بما شاء ولو كان الحكم اليها لم يتقدم في طرفه
ويتقدم في طرفه لكثرة ان لا يمتنع حكمها فيما زاد عن مهر السنة وهو
خمسائة درهم ولو طلقها قبل الدخول قبل الدخول وقبل الحكم الزم
من اليد الحكم ان يحكم وكان لها النصف ولو كانت هي الحائكة فلها النصف
مالم تزده الحكم عن مهر السنة ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول
قبل يسقط المهر ولها المتعة وقيل ليس لها احدهما والاخر مروي
النظر الثالث في الاحكام وفيه مسائل **الاولى** اذا دخل الزوج
قبل تسليم المهر كان ديناً عليه ولم يسقط بالدخول سواء طالت
مدتها وقصرت طالبت به او لم تطالب وفيه رواية اخرى معجوزة
والدخول الموجب للمهر هو الوطى قبله كان او دبر او لا يوجب الجملة
وقيل يجب والاول اظهر **الثانية** قيل اذا لم يتم للمهر او قد تم
شيئاً ثم دخل بها كان ذلك مهرها لم يكن لها مطالبة بعد الدخول
الا ان تسارطه قبل الدخول على ان المهر غيره وهو تعويل على تأويل
رواية واستناد الى قول مشهور **الثالثة** اذا طلق قبل الدخول كان

عليه نصف المهر ولو كان دفعه استعانة نصفه انكارا بقيا او مثل نصفه
ان كان نالقا ولو لم يكن له مثل ف نصف قيمته ولو اختلف قيمته في وقت
العقد و وقت القبض لزما اقل الامرين ولو نصت عمنه او صفته
مثل عور الزانية او شيئا الضعفة قيل كان له نصف القيمة سليما ولا يغير على
اخذ نصف العين وفيه تردد اما لو نصت قيمته لتفاوت السعر كان له
نصف العين قطعا وكذا لو زادت قيمته لزيادة الوق اذا نظر الى القيمة
مع بقا العين ولو زاد بكرة او من كان له نصف قيمته من دون الزيادة
ولا يغير المهر على دفع العين على الاظهر ولو حصل له ناء كالولد واللبن
كان للزوجة خاصة وله نصف ما وقع عليه العقد واصدقها حيوانا
حامله كان له النصف منها ولو اصدقها تعليم صانعة ثم طلقها قبل الدخول
كان لها نصف اجرة تعليمها ولو كان عليها قبل الطلاق رجع عليها بنصف
الاجرة ولو كان تعليم سورة قيل يعلمها النصف من وراء الحجاب وفيه
تردد **الرابعة** لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه
وكذا لو خالعها بغير اجماع **الخامسة** اذا اعطاها عن عرض المهر عدا ابقا
وشيئا اخر ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف استر دون النوض
وكذا لو اعطاها متاعا وعقارا فليس له الا نصف متاعه **السادس** اذا

رجع به

انها

امرها مذبذبة ثم طلقها صارت بينهما نصفين فاذا ماتت غفرت وقيل
بابطال التدبير يجعلها مهر كما لو كانت موصى بها وهو شبه **السابعة**
اذا شرط في العقد ما يخالف المشرع مثل ان لا يتزوج عليها الا بشئ
بطل الشرط و صح العقد والمهر وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يسلمه
كان العقد باطلا لزوم العقد والمهر وبطل الشرط ولو شرط ان لا يقبضها
لزوم الشرط ولو اذنت بعد ذلك جاز علا باطلاق الرواية وقيل
يحقق لزوم هذا الشرط بالنكاح المنقطع وهو تحكم **الثامنة** اذا شرط
ان لا يخرجها من بلدها قيل يلزم وهو المردى ولو شرط لها مهران
اخرجها الى بلاده وانقص منه ان لم يخرج معه فان اخرجها الى بلد اخر
لم تجب اجابته ولها الزايد وان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لا
وفيه تردد **التاسعة** لو طلقها باينا ثم تزوجها فعدتها ثم طلقها قبل
الدخول كان لها نصف المهر **العاشرة** لو وجبت نصف مهرها متاعا
ثم طلقها قبل الدخول فله الباء ولم يرجع عليها بشئ سواء كان المهر عينا
او دينا صرفا للقيمة التي حقها منه **الحادية عشر** لو تزوجها بعد تزويج
احدهما رجع عليها بنصف الموجود ونصف قيمة الميت **الثانية عشر** لو طلق
التي اخرج النكاح بطل وفيه تردد منشأه الالتفات الى تحقق الزوجية

لوجود المقتضى وارتفاعه عن تطرق الخيال او الالتفات الى عدد الرضا
بالعقد لترتبه على الشرط ولو شرطه في المهر صح العقد والمهر **الشرط الثالث**
عشر الصداق يملك بالعقد على اشهر التزويج ولها التصر فيه
قبل القبض على الاشبه فان اطلق الزوج عا دالية النصف بقى للمرأة
النصف فلو عفت عما لها كان الجميع للزوج وكذا العفو الذي يدين
عقده النكاح وهو الولي كالاب او الجد لا بوقيل ومن تولته
المرأة عقد ها ويجوز للاب والجد للاب ان يعفوا عن البعض وليس
لها العفو عن الكل ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو عن حقه ان حصل
الطلاق لانه منصوب لمصلحة ولا غبطة له بالعفو ولو عفت عن بعضها
او عفى الزوج عن نصفه لم يخرج عن ملك احدهم بغير العفو لانه قيمة
فلا يتقبل الا بالقبض نعم لو كان ديناً على الزوج او لغيره فله الرجوع في
العفو عن الزمان له لانه يكون ابواً ولا يفقر الى قبول على الاصح اما
الذي عليه المال فلا يتقبل عنه بعفو ما لم يسأل **الواجب عشر** لو كان المهر
مؤخلاً لم يكن لها الامتناع فلو امتنعت وحل لها ان تمتنع قيل نعم
وقيل لا لاستقرار وجوب التسليم قبل الحول ومما شبه **الحاشية عشر**
لو اصدتها قطعة من فضة فصاعداً انية ثم طلقها قبل الدخول كانت

بالخيار في تسليم نصف العين او نصف القيمة لانه لا يجب عليها بدل الصقة
ولو كان الصداق ثوباً فخطبة قصاصاً لم يجب على الزوج اخذها وكان له الزمان
بنصف القيمة لان القيمة لا يخرج بالصياغة عما كانت قابلة له وليس كان
الثوب السادسة عشر لو اصدتها تعليم سورة كان حده ان تستقل بالتلاوة
ولا يكفي بتبقيها لفظه نعم لو استقلت بتلاوة الآية ثم لقبها غيرها
فنسيت الاول لم يجب عليه اعاده التعليم ولو استغارت ذلك من غير
كان لها اجرة التعليم كالوتر وجهها شيئاً وتعذر عليه تسليم **السابعة عشر**
يجوز ان يجمع بين نكاح وبيع في عقد واحد فيقتطع العوض على الثمن
ومما المثل ولو كان معها دينار فقالت زوجتك نفسي وبعثت هذا
الدينار بدنيار بطل البيع لانه رباؤه وفسد المهر صح النكاح اما
لو اختلف الجنس صح الجميع **فروع الاول** لو اصدتها عبداً فاعتقه
ثم طلقها قبل الدخول فعلمها نصف قيمته ولو دبرته قبل كانت بالخيار
فالرجوع والاقامة على تدبيره فان رجعت اخذ نصفه وان ابت
لم يجبر وكان عليها قيمة النصف ولو دفعت نصف القيمة ثم رجعت في
الدينار قيل كان له العود الى العين لان القيمة اخذت لما كان الخيول
وفيه تردد منشأوه استقرار الملك بدفع القيمة **الثاني** اذا تزوجها

الوطء بدون مهر المثل قيل يبطل المهر ولها مهر المثل وقيل يصح المستور وهو
 اشبه **انما** التوزوجها على مال مشترى اليه غير معدوم الوزن فتلق
 قبل قبضه فابراثة منه صح وكذا التوزوجها بمهر فاسد واستقر لها مهر
 المثل فابراثة منه او من بعضه صح ولو لم تعلم كيتها لزم اسقاط الحق فلم
 يقدح فيه الجهالة ولو ابرأته من مهر المثل قبل الدخول لم يصح لعدم
 الاستحقاق **تمت** اذا زوج ولده الصغير فان كان له مال فالمهر على
 الولد وان كان فقيرا فالمهر عمدة الوالد ولومان الوالد اخرج لهم
 من اصل تركته سواء بلغ الولد وايسر او مات قبل ذلك ولو وضع
 الاب المهر وبلغ الصبي فطلق قبل الدخول اسفاد الولد النصف
 منه دون الوالد لان ذلك يجري مجرى الهبة لا **فرع** لو ادعى
 الوالد المهر عن ولده الكبير ثم طلق الولد رجع الولد بنصف
 المهر ولم يكن للوالد انتزاعه لغير ما ذكرناه في الصبرية المستلزم
 تردد **الطرف الرابع** في التنازع وفيه مسائل **الاول** اذا اختلفا في
 اصل المهر فالقول قول الزوج ولا اشكال قبل الدخول لاحتمال
 بغير العقد عن المهر لكن الاشكال لو كان بعد الدخول والقول قوله
 ايضا نظر الى البرائة الاصلية ولا اشكال لو قد المهر ولو ابرأته

لان الاحتمال متحقق والزياة غير معلومة ولو اختلفا في قدره او صفة
 فالقول قوله ايضا انما الاعتز بالمرثمة ادعى تسليمه ولا بينة فالقول قول
 المرثمة مع ميمنا **تفريع** لو وضع قدر مهر ما فقالت دفعة هبه فقال بل
 صداقا فالقول قوله لانه ابرأته **الثانية** اذا اخلا فادعت الواقعة **بما**
 امكن الزوج اقامة البينة بان ادعت هي ان الواقعة قبلا وكانت بكر افلا
 كلام والاك ان القول قوله مع يمينه لان الاصل عدم الواقعة وهو منكر
 لما ادعيه وقيل القول قول المرثمة عملا بشاهد حال الصحيح خلوة بالخط
 والاول اشبه **الثالثة** لو اصدقتها تعليم سورة او صناعة فقال عليتي
 غيره فالقول قولها لانها منكرة لما يدعي **الرابعة** اذا اقامت المرثمة
 انه تزوجها وقتين بعقدين فادعى الزوج تكرار العقد الواحد
 وزعت المرثمة انهما عقدان فالقول قولها لان الظاهر معها وهل يجب
 عليه مهران قيل نعم عملا بمقتضى العقدين وقيل يلزمه مهر ونصف
 الاول اشبه **النظر الثاني** في القسم والنشوز والسفاح والقول في القسم
 والكلام فيه في واحدة **اما الاول** فنقول لكل واحد من الزوجين حق
 يجب على صاحبه القيام به فكما يجب على الزوج النفقة من الكفو والمكمل
 والمشرى والاسكان فكذا يجب على الزوجة التمكين من الاستمتاع

وتجب ما ينفر منه الزوج والقسم بين الزوجين على الزوج حراً كان
او عبداً ولو كان عتيقاً او خبيثاً وكذا لو كان مجنوناً يقيم عنده الولي قيل
لا يجزئ القسم حتى يتدبرهما وهو اشبه قن له زوجة واحدة فلما ليلة
واحدة من الاربع وله ثلث يضعها حيث شاء ولاثنين ليلة واحدة
لثلاث ثلث والفاضل له وان كان له اربع كان لكل واحدة ليلة بحيث
لا يجزئ له الاخلال بالبيت الا مع العذر او السفر او انهما اذنا
بعضهن فيما تحقق الاذنة به وهل يجوز ان يجعل القمة ازيد من ليلة
لكل واحدة قيل نعم والوجه اشتراط رضا من ولو تزوج اربعاً دفعه
ربتهن بالقرعة وقيل بيده من شأ حتى يات عليهن ثم تجب التسوية
على الترتيب وهو اشبه والواجب القسم المضاعفة لا الواقعة
ونخص الزوج بالليل دون النهار وقيل يكون عند هذه لياليتها
ويظل عند ما يصحها وهو المروي وان كانت الامة مع الحرة او
الحرائر فلحرة ليلتان وللامة ليلة والكتابية كامة في القسم ولو
كان عنده مسلمة وكتابية كان للمسلمة ليلتان وللكتابية ليلة
ولو كانت امة مسلمة وحرة ذمية كانتا سواء في القسم فروع لو نكح
عند الحرة ليلتين فاعتقت الامة ورضيت بالعتد كان لها ليلتان

لانها صادفت محل الاستحقاق ولو بات عند الحرة ليلتين ثم بارع عند
الامة ليلة ثم اعتقت لم يبت عند ما اخرى لانها استوفت حقها ولو
بات عند الامة ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرة قيل يقضي الامة
ليلة لانها ساءت الحرة وفيه تردد وليس للموطوءة بالملك قسمه
واحدة كانت او اكثر وله ان يطوف على الزوجات في بيوتهن وان
يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضها ويسعى البعض ويختص
البكر عند الدخول بسبع ليال والثيب بثلث ولا يقض ذلك ولو
سبق اليه زوجتان او زوجات في ليلة قيل يبت بثلثين ثلثاً وقيل بربع
والاول اشبه والثاني افضل وتسقط القسم بالسفر وقيل يقضي سفر
النقلة والاقامة دون سفر الغيبة ويستحب ان يقرع بينهما اذا ارا
استحب بعضهن وهل يجوز العدول عن خرج اسمها الى غيرها قيل لا
لانها تجتلس للسفر وفيه تردد ولا يتوقف قسم الامة على اذن المالك
لانها لا حظ له فيه ويستحب التسوية بين الزوجات في الانفاق والحل
الوجه والجماع وان يكون في صيغة كل ليلة عند صاحبتها وان يارزها
في حضور موت ايها وامها وله منعها عن عيادتها وامها وعن
الخروج من منزلها لا يجرى واجب واما اللواحق فمسائل الاولى القسم

مشاركين الزوج والزوجة لا شراك ثمرته فلو اسقط حقهما منه كان الزوج
الخيار ولها ان تعيب ليلتها للزوج او لبعضه مع رضاه فلو وهبت للزوج
وضعا حيث شاء وان وهبها لهن وجب قمتها عليهن وان وهبتهما لبعض
اختصت بالموهوبة وكذا لو وهبت ثلث منهن ليا لهن للاربع لهن الميث
عندها من غير اخلاص **الثانية** اذا وهبت ورضي الزوج صح ولو جعت
كان لها لكن لا يصح في الماضي بمعنى انه لا يقض ويصح فيما يستقبل ولو جعت
ولم يعلم يقض ما مضى قبل علمه **الثالثة** ولو التمت عرضا عن ليلتها قبل
الزوج هل يلزمه قبيل الا لا حق لا يقوم منفردا فلا يصح المعاوضة عليه
الرابعة لا قمة للصغيرة ولا المحنونة المطبقة ولا الناشئة ولا المسطرة
بغير ان يرضى لهن عما سلف **الخامسة** لا يزور الزوج النصة
في ليلة ضرتهما وان كانت مريضة حاز لعيادتهما فان استوعبها لليلة
عندها اهل يقضها قبيل نعم لا نه لم يحصل الميث لصاحبته وقيل لا كما
لو زار اجنبيا وهو اشبه ولو دخل فواقعتها ثم عاد الى صاحبة الليلة
لم يقض الواقعة في حق الباقيات لان الواقعة ليس من لوازم القمة
السادسة لو جارية القمة قضى لهن اخل ليلتها **السابعة** لو كان له اربع
فنسخت واحدة ثم قمت خمس عشرة فوزه اثنتين ثم اطاعت الرابعة وجب

ان يوزه الثالثة خمس عشرة والتي كانت ناشئة خمس اقسام للناشئة ليلة ولثلاثة
ثلاثة خمسة ادوار فنسوة الثالثة خمس عشرة والناشئة خمس اقسام ينفك
الثامنة لو طاف على ثلثة وطلق الرابعة بعد دخول ليلتها ثم تزوجها
قبل يجب لها قضا تلك الليلة وفيه تردد ينشأ من سقوط حقها بها
عن الزوجة **التاسعة** لو كان لهن وجتان في بلدين فاقام عند واحدة
عشر اميل كان عليه للاخرى مثلها **العاشرة** لو تزوج امرته ولم يدخل
بها فاقترح للسفر فخرج اسمها جاز له مع العود توفيقها حصة التحصيل
ذلك لا يدخل في السفر اذ ليس السفر داخل في القسم **القول في النشوز**
وهو الخروج عن الطاعة واصله الارتفاع وقد يكون من الزوج كما يكون
من الزوجة فتعبر من الزوجة امارته مثل ان تقطع وجهه او تبتثر
بواجبه او تغترب عاداتها اداها جاز له هجرها في المضيح بعد عفتها وحيث
الهجران يجوز لغيره اليها الفراش وقيل ان يعزل فراشها والا فلا وفي
ولا يجوز اضربها والحال هذه اما وقوع النشوز وهو الاستماع عن طاعة
فيما يجب لجاز ضربها ولو بالمرّة ويقصر على ما يؤمل مع رجوعها
مالم يكن مدميا ولا مبرحا واذا ظهر من الزوج النشوز يمنع حقوقها فلها
المطالبة والحكم الزامه ولها ان تلزم بعض حقوقها من قمتها ونفقة استلزامه

ويحل للزوج قبول ذلك ^{هذا} القول في **الثقاق** وهو فعاء من الشق كان كل واحد منهما في شق فاد كان الشوز منها وخشي الشقاو بعث الحاكم حكما من اهل الزوج والاخر من اهل المهر على الاول ولو كان من غير اهلها او كان احدهما جاز ايضا وهل يعمها على سبيل الحكم او التوكيل الاظهر انه يحكم فان اتفقا على المصالح فعلاه وان اتفقا على التفرق لم يبع الا برضا الزوج في الطلاق ورضا المهر في البذل ان كان خالعا **ففي** لو بعث الحكمان فغاب الزوج او احدهما قيل لم يحسن الحكم لانه حكم للغائب ولو قيل بالجواز كان حسنا لان حكمهما مقصود على المصالح اما التفرقة فمؤثرة على الازن مستثنان **الاولى** ما يشترطه الحكمان يلزم ان كان سائعا ولا كان لهما اقصى **الثانية** لو منعها شيئا من حقوقها او اغارها فبذلت له بدلا ليعلمها صح وليس كذلك **اكرها** **النظر الرابع** في احكام الاولاد وهي قيمان **الاول** في الحاق الاولاد والنظر في اولاد الزوجات والموطونات بالملك والموطونات بالشبهة **الاول** احكام الولد الموطون بالعدا لدمهم وهم يلحقون بالزوج بشرط ثلثة الدخول ومضى ستة اشهر من حين الوطى وان لا ينجب اقصى الوضع وهو تسعة اشهر على الشهر وقيل عشر شهر وهو من بعض

الوجدان في كثير قليل ستة وهو مترد فلو لم يدخل بهام بلغة وكذا لو دخل بها بلا قتل من ستة اشهر حيا كاملا وكذا لو اشقا على انقضاء ما زاد عن تسعة اشهر او عشرة من زمان الوطى او ثبت ذلك بغيبة محققة تريد عن اقصى الحمل ولا يجوز له الحاقه بنفسه والحال هذه ولو وطئها والى فجورا كان الولد لصاحب الفراش لا ينتفى عنه الا باللعان لان الزنا لا ولد له ولو اختلفا في الدخول او في ولادته فالقول قول الزوج مع يمينه مع الدخول وانقضاء اقل الحمل لا يجوز له نفى الولد لمكان تهمة امه بالخبر ولا مع يمينه ولو نفاه لا ينتفى الا باللعان ولو طلقها فاعتدت ثم جاءت بولد ما بين الفراق الى اقصى مدة الحمل الحق به اذ لم يوطأ بعقد وثابة ولو زنى بامرته فاجلها ثم تزوج بهام يحيز الحاقه به وكذا لو زنى بامته فخلت ثم ابتاعها ويلزم الارب الاقرار بالولد مع اعترافه بالدخول وولادة زوجته له فلوانكروه والحال هذا لم ينتف الا باللعان وكذا واختلفا في المدة ولو طلق امرأته فاعتدت وتزوجت او باع امته فوطئها المشتري ثم جاءت بولد لدون ستة اشهر كاملا فهو لاولد وان كان ستة اشهر فصاعدا فهو للثالث **الثالث** احكام ولد الموطون بالملك اذا وطئ الامة فجاءت بولد ستة اشهر فصاعدا الزنا وان

به لكونه نكاحا لم يلاعن امه وحكم ببقائه ظاهر ولو اعترف به بعد ذلك الحق به
 ولو وطئ الامة الولي واجتنبى حكم بالولد المولود ولو انتقلت الى موال بعد
 وطئ كل واحد منهم لها حكم بالولد لمن هي عنده ان جئنا لستة اشهر
 فصاعدا من يوم وطئها والا كان للذي قبله ان كان لو طئ ستة اشهر
 مضاعفا والا كان للذي قبله وهذا الحكم في كل واحد منهم ولو وطئها
 المشتركون فيها ظهر واحد فولدت فتدعوهم اقرب بينهم فمن خرج منه
 الحق به واغرم حصص الباقين من قيمة الام وقيمة يوم سقط حيا والى
 ادعاه واحد الحق به والزم حصص الباقين من قيمة الام والولد ولا
 يجوز نفى الولد لكان العزل ولو وطئ امته ووطئها اخر فمور الحق بالولد
 بالمولى ولو حصل مع ولادة اماره يغلب بها الظان انه ليس منه قيل
 لم يميز له الحاقه به ولا نفيه بل ينبغي ان يوصف له بشئ ولا يورث ميراث الاولاد
 وفيه تردد احكام ولد البشمة المولى بالبشمة يلحق به لنسب فلو استبنت عليه
 اجنبية فظننا زوجة او مملوكة فوطئها الحق به الولد وكذا لو وطئ امته
 غيره ببشمة لكن في الامة يلزم قيمة الولد يوم سقط جبالا من وقت الحمل
 ولو تزوج امرته لظننا خالية او لظننا موت الزوج وطلقة فبان انه
 لم يمت او لم يطلق ردت على الاول بعد الاعتداء من الثاني واختص في

بالاولاد مع الشرايط سواء استندت في ذلك الى حكم حاكم او شهادة شهود
 او اخبار غير **القسم الثاني** في احكام الولادة والكلام في سنن الولادة
 والواحق اما سنن الولادة فالواجب منها استبدال النساء بالمرث
 عند الولادة دون الرجال الا مع عدم النساء ولا بأس بالزوج وان
 وبعد النساء والتدب ستة غسل المولود والا ان ذننه اليمنى ولا
 في اليسرى وتغيبه بماء الفرات وتبرئة الحسنة فان لم يوجد ماء الفرات
 فبماء فرات ولو لم يوجد الا ماء ملح جعل فيه شئ من التمر او العسل ثم
 يتيمة احد الاسماء المستحسنة وافضلها ما يتفطن العبودية لله تعالى
 ويلبها اسما الا نبيا ولا ثم عليهم السلام وان يكتبه غفاعة النيرى
 استحباب التسمية يوم السابع ويكره ان يكتبها ابا القاسم ان كان اسمه
 محمدا وان يتيمة حكما او حكما او خالدا او حارثا او مالك او خرايا
 الواحق فثلاثة سنن اليوم السابع والوضاع والحضانة فسنن اليوم
 السابع اربعة الحلق والختان وثقب الاذن والعقيقة اما الحلق
 فمن السنة حلق راسه يوم السابع مقدما على العقيقة والتصدق
 بوزن شعره ذهب او فضة ويكره ان يحلق من راسه موضع ذك
 موضع وفي القناع واما الختان فستحب في يوم السابع ولو اخرجا

ولو بلغ ولم يحن وجبان يحن نفسه والختان واجب خفض الجوارى مستحب
ولو اسلم كافر غير ممتحن وجبان يحن ولو كان ممتنا ولو اسلمت امرئته
لم يجب ختانها واستحب **واما** العقيقة فيستحب ان يوق عن الذكر ذكر
وعن الانثى اثني وهل يجب العقيقة قبل نعم والوجه الاستحباب ولو تصدق
بشئها لم يضر في القيل بالثنية ولو عجز عنها اخوها حتى يتمكن ولا يسقط الاستحباب
ويستحب ان يمتنع فيها شروط الاخيصة وان يحن القابل منها بالرجل والولد
ولو لم يكن قابلا اعطى الام وتصدق برب ولو لم يحن الوالد استحب للولد ان
يعق عن نفسه ان بلغ ولومات الضبي يوم السابع فانه مات قبل الزوال
سقطت ولومات بعده لم يسقط الاستحباب ويكره للوالدين ان ياكلها
وان يكرشي من عظامها بل يفصل اعضاؤها **واما** الرضاع فلا يجلي
الام ارضاع الولد ولها المطالبة باجرة رضاعه وله استيفاءها اذا كانت
بايضا وقيل لا يقع ذلك وهي في جباله والوجه الجواز ويب على الاب
بدل اجرة الرضاع ان لم يكن للولد مال ولا ثمة ان ترضعه بنفسها بايضا
ولها الاجرة وللوالدين اجبار ائمة على الرضاع ونهاية الرضاع حوله
ويجوز الاقتضا على احد وعشرين شهرا ولا يجوز قصه عن ذلك
ولو نقص كان جورا ويجوز الزيادة على الحولين شهرا او شهرين ولا يجب

على الوالد دفع اجرة ما زاد عن الحولين والام احق بارضاعه اذا طلقت
ما يطلب غيرها ولو طلقت زيادة كان للاب تزعم وتسليمه الى غيرها ولو تزعمت
اجنبة بارضاعه فرضيت الام بالترج في حق برة وان لم ترض فللاب تسليمه
الى المترعة **فرج** لو اتى الاب وجود مترعة وانكوت الام فالقول قول الام
لا انه يدفع عن نفسه وجوب الاجرة على تردد ويستحب ان يرضع الصبي
بلبن امة فهو افضل **واما** الحضنة فالام احق بالولد مدة الرضاع وهي
حولان ذكر اكان وانثى ان اكانت حرة مسلمة ولا حضنة للامة ولا للكا
مع المسلم فادفعه فالولد احوق بالذكر والام احق بالانثى حتى تبلغ سبع
سنين وقيل تسعا وقيل الام احق بهما ما تزوج والاول اظهر يكون
الاب احق بهما ولو تزوجت الام سقطت حضنتها عن الذكر والانثى وكذا
الاب احق بهما ولومات كانت الام احق بهما من الوصي وكذا لو كان الاب
ملوكا او كافرا كانت الام الحرة احق بهما وان تزوجت فلو اعتق كان حكمه
حكم الحر فان فقد الابوان فالحضنة لاب لاب فان عدم قيل كانت
الحضنة للاقارب وتترتبوا ترتيب الارث نظر الا لاية وفيه تردد **فرج**
اربعة على هذا القول قال الشيخ **الام** ان اجتمعت اخت لاب واخت لأم
كانت الحضنة للاخت من الاب نظر الاكثرية التضييق في الارث ولا شك

في اصل الاستحقاق وفي الترجيح تردد ومنشأه تساويه في الدرجة وكذا
قال في أم الأم مع أم الأب **الثالث** قال في جده وأخوات الجدة أو لهاتها
أم **الثالث** قال في اجتماعه وخالة فهما سواء **الرابع** قال في حصول حجة
متساوية في الدرجة كالعمة والخالة اقرب بينهما من إواحق الحضنة
ثلاثة مسائل **الأولى** إذا طلقت الأم للرضاعة أجرة زينة على غيرها فله
تسليمه إلى الأجنبية وفي سقوط حضنة الأم تردد **المقوطة** **أشب** **الثانية**
إذا بلغ الولد رشيداً سقطت ولادة الأبوين عنه وكان الخيل البيهقي
الاضطر إلى من شاء **الثالثة** إذا تزوجت سقطت حضنتها فإلزامها
مرجعية فالحكم باقي وإن ماتت منه قبل لم ترجع والوجه **النظر** **الحال**
في النفقات لا تجب النفقة إلا بأحد أسباب ثلاثة الزوجية والقرابة والملك
القول في نفقة الزوجية والكلام في الشرط وقد مر النفقة والموافق
فالشرط اثنان **الأول** أن يكون العقد دائماً **الثاني** التمكن الكامل
وهو التحلية بينهما وبينه بحيث لا يخفى موضعاً ولا وقتاً فلو بذلت
نفسها في زمان دون زمان أو مكان دون مكان أو ما يسوغ فيه
الاستمتاع لم يحصل التمكن وفي وجوب النفقة بالعقد أو بالتمكن
تردد أظهره بين الأصحاب وقوف الوجوب على التمكن ومن فروع

التمكن ألا تكون صغيرة مبرم وطى مثلاً سواء كان زوجها كبيراً أو صغيراً
ولو أمكن الاستمتاع بهما دون الوطى لأنه استمتاع نادر لا يرغب اليه في
الغالب أمّا لو كانت كبيرة وزوجها صغيراً قال الشيخ لا نفقة لها وفيه
أشكال منشأه تحقق التمكن من طرفها أو الاشتباه وجوب الاتفاق ولو
كانت مريضة أو رقداً أو قرناً لم تسقط النفقة لأن مكان الاستمتاع
بمادون الوطى قبلاً وظهور العذر فيه ولو اتفق الزوج عظيم الأثر في
ضعيفته منع من وطئها لم تسقط النفقة وكانت كالرقداً ولو سفلت الزوجية
بإذن الزوج لم تسقط نفقتها سواء كانت في واجب أو مندوباً وبها
وكذا لو سافرت في واجب بغير إذن كالحج الواجب أمّا لو سافرت بغير
إذن في مندوب أو مباح سقطت نفقتها ولو وصلت أو صامت أو
اعتكفت بإذنه أو في واجب وإن لم يأن لم تسقط نفقتها وكذا لو بارت
الشيء من ذلك ندباً له فضره ولو استمرت مخالفة تحقق النشوز
سقطت النفقة وتثبت النفقة المطلقة الرجعية كما ثبت للزوجة
وتسقط نفقة البايين وسكنها سواء كانت عن طلاق أو فسخ نعم لو
كانت المطلقة عاملاً لم ير الاتفاق عليها حق تضعع وكذا التكنة وهل
النفقة للعمل أو لامة قال الشيخ هي للعمل وتظهر الفائدة في مسائل منها

في المهر ان تزوج بامته وشرط مولاهارق الولد وفي البهتان ان تزوج بامته
 او حرة وشرط مولاه الا انفراد بوق الولد وفي الحام الموثقة عنهما
 روايتان اشهرهما انه لا نفقة لها ولا اخرى ينفق عليها عن نصيب
 ولدها ويثبت النفقة للزوجة مسلمة كانت او ذمية او امه واماً
 قدر النفقة فضايلة القيام بما يحتاج المهر اليه من طعام وادام و
 كسوة واسكان واخداً والالة الا ذهناً تبع العادة امثالها من اهل
 البلد وقد يراد الطعام خلاف ومنهم من قد بهد للزوجة وا
 لوضيعة من الموسر والمعسر ومنهم من لم يقدّر واقصر على سد الحاجة
 وهو اشبه ويرجع في الاخذ الى عادتهما فان كانت من ذوي الاخذ
 وجب والاخذت نفسها وان اوجبت الخدمة فالزوج بالخيار بين
 الاتفاق على خادما ان كان لها خادم وبين اتيام خادم او تيجارها
 او الخدمة لها بنفسه وليس لها الخيار ولا يلزمه اكثر من خادم واحد ولو
 كانت من ذوي الحشم لان الاكتفاء يحصل بها وادعاه لها بالاختار
 يخدمها مع الرض نظر الى العرف ويرجع في جنس المردوم والملبوس الى
 عادة امثالها من اهل البلد وكذا في السكن ولها المطالبة بالتقرب ^{المسكن}
 عن مشاركة غير الزوج ولا بد من الكسوة من زياد في الشتاء للتدفق

خادمة

كالخدمة

كالخدمة للبقظة والحق للموم ويرجع في جنسه الى عادة امثال المهر
 وتزاد اذا كانت من ذوي القيل زيادة على ثبات البتة بما يتجمل امثالها
 به واد اللواحق فمثل الامم لوقات اما اخداً بنفسه ولى نفقة الخادم
 لم يجبا جابتها ولو يامرت بالخدمة من غير ان لم يكن لها المطالبة ^{الثانية}
 تلك نفقة يومها مع التكين فلو منعها وانقضت اليوم استقرت نفقة
 ذلك اليوم وكذا نفقة الايام وان لم يقدرها الحاكم ولم يحكم بها ولو
 دفع لها نفقة لمدة وانقضت تلك المدة ممكنة فقد ملكت النفقة ولو
 استفضلت منها وانفقت على نفسها من غيرها كانت ملكا لها ولو
 دفع اليها كسوة لمدة جرت العادة ببقائها اليها صح ولو اخلفها قبل
 المدة لم يجب عليه بدلها ولو انقضت المدة والكسوة باقية طالبت بكتو
 لما يستقبل ولو سلم اليها نفقة لمدة ثم طلقها قبل انقضائها استعاد
 نفقة الزمان المختلف الا نصيب يوم الطلاق واما الكسوة فلا يستعاض
 ما لم ينقض المدة المضروبة لها ^{الثالثة} اذا دخل بها واستمرت تاكمل معه
 وشرب على العادة لم تكن لها المطالبة بمدة مؤاكلته ولو تزوجها
 ولم يدخل بها وانقضت مدة ثم طلقها بغير نفقة يجب للنفقة على القول
 بان التكين موجب للنفقة او شرط فيها ان لا وثوق لمصالح التكين ولو

تفريع على التمكن لو كان غائبا فحضرت عند الحاكم ومن لم يتمكن لم يجب
 النفقة الا بعد اعلانه وصوله اليها او وكيله وسليمها ولو اعلم فلم
 يبادر ولم ينفذ وكيله سقط عنه قدر وصوله والبرهان زاد ولو نثر
 وعادت الى الطاعة لم يجب لنفقة حتى يعلم وينقضي زمانه يمكن الوصول
 اليها او وكيله ولو ارتدت سقطت النفقة ولو عادت فاسلمت عادت
 نفقتها عند اسلمها لان الزرة سبب السقوط وقد الت وليس
 كذلك الاول لان بالنشوز خرجت عن قبضه فلا تنطبق النفقة الا
 بعودها الى قبضه **الرابعة** اذا اذغت البائنا حامل صرف اليها
 النفقة يوما فيوما فان ثبت الحمل والاذغ استعبدت ولا ينفق على بائنا
 غير المطلقة الحامل وقال الشيخ ينفق لان النفقة لولد **فرع** على قوله
 اذا اذغها فبانت منه وهي حامل فلا نفقة لها لانقاء الولد وكذا
 لو طلقها ثم ظهر بها حمل فانكروه ولا عنها ولو اكدب نفسه بعد اللعان
 واستلحقه لزمه الانفاق لان من حقوق الولد **الخامسة** قال الشيخ
 نفقة زوجة المملوك تتعلق برقبته ان لم يكن مكتوبا ويبيع منه
 كل يوم بقدر ما يجب عليه وقال اخرون يجب في رقبته ولو قيل
 تلزم السيد وقوع العقد بان كان حسنا وقارن ولو كان مكاتب

المجب نفقة ولده من زوجته ويلزمه نفقة الولد من امته لانه مال ولحق
 منه شيء كانت نفقته في مال به قدر ما حتر منه **السادسة** اذا طلق الحامل
 رجعية فاذعت ان الطلاق بعد الوضع وانكروه فالقول قولها مع يمينها
 ويحكم عليه باليمين وندينها باقراره ولها النفقة استعجا بالرد وام
 الزوجية **السابعة** اذا كان له على زوجته دين جاز ان يقاضها يوما فيوما
 ان كانت موسرة ولا يجوز مع اعسارها لان قضاء الدين فيما يفضل على
 القوت ولورضيت بذلك لم يكن له الامتناع **الثامنة** نفقة الزوجة
 مقدمة على نفقة الاقارب فافضل عن قوته يصرفه اليها ثم لا يدفع الى
 الاقارب الا ما يفضل عن واجب نفقة الزوجة لانها نفقة معاوضة
 تثبت في الذمة **القول في نفقة الاقارب** والكلام فيمن ينفق عليه وكيفيته
 الانفاق والواجب يجب النفقة على الابوين والاولاد واجماعا في
 وجوب الانفاق على اباء الابوين وامهاتهم مرتبة اظهره الوجوب لا
 تجب لنفقة على غير العمودين من الاقارب كالاخوة والاعمام والاحمال
 وغيرهم لكن يستحب ويتأكد في الوارثين منهم بشرط وجوب الانفاق
 الفقر وهل يشترط العجز عن الاكتساب الاظهر اشتراطه لان النفقة
 معونة على سد الحاجة والمكتسب دهره وكالغنى ولا عبرة بقصد

الخلة ولا نقصان اليك مع الفقر والعجز ويجب ولو كان فاسقا او كافرا او
 لغيره يسقط ان كان مملوكا ويجب على المولى ويشترط في المنفق القدرة فلو حصل
 له قدر كفايته اقصر على نفسه فان فضل شيئا فله وجهه فان فضل
 فلا يوين والاولاد ولا تقدر في النفقة بل الواجب قدر الكفاية من
 الاطعام والكسوة والسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء
 للتدفئة وقطره وما لا يجب عفاف من يجب لفقة له وينفق على
 ابيه دون اولاده لانهم اخوة المنفق وينفق على ولده واولاده
 لانهم اولاد ولا يقضى نفقة الاقارب لانهم امواساة لسد الخلة فلا
 تستقر في الذمة ولو قدرها الحاكم نعم لو امر بالاستدانة عليه فلا
 وجب الفضالة وتشمل اللواحق على مسائل **الاولى** يجب نفقة
 الولد على ابيه ومع عدمه او فقره فعلى اب الاب وان علا لانه
 ولو عدت الابا فعلى ام الولد ومع عدمها او فقرها فعلى ابيها
 واما وان علوا الاقرب فالاقرب ومع التساوي يشتركون في
 لانفاق **الثانية** اذا كان له ابوان وفضل له ما يكفي احدهما كانتا
 سواء وكذا لو كان ابنا وابا ولو كان ابا وجة او اما وجة خضع
 به الاقرب **الثالثة** لو كان له اب وجة وموسر ان نفقته على ابوين

جدة ولو كان له ابن واب وموسر ان كانت نفقته عليه ما بالسوية **الرابعة**
 اذا راع بالنفقة الواجبة اجبره الحاكم فان امتنع حبسه وان كان له مال
 ظاهر جاز ان ياخذ من ماله ما يضمن في النفقة وان كان له عرض او
 عقار او متاع جاز بيعه لان النفقة حق كالدين **القول في نفقة**
 المملوك يجب النفقة على ما يملكه المملوك انسان من رقيق وبهيمة اما
 العبد والامة فولاها بالخيار في الاتفاق عليهما من خاصة او كسبهما
 ولا تقدر نفقتهما بل الواجب قدر الكفاية من طعام او ادم وكسوة
 ويرجع في جنس ذلك كله الى عادة مالك امثال السيد من اهل
 بلده ولو امتنع عن الاتفاق ويستوى في ذلك القن والمدبر وام
 الولد ويجوز ان يخرج المملوك بان يضرب عليه ضريبة ويجعل الضل
 له اذا رضى فان فضل قدر كفايته وكلمة اليه ولا كان على المولى التام
 ولا يجوز ان يضرب عليه ما يقصر كسبه عنه ولا ما يفصل معه قدر
 نفقته الا اذا اقام بها المولى واما نفقة المائم المملوك فواجبة سواء
 كانت مأكولة اللحم او لم تكن فالواجب لقيام بما يحتاج اليه فان جهل
 بالرقى والاعطفا فان امتنع اجبر على بيعها او ذبحها ان كانت تقصد
 بالذبح والاتفاق فان كان لها ولد وفر عليه من لبنها قدر كفايته

اجبر على بيعها والاتفاق

ولو اجتزأ بغيره من رعي او علف جاز اخذ اللبن **القسم الثالث**
 الايقاعات وهي احد عشر كتابا **كتاب الطلاق**
 والنظر في الاركان والاقسام والواحد واركانا ربعة **الاول**
 في المطلق ويعتبر فيه شروطا ربعة **الاول** البلوغ فلا يعتد
 بجارة الصبي قبل بلوغه عشر او فمين بلغ عشر اعلا وطلق للمسته
 رواية بالجواز فيها ضعف ولو طلق وليه لم يصح لانقصا الطلاق
 بمالك البضع وتوقع زوال حجره غالبا فلو بلغ فسد العقل طلق وليه
 مع مراعاة الغبطة ومنع منه قوم وهو بعيد **الشرط الثاني** العقل فلا
 يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا من زال عقله باغواء او شر سجد
 لعدم القصد ولا يطلق الولي عن السكران لان زوال عذره غالبا
 فهو كالنائم ويطلق عن المجنون ولو لم يكن له ولة طلق عنه السلطان او
 من نصبه للنظر في ذلك **الشرط الثالث** الاختيار فلا يصح طلاق المكرة
 ولا يتحقق الاكراه ما لم يكل امور تلك كون المكرة قارة على فعل ما عتد
 به وغلبة الظن انه يفعل ذلك مع امتناع المكرة وان يكون ما عتد
 به مضرا بالمكرة خاصة نفسها او من يجري مجرى نفسه كالاب والجد
 سواء كان ذلك الضرر قتل او جرحا او ستم او سزا ويختلف باختلاف

منه

منه المكرة فيه احتمال الالهاته ولا يتحقق الاكراه مع الضرر الميسر **الشرط الرابع**
 القصد وهو شرط في القوة مع اشتراط النطق بالصريح فلو لم ينو الطلاق لم يصح
 كالسأهي والنائم والغافل ولو نسي ان له زوجة فقال نسائي طالق او
 زوجي طالق ثم ذكر لم يقع بفرقة ولو اوقع وقال لم اقصد الطلاق قبل
 من مظاهر او دين بنيت باطنا وان تأخر تفسيره ما لم يخرج من العدة لانه
 اخبار عن نيته ويجوز الوكالة في الطلاق للغائب اجماعا والمخاض على
 لاصح ولو وكله طلاق نفسه قال الشيخ لا يصح والوجه الجواز **نصير**
 على الجواز لو قال طالق في نفسك ثلاثا فطلقت واحدة قيل يبطل وقيل
 يقع واحدة وكذا لو قال طالق واحدة فطلقت ثلاثا قيل يبطل وقيل يقع
 واحدة وهو اشبه **الركن الثاني** في المطلقة وشرطها خمسة **الاول**
 ان تكون زوجة فلو طلق الموطونة بالملك لم يكن له حكم وكذا لو طلق
 اجنبية وان تزوجها وكذا الوعلق الطلاق بالتزويج لم يصح سواء عتيق
 الزوجة كقولها ان تزوجت فلانة فهي طالق او اطلق كقولها كل من تزوجها
 فهي طالق **الثاني** ان يكون العقد دائما فلا يقع الطلاق بلائمة محللة
 ولا المستمتع بها ولو كانت حرة **الثالث** ان تكون طاهرا من الحيض والنفاس
 ويعتبر هذه المدخول بها الحائض والحائض وجها لا الغائبة

مدة يعلم انتقالها من القرء الذي وطئها فيه الى اخره فطلقتها وهما في بلد
واحد او غايبا دون المدة المعبرة وكانت حائضا ونفسا كان الطلاق
باطلا علم بذلك او لم يعلم اما لو انقص من غيبته ما يعلم انتقالها فيه
من طهر الى اخر ثم طلق صح ولو اتفق في الحيض وكذا خرج في طهر لم يبرأ
فيه جاز طلاقها مطلقا وكذا الوطء الذي لم يدخل بها وهي حائض كان
جائزا ومن فقهاء ثلث من قدر المدة التي يسوغ معها الملاق الغائب شهر
علما برواية بعضهما الغالب في الحيض ومنهم من قدرها بثلاثة اشهر
علما برواية جميل عن ابي عبد الله والمحصل ما ذكره ولو زاد عن الابد
المذكور ولو كان حاضرا وهو لا يصل اليها بحيث يعلم بعضها فهو بمنزلة
الغائب **الرابع** ان تكون مستبرئة فلو طلقها في طهر وقعا فيه لم يقع طلاقه
ويسقط اعتبار ذلك في الياسة وفيمن لم يتبلغ المحيض في الحامل والمستبرئة
بشرط ان يمضي عليها ثلثة اشهر لم تزوما معتزلا لها ولو طلق المستبرئة
قبل مضي ثلثة اشهر من حين الواقعة لم يقع الطلاق **الخامس** تعيين المصلحة
وهو ان يقول فلانة طالق او يبين اليها ما يرفع لاحتمال فلو كان له
واحدة فقال زوجتي طالق صح لعدم الاحتمال وكان كزوجات
او زوجات فقال زوجتي طالق فان نوى معين صح وقيل تفسير

وان لم ينو قيل بطل الطلاق لعدم التعيين وقيل يصح وتخرج بالقرعة
وهو اشبه ولو قال هذه طالق او هذه قال الشيخ يعين للطلاق من شأ
وربما قيل بالبطلان لعدم التعيين ولو قال هذه طالق او هذه و
هذه طلقت الثالثة يعين من شاء من الاولى والثانية ولو ملك
استخرجت واحدة بالقرعة وربما قيل بالاحتمال في الاولى وفي الاخيرتين
جميعا فيكون له ان يعين الطلاق الاولى او الاخيرتين معا ولا شك
في الكل ينشأ من عدم تعيين الطالقة ولو نظر الى زوجته واجنبية فقال
احد يكاطق ثم قال اردت الاجنبية قبل ولو كانت له زوجة
جارية كواحدة منها سكت فقال سكت طالق ثم قال اردت الجارية
لم يقبل لان احديهما يصلح لهما وايقاع الطلاق على الاسم يصر الى
الزوجة وفي الفرق نظر ولو ظن اجنبية زوجته فقال انت طالق
لم يطلق زوجته لانه قصد الخطأ ولو كان له زوجتان زينب
عمرة فقال يا زينب فقالت عمرة لبيك فقال انت طالق طلقت ابنتي
ولو قصد المحبة ظنا انما زينب قال الشيخ تطلق زينب فيه اشكال
لانه وجه الطلاق الى المحبة لظن ان زينب فلم يطلق المحبة لعدم قصد
ولا زينب لتوجه الخطاب الى غيرها **الركن الثالث** في الصيغة

ان النكاح عصمة مستفادة من الشرع لا يقبل التقابل فيقف رفعها على
موضع الاذن فالصيغة المتلقاة لا زالت قيد النكاح انت طالق او
هذه او فلانة او ما شاكلها من الالفاظ الدالة على تعيين المطلقة
ولو قال انت الطلاق او طلاق او من المطلقات لم يكن شيئاً ولو نوى
به الطلاق وكذا لو قال انت مطلقة وقال الشيخ الاقوى ان يقع اذا
نوى الطلاق وهو بعيد عن شبه الانشاء ولو قال طلقت فلانة فو
نعم قيل لا يقع وفيه اشكال ينشأ من وقوعه عند قول الهل طلقت
امراتك فيقول نعم ولا يقع الطلاق بالكناية ولا بجمل العربية تقع
القدرة على التلفظ باللفظ المخصوص ولا بالاشارة التامع العجز
عن النطق ويقع طلاق الاخرس بالاشارة الذاتية وفي رواية يلقى
عليها القناع فيكون ذلك طلاقاً وهي ساذجة ولا يقع الطلاق بالكناية
من الحاضر وهو قاصر على التلفظ نعم وعجز عن النطق فكتبنا ويا بها
الطلاق صح وقيل يقع بالكناية اذا كان غائباً عن الزوجة وليست بعد
ولو قال خلعتك او برية او جعلك على غاربك او الفتي يا هلك او
يا بن اوحرام او بنة او تبلة لم يكن شيئاً نوى الطلاق او لم ينو ولو
قال اعتدت ونوى به الطلاق قيل يصح وهي رواية الجلي ومحمد بن مسلم

عن ابي عبد الله ومنعه كثير وهو اشبه ولو خيرها وقصد الطلاق فان
اختارت او سكنت ولو لحظت فلا حكم وان اختارت نفسها في الحال قيل
يقع الفرقة بائنة وقيل يقع رجعية وقيل لا حكم له وعليه الاكثر ولو
قيل هل طلقت فلانة فقال نعم وقع الطلاق ولو قيل هل فارقت او
خلعت او ابتنت فقال نعم لم يكن شيئاً ويشترط في الصيغة تحريمها
الشرط والصفة في قول مشهور لم اف فيه على مخالف من ان لو فسر الطلقة
بائنتين اثلث قيل بطل الطلاق وقيل يقع واحدة بقوله طالق بلغو
التفسير وهو اشهر الزوايتين ولو كان المطلق مخالفاً لاعتقد الثالث
لزومه ولو قال انت طالق للسنة صح اذا كانت طاهرة وكذا لو قال
للبدعة ولو قيل لا يقع كان حسناً البدعي لا يقع عندنا والآ
غير مراد **تفريع** اذا قال انت طالق في هذه الساعة ان كان الطلاق
يقع بك قال الشيخ لا يقع كتعليقه على الشرط وهو حق ان كان المطلق
لا يعلم حالها اما لو كان المطلق يعلمها على الوصف الذي يقع معه
الطلاق ينبغي القول بالعمدة لان ذلك ليس بشرط بل اشبه بالوصف
وان كان بلفظ الشرط ولو قال انت طالق اعد طلاق او احمداً او حسنة
او افضح صح ولم يضر الضمائم وكذا لو قال مائة مائة الدنيا ولو قال

لرضا فلان فان عن الشرط بطل وان عن الغرض لم يطل وكذا لو قال
ان دخلت الدار بكسر الهمزة لم يقع ولو فتحها صح ان عرفت الفرق قصد
ولو قال انا منك طالق لم يقع لانه ليس محلا للطلاق ولو قال انت
طالق نصف طلقة او ربع طلقة او سدس طلقة لم يقع لانه لم يقع
الطلقة ولو قال انت طالق ثم قال اردت ان اقول انت طاهرة قبل
منه ظاهر او دين في الباطن بنيت ولو قال يدك طالق او رجلك
طالق لم يقع وكذا لو قال صدرك او راسك او جبهك وكذا لو قال
ثلثك او نصفك او ثلثاك ولو قال انت طالق قبل طلقة او بعد
او قبلها او معها لم يقع شيء سواء كانت مدخولا بها او لم تكن ولو قيل
يقع طلقة واحدة بقوله انت طالق مع طلقة او بعدها او عليها
ولا يقع لو قال قبلها طلقة او بعدها طلقة كان حسنا ولو قال
انت طالق نصف طلقة او ثلاثة اثلثات طلقة قال الشيخ لا يقع ولو
قيل يقع واحدة بقوله انت طالق ويلغو الضمان اذ ليست افعلة
للقصد كان حسنا ولا كذا لو قال نصف طلقتين **فرع** قال الشيخ انما
قال لا ربع او ثلث بينك اربع طلقات وقع بكل واحدة طلقة
وفيه اشكال لانه اطراح للصيغة المشترطة ولو قال انت طالق ثلثا

الثلث اصحت واحدة ان نوى بالاول الطلاق وبطل الاستثناء ولو قال
انت طالق غير طالق فان نوى الرجعة صح لان انكار الطلاق رجعة و
اراد النقص حكم بالطلقة ولو قال طلقة الا طلقة لغى الاستثناء حكم
بالطلقة بقوله طالق ولو قال زينب طالق ثم قال اردت عمرة وهما رجونا
قبل ولو قال زينب طالق بل عمرة طلقنا جميعا لان كل واحدة منهما مقفولة
في وقت التلفظ باسمها وفيه اشكال ينشأ من اعتبار النطق بالصيغة
الركن الرابع الاشهاد لا بد من حضور شاهدين يسمعان الانشاء
سواء قال لهما اشهدا او لم يقل وسماعهما بالتلفظ شرط في صحة الطلاق
حتى لو تفرع عن الشهادة لم يقع ولو حكمت شروطه الاخر وكذا لا يقع
بشاهد واحد ولو كان عدلا ولا بشهادة فاسقين بل لا بد من حضور
شاهدين ظاهرهما العدالة ومن ففها شامنا اقتصر على اعتبار العلم
فيهما والا قال اظهر لو شهدا احدهما بالانشاء ثم شهد الاخر بانفائه
لم يقع الطلاق اما لو شهدا بالاقرار لم يشترط الاجتماع ولو شهد
احدهما بالانشاء والاخر بالاقرار لم يقبل ولا تقبل شهادة النساء
في الطلاق لا منفربات ولا منفريات الى الرجال ولو طلق ولم يشهد
ثم اشهد كان الاول لغوا وقع حين الاشهاد اذ لا ياللفظ المعبر

في الانشاء **النظر الثاني** في اقسام الطلاق ولفظه يقع على البدعة ولم تنه
 فالبدعة ثلاثة طلاق الحايض بعد الدخول مع حضور الزوج معها
 او مع غيبته دون المدة المشترطة وكذا النفسا او ظهر قترها فيه
 وطلاق الثلث من غير رجعة بينهما فكل عندنا باطل لا يقع معه الطلاق
 والسنة تنقسم اقسام ثلثة بائن ورجعي وطلاق العدة فالباين ما
 لا يقع معه الرجعة وهو ستة طلاق التي لم يدخل بها والياسته
 ومن لم تبلغ الحيض والمختلعة والمباراة ما لم تر حافة البذل ولم تطلقه
 ثلثا سنيها رجعتان والرجعي هو الذي يقع للمطلق مراجعتها فيه سواء
 راجع او لم يراجع وما طلاق العدة فهو ان يطلق على الشرايط ثم رجعا
 قبل خروجهما من عدتها وبواقعها ثم يطلقها في غير طهر الواقعة بعد
 يراجعها وبواقعها ثم يطلقها في طهر اخر فانها محر عليه حتى تنكح رجعا
 غيره فان نكحت ثم خلت ثم تزوجها فاعتدما لعنه او لا حرمته في
 الثالثة حتى تنكح زوجها غيره فان نكحت ثم خلت فكنما ثم فعل كالاول
 حرمته في التاسعة محرهما مؤبدا ولا يقع الطلاق للعدّة ما لم يطأها
 بعد المراجعة ولو طلقها قبل الواقعة صح ولم يكن بالعدّة وكل امرئ
 استكمل الطلاق ثلثا حرمته حتى تنكح زوجها غير المطلق سواء كانت

مدخول

مدخولها او لم يكن راجعها او تركها مسائلا **سنة الاول** اذا طلقها
 فخرجت من العدة ثم نكحها مسائلا ثم طلقها وتركها حتى قضت العدة
 ثم استأنف نكاحها ثم طلقها ثالثة حرمته عليه حتى تنكح زوجها غيره
 فان افارقها واعتدت جاز له مراجعتها ولا تحرم هذه في التاسعة ولا
 يعدم استيفاء عدتها محرمتها في الثالثة **الثانية** اذا طلق الحامل وراجعها
 جاز له ان يطأها او يطلقها ثالثة للعدّة اجماعا وقيل لا يجوز للسنة
 والموازي شبه **الثالث** اذا طلق الحامل ثم راجعها فان واقعها وطأها
 في طهر اخر صح اجماعا وان طلقها في طهر اخر من غير واقعة فيه رويانا
 احدهما لا يقع الثاني اصلا ولا اخرى يقع وهو الصحيح ثم لو راجعها
 وطلقها ثالثة طهر اخر حرمته عليه ومن فقها ثلثا من حمل الجواز على
 طلاق السنة والمنع على طلاق العدة وهو محكم وكذا واقع الطلاق
 بعد المراجعة وقبل الواقعة في الطهر الاول فيه رويانا ايضا
 لكن هذا الاول يفرق الطلقات على الاطهار ان لم يقع وطأ او طهر
 لم يحيز الطلاق الذي طهرت ان اكانت المطلقة ممن يشترط فيه الاستبراء
الرابعة لو شك المطلق في ايقاع الطلاق لم يلزمه الطلاق لرفع الشك
 وكان النكاح بايضا **الخامسة** اذا طلق غائبا ثم حضر ودخل بالزوجة

ثم ادعى الطلاق لم يقبل بدعواه ولا يثبت تنزيلا لغيره من الشك على الشرع
فكانه يكذب بينته ولو كان اولد الحق به الولد **السنة** اطلق الغائب
واراد العتد على رابعة او على اخت الزوج صبيعة اشهر لاحتمال
كونها حاملا ومن ما قيل سنة احتياط نظر الى حمل الستانية ولو كان يعلم
خلوها من الحمل كفاه ثلثة اقراء وثلاثة اشهر **النظر الثاني** في اللواحق
وفيه مقاصد **الاول** في طلاق المريض يكره للمريض ان يطلق ولو طلق
صح وهو يرث زوجته ما دامت في العدة الرجعية ولا يرثها الباقين
ولا بعد العدة وترثه هي سواء كانت طلاقا بائنا او رجعا ما بين
الطلاق وبين سنة ما لم تزوج او يبر من مرضه الذي طلقها فيه
فلو بر ثم مرض ثم مات لم ترثه الا في العدة الرجعية ولو قال طلقت في
العدة ثلثا قبل ولم ترثه والوجه انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قد بها
وهو مريض فلا عنها وبانت منه باللعان لم ترثه لا خلاص الحكم بالطلاق
وهل التوريث لمكان التهمة قيل نعم والوجه تعلق الحكم بالطلاق في الشرع
لا باعتبار التهمة وفي ثبوت الارث مع سوء الها الملاق ترة داسبلمنة
لا ارث وكذا الوجه العتد او بارثته **فروع الاول** لو طلق الامه مرضها
طلاقا رجعا فاعتقت في العدة ومات في مرضه وترثه في العدة ولم ترث

بعدها الانتفاء التهمة وقت الطلاق ولو قيل ترثه كان حسنا ولو طلقها
بائنا فكذلك وقيل لا ترثه لانه طلقها في حال لم يكن لها املية الارث وكذا
لو طلقها كتابية ثم اسلمت **الثاني** اذا ادعت المطلقة ان الميت طلقها
في المرض وانكر الوارث وزعم ان الطلاق في الصحة فالقول قوله لتساوي
الاحتمالين وكذا الاصل عدم الارث الا مع تحقق السبب **الثالث** لو طلق
اربعة مرضه وتزوج اربعا ودخلهن ثم مات فيه كان الربع يمين
بالسوية ولو كان له ولد تساوين في المثل **القصل الثاني** فيما يزول به
عزم الثلث اذا وقعت الثلث على الوجه الشرطي حرمت المطلقة حتى
تتكف عن وجا غير المطلق ويعتبر في زوال العزم شروط اربعة ان يكون
الزوج بالغ عاقل المراق ترة داسبلمنة لا يحلل وان يطهرها في القبيل
وطيا موجبا للغسل وان يكون ذلك بالعتد لا بالملك ولا بالبلحة
وان يكون العتد اثنا لاسبعة ومع استكمال الشرائط يزول عزم
الثلث وهل يحرم ما دون الثلث فيه روايتان اشهرهما انه يهدم
فلو طلق مرة وتزوجت المطلقة ثم تزوج بها الاول بقيت معه على
ثلاث مستأنفات وبطل حكم السابقة ولو طلق الذمية ثلاثا فترثت
بعد العدة ذمتا ثم مات منه واسلمت حل للال كما حها بعدد مستأنفات

وكذا كل شرك والامنة اذا طلقت مرتين حرمت عليه حتى يتكفر زوجها غير
سواء كانت تحت حراً وعبد ولا قبل الاول بوطى لوطى وكذا التحلل لو
ملكها المطلق لسبق التحريم على الملك ولو طلقها مرة ثم اعتقت ثم تزوجها
او راجعها بقيت معه على واحدة استعجابا بالاحوال الاولى ولو طلقها في
حرمت عليه حتى يحللها زوج والنسخ يحلل المطلقة ثلاثا اذا طلى وحلت
فيه الشراطين ورواية لا يحلل ولو طلى الفحل فلا فاكسل حلت
للاول لتحقق اللذة منهما ولو تزوجها المحلل فارتدت فوطئها في الردة لم
تحل لانفساخ عتده بالردة **فروع الاول** وانقضت مدة فادعت
انها تزوجت وفارقتها ونقضت العدة وكان ذلك ممكناً في تلك المدة
فقبل يقبل لان في جملة ذلك ما لا يعلم الا منها ورواية اذا كانت ثقة
صدقت **الثاني** اذا دخل المحلل فادعت العصاة فان صدقها حلت
للاول وان كذبها قبل يعمل الاول بما يغلب على لثمة من صدقها او
صدق المحلل ولو قبل يعمل بقولها على كل حال كان حسناً للعدالة
البيينة بما تدعيه **الثالث** لو طلقها عتقها كالوطى في الاحرام او في الطلاق
فقبل لا يحل لانه منهي عنه فلم يكن مراد الشارع وقيل يحل لتحقق النكاح
المستند الى العقد الصحيح **المقصد الثالث** في الرجعة تقع المراجعة بلفظ

كقوله راجعتك وفعلها كالوطى ولو قبل او لا من قبيل كان ذلك رجعة ولم يقتر
استباحته الى بقية الرجعة لانها زوجة ولو انكر الطلاق كان ذلك رجعة
لانها تفتقر التمسك بالزوجية ولا يجيبا لاشهاد في الرجعة بل يستحب ولو قال
راجعتك اذا شئت او ان شئت لم يقع ولو قال شئت وفيه تردد ولو طلقها
رجعة فارتدت فراجع لم يصح كالاتعاب ابتداء الزوجية وفيه تردد ينشأ
من كون الرجعية زوجة ولو اسكت بعد ذلك استأنف الرجعة ان شاء ولو
كان عنده دمية فطلقها رجعتا ثم راجعها في العدة قيل لا يجوز لان الرجعة
كالعدا المستأنف والوجه الجواز لانها لم يخرج عن زوجيته في كالمستأنف
فلو طلق وراجع فانكرت الدخول بها او لا وزعت ان لا عدة عليها ولا
رجعة وادعى هو الدخول كان القول قولها مع يمينها لانها تدعى الظاهر
ورجعة الاخرى بالاشارة الى التعلى المراجعة وقيل ياخذ القناع عن يمينها
وهو ساد وان ادعت انقضت العدة بالحيف في زمان محتمل فانكرت القول
قولها مع يمينها ولو ادعت انقضت انما بالاشهر لم يقبل وكان القول قول الزوج
لان اختلافه في زمان ايقاع الطلاق وكذا لو ادعى الزوج الانقضاد في القول
قولها لان الاصل بقاء الزوجية او لا ولو كانت حاملاً فادعت الوضع
فقبل قولها ولم تكلف احضار الولد ولو ادعت الحمل فانكر الزوج وحضرت

ولدا فانكر ولادته قال قول قوله لا مكان اقامة البيت بل ولادة وانا اذعت
انقضاء العدة فادعى الرجعة قبل ذلك قال قول قوله ولو راجعها فادعت
بعد الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة قال قول الزوج اذا اهل حجة
الرجعة ولو ادعى انه راجع زوجة الامت في العدة فصنفته فانكر المولى و
ادعى خروجه قبل الرجعة قال قول الزوج وقيل لا يكلف الميراث حلق
حق النكاح بالزوجين وفيه تردد **المقصد الرابع** في جواز استعمال الحمل
ميجوز التوصل بالحمل المباعدة دون المحرمة في اسقاط ما ولا الحيلة لثبوت
توصل بالمحرمة اتم وتمت الحيلة فلوان امرته حملت ولدها على الزنا بائنه
لمتنع اباها من العقد عليها او بامته يريدان يتسرى بها فقد فعلت حراما
وحرمات الموطوءة على قول من ينشر المحرمة بالزنا اما التوصل بالحمل كالو
سبق الولد الى العقد عليها في صورة الفرض لم يأنم ولو ادعى عليه ويريد
برء منه باسقاط او تسليم نفسه من دعوى الاسقاط ان يغلب الميراث الى
المدعى لعدم البينة فانكر الاستدانة وحلف بشرا ان يورث ما يخرج
عن الكذب وكذا الوخشى المحسوس يدعى عليه فانكر البينة ابدلية
المدعى ان كان محققا ونية الحالف ان كان مظلوما في الدعوى ولو اكرهه
على الميراث لا يفعل شيئا محتملا لخلف وفى ما يخرج به عن الخشيان مثل

جائز

يؤذى لا يفعل بالشام او غير اسان او تحت الارض او في السما ولو اجر على
الطلاق كرها فقال روي طالق ويؤى طلاقا سافا او قال نسائي طالق و
عنه نسائي الا قارب جان ولو اكره على الميراث لم يفعل فقال ما فعلت كذا
وجعل ما موصولة لا نافية صح ولو اضطر الى الاجابة بغير نعم فقال نعم وعنه الاول
او قال نعمام وعنه نعمام البتر قصد التخليص لم يأنم وكذا وحلف ما اخذ رجلا
ولا ثورا ولا عنزا وعنه بالجمل السحاب والثور القطعة الكبيرة من الاقط
وبالعنز الاكبر بحيث ولو اتمت غيره فعل خلف ليصدق فطره في الغناص
ان يقول فعلت ما فعلت واحدها صدق ولو حلف ليخبرته بما في
الرواية من جهة فالخرج ان يعد العدة الممكن فيها فان كان امثاله
المقصد الخامس في العدد والنظر في ذلك يستدعي فصولا الاول
لاعدة على من لم يدخل بها سواء بان بطلاق او فسخ عدا المتوفى عنها
زوجها فان العدة تجب مع الوفاة ولو لم يدخل والدخول يتحقق بالحي
الحشفة وان لم ينزل ولو كان مقطوع الاثنين ليحقق الدخول بالوطي
اما لو كان مقطوع الذكر سليم الاثنين قيل يجب لعدة لا مكان الاحتمل
بالمساحة وفيه تردد لان العدة تنطبق على الوطى نعم لو ظهر حمل عتقت
منه بوضعه لا مكان الانزال ولا يجب لعدة بالخالوة منفردة عن الوطى

على الاشهر واخلاصه ثم اختلافنا في الاصابة بالقول قول مع يمينه **الفصل الثاني**
 في رات الاقراء وهي مستقيمة الحيض وهذه تعتد بثلاثة اقراء وهي
 الاطهار على اشهر الزوايتين ان كانت حرة سواء كانت تحت حرا وعبد
 ولو طلقها وحاضت بعد الطلاق بالمحظة احتسبت تلك اللحظة فخرج ثم
 اكملت قرئين اخرين فان رات الدم الثالث فقد قضت العدة وهذا
 ان كانت عاذا بها مستقرة بالزمان فان اختلفت صبرت الى انقضاء
 اقل الحيض اخذا بالاحتياط واقل زمان ينقضي باحدة ستة وعشرون
 يوما ولحظتان ولكن الاخيرة ليست من العدة انما هي دلالة على
 الخروج منها وقال الشيخ رة هي من العدة لان الحكم بانقضاء العدة
 موقوف على تحققها والاول اقل ولو طلقها في الحيض لم يقع ولو وقع
 الطهر ثم حاضت مع انها التلقظ بحيث لم يحصل زمان يحتمل الطلاق
 والحيض صحيح الطلاق لو وقع في الطهر العتبر ولم يعتد بذلك الطهر لانه
 لم يتعقب الطلاق وينتقل الى ثلاثة اقراء مستأنفة بعد الحيض **فصل**
 اختلافنا فقال كان قد بقي من الطهر جزء بعد الطلاق وانكر القول لولا
 لانه ابصر بذلك والمرجع في الحيض والطهر اليها **الفصل الثالث في رات**
 الشهور التي لا يحض وهي في سن من تحيض تعتد من الطلاق والفسخ

الدخول بثلاثة اشهر اذا كانت حرة وفي الياسة والتي لم تبلغ روايتان احدا
 انهما تعتدان بثلاثة اشهر والاخرى لا عدة عليها وهي الاشهر وحدا لهما
 ان تبلغ خمسين سنة وقيل في القرشية والنطية ستين سنة ولو كان
 مثلها تحيض اعتدت بثلاثة اشهر اجماعا وهذه تراعى الشهور والحيض
 فان سبقت الاطهار فقد خرجت من العدة وكذا ان سبقت الشهور
 اما لورات في الثالث حيضا وتاخرت الثانية والثالثة صبرت ثمة
 اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر وهي احوط عدة
 وفي رواية عمار صبر سنة ثم تعتد بثلاثة اشهر ونزلها الشيخ في النهاية
 على احتباس الدم الثالث وهو حكم ولورات الدم مرة ثم بلغت ايك
 اكملت العدة بشهرين ولو استمر بالعدة الدم مشتبها رجعت المعاريها
 في زمان الاستقامة واعتدت به ولو لم تكملها عاذا اعتبر نصفه الدار
 واعتدت بثلاثة اقراء ولو استتبر رجعت الى عاذا امثالها ولو خلف
 اعتدت بلاشهر ولو كانت لا تحيض الا في ستة اشهر او خمسة اشهر اعتدت
 بالاشهر ومضى طلقته او طلق الهلال اعتدت بثلاثة اشهر اهله ولو طلقته
 في اثنا عشر اعتدت به لالين واخذت من الثالث بقدر الفاش من
 الشهر الاول وقيل بكلمة ثلثين وهو شبه **فصل** لو انابت بالحمل بعد

انقضت العدة والنكاح لم يبطل وكذا لو حدث الرتبة بالكل بعد العدة وقبل
 قبل النكاح اما لو انما ثبت به قبل انقضت العدة لم ينكح ولو انقضت العدة
 ولو قيل بالجواز ما لم يتيقن الحمل كان حسنا وعلى التقديرين لو ظهر
 حمل بطل النكاح الثاني لتحقيق وقوعه العدة **الفصل الرابع** في الحامل
 هي تعتد في الطلاق بوضعه ولو بعد الطلاق بلا فصل سواء كان تاما
 او غير تام ولو كان علقته بعد ان يحقق انه حمل ولا عمة بما يشك فيه
 ولو طلقت فارتعت الحمل صبر عليها اقضى الحمل وهو تسعة اشهر ثم يبطل
 دعواها وفي رواية سنة وليست مشهورة ولو كان حملها اثنين بابت
 بالاول ولم ينكح الا بعد وضع الاخير والاشبه انما اثنين لا يجمع
 الجميع ولو طلق الحامل طلاقا رجعيًا ثم مات في العدة استأنفت عدة
 الوفاة ولو كان يائسا اقتصر على اتمام عدة الطلاق **موضع الاول**
 لو حملت من زنا ثم طلقها الزوج اعتدت بالاشهر اياها بوضع ولو طئت
 بشبهة ولحق الولد بالواطي بعد الزوج عنهما ثم طلقها الزوج اعتدت
 بالوضع من الواطي ثم استأنفت عدة الطلاق بعد الوضع **الثاني** اذا
 انفق الزوجان في زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضع كالقول
 قولها لانه اختلفا في الولادة وهي فعلها ولو اتفقا في زمان الوضع واختلفا

في زمان الطلاق فالقول قولها لانه اختلفا في فعلها في المسئلتين اشكال
 لان الاصل عدم الطلاق وعدم الوضع فالقول قول من ينكره **الثالث**
 لو اقرت بانقضت العدة ثم جاءت بولد سنة اشهر فصاعد امتد
 طلقتها قيل لا يلحق به والاشبه الحاقه ما لم يتجاوز اقصى الحمل **الفصل الخامس**
 في عدة الوفاة تعتد الحرة المكوكة بالعقد الصحيح اربعة اشهر وعشر اذا
 كانت حائلا صغيرة كانت او كبيرة بالغ كان زوجها او لم يكن دخل
 بها او لم يدخل وتبين بغرب الشمس من اليوم العاشر لانه نهاية اليوم
 ولو كانت حاملا اعتدت بابعد الاجلين ولو وضعت قبل استكمال
 اربعة اشهر وعشرة ايام صبرت الى انقضاءها ويلزم التوقف عنهما **السادس**
 الحداد وهو ترك ما فيه دينية من الشرب والادهان المقصود بهما
 الزينة والتطيب ولا باس بالنوب الاسود والازرق لبعده عن شبهة
 الزينة وتبوء في ذلك الصغيرة والكبيرة والمسلة والزمية وفي
 الامتدة داخرا انه لا حداد عليهما ولا يلزم الحداد المطلقة بائنة
 كانت او رجعية ولو طئت المرأة بعد البهنة ثم مات اعتدت
 عدة الطلاق حائلا كانت او حاملا وكان الحكم للواطي لا للعقد
 ليست زوجة **تفريع** لو كان له اكثر من زوجة فطلق واحدة لا يعينها

فان قلنا القيس شرط فلا طلاق وان لم يشترط ومات قبل القيس فعلى كل وجه
 الاعتداد بعدة الوفاة تغليب الجانب الا احتياط دخلت او لم يدخل ولو
 كن حوامل اعتد من باعد الاجلين وكذا لو طلق احدية باينا ومات
 قبل التعيين فعلى كل واحد الاعتداد بعدة الوفاة ولو عتق احدية
 قبل الموت انصرف الى المعينة وعتدت من حين الطلاق لا من حين
 الوفاة ولو كان رجعا اعتدت عدة الوفاة من حين وفاته والمفقو
 ان عرف خبره او اتفق على زوجته ولية فلا خير له ولو جهل خبره
 ولم يكن من ينفق عليها فان صبرت فلا بحث وان رقت امرها الى
 الحاكم اجعلها اربع سنين وتخص عنه فان عرف خبره صبرت وعلى
 الامان ان ينفق عليها من بيت المال وان لم يعرف خبره امرها بالاعتد
 عدة الوفاة ثم تحلل للانداج ولو جاز وحيا وقد خرجت من العقد
 ونكت فلا سبيل عليها وان جاور في عدة فهو املك بها وان
 خرجت من العدة ولم يتزوج فيه روايتان اشهرهما انه لا سبيل عليها
فروع الاول لو نكت بعد العدة ثم بان موت الزوج كان العقد
 الناقص صحيحا ولا عدة سواء كان موته قبل العدة او بعدها او بعدها
 لان العقد الاول سقط اعتبارا في نظر الشرع فلا حكم لوتره كما لا حكم

منه

له

نوم

لحيوة **الثاني** لا نفقة على الغائب في زمان العدة ولو حضر قبل
 انقضاء ما نظر الى حكم الحاكم بالفرقة وفيه ترد **الثالث** لو طلقها
 الزوج وظاهرها واتفق في زمان العدة صح لان العصمة باقية
 ولو اتفق بعد العدة لم يقع لانقطاع العصمة **الرابع** اذا تزوجت
 بعد مضي ستة اشهر من دخول الثلث لم تحب له ولو ادعاه الاول
 ذكر انه وطئها سر الم يلقط الى دعواه وقال الشيخ لا يترجع بينها وهو
 بعيد **الخامس** لا يرث الزوج لو مات بعد العدة وكذا لا ترثه وا
 لتردد لو مات احد هما في العدة والاشبه الارث **الفصل السادس** في
 عدد الاماء والاستبراء عدة الامة في الطلاق مع الدخول قرآن و
 هما طهران وقيل حيضتان والاول اشهر واقل زمان تنقضي به عتقها
 ثلثة عشر يوما ولحظتان والبحث في اللحظة الثانية كافي الحرية وان كانت
 لا تحيض وهي في سن من تحيض اعتدت بشهر ونصف سواء كانت تحت
 حرا وعبد ولو اعتقت ثم طلقت فعدة بها عدة الحرة وكذا لو طلقت
 طاهرا رجعا ثم اعتقت في العدة اكلت عدة الحرة ولو كانت باينا اثبت
 عدة الامة وعدة الذميمة كالحرة في الطلاق والوفاة وفي رواية
 تعتد عدة الامة وهي ساذة وعدة الامة من الوفاة شهران وخمسة

ايام ولو كانت حاملا اعتدت باعدا الاجلين ولو كانت ام ولد ولو اها
كانت عدتها اربعة اشهر وعشرا ولو طلقها الزوج رجعية ثم مات
وهي في العدة استأنفت عدة الحرة ولو لم تكن ام ولد استأنفت
للوفاة عدة الامة ولو كان الطلاق باينا امتت عدة الطلاق حب
ولو مات زوج الامة ثم اعتقت امتت عدة الحرة تطيب الجانب الحرة
ولو كان الولد وطئها ثم تزها اعتدت بعد وفاته باربعة اشهر وعشرا
الام ولو اعتقها في حيوة اعتدت بثلاثة اقراء وكثر يحيا سبعا
ان املكك بالبيع يحيا سبعا انما لو ملكك بغيره من استعنا او صلح
او ميراث او غير ذلك ومن يسقط استبرائها هناك يسقط في الاقضاء
الاخر ولو كان للانسان زوجة فابتناعها بطل نكاحه وحل وطئها
من غير استبراء ولو ابتاع الملوكة مرامته واستبرأها كفي ذلك في
حق المولى لو اراد وطئها واذ كاتب الانسان امته حرة وعليه وطئها
فان انقضت الكتابة حلت ولا يحيا لاستبراء وكذا لو اراد المولى
او الملوكة ثم عاد المهر تالم يحيا لاستبراء ولو طلق الامة بعد الحمل
لم يحز للمولى الوطى الا بعد الاعتداد ونكفي العدة من الاستبراء ولو
ابتاع حرة بيته فاستبرأها فاسلت له يحيا سبعا وان كان كذلك لو ابتاعها

الفصل

واستبرأها مراما بالجمعي في ذلك في استحلال وطئها ان احل الساج
في الواحدة وفيه مسائل **الاولى** لا يجوز لمن طلق رجعا ان يخرج
الزوجة من بيته الا ان تاتي بفاحشة وهي ان تفعل ما يجب به الحد فخرج
لادامته وانما يخرج لدان تؤذي اهله ويحرم عليها الخروج ما لم تضطر
ولو اضطرت الى الخروج خرجت بعد انقضاء الليل وعادت قبل الفجر
ولا يخرج في حجة من دية الا ما ذنه وغرضه في الواجب وان لم ياذن
وكذا فيما تضطر اليه ولا وصله لها الا بالخروج ولا يخرج في العدة
الباينة ابن سائت **الثانية** نفقة الرجعية لا دية في زمان العدة
وكسوتها ومسكنها يوما فيوما مسلمة كانت او دمية اما الامة فان
ارسلها مولاهم الى بلادها فلها النفقة والسكنى لوجود التمكن
الدام وان امكنها ليلا او نهارا فلا نفقة لعدم التمكن التام ولا
نفقة للبيان ولا سكنى الا ان تكون حاملا فلها النفقة والسكنى
حتى تضع وتثبت العدة مع الوطى بالشبهة وهل تثبت النفقة لو كان
حاملا قال الشيخ نعم وفيه اشكال ينشأ من توقف اختصاص النفقة بالطلاق
الحامل دون غيرها من البيانات فربح في سكنى المطلقة **الاول**
لو مهدم السكن او كان مستعارا او مستاجرا فانقضت المدة جاز

لخراجها ولها الخرج لانه اسكان غير سائغ ولو طلقت في مسكن دون
 مستحقها جاز لها الخرج عند الطلاق الى مسكن يناسبها وفيه تردد
الثاني لو طلقها ثم باع المنزل فان كانت معتدة بالافراء لم ينع البيع
 لانهما تحقق سكنى غير معلومة فيحقق الجاهل ولو كانت معتدة بالشهر
 صح لا ارتفاع الجاهل **الثالث** لو طلقها ثم حجر عليه الحاكم قبل حق
 بالسكنى لتقدم حقها على الغرماء قبل بضرب مع غرماء مستحقها
 من اجرة المثل والاول اشبه اما لو حجر عليه ثم طلق كانت اسوة مع
 الغرماء اذ لا مزية لها **الرابع** لو طلقها في مسكن اغير واستحققت السكنى
 في وقتها فان كان لغرماء ضربت مع الغرماء باجرة مثل سكنها فان
 كانت معتدة بالشهر فالقدر معلوم وان كانت معتدة بالافراء
 او بالحل ضربت مع الغرماء باجرة سكنى اقل الحل او اقل الافراء فان
 اتفق والا اخذت نصيب الزايد وكذا لو نسد الحل قبل اقل المدة
 رجع عليها بالتفاوت **الخامس** لو مات ثورث السكنى جماعة لم يكن لهم
 قسمته اذ كان بقدر مسكنها الا بانها اومع انفقها عند ملكاتها
 استحققت السكنى فيه على صفته والوجه انه لا سكنى بعد الوفاة ما لم
 تكن حاملا **السادس** لو امرها بالانتقال فنقلت زوجها وبعيها لها ثم

طلقت وهي في الاول اعتدت فيه ولو انتقلت وبيع عيها لها وحلها
 ثم طلقت اعتدت في الثاني ولو انتقلت الى الثاني ثم رجعت الى الاول
 لنقل متاعها ثم طلقت اعتدت في الثاني لانه صار منزلها ولو خرجت
 من الاول فطلقت قبل الوصول الى الثاني اعتدت في الثاني لا في
 ما مورة بالانتقال اليه **السابع** البتة معتدة في المنزل الذي طلقت
 فيه فلوا نقل النازلون به ارتحل معهم فبالضرر لا ينقل ودان
 بقي اهلها فيه اقامت معهم ما لم يغلب الخوف بالاقامة ولو ارتحل
 اهلها وبقى من فيه منعة فلا شبهة جازا النقل فبالضرر الوحشة
 بالافراء **الثامن** لو طلقها في السفينة فان لم تكن مسكنا اسكنها في
 شاة وان كانت مسكنا اعتدت فيها **التاسع** اذا اسكنت في منزلها
 ولم تطالب بسكن فليس لها المطالبة بالاجرة لان الظاهر منها التطوع
 بالاجرة وكذا لو استاجرت مسكنا فسكنت فيه لانهما استحقا السكنى
 حيث يسكنها لا حيث يتخير **المسئلة الثالثة** لا نفقة للمنفقة عنها زوجها
 ولو كانت حاملا وروى انه ينفق عليها من نصيب الحمل في الرواية
 بعد ولها ان يبيت حيث شاءت **الرابعة** لو تزوجت في العدة ثم
 ولم تقطع عدة الاول فان لم يدخل الثاني في في العدة الاول وان

وطئها الثاني عالما بالتحريم فالحكم كمن لم يمتدحها ولو كان جاهلا
ولم تعلم تمت عدة الاول لانها اسبق واستأنف اخرى للثاني على
اشهر الروايتين ولو حملت وكان هناك ما يدل على انه لا اول عهد
بوضعه له وللثاني بثلاثة اقراء بعد وضعه وان كان هناك ما يدل
على انه للثاني اعتدت بوضعه له واحملت عدة الاول بعد الوضع
ولو كان ما يدل على انتفائه عنها امت بعد وضع عدة الاول
استأنفت عدة للاخير ولو احتمل ان يكون منهما فيل يفرع بينهما و
يكون الوضع عدة لمن يلحق به وفيه اشكال ينشأ من كونها فراشا للثاني
بوطئ الشبهة فيكون احق به **الخامسة** تعتد زوجة الحاضر من حين الطلاق
او الوفاة وتعتد من الغائبة الطلاق من حين الوقوع وفي الوفاة من
حين البلوغ ولو اخبر غير العدل لكن لا تنكح الا مع ثبوت وفائده
الاختزاع بتلك العدة ولو علمت الطلاق ولم تعلم الوقت اعتدت
عند البلوغ **السادسة** لو طلقها بعد الدخول ثم راجعها العدة ثم طلق
قبل المسيس يلزمها استئناف العدة لبعثان الاول بالرجعة ولو
خالعها بعد الرجعة قال الشيخ هنا الاقوى انه لا عدة وهو بعيد لانه
خلع من عقد يتعقبه الدخول اما لو خالعا بعد الدخول وتزوجا

في العدة وطلقها قبل الدخول لم تلزمها العدة لان العدة الاولى بطلت
بالفراش والعقد الثاني لم يحصل معه دخول وقيل يلزمها العدة لانها
لم تكمل العدة الاولى والاوّل اشبه **السابعة** وعلى الشبهة يسقط معه
الحكم ويجعل لعدة ولو كانت المهرثة عالمة بالتحريم وجعل الواطئ الحق به
النسب وجعل له العدة وعقد المهرثة ولا مهر ولو كانت الموطوءة انه
لحق به الولد وعلى الواطئ قيمة مولاه حين سقط ومهر الامة وقيل العشر
ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا وهو المروي **الثامنة** ان طلقها
بينائهم وطئها بشبهة قيل يتداخل العدتان لانها الواحدة وهو حين
حامله كانت او حائلا **التاسعة** ان انكحت في العدة الرجعية وحملت
من الثاني اعتدت بالوضع من الثاني واحملت عدة الاول بعد الوضع
وكان للاول الرجوع في تلك العدة دون زمان الحمل **كتاب**
الخلع والمبطلات والنظر في الصيغة والفدية والشرائط
الاحكام **اما الصيغة** فان يقول خلعتك على كذا او فلانة مختلعة علي
كذا وهل يقع بغيره المروي نعم وقال الشيخ لا يقع حتى يتبع بالطلاق
ولا يقع بفاديتك بغيره اذن لفظ الطلاق ولا فاديتك ولا ببتك
ولا ببتك ولا بالتقابل وبغيره الاختزاع بلفظ الخلع هل يكون

فخا او طلاق قال المرتضى هو طلاق وهو المروي وقال النجاشي لا يقال
 نسخ وهو قهرج فمن قال هو نسخ لم يعتد به في عدد الطلقات ويقع الطلاق
 مع الغديرة باثنا وان انقضى عن لفظ الخلع **فروع الاول** لو طلقت منه
 طلاقا بعوض فخلعها بعد ذلك عن لفظ الطلاق لم يقع على القولين ولو طلقت
 خلعاً بعوض فطلق به لم يلزم البذل على القول بوقوع الخلع بمجرد فسخها
 ويقع الطلاق رجعيّاً ويلزم على القول بانه طلاق او انه ينقضي بالطلاق
الثاني لو ابدته فقال انت طالق بالف او عليك الف صح الطلاق
 رجعيّاً ولم يلزمها الا الف ولو تبرعت بعده لك بغنائها لانه ضمان
 ما لم يجب ولو دفعته اليه كانت هبة مستأنفة ولا تصير المطلقه
 بدفعها بائنة **الثالث** اذا قلت طلقتي بالف كان الجواب على الفور
 فان تأخر لم يستحق عوضاً وكان الطلاق رجعيّاً **الظاهر الثاني** في الغدة
 كلما يصح ان يكون مهر صح فدامه الخلع ولا تقدر فيه بل يجوز ولو
 كان زائداً ما وصل اليها من مهر وغيره وان اكا غائباً فلا بد من
 ذكر جنبه ووصفه وقدره ويكفي في الحاضر المشاهدة ويصرف
 الاطلاق الى غالب نقد البلد ومع التعيين الى اعيان ولو خالعا
 على الف ولم يدكر المراد ولا قصد فسد الخلع ولو كان الغداء مما

البذل صح

لا يملك المسام كالحرف فسد الخلع وقيل يكون رجعيّاً وهو حق ان اتبع با
 لطلاق والا كان البطلان حق ولو خالعا على حل بيان خراج صح وكان
 له بقده خلا ولو خالعا على حل الذاتة او الجارية لم يصح ويصح بدل
 الغداء منها ومن وكيلها ومن يضمنه بان يفاهل يصح من المتبرع فيه
 تردد والاشبه المنع ما لو قال طلقتها على الف من مالها وعلى ضمانها
 او على عبدها هذا وعلى فسخ ضمانه فان لم ترض بدفع البذل صح الخلع
 ومن المتبرع وفيه تردد ولو خالعت في مرض الموت صح وان بدلت اكثر
 من الثلث وكان من الاصل وفيه قول ان الزايد عن مهر المثل من الثلث
 وهو اشبه ولو كان الغداء ارضاع ولد صح مشروط بتعيين المدة و
 كذا لو طلقتها على نفقته بشرط تعيين الغداء الذي يحتاج اليه من الماكل
 والكسوة والمدة ولو مات قبل المدة كان المطلق استيفاء ما بقى فان
 كان رضاعاً رجع باجرة مثله وان كان انفاقاً رجع بمثل ما كان يحتاج
 اليه تلك المدة مثلاً او قيمة ولا يجب عليها دفعه دفعة بل ادوار
 في المدة كما كان يستحق عليها الوقي ولو تلف العوض قبل القبض لم يطل
 استحقاقه ولزمها مثله وقيمته ان لم يكن مثلياً ولو خالعا بعوض
 موصوف فان وجد ما دفعته على الوصف والا كان له ردّه والمطالبة

على الفدية فعل جراما ولو طلق بوجه الطلاق ولم تسلم له الفدية وكان
له الرجعة **الثانية** لو خالها والاختلاق ملزمة لم ينع الخلع ولا يملك
الفدية ولو طلقها والحال هذا بعوض لم ينع بميلك العوض صحيح إطلاقا
وله الرجعة **الثالثة** إذا انت بفاحشة جازعها بقدر نفسها
فيل هو منسوخ ولم يثبت **الرابعة** إذا صح الخلع فلا رجعة له ولها الرجوع
في الفدية ما دامت في العدة ومع رجوعها يرجع ان شاء **الخامسة** لو طلقها
وشرط الرجعة لم ينع وكذا لو طلق بعوض **السادسة** المتلعة لا يلحقها طلاق
بعد الخلع لان الثاني مشروط بالرجعة نعم لو رجعت في الفدية فرجع
جازا ستيان الطلاق **السابعة** إذا قالت طلقني ثلاثا باللفظ طلقها
قال الشيخ لا ينع لانه طلاق بشرط والوجه انه طلاق في مقابلة بذكر فلا
يعد شرطاً فان قصدت الثلث ولا ينع البذل وان طلقها ثلاثا
مرسلا لانه لم يفعل ما سئلته وقيل يكون الثلث لوقوع الواحدة
اما لو قصدت الثلث التي يتخللها رجعتان صح فان طلق ثلاثا فله الرجعة
وان طلق واحدة وقيل له ثلث الالف لانها جعلت في مقابلة الثلث
فاقتضى تقسيط المقدار على الطلقات بالسوية وفيه تردد منشأه
جعل الجملة في مقابلة الثلث بما هي فلا يقتضى التقسيط مع الافتراض ولو

كانت معه على طلاقه فقالت طلقني ثلاثا باللفظ فطلق واحدة كان له ثلث
الالف وقيل له الالف ان كانت عامة والثلث ان كانت جاهلة وفيه اشكال
الثامنة لو قالت طلقني واحدة باللفظ فطلق ثلاثا ولا وقعت واحدة وله
الالف ولو قالت طلقني واحدة باللفظ فقال انت طالق فطلق فطلق طلق
بالاولى ولغى البتة فان قال الالف في مقابلة الاولى فالالف له وكانت
الطالقة باينة ولو قال في مقابلة الثانية كانت الاولى رجعية وبطلت
الثانية والفدية ولو قال في مقابلة الكل قال الشيخ وقعت الاولى وله
ثلث الالف وفيه اشكال من حيث ايقاعه ما التمس **التاسعة** اذا قال
ابوها طلقها وانت برئ من صداها وطلق صح الطلاق رجعيان بالاب
الابراء ولا يضمنه الاب **العاشرة** اذا وكلت في خلعها مطلقا اقتصى
خلعها بمهر المثل فقد استند البذل وكذا الزوج اذا وكل في الخلع فطلق
فان بذل وكيلها زيادة عن مهر المثل بطل البذل ووقع الطلاق رجعيان
ولا يضمن الوكيل ولو خلعها وكيل الزوج باقل من مهر المثل بطل الخلع
ولو طلق بذلك البذل لم يقع لانه فعل غير ما ذون فيه ويجب الاحكام
مسائل النزاع وهي ثلثة **الاولى** اذا اتفقت القدر واختلف الجنس
فالقول قول المرأة **الثانية** لو اتفقت على ذكر القدر دون الجنس واختلفا

في الجنس فالقول قول **المرأة الثانية** ولو اتفقا على ذكر التردد والجنس
اختلفا في الارادة قيل بطل وقيل على الرجل البيت وهو **شبه الثالثة**
لو قال خالعك على الف درهمت فقلت بلغ درهمين فالبينة عليه
اليمن عليها ويسقط العوض مع ميمها ولا يلزم يدا وكذا لو قالت بل
خالعك فلان والعوض عليه اما لو قالت خالعتك بكذا وضعت
فلان او يزني عنك فلان يلزم الالف ما لم يكن بينة منها دعوى محضه
ولا يثبت على فلان شيء بمجرد دعويها **واما** المباراة فهو ان يقول
باراتك على كذا فانت طالق وهي ترتب على كراهية كل واحد من **الزوجين**
صاحبه ويشترط اتباعه بلفظ الطلاق فلو اقسم المبلّى على لفظ
المباراة لم يقع به فرقة ولو قال بدلا من باراتك فاستحك او ابتك
او غيره من الالفاظ صح اذا اتبعه بالطلاق اذا المقصود للفرقة التالف
بالطلاق لا غير ولو اقصر على قوله انت طالق بكذا صح وكان مباراة
انه عباره عن الطلاق بعوض مع منافاة بين الزوجين ويشترط
المبارى والمباراة ما شرطه الخالع والمخالعة يقع الطلاق **العوض**
باينة ليس للزوج مع ما رجوع الا ان ترجع الزوجة في الفدية فيرجع
ما دام في العدة والمرأة الرجوع في الفدية ما تنقضي عدة والولاية

كالخلع لكن المباراة ترتب على كراهية كل من الزوجين صاحبه وترتب
الخلع على كراهية الزوجية وياخذ المباراة بقدر ما وصل اليها منه
ولا تخل له الزيادة وفي الخلع جائز ويقف الفرقة في المباراة على التلطف
بالطلاق اتفاقا من اذ الخلع على الخلاف **كتاب الطهارة**
والنظر فيه يستدعي بيان امور خمسة الاول في الصيغة وهو ان
يقول انت على كذا حتى وكذا لو قال هذه او ما شاكل ذلك من الالفاظ
الذاتية على تميزها ولا عبرة باختلاف الفاظ الصلوات كقوله انت
او عندى ولو شبهها بظواهر احكام المحرمات نسبيا او رضاعا كالام
او الاخوت فيه روايتان اشهرها الوقوع ولو شبهها ببدانة او شعرها
او بطنها قيل لا يقع اقتصارا على منطوق الآية وبالوقوع رواية فيها
ضعف اما لو شبهها بغيره بامه بعد الفظة الظهر لم يقع قطعا ولو قال
انت كذا حتى او مثل اتي قيل يقع ان قصد به الطهارة وفيه اشكال من جهة
اختصاص الطهارة بورد الشرع والتمسك في الحل بمقتضى العقد ولو
شبهها بمحرمه بالمصاهرة فمرى ما يؤيد كالم الزوجة وبنت زوجته
المدخول بهما وزوجة الاب والابن لم يقع الطهارة وكذا لو شبهها
بأخت الزوجة او عمتها او خالتها ولو قال كذا حتى او حتى ما يكون

وكذا لو قالت هي انت على كذا حتى اوابي ويشترط وقوعه حضور عين
 يسمعون نطق المظاهر ولو جعله بينا لم يقع ولا يقع الا بفعل وعقلته
 بانقضاء الشهر ودخول الجمعة لم يقع على الاثر وقيل يقع وهو نادر
 وهل يقع في اضرار قليل لا وفيه اشكال منشاؤه التمسك بالعموم
 وفي وقوعه موقوف على الشرط ترد ظاهره الجواز ولو يتدبّر مدة كان
 يظاهر منها شرعا او سنة قال الشيخ لا يقع وفيه اشكال مستند الى عموم
 الآية وربما قيل ان قصرت المدة عن زمان الترض لم يقع وهو
 تخصيص للعموم بالحكم المخصوص وفيه ضعف **فروع** لو قال انطلق
 كذا حتى وقع الطلاق ولغى الظهار قصد او لم يقصد وقال الشيخ
 ان قصد الطلاق والظهار معا اذا كانت المطلقه رجعية مكانه قال
 انت طالق كذا حتى وفيه تردد دلالة النية لا تستقل بوقوع الظهار
 ما لم يكن اللفظ الصريح الذي لا احتمال فيه وكذا لو قال انت حرام
 كذا حتى ولو ظاهر احدي زوجتيه ان ظاهره انما ظاهره قصد
 الظهار ان ولو ظاهرها ان ظاهره فلا تارة الاجنبية قصد النطق بلفظ
 الظهار مع الظاهر عند مواجهتها به وان قصد الظهار الشرعي لم يقع
 ظهار وكذا لو قال اجنبية ولو قال فلا تارة من غير وصف فترجى ظاهرها

قال الشيخ يقع الظهار وهو **الثاني** في المظاهر ويعتبر فيه البلوغ وكمال
 العقل والاختيار والقصد فلا يقع ظهار الطفل ولا المجنون ولا المكره ولا فاقده
 القصد بالسكر او الاغما او الغضب ولو ظاهر ونوى الطلاق لم يقع الطلاق
 لعدم اللفظ المعبر ولا ظهار لعدم القصد ويصح ظهار الحصى والجبوبان
 قلنا بغيرهم ما عدا الوطى مثل الملازمة وكذا يقع من الكافر ومنعه الشيخ
 القائل الى تعدد الكفارة والمعتد ضعيف لا مكانها بتقديم الاسلام
 يقع من العبد **الثالث** في المظاهر ويشترط ان تكون منكوبة بالعقد
 الدائم ولا يقع بالاجنبية ولو علقته على النكاح وان تكون طاهرا طاهرا
 يعلمها فيه ان كان زوجها حاضرا وكان مثلها تحيض ولو كان غائبا
 صح وكذا لو كان حاضرا وهي بائنة او لم تبلغ الحيض وفي اشتراط الدخول
 تردد والمروي اشتراطه والقول الاخر مستند التمسك بالعموم
 وهل يقع بالمتع بهائنه خلاف والظاهر الوقوع في الموطوءة بالملك تارة
 والمروي انه يقع كما يقع بالحرمة ومع الدخول يقع ولو كان الوطى برصغرة
 كانت او كبيرة مجنونة او عاقلة وكذا يقع بالربقاء والمرضية التي لا وطأ
الرابع في الاحكام وفيه مسائل **الاولى** الظهار محرمة لا تصافى بالسكر
 وقيل لا عقاب فيه لتعقبه بالعفو **الثانية** لا تجب الكفارة بالتلفظ بها

تجب بالعود وهو اعادة الوطى والاقترب انة لا يستقر لها بل معنى الوجوب
مختم الوطى حتى يكفر ولو طوى قبل الكفارة لزمه كفارتان ولو كثر الوطى تكررت
الكفارة **الثالثة** اذا طلقها رجعتا ثم راجعا لم تحل له حتى يكفر ولو خرجت
من العدة ثم تزوجها وطئها فلا كفارة وكذا لو طلقها ثانيا وتزوجها في
عدة وطئها وكذا لو ماتا ارمات احدهما او ارتد احدهما **الرابعة** لو طلقها
من زوجة الاثر ثم استاعها فبطل العقد ولو طئها بالملك لم تجب
عليه الكفارة ولو استاعها من مولاهما غير الزوج قسح سقط حكم الظهار
ولو تزوجها الزوج بعقد مستأنف لم تجب الكفارة **الخامسة** اذا قال
انت على كظهر ابي ان شاء زيد فقال شئت وقع على القول بدخول
شرطه الظهار ولو قال ان شاء الله لم يقع ظهار **السادسة** لو ظاهر من
اربع بلفظ واحد كان عليه عن كل واحدة كفارة ولو ظاهر من واحدة
مرارا وجب عليه بكل مرة كفارة فترق الظهار او ناسه ومن ففعا ثانيا
من فضل ولو وطئها قبل التكفير لزمه عن كل ولى كفارة واحدة **السابعة**
ان اطلق الظهار حرم عليه الوطى حتى يكفر ولو علمته بشرط جاز الوطى ما لم
يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يكفر ولو كان الوطى هو الشرط ثبتت الظهار
بعد فعله ولا يستقر الكفارة حتى يعود وقيل تجب نفس الوطى وهو جرم

او اوردت

الثامنة يحرم الوطى على المظاهر ما لم يكفر سواء كفر بالعتق والصيام
او الاطعام ولو وطئها في خلال الصوم استأنف وقال شاذ من الاصيل
التابع لو وطئ ليلا وهو غلط وهل يحرم عليه ما دون الوطى كالقبلة
والملامسة قيل نعم لانه ماسة وفيه اشكال ينشأ من اختلاف التفسير
التاسعة اذا عجز المظاهر عن الكفارة او ما يقوم مقامها عدا الاستغفار
قيل يحرم عليه حتى يكفر وقيل يحرم به الاستغفار وهو اكثر **العاشر**
ان صبرت المظاهرة فلا اعتراض وان دفعت امرها الى الحاكم خيرة
بين التكفير والرجعة والطلاق وانظرة ثلثة اشهر من حين المرافعة
فان انقضت المدة ولم يجتز احدها ضيق عليه في العظم والمشرحة
يجتزأ احدها ولا يجبر على الطلاق تعيينا ولا يطلق عنه **الحادي عشر**
هذه النظر في الكفارات وفيه مقاصد **الاول** في ضبط الكفارات
وقد سبق الكلام في كفارات الاحرام فليترك ما سوى ذلك وهي
مرتبة ومخترة وما يحصل فيه الامران وكفارة الجمع فالمرتبة ثلث
كفارة: الظهار وقتل الخطاء ويجب كل واحدة العتق فان عجز فهو
شهرين متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكينا وكفارة من انظر
يومامن قضائهم مضاع وجوب ومبا حدا لا يجلب بعد الزوال

في الكفارات

اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام متتابعات والمخيرة
 كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان مع وجوب صومه باحدا لا يتا
 الموجبة للتكفير وكفارة من افطر يوما نذر على شهر الزوايتي كذا
 كفارة الخنث في العبد ونذر على تردد واحد اوجب كل واحدة
 عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا على الا
 وما يحصل فيه الامران كفارة اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة
 مساكين او كسوتهم فان عجز صام ثلاثة ايام وكفارة الجمع وهي كفارة
 قتل المؤمن عمدا ظاهرا وهي عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين واطعام
 ستين مسكينا **المقصد الثاني** فيما اختلف فيه وهي سبع **الاول** جلف
 بالبرائة فعليه كفارة ظاهرا فان عجز فكفارة يمين وقيل يائم ولا كفارة
 وهو شبه **الثاني** في جز المرتبة شعرها في المصلا عتق رقبة او صيام
 شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وقيل مثل كفارة الظهار
 والاول مردي وقيل يائم ولا كفارة استضعاف الزواية وتمسكا
 بالاصل **الثالث** يجب على المرتبة نفق شعرها في المصلا وحذف وجهها
 وشق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجة كفارة يمين **الرابع** كفارة
 الوطى في الحوض مع التعدد العلم بالتحريم والممكن من التكفير قبل استحبابه

في الاصل
 من احيى الشاقي على نصف المثل احيى
 على ما فيه ضعف لعل لا يحل احياء

عقب وهو الاوطى ولو وطى امته حيا ايضا كفر بثلاثة امداد من الطعام
الخامسة من تزوج امرته في عدة تافار قها وكفر بخمسة اصوغ من
 رقيق وفي وجوبها خلاف والاستحب اشبه **السادس** من نذر صوم
 يوم فحجز عنه اطعم مسكينا مدين فان عجز بقصد بقا استطاع فان
 عجز استغفر الله وربما انكر ذلك قوم بناء على سقوط النذر مع
 تحقق العجز **المقصد الثالث** خصال الكفارة وهي العتق والاطعام وال
 لصيام **القول** في العتق ويتعين على الواجد في الكفارة المرتبة
 يتحقق الوجدان بملك الرقبة او ملك الشئ مع امكان الاتباع
 ويعتبر في الرقبة ثلثة اوصاف **الاول** الايمان وهو معتبر في كفارة
 القتل اجماعا وفي غيرها على التردد ولا شبهة اشتراطه والمراد با
 لايمان هنا الاسلام وحكمه ويستوى في الاجزاء المذكورة والائتي
 لصغير والكبير والطفل وفي حكم المسلم ويجزى ان كان ابواه مسلمين او
 احدهما ولو حين يولد وفي رواية لا يجزى في القتل خاصة الابن بالغ
 الخنث وهي حسنة ولا يجزى المحل ولو كان ابواه مسلمين وان كان عجم
 المسلم واذ بلغ المملوك احرس وابواه كافران فاسلم بالاسان حكم
 بالاسلام واخرجه ولا يفقر مع وصف الاسلام في الاجزاء الى الصلوة

ويكفي في الاسلام الاقرار بالشهادتين ولا يشترط التبري مما عدا
 الاسلام ولا يحكم بالسلام المسيء من اطفال الكفار سواء كان كان معه
 ابواه الكافران او انفرد به السائل المسلم ولو اسلم امره لم يحكم بالسلام
 على تردده وهل يفرق بينه وبين ابويه قيل نعم صوابه ان يستلزمه عن
 عزه وان كان يحكم الكافر **الثاني** السلامة من العيوب فلا يجزى الا على
 والاجنم ولا المقعد ولا المنكح لمحقق العتق بمحصل هذا السبيل
 ويجزى مع غيره ذلك من العيوب كالاعم والآخر ومن قطع حنك
 يديه واحدى رجله ولو قطعت رجله لم يجز لمحقق الاقعد ويجزى
 ولد الزنا ومنعه قوم استسلا فالوجه بالكفر والقصور عن صفه الايمان
 وهو ضعيف **الثالث** ان يكون تام الملك فلا يجزى المذموم الممنقض
 مديره وقال في البسوط والخلاف يجزى وهو اشبه لا المكاتب المطلق
 اذا ادى من كتابته شيئا ولو لم يؤد او كان مشروعا قال في الخلاف ولا
 يجزى ولعله نظر الى نقص الرق لمحقق الكتابه وظاهر كلامه في النهاية
 انه يجزى ولعله اشبه من حيث تحقق الرق ويجزى لابق اذا لم يعلم موته
 وكذلك يجزى المستولدة لمحقق رقيتها ولو اعتق صفين من عبدتين
 مشتركين لم يجزوا ولا يستلزم ذلك نسمة ولو اعتق شقما من عبدتين مشتركين

الوصف صح

الوصف صح

نفذ العتق في نصيبه فان نوى الكفارة وهو موسر اجزاء ان قلنا ان الله
 يعتق بنفسه اعتاق النفس وان قلنا لا يعتق الا باء قيمة حصتها الشريك
 فهل يجزى عندها انما قيل نعم لمحقق عتق الرقبة وفيه تردد منشاؤه لمحقق
 عتق الشقص اخيرا بسبب بدل العوض لا بالاعتاق ولو كان معصرا صح
 العتق في نصيبه ولا يجزى عن الكفارة ولو ايسر بعد ذلك لاستقرار
 الرقبة في نصيب الشريك ولو ملك النصيب فنوى اعتاقه عن الكفارة صح
 وان تفرق لمحقق عتق الرقبة ولو اعتق الموهون لم يبع ما لم يجز المزمع و
 قال الشيخ يبيع مطلقا اذا كان موسرا ويكلف اداء المال ان كان حالا او
 رهنا بدله ان كان مؤجلا وهو بعيد ولو قتل عبدا فاعتقه الكفارة
 فالشيخ قولان والاشبه المنع وان قتل خطأ قال في البسوط لم يجز عتقه لعتاق
 حق الخن عليه برقبة وفي النهاية يبيع ويضمن السيد رية المقتول وهو
 حسن ولو اعتق عنه محقق بمسئلته صح ولم يكن له عوض فان شرط عوضا
 يقول له اعتق وعلى عشرة صح ولزمه العوض ولو تبرع بالعتق عنه قال الشيخ
 نفذ العتق عن المعتق دون من اعتق عنه سواء كان المعتق عنه حيا او
 ميتا ولو اعتق الوارث عن الميت من ماله لا من مال الميت قال الشيخ صح
 والوجه التسوية بين الاجنبية والوارثية المنع والجواز اذا قال اعتق

العتق صح

عبدك عنه فقال اعتقت عنك فقد رفع الاتفاق على الاجزاء ولكن متى ينقل
الى الامر قال الشيخ ينقل بعد قول العتق اعتقت عنك ثم يعتق بعده وهو
تحكم الوجه الاقتصار على الشرة وهي صحة العتق وبلية نية الامر وما
عداه تخمين ومثله ان اقل كل هذا الطعام فقد اختلف ايضا في الوقت الذي
يملكه الاكل والوجه عندى انه يكون اباحة للتناول ولا ينقل الى ملك
الاكل ويشتط في الاعتاق شرط **الاول** النية لانه عبادة تعمل بها
فلا يفتق باحدها الا بالنية ولا بد من نية القرية فلا يبع العتق من
الكافر ميتا ارجو ان امرت بالتعددية القرية فصحة ويعتبر نية التغير
ان اجتمعت اجناس مختلفة على الاشبه ولو كانت الكفارات من جنس
واحد قال الشيخ يجوز نية التكفير مع القرية ولا يفتقر التبعين وفيه
اشكال اما الصوم فلا يشبه بالذهب انه لا بد فيه من نية التعيين يجوز
عديدها الى الزوال فرفع على القول بعدم التعيين **الثاني** لو عتق
عبدا عن احد كفاريه صح لتحق نية التكفير اذ لا عبرة بالسبع اعطى
الحكم **الثاني** لو كان عليه كفارات تلك مساوية العتق والصوم
لصحة فاعتق ونوى القرية والتكفير ثم عجز فما مشهريه مشهريه
بنية القرية والتكفير ثم عجز فاطعم ستين مسكينا كذا لك برئ من ذلك

له

كان

ولم يعين **الثالث** لو كان عليه كفارة ولم يد راحي عن قتل اوظهار فاعتق
ونوى القرية والتكفير اجزاء **الرابع** لو شك بين تذر وظهار فنوى
التكفير لم يجز لان التذر لا يجزى فيه نية التكفير ولو نوى ابراء
من ايها كان حاز ولو نوى العتق مطلقا لم يجز لان احتمال ارادة التطوع
اظهر عند الاطلاق وكذا لو نوى الوجوب لانه قد يكون لا عن كفارة **الخامس**
لو كان عليه كفارتان وله عبدان فاعتقهما ونوى نصف كل واحد منهما
عن كفارة صح لان كل نصف عتق عن الكفارة المرادة به وقهر الباقية
عنهما بالشرائية وكذا لو اعتق نصف عبدا عن كفارة معينة صح لانه
يعتق كله دفعة اما لو اشترى اياه او عجز من يعتق عليه ونوى التكفير
قال في المبسوط يجزى وفي الخلاف لا يجزى وهو اشبه لان نية العتق
مؤثرة في ملك العتق لانه ملك غيره فالشرائية سابقة على النية فلا
يصادف حصولها ملكا **الشرط الثاني** تجريد عن العوض فلو قال العبد
ان حر وعليك كذا لم يجز عن الكفارة لانه قصد العوض ولو قال
له فاقبل عتقك ولو كان عن كفارتك ولك على كذا فاعتقه لم يجز عن كفارة
لانه قصد العوض وفي وقوع العتق تردد ولو قيل بوقوعه لم يلزم
العوض قال الشيخ نعم وهو حسن ولو رد المالك العوض بعد قبضه لم يجز

عن الكفارة لانها لا يجوز حال الاعتاق فلم يجز فيما بعده **الشرط الثالث**
 ان لا يكون السبب محرما فلو بطل بعد بان قلع عينيه او قطع حبله
 ونوى التكفير انفق ولم يجز عن الكفارة **القوله في الصيام** ويتعين
 الصوم في المرتبة مع العجز عن العتق ويتحقق العجز ما بعدم الرقبة او
 بعدم ثمنها واما بعدم التمكن من شرائها وان وجد الثمن وقيل حد
 العجز عن الاطعام ان لا يكون معه ما يفضل من قوته وقوت عياله
 ليوم وليلة ولو وجد الرقبة وكان مضطرا الى خدمتها او ثمنها
 لنفقته وكسوته لم يجب العتق ولا بيع المسكن ولا ثياب الجسد
 وبيع ما يفضل عن قدر الحاجة من المسكن ولا بيع الخارج على
 المرتفع عن مباشرة الخدمة وبيع على من جرت عادته بخدمته
 نفسه الا مع المرض المخرج الى الخدمة ولو كان الخادم غاليا بحيث
 يتمكن من الاستبدال منه ببعض ثمنه قيل يلزم بيعه لامكان الغش
 عنه وكذا قيل في المسكن اذا كان غاليا او مكروا بتصيل البدل بجز
 الثمن والاشبه انه لا يباع مستكبروم النوى عن بيع المسكن ويتحقق
 العجز عن العتق يلزم في الظهار والقتل خطا وصوم شهرين مستبعين
 وعلى المملوك صوم شهر فان افطر في الشهر الاول من غير عذر استقل

وان كان احد ربني وان صام من الثاني ولو يوما اتم وهل بائنه مع
 لا فطار فيه تردد واشبه عدم الاثم فيه والعذر الذي يصح معه
 البناء الحيف والنفاس والمرض والاعناء والجنون اما النفقات
 اضطر اليه كان عذرا والا كان فاطعا للتابع ولو اضطر الحامل
 او المرضع خوفا على انفسهما لم ينقطع التابع ولو اضطر باخوفا على الولد
 قال في قطع قطع وقال في الخلاف لا ينقطع وهو اشبه ولو اكره على
 الاضطر لم ينقطع التابع سواء كان اجبارا كن وجرا الماء فحلقه او
 لم يكن كضرب جمل اكل وهو اختيار الشيخ في ذوقه وقيل بالقر
 ولو عرض اثناء الشهر الاول زمان لا يصح صومه عن الكفارة كغير
 رمضان والاخص بطل التابع **القوله في الاطعام** ويتعين الاطعام
 في المرتبة مع العجز عن الصيام ويجب اطعام العدد المعتبر لكل واحد
 مدة وقيل مدان ومع العجز مدة والاشبه الاول ولا يجزى
 اعطاء ما دون العدد المعتبر وان كان بقدر اطعام العدد ولا
 يجوز التكرار عليهم من الكفارة الواحدة مع التمكن من العتق ويجوز
 مع التعذر ويجب ان يطعم من اوسط ما يطعم اهله ولو اعطى ما
 يغلب على قوت البلد جاز ويستحب ان يفتقر اليه ادا ما اعلاه الختم

٥٠٠
 واسطة الخلق وادونه الميمون ان يعطى العدد مقرتين ومعتين
 اطعاما وتسليما ويجزى اخراج الحنطة والشعير والذوق والخبز ويجزى
 اطعام الصغار منفردين ويجوز منفذين ولو انفردوا احتسب الاثنا
 بواحد يستحب الاقتضا على اطعام المؤمنين ومن هو عجزهم كالاطفال
 وفي المبسوط تصرف الى من يصرف اليه زكاة الفطرة ومن لا يجوز هذا
 لا يجوز هنا والوجه ان اطعام المسلم الفاسق ويجوز اطعام الكافر
 وكذا الناصب مسائل اربع **الاولى** كفارة اليمين بخيرة بين العتق
 الاطعام والكسوة فان اكسب الفقير وجب ان يعطيه وبين مع القدرة و
 مع العجز ثوبا واحدا وقيل يجزى الثوب الواحد مع الاختيار وهو
الثانية الاطعام في كفارة اليمين مد لكل مسكين لو كان قادرا على
 المدين ومن فقها شام من خص المد بحال الضرورة والاول اشبه
الثالثة كفارة اليمين مثل كفارة اليمين **الرابعة** من ضرب بجلد فوق
 الحد استحب له التكفير بحقه **المقصود الرابع** في الاحكام المتعلقة به
 الباب وهي مسائل **الاولى** من وجب عليه شهران متتابعان فان صام
 هلالين فقد اجزى وان كانا ناقصين وان صام بعض الشهر واكمل الثاني
 اجتزأ به وان كان ناقصا ويكمل الاول ثلثين ويكمل الثاني ثمانين

٥٠١
 والاول اشبه **الثانية** المعتبر في المرتبة بحال الاداء لا حال الوجوب
 فلو كان قادرا على العتق فحصر صام ولا يستقر العتق في وقت **الثالثة**
 ان امكن له مال يصل اليه بعد مدة غالب الما ينقل فرضه بل يجزى العتق
 ولو كان مما يقتضيه المشقة بالتأخير كالظهار في الظهار **الرابعة**
 ان اعجز عن العتق فدخل في الصوم ثم وجد ما يعتق لم يلزمه العود وان كان
 افضل وكذا لو اعجز عن الصوم فدخل في الاطعام ثم ان العجز **الخامسة**
 ظاهر ولم يوال العود فاعتق عن الظهار قال الشيخ لا يجزى به لا تكفر قبل
 الوجوب وهو حسن **السادسة** لا تدفع الكفارة الى الطفل لانه لا اهلية
 له وتدفع الى وليه **السابعة** لا تصرف الكفارة الى من يجب نفقته
 على الدافع كالاب والام والاولاد والزوج والمولود لانهم اغنياء
 بالدافع وتدفع الى من سواهم وان كانوا اقارب **الثامنة** ان وجبت
 الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسكين سواء كفر بالاعتق
 او بالصيام او بالاطعام **التاسعة** اذا وجب عليه كفارة بخيرة كفر
 بمجنس واحد ولا يجوز ان يكفر بنصفين من جنسين **العاشر** ويجزى
 دفع القيمة في الكفارة لاستعمال الذمة بالخصال لا بقيمتها **الحادية عشر**
 قال الشيخ من قتل في الاشهر الحرم وجب عليه صوم شهرين متتابعين

رواية
من الاشهر الحرم ولو دخل فيها العبد ايام التشريق هي رواية زرارة
والشهور عوم النع **الثانية عشرة** كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين
فمجزئ صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بقدره فمقتضى كل يوم بمدة من
طعام وان لم يستطع استغفر الله تعالى ولا شيء عليه **كتاب الایلاء**
والنظر في امور اربعة الاول في الصيغة ولا ينعقد الایلاء الا باثبات
الله تعالى مع التلفظ ويقع بكل لسان مع القصد اليه والتلفظ الصحيح
والله لا ادخلت فرج في فرجك او ياتي بالتلفظ المحقق بهذا
الفعل او ما يدل عليها صريحا او محتملا كقوله لا جامعتك ولا وطئتك
فان قصد الایلاء صح ولا يقع مع مجردة عن النية اما لو قال والله
لا جمع راسي وراسك بيت او مخدة اولاد ساقنتك فقال الشيخ
في الخلاف لا يقع الایلاء به وقال في المبسوط يقع مع قصد وهو حسن
ولو قال لا جامعتك في دبرك لم يكسرها واهل بيتك غيرك الایلاء
عن الشرط للشيخ فيه قوله ان اظهرها اشتراطه فلو غلب بشرط او زنا
متوقع كان لا غيا ولو حلف بالعناق ان لا يطعمها او بالصدقة او الخيال
لم يقع ولو قصد الایلاء ولو قال ان اصبحت فمضى كذا لم يكن الایلاء
ولو الى من زوجته وقال للاخوي شركتك معها لم يقع بالثاني ولو

نواه ان لا الایلاء الا مع النطق باسم الله ولا يقع الا في اضرار فلا حلف لصلا
اللبس او لتدبير في مرض لم يكن له حكم الایلاء وكان كالايمان **الثاني** في
الموت ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد ويعصح من
المولود حرة كانت زوجته وامه ومن الذمي والمخمس وفي صحة من المحب
تردد اشبه الجواز ويكون فسخه كفدية العاجز **الثالث** في المولى منها
ويشترط ان تكون منكوبة بالعقد لا بالملك وان تكون مدخولها
وفي وقوعه بالسمتع بما ترده اظهره المنع ويقع بالحرمة والمملوكة والمرقة
الى المرأة لضرب المدة ولها بعد انقضاءها المطالبة بالفسخ ولو كانت
امة ولا اعتراض للمولود يقع الایلاء بالذمية كما يقع بالسنة **الرابع**
في احكامه وهي مسائل **الاولى** لا ينعقد الایلاء حتى يكون التبرع طلقا
او مقيدا بالدم او مقررنا بمدة تزيد عن اربعة اشهر او مضافا الى
فعل لا يحصل الا بعد انقضاء مدة التبرع بيقينا او غالبا كقوله وهو
بالعراق حتى امضي الى بلاد التراد واعودا ويقول ما بقيت لا يقع
لاربعة اشهر فاردن ولا معلقا بفعل ينقض قبل هذه المدة بيقينا
او غالبا او محتملا على السواء ولو قال والله لا وطئتك حتى ادخل
هذه الدار لم يكن الایلاء لا يمكنه التحلص من التكفير مع الوطء بالخل

وهو مناف للايلاء **الثانية** مدة التريض في الحرة والامارة شهر سواء
كان الزوج حراً او مملوكا والمدة حق للزوج وليس للزوجة مطالبة
فيها بالفئة فاذا انفقت لم تطلق بانقضاء المدة ولم يكن للحاكم طلاقها
وان رافعت فهو ميمر بين الطلاق والفئة فان طلق فقد خرج حراً
ويقع الطلاق رجعية على الشهر وكذا ان فاء وان امتنع من الامتناع
حسب رضيق عليه حتى يفي او يطلق ولا يحير الحاكم على احد ما تعينا
ولو الى مدة معينة ودافع بعد المرافعة حتى انفقت المدة يسقط
حكم الايلاء ولم يلزمه الكفارة مع الوطى ولو اسقطت حقها من المطالبة
لم تسقط المطالبة لا حتى يتجدد فيسقط بالعفو ما كان لا ما يتجدد
الاول لو اختلفت انقضاء المدة فالقول قول من يدعى بقاءه هكذا
لو اختلفت في زمان ايقاع الايلاء فالقول قول من يدعى تأخره **الثاني**
لو انفقت مدة التريض وهناك ما يمنع من الوطى كالحيض والمرض
لم يكن لها المطالبة لظهور عذرها في التأخر ولو قيل لها المطالبة بفئة
العاجز عن الوطى كان حسناً ولو تجددت عذارها اثناء المدة قال
ط يقطع الاستدانة بعد الحيض وفيه تردد ولا يقطع المدة باعد
الرجل ابتداء ولا اعتراضاً ولا تمتنع من الموافقة **انتهاء الثالث**

فول
الرافعة

اذا جن بعد ضرب المدة احتسب المدة عليه وان كان مجنوناً فان انفقت
المدة والمجون بان تريض به حتى يفيق **الرابع** اذا انفقت المدة وهو
عمر الزم بفئة المعدد وكذا الواتفق صائماً ولو وقع اذ بالفئة دون
ايم وكذا كل وطى محرم كالوطى في الحيض والصوم **الخامس** ان لم
ثم الى صح الامران وبوقف بعد انقضاء مدة الظهار فان طلق فقد
وفى الحق وان ابقى الزم المكفر والوطى لانه اسقط حقه من التريض
بالظهار وكان عليه كفارة الايلاء **السادس** اذا الى ثم ارتد قال
لشيخ لا يحتسب عليه مدة الرد لان النكاح سبب لا رتبة لا يثبت
الا يلاء والوجع الاحتساب لما كتبه من الوطى بازالة المانع **المسئلة السابعة**
ان اوطى في مدة التريض لزمت الكفارة اجماعاً ولو وطى بعد المدة
قال في طلاقه كفارة وفي الخلاف تلزمه وهو الاشبه **الرابعة** اذا وطى
الولي ساهياً او مجنوناً او اشبهت بغيرها من حلة ثلثة قال الشيخ
بطل حكم الايلاء لمحقق الاصابة ولا تجب الكفارة لعدم الخش **المسئلة الثامنة**
ان ادعى الاصابة فانكرت فالقول قوله مع يمينه لتعدد البيِّن **الخامسة**
قال في طلاقه المضروبة بعد التراضع لامن حين الايلاء وفيه تردد
السابعة الذميان ان اترضا كان الحاكم بالخيار بين الحكم بينهما

ردها الى اهل غلتهما **الثامنة** فئة القادر غيبون المحشفة في القبل
 وفئة العاجز اظهر العزم على الوطى مع القدرة لو طلب الامهال
 مع القدرة اهل ما جرت العادة به كوقع خفة الماكول والاكل
 ان كان جائعا والراحة ان كان متعبا **التاسعة** ان الى من الامهات ثم
 اشتراها واعتقها وتزوجها بعد الایلاء وكذا الى العبد الحر
 ثم اشتريه واعتقه وتزوج بها **العاشر** ان اقال الاربع والله لا
 وطيتك لم يكن موليا في الحال وجاز له وطى ثلثهن ويتعين التحريم
 في الرابعة ويتعين ^{بشيء} الایلاء ولها المرافعة وتضرب لها المدة ثم تقف
 بعد المدة ولو ماتت واحدة قبل الوطى اخلت اليمن لان الخلف يتحقق
 الا مع وطى الجميع وقد تعدد حق الميتة اذا حكم بوطيها وليس رك
 لوطاق واحدة او اثنتين او ثلثا لان حكم اليمن هنا باق فيمن بقي
 لا يمكن الوطى في المطلقات ولو بالشيئة ولو قال لا وطيت واحدة
 منك تعلق الایلاء بالجميع وضربت المدة لمن عاجلا نعم لو وطى
 واحدة خنت واخلت اليمن في البوابة ولو طلق واحدة او اثنتين او
 ثلثا كان الایلاء ثابتا فيمن بقي ولو قال في هذه اردت واحدة معيثة
 قبل قوله لانه اصر بنيه ولو قال لا وطيت كل واحدة منك كان موليا

من كل واحدة كالمولى من كل واحدة منفردة وكل من طلقها فقد وفاهها
 حقها ولم يخل اليمن في البوابة وكذا ان وطئها قبل الطلاق لزمتها الكفارة
 وكان الایلاء في البوابة باقيا **الحادية عشرة** ان الى من الرجعية صح ويتجنب
 زمان العدة من المدة وكذا لو طلقها رجعتا بعد الایلاء وراجع **الثانية**
عشرة لا تتكرر الكفارة بتكرار اليمن سواء قصد التاكيد او لم
 يقصد او قصد بالثانية غير ما قصد بالاولى ان كان الزمان جدا
 نعم لو قال لا وطيتك خمسة اشهر فان انقضت فوانته لا وطيتك ستة
 فاما الاثنان ولها المرافعة ^{لضربة} مدة الترضع عقيب اليمن ولو
 وافقته فاطلحت انقضت خمسة اشهر فقد اخلت اليمن وقال
 الشيخ ويدخل وقت الایلاء المأذون فيه وجب بطلان الخلف لعلقه
 على الصفة على ما قرره الشيخ **الثانية عشرة** ان اقال الله لا وطيتك
 سنة الاقرة لم يكن موليا في الحال لان له الوطى من غير تكفير ولو
 وطى وقع الایلاء ثم ينظر فان تخلف من المدة قد الترضع عليها
 صح وكان لها المرافعة وان كان دون ذلك بطل حكم الایلاء
كتاب اللعان النظر في اركانه واحكامه واركانه
 اربعة **الاول** في السب وهو شيان **الاول** القدح

ولا يثبت اللعان به الا على رى الزوجة المحصنة لدخولها بالزنا
قبلا او دبرامع روى المشاهدة وعدم البينة فلا رى الاجنبية
تعين الحد ولا لعان وكذا لو قذف الزوجة ولم يثبت المشاهدة ولو كان
لها بينة فلا لعان ولا حد وكذا لو كانت المقذوفة مشهورة بالزنا
ويقتصر على اشتراط المشاهدة سقوط اللعان بحق الذي بالقذف
لتعذر المشاهدة ويثبت في حقه بنى الولد ولو كان للقاتل
بينة فعُدل عنها الى اللعان قال في حق يصح ومنع في حق القاتل الى
اشتراط عدم البينة الذي هو الاشبه ولو قد نفيا بنى اضافة
الى ما قبل النكاح فقد وجب الحد وهل له اسقاطه باللعان قال في
ق ليس له اللعان اعتبارا بحالة الزنا وقال في طه ذلك اعتبارا
بحالة القذف وهو اشبه ولا يجوز قد يفامع الشبهة ولا مع غلبة
الظن وان اخبره الثقة او شاع ان فلانا زنى بها اذ اذ قد في لغة
الرجعية كان له اللعان وليس له ذلك في البايين بل يثبت بالقذف
الحد ولو اضافة الى زمان الرجعية ولو قد نفيا بالتحقق لم يثبت
اللعان ولو ادعى المشاهدة ويثبت الحد ولو قذف زوجة لمجنونة
ثبت الحد ولا يقام عليه الحد الا بعد المطالبة فان افتقر صحيحا

وليس لوليتها المطالبة بالحد مادامت حية وكذا ليس للمولى مطالبة بزوج
امته بالغربة قد نفيا فان ماتت قال الشيخ له المطالبة وهو حسن
الثاني انكار الولد ولا يثبت اللعان بانكار الولد حتى تضعه لسته
اشهر فصاعدا من حين وطئها ما لم يتجاوز حملها اقصى مدة الحمل و
تكون موطوءة بالعقد الدائم ولو ولدته نكاحا لا قبل من ستة اشهر
لم يلحق به وان بقي بغير لعان اما لو اختلفا بعد الدخول في زمان الحمل
تلاعنوا ولا يلحق الولد حتى يكون الوطئ ممكنا والزواج قادر فلو دخل
الجنب دون تسع فولدت لم يلحق به ولو كان له عشر فزاد الحق لا مكنا
البلوغ في حقه ولو كان نادرا ولو انكر الولد لم يلاعن اذ لا حكم لللعان
ويؤخر اللعان حتى يبلغ ويرشد ولومات قبل البلوغ او بعده
ولم ينكوه الحق به وورثته الزوجة والولد ولو وطئ الزوج دبرا
فلمت الحق به لا مكان استرسال المني في الفرج وان كان الوطئ في غير
ولا يلحق ولد المحبة المجهوب على بر تدويلحق ولد النكاح والمحجوب
ولا يثنى ولد احدهما الا باللعان تنزيلا على الاحتمال وان بعد
وان كان الزوج حاضرا وقت الولادة ولم ينكر الولد مع ارتفاع
الاعتذار لم يكن له انكاره بعد ذلك الا ان يؤخره بما جرت العادة به

كالسعي الى الحاكم ولو قيل له ان كان ما لم يعترف به كان حسنا ولو امتسك
عن نفي الحمل حتى وضعت جاز له نفيه بعد الوضوح على القولين
لا محتمل ان يكون التوقف لترده بين ان يكون جملا او رجلا ومن
اقر بالولد مرجحا او غوى لم يكن له انكاره بعد ذلك مثل ان يشتر
به فيجب مما يقتضيه الرضا كان يقال له بارك الله لك في مولودك
فيقول امين او انشاء الله اقول قال مجيبا بارك الله فيك او
احسن الله اليك لم يكن اقرارا وان اطلق الرجل وانكر الدخول
فادعته وادعت انها حامل منه فان اقامت بينة انه ادعى مترا
لاعتما وحرمت عليه وكان عليه المهر وان لم تقبينة كان عليه نصف
المهر ولا لعان وعليها مائة سوط وقيل لا يثبت للعان ما لم يثبت
الدخول وهو الوطى ولا يكفي ارضاء السر ولا يتوجه عليه الحد انه
لم يقذف ولا انكر ولدا يلزمه الاقرار به وعل هذا شبه ولو قذف
امراة ونفى الولد واثبت بينة سقط الحد ولم ينف الولد الا باللعان
ولو طلقها باينا فانت بولد يلحق به الظاهر لم يثبت الا باللعان ولو
تزوجت فانت بولد لدون ستة اشهر من دخول النكاح وتسعة
اشهر فادون من مزارق الاول لم ينف عنه الا باللعان **الركن الثالث**

عليها

في الملاءعة ويعتبر كونه بالغاعا فلا وفي لعان الكافر وايتان شرهما
اقر بيمين وكذا القول في المملوك ويصح لعان الاخرى ان كان له اشارة
معقولة كما يصح طلاقه واقراره وربما توقف شأنه مناظر الى تعدد
العلم بالاشارة وهو ضعيف ان ليس حال اللعان بنائذ عن حال الاقر
بالقتل ولا يصح اللعان مع عدم النطق وعدم الاشارة المعقولة ولو
نفي ولد المجنونة لم ينفق الا باللعان ولو افاقت فلا عنت صح والى كان
النسب ثابتا والزوجة باقية ولو انكر ولد الشبهة انقضى عنه ولده
ثبت اللعان وان اعترف انقضاء الحمل لا خلاص شرط الالتحاق او
بعضها وجب انكار الولد واللعان لثلاثة يلحق بنسبه من ليس منه ولا
يجوز انكار الولد للشبهة ولا للظن ولا لخالفه صفات الولد صفات
الواطي **الركن الثالث** في الملاءعة ويعتبر فيها البلوغ وكمال العقل
والسلامة من الصم والبكم والحرس وان يكون منكوحا بالعقد الدائم وفي
اعتبار الدخول بها خلاص المروية انه لا لعان وفيه قول بالجواز
وقال ثالث بثبوتة القذف دون نفي الولد ولا يثبت للعان بين
الحر والمملوكة وفيه رواية بالمنع وقال ثالث بثبوتة نفي الولد دون
القذف ويصح لعان الحامل لكن لا يقام عليها الحد الا بعد الوضع لا

تصير الامتنع انشا بالملك وهل تصير فراسا بالوطي فيه روايتان اظهرهما
انها ليست فراسا ولا يلحق ولدها الا باقران ولو اعترف بوطيها ولو
نفاه لم يفتقر الى لعان **الركن الرابع** في كيفية اللعان ولا يصح الا
عند الحاكم او من نصب لذلك ولو تراصيا برحم من العاتة فلا عين
بينهما جان ويثبت حكم اللعان بنفس الحكم وقيل حيتبر رضاها بعد
الحكم وصورة اللعان ان يشهد الرجل بالله اربع مرات ان لم يكن ^{اللعان} فليحلف
فيما رماها به ثم يقول عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين ثم تشهد المنة
بالله اربعاً ان لم يكن الكاذبين فيما رماها به ثم يقول ان غضب الله عليها
ان كان من الصادقين ويشتمل اللعان على واجب ودب فالواجب
التلفظ بالشهادة على الوجه المذكور وان يكون الرجل قائما عند
التلفظ وكذا المنة وقيل يكونان جميعا قامين بين يدي الحاكم ثم
يبده الرجل اولا بالتلفظ على الترتيب المذكور وبعد المنة ثم
يعينها بما ينيل الاحتمال كذكر اسمها وذكر اسمها واصفاتها المميزة لها
عن غيرها وان يكون النطق بالعربية مع القدر ويجوز غيرها
مع التعذر وان كان الحاكم غير عارف بتلك اللغة افتقر الى حضور
مترجمين ولا يكفي الواحد ويجب البدانة بالشهادات ثم باللعن وفي

المنة تنبدي بالشهادات ثم بقولها ان غضب الله عليها ولو قال احدها
عوضا شهد بالله احلف واقسم او ما سألهم يحزن والندب ان يحل
الحاكم مستدبر القبلة وان يقف الرجل عن يمينه والمرئع عن يمين الرجل
وان يحضر من يبيع اللعان وان يعظه الحاكم ويخوفه بعد الشهادات
قبل ذكر اللعن وكذا المنة قبل ذكر الغضب وقد يغلط اللعان
بالقول والمكان والزمان ويجوز اللعان في المساجد والجوامع اذ لم
يكن هناك ما يمنع من الكون في المسجد فان اتفقت المنة حاضرا فقد
الحاكم اليها من يثبوت الشهادات وكذا لو كانت غير موزة لم يكلفها
الخروج عن منزلها وجران استيفاء الشهادات عليها فيه وقال الشيخ
ان اللعان ايمان وليس بشهادات واعلمه نظر الى اللفظ فانه يصح
اليمن **واما** احكامه فتشتمل على مسائل **الاولى** يتعلق بالقذف
وجوب الحد حتى الرجل وبلعانه سقوط الحد في حقه وجوب الحد
في حق المنة ومع لعانها ثبوت احكام اربعة سقوط الحد في ثبوتها
الولد عن الرجل دون المنة وزوال الفرائض والحرمان المؤبد ولو
الكذب نفسه في اثناء اللعان او بكل يثبت عليه الحد ولم يثبت عليه
الاحكام الباقية ولو نكلت هي واقرت رجمت وسقط الحد عنه

ولم ينزل الفراش ولا يثبت التحريم ولو اكدب نفسه بعد اللعان لحق بالولد
 لكن يرثه الولد ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به وترثه الام ومن يتقرب
 بها ولم يعد الفراش ولم ينزل التحريم وهل عليه الحد فيه روايتان
 اظهرهما انه لا حد ولو اعترفت بعد اللعان لم يجب عليها الحد الا
 ان تقر اربع مرات وفيه وجوب بمعها تردد **الثانية** ان انقطع كلامه
 بعد العقد وقبل اللعان صار كالآخر ويكون لعانه بالاشارة
 وان لم يحصل اليأس منه **الثالثة** اذا دعت انه قد فيها بما يوجب
 اللعان فانكر فاقامت بيته لم يثبت اللعان وتعتبر الحد لانه يكذب
 نفسه **الرابعة** اذا قذف امراته برجل على وجه فيها الى الزنا كان
 عليه حدان وله اسقاط حد الزوجة باللعان ولو كان له بيته سقط
 الحدان **الخامسة** اذا قذفها فاقترت قبل اللعان اال الشيخ لزمها
 الحدان اقرت اربعاً وسقط عن الزوج ولو اقرت مرة فان كان
 هناك نسب لم ينتف الا باللعان وكان للزوج ان يلاعن لغيره
 لان تصادق الزوجين على الزنا لا يفي بالنسب وهو ثابت بالقرائن
 وفي اللعان تردد **السادسة** اذا قذفها فاعترفت ثم انكرت فاقامت
 شاهدين باعترافها قال الشيخ لا يقبل الا اربعة يجب الحد وفيه

اشكال ينشأ من كون ذلك شهادة بالافترار لا بالزنا **السابعة** اذا قذفها
 فاقترت قبل اللعان سقط اللعان وورثها الزوج وعليه الحد لو اقرت
 ولو اراء دفع الحد باللعان جاز وفي رواية اب بصيران قام رجل من
 اهلها فلاعنه فلا ميراث له والاخذ بالميراث والميراث ذهب الشيخ في
 ق والاصل ان الميراث يثبت بالموت فلا يسقط باللعان المتعقب
الثامنة اذا قذفها ولم يلاعن فحد ثم قذفها به قيل لا حد وقيل
 بحد مستكبحصول الموجب وهو الاشبه وكذا الخلاف فيما لو اذاعها
 ثم قذفها به وهما سقوط الحد اظهر ولو قذفها به الاجنبى حد ولو قذفها
 فاقترت ثم قذفها الزوج او الاجنبى فلا حد ولو قذفها لغيره فمكنت
 ثم قذفها الاجنبى قال الشيخ لا حد كما لو اقام بيته ولو قيل بحد كان
 حسنا **التاسعة** لو شهدا بربعة والزوج احدهم فيه رواية اخبرها
 ترجم المرئيه والاخرى حد الشهود ولا عن الزوج ومن فقهاء من
 نزل رد الشهادتين على اختلاف بعض الشرائط وسبق الزوج لهما
 وهو من **العاشرة** اذا اخل احداهما بشيء من الفاظ اللعان الزوجية
 لم يصح ولو حكم به حاكم لم ينفذ **الحادية عشر** فرقة اللعان فسخ وليست
 طلاقاً **كتاب العتق** وفصله متفق عليه حتى

روى من اعتق مؤمنا اعتق الله بكل عضونه عضوا من النار ويخضع
 الرق باهل الحرب دون اليهود والنصارى والمجوس لما بين بشرائط الله
 ولو اخلوا دخلوا في قسم اهل الحرب وكل من اقر على نفسه بالرق مع جهالة
 خريته حكم برقيقته وكذا الملقطة دار الحرب ولو ان ترى انسان من
 حربته ولده او زوجته او احدي ذوى ارحامه كن جازا وملاكة
 انهم في في الحقيقة ويستوى سبي المؤمنين والقتال في استباحة
 الرق وان لالرق يكون باسبيل اربعة المباشرة والشرية والملك
 والعوارض اما المباشرة فالعتق والكتابة والتدبير اما العتق
 فعبارة الصريحة التحريرة الاعتناق ترد ولا يصح عمدا التحرير
 صريحا كان او كناية ولو قصد به العتق كقوله فكأن رقيقك او
 انت سائبة ولو قال لامته يا حرة وقصد العتق فهو محررها ترد
 والاشبه عدم التحرير لبعده عن شبه الانشاء لو كان اسمائة
 فقال انت حرة فان قصد الاخبار لم ينعقد وان قصد الانشاء
 صح ولو جعل منه الامران ولم يمكن الاستعلام لم يحل بالحرية لعدم
 اليقين بالقصد وفيه ترد منشأه التوقف بين اهل بحقيقة
 اللفظ والتمسك بالاحتمال ولا بد من التلطف بالفتح ولا يكفي

الاشارة مع القدرة على النطق ولا الكتابة ولا بد من خبره عن الشرط
 فلو علقه على شرط مترقب او صفة لم يصح وكذا الوقال يدك حرة او جلدك
 او وجهك اما لو قال بدنك او جسدك فالاشبه وقوع العتق لانه
 هو المعنى بقوله انت حرة وهل يشترط تعيين المعنوي الظاهر لا لوقال
 احد عبدي خريته ويرجع الى تعيينه فلو عين ثم عدل لم يقبل ولو
 مات قبل التعيين قيل يعين الوارث وقيل يفرع وهو اشبه لعدم
 اطلاع الوارث على قصد اما لو اعتق معينا ثم استثنى ارجح حتى
 ينكر فان ذكره على بقوله ولو عدل بعد ذلك لم يقبل فان لم ينكر لم
 يفرع مادام جبال الاحتمال المتذكر فان مات وادعى الوارث العلم
 رجع اليه وان جعل يفرع بين عبده لتحق الاشكال واليتيم من
 زواله ولو ادعى احد ما ليك انه هو المراد بالعتق فانكره القول
 قوله مع يمينه وكذا حكم الوارث ولو نكل فضر عليه والمعتق اعرق
 البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد الى العتق والتفريق الى
 الله وكونه غير مجبور عليه وفيه عتق الصبي اذا بلغ عشر او صدقته
 ترد ومستند الجواز رواية زرارة عن ابي جعفر ولا يصح
 عتق السكران ويبطل باشرطانية القرينة عتق الكافر لاعتدائها

في حقه وقال الشيخ في بيع وعتق في الاسلام والمالك فلو كان
المملوك كافرا لم يصح عتقه وقيل يصح مظه وقيل يصح مع النذر ويصح
عتق ولد الزنا وقيل لا يصح بناء على كفره ولم يثبت ولو اعتق غير
المالك لم يفد عتقه ولو جازه المالك ولو قال ان ملكك فانت
حر لم ينعق مع المالك الا ان يجعله نذرا ولو جعل العتق مينا لم يقع
كما لو قال انت حر ان فعلت او ان فعلت ولو اعتق مملوك ولده
الصغير بعد التقويم صح ولو اعتقه ولم يقو به على نفسه او كان الولد
بالعاس شيئا لم يصح ولو شرط على العتق شرط لا يفرض احق لزوم الوفاء
به ولو اشترط اعادته في الرق ان خالف اعيد مع المخالفة عملا
بالشرط وقيل يبطل العتق لانه اشترط لا سرقاق من يشترطه
ولو شرط خدمة زمان معين صح ولو قضى المدة ابقا لم يعد في الرق
وهل للورثة مطالبة باجرة مثل الخدمة قيل لا ولو جره الزوم
ومن وجب عليه عتق في كفارة لم يجزه التدبير وان اتى على المؤمن
سبع سنين استحب عتقه ويستحب عتق المؤمن مطلقا ويكره عتق
المسلم المخالف وعتق من لا يهدى على الاكتساب ولا ماس عتق لم يضر
ومن اعتق من يعجز عن الاكتساب استحب اعانته ويصح هذا الفصل

مسائل الاول لو نذر عتق اول مملوك يملكه فملك جماعة قيل يعتق
احدهم بالقرعة وقيل يغير ويعتق وقيل لا يعتق شيئا لانه لم يتحقق
شرط النذر والا فلما روى **الثاني** لو نذر عتق اول ماله
فولدت توأمين كانا معتقين **الثالث** لو كان له ماله فاعتق
بعضهم ثم قيل له هل اعتقت ماله كان فقال نعم انصرف الجواب
من باشر عتقهم خاصة **الرابع** لو نذر عتق امتهان وطها صح
اخرجهما من ملكه اخلت اليمن ولو اعادها بملك مستأنف لم يعد
اليمن **الخامس** اذا نذر عتق كل عبد قد تم انصرف الى من مضى عليه
في ملكه ستة اشهر فصاعدا **السادس** من اعتق عبده وله مال فانه
لمولاه وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان علم فهو للعتق الا ان
ليست فيه المولى والا فلما اشترط **السابع** اذا اعتق ثلث عبيده
وهم ستة استخرج الثلث بالقرعة وصورتها ان يكتب في ثلث قاع
اسم اثنين في كل رقعة ثم يخرج على الحرية او الرقية فان اخرجت على
الحرية كفت الواحدة وان اخرجت على الرقية افتقر الى اخرج
وان استأوى اعددا وقيمة او اختلف القيمة مع امكان التعديل
اثلاثا فلا بحث وان اختلف القيمة ولم يمكن التعديل اخرج ثلث قيمته

والطرح اعتبار العدد وفيه تردد وان تعدد التقدير لعدد او قيمة
اخرجنا على الحرية حتى يستوفى الثالث قيمة ولو قصر قيمة المخرج اكلنا
الثالث ولو يجزء من **الثلث** من اشترى انة ذبينة ولم ينقد
ثمنا فاعتقها وتزوجها ومات ولم يخلف سواها بطل عتقها وكأخه
وردت على البايع رقاً ولو حملت كان ولدها رقاً وهي رواية
هشام بن سالم وقيل لا يبطل العتق ولا يرق الولد وهو أشبه
التاسعة ان اوصى بعتق عبد فخرج من الثلث ليرث الوارث اعاقه
فان امتنع اعتقه الحاكم ويحكم بجزئته حين الاعناق لحين الوفاة
وما اكتسب قبل الاعناق وبعد الوفاة يكون له لاستقرار سبب
العتق بالوفاة ولو قيل يكون للوارث لتحقيق الرق عند الاكتساب
كان حسناً **العاشر** اذا عتق مملوك عن غيره باذنه وقع العتق عن
الامر وينتقل الى الامر عند الامر بالعتق ليحقق العتق للملك وفي
الاشغال تردد **الحادية عشر** العتق في مرض الموت يضمن من الثلث
وقيل من الاصل والاول مروي تفريعا **الاول** ان العتق
ثلث اماء في مرض الموت ولا مال له سوى ما اخرجت واحدة منهم
بالقرعة فان كان بها حمل تحدد بعد الاعناق فهو حر اجماعا وان كان

سابقا على الاعناق قيل هو حر ايضا وفيه تردد **الثاني** ان العتق ثلثه
في مرض الموت لا يملك غيره ثم مات احدهم افرغ بين الميت والاخي
ولو خرجت الحرية لمن مات حكم له بالحرية ولو خرجت على احد الحيين
حكم على الميت بكونه مات رقاً لكن لا يحسب من التركة ويقرب بين
الحيين وقصر بينهما ما يحملة الثلث من التركة الباقية ولو عجز احدهما
عن الثلث اكل الثلث عن الآخر ولو فضل منه كان فاضله **قالوا**
السريرة في عتق شخص امر عبيد سري العتق فيه كله ان كان المعتق
صحيحا ايزال الفقر فاما ان كان له فيه شريك قوم عليه ان كان موسرا
سعى العبد في ذلك ما بقي منه ان كان المعتق معسرا وقيل ان نقص العتق
فذلك ان كان موسرا وبطل ان كان معسرا وان قصد القرية اعتقت
حصته وسعى العبد في حصته الشريك ولم يجيب على المعتق فذلك فان عجز
العبد او امتنع من السعي كان لمن نفسه ما عتق وللشريك ما
بقي وكان كسبه بينه وبين الشريك ونفقته وفطرية عليه ما ولو
هاياه شريكه في نفسه صح وتناولت المماياة المعتاد والناذر كالصبي
والانقطاع ولو كان المملوك بين ثلثة فاعتق اثنان قومت حصته
الثالث عليها بالتسوية تساوت حصصهما فيه واختلفت باعتبار

القيمة وقت العتق لان وقت الحيولة وينعتق حصّة الشريك بأداء
 القيمة لا بالاعتاق وقال الشيخ هو مراعى ولو لم ينعق صبر عليه
 حتى يعود وان اعسر انظر الى الایسار ولو اختلفا فالقول قول
 المعتق وقيل القول قول الشريك لانه ينتزع نصيبه من يده ولو
 ادعى المعتق فيه عيبا فالقول قول الشريك واليتا اعتبر هو ان
 يكون مالكا بقدر قيمة نصيب الشريك فاضلا عن قوت يومه و
 ليلة ولو ورث شقصاصا من يعتق عليه قال في يقوم وهو بعيد
 ولو اوصى بعتق بعض عبده او بعقته وليس له غريم يقوم على
 الورثة باقية وكذا لو اعتقه عند موته اعتق من ذلك ولم يقوم عليه
 والاعتاق بغير القيمة الموصى به بعد الوفاة وبالمخرج عند الاعتاق ولا يعتدل
 في قيمة الزكاة باقل الامرين من حين الوفاة الى حين القبض لان التالف
 بعد الوفاة غير معتبر والزكاة مملوكة للوارث ولو عتق الحامل عتق
 الحمل وان استثنى رقيقته على رواية السكوني عن ابي جعفر وفيه إشكال
 منشأه عدم قصد العتق فترجع ان ادعى كلاً واحداً من
 الشريكين على صاحبه عتق نصيبه كان على كلاً واحد منهما اليدين
 لصاحبه ثم يستقر في نصيبهما وان ادفع المعتق قيمة نصيب شريكه

في القيمة

هل ينعق عند الدفع او بعد فيه تردد والنسب انه بعد الدفع يقع
 العتق عن ملك ولو قيل بالاقتران كان حسناً وان اشهد بعض الورثة
 بعتق مملوك لهم مضر العتق في نصيبه فان شهد آخر وكانا مريضين
 نفذ العتق فيه كله والا مضر في نصيبهما ولا يكلف احدهما شراء
 البالة واما الملك فان املك الرجل او المرأة احد الابوين وان
 علوا او احدا الاولاد ذكر انا وانثا وان تزولا انعتق في الحال وكذا
 لو ملك الرجل احد الحرمتين عليه نسبا ولا ينعق على المرأة سوى
 العودين ولو ملك الرجل من جهة الرضاع من يعتق عليه بالنسب
 هل ينعق عليه فيه روايتان اشهرهما العتق ويثبت العتق حين
 يتحقق الملك ومن يعتق كله بالملك ينعق بعضه بملك ذلك
 البعض وان املك شقصاصا من يعتق عليه لم يقوم عليه ان كان عسرا
 وكذا لو ملك بغير اختيار ولو ملكه اختيارا او كان موسرا قال
 الشيخ يقوم عليه وفيه تردد فمرعان الاول اذا اوصى لصبي او
 محبوس من يعتق عليه فاللواة ان يقبل ان لم يتوجه بغير علم الولي
 عليه فان كان فيه ضرر لم ينعق بالقبول لانه لا يخطئه كالوصية بالمريض
 الفقير نقضاً عن وجوب نفقة الثاني لو اوصى لم بعض من يعتق

عليه وكان معراجا للقبول ولو كان المولى عليه مورا قيل لا يقبل
 لانه لا يورثه انفا كاله والوجه القبول ان لا يشبهه انه لا يقوم عليه **باب**
 في العي والجذام والاقعاد واسلام المملوك في دار الحرب سببا على
 مولاه ودفع قيمة الوارث وفي عتق من مثل مولاة ورد المروى
 انه يعتق وقد يكون الاستيلاء سببا للعتق فلذلك الفصول
 الثلاثة في كتاب واحد لان ثمرتها ازالة الورق **كتاب**
التدبير والمكاتبة **باب** التدبير هو عتق العبد بعد وفاة
 المولى في وصية تدبيره بعد وفاة غيره كزوج المملوكة وفاته من جعل له
 خدمته ترد ظاهره الجواز ومستنده النقل والعلم به يستدعي
 ثلثة مقاصد **الاول** في العبارة وما يحصل به التدبير والصريح آت
 حر بعد وفاة او اذ امت فانت حر او عتق او عتق ولا عبرة
 باختلاف ادوات الشرط وكذا العبرة باختلاف الالفاظ التي يعبر
 بها عن المدبر كقوله هذا او هذه او انت او فلان وكذا لو قال انت
 مت او اى وقت او اى حين وهو ينقسم الى مطلوق ومولود اذ امت
 الى مقتد كقوله اذ امت في سفرى هذا او في مرضى هذا او في سنة
 هذه او في شهرى او شهر كذا ولو قال انت مدبر واقصر لم يعتد

أفتكاه

التدبير والمكاتبة

عتق حر

مت

لما لو قال فاذ امت فانت حر صح وكان الاعتبار بالصيغة لا بما تقدمها
 ولو كان المملوك لشريكين ففالا ان امتا فانت حر انصرف قول كل واحد
 منهما الى نصيبه ومع التدبير لم يكن معلقا على شرط وينعتق بموتها
 ان خرج نصيب كل واحد منهما من ثلثة ولو خرج نصيب واحد مات آخر
 وبقي نصيب الاخر او بعضه رق او لمات احد هما تحرر نصيبه من
 ثلثة وبقي نصيب الاخر حتى يموت ولي شرط في الصيغة المذكورة
 شرطان **الاول** النية فلا حكم لعبارة السأهي ولا الغلط ولا استكرام
 ولا المكروه الذي لا قصد له في اشتراط نية القرية ترد والوجه
 انه غير شرط **الثاني** تجريدها عن الشرط والصيغة في قول مشهور
 للأصحاب فلو قال ان قدم المسافر فانت حر بعد وفاة او اذ اهل
 شهر رمضان مثلام يعتد وكذا لو قال بعد وفاتي بسنة او شهر
 وكذا ان قال ان ادبت الى او الى ولدى كذا فانت حر بعد وفاة
 لم يكن تدبرا ولا كاتبة والمدبرة رق له وطبها والنصر فيها فان
 حملت منه لم يبطل التدبير ولو مات مولاه عتقت بوفاته من
 الثالث وان عجز الثالث عتق ما بقي فيها من نصيب المولود ولو حملت
 بمملوك سواء كان عن عقد او نكاح او شبهة كان مدبرا كاتبة ولو

الشرط
بين الاصح

رجع المولى في تدبير هالم يكن له الرجوع في تدبير ولد هار قيل له الرجوع
والاول مروى وكذا المدبر ان الذي بولد ملوك فهو مدبر كاسبه
ولو يدبر هالم رجع في تدبير هافانت بولد الستة اشهر فضا علان
حين رجوعه لم يكن مدبر الاحتمال تجدد له ولو كان له مدبر ستة
اشهر كان مدبر التحقق الحبل بعد التدبير ولو دبرها حاما لا قيل
ان علم بالحبل فهو مدبر والا فهو ورق وهي رواية او شافيل لا يكون
مدبر الا ان لم يقصد بالتدبير وهو شبه **ان** في الباشرة ولا
يصح التدبير الا من بالغ عاقل قصد مختار جازيا للتصرف ولو دبر
الغبي لم يقع تدبيره وروى انه ان كان ميمر العشر سنين صح
تدبيره ولا يصح تدبير المجنون ولا المكروه ولا المستكره ولا الشك
وهل يصح التدبير من الكافر الاشبه نعم حتى يثاكن او ذميا ولو
دبر المسلم ثم ارتد لم يبطل تدبيره ولو مات في حل ردت عتق
المدبر هذا ان كان ارتدا له لا عن فطرة ولو كان عن فطرة لم ينطق
المدبر بوفاء المولى الخروج ملكه عنه وفيه تردد لو ارتد لا عن
فطرة ثم دبر صح على تردده ولو كان عن فطرة لم يقع واطلق الشيخ
الجواز وفيه اشكال ينشأ من زوال ملك المدة عن فطرة ولو دبر

الكافر كافرا فاسلم بيع عليه سواء رجع في تدبيره ام لا ولو ما قيل
بيعه وقيل الرجوع في التدبير فخر من ثلثه ولو عجز الثلث فخرها باحتله
كان الباء للوارث فان كان مسلما استقر ملكه وان كان كافرا بيع عليه
يصح تدبيره الاخرى بالاشارة وكذا رجوعه ولو دبر صحيحا ثم خسر رجع
بالاشارة المعلومة صح **الثالث في الاحكام** وهي مسائل **الاولى** التدبير
بصفة الوصية يجوز الرجوع فيه قولا لقوله رجعت في هذا التدبير و
فعلا كان يهب او يعقق او يوقف او يوصي سواء كان مطلقا او مقيدا
وكذا لو باع بطل تدبيره وقيل ان رجع في تدبيره ثم باع صح بيع رقبته
وكذا ان قصد ببيعة الرجوع وان لم يقصد ببيعة البيع في خدمته دون
رقبته وفخره بموت مولاه ولو انكر المولى تدبيره لم يكن رجوعا ولو
ادعى المملوك التدبير وانكر المولى خالف لم يبطل التدبير في نفس الامر
الثانية المدبر يتعق بموت مولاه من ثلث مال المولى فان خرج منه
والا فخر من المدبر بقدر الثلث ولو لم يكن له سواء عتق ثلثه ولو
دبر جماعة فان خرجوا من الثلث والا عتق من يملكه الثلث وبدء
بالاول فالاول ولو جهل الترتيب استخرجوا بالقرعة ولو كان على الميت
دين يستوعب التركة بطل التدبير وبيع المدبرون فيه والا يبيع

منهم بقدر الدين وتقدر ثلث من بقي سواء كان الدين سابقا على التركة
او لاحقا على الصحيح وكما يصح الرجوع في المد ببيع الرجوع في بعضه **ثالث**
ان ادبر بعض عبده لم يعتق عليه الباق ولو كان له شريك لم يكلف شراء
حصته وكذا لو دبره باجمعه ورجع في بعضه وكذا لو دبر الشريك ثم
اعتق احدهما لم يقوم عليه حصته الاخر ولو قيل يقيم كان وجبا ولو
دبر احدهما ثم اعتق وجب عليه فك حصته الاخر ولو اعتق جميعا
الحصة القرن لم يجب عليه فك الحصته المدبرة **الرابعة** ان ابطل المدبر
بطل تدبيره وكان هو ومن يولد له بعد الاباق رفاة ولد له امرأته
واولاده قبل الاباق على التدبير ولا يبطل تدبير المملوك لو ارتد
فان الحق بدار الحرب بطل لانه اباق ولو مات مولا قبل فراقه تخر
الخامسة ما يكتبه المدبر لمولاه لا نرق ولو خلف المدبر الوارث
فيما فيه بعد موت المولى فقال المدبر اكتسبه بعد الوفاة قال قول
قوله مع يمينه ولو اقام كل منهما بيتة فالبيتة بيتة الوارث **السادس**
ان الجح على المدبر بما دون النفس كان الارش للمولى ولا يبطل التدبير
وان قتل بطل التدبير وكان قيمته للمولى يقوم مدبر **السابعة** اذا
جن المدبر تعلق ارش الجنانية برقبته وليس له فك بارش الجنانية وله

على تردده

بيعه فيها فان فكر فهو على تدبيره وان باعه وكانت الجنانية تستغرق القيمة
لستحق الارش وان لم تستغرقه بيع منه بقدر الجنانية والباقي على
التدبير ولو لاه ان يبيع خد منه وله ان يرجع في تدبيره ثم يبيعه
وعلى ما قلناه لو باع رقبته ابتداء صح وكان ذلك نقضا للتدبير
وعلى رواية اذا لم يقصد نقض التدبير كان التدبير باقيا وينتق
بموت المولى ولا سبيل عليه ولو ملك المولى قبل ان تنكح انتق ولا
يثبت ارش الجنانية في تركة المولى **الثامنة** ان ابطل المدبر بطل التدبير
ولو جعل خد منه لغيره حيوة الخدم ثم هو حر بعد وفاته ذلك
الغير لم يبطل تدبيره باهانة فروع اربعة **الاول** اذا استفاد المدبر
ملا بعد موت مولاه فان خرج المدبر من الثلث فالكل له والا كان له
من الكسب بقدر ما حتر منه والباقي للورثة **الثاني** اذا كان له
مال غايب عنه بقدر قيمته مرتين تخر ثلثه وكلما حصل من المال
شيء تخره من المدبر بنسبته وان تلف استقر العتق **الثالث** اذا
اد اكتب ثم دبر صح فان ادنى مال الكتابة عتق بالكتابة فان خرجته
مات المولى عتق بالتدبير ان خرج من الثلث والاعتق منه الثلث
وسقط من مال الكتابة بنسبته وكان الباقى مكتبا اما لو دبر ثم كتبه

كان نقضا للتدبير وفيه اشكال اما لو دبره ثم قاطعه على مال الجعل
له الحق لم يكن ابطالا للتدبير **قطعا الرابع** اذ ادبرها صح ولا يدبر
الى امر ولو رجع في تدبير صح فان انت به لا قل من ستم اشهر من حين
التدبير صح التدبير فيه لتحقيقه وقت التدبير ولكن لاكثر لم يحكم
بتدبيره لاحتمال تجدده وتوقم **الحل واما المكتبة**
فستدعى بيان اركانها واحكامها ولو احكامها **اما الاركان**
فالضيعة والموجب والمملوك والعوض المكتبة مستحقة ابتداء مع
الامانة والاكتساب ويؤكد قبول المملوك ولو عدم الامر ان كانت حرة
وكذا لو عدم احدها وليست عتقا بصفة ولا بيعا للعبد من نفسه
بل هي معاملة مستقلة بعيدة عن شبه البيع فلو باع نفسه ثم دخل
لم يصح ولا يثبت مع المكتبة خيار المجلس ولا تنقح من ذلك الاجل على
الاسباب ويفتقر ثبوت حكمها الى الايجاب والقبول يكفي في المكتبة
ان يقول كاتبك مع تعيين الاجل والعوض وهل يفتر القول فاذ
اوتيت فانت حر مع نية ذلك قيل نعم وقيل لا بل يكفي نية مع العقد
فان اتى عتق سواء نطق بالضيعة او اغفلها وهو اشارة **المكتبة**
مشرطة ومطلقة فالمطلقة ان يقتصر على العتق وذا الاجل والعوض

والنية والمشرطة ان يقول مع ذلك فان عجزت فانت ردة الرق فتحررك
للولية رقا ولا يعيد عليه ما اخذه وحده العجز ان يؤخر بها الى ان يعلم
من حاله العجز عن فك نفسه وقيل ان يؤخر بها عن محله وهو مروي
يسحب للموالمع العجز الصبر عليه والمكتبة عقد لازم مطلقه كانت
او مشرطة وقيل ان كانت مشرطة فهي جارية من جهة العبد لان له
ان يعجز نفسه والاو لا شبه ولا نسلم ان للعبد ان يعجز نفسه بل يجب
عليه السعي ولو امتنع بحجر وقال الشيخ لا يحجر وفيه اشكال من حيث
عقد المكتبة وجوب السعي فكان الاسباب اجبارا لكن لو عجز كان للموالمع
ولو اتفقا على التقابل صح وكذا الوارثة من مال المكتبة وينتق كالابرأ
ولا تبطل بموت المولى وللوارث المطالبة بالمال وينتق كالاداء الى
الوارث ويعتبر في الموجب البلوغ وكمال العقل والاختيار وجواز
التصرف وهل الاسلام شرط فيه تردد والوجه عدم الاستراط فلو
كاتب مملوكه الذي على خمر او خنزير وتناضا حكمه عليها بالتمزام ذلك
ولو اسلام بطل وان لم يتناضا كان عليه القيمة ويجوز لو تولى اليتيم
ان يكتب مملوكه مع اعتبار الغبطة للموالمع عليه وفيه قول بالمنع ولو
ارتد ثم كاتب لم يصح اما الزوال ملكه عنه ولا يقر المسلم ملكه

ويعتبر الملوذ البالغ وكال العقل لانه ليس لاحدهما هلية القبول
 كتابة الكافر ترد واطهر المنع لقوله نعم فكانتوهم ان علمهم غير واما
 الاجل ففي اشتراط خلاف فن الاصل من اجاز الكتابة حالة ومؤجلة
 ومنهم من اشترط الاجل وهو الاشبه لان ما في الملوذ لسببه فلا
 يصح المعاملة عليه واليسر في ملكه يتوقع حصوله فحقن ضرب الاجل و
 يكفي اجل واحد ولا حدة الكثرة ان كانت معلومة ولا بد ان يكون
 وقت الاداء معلوما فلو قال كاتبك على ان تؤدى الى كذا سنة
 بمعنى انها ظرف الاداء لم يصح ويجوز ان يتساوى الغير وان تختلف
 وفي اعتبار اتصال الاجل بالعقد ترد ولو قال كاتبك على خدمة
 شهر ودينار بعد الشهر صح ان كان الدينار معلوما الجنس لا يلزم
 تاخير الدينار الى اجل اخر ولو مرض العبد شهر افدية بطلت
 الكتابة لسعد العوض ولو قال على خدمة شهر بعد هذا الشهر قيل
 تنطل على القول باشتراط اتصال المدة بالعقد وفيه ترد ولو كان
 ثم حبسه مدة قيل يجب ان يؤجله مثل تلك المدة قيل لا يجب بل
 يلزم اجره لمدة احتباسه وهو اشبه واما الوعد فيعتبر فيه ان
 يكون دينامهما معلوما القدر والوصف مما يصح تمكيد الملوذ فلا يصح

الكتابة على عين وادمع جملة العوض بل يذكر في وصفه كلما يقاوت الشئ
 الاجل بحيث يرتفع الجملة فان كان من الاثمان وصفه كما يصفه في
 النسيئة وان كان عرضا وصفه كصفته في السلم ويجوز ان يكتبه بأ
 من شأ ويكره ان يجاوز قيمته ويجوز ان يكتبه على منفعة كالحقنة
 والخياطة والبناء بعد وصفه بما يرفع الجملة وان جمع بين كتابة بيع
 واجارة وغير ذلك من عقود المعاوضات فعقد واحد صح ويكون
 مكاتبته بحصة منه من البذل وكذا يجوز ان يكتب الاشيا على
 سواء اتفقت حصتها او اختلفت تساو العوضا او اختلفا ولا
 يجوز ان يدفع الى احد الشريكين دون صاحبه ولو دفع شيئا كان
 لهما ولو اذن احدهما لصاحبه جاز ولو كاتب ثلثة في عقد واحد
 صح وكان كل واحد منهم مكاتباً بحصة منه من السمي ويعبر بالقيمة
 وقت العقد واهم ادي حصته عتق ولا يتوقف على اداء حصته
 غيره واهم عجز استرق دون غيره ولو شرط كفالة كل واحد منهم
 صاحبه وضمانا عليه كان الشرط والكتابة صحيحين ولو دفع الكتاب
 ما عليه قبل الاجل كان الخياط الملوذ في القبض والتاخير ولو عجز
 الكاتب المطلق كان على الامام ان يفكده من سهم الرقاب المكاتبه

الفاصلة لا يقع بها حكم بل تقع لادعية واما الاحكام فتشتمل على مثل
الاولى ان اقامت المكاتب وكان مشروطا بطلت الكتابة وكان ما
 تركه لمولاه واولاده رقيقا وان لم يكن مشروطا خسر منه بقدر
 ما اذناه وكان الباقى رقيا ولمولاه من تركته بقدر ما فيه من رقيق
 ولورثته بقدر ما فيه من حرية ويؤدى الوارث من نصيب
 الحرية ما بقى من مال الكتابة وان لم يكن له مال سعى لا ولا يباقي
 على اسمهم ومع الاداء ينعق الاولاد وهل للولد اجدهم على الاداء
 فيه تردد وفيه رواية اخرى تقتضى اداء ما خلف من اصل التركة
 ويخسر الاولاد وما بقى لهم الاول اشهر ولو اوصى له بوصية صحته
 منها بقدر ما فيه من حرية وبطل ما اراد ولو وجب عليه جذاقيم
 عليه من هذا الاحرار بنسبة الحرية وبنسبة الرقبة من جدهم
 ولو رقيقا لمولاه بمكاتبته سقط عنه من الحد بقدر ما رقيقا من الرق
 وحد بالبالة **الثانية** ليس للمكاتب التصرف في ما يبيع ولا يبتع
 ولا يعق ولا اقرض الا باذن مولاه ولا يجوز للولد التصرف في مال
 المكاتب الا بما يتعلق بالاستيفاء ولا يجوز له وطى المكاتبه بالملك
 ولا بالعقد ولو طاعته حدثت ولا يجوز له وطى امه المكاتبه

وطى لبنته كان عليه المهر وكل ما يكتسبه المكاتب قبل الاداء وبعد الاداء
 فهو له لان تسلط المولى زال عنه بالكتابة ولا تزوج المكاتبه الا باذنه
 ولو باذنه كان عقد هام موقفا مشروطا كانت او مطلقة وكذلك
 ليس للمكاتب وطى امه بيتا عا الا باذن مولاه ولو كانت كتابته مطلقة
الثالثة كلما يشتد الولد على المكاتب عقد المكاتبه يكون لا ريبا
 ما لم يخالف الكتاب والسنة **الرابعة** لا يدخل الخلف في كتابة امه لكن لو
 حملت بهم لوك بعد الكتابة كان حكم اولادها الحكم بما ينعق منهم
 بحسابها ولو تزوجت بغير كان اولادها احرار او وحلت من
 مولاهم لم ينطل الكتابة فان مات وعليها شيء من الكتابة خسر من
 نصيب ولدها وان لم يكن لها ولد سعت من مال الكتابة للوارث
الخامسة الشروط رق وفطرية على مولاه ولو كان مطلقا لم يكن
 عليه فطرية وان اوجب عليه كفارة لكفر بالصوم ولو كفر بالعق
 لم يجزه وكذا لو كفر بالطعام ولو كان المولى اذن له قيل لا يجزئ لانه
 كفر بما يجب عليه **السادسة** ان املك المملوك نصف نفسه كان
 كسبه بينه وبين مولاه ولو طلب احدهما المماثلة اجبر المستع قبل
 لا يجير وهو المشبه **السابعة** لو كاتب عبده ومات فابوئه احد

الوارث من نصيبه من مال الكتابة او اعتق نصيبه صح ويقيم عليه
 البقرة **الثامنة** من كاتب عبده وجب ان يُعْتَمَ من ركونه ان وجبت
 عليه ولا حمله قلة ولا كثرة ويستحب التبع بالعطية **المعجزة الثانية**
 لو كان له مكاتبتان فاذى احدهما واشتبى صبر عليه لوجها لذكره
 مات المولى استخرج بالقرعة ولو ادعى على المولى العلم كما بالقول قولهم
 يمينه ثم يقرع بينهما لاستخراج **المكاتب العاشرة** يجوز بيع مال الكتابة
 فان اذى الكاتب مال الكتابة انعق وان كان مشرطا فعجز وفتح
 المولى لارقالوله ويجوز بيع المشروط بعد عجزه مع النسخ ولا يجوز
 بيع المطلق **الحادية عشر** اذا رجع بنته من مكاتبه ثمنها فملكته
 انفسح النكاح بينهما **الثانية عشر** اذا اختلف السيد والمكاتب في
 مال الكتابة اذ في المدة او في الغنم فالقول قول السيد مع يمينه ولو قيل
 القول قول منكر زيادة المال والمدة كان حسنا **الثالثة عشر** اذ رفع
 مال الكتابة وحكم بخرقته فبان العوض معيبا فان فصل المولى فلا كلام
 وان رده بطل العتق المحكوم به لانه مشروط بالعوض ولو جرد في الغنم
 عيبا لم يمنع من الرد بالعيب الاول مع اشر الحادث وقال الشيخ
 يمنع وهو بعيد **الرابعة عشر** اذا اجتمع على المكاتبين مع مال الكتابة

فان كان ما في يده يقوم بالجميع فلا بحث وان عجز وكان مطلقا خاص فيه
 الديان والمولى وان كان مشروطا فمدا الدين لان في تقديمه حفظا
 للعقدين ولومات وكان مشرطا بطلت الكتابة ودفع ما في يده في
 الديون خاصة ولو قصر قيم بين الديان بالحصر ولا يضمن المولى
 لان الدين يتعلق بذلك المال **الخامسة عشر** يجوز ان يكتب بعض عبده
 ان اكان البقرة حرا او رقالة ومنعه الشيخ ولو كان البقرة رقالة غير فان
 صح وان لم يان بطلت الكتابة لانها تقتضي ضرر الشريك ولا يكتب
 ثمنها الا كاستبلا ومع الشركة لا يتمكن من التصرف واما اللواحق
 فتشتمل على مقاصد **الاول** في لواحق تصرفاته وقد بينا ان لا يجوز
 ان يتصرف بما ينافي الاكستلاب من هبة او عباية او افراضا ولعناق
 الا بان مولاة وكما يصح ان يهب من الاجنب بان المولى فذلك هبته
 لمولاه ونزله ان يلحق هناما مثل **الاول** الى الراعي من الكتابة تحصيل
 العتق وانما يتم باطلاق التصرف في وجهه الا كاستبلا فيصح ان يبيع
 من مولاة ومن غيره وان يشتري منه ومن غيره ويتوخي ما في الغبطة
 في معاوضته فيبيع بالمال لا بالوئجل الا ان يسمح المشتري بزيادة
 عن الثمن فيعجل مقدار الثمن ويؤخر الزيادة اما هو فان ابتاع بالثمن

نفسه

جاز وكذا ان استلف وليس له ان يرهين لانه لا حظ له ورثته منه وكذا
ليس له ان يدفع قراضا **الثانية** ان اكان للمكاتب على مولاه مال فخل تخمنا
كان المالا ان متساويين جنسا ووصفا تها ترا ولو فضل لاحدهما
صاحب الفضل وان كانا مختلفين لم يحصل التقاض الا بزمانهما وهكذا
حكم كل غريمين وان اتراضيا كفى ذلك ولو لم يقض الذي لم يبيع
عوضا سواء كان امانا او اعواضا وفيه قول اخر بالتفصيل **الثالثة**
ان استرى اياه بغير ان مولاه لم يبع وان كان ان لم يبع وكذا لو اوج
له به ولم يكن في قوله ضرر بان يكون مكتسبا يستغنى بكسبه واذا قبله
فان ادى مال الكتابة عتق المكاتب وعتق الاخر مع عتقه وان عجز
فضح المولا استرقا قوما وفي استرقاق الابتر تد **الرابعة** ان اجنى عبد
المكاتب لم يكن له ان يفك بالارش الا ان يكون فيه العطة له ولو كان
المملوك اب المكاتب لم يكن له افكاكه بالارش ولو قصر عنه قيمة الاب لا
يتجمل بالاد مال له التصرف فيه ويستبقى ما لا ينتفع به لا تنزل بقدر
في ابيه وفي هذا ترد **الثاني** في جنابة المكاتب والجنابة عليه فيه
فثمان **الاول** في مسائل الشرط وهي سبع **الاولى** اذا جنى المكاتب على
مولاه عمدا فان كانت نفسا فالقصاص للوارث فان افقر كان كالو

المقصود

مات وان كانت طرفا فالقصاص للمولود فان اقتصر فالكتابة بها لها وان
كانت الجنابة خطأ فهي تتعلق برقبته ولما ان يفدى نفسه بالارش
لان ذلك يتعلق بمصلحة فان كان ما سيده بقدر الحقيق دفع الاداء
ينعتق فان قصر دفع ارش الجنابة فان ظهر عجزه كان لمولاه فسخ الكتابة
وان لم يكن له مال اصلا وعجزه فان فسخ المولى سقط الارش لانه لا يثبت
للمولود زمة المملوك مال وسقط مال الكتابة بالفسخ **الثانية** ان اجنى
على اجنبية عمدا فان عفى فالكتابة بها لها وان كانت الجنابة نفسا فقتل
الوارث كان كالومات وان كان خطأ كان له فك نفسه بالارش الجنابة
ولو لم يكن مال فلا اجنبى بيعه في ارش الجنابة الا ان يفدى لسبيده
فان فداه فالكتابة بها لها **الثالثة** لو جنى عبد لمكاتب خطأ كان للمكاتب
فك بالارش ان كان دون قيمة العبد وان كان اكثر لم يكن له ذلك
كالس له ان يبتاع بزيادة عن ثمن المثل **الرابعة** اذا جنى على جماعة فاق
كان عمدا كان لهم الفصل وان كان خطأ كان لهم الارش متعلقا برقبته
فان كان ما في يده يقوم بالارش فله افكاكه برقبته فان لم يكن له مال
لتساووا في قيمة بالحصول **الخامسة** ان اكان للمكاتب اب وهو قاتل
عبد له لم يكن له القصاص كالا يقتصر منه قتل الولد ولو كان للمكاتب

عبيد فبني بعضهم على بعض جازله الاقتصاص حسب المادة التوثيق **السنة**
 ان ائتمل المكاتب فهو كالموات وان جنى على طرفه عدا كان الجاني هو
 المولى فلا قصاص وعليه الارش وكذا لو كان اجنيا حرا وان كان
 مملوكا ثبت القصاص وكل موضع ثبت فيه الارش فهو للمكاتب لا لغيره
 كسنة **السنة** ان اجنى عبد المولى على مكاتبه عدا فاداه الاقتصاص فللمولى
 منعه ولو كان خطا فاداه الارش لم يملك منعه لانه بمنزلة الاكسبية
 فلوراداه البراءة توقف على رضا السيد **اما المطلق** فان اتى من
 مكاتبته شيئا تحريره منه بحسابه فان جنى هذا الكاتب فاحترق
 منه شيئا جنايته عدا على حرا اقتصر منه ولو جنى على مملوك لم يقتصر
 لما فيه من الحرية ولو من ارش الجناية بقدر ما فيه من الحرية وتعلق
 بوقته منها بقدر وقته ولو جنى على مكاتبه مسؤله اقتصر منه
 وان كانت حرية المجاز ان لم يقتصر وان كانت اقل اقتصر منه ولو
 كانت الجناية خطا تعلق بالعاقلة بقدر الحرية وبوقته بقدر
 الرقية والمولى ان يفدى نصيب الرقية بنصيبه من ارش الجناية
 سواء كانت الجناية على عبد او حر ولو جنى عليه حر فلا قصاص عليه
 الارش وان كان رقبا اقتصر منه **الثاني** في احكام المكاتب في

الموايا وفيه مسائل **الاولى** لا يصح الوصية بوقته المكاتب كالا يصح
 نعم لو اضاف الوصية به الى عوده في الرق جاز كما لو قال ان عجز وفخت
 كتابته فقد اوصيت لك به ويجوز الوصية بمال الكتابة ولو جمع بين
 الوصيتين لواحد ولا اثنين جاز **الثانية** لو كاتبه مكاتبه فاستدتم
 اوصى به جاز ولو اوصى بما في ذمته لم يصح وان قال فان قبضت منه فقد
 اوصيت به لك صح **الثالثة** اذا اوصى ان يوضع عن مكاتبه اكثر من ثلث
 عليه فهو وصية بالنصف وزيادة وللورثة الميثية في تعيين الزيادة
 ولو قال اضعوا عنه اكثر ما بقي عليه ومثله فهو وصية بماله عليه وبطلت
 في الزايد ولو قال اضعوا عنه مائتا فان شاء وابقى شيئا صح وان
 شاء الجميع قيل لا يصح ويبقى منه شي بقرينة حال اللفظ **الرابعة**
 اذا قال اضعوا عنه اوسط مخوم فان كان فيها اوسط عدد او قدرا
 انصرف اليه وان اجتمع الامر ان كان الورثة بالخيار في ايها شاءوا
 وقيل تستعمل القرعة وهو حسن وان لم يكن اوسط قدرا ولا عددا
 جمع بين تخمين ليتحقق الاوسط فيؤخذ من الاربعة الثلث والثلث
 ومن الستة الثلث والرابع **الخامسة** اذا اعتق مكاتبه مرضه
 او ابرئه من مال الكتابة فان برء فقد لزمت العتق والبراء واربات

٥٤٩

خرج من ثلثه وفيه قول آخر انه من اصل التركة فان كن الثلث بقدر
 الاكثر من قيمته ومال الكتابة عتق وان كان احدها اكثر اعتبر الاقل
 فان خرج الاقل من الثلث عتق والغي الاكثر وان قصا الثلث عن
 الاقل عتق منه ما يحمله الثلث وبطلت الوصية في الزايد وسعى
 في باء الكتابة وان عجز كان للورثة ان يسترقوا منه قدر ما بقي
 عليه **سلسلة** ان اوصى بعتق المكاتب فان لم يسواه ولم يحل
 مال الكتابة بعتق ثلثه مجزأ ولا ينتظر بعتق الثلث حلول الكتابة
 لانه ان ادى حصل للورثة ثلثا المال وان عجز اسرقوا ثلثيه و
 بقي ثلثاه مكاتباً يحرر عند اداء ما عليه **السابعة** اذا كاتب المريض
 عبده اعتبر من الثلث لانه معاملته على ماله بما له فخرت الكتابة بحري
 الهبة وفيه قول آخر انه من اصل المال بناء على القول بان المخرقة
 من الاصل فان خرج من الثلث نفذت الكتابة فيه اجمع وينتفع
 عند اداء المال وان لم يكن سواء محتج ثلثه وبطلت الباء **واما**
الاستيلاء فيستدعي بيان امرين الاول في كيفية الاستيلاء وهو
 يتحقق بعلوق امته منه ملكة ولو اولد امته غيره موكأ ثم ملكها
 لم تصرام ولده ولو اولدها ولد احرام ثم ملكها قال الشيخ تصير ولده

وفي رواية ابن مارد لا تصير ام ولد له ولو وطئ المراهنة فحملت خلت
 في حكم ابناء الاولاد وكذا لو وطئ الذي اتمته فحملت منه ولو اسلمت
 عليه وقيل يحال بينه وبينها وتجعل على يد امرئة ثقة والاولا شبه **الثاني**
 في الاحكام المتعلقة بام الولد وفيه مسائل **الاولى** ام الولد مملوكة لا تحترق
 بموت المولى بل تنعق من نصيب ولدها لكن يجوز للمولى بيعها ما اذ
 ولدها حيا الا في ثمن رقبها اذا كان ديناً على المولى ولا وجه لادائها الا
 منها ولو مات ولدها رجعت طلقاً وجاز التصرف فيها بالبيع وغيره
 من التصرفات **الثانية** اذا مات مولاها وولدها حيا جعلت في نصيب
 ولدها وعتقت عليه ولو لم يكن سواها عتق نصيب لدها منها
 في الباء وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسراً وهي مملوكة **الثالثة**
 اذا وصى لام ولد له قيل تنعق من نصيب ولدها وتعطى الوصية
 وقيل تنعق من الوصية فان فضل منها شيء عتقت من نصيب لدها
 وهو شبه **الرابعة** اذا جنت ام الولد خطاً تعلقت الجناية برقبها ولو
 فكها وبكم يفكها قيل باقل الامر من ارش الجناية وقيها وقيل بثلث
 الجناية وهو الاشبه وان شاء دفعها الى الجني عليه وفي رواية من منع
 عن ابي عبد الله جناية في حقوق الناس على سيدها ولو جنت على

٥٥١

جماعة فالحيار للولاء ايضاً بين فديتها وتسليمها الى المحي عليهم او رثتهم
على قدر الجنايات **الخامسة** روى محمد بن قيس عن جعفر بن وليد
نصرانية اسلمت عند رجل وولدت منه غلاماً مات فلعمت
وتزوجت نصرانية وتضرت وولدت فقال ولدها لابنها من
سيد ها وتحبس حتى تضع فان اولدت فاقتلها وانما النهاية يفعل
بها ما يفعل بالمرتدة والرواية سائدة **كتاب الاقرار**
والنظر في الاركان والواحد واركان اربعة **الاول** في الصيغة ومنها
مقاصد **الاول** في الصيغة الشرعية وهي اللفظ المتضمن للاذعان
حق واجب كقولك على او عندي او في ذمتي او ما شئت ويصح
الاقرار بغير العربية اضطراراً واختياراً ولو قال ان على كذا ان
شئت او ان شئت لم يكن اقراراً وكذا لو قال ان قد زيد وكذا ان
رضي فلان او ان شهد لك فلان فهو صريح لزوم الاقرار في الحال
ان اصدق وجب الحق وان لم يشهد واطلاق الاقرار بالموتى يرضى
الى ممان البلد وكذا اطلاق الذهب والفضة ينصرف الى النقود
في بلد الاقرار ولو كان نقداً غالباً او موزناً مختلفان وهما
الاستعمال سواء رجع في التحسين الى المقر ولو قال له على درهم درهم

ولو قال ان شهد مع

وكذا المكيل

مع يمينه **السادس** اذا قال هذا الثوب وهذا العبد لزيد فاربعين قبل من ينكر
 انكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه والمحاكم انتزاع ما قرره وله اقراره
 في يده **الثامنة** اذا قال فلان علي الف ثم دفع اليه وقال هذه التي كنت
 اقررت بها كانت ودعيته فان انكر المقر له كان القول قول المقر مع
 وكذا لو قال لك في دمتي الف وجاء بها وقال هي ودعيته وهذا لها
 اما لو قال لك في دمتي الف وهذه هي التي اقررت بها كانت ودعيته
 لم يقبل لان ملكه الذمة لا يكون ودعيته وليست كالايه ولا كالوسطى
 ولو قال له علي الف ودفعها وقال كانت ودعيته وكنت اظنها باقية
 فبانت نالقة لم يقبل لانه مكنى باقراره اما لو ادعى تعها بعد الاقرار
 قبل **السادس** اذا قال له هذه الدار مائة قبل ورجع تفسير الكيفية
 اليه فان انكر المقر له شيئا من تفسيره كان القول قول المقر مع يمينه
العاشرة اذا قال له ميراث ابى او من ميراث ابيه مائة كان اقراره
 ولو قال له ميراثى من ابى او من ميراثى من ابى لم يكن اقرارا وكان كالوعد
 بالهبة وكذا لو قال له من هذه الدار صرح ولو قال من دارى لم يقبل ولو
 قال له مالي الف لم يقبل ومن الناس من فرق بين له على وبين له
 دارى بان بعض الدار لا يمتد دارا وبعض المال يمتد مالا ولو قال

في هذه المسائل من واجب او بسبب صحيح او ما جرى مجراه صحيح في الجميع **المقصد**
الثالث في الاقرار المستفاد من الجواب فلو قال لي عليك الف فقال زيدا
 اقبضتها كان اقرارا ولو قال زيدا لم يكن اقرارا ولو قال نعم واجل او بلى
 كان اقرارا ولو قال انا مقتر به لزومه ولو قال انا مقتر واقصر له يلزم لمقره لا لغيره
 ولو قال اشتريت متى واستوصيت فقال نعم فهو اقرار ولو قال ليس عليك
 كذا فقال بلى كان اقرارا ولو قال نعم لم يكن اقرارا وفيه تردد من حيث العمل
 الامران استعمالا ظاهر **المقصد الرابع** في صيغ الاستثنا وقواعد ثلث
الاولى الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات نفي **الثانية** الاستثنا
 من الجنس جاز ومن غير الجنس على تردد **الثالثة** بكفى في محنة الاستثنا
 ان يبقى بعد الاستثنا بقية سواء كانت اقل او اكثر **الفرع** على القاعدة
 الاولى اذا قال له على عشرة الادرم كان اقرارا بتسعة ونفيا للادرم
 ولو قال له ادرم كان اقرارا بالعشرة ولو قال له عندك عشرة الادرم
 كان اقرارا بادرهم وكذا لو قال له عندك عشرة الادرم كان اقرارا بادرهم
 ولو قال له ادرم لم يكن اقرارا بشيء ولو قال له خمسة الا اثنين والا
 واحدا كان اقرارا باثنين ولو قال عشرة الا خمسة الا ثلاثة كان اقرارا
 بثمانية ولو كان الاستثنا الاخير بعد الاول رجعا جميعا الى المشتبه

منه قوله عشرة الواح الواح فاستطاع من الجملة الاولى وقال لغلام هذا
 الثوب الاثلاثه او هذه الذار الا هذا البيت او الخاتم الا هذا الفصح
 وكان كالا يستثابله ظهر وكذا وقال هذه الذار لغلام والبيت الحكم
 له والفصح اذا اتصل الكلام ولو قال هذه العبد لزيد لا واحد كلف
 البيان فان عيّن صح ولو انكر المقر له كان القول قول المقر مع ميمنه وكذا
 لو مات احدهم وعين الميت قبل منه ومع المنازعة فالقول قول المقر
 يمينه المقر بيمينه على الثانية اذا قال له على الف الاثم فان هذا الاستثنا
 من غير الجنس فهو اقرار بتسعائة وتسعة وتسعين درهما وان اجزأ
 كان تفسير الالف اليه فان فترها شيئا يصح وضع قيمة الدرهم منه
 صح وان كان لا يتوعد به قيل يبطل الاستثنا لا تنعقد الاقرار بما يبطله
 فيصح الاقرار ويبطل المبطل وقيل لا يبطل ويكلف تفسيره بما يفيق منه
 بقيمة بعد اخراج قيمة الدرهم ولو قال الف درهم الا ويا فان اعتبرنا
 الجنس يبطل الاستثنا وان لم يعتبره كلفنا المقر بيمينه الثور فان بقي
 بعد قيمته شيئا من الالف صح والا كان فيه الوجها ولو كانا محمولين كقوله
 له الف الاثني كلف تفسيرهما وكان النظر فيهما كالحملناه التمنع على
 الثالث لو قال له درهم الاثم لم يقبل الاستثنا ولو قال درهم ودرهم

الجملة صح

الاثم فان قلنا الاستثناء يرجع الى المجملين كان اقرارا بدينهم وان قلنا
 يرجع الى الاخير وهو الفصح كان اقرارا بدينهم وبطل الاستثنا الركن
الثاني في المقر لا بد ان يكون حرا مكلفا مختارا اجازيا التصرف ولا يعتبر
 عدالة فالتعبد لا يقبل اقراره ولو كان بادن ولية امنا لو اقرت بماله ان
 يفعله كالا وصية صح ولو اقر المجنون لم يصح وكذا المذكوه والسكون اما المحجور
 عليه للستنة فان اقرت بماله لم يقبل ويقبل فيما عداه كالتخلع والطلاق ولو
 اقرت بصفة قبل في الحد في المال ولا يقبل اقرار المملوك بماله ولا حد
 ولا جنابة بوجب ارش او قصاصا ولو اقرت بماله يتبع به اذا اعتق ولو
 كان مادم وناؤه التجارة فاقترتها يتعلق بها قبل لانه يملك التصرف فيملك
 الاقرار ويؤخذ ما اقر به بماله بده وان كان اكثر لم يضمنه مولاه ويتبع به اذا
 اعتق ويقبل اقرار المغلس وهل يشارك المقر له الغرما او ياخذ حقه
 من الفاضل فيه ترد ويقبل وصية المريض في الثلث وان لم يحز الورثة
 وكذا اقراره للوارث والاجنبي مع التهمة على اظهر القولين ويقبل اقرار
 بالهم ولو لم يقر بهما نه فان امتنع حبس وضيق عليه حتى يبين وقال الشيخ
 يقال له ان لم تقتر جعلتك ناكلا فان احترحلف المقر له ولا يقبل اقرار
 العتبه بالبلوغ حتى يبلغ الحد الذي يحتمل البلوغ الركن الثالث في

المقر له وهو ان يكون له اهلية التملك فلو اقر له بيمين لم يقبل وقال بسببها
ويكون الاقرار للمالك وفيه اشكال ان قد يجب بسببها ما لا يتحقق للمالك
كأن يشاء الحنايات على سابقها أو راكبا ولو اقر له بعد ذلك ويكون المقر
لولد له للعبد اهلية التصرف ولو اقر له لم يلزم سواء اطلق أو بغير شئ
محملا كالارث والوصية ولو نسب الاقرار الى السبب لاطل كالحناية
عليه فالوجه الحق نظر الى مبدء الاقرار والغالب ما يبطل ويملك المحل
ما اقر به بعد وجوده حيا ولو سقط ميتا فان فتره بالميراث رجع الى ابيه
الورثة وان قال هو وصيته رجع الى ورثة الموصي وان اجل طول ببيان
ويحكم بالمال للمحل بعد سقوطه حيا دون ستة اشهر من حين الاقرار
يبطل استحقاقه ولو ولد لاكثر من مدة الحمل ولو وضع فيما بين الاقل والاكثر
ولم يكن المرثية رجع ولا مال حكم له به لتحقيقه جملا وقتلا اقرار ولو كان
لهان زوج او مول قيل لا يحكم له لعدم اليقين بوجوده وقيل يكون له
بناء على غالب العوائد كان حسنا ولو كان المحل ذكرين تساويا فيما
اقر به ولو وضع احدهما ميتا كان ما اقر به للاخر لان الميت كالمعزوم
واذا اقر بولد لم يكن اقرارا بزوجية امه ولو كانت مشهورة بالحرة
الركن الرابع في الواحق وفيه مقاصد **الاول** في تعقيب الاقرار

سببا

اذا كان في يده دار على ظاهر التملك فقال هذه لفلان بل لفلان قضيتها
للاول وعزم قيمتها للمائة لانه حال بينه وبينها فهو كالمستلف وكذا لو قال
غصبتها من فلان بل من فلان اما لو قال غصبتها من فلان وهي لفلان
لزم تسليمها الى المصوب منه ثم لا يضمن ولا يحكم للمقر له بالملك كما لو
كانت دار في يد فلان واقر بها الخاج الاخر وكذا لو قال هذه لزيد
غصبتها من عمرو ولو اقر بعبد لانه انسان فانكر المقر له قال الشيخ يعق
لان كل واحد منهما انكر ملكيته فيبقى بغير مالك ولو قيل يبقى على اية
الجهولة المالك كان حسنا ولو اقر ان المولى اعتق عبده ثم اشترا قال
الشيخ صح الشراء ولو قيل يكون ذلك استنفاذا لاشراء كان حسنا
وينعق لان بالشراء سقط عنه لواحق ملك الاول ولومات هذا
العبد كان للمشتري من تركته قدر الثمن مقاصدة لان المشتري ان
كان صادقا فالولد للمولى ان لم يكن له وارث سواء وان كان كاذبا فافا
ترك للمشتري فهو مستحق على هذا التقدير قدر الثمن على اليقين
وما فضل يكون موقفا **المقصد الثاني** في تعقيب الاقرار بما يقتضيه
ظاهر الابطال وفيه مسائل **الاولى** اذا قال له عندي ودعة
وقد هلك لم يقبل اما لو قال كان له عندك فانه يقبل ولو قال اعلى

٥٩٠

مال من ثمن خرافته لزوم المال **الثانية** ان اقال له على الف وقطع ثم قال من ثمن
 صبي لم يقضه لزوم الف ولو وصل فقال له على الف من ثمن صبي وقطع ثم
 قال لم يقضه قبل سوا عشرين المبيع او لم يعينه وفيه احتمال التسوية بين
 الصورتين ولعله اشبه **الثالث** لو قال ابتعت بخيار او كفلت بخيار او
 ضمنيت بخيار قبل اقراره بالعقد لم يثبت الخيار **الرابعة** ان اقال له على الف وقطع
 ناقصة صح ان اتصل بالاقرار كالا ستثناء ويرجع في قدر النقصه اليه وكذا
 لو قال را هم زيف لكن يقبل تفسيره بما فيه فسخة ولو فسخ بمال فسخة فيه
 لم يقبل **الخامسة** ان اقال له عشرة لابل تسعة لزوم عشرة وليس كذلك لو قال
 عشرة الا واحد **السادسة** ان اشهد بالبيع وقبض الثمن ثم انكر قبضه
 وادعى انه اشهد به العادة ولم يقبض قيل لا يقبل دعواه لانه لا يثبت
 لاقراره وقيل يقبل لانه ادعى ما هو معتاد وهو اشبه ان ليس يمكن
 للاقرار بل هو مدعي ما شئت اخر فيكون على المشتري اليقين وليس كذلك
 لو شهد الشاهدان بايقاع البيع ومساهمة القرض فانه لا يقبل انكاره
 ولا يوجب اليقين لانه اكداب للبيئة **الفصل الثالث** في الاقرار بالنسب
 وفيه مسائل **الاولى** لا يثبت الاقرار بنسب الولد الصغير حتى يكون
 البنوة ممكنة ويكون المقر به مجهولا ولا ينافي في مناه في وجود

٥٩١

ثالثه فلو اتفق اركان الولادة لم يقبل الاقرار ببنوة من هو اكبر منه او
 مثله في السن او اصغر منه بما لم يحل العادة بولادته مثله واقرار ببنوة
 ولد امرئ له وبينهما مسافة لا يمكن الوصول اليه في مثل عمره وكذا لو كان
 الطفل معلوم النسب لم يقبل اقراره وكذا لو نازعه مناه في بنوة لم
 يقبل الا ببيئته ولا يعتبر بصدق الصغير وهل يعتبر بصدق الكبير
 ظاهر كلامه في النهاية لا وفي المبسوط يعتبر وهو الاشبه فلو انكر الكثير **الثبت**
 النسب لا يثبت النسب غير الولد الا بصدق المقر به وان اقر غير
 الولد للصلب ولا ورثته وصدة المقر به توارثا بينهما ولا يعتدي
 التوارث الى غيرها ولو كان له ورثة مشهورون لم يقبل اقراره بالنسب
الثانية ان اقر بولد صغير فثبت نسبه ثم بلغ وانكر لم يلتفت الى
 انكاره لتحقيق النسب سابقا على الانكار **الثالثة** ان اقر بولد الميت
 بولد اخر له فاقترابا ثبت نسب الثالث ان كانا عديلين ولو انكر
 الثالث الثالث لم يثبت نسب الثالث لكن يلخذ الثالث نصف التركة **خلاف**
 الاول ثلث التركة والثاني السدس وهو كماله نصيب الاول ولو
 كان الاثنان معلومي النسب فاقترابا ثبت نسب الاكنا عديلين
 ولو انكر الثالث احدهما لم يلتفت اليه في كانت التركة بينهم **انذارا للرجوع**

لو كان الميت اخوة وزوجة فاقترت له بولد كان لها الثمنان صدقها
الاخوة كان الباقى للولد ومن الاخوة وكذا كل وارث في الظاهر اقرب
هو اقرب منه دفع اليه جميع ماله بده ولو كان مثله دفع اليه من نصيبه
بنسبة نصيبه وان انكر الاخوة كان لهم ثلثة الارباع وللزوجة الثمن
وباقى حصتها للولد **الخامسة** ان اطلق صبي مجهول النسب فاقتر انسان
ببنوته ثبتت نسبة صغيرا كان او كبيرا سواء كان له مال او لم يكن وكر
ميراثه للمقر ولا يقدح في ذلك احتمال التهمة كما لو كان حيا ولمال او
ليقطا عتبه التصديق في طرف الميت ولو كان كبير السن في معنى لم يغير
وكذا لو اقر ببنوة مجنون فانه يقطا عتبه تصديقه لانه لا يحكم له
السادسة ان اولدت امته ولدا فاقتر ببنوته لمحق به وحكم بحرية شرط
ان لا يكون لها زوج ولو اقر بابن احد اُمته وعينه قهره ولو اقرت
الاخرى ان ولدها هو الذي اقرته فالقول قول المهرع بمينه ولو
لم يعين ومات قال الشيخ يعين الوارث فان امتنع اقرع بينهما ولو
قبل باستعمال القرعة بعد الوفاة مط كان حسنا **السابعة** لو كان له
اولاد ثلثة من امه فاقتر ببنوة احدهم فانه يمينه كاجرا والاخوان
رقا ولو اشتبه العين ومات او لم يعين استخرج بالقرعة **الثامنة** لا

النسب

النسب لا يشهد به رجلين عدلين ولا يثبت النسب بشهادة رجلين
على الظاهر ولا بشهادة رجل ويمين ولا بشهادة فاسقين ولو كانا
وارثين **التاسعة** لو شهد الاخوان وكانا عدلين بابن الميت ثبت
نسبه وميراثه ولا يكون ذلك دورا ولو كانا فاسقين لم يثبت لكن النسب
ليحقق دونهما الاثر **الحاشية** لو اقر بوارثين او له منه فصدقة
كل واحد منهما عن نفسه لم يثبت النسب ويثبت الميراث ودفع اليها
ماله بده ولو تناكرا بينهما لم يلتفت الى انكارهما ولو اقر بوارث او له
منهم اقر باخاؤه فمنها فان صدقة المقر له الاول دفع المال الى الثاني
وان كذب به دفع المقر له الاول المال وغرم للثاني ولو كان الثاني
مساويا للمقر له او لا ولم يصدق الاول دفع المقر له الثاني مثل
نصف ما حصل للاول **الحادية عشر** لو اقر بزوج للميت ولها ولد اعطى
ربع نصيبه وان لم يكن ولدا اعطاه نصفه ولو اقر بزوج اخر لم يقبل
ولو اكد بقرارة الاول اعزم للثاني مثل ما حصل للاول ولو اقر
بزوجته وله ولدا اعطاها ثمن ماله بده وان لم يكن ولدا اعطاها الربع
وان اقر باخرى غرم لها مثل نصف النصيب الاول اذ المصدقة الاولى
ولو اقر بثلاثة اعطاها ثلث النصيب ولو اقر بربعة اعطاها الربع

من نصيب الزجعة ولو اقترح خمسة وانكر احدى الاول لم يفت اليد وغير
لها مثل نصيب واحدة منهم **كتاب المجالة**
والنظر في الاجابة والاحكام واللواحق اما الاجاب فهو ان يقول من
عبك او ضالتي او فعل كذا فله كذا ولا يفتقر الى قبول وبيع على كل عمل
مقصود بعمل ويجوز ان يكون العمل مجهولا لانه عقد غير كالمضاربة
اما العوض فلا بد ان يكون معلوما بالكيل او الوزن او العدد ان كان
مما تجرت العادة بعده ولو كان مجهولا ثبتت بالرتاجرة المثل كما يقول
من رده عدي فله ثوب او دابة ويعتبر في الجملة اهلية الاستحواض
العامل امكن تحصيل العمل ولو عين المجالة لواحد فرغ غير كان عمله
ضايعا ولو تبرع اجنبه بالجعل وجب عليه الجعل مع الرد يستحق الجعل
بالسليم فلو جابه الى البلد ففرم يستحق الجعل والمجالة جيزة قبل التلبس
فلو تلبس فلجوان باق في طرف العامل ولازم من طرفه الجعل الا ان يرفع
اجرة ما عمل ولو عقب المجالة على عمل معين باخرى وزاد العوض انقص
عمل بالاخيرة **في الاحكام فساائل** لا يستحق العمل الاجرة الا
اذا ابدلها الجاعل او لا ولو حصلت الضالة في يد انسان قبل الجعالة
لزمه التسليم ولا اجرة وكذا لو سعى في التحصيل تبرعا **الثانية** اذا ابدل الجاعل

فان عيتم فعليه تسليم وان لم يعيتم لزمه مع الرد جرة المثل الا في رد الايق
على رواية ^{عليه} النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي جعل في الايق دينار
ان اخذه مصره وان اخذه غير مصره فادبعته دينارين وقال الشيخ في
طه هذا على الافضل لا الجوب والعمل على الرواية ولو نقصت قيمة
العبد وقيل المحكم في البعير كذلك ولم اظفر فيه بمسند اما لو رجع
الرد ولم يبذل اجرة لم يكن للرد شي لان تبرع بالعمل **الثالث** اذا ابدل
من رده عدي فله دينار فرتبه جماعة كان الدينار لهم جميعا بالسوية
رد العبد حصل من الجميع لا من كل واحد اما لو قال من يدخل دارى فله
دينار فدخلها جماعة كان لكل واحد دينار لان العمل حصل من كل
واحد **وع** الاول وجعل لكل واحد من ثلثة جعل ان يدين من الاخر
فجاؤا به جميعا كان لكل واحد ثلث ما جعل له ولو كانوا اربعة كان له
الرابع وخسته فله الخمس وكذا لو ساءى بينهم **الجعل الثاني** وجعل
لبعض ثلثة جعل معلوما وبعضهم مجهولا فجاؤا به جميعا كان لصاحب
المعلوم ثلث ما جعل له وللمجهول ثلث اجرة مثله **الثالث** وجعل الواحد
جعله على الرد فساكنه اخرى الرد كان للمجهول له نصف الاجرة لانه
عمل نصف العمل وليس للآخر شيء لانه تبرع وقال الشيخ يستحق نصف

المثل وهو بعيد الرابع لو جعلنا معينا على رده من مسافة معينة فتره من بعضها كان له من الجعل بنسبة المسافة ويحق بذلك مسال التلوع وهي ثلث الاول لو قال سأطحن فقال المالك لم اسأرك فالقول قول المالك مع يمينه وكذا القول قوله لو جأ باحد الله يقين فقال المالك لم اقصد هذا الثانية لو اختلفا قدرا فجعل اوجبه فالقول قول الجاعل مع يمينه قال الشيخ وثبت للعامل اجرة المثل ولو قيل ثبتا قال الاوين من الاجرة والقدر المدعى كان حسنا وقال بعض من علمناه ثبت مع اليمين ما ادعاه الجاعل وهو خطأ لان فائدة يمينه اسقط دعوى الجاعل لا يثبت ما يدعيه الخالف الثالثة لو اختلفا في السعي بن فالجعل في يدك قبل الجعل فلا جعل لك فالقول قول المالك متمسكا بالاصل كما في اليمينان والنظر في امور اربعة الاول ما ينعقد باليمين ولا ينعقد باليمين لا بآبائه او باسمائه التي لا يشارك فيها غيره او مع امكان المسانكة تصرف اطلاقها اليه فالقول كقولنا وقيل لعلوب والذي نفى بيبه والذي فلق الحبة ويرى النسبة والثالثة كقولنا والله والرحمن والاول الذي ليس قبله شيء والثالثة كقولنا والرب والمخالق والبلطي والرازق وكل ذلك ينعقد باليمين مع القصد

ينعقد بما يصرف اطلاقه اليه كالموجود واليمين ولو نوى بالخلف والحق لا ينعقد بيمينه فليكن له حجة القسم ولو قال وقدرة الله وعلم الله فان قصد المعازة الموجبة للحال لم ينعقد باليمين وان قصد كونه قادرا على ما يجري مجرى القسم بالله القادر العالم وكذا تنعقد بقوله جلال الله وعظيمة الله وكبرياء الله وفي الكل تردد ولو قال قسم بالله او احلف بالله كان يمينيا وكذا لو قال اقسمت بالله او احلفت بالله ولو قال اردت الاخبار عن ميم ماضية قبل لانه اخبار عن يمينه ولو لم ينطق باللفظ الجلالة لم ينعقد وكذا لو قال اشهد الا ان يقول الله وفيه للشيخ قولان ولا كذلك لو قال اعمر بالله فانه ليس من الفاظ القسم ولو قال عمر الله كان قسما وانعقدت به اليمين ولا ينعقد باليمين بالطلاق ولا بالعناق ولا بالحرث ولا بالنظر ولا بالحرث ولا بالكعبة والمصحف والقرآن والابوين ولا بالنبي ولا بمن علمهم السلام وكذا بحق الله فانه حلف بمحقه لا به وقيل تنعقد وهو بعيد ولا ينعقد باليمين الا بالنية فلو حلف من غير نية لم ينعقد سواء كان يصرح او كنى وهي من اللغو والاستثناء بالشيء يوقف اليمين عن الانعقاد اذا اتصل باليمين او انفصل بما جرت العادة لان الخالف لم يستوف غرضه

ولو تراخي عن ذلك من غير عقد حكم باليمين ولو في الاستثناء وفيه رواية يجهل
ويشترط في الاستثناء النطق ولا يكفي النية ولو قال لا دخلت الدار ان شأ
زيد فقد علق اليمين على مشيئته فان قال شئت ان عقدت اليمين وان
قال امرأ شأ لم تنعقد ولو جهل حاله انما يموت او غيبة لم تنعقد اليمين ولو
الشروط ولو قال والله لا دخلت الدار الا ان يثأ زيدا فقد عقد اليمين
وقد جعل الاستثناء مشيئة زيدا فان قال زيدا قد شئت ان لا تدخل
وقفت اليمين لان الاستثناء من الاثبات نفى ولو قال لا دخلت الدار
الا ان يثأ فلان فقال قد شئت ان تدخل فقد سقط حكم اليمين لان
الاستثناء من النفي اثبات ولا يدخل الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل
في الاقرار وفيه تردد والاشبه انه لا يدخل والخبر في النقص بها البش
والواو والتاء وكذا الوخف ونوى القسم من دون النطق بحرف القسم
على تردد واشبهه الانعقاد ولو قال هان الله كان يمينا وفيه ابن الله تردد
من حيث هو جمع يمين ولعل الانعقاد اشبه لانه موضوع للقسم العرف
وكذا ايم الله ومن الله ومن الله **الامر الثاني** في الخالف ويعتبر فيه البلوغ
وكمال العقل والاختيار والقصد فلا تنعقد بين الصغير لا المخنوزك
للكوهر ولا السكران ولا الغضب الا ان يملك نفسه وتنعقد اليمين

بالقصد ويصح اليمين من الكافر كما يقع من المسلم وقال في لا ينفع في صحة
الكافر منه تردد ومنشأه الالتفات الى اعتبار نية القرينة ولا ينفع كتمان
من الولد مع والده الا مع اذنه وكذا يمين المرتبة والملوك الا ان يكون
اليمين في فعل واجب او ترك قبيح ولو حلف احد الثلاثة في غير ذلك كان
للاب والزوج والمالك حل اليمين ولا كفارة ولو حلف بالضيح وقال
لم اؤد اليمين قبل منه وذيت بنيتها **الامر الثالث** في متعلق اليمين في
مطالب **الاول** لا ينعقد اليمين على الماضي نافية كانت او مثبتة ولا يجب
بالحنث فيها الكفارة ولو بعد الكذب وانما تنعقد على المستقبل بشرط
ان يكون واجبا او مندوبا او ترك قبيح او ترك مكروه او على مباح
يتساوى فعله وتركه او يكون الترك ارجح ولو خالف ثم لم يمتثل الكفارة
ولو حلف على ترك ذلك لم تنعقد ولم يلزمه الكفارة مثل ان يحلف بوجه
ان لا يتزوج او لا يشتري او يحلف في ذلك او يحلف انما لا يخرج معه
ثم احتاجت الى الخروج ولا تنعقد على فعل الغير كما لو قال والله لتفعلن
فانما لا تنعقد في حق القسم عليه ولا المقسم ولا تنعقد على مستقبل الكو
والله لا تصعدن الى السماء بل تقع لا غية وانما تقع على ما يمكن وقوعه
ولو بعد العجز غلخت اليمين كان يحلف ايح هذه السنة فيعجز **الثاني**

في الايمان المتعلقة بالاكل والشرب وفيه مسائل **الاولى** اذا حلف ان
لا يشرب من لبن عذله ولا ياكل من لحم الزم الوفا بالخالفه الكفاة
التمع الحاجة الى ذلك ولا يعتد بها التحريم وقيل لا يحل التحريم الى
اولاده على رواية فيها ضعف **الثانية** اذا حلف لا اكل طعاما شربه
زيد لم يحث باكل ما يشربه زيد وعمره ولو اتممتا على نرد ولو اشرب
كل واحد منهما طعاما وخطاه قال الشيخ ان اكل زيادة على النصف
وهو حن ولو حلف ان لا ياكل ثمرة معينة فوقع في ثمرة لم يحث الا بالكله
اجمع او يتيقن اكلها ولو تلف منه ثمرة لم يحث باكل الباقية مع الشك
الثالثة اذا حلف ليأكلن هذا الطعام غدا فأكله ابو حنث تحقق
الخالفه ويلزم التكفير معجلا وكذا لو هلك الطعام قبل الغدا وفي
الغدا شيئا من جهته ولو هلك من غير جهته لم يكفر **الرابعة** لو حلف
لا شربت من الفرات حنث بالشرب من ما بها سواء راع منها او غفر
بيده او بانه وقيل لا يحث الا بالكرع منها والاول هو العرف **الخامسة**
اذا حلف لا اكلن رؤسا انصرف الى ما جرت العادة باكلها غالبا
كرويس البقر والغنم والابل ولا يحث برؤس الطيور والسمك والجماد
وفيه تردد ولعل الاختلاف عادي وكذا لو حلف لا ياكل لحما وهذا

يقوى انه يحث بالجميع ولو حلف لا ياكل شحما لم يحث بشحم الظهر ولو قيل
يحث عادة كان حسنا ومن قال لا دقت شيئا فضعه ولفظه قال
الشيخ يحث وهو حسن **السادسة** اذا قال لا اكلت منا فاكل مع الخبز
حنث وكذا لو اذابه على الطعام وبقي متميزا لو حلف لا اكل لبنا او
اكل جينا او منا او زيدا لم يحث **السابعة** لو قال لا اكلت من هذا الخلفه
فخطه اذ يقيها او سويقا لم يحث وكذا لو حلف لا ياكل الدقيق فخبث
واكله وكذا لو حلف لا ياكل لحما فأكله البية لم يحث وهل يحث باكل
لكبد والقلب فيه تردد **الثامنة** لو حلف لا ياكل لبرا فاكل منصفاه
لا ياكل طبعا فاكل منصفاه حنث وفيه قول اخر ضعيف **التاسعة** سم
الفاكهة يقع على الرمان والغلب والرطب فتحنث حلفان لا ياكل فأكله
حنث باكل كل واحد من ذلك وفيه البيهج تردد والاسم اسم كل ما
يؤدم به ولو كان ملحا او مابعا كالزبد وغيره راع كاللحم **العاشر**
اذا قال لا شربت ماء هذا الكوز لم يحث الا بشرب الجميع وكذا لو قال
لا شربت ماء ولو قال لا شربت ماء هذه البئر حنث بشرب البعض
لا يمكن صرفه الى ارادة الكل وقيل لا يحث وهو حسن **الحادية عشر**
لو قال لا اكلت هذين الطعامين لم يحث باكل احدهما وكذا لو قال

لا أكلت هذا الخبز وهذا السمك لم يحنث إلا بكلامه لأن الواو عاطفة لجميع
 فهي كالف التثنية وقال الشيخ لو قال لا أكلت زيدا وعمر أكلما أحدهما
 لأن الواو ينوب مناب الفعل والاول اصح **الثانية عشر** ان احلف لا
 اكل خلافا صطبغ به حنث ولو جعله طيبغ فان احسنه النسيئة لم يحنث
الثالثة عشر لو قال لا شربت لك ماء من عطش فهو حقيقة في تحريم الماء
 وهل تعتدك الى الطعام قيل نعم عرفنا وقيل لا تمتك بالحقيقة **الثالث**
 في المسائل المختصة بالبيت والدار **الاولى** ان احلف على فعل فهو يحنث
 بابتدائه ولا يحنث باستدامته الا ان يكون الفعل ينسب الى المدة
 كما ينسب الى لا ابتداء فان قال لا اجرت هذه الدار ولا جعتها ولا
 وهبتها علققت اليمين بالابتداء لا بالاستدامة اما لو قال لا سكن هذه
 الدار وهو ساكن بها او لا اسكنت زيدا وزيد ساكن فيها حنث بثلثة
 التكليفات والاسكان ويمر بمنزلة جمع قبيح اليمين ولا يحنث بالعويل
 للسكنى بل لنقل رجله وكذا البحث في استدامة اللبس ما ركوبه اما
 القليب ففيه تردد ولعل الاشبه انه لا يحنث بالاستدامة وكذا لو قال
 لا دخلت دارا حنث بالابتداء دون الاستدامة **الثانية** ان احلف
 لا دخلت هذه الدار فان دخلها او شيئا منها او غرق من غرقها حنث

المطلب

ولو نزل اليها من سطحها لم يحنث ولو كان محجرا ولو حلف لا ادخل بيتا دخل
 غرقه لم يحنث ويتحقق الدخول اذا صار يحنث لو رده بانه كان من وراء
الثالثة ان احلف لا دخلت بيتا حنث بدخول بيت الحاضرة ولا يحنث
 بدخول بيت من شعرا وادم ويحنث بهما البدوي ومن له علة بكنه
 ولو حلف لا دخلت دار زيدا ولا أكلت ز وجته او لا استخدمت عبيده
 كان التحريم تابعا للملك فيخرج شيء من ذلك عن ملكه زال التحريم
 اما لو قال لا دخلت دار زيدا هذه تعلق التحريم بالعين ولو زال
 الملك وفيه قول بالمساوات وهو حسن **الرابعة** ان احلف لا دخلت
 دارا فدخل بها حنثا كان دار الم يحنث اما لو قال لا دخلت هذه الدار
 فانهدمت وصلات بها حنثا قال الشيخ لا يحنث وفيه اشكال من حيث
 تعلق اليمين بالعين فلا اعتبار بالوصف ولو حلف لا دخلت هذه
 الدار من هذا الباب فدخل منه حنث ولو حلف الباب عنها الى باب
 مستأنف فدخل بالاول قيل يحنث لان الباب الذي تناوله اليمين
 بالقبض على حاله ولا اعتبار بالخبث الموضوع وهو حسن ولو قال لا دخلت
 هذه الدار من بابها ففتح لها باب مستأنف فدخل يحنث لان اليمين
 متحققة فيها **الخامسة** ان احلف لا دخلت ولا اكلت ولا لبست

أقبحه التأييد فان ادعى انه نوى مدة معينة دين ينشئه ولوحلف
لا يدخل على زيد بيتا فدخل عليه وعلى عمرو ناسيا او جاهلا بكونه
فيه فلا حنث وان دخل مع العلم حنث سواء نوى الدخول على عمرو
خاصة او لم ينو وللشيخ تفصيل وهل يحنث بدخوله عليه المسجد
فالكعبة قال الشيخ لا لان ذلك لا يسمى بيتا في العرف وفيه اشكال
على مما نعت دعوى العرف اما لو قال لا كملت زيدا فاسم على جماعة فهم
زيد وعزله بالنية صح وان اطلق حنث مع العلم **السابعة** قال الشيخ
اسم البيت لا يقع على الكعبة ولا على الحمام لان البيت اجل باراء
السكنى وفيه اشكال يعرف من قوله نعم وليطوفوا بالبيت العتيق وفي
الحديث نعم البيت الحرام قال وكذا الدهليز والصفة الرابع **مبطل**
العقود **الاولى** العقد اسم لا يجب والقبول فلا يتحقق الا بهما فاذا
حلف ليبيعن لا يبر الا مع حصول الايجاب والقبول وكذا لو حلف
ليبيعن وللشيخ في الهبة قولان احدهما انه يبر بالايجاب وليس بمعتد
الثانية اطلاق العقد ينصرف الى العقد الصحيح دون الفاسد
فلا يبر بالبيع الفاسد لو حلف ليبيعن وكذا غيره من العقود **الثالثة**
قال الشيخ الهبة اسم لكل عطية متبرع بها كالهدية والحلة والعري

الطلب

والزمن

والوقف والصدقة ومن منع الحكم في العري والحلة ان يتناولان المنفعة
والهبة يتناول العين وفي الوقف والصدقة تردد منشأه متابع لعم
في افراد كل واحد باسم الزابعة ان احلف لا يفعل لم يتحقق الحنث الا
بالمباشرة فان قال لا بعت او لا اشتريت فوكل فيه لم يحنث اما لو قال لا
بيئت بيتا فبناه البيت باصر او استجاره قيل يحنث نظر الى العرف
والوجه انه لا يحنث الا بالمباشرة ولو قال لا استخدم فلا تحذره بغير
ضربت فامر بالضرب لم يحنث وفي السلطان تردد اشبهه انه لا يحنث الا
بالمباشرة ولو قال لا استخدم فلا تحذره بغير ان لم يحنث ولو توكل
لغيره في البيع والشراء ففيه تردد والا فرب الحنث لتحقيق المعنى
منه **الخامسة** لو قال لا بعت الخمر فباعه قيل لا يحنث ولو قيل يحنث كان
حسنا لان اليمين ينصرف الى صورة البيع فكان حلف الا يتوقع له
وكذا لو قال لا بعت مال زيد فمرا ولو حلف ليبيعن الخمر لم ينعقد
بيمينه **الخامسة** مسائل متفرقة **الاولى** اذا لم يعين لما حلف وقفا
معين لم يتحقق الحنث الا عند غلبة الظن بالوفاة فيستعين قبل الدلالة الوقت
بقدر ايقاعه كما ان قال لا قضيت حقه لا عطيته شيئا الا صورته
الثانية ان احلف ليضرب عبدا مائة سوط قيل مجزى الضغنة والوجه

الطلب

انصرف اليه الى الضرب بلا لالة المعتادة كالسوط والخشبة نعم مع الضربة
كالخوف على نفس المضروب يجزى الضغث وهذا ان كان المضرب
كاليه على اقامة الحد او التعزير المامور به اما التائب على شيء من
المصالح الدينية فالاول العفو ولا كفارة ويعتبر في الضغث ان
يصيب كل قضيب جسده ويكفي ظن وصولها اليه ويجزى بالشيء
ضار **بالتالفة** ان احلف لا ركب دابة العبد لم يثبت بركوها
لانها ليست له حقيقة وان اخيفت اليه فعلى الجملة لا لو قال لا ركب
دابة المكاتب حنت بركوها لان تصرف الولد ينقطع عن امواله وفيه
تردد **الرابعة** البشارة اسم للاخبار الاول بالشيء المستلزم لوقول
لا عطين من بشرت بقدرم زيد فبشره جماعة دفعة استحقوا ولو
تتابعوا كانت العطية للاول وليس كذلك لو قال من اخبرني فان
الثاني مخبر كالاول **الخامسة** ان اقال المثل يدخل اري فله كذلك ان
واحد فله وان لم يدخل غيره ولو قال اخر من يدخل كان لا يدخل
قبل موته لان اطلاق الصفة يقتضي وجوده حال الحيوة **السادسة**
ان احلف لا شربت الماء ولا كتبت الناس تناولت اليه كواحد
افراد ذلك الجنس **السابعة** اسم المال يقع على العين بالدين الحال

والموكل

والموكل فان احلف ليتصدق بماله لم يثبت الا بالجميع **الثامنة** يقع على
القران اسم الكلام وقال الشيخ لا يقع عرفا وهو يشك بقوله نعم حتى
يسمع كلام الله ولا يحنث بالكتابة ولا اشارة لو حلف لا ينكح **العاشر**
الحلى يقع على الخاتم واللؤلؤ ولو حلف لا يلبس الحلى حنت بلبس كل
واحد منها **الحاشية** التشرى هو على الامة وفي اشراط التخيير **نظر**
عشر ان احلف لا قضيت دين فلان الى شهر كان غاية ولو قال الى
حين او زمان قال الشيخ يحل على المدة التي حل عليها نذر الصيام وفيه
اشكال من حيث هو يتعدى عن موضع النقل وما عداه ان فهم المراد به
والا كان مبهما **الثانية عشر** الحنث يتحقق بالخالفه اختيارا وسواء كان
بفعله او بفعل غيره كالوكل لا يدخل بلدا فدخله بفعله او فعلى
سفينة فسارت به او ركب دابة او حمله انسان ولا يتحقق الحنث الا كراه
ولامع النسيان ولا مع عدم العلم **الامر** ارجع للواحق وفيه مسائل
الاول الايمان الصادقة كلها مكروهة وميثاكد الكراهة في القبول
على اليسير من المال نعم لو قصد دفع المظلمة جان ورما وجبت ولو
كذب لكن ان كان بحسن التورية وري وجب ياومع اليه لانهم لا
كفارة مثل ان يحلف ليدفع ظالم عن انسان او ماله او عرضه **الثالثة**

اليمن بالبرائة من اذنه سبحانه او من سواه لا تعتقد ولا يجب بها كفارة
 وياثم ولو كان صادقا وقيل يجب بها كفارة ظهار ولم احبده شاهد او في
 توقيع العسكري الى محمد بن يحيى يعلم عشرة مساكين ويستغفر ليه ولو
 قال هو يهودي او نصراني او مشرك ان كان كذا لم تعتقد ركان **لعو الثاني**
 لا يجب التكفير الا بعد الحنث ولو كفر قبله لم يجز **الرابعة** اعطى الكفارة
 كافر او من يجب عليه نفقته فان كان عالما لم يجز ثم وان جهل فاجتهد
 ثم بان لم يعد وكذا لو اعطى من يظن فقره فبان غنيا لان الاطلاق
 على الاحوال الباطنة يعبر **الخامسة** لا يجزئ في التكفير الكسوة الا مما
 يمتثل بها ولو اعطاه قلنسوة او خفالم يجزئ لانه لا يسمى كسوة ويجزئ لم يسل
 من الثياب لتناول الاسم **السادسة** اذ امانت وعليه كفارة مرتبة ولم
 يوص اقصر على اقل رتبة تجزئ ولو اوص بقيمة تزيد عن ذلك ولم يجز
 الوارث كانت قيمة المجزئ من الاصل والزيادة من الثلث وان كانت الكفارة
 مخيرة اقصر على اقل الخصال قيمة ولو اوص بما هو اعلى ولم يجز الوارث فان
 خرج من الثلث فلا كلام والاخرجه قيمة الخصلة الدنيا من الاصل
 تلك البهية فان قام بما اوصى والابطلت الوصية بالزائد اقصر على
 الدنيا **السابعة** اذا اعتقدت يمين العبد ثم حنث وهو رقيق ففرضه

الصوم في الكفارات مخيرة ما مر تبارك لو كفر بغيره من عتق او كسوة او اطعاما
 فان كان بغير اذن المولى لم يجز ثم وان اذن اجزئ وقيل لا يجزئ لانه
 لا يملك بالتملك والاذل اصح وكذا لو اعتق عنه المولى باذنه **الثامنة**
 لا تعتقد يمين العبد بغير اذن المولى ولا يلزمه الكفارة وان حنث
 له المولى في الحنث او لم ياذن اما ان اذن له المولى فقد اعتقدت فلو
 حنث باذنه فكفر بالصوم لم يكن للمولى منعه ولو حنث من غير اذنه كان
 له منعه ولو لم يكن الصوم مضرا وفيه تردد **التاسعة** اذا حنث بعد
 الحنث فكفر كالحنث ولو حنث ثم اعتق فلا اعتبار بحال الاداء فان
 كان موسرا كفر بالعتق او الكسوة او الاطعام ولا ينتقل الى الصو
 الامع العجز عن الاطعام هذا المرتبة وفيه مخيرة يكفر بانخصها لها
 سواء **الب** النذر والنظر النادر والصيغة وتعلق
 النذر ولو احدثه النادر فهو البالغ العاقل المسلم فلا يصح من **الب**
 ولا من المجنون ولا من الكافر بعد دنية القرينة فحقه ولست طما
 في النذر لكن لو نذر فاسلم استحب له الوفاء ويشترط في نذر المرتبة
 في التطوعات اذن الزوج وكذا يوقف نذر المملوك على اذنه **السادس**
 فلو يادر لم يعتقد وان حنث لانه وقع فاسدا وان اجاز المالك

ففي حقه ترد اشبهه بالزوم ويشترط فيه القصد فلا يصح من المكروه ولا
السكران ولا الغضب الذي لا قصد له واما الصيغة فهي انا ابرأ ورج
او تبرج فالبر قد يكون شكرا للنعمة كقوله ان اعطيت مالا وولدا او
قدم المسافر فلله على كذا وقد يكون دفعا للبلية كقوله ان برئ من الرض
او عطاء المكروه فلله على كذا والزجر ان يقول ان فعلت كذا فلله
على كذا وان لم افعل فلله على كذا والتبرج ان يقول لله على كذا ولا
رب في انعقاد النذر في الاوليين وفي الثالثة خلاف والتعقبات
ويشترط مع الصيغة نية القربة فلو قصد مع نفسه بالنذر لم ينقصد
ولا بد ان يكون الشرط في النذر سائغا ان قصد الشكر والبر والطاعة
ولا ينقصد النذر بالطلاق ولا بالعناق واما متعلق النذر فضا
ان يكون طاعة مقدر والمناذرو هو ان يختص بالعبادات كالنج
والصوم والصلوة والصدقة والعق اما النج فنقل لو نذر
النج ما شيأ لزم ويتعين من بلد النذر وقيل من الميقات لو حج زكاه
مع القدرة اعادة ولو ركب بعضا فقص الحج ومشي ما ركب وقيل ان كان
النذر مطلقا اعادة ما شاء وان كان معينا بسنة لزمه كفارة خلف النذر
والاول مروي ولو عجز الناذر عن المشي حج راكبا وهل عليه عينا

بلدة قيل نعم وقيل لا يجب بل يستحب وهو الاشبه ويحتمل لو نذر ان يحج
راكبا فشيء ويقف نازرا في السفينة لانه اقرب الى شبه الماشي والوجه
الا سمي بالان المشي يسقط هنا عادة ويسقط المشي عن نازره بعد ان
النذر فرج لو نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت الله
سجدة بكرة وكذا لو قال الى بيت الله واقصر وفيه قول بالبطان الا
ان يؤى الحرام ولو قال ان امشي الى بيت الله لاحتاجا ولا معترقا قيل
ينقصد بصدر الكلام ويلغو الغيبة وقال الشيخ يسقط النذر وفيه
اشكال ينشأ من كون قصد بيت الله طاعة ولو قال ان امشي واقصر
قصد موضعا انصرف الى قصد وان لم يقصد لم ينقصد نذره لان
ليس طاعة في نفسه ولو نذر ان رزق ولدا يحج به او يحج عنهم لم يلح
بالولاد عنه من صلب له ولو نذر ان يحج ولم يكن له مال فحج عن غيره اجز
عنه على مرتبة مسائل الصوم لو نذر صوم ايام معدودة كان غير ايام
التابع والتفريق الامع شرط التابع والمبادرة بها افضل والتاخير
ولا ينقصد نذر الصوم الا ان يكون طاعة فلو نذر صوم العيدين او لعدا
لم ينقصد وكذا لو نذر صوم ايام التشريق بمنى وكذا لو نذرت صوما ايام
حبهما وكذا لا ينقصد ان لم يكن ممكنا لو نذر صوم يوم قدوم زيد

فتم ليلا او نهارا اما ليلا فلعدم الشرط واقامها را فلعدم التمكن من صيام
 اليوم المنذور وفيه وجبة اخرى ولو قال لله علي ان اصوم يوما قايما دائما
 سقط وجوب اليوم الذي جأ فيه وجب صومه فيما بعد ولو اتفق ذلك
 اليوم في رمضان صامه عن رمضان خاصة وسقط النذر فيه لا يشترط
 ولا يقضيه ولو اتفق ذلك يوم عيد افطره اجماعا وفي وجوب قضاءه
 خلاف والاشبه عدم الوجوب فلو وجب على نازر ذلك اليوم صوم
 شهرين متتابعين في كفارة قال الشيخ صام في الشهر الاول من الايام عن
 الكفارة تمصيلًا للتتابع فاد اصلا من الثلاث شيئا صام ما بقى من الايام
 عن النذر لسقوط التتابع وقال بعض المتأخرين يسقط التكليف
 بالصوم لعدم مكان التتابع وينقل الفرض الى الاطعام ليس بشا
 والوجوب صيام ذلك اليوم وان تكرر عن النذر ثم لا يسقط التتابع
 في الشهر الاول ولا الاخير لانه عذر لا يمكن الاحتراز منه يستلزم
 في ذلك تقدم وجوب التكفير على النذر وتأخره وان اذنا صوما
 مطلقا فاقله يوم وكذا لو نذر صدقة اقصر على اقل ما يتناول له الام
 ولو نذر الصلابة في بلد معين قال الشيخ صلا ابن شاة وفيه ترددون
 نذر ان يصوم زمانا كان خمسة اشهر ولو نذر حينما كان ستة اشهر ولو

نوى غير ذلك عند النذر لزم ما نوى مسائل **الفتاوى** ان نذر صلوة قال
 ما يجزيه ركعتان وقيل ركعة وهو حسن وكذا لو نذر ان يفعل قرينة ولم
 يعينها كان غير ان شأ صام وان شاء تصدق بشيء وان شاء صلى
 ركعتين وقيل يجزيه ركعة ولو نذر الصلوة في مسجد معين او مكان
 معين من المسجد لزم لا نطاعة اما لو نذر الصلوة في مكان الاخر فيه
 للطاعة على غيره قيل لا يلزم وجب الصلوة ويجزي ايقاعها في كل مكان
 وفيه تردد ولو نذر الصلوة في وقت مخصوص لزم مسائل **العق**
 ان نذر عق عبد مسلم لزم النذر ولو نذر عق كافر غير معين لم ينفذ
 وفيه المعين خلاف والاشبه انه لا يلزم ولو نذر عق رقبة اجزئته
 الصغيرة والكبيرة والصحيحة والمعيبة ان لم يكن العيب موجبا للعقوبين
 نذر ان لا يبيع مملوكا لزم النذر وان اضطر الى بيعه قيل لا يجزئ
 الجواز مع الضرورة ولو نذر عق كل عبد قديم لزم اعتاق من مضى عليه
 في ملكه ستة اشهر **مسائل الفتاوى** ان نذر ان يتصدق واقصر لزمه
 صدقة وان قل ولو قيده بقدر معين عليه ولو قال بمال كثير كان
 ثمانين درهما ولو قال خيرا وجليل فتر بما اراد ومع تعذر التفسير
 بالموت يرجع الى الاول ولو نذر الصدقة في موضع معين وجب لوصفها

في غير اعطاء الصدقة بمثلها فيه ومن نذر ان يتصدق بجميع ما يملكه له
 النذر فان خاف الضرر قوم ماله وتصدق اولاً فلا ولا حتى يعلم ان قام
 بقدر ما لزم ومن نذر ان يخرج شيئاً من ماله في سبيل الخير تصدق به
 على فقراء المؤمنين او في حج او في زيارة او في شيء من مصالح المسلمين **قال**
 ان نذر ان يترك بدنة انصرف الاطلاق الى الكعبة لانه الاستعمال **قال**
 في عرف الشرع ولو نوى بمنه لزم ولو نذر الهدى الى غير الموضعين **ينبغي**
 لانه ليس بطاعة ولو نذر ان يترك واقصر انصرف الاطلاق في الهدى الى
 النعم ولان يترك اقل ما يستحق النعم وله ان يترك اقل ما يستحق النعم
 وقيل كان له ان يترك ولو بيضة وقيل يلزم ما يجزي في الفحمة ولا قول
 اشبه ولو نذر ان يترك الى بيت الله الحرام غير النعم قيل بطل وقيل يباح
 ذلك ويصرف في مصالح البيت اما لو نذر ان يهدي عبداً او غلاماً
 او راتبة بيع فذلك وصرف ثمنه في مصالح البيت والمشهد الذي نذر له
 وفي معونة الحاج والزائر ولو نذر غير الهدى بكثرة وجب وتكفل
 القرقة بها قال الشيخ نعم علام الاحياء وكذا بمنه ولو نذر غيره في غير
 الموضعين قال الشيخ لا ينعقد ويقوى انه ينعقد لانه قصد الصدقة على
 فقراء تلك البقعة وهو طاعة ولو نذر ان يترك بدنة فان نوى من الابل

النذر

لزم وكذا لو لم يولد لها عمارة عن الانثى من الابل وكل من وجب عليه بدنة
 نذر ان لم يجد لزمه بدنة فان لم يجد سبع شاة واماً اللواحق **قال**
 الا ان يلى يلزم مخالفة النذر المتعقد كفارة يمين وقيل كفارة من
 افطر في شهر رمضان والاول اشهر وانما تلزم الكفارة ان اخلت **قال**
 مختار **الثانية** ان نذر صوم سنة معينة وجب صومها اجمع **قال**
 وايام التشريق ان كان بمنى ولا تصام هذه الايام ولا تقضى ولو كان
 بغيره لزمه صيام ايام التشريق فلو افطر عامداً لغير عذر في شيء من
 ايام السنة قضاء وبني ان لم يشترط التسابع ولو كفر ولو شرط استأنف
 قال بعض الاصحاب ان تجاوز النصف جان البئر ولو فرق وهو **كافر**
 كان لعذر كالمرض والحيض والنفس بنى على الحالين ولا كفارة ولو
 نذر صوم الدهر صح ويسقط العيدان وايام التشريق بمنى ويفطر في
 السفر وكذا الحائض في ايام حيضها ولا يجب القضاء لانه وقت له **قال**
 الضرري عند لا ينقطع به التسابع وينقطع بالاختيار ولو نذر سنة
 غير معينة كان مختار بين التواخي والتفرقة ان لم يشترط التسابع ولما
 يصوم اثني عشر شهراً او شهراً مائة بين هلالين او ثلثون يوماً
 ولو صام اشواً او كان ناقصاً اتمه يوم بدلا عن العيد وقيل يومين وهو

حسن وكذا لو كان بمنى أيام التشريق فصلا الحجة فقص يوم العيد وأيام التشريق
ولو كان ناقصا ففي خمسة أيام ولو صام سنة واحدة أتمها بشهر ويومين
بدلا عن شهر رمضان وعن العيد من ولم ينقطع التسابع بذلك لأنه لا يمكن
الاخترا من ولو كان بمنى ففي أيام التشريق أيضا ولو نذر صوم شهر رمضان
وجبان يتوحي ما يصح ذلك فيه وإقله ان يصح فيه تسابع خمسة عشر يوما
ولو شرع في الحج لم يجز لان التسابع ينقطع بالعيد **الثالثة** ان نذر
ان يصوم اول يوم من شهر رمضان لم ينقصد منه لان صيامه مستحق
بغير النذر وفيه تردد **الرابعة** نذر المعصية لا ينقصد ولا يجزى
كقارة كن نذر ان يذبح اديما بالكان او اما او ولدا او نسيتا او حيتا
وكذا لو نذر ليقتلن زيد او فلانا او نذر ان يشرب بخرا او يترك
محظورا او يترك فرضا فكل ذلك لغوا لا ينقصد ولو نذر ان يطول
اربع فعد مرت في باب الحج والاقربا منه لا ينقصد **الخامسة** اذا نذر
النافر عما نذر سقط فرضه فلو نذر الحج فصد سقط النذر وكذا لو
نذر صوما فجهر لكن روى في هذا انه تصدق عن كل يوم من طعام
السادسة العهد حكم اليمين وصورة ان يقال عاهدت الله على
عهد استأنه منه كان كذا فعلى كذا فان كان ما عاهد الله عليه واجبا

او مندوبا او ترك مكره او اجتناب محرم لم يملك ولو كان بالعكس لم يملك ولو كان
على مباح لم يملك كاليمن ولو كان فعلة او تركه فليفعلا الا في ولا كفارة و
كفارة الخالق في العهد كفارة يمين وفي رواية كفارة من افطر يوما من شهر
رمضان وهي الاشهر **التابعة** العهد والنذر ينقصدان بالنطق وهل
ينقصدان بالصبر والاعتقاد قال بعض الاصحاب نعم والوجه انه لا ينقصد
الا بالنطق ثم قسم الاقوال في القسم **الرابعة** في الاحكام وهي اثني عشر كتابا
كتاب الصيد والذباحة والنظر في الصيد يستدعي بيان امور ثلاثة
فياؤكل صيده وان قتل ويحتمل من الحيوان بالكلب المعلم دون غيره
من جوارح السباع والطيوف واصطاد بغيره كالقيد والعز وغيرهما
السباع لم يحل منه الا ما يدرك ذكاته وكذا واصطاد بالنار والفتنة
والباشق وغير ذلك من جوارح الطير معلم كان او غير معلم ويجوز **اصطاد**
بالسيف والرمح والسهام وكل ما فيه بصل ولو اصطلح معترضا فقتل حل
ويؤكل ما قتله الحراض اذا خرق اللحم وكذا السهم الذي لا ينصل فيه
كان حادا خرق اللحم ويشترط في الكلب ان يلقه ما يقتله ان يكون معلما
ويحقق ذلك بشرط ثلثة ان يسترسل اذا ارسله ويبرز جرازا نحره
وان لا يأكل ما مسكه فان اكل نادرا لم يقدر في اباحة ما يقتله وكذا لو

شرب دم الصيد واقتصر ولا يذبح نكوار الاصطيان به متصفا بهذه الشرائط
ليحقق حصولها فيه ولا يكفي نقاها مرة ويشترط في المرسل شرط الذل
ان يكون مسلما او يحكمه كالنبي المير فلوارسله الجوى او الوثني لم يحل
اكل ما يقتله وان ارسله اليهودى والنصراني فيه خلاف اظهره انه لا يحل
الثاني ان يرسله للاصطيان فلو استرسل من نفسه لم يحل مقتولهم
~~وان ارسله اليهودى او النصراني لوزجره عقيبا لاسترساله~~ توقف
اغراه صح لان الاسترسال انقطع بوقوفه وصلا اغراه اسرلا مطلقا
ولا كذلك لو استرسل فاغراه الثالث ان يسمي عند ارساله فلو ترك
السمية عدل لم يحل ما يقتله ولا يضرك لو كان ناسيا ولو ارسل واحدا
اخر لم يحل الصيد مع قتله ولو سمي فارسل اخو كلبه ولم يسم واشتركا
في قتل الصيد لم يحل الرابع ان لا يغيب الصيد وحيوته مستقرة فلو
وجد مقتولا او ميتا بعد غيبته لم يحل لاحتمال ان يكون القتل له
سواء وجد الكلب واقفا عليه او بعيدا منه ويجوز الاصطيان بالثعلب
والحباله والشباك لكن لا يحل منه الا ما يدرى ذكاته ولو كان فيه
سلاح وكذا السهم ان لم يكن فيه فصل ولا يفرق وقيل يحرم ان يرمى
الصيد بما هو اكبر منه وقيل بل يكره وهو اول الثاني في احكام الاصطيان

ولو ارسل المسلم والوثني اليهما فقتلاه لم يحل سواء اتفقت اليهما مثل ان يرسل
كلبين واسميين او اختلافهما كان يرسل احدهما كلبيا والاخرهما سوا
اتفقت الاصابة في وقت واحد او وقتين ان كان اثر كل واحد من
الذنين قاتلا ولو اتخذه المسلم فلم تعد حيوته مستقرة ثم دفن عليه الاخر
حل لان القاتل هو المسلم ولو انعكس الفرض لم يحل ولو اشتبه الحالان
حرم تغليب اللحية ولو كان مع المسلم كلبان ارسل احدهما واسترسل الا
فقتلا لم يحل ولو رمى سهمافا وصلته الرمح الى الصيد فقتله حل وان
كان لولا الرمح لم يصل وكذا الواصلة السهم الارض ثم وثب فقتل فلا
في حل الصيد بالمرسل لا بالعلم فان كان المرسل مسلما فقتل حل ولو
كان المعلم مجوسيا او وثنيا ولو كان المرسل غير مسلم لم يحل ولو كان
المعلم مسلما ولو ارسل كلبا على صيد وسمي فقتل غيره حل وكذا لو ارسله
صيدوكبار فقتل عن صغار فقتله احلت اذا كانت مستقرة وكذا
الحكم في الذئبة ما لو ارسله ولم يشاهد صيدا فانفق اصابه الصيد
لم يحل ولو سمي سواء كانت الذئبة كلبا ارسله حال انه لم يقصد الصيد
فجرى مجرى استرسال الكلب والصيد الذي يحل يقتل الكلب
او الذئبة غير موضع الذكاة هو كل ما كان مستعاضا وحشيا كان او انسيا

وكذلك ما يصل من البهائم أو يتردى في بئر أو شبهها أو يعتد به أو
 مخره فإنه يكفي عقرها استباحتها ولا يختص العقر بموضع من جبل
 ولو رمى فرخا لم ينقض فقتل لم يحل وكذا الورى طائر أو فرخا لم ينقض
 قتلها محل الطائر دون الفرخ ولو تقاطعت لكلاي الصيد قبل أن يركب
 لم يحرم ولو رمى صيدا فتردى من جبل أو وقع في الماء فأتى لم يحل
 أن يكون موته من السقطة نعم لو صير حيوة مستقرة حل لا يبرئ
 مجرى المذبوح ولو قطعت الالة منه شيئا كان ما قطعت ميتة وإذا
 ما بقي أن كانت حيوة مستقرة ولو قطعت بنصفين فلم يتحرك فها
 حلال فلو هزتك أحدهما فالحلال هو وقيل لا لأن لم يكن لم يترك
 حيوة مستقرة وهو شبهه في رواية يوق كل ما فيه الرأس في أخرى
 يوق كل الأكبر دون الأصغر وكلاهما شاة **الثالث** في اللواحق وفيه
 مسائل **الأولى** الاصطياد بالالة المخصوصة حرام ولا يحرم الصيد
 يملكه الصائد دون صاحبه الالة وعليه اجرة مثلها سواء كانت
 كلبا أو سلاحا **الثانية** إذا عض الكلب صيدا كان موضع العضة
 نجسا يجب غسله على الأصح **الثالثة** إذا ارسل كلبا أو سلاحا فخرج
 تعادى مكره جنانا لم تكن حيوة مستقرة فهو نجس المذبوح وفي الأخبار

أو يطرأ عليه

أو ما يدرك ذكاته أن يجد تركض بجملته أو يترك ذنبه وان كانت مستقرة
 والزمان يتسع لذبحه لم يحل أكله حتى يذبحه وقيل إن لم يكن معه ما يذبح به
 ترك الكلب حتى يقتله ثم يأكله إن شأما أن لم يتسع الزمان لذبحه فهو
 حلال ولو كانت حيوة مستقرة وأن صيره الراعي غير متنع ملكه ولم
 لم يقبضه فلو أخذ غيره لم يملكه **الثاني** وجب فعلا إلى الأول **والتا**
 الذبابة فالنظر فيها أمثلة الأركان وأما في اللواحق أما الأركان فثلثة
 الذئابة والذئابة وكيفية الذئب **والتا** الذئب في شتر فيه الإسلام وحكمه
 ولا يولاه الوثني فلو ذبح كان المذبوح ميتة وفي الكلب روايتان أحدهما
 المنع فلا يؤكل ذبابة اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي وفي رواية لا
 يؤكل ذبابة الذئبي إذا سمعت نحيته وهي مطرحة وتذبح المسلة
 والخمسة والحب والحيض وولد المسلم وإن كان طفلا إذا أحن
 ولا يسترط الإيمان وفيه قول بعيد باسقاطه نعم لا يصح ذبابة الجمل
 بالعداوة لأهل البيت كما تخارجه وإن أظهر الإسلام **والتا** الالة
 فلا يصح التدكية إلا بالحديد ولو لم يجزئ وخيف فوت الذئبة جاز
 بما يفرى أعضاء الذئب ولو كان لينة أو خشبة أو مروة حادة أو زحاما
 وهل يقع الذكاة بالظفر والسن مع الضرورة قيل نعم لأن المقصود

يصل وقيل لا مكان النوى ولو كان منفصلا وأما الكيفية فالواجب قطع
الأعضاء الأربعة المريء وهو يمرى الطعام والحلقوم وهو يمرى النفس
والودجان وهما عرقان غيطان بالحلقوم ولا يمرى قطع بعضها مع
الامكان هذا قول مشهور وفي الرواية ان اقطع الحلقوم يخرج الدم
فلا بأس ويكفي في المخور طعنه في ثغرة الفم وهي هذه اللبنة ويشترط
فيها شرطان **الأول** يشترط ان يستقبل بها القبلة مع الامكان
فان اخل عامدا كانت ميتة ولو كان ناسيا صح وكذا لو لم يعلم جهة القبلة
الثاني التسمية وهو ان يذكر اسم سبحانه فلو تركها عامدا لم تجز ولو نسي
لم يجز **الثالث** اخصاص الابل بالخمر وما عداها بالذبح في الحلق تحت
الليبين فان خمر المذبح او ذبح المخور فوات لم يجز ولو امرت فكانت
فذلك حل وفيه تردد ان لا يستقر الحيوة بعد الذبح او الذبح في ابانة
الراس عامدا خلاف اظهر الكراهية وكذا سلخ الذبيحة قبل بردها
قطع شيء منها ولو انفلت الطير جاز ان يرميه بنشاب او رمح او سيف
فان سقط وامر له ذكاته ذبحه والا كان حلالا **الرابع** الحركة بعد
الذبح كافيته الذكاة وقال بعض الاصحاب لا بد مع ذلك من خروج الدم
وقيل يجزى احدها وهو شبه ولا يجزى خروج الدم متافلا ان يذبح

ذبح

عن الحركة الذبابة على الحيوة ويسقط في الغنم ان تربط يده ويحل واحدة
ويطلق الاخرى ويمسك شعره او صوفه حتى يبرئ وفي البقر تعقد يدها
ورجله ويطلق ذنبه وفي الابل تربط اخفافها الى اباطه وتطلق رجله
وفي الطير ان يرسل بعد الذبابة وقت ذبح الاضحية ما بين طلوع
الشمس الى غروبها ونكوه الذبابة ليلا الا مع الضرورة وبالتنظيف
الجمعة الى الزوال وان ينقع الذبيحة وان يقلب السكين فيذبح الى
نوق وقيل فيها يجرم والاول شبه وان يذبح حيوان واخر ينظر اليه
أما اللوق فمسائل **الاولى** ما يباع في اسواق المسلمين من الذبائح
القوم يجوز شرائه ولا يلزم التفتيش عن حاله **الثانية** كلما يتعد ذبح
اخر من الحيوان اما لاستحالة الحصول في موضع لا يتمكن الذكي
من الوصول الى موضع الذكاة منه وخيف فوته جاز ان يعقر بالسيوف
او غيرها مما يجرى ويجزى وان لم يحصل العقر موضع الذكاة **الثالثة**
ان اقطعت رقبة الذبيحة وبقيت اعضاء الذبابة فان كانت حيواتها
مستقرة ذبحت وحلت بالذبح والا كانت ميتة ومعضة المستقرة التي
يمكن ان يعيش مثلها اليوم والا يأم وكذا الوعقرها السبع ولو كانت
الحيوة غير مستقرة وهي التي يقضى بموتها عاجلا لم يجز بالذبابة لان

حركتها كحركة المذبوحة الرابعة اذا انداختت معينة الى ملكها و
انكسر كان عليه قيمتها ولو انداختت وهي سليمة فعانت فخرها على ما لها
واجزئت ولو ضلت او عطبت او ضاعت من غير تفرط لم يضر الخامسة
اذا انداختت الاضحية فذبحها يوم النحر غيره ولم ينوع صاحبها لم يضر عنه
ولو نوى عند اجزئته وان لم يامر السادسة اذا انداختت الاضحية وصارت
واجبة لم يسقط استحباب الاكل منها السابعة ذكاة السمك اخراج من
الماء حيا ولو وثب فاخذه قبل موته حل ولو امر به بنظره فيه خلا
اشبهه انه لا يحل ولو اخرج بموت او مشرك فذبحه حل ولا يحل
اكل ما يوجد في يده حتى يعلم انه مات بعد اخراجه من الماء ولو اخذ من
في الماء فذبحه لم يحل وان كان غلب الماء الاله لا ذكاته فيما فيه حيوان
يحل اكل السمك حيا قليل لا والوجه الجواز لا ذكاته ولو نصبت ذكاته
بعض ما حصل فيها واشتبه الحى بالمت قبل حل الجميع حتى يعلم الميت
بعينه وقيل يحرم الجميع تغليبا للحية والاول حسن الثامنة ذكاة الخيل
اخذة ولا يشترط اخذ الاسلام ولو مات قبل اخذه لم يحل وكذا
وقع في اجرة ناز فخرقتها وفيها جرد لم يحل وان قصد المحرق لم يحل
الذباح حتى يستقل بالطيران فلو اخذ قبل استقلا لم يؤكل التاسعة

ذكاة الجنين ذكاة امه ان تمت خلقته وقيل لم تلج الروح ولو لم تمت لم يكن
لذبحه من ذكاته وفيه اشكال ولم تتم خلقته لم يحل اصلا ومع الشرط لم يحل
بذكاة امه وقيل لو خرج حيا ولم يتشع الزمان لذكاته او لم يبعث حيا
حل كله والاول شبه حائمة تستقل على اقسام الاول في مسائل من حكم
الذباحة وهي ثلاثة الاولى يجب متابعة الذبح حتى يسقط العضو
الاربعة فلو قطع بعض الاعضاء فارسله فانتهى الى حركة المذبوح ثم
استأنف قطع الهامة حرم لا نمل يبق فيه حيوة مستقرة ويمكن ان يقال
يحل لان اذهاب روحه بالذبح لا غير وهو الثانية لو اخذ الذبح
في الذبح فانزع اخرج حوته معا كان ميتة وكذلك فعل لا تستقر معه
الحيوة الثالثة اذا يتقن بقا الحيوة بعد الذبح فهو حلال وان يتقن موت
قبله فهو حرام وان اشتبه الحال لم يعلم حركة المذبوح ولا خروج الدم
المعتدل فالوجه تغليب الحية الرابعة فيما يقع عليه الذكاة وهي تقع
على كل حيوان مأكول بمعنى انه يكون طاهرا بعد الذبح ولا تقع على
حيوان نجس العين كالكلب الخنزير بمعنى انه يكون باقيا على النجاسة بعد
الذبح وما خرج عن القسمين فهو اربعة اقسام الاول المسوخ لا يقع عليها
الذكاة كالغليل والذب والقر و قال المرتضى يقع الثاني الخنزير

كالقنار وامر عرس والضب وفي وقوع الذكاة عليها ترد اشبهه انه لا يقع
 الثالث الا يسمى لا يقع عليه الذكاة لحرمته ويكون ميتة ولو ذكى الرابع
 السباع كالاسد والنمر والفهد والثعلب وفي وقوع الذكاة عليها ترد
 والوقوع اشبه ونظير مجزأ الذكاة وقيل لا تستعمل مع الذكاة حتى يقع
 الثالث في مسائل من احكام الصيد وهي عشرة الاولى ما يشبه في
 الصائد كالحبال والشبكة يملكه ناصبها وكذا كل ما يعتا الاصل
 به ولا يخرج عن ملكه بانقلاته بعد اثباته نعم لا يملكه بوقوله في ارضه
 ولا بتعشيشه داره ولا بوثوب السمك الى سفينة ولو اتخذ حيلة
 للصيد فنشب بحيث لا يمكن التخاص لم يملكه بذلك لانها ليست
 معادة وفيه ترد ولو اعلق عليه بابا ولا يخرج له او مضيق لا يقع
 قبضه ملكه وفيه ايضا اشكال ولعل الاشبه انه لا يملك هذا النوع
 القبض باليد او الالة ولو اطلق الصيد من يد لم يخرج عن ملكه فان
 نوى اطلاقه وقطع نيته عن ملكه هل ملكه خيره باصطاده الاشبه
 لانه لا يخرج عن ملكه بنية الاخراج وقيل يخرج كما لو وقع منه شيء
 حقيق فاهله فانه يكون كالجميع له ولعل بين الحالين فرقا الثانية اذ كان
 الصيد التام لما يرا او عادي بحيث لا يقدر عليه الا بالاتباع فمن

للاسر لم يملكه الاول وكان لمن امسكه الثالثة اذ ارعى الاول اصيدا
 فاشبهه وصيره في حكم المذبح ثم قتله الثالث فهو الاول ولا شيء على الثاني الا
 ان يفسد لحمه او شيئا منه ولو رماه الاول فلم يبيته ولا صيره في حكم المذبح
 ثم قتله الثالث فهو لدون الاول وليس على الاول ضمان شيء مما جناه
 ولو ابيته الاول ولم يصيره في حكم المذبح فقتله الثالث فهو متلف فان
 كان اصلا محل الذكاة فذكاه على الوجه فهو الاول وعلى الثاني
 الارش وان اصابه غير المذبح فعليه قيمته ان لم تكن لميت قيمة والا
 كان له الارش وان جرحه الثالث ولم يقتله فان اضره ذكاته فهو حلال
 الاول وان لم يدر ذكاته فهو ميتة لانه تلف من فعلين احدهما
 مباح والاخر محظور كما لو قتل كلب سلم ومجوس وما الذي يجب على
 الجراح فالذي يظهر ان الاول ان لم يقدر على ذكاته فعلى الثاني قيمته
 بتمامه معيبا بالعيب الاول وان قدر فاهل فعلى الثالث نصف قيمته معيبا
 ولعل فقه هذه المسئلة ينكشف باعتبار فرض فرضه وهي دابة قيمتها
 عشرة جنى عليها فضلت تسارى تسعة ثم جنى اخر فضلت الى ثمانية
 ثم سرت الجنائتان ففيها احتمالات خمسة لا يخلو احدها من خلل هو
 اما الزام الثالث بكامل قيمته معيبا لان جناية الاول غير مضمونة بتقدير

له نفس وواء بقي عليه كالشبوط والبياح او لم يبق كالنكت امام السريرة
فالرغ الصل كما يجري فيه روايتان اشهرها التحريم وكذا الذمار
والمارملح والزهلون اشهر الروايتين هناك الكراهية ويؤكل
الربيشا والطيراز والطير والابلحى ولا يؤكل السلقا ولا الضفاد
ولا السرطان ولا شئ من حيوان البحر ككلبه وخنزيره ولو وجدت في
جوف سمكة اخرى حلت كانت من جنس ما حلت والا نهى حرام بها
روايتان طريق احدهما السكوني والاخر مسلة ومن المتأخرين
من منع استئناسا الى عدم اليقين بمنزلة الماء حية وورثتها
الرواية اربع استحبابا بحال الحيوة ولو وجدت في جوف حية سمكة
اكلت ان لم تكن تسخت ولو تسخت لم تحل والوجه انها لا تحل الا
ان تقذفها والمكة تضطرب ولو اعتبر مع ذلك اخذها حية
ليحقق الذكاة كان حسنا ولا يؤكل الطاغ وهو ما يؤق في الماء سواء
مات بسبب كضرب العلق او حرارة الماء او غير سبب كذا ما يؤق
في شبكة الصائد في الماء او في حظيرة ولو اختلط الميت بالحي بحيث
لا يميز قيل حل الجميع واجتنابا شبه ولا يؤكل الجلال من السمك
يستبرئ بان يجعل في الماء يوما وليلة ويضع علفا طاهرا ليطعم

الحلل

الحلل لجلل ويبعض الحرم حرام ومع الاشتباه يؤكل ما كان خشنا ما كان ليس
الثاني في البهايم ويؤكل من الانثية الابل والبقر والغنم ويكره الخيل
البغال والحمير الاهلية على تفاوت بين ماله الكراهية وقد يعرض الحرم
للحلال من وجوه **احدها** الحلل وهو ان يعتدي عذرة الانسان لا فيحمي
حتى يستبرئ وقيل يكره والحرم اظهر في الاستبراء خلاف المشهور
النافعة باربعين يوما والبقرة بعشرين وقيل تسوى البقرة والناقة في
الاربعين والاول اظهر وكيفيته ان يربط ويعلف علفا طاهرا
في هذه المدة **الثاني** ان يشرب لبن خنزيرة فان لم يشتركه وليست تحت
استبراءه بسبعة ايام وان اشتد حرم لحمه ولم ينسله **الثالث** اذا طوى
الانسان حيوانا مأكولا حرم لحمه ولم ينسله ولو اشتبه بغيره قسم فرقتين
واقرب عليه مرة بعد اخرى حتى تبقى واحدة ولو شرب شئ من هذه
الحيوانات حرام لحمه بل يغسل بل يؤكل ولا يؤكل ماله جوفه ولو شرب
بوله لم يحرم ويغسل ماله بطنه ويؤكل ويحرم الكلب السور اهليتنا
او وحشينا ويكره ان ينسج ببيده ما رياه من النعم ويؤكل من الوحشية
البقر والكلب الجليدية والحمير والغزلان واليحمير ويحرم منها ما
كان سباعا وهو ما كان له ظفر او ناب يفترس به قويا كالاسد والنمر

كان

الفهد والذئب اضعيفا كالشعير الصبيح وابن اوى وميرم الاثر
والضب والحشار كلها كالخبيثة والفارة والعقرب الحزن ان الخنافس
والصرار من بنات وردان والبراغيث والقمل وكذا حجر الربوع
والقنفذ والوبر والحخر والفنك والتمور والشجيرة والعضاء والحكة
وهي دويبة تخرج الزمل تشبه بها اصابع العذارى **القسم الثالث**
في الطير والحرام منه اصناف الاول ما كان له الخلاب قوى يعديه
على الطير كالبازي والصقر والعقاب والساهمين والبنق اضعيف
كالنسر والرحمة والبغاث وفي الغراب روايتان وقيل يحرم ما يقع في
الكبير الذي يسكن الجبال ويحبل الزاغ وهو غراب الزرع والغدران
وهو اصغر منه يميل الى الغيرة ما هو الثاني ما كان صنيفه اكثر من
دفيقه فانه يحرم ولو تساوى او كان الدفيق اكثر له يحرم **الثالث**
ما ليس له قاذصة ولا حوصلة ولا صيصية فهو حرام وماله احداهما
فهو حلال ما لم ينض على تحريمه **الرابع** ما يتناوله التحريم عينا كالخنافس وا
لطاؤس ويكره الهدد في الخفاف روايتان والكراهية اشبه
بكره الفاخرة والقبرة والجحش واغلظ منه كراهية الصرد والصوام وا
لشراق وان لم يحرم ولا باس بالحمام كله كالغاري والذئب والورشا

احدها

وكذا

بسم الله الرحمن الرحيم

وكذا الاباس بالجل والدراج والقيح والقطا واليهوج والدجاج والكرور
الكركي والصعوة ويعتبر في طير الماء ما يعتبر في الطير الجيول من غلبة الدف
او مساواته للصفيف او حصول احد الامور الثلاثة القاذصة والحوصلة
او الصيصية فيؤكل مع هذه العلامات وان كان يأكل النمل **القسم الرابع**
احد هذه عدرة الانسان محضا لحقه حكم الجلل ولم يحل حتى يستبرئ
فتستبرئ البطة وما اشبهها بخمسة ايام والدجاجة وما اشبهها
بثلاثة ايام وما خرج عن ذلك يستبرئ بما ينزل عنه حكم الجلل اذ ليس
شيئ موطف ويحرم الزنا بمرءة الاب والبق ويض ما يؤكل جلال
وكذا بيض ما يحرم حرام ومع الاشتباه يؤكل ما اختلف طرفاه لاما
اتفق والجحمة حرام وهي التي تجعل غرضا وترى بالنسب حتى تموت ولا
لصبورة وهي التي تخرج وتخبس حتى تموت **القسم الرابع** في الجمادات
ولا يحصر للجلل منها فلنضبط المحرم وقد سلف منه شطرنج كتاب
الكاسب ونذكر هنا خمسة انواع **الاول** الميتات وهي محرمة على
نعم قد يحل منها ما لا تحل الحيوة فلا يصدق عليه الموت وهو الصوف
والشعر والوبر والريش وهل يعتبر فيها الحز الجاهل ان جزئي
طاهرة وان استلقت غسل منها موضع الاتصال وقيل لا يحل منها ما

بقاع والاقل شبه والقرن والظلف والسق والبض ان اكتبه القشر الاكل
والانفة وفي اللبن روايتان احدهما الحبل وهي اصحهما طريقا والاشبه
التحريم لخاصة بملاقات الميتة وان الخلط الذكي بالميتة وجازي مقتضا
منه حتى يعلم الذكي منه بعينه ^{في} يهل بسباع من يستحل الميتة قيل نعم
وبما كان حسنا ان قصد بيع الذك حصب وكما بين من حتى فهو
ميتة يحرر مأكلا واستعماله وكذا ما يقطع من الياق الغنم فانه لا يؤكل
ولا يجوز الاستصباح به بخلاف الدهن الغنم بوقوع الجملة ^{الثاني}
المحرمات من الذبيحة خمس الطحال والقضيب والروث والفرو والدم
والانثيان وفي الثمانية والمرارة والمثمة ترد اشبه التحريم لما فيها
من الاستجناب اما الفرج والنخاع والعلبا والغدد وذات الاشج
وخزقة الدماغ والحدق من الاصحاب من حرّمها والوجه الكواهي و
يكوه الكلى واذا نال القلب والعروق ولو شوى الطحال مع اللحم لم يكن
مشقوبا بهرم اللحم وكذا لو كان اللحم فوقه ما لو كان مشقوبا وكان اللحم
مختة ^{حرم} **الثالث** الاعيان الخمسة كالعدرات الخمسة وكذا كل طعم
منهج بالخمر والنبيذ المسكر او الفقاغ وان قل او وقعت فيه نجاسة
وهو ما يعكس بالبول او بادره الكفار وان كانوا اهل زينة على الاصح ^{الرابعة}

الطين فلا يحل شيء منه عدا نورة الحسين فانه يجوز للاستشفاء ولا يتجاوز
قدر المحضة وفي الامر به رواية بالجواز وهي حسنة لما فيها من المنفعة
المضطر اليها **الخامس** النجس القاتل قليلها وكثيرها اما ما لا يقتل
لقليل منها كالافيتون والسقونية تناول القيراط والقيراطين الى ربع
الدينار في جملة خواص المسهل فذا الا باس به لغلبة السلامة ولا يجوز ^{لخطئ}
الى موضع الخطاة منه كالمشقال من السقونية والكثير من ثم الخنظل او الكوك
فانه لا يجوز لما يتضمن من ثقل المزاج وفساد ^{القسم الخامس} في المايعة
والحمرة منها خمسة الاول الخمر وكل مسكر كالنبيذ والبنع والفضيخ ^{التي}
والمنهر والفقاغ قليله وكثيره ويحرر العصير اذا غلا سوا غلا من قبل
نفسه او بالنار ولا يحل حتى يذهب ثلثاه او ينقلب خلا وما مزج بها
او باحد ما وقع فيه من المايعات ^{الثاني} الدم السفوح نجس فلا يحل
تناوله وما ليس مسفوح كدم الصفادع والقراد وان لم يكن نجسا فهو
حرام لاستجنابه وما لا يدفعه الحيوان الذبوع ويستخلف في اللحم طاهر
وليس نجس ولا حرام ولو وقع قليل من دم كالاوقية فادون في قدر
وهي تغلي على النار قيل حل مر بها اذا ذهب الدم بالغليان ومن
الاصحاب من منع الرواية وهو حسن اما ما هو جاد كاللحم والنوابل فلا

باسمها اذا غسل الثالث كل ما حصل فيه شيء من نجاسات كالذرة والبول
او العذرة فان كان ما يباح وروان كثر ولا طريق الى تطهيره وان كان له
حالة جود فوقعته النجاسة فيه جامدا كالذهب المجامد والسم والحصل
القيت النجاسة وكشط ما يكتنفها والباقي حل ولو كان المايح دهنا جان
الاستصباح به وقت السجود لا يجوز وقت الاظلمة وهل ذلك للنجاسة
دخانا الا قرب الابل هو تعبدا ورواخر الاعيان النجسة عند طاهره
وكذا كل ما حالته النار فصيرته مرما او دخانا على تردد ويجوز بيع
الادهان النجسة ويجعل منها الكعبين علام المشرى بنجاستها وكذا ما
يموت فيه حيوان له نفس سائلة اما ما لا نفس له كالذئب والخنزير فلا
يجب بموته ولا ينجس ما يقع فيه والكفار اهل بنجس المايح بمباشرتهم
لسواء كانوا اهل الحرب او اهل الذمة على اشهر الروايتين وكذا لا يجوز
استعمال او انهم التي استعمالوها في المايعة وروى اذا ارادوا اكله
المجوس امره بغسل يده وهي ساذة ولو وقعت ميتة لها نفس في قدر
نجس ما فيها واربى المايح وغسل المجامد وكل ولو عجن بالماء النجسين
لم يطهر بالنار اذا خبز على الاشهر الرابع الاعيان النجسة كالبول لا يؤكل
لحمه نجسا كان الحيوان كالكلب والخنزير وطاهر كالاسد والنمر وهل يحرم

ما يؤكل قيل نعم الا بوال الابل فانه يجوز الاستشفاء بها وقيل يحل الجميع
لكان طهارته والاشبه التحريم لكان استنباطها **الخامس** البان الحيوان المحرم
حرام كلب اللبوة والذئبة والهرة ويكره لبن ما كان لحمه مكرها كلب
الانثى ما يبعده وجامده وليس بحرة **القسم السادس** في المواضع وفيه مسائل
الاولى لا يجوز استعمال شعر الخنزير اختيارا فان اضطر استعماله
لا يسم فيه وغسل يده ويجوز الاستشفاء به ولو دال ميتة وان كان نجسا
ولا يصلى من مائه وترك الاستشفاء افضل **الثانية** ان اوجد لحم ولا
يدري انكى هو ام ميتة قيل يطرح في النار فان انقبض فهو ذكي وان
انسط فهو ميتة **الثالثة** لا يجوز ان يأكل الانسان من مال غيره الا
بذن وقد رخص مع عدم الاذن في تناول من بيوت من تضمنته
الاية ان لم يعلم منه الكراهية ولا يحمل منه وكذا ما يمر به الانسان من
النخل وكذا الزرع والشجر على تردد **الرابعة** من تناول خرا او شيئا
بنجاسة فصاد طاهرا لم يكن متلوثا بالنجاسة فلو حمل تلوثه فهو على
اصل الطهارة **الخامسة** الذي اد باع خرا او خنزير اثم اسلم ولم يبيع
التمن فله قبضة **السادسة** تظهر الخمر ان انقلب خلا سواء كان انقلابه
بعلاج او من قبل نفسها وسواء كان ما يباع به عينا باقية او مستهلكة

وكذا لو اتحل بدواء نجس فباعه
طاهرا لم يسلون بالنجاسة

تحل له

وان كان يكره العلاج ولا كراهية فيما ينقلب من قبل نفسه ولو القى الخمر خل
حتى تستهلك لم يحل ولم يظهر وكذا لو القى الخمر فاستهلك الخمر قيل
يحل ان اترك حتى تصير الخمر خلا ولا وجب له **التابعة** او ان الخمر الخشب
والقرع والخرف غير المغسور لا يجوز استعماله لاستباحته لا تقرب
الجواز بعد ان التعيين الغباسة وغسلها ثلثا **الثامنة** لا يهرش من
الزبوبات والاشربة وان شتم منه راحة السكر كرتب الزمان والتفاح
لانه لا يسكر كثيره **التاسعة** يكره اكل ما يشبه الخمر الحامض ان كانا غير
مأمونين وكذا يكره اكل ما يعالج من لايوة الغباسة وان بقي الداء
شيئا من السكرات ويكره الاسلام في العصور ان يستامن على طبعه
من يستحل شره قبل ان يذهب ثلثاه ان كان مسلما وقيل لا يجوز قط
والاقل اشبه ويكره الاستشفاء بمياه الجبال الحارة ومن اللواحق
في حال الاضطراب وكل ما قلناه بالمنع من تناوله فالحج فيه مع الاحتمال
ومع الضرورة يسوغ لقوله نعم من اضطر غير باع ولا عار فلا اثم عليه
وقوله من اضطر في خمسة غير متجاف لاثم وقوله وقد فضل لكم ما حرم
عليكم الا ما اضطررتم اليه فليكن النظر في المضطر كيفية الاستباحة **اما**
المضطر والذي يخاف التلف لو لم يتناول وكذا الخوف من الضرر بالترك

السناء

له

كذا لو خشي التلف المؤدى الى الخلف عن الرفقة مع ظهور اماراة العطب
ضعف الزكوب المؤدى الى خوف التلف فتحل تناول ما يزيل تلك الخشية
ولا يختص بذلك نوعا من الخمر بل الاما سذكوه ولا يترخص بالمخمر
هو الخارج على الامام وقيل الذي ينبغي الميتة ولا العادي وهو قاطع
الطريق وقيل الذي يعد وشبهه **اما** كيفية الاستباحة فالماذون
فيه حفظ الرق والتجاوز حرام لان القصد حفظ النفس هل يحل تناول
المعطر قليل نعم وهو الحق فلو اراد التزهر والحال حاله خوف التلف لم يحرم
ولو اضطرر الى طعام الغير وليس له الشئ وجب على صاحبه بدله لانه
الامتناع لعانة على قتل المسلم وهل له المطالبة بالثمن قيل لا لان تبدله
واجب فلا يلزم العوض وان كان الثمن موجودا وطلب ثمن مثله وجب
دفع الثمن ولا يجب على صاحب الطعام بدله لو امتنع من بدله العوض
لان الضرورة المبيحة لا تقساره بخلاف التمكن من البذل وان
طلب زيادة عن الثمن قال الشيخ لا تجب الزيادة ولو قيل تحجبنا
لا ارتفاع الضرورة بالتمكن ولو امتنع صاحب الطعام والحال هذه
لمقتل دفع الضرورة العطب ولو اطاه فاستراه باز يد من الثمن
كراهية لاراقة الدماء قال الشيخ لا يلزم الا من المثل لان الزيادة

اختيارا وفيه اشكال لان الضرورة البهجة لا ترفع بامكان الاختيار
ولو وجد ميتة وطعام الغيران بذلك الغير طعام بغير عوض ويعوض
وهو قاصر عليهم يحمل الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا او حاضرا ولم
يبذل وقوى صاحب على دفعه عن طعام اكل الميتة وان كان صاحب
الطعام ضعيفا لا يمنع اكل الطعام وضمنه ولم تحمل الميتة وفيه تردد وان
لم يجد المضطر الا الادوية متاحل لمساك الرقوق من لحمه ولو كان حيا
محقون الدم لم يحمل ولو كان مباح الدم حل له منه ما يحمل له من الميتة ولو
لم يجد المضطر ما يمسك رفقته سق نفسه قيل باكل من الواضع اللحم ^{الميتة}
وليس شيئا اذ فيه دفع الضرر بالضرر ولا كذلك جواز قطع الاكلة لا
الجواز هناك انما هو لقطع الترية الحاصلة وهنا احداث سرية ولو
اضطر الاخر ببول تساوى البول ولم يجد الا الخمر قال الشيخ لا يجوز
الضرورة بما وانه النهاية يجوز وهو اشبه ولا يجوز التداوى بها ^{والشئ}
من الانبذة ولا يشئ من الادوية معها يشئ من المسكوكا ولا شرابا
يجوز عند الضرورة ان يتداوى بها ^{للعين} خاتمة فلا ريب في
غسل اليدين قبل الطعام وبعده ومسح اليد بالنديل والتسمية عند
الشرع والحمد عند الفراغ وان يستحب على كل لون على انفراد ولو

اليد

بسم الله على اوله واخوه اجروا وتحت اكل باليمن مع الاختيار وان
يبده صاحب الطعام وان يكون اخر من يتبع وان يبده وغسل اليدين
من هو على يمينه ثم يدر عليهم الى الاخير وان جمع غسالة الايدي
انا وواحدان يستلحق الاكل بعد الاكل ويجعل رجله اليمنى على رجله
اليسرى ويكره الاكل مشكوا والتلى من المأكيل وبما كان الافراط حراما
لما يتبع من الضرر ويكره الاكل على الشبع والاكل باليسا ويحرم كل
على مائدة يشرب عليها يشئ من المسكرات او الفقا **كتاب**
الغصب والنظر في السب والحكم والبول اما الاول فالغصب
الاستقلال باثبات اليد على مال الغير عدوانا ولا يكفي رفع يد
المالك ما لم يثبت الغاصب يده فلو منع غيره من امساك دابة لم يله
فتلف لم يضر وكذا لو منع من القعود على بساطه او منع من بيع عتقه
فقتصت قيمته السوقية او تلفت عينه اما لو تعد على بساط غيره او
ركب دابة ضمن ويصح غصب العقار ويضمنه الغاصب يتحقق غصبه
باثبات اليد عليه مستقلا من دون اذن المالك وكذا لو اسكن غيره
فلا يسكن الدار مع مالكها فترام يضمن الاصل وقال الشيخ يضمن النصف
فيه تردد ومنسأه عدم الاستقلال من دون المالك ولو كان الساكن

ضعيفاً من مقاومة المالك لم يضمن ولو كان المالك غائباً ضمن وكذا لو
 مذموم بقرابة فقارها ضمن ولا يضمن لو كان صاحبها راكباً لها أو
 غصب لامة الحامل غصب لولدها الثبوت يد عليهما وكذا يضمن حمل
 الامة المتاعاة بالبيع الفاسد ولو تعاقبت الايدي الغاصبة على
 المصوبة فخير المالك في الزام ائتم شاء والزام الجميع بدلاً واحداً والحر
 لا يضمن بالغصب لو كان صغيراً ولو اصابه حرق او غرق او موت في
 يد غاصب من غير تبنيه لم يضمن وقال الشيخ في كتاب الجراح يضمنه لقتل
 اذا كان صغيراً وتلف ثوب كذب الخية والعقرب وقوع الحائط
 ولو استخدم الحر لزمه الاجرة ولو حبس ما نفع المضمن اجرة ما ينفع
 به لان منافعة قبضته ولو استأجوه لعل فاعتقله ولم يستعمل فيه
 تردد ولا قربان الاجرة لا يتفرق لثقل ما قلناه ولا كذا لو استأجرا
 رتبة فحسبها بقدر الانقضاء ولا يضمن الحر اذا غصبت من مسلم ولو
 غصبها الكافر يضمن اذا غصبت من ذمي مستترا ولو غصبها المسلم
 وكذا المختار ويضمن الحر بالقيمة عند الاستعمال بالمثل ولو كان المتلف
 ذمياً على ذمي في هذا ترددها اسباب اخرى يبيعها الفم الا ان
 مباشرة الاتلاف سواء كان المتلف عينا قتل الحيوان المملوك وقهرق

تحرير

الثوب او منفعة سكنى الدار وركوب الفرس وان لم يكن هناك غصب
الثالث التسبب هو كل فعل يحصل التلف بسببه كغفر الزرع غير المملوك وكسر
 المعائير المسالك لكونه اذ اجتمع السبب والمباشرة قدم المباشرة الضمك
 على ذى السبب كمن حفر بئر في ملك غيره عدواناً فذبح فيه غيره فيها
 انساناً فمات ما يحبس الدفع على الذافع ولا يضمن المكون المالك وان
 باشر الاتلاف والضمان على من اكراهه لان المباشرة ضعفت مع الاكراه
 فكان ذى السبب هنا اقوى ولو ارسل في ملكه ما فاعرق مال غيره او
 اتج نار فيه فاحرق لم يضمن ما لم يتجاوز قدر حاجته اختياراً مع علو
 غلبة ظنه ان ذلك موجب للتعدي الى الاضرار وينفرد على السبب
فروع الاول لو القى صبياً في سبعة احيوانا يضاعف عن الفرار يضمن
 لو قتله **التبع الثاني** لو غصب سائمة فمات ولدها جوعاً فحق الضمان
 وكذا لو حبس مالك الماشية عن حراسها فانفق تلفها وكذا التردد
 لو غصب ابنة فتبعها الولد **الثالث** لو فاق القيد عن الدابة فتردت
 او عن العبد المجنون فابق ضمن لانه فعل يقصده الاتلاف وكذا لو
 فتح قفصاً عن طائر فطار مبادراً او بعد مكث ولا كذا لو فتح باباً
 على مال فسرق او ازال قيداً عن عبد عاقل فابق لان التلف بالمباشرة

لا بالتبعية وكذا لو دل الشرايف ولو زال وكذا الطرف فمال ما في ضمن اذا كان
 بحسب الاوكلاء وكذا لو مال منه ما لان الارض تحتها فاندفع ما في ضمن لان
 فعله سبب مستقل بالاثلاث اما لو فتح راس الطرف فقلبت الرمح وانما
 بالشمس في الضمان تروى ولعل الاشبه انه لا يضمن لان الرمح والشمس
 كالمباشر فيبطل حكم السبب من الاسباب القبض بالعقد الفاسد والقبض
 بالشوم فان الغاصب يضمن وكذا استيفاء المنفعة بالاجارة الفاسدة
 سبب لضمان اجرة المثل الظن الثاني في الحكم بحسب المصنوع وما ام
 باقيا ولو عثر على الخشب فاستدخل في البيت واللوح في السفينة ولا يلزم
 المالك اخذ القيمة وكذا لو مزجه من جاشق تميزه كخرج الحنطة بالشعير او
 الفخن بالذرة كلف تميزه واعادته ولو خاطب ثوبه بخيط مضمون فان
 امكن تزعمها الزم ذلك وضمن ما يحدث من نقص ولو خشي تلفها بالترها
 لضعفها ضمن القيمة وكذا لو خاطبها جرح حيوان له حرمة لم تزعم الزرع
 الا من عليه تلفا وشينا وضمنها ولو حدث في المصنوع عيب مثل ثوب
 التمر او خريق الثوب رده مع الارش ولو كان غير مستقر كخس الحنطة
 قال الشيخ يضمن قيمة المصنوع ولو قيل يرد العين مع ارش العيب الحاصل
 ثم كلما ان رادعيها دفع ارش الزيادة كان حسنا ولو كان بحاله رده

العيب

ولا يضمن

ولا يضمن تفاوت القيمة المتوقفة فان تلف المصنوع منه الغاصب بمثلته ان كان
 مثليا وهو ما يستأخر قيمة اجزائه فان تعدد المثل ضمن قيمته يوم الاقباض
 لا يوم الاعوان ولو اعوز حكم الحاكم بالقيمة فزادت او نقصت لم يلزم ما
 حكم به الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت في الذمة ليس الا
 المثل وان لم يكن مثليا ضمن قيمته يوم غصبه وهو اختيار الاكثر وقال في
 ط والخلاف يضمن اعلى القيمة من حين الغصب الى حين التلف وهو حسن
 ولا عبرة بزيادة القيمة ولا بقصاها بعد ذلك على مرتبة الذهب
 والفضة يضمنان بمثلها وقال الشيخ يضمنان بنقد البلد كما لو تلف
 ما لا مثل له ولو تعدد المثل فان كان نقد البلد عمال المصنوع في الجنس
 ضمنه بالنقد وان كان من جنسه وانفق المضمون والنقد وذاك صحيح
 وان كان احدهما اكثر قوم بغير جنسه ليسلم من الزنا ولا نطق ان الزنا
 محتقن بالبيع بالهوي ثابت في كل معاوضة على رويين متفقين الجنس وكذا
 في المصنوع صنعة لها قيمة كان غالبا على الغاصب مثل الاصل وقيمة
 الصنعة وان زاد عن الاصل رويها كان ام غير روي لان للصنعة
 قيمة تظهر لو ازيلت عدوانا ولو من غير غصب ان كانت الصنعة محترقة
 لم يضمن ولو كان المصنوع اثة فجنه عليها الغاصب وغيره او عابثا

قبل الله سبحانه ردها مع ارض النقصا ونسأ وبقيمة الفاخر وغيره
في الارش ولا تقدر في شيء من اعضاء الذابة بل يرجع الى الارش
لستة ومرتبة عين الدابة ربع قيمتها وحكي الشيخ في طو الخلاق عن
الاصحح بل في عين الذابة نصف قيمتها وفي العينين كمال قيمتها وكذا كلهما
في البدن منه اثنان والرجوع الى الارش السوقة اشبه ولو غصب عيدا
او امته فقتله او قتله قاتل ضمن قيمته مالم يتجاوز قيمة دية الحر ولو غصب
لم يضمن الزيادة ولو قيل يضمن الزائد بسبب الغصب كان حسنا ولا
يضمن القاتل غير الغاصب سوى قيمته مالم يتجاوز عن دية الحر ولو
تجاوزت دية الحر ردت اليه فان زاد الارش عن الجنابة يطولب
الغاصب الزيادة دون الجلف اما المومات في يد ضمن قيمته ولو غصب
دية الحر ولو غصب الغاصب عليه ماردون النفس فان كان تمثيلا قال
الشيخ عتق وعليه قيمته وفيه تردد ينشأ من الاقتصار بالعتق في تمثيل
على مباشرة المولد وكل جنابة ديتها مقدرة في الحر ففي مقدرة في
المولد بحسب قيمته وما ليست مقدرة في الحر ففيها الحكومة ولو قيل
يلزم الغاصب اكثر الاثر من من المقدرة والارش كان حسنا اما لو
استغرقت قيمته قال الشيخ كان المالك محمرا بين تسليمه اخذ القيمة

قيمة

بين امساكه ولا شيء له فتوبة بين الغاصب الجنابة وغيره وفيه تردد ولو
زادت قيمة المولود بالجنابة كالحصاة او قطع الاصبع الزائدة مع دية
الجنابة لانهما مقدرة والجث في المدبر والمكاتب المشروط وام الولد كالحصاة
في القن واذا اعتذر تسليم الغصوب دفع الغاصب البديل ويملكه المصنوع
منه ولا يملك الغاصب العين المصنوعة ولو عادت كان لكل منهما الرجوع
وعلى الغاصب لاجرة المكان مالم لا جرة في العادة من حين الغصب العين
دفع البديل وقيل الى حين إعادة الغصوب والاقول اشبه ولو غصب
شيئين ينقص قيمة كل واحد منهما اذا انفرد عن صاحبه كالحقن فتلف
احدهما يضمن التالف بقيمة مجتمعا ورد الباء وما نقص من قيمته
بالانفراد وكذا الوشق ثوبا ينصفين فنقصت قيمة كل واحد منهما بالشق
ثم تلف احدهما اما لو اخذ فردا من خفين دينا ويا عشرة فتلف
يده وبقي الاخر في يد المالك ناقصا عن قيمته بسبب الانفصال بقيمة
التالف لو كان منصفا الى صاحبه وفي ضمان ما نقص من قيمة الآخر تردد
ولا يملك العين المصنوعة بتغيرها واخراجها عن الاسم والمنفعة
سواء كان ذلك بفعل الغاصب وفعل غيره كالحقن تطحن والكذلك
يغزل وينسج ولو غصب كولا فاطعمه المالك او شاة فاستدعاه

في جميع جهل المالك ضمن الغاصب ان اطعم غيره وقيل بغرمه ما شأ
 لكن ان اغرم الغاصب لم يرجع الى الاكل وان اغرم الاكل رجع الاكل
 على الغاصب لغرمه وقيل بل يضمن الغاصب من راسه لضمان
 على الاكل لان فعل المباشر ضعيف عن التضمن بمضامة الاغترار
 فكان السبيل قوي ولو غصب غلاما تزاه على الانثى كان الولد
 لصاحب الانثى وان كانت للغاصب لو نقص الفعل بالضراب ضمن
 الغاصب النقص وعليه اجرة الضراب وقال الشيخ لا يضمن الاجرة
 والا والاشبه لا يمتنع عندنا ليست محرمة ولو غصب له اجرة وبقي
 يد حتى نقص كالثوب بخلاف الدابة تمزله لزمه الاجرة والارث لم
 يتداخل سواء كان النقص بسبب الاستعمال او لم يكن ولو اعلى
 لزيت فنقص ضمن النقص ولو اعلى عصير فنقص وزنه قال الشيخ
 لا يلزم ضمان النقصه لانها نقيصة الرطوبة التي لا قيمة لها بخلاف
 الاولى وفي الفرق ترد النظر الثالث في الواحق وهي نوعان الاول
 في الواحق الاحكام وهي مسائل الاولى اذا اردت قيمة المغصوب بفعل
 الغاصب فان كانت اثر التعليم الصنعة وخياطة الثوب ونسج الغزل
 وطحن الطعام رده ولا شيء له ولو نقصت قيمته بشئ من ذلك ضمن

الارث وان كان عيناً كان له اخذها واعادة الغصوب وان شئ لو نقص ولو
 صبغ الثوب كان له ازالة الصبغ بشرط ضمان الارث ان نقص الثوب الثاني
 الثوب زالة لا يضمنه ملكه بغير حق ولو اراد احدهما مال صاحبه بقيته
 لم يجب على احدهما اجابة الاخر وكذا لو وهب احدهما صاحبه لم يجب على
 الموهوب له القبول ثم يشرى كان فان لم ينقص قيمة مالهما فالخاسر لهما
 وان زاد فذلك ولو زادت قيمة احدهما كانت الزيادة لصاحبه وان
 نقصت قيمة الثوب بالصبغ لزم الغاصب الارث ولا يلزم المالك ما
 ينقص من قيمة الصبغ ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الصبغ لزم الغاصب
 شيئا لا بعد توفية الغصوب منه قيمة ثوبه على الكمال ولو بيع مصبوغا
 بنقصان من قيمة الثوب لزم الغاصب اتمام قيمة الثانية اذا غصب بها
 كالزيت او التمن فخالطه بمثلها شريكاً وان خالطه بادن او
 اجرد قيل يضمن المثل لتعذر تسليم العين وقيل يكون شريكاً بفضل
 المجردة ويضمن المثل بفضل الرائدة الا ان يرضى المالك باخذ العين
 اما لو خالطه بغير جنسه لكان مستهلكا ضمن المثل الثالثة فواند
 المغصوب مضومة بالغصب هي مملوكة للمغصوب منه وان تجددت
 في يد الغاصب اعياناً كانت كاللبن والشعر والوبر والتمر ومنافع كحكة

الدار وكوب الدابة وكذا منفعة كل مال راجعة بالعادة ولو تمت الدابة
بذل الغاصب وتعلم المملوك صنعة او علم افزادت قيمته ضمن الغاصب تلك
الزيادة فلو هزلت او نسي الصنعة او ما علمه فنقصت القيمة لذلك ضمن
الارش وان رد العين وان تلفت ضمن قيمة الاصل والزيادة **فصل الاول**
لو زادت القيمة لزيادة صفة ثم زالت الصفة ثم عادت الصفة والقيمة
لم يضمن قيمة الزيادة الثالثة لانها انجبرت بالثانية ولو نقصت الثانية عن
قيمة الاولى ضمن التفاوت اما لو تجددت صفة غير هاسل ان تمت فزادت
قيمتها ثم هزلت فنقصت قيمتها ثم تعلقت صنعة فزادت قيمتها ردها وما
نقص منها بقوات **الاول الثاني** لا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم يزد بها
القيمة كالسمن المفرط ان ازال والقيمة على حالها او زائفة **المسئلة الرابعة**
لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد ويضمنه ويأخذ به من قبضه
وما يزداد من قيمته لزيادة صفة فيه فان تلف به ضمن العين باعلى
القيم من حين قبضه الى حين تلفه ان لم يكن مثليا واو استقرى من غائب
ضمن العين والمنافع ولا يرجع على الغاصب ان كان عالما ولذلك
الرجوع على ايتما شاء فان رجع على الغاصب رجح الغاصب على المشتري
وان رجح على المشتري لم يرجع على الغاصب سقرا والتلف يده

كان المشتري جاهلا بالغصب رجح على البائع ما دفع من الثمن ولذلك الك
المطالبة بالدرك اما مثله او قيمة ولا يرجع المشتري بذلك على الغاصب
لان قبض ذلك مضمون ولو طالب الغاصب بذلك رجح الغاصب على
المشتري ولو طالب المشتري لم يرجع على الغاصب ما يغتزمه المشتري مما
لم يحصل له من مقابلته نفع كالنفقة والعمارة فله الرجوع به على البائع ولو
طالب البائع لم يرجع على المشتري وفيه احتمال اخر اما ما حصل للمشتري
في مقابلته نفع كسكن الدار وثمر الشجرة والضوء واللبن فقد قيل
يضمنه الغاصب لا غير لانه سبب الاثلاث ومباشرة المشتري مع الغير
ضعيفة فيكون السبب قوي كما لو غصب طعاما واطعمه المالك وقيل له
الزام ايتما شاء اما الغاصب فلو كان المملوك له واما المشتري فلو كان
الاثلاث فان رجح على الغاصب رجح الغاصب على المشتري لا استقرار
التلف يده وان رجح على المشتري لم يرجع على الغاصب الا بالثمن
الخامسة لو غصب مملوك فوطئها فانكاحا هليلين بالتحريم لزم مهرها لها
للشبهة وقيل عشر قيمتها كانت بكر او نصف العشر كانت ثيبا او ثما
فقر بعض الاصحاب هذا الحكم على الوطئ بعقد الشبهة ولو انقضها باصبعه
لزم دية البكارة ولو وطئها مع ذلك لزمه الامران وعليه اجرة مثلها

اولها المشتري كان جوازه
قيمة الولد ويرجع بها على البائع
وقيل هذه المطالبة ايتما شاء المالك
طالب المشتري رجح على البائع بل رجح
والشعر

من حين غضبها الى حين عودها ولو اجلبها الحق به الولد وعليه قيمة يوم
سقط حيا وارث ما ينقص من الامة بالولادة ولو سقط ميتا قال الشيخ لم
يضمن لعدم العلم بحياته وفيه اشكال يشاء من تضمن الاجنبى وفتح
الشيخ بين وقوعه بالحناية وبين وقوعه بغير جنابة ولو ضربها اجنبى
سقط ضمن الضارب للغاصب يتجنى حوزة الغاصب للمالك بية
جنين امه ولو كان الغاصب الامة عالمين بالتحريم فلولو المهر ان كرهها
الغاصب على الوطى وعليه الحد الوطى وان طأ عته حد الوطى ولا مهر
وقيل يلزمه عوض الوطى لانه للمالك والا قل شبه الا ان تكون بكرا
فيلزمه ارش البكارة ولو حملت لم يلحق به الولد وكان رقالمولاهما ويضمن
الغاصب ما ينقص بالولادة ولو مات ولدها فبدا الغاصب ضمنه ولو وضعت
ميتا قيل لا يضمن لاننا لا نعلم حيوته قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقط
بحناية جان لم يلزمه دية جنين الامة على ما ذكره المجتاهدين ولو كان الغاصب
عالم او جهلا لم يلحق به الولد وجب الحد والمهر ولو كان بالعكس
لحق به الولد وسقط عنه الحد والمهر وعلمها الحكم السابعة اذا غضب
جنا فزهره او ايضا فاستفرخه قيل الزرع والفرج للغاصب قيل
للمغصوب منه وهو الاشبه ولو غضب عصفرا فضاخره اثم صاحب خلاكا

للمالك ولو نقصت قيمة الخلع عن قيمة العصفور ضمن الارث السابعة لو غاصبها
فزرعها او غرسها فالزرع ومائته للزراع وعليه اجرة الارض والاشجار
وغرسه وطم الحفر وارث الارض ان نقصت ولو بدل صاحب الارض
قيمة الغرس لم يجب على الغاصب اجابته وكذا الوبدل للغاصب يجب على
صاحب الارض قبوله ولو هبته ولو حفر الغاصب في الارض ثم كان عليه
طما وهل له طما مع كراهية المالك قيل نعم تحفظها من درك والتردى
ولو قيل للمالك منعه كان حسنا والضمان يسقط عنه بضمه المالك
باسبقائها الثامنة اذا حصلت دابة دار لا يخرج الا بهد فانكا
حصولها بسبب من صاحب الدار الزم الهدم والاخراج ولا ضمان على
صاحب الدابة وان كان من صاحب الدابة ضمن الهدم وكذا ان لم
يكن من احدهما تقرب ضمن صاحب الدابة الهدم لانه لمصلحة ولو
ادخلت دابة راسها في قدر وافترقا فخرجها الى كسر القدر فان كانت
يد مالكا الدابة عليها او فترقا فحفظها ضمن وان لم يكن يد عليها
وكان صاحب القدر مفرطا مثل ان يجعل قدره في الطريق كسر القدر
عنها ولا ضمان في الكسر وان لم يكن من احدهما تقرب ولم يكن للمالك
وكانت القدر في ملك صاحبها كسر ضمن صاحب الدابة لان ذلك

الصلحة **التاسعة** قال الشيخ فظا إذا خشي على حائط جازان يستند بجذع
 بغيران مالك المذبح مدعيًا للاجماع وفي دعوى الاجماع **نظر القارة**
 إذا جنى العبد المصوب عما فقتل ضمن الغاصب قيمته وإن طلبت إلى
 الذم الدية لزم الغاصب أقل الأمرين من قيمته ودية الجناية وإن أوجب
 قصاصًا فمادون النفس فاقص منه ضمن الغاصب لا يرش وإن عفى
 على مال ضمن الغاصب أقل الأمرين **الحادية عشر** إذا نقل المصوب إلى غير
 بلد الغصب لزم إعادة ولو طلب المالك الاجرة عن إعادة لم يلزم إلا أن
 لأن الحق هو النقل ولو رخص المالك به هناك لم يكن للغاصب قهر على الاعطاء
النوع الثاني في مسائل التنازع وهي ستة **الاولى** إذا تلف المصوب
 واختلاف في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وهو قول الأكثر وقيل
 القول قول الغاصب وهو أشبه بما لو ادعى ما يعلم كذب فيه مثل أن يقول
 ثمن الحمارية حبة أو درهم يقبل **الثانية** إذا تلف ما دعى المالك صفته
 يزيد بها الثمن كعرفة الصنعة فالقول قول الغاصب مع يمينه لأن الأصل
 فيه أنه ما لو ادعى الغاصب عيبًا كالعور وشبهه وانكر المالك فالقول
 قوله مع يمينه لأن الأصل الصحة سواء كان المصوب موجودًا أو معدومًا
الثالثة إذا باع الغاصب شيئًا ثم استقل اليه بسبب صحيح فقال المشتري

ملا المالك وأقام بينته هل تمتع بينته قتل لا لأنه مكذب لها بمثل البيع
 وقيل إن اقتصر على لفظ البيع ولم يقيم اليه من الألفاظ ما يقتضي إرجاء الملكية
 قبلت ولا زدت **الرابعة** إذا مات العبد فقال الغاصب دونه قبل موته
 وقال المالك بعد موته فالقول قول المالك مع يمينه وقاله الخلاف ولو
 علمنا في هذه القرعة كان جائز **الخامسة** إذا اختلفا في تلف المصوب
 فالقول قول الغاصب مع يمينه فإن حلف طالبه المالك بالقيمة لتعذر
 العين **السادسة** إذا اختلفا فيما على العبد من ثوب أو خام فالقول قول
 الغاصب مع يمينه لأن يده على الجميع **كتاب الشفعة**
 وهي استحقاق أحد الشريكين حصته سريكة بسبب انتقالها بالبيع النظر
 في ذلك يستدعي خمسة مقاصد **الاول** ما يثبت فيه الشفعة وتثبت
 في الأرضين كالمساكن والعراصق والبساتين أجماعًا وهل تثبت فيما
 ينقل كالثياب والأثاث والسفن والحيوان قيل نعم ودفع الكفلة لقسمة
 واستنادًا إلى رواية يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله وقيل
 لا اقتصارًا إلى السطاح على مال المسلم بموضع الاجماع واستضعافًا
 للرواية المسار إليها وهو أشبه بما في الثمر والنخل والابنية فيثبت فيه
 الشفعة تبعًا للأرض ولو أفرز بالبيع نزل على القولين ومن الأصحاب

من اوجب الشفعة في العبد دون غيره من الحيوان وفي شوبها في النهر والطريق وال
 الحمام وما يضر قيمته بترد اشبهما بها لا تثبت ونعني بالضرر ان لا ينفع
 بعد قيمة فالضرر لا يعبر على القيمة ولو كان الحمام او الطريق او النهر مما
 لا يبطل منفعة بعد القيمة اجبر المنع ويثبت الشفعة وكذا لو كان مع
 البر بياض ارض بحيث يسلم البر لاحدهما وفي دخول الدول في الناحية
 في الشفعة ان ابيع مع الارض ترده ان ليس من عادته ان ينقل ولا يدخل
 الحال التي تركب عليها الدلالة في الشفعة الاعلى القول بجوم الشفعة
 في المبيعات ولا يثبت الشفعة الثمرة وان بيعت على رؤس النخل والشجر
 منقعة الى الاصل والارض وثبتت في الارض المقسومة بالاستراة في
 الطريق او الشربان ابيع معها ولو افردت الارض المقسومة بالبيع
 لم يثبت الشفعة في الارض وثبتت في الطريق او الشربان كان اسعك
 قيمته ولو باع عرصته مقسومة وشقصا من اخرى صفقة فالشفعة في
 الشقص خاصة بحصة من الثمن وليست طائفة الشقص بالبيع فلو
 جعل صدقا او صدقة او هبة او صلحا فلا شفعة ولو كانت الدار قفا
 وبعضها مطلق فبيع المطلق لم يكن للوقوف عليه شفعة ولو كان واحدا
 لانه ليس مالكا للرقبة على الخصوص وقال المرتضى في ثبوت الشفعة **الثاني**

في الشفع

في الشفع وهو كل شريك بحصة مساعة قادر على الثمن وليست شرطية الا
 ان اكان المشتري مسلما فلا يثبت الشفعة بالجوار ولا فيما قسم وميز الا
 مع الشراكة طريقه او نهره وثبتت بين الشريكين وهل يثبت لغيره
 عن شفع واحد فيه اقوال احدها نعم ثبت مطم على عدد الرؤس
 والثاني يثبت في الارض مع الكثرة ولا يثبت في العبد الا للواحد **الثالث**
 لا تثبت في شيء مع الزيادة عن الواحد وهو اظهر وتسقط الشفعة بغير
 الشفع عن الثمن وبالمطالبة وكذا لو هرب ولو ادعى غيبة الثمن احتل
 ثلثة ايام فان لم يحضر بطلت شفعة فان ذكر ان المالك بلغ ارجل
 بمقدار وصوله اليه وزيادة ثلثة ايام ما لم يتضرر المشتري وثبتت
 للغايك السفيه وكذا للمجنون والجنين ويؤخذ في تمام مع الغبطة
 ولو ترك الولي المطالبة فبلغ القيمة وافاق المجنون فله الاحتلال
 الاخير لحد واد الم يكن في الاحتل غبطة فاخذ الولي ابيع ويثبت لشفعة
 للكافر على مثله ولا يثبت له على المسلم ولو استراه من دمي ويشترط في
 المسلم على المسلم والكافر واد اباغ الاب والمجد عن اليتيم شفعة المشتري
 مع جاز ان يشفعه ويرفع التهمة لانه لا يزيد عن بيع مال من نفسه
 وهل ذلك للمجوى قال الشيخ لا مكان التهمة ولو قيل بالجواز كان اسنبة

تطلب

كالوكيل والمكاتب لا اخذ بالشفعة ولا اعراض لولاه ولو ابتاع العامل
في القراض شقصا وصاحب المال شفيعه فقد ملكه بالشراء لا بالشفعة
ولا اعراض للعامل ان لم يكن ظهر مريخ وله المطالبة باجرة عمله فربح
على القول يثبت الشفعة مع كثرة الشفعاء وهي عشرة الاول لو كان
الشفعاء اربعة فباع احدهم وعفى اخر فلا اخذ الاخرين اخذ المبيع ولو اقتصر
في الاخذ على جهته لم يكن له ان الشفعة لان الالف ضرر وبأخذ البعض
يتأكد ولو كان الشفعاء غيبا فالشفعة لهم فاد احضر واحد وطالب بما
ان ياخذ الجميع او يترك لانه لا شفيع الا غيره ولو حضر اخر اخذ من
الاخر النصف او ترك فان حضر الثالث اخذ الثلث او ترك وان
حضر الرابع اخذ الربع او ترك **الثاني** لو امتنع الحاضر وعفى لغيره
الشفعة وكان للغائب اخذ الجميع وكذا لو امتنع ثلاثة وعفوا كانت
الشفعة باجمعها للرابع ان شأ **الثالث** اذا حضر احد الشركاء فخذ
بالشفعة وقاسم ثم حضر الاخر فطالب بفتح القسمة وشارك الاول وكذا
لو رده الشفيع الاول بعيب ثم حضر الاخر كان له الاخذ لان الزك والعفو
الرابع لو استغله الاول ثم حضر الثاني شاركه في الشقص دون الغلة
الخامس لو قال الحاضر لا اخذ حتى يحضر الغائب يبطل شفيعته لان الثاني

الحاضر

لغرض لا يفتن الترك وفيه تردد **السادس** لو اخذ ودفع الثمن فحضر
الغائب فشاركه ودفع اليه النصف مما دفع الى البائع ثم خرج الشقص
مستحقا كان دركه على المشتري دون الشفيع الاول لانه كالتائب عنه
في الاخذ **السابع** لو كانت الدارين ثلاثة فباع احدهم من شركائهم
الشفعة الثالث دون المشتري لانه لا يستحق شيئا على نفسه وقيل
يكون بينهما ولعله اقرب **الثامن** لو باع اثنان من ثلاثة صفقة فلشفيع
اخذ الجميع وان ياخذ من اثنين ومن واحد لان هذه الصفقة بمنزلة
عقود متعددة ولو كان البائع واحدا من اثنين كان له ان ياخذها
ومن احدهما ولو باع اثنان من اثنين كان ذلك بمنزلة عقود اربعة
فلشفيع ان ياخذ الكل وان يعفوا وان ياخذ الربع او النصف او ثلثه
او الاربع وليس لبعضهم مع الشفيع شفعة لا تقال الملك اليهم دفعة فيستأجر
الاخذ والمأخوذ منه ولو باع الشريك حصته من ثلثه في عقود متعاقبة
فله ان ياخذ الكل وان يعفوا وان ياخذ من البعض فان اخذ من الاول
لم يشارك الثاني والثالث وكذا لو اخذ من الاول والثاني لم يشاركه
الثالث ولو عفى عن الاول واخذ من الثاني شاركه الاول وكذا لو اخذ
من الثالث شاركه الاول والثاني لا يستقر ارباعا بالاعفوا **التاسع**

لو باع احدا الحاضرين شيئا ولهما شريكان غائبان فالحاضر هو الشفيع
 في الحال اذ ليس غيره فاد اخذ وقدم احد الغائبين شأرا فاد اخذ
 الحاضر بالسوية ولو قدم الاخر شأرا كما في اخذ فيكون له ثلث ما
 حصل لكل واحد منهما **المثل** لو كانت الذاريين اخوين فان احدهما
 وورثه ابنا فباع احدا الوارثين كانت الشفعة بين العم وابن العم
 لتساويهما في الاستحقاق وكذا لو كان وارث الميت جماعة **القصد**
 الثالث في كيفية اخذ ويستحق الشفيع اخذ بالعقد وانقضاء
 الخيار لا ترفع وقت اللزوم وقيل بنفس العقد وان لم ينقض الخيار
 على ان الانتقال يحصل بالعقد وهو اشبه اما لو كان الخيار للمشتري
 خاصة فانه يستحق بنفس العقد لتحقيق الانتقال وليس للشفيع تبعض
 حقه بل باخذ الجميع او يدع ويأخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد
 ان كانت قيمة الشقص اكثر او اقل ولا يلزمه ما يعجز المشتري من دالة
 او وكالة او غيره ذلك من المؤن ولو زاد المشتري في الثمن بعد العقد
 وانقضاء الخيار لم يلحق الزيادة بل كانت هبة لا يجب على الشفيع دفعها
 ولو كانت الزيادة في زمان الخيار قال الشيخ تلحق بالعقد لانها بمنزلة
 ما يفعل بالعقد وهو يشكل على القول بانتقال الملك بالعقد وكذا

لو حط البائع من الثمن لم يلحق بالعقد ولا يلزم المشتري دفع الشقص
 ما لم يبذل الشفيع الثمن الذي وقع عليه العقد ولو اشترى شقصا
 وعرضا صفقة اخذ الشقص حصته من الثمن ولا يثبت بذلك للمشتري
 خيار لان استحقاق الشفعة بعدد في ملك المشتري ويدفع الشفيع مثل
 الثمن ان كان مثليا كالذهب الفضة وان لم يكن لمثل كالحيوان والثوب
 والجوهر قيل تسقط لتعدد المثلية ولو رواية على بن رباب عن ابي عبد الله
 وقيل ياخذها بقيمة العوض وقت العقد وهو اشبه واذا علم بالشفعة **الغرض**
 فله المطالبة في الحال فان اخرعه عن مباشرة الطلب وعن التوكيل فيه
 لم تبطل شفيعته وكذا لو ترك لوقته كثره الثمن فبان قليلا او توهم الثمن
 ذهب فبان فضة او حيوانا فبان قاسا وكذا لو كان محبوسا لم يملك
 عنه وعجز عن الوكالة ويجيب المبادرة الى المطالبة عند العلم الكلي على ما
 جرت العادة بغير مجاور وعادة في مشيه ولو كان متشاغلا بعبادة
 واجبة او مسند وبترام يجب عليه قطعها وجان الصبر حتى يتمها وكذا لو
 دخل عليه وقت الصلوة صبر حتى يتطهر ويصلي متأنيا ولو علم بالشفعة **متين**
 مسافرا فان قدر على السعي او التوكيل فاهل بطلت شفيعته ولو عجز عنها
 لم يسقط وان لم يشهد بالمطالبة ولا يسقط الشفعة بتعايل المتبايعين

لان الاستحقاق حصل بالعقد فليس للمتبايعين اسقاطه والدرك بان
على المشتري نعم لو رضى بالبيع ثم نقاها لم يكن له الشفعة لانها فسخ وليست
بيعا ولو باع المشتري كان للشفيع فسخ البيع والاخذ من المشتري الاول
وله ان ياخذ من الثاني وكذا لو وقفه المشتري او جعله سجدا فالشفيع
ان التز ذلك كله واخذه بالشفعة والشفيع ياخذ من المشتري بدركه
عليه ولا ياخذ من البايع لكن لو طالب الشفيع يد البايع قيل لا
من البايع او يدع ولا يكلف المشتري القبض من البايع مع امسكه
وان التمسك للشفيع ويقوم قبض الشفيع مقام قبضه ويكون
الدرك مع ذلك على المشتري وليس للشفيع فسخ البيع ولو نوى الفسخ
والاخذ من البايع لم يصح ولو اهدى البيع او عاب فان كان بغير فعل
المشتري او بفعله قبل مطالبة الشفيع فهو باختيار بين الاخذ بكل الثمن
او الترك والانتفاض للشفيع باقية كانت في البيع او منقولة عند اذ لها
نصيب من الثمن وان كان العيب بفعل المشتري بعد المطالبة فبطلان
وقيل لا يضمنه لانه لا يملك بنفس المطالبة بل بالاخذ والا والاشبه ولو
غرس المشتري او بناط الباشيع بجمعة فان رضى المشتري بقلع غرسه
او بناء فلذلك ولا يجيب صاحبه الا بغيره والشفيع ان ياخذ بكل

الثن او يدع وان امتنع المشتري من الاخذ كان الشفيع مختارا بين ان التزمه
ودفع الارش وبين ان يقيم الغراس والبثا ويكون له مع رضى المشتري
بين التزول عن الشفعة وان اراد ما يدخل في الشفعة تبعها كالودي للثمن
مع الارض فيصير نخلة او الغرس من الشجر يعظم فالزيادة للشفيع اما الثمن
المفصل كسكنى الدار وثمره النخل فهو للمشتري ولو حمل النخل بعد الابتداء
فاخذ الشفيع قبل التاخير قال الشيخ الطلع للشفيع لانه يحكم الشفعة لانه
اختصاص هذا الحكم بالبيع ولو باع شقطين من دارين فان كان الشفيع
واحدا فاخذ منهما او ترك جاز وكذا ان اخذ من احدهما وعنى عن
شفعته من الاخرى وليس كذلك لو عفى عن بعض شفعة من الدار
الواحدة ولو بان الثمن مستحقا فان كان الشراء بالعين فلا شفعة لتحقيق
البطلان وان كان في الذمة ثبتت الشفعة لثبوت الابتداء ولو بيع لشفيع
الثن فبان مستحقا لم يبطل شفعة على التقديرين ولو ظهر في المبيع عيب
فان اخذ المشتري ارشده اخذ الشفيع بما بعد الارش وان امسكه
المشتري معيبا ولم يطالب بالارش اخذ الشفيع بالثن او تركه وطلب
ست الاولى لو قال اشتريت النصف مائة فترك ثم بان له اشتري
الرابع بمسكين لم يبطل الشفعة وكذا لو قال اشتريت الربع بمسكين فترك

ثم بان انه اشترى النصف بمائة لم يطل شفيعته لانه قد لا يكون مع الثمن الزائد وقد لا يرغب البيع الناقص **الثانية** اذا بلغه البيع فقال اخذت بالشفعة فان كان عالما بالشرع وان كان جاهلا لم يصح ولو كان اخذت بالثمن بالغام بلغ لم يصح مع الجهالة تقضيا من الغير **الثالثة** يجب تسليم الثمن او لا فان امتنع الشفيع لم يجب على المشتري التسليم حتى يقبض **الرابعة** لو بلغه ان المشتري اثنان فترك فبان واحدا او خلت فبان اثنين او بلغه انه اشترى لنفسه فبان لغيره او بالعكس لم يطل الشفعة لاختلاف الغرض في ذلك **الخامسة** اذا كانت الارض مشغولة بزرع يجب توقيته فالشفيع بالخيار بين الاخذ بالشفعة في الحال وبين الصبر حتى يحصد لان له في ذلك غرضا وهو الانتفاع بالمال وتعدد الانتفاع بالارض المشغولة وفي جواز التأخير مع بقاء الشفعة ترد **السادسة** اذا سئل البائع الشفيع الاقالة فاقاله لم يصح لانها انما تقع بين المتعاقدين **الفصل الرابع** في لواحق الاخذ بالشفعة وفيه مسائل **الاول** اذا اشترى بئنا مؤجلا قال وطأ للشفيع اخذه بالثمن عاجلا او التأخير واخذه بالثمن في محله وفي النهاية ياخذ عاجلا ويكون الثمن عليه ويلزم كفايا بالمال ان لم يكن مينا وهو اشبه **الثانية** قال الفقيه والفرقة

الشفعة
فوزن

الشفعة
قوله وقال الشيخ لا تورث تعويلا على رواية طلحة بن زيد وهو يثري الاول
اشبه تمسكا بعموم الآية **الثالثة** وهي تورث كالمال لا تورث زوجة ولا
فالزوجة الثمن وللولد الباقى ولو عفى احد الوراث عن نصيبه لم يسقط وكان
يمن لم يعفان ياخذ الجميع وفيه تردد ضعيف **الرابعة** اذا باع الشفيع
نصيبه بعد العلم بالشفعة قال الشيخ سقطت شفيعته لان الاستحقاق
بسبب النصيب اما لو باع قبل العلم لم تسقط لان الاستحقاق سابق على البيع
ولو قيل ليس له الاخذ في صورتين كان حسنا **تفريع** على قوله لو باع
الشريك وشرط الخيل للمشتري ثم باع الشفيع نصيبه قال الشيخ الشفعة
للمشتري الاول لان الانتقال تحقق بالعقد ولو كان الخيل للبائع ولها
فالشفعة للبائع الاول بناء على ان الانتقال يحصل الا بانقضاء الخيار
الخامسة لو باع شقضا في مرض الموت من وارث وحاله فيه فان خرج من
الثلث صح ولكن كان للشريك اخذه بالشفعة وان لم يخرج صح منه ما قبل
الثمن وما يحتمله الثلث من المحاباة ان لم يقرب الورثة وقيل يضمن الجميع
الاصل وياخذ الشفيع بنا على ان مخبرات المريض بائنة من اصل
السادسة اذا صالح الشفيع على ترك الشفعة صح وبطلت الشفعة لان حق
مالى فينفذه فيه الصلح **السابعة** اذا ابتاع شقضا ضمن الشفيع الثلث

عن البائع وعن المشتري أو شرط الخلل المتبايعان للشفيع لم يسقط بذلك
 الشفعة وكذا لو كان وكيل أحدهما وفيه تردد لما فيه من إرادة الرضا
 بالبائع **الثامنة** إذا أخذ بالشفعة فوجد فيه عيبا سابقا على البيع فانكلا
 الشفيع والمشتري عالين فلا خيل لأحدهما وإن كانا جاهلين فإن رده
 الشفيع كان المشتري بالخطل في الرد والارش وإن اختل لأخذ أكبر المبيع
 الفسخ لم يردج الشفيع عن يده قال الشيخ وليس للمشتري المطالبة بالارش
 ولو قيل له الارش كان حسنا وكذا لو علم الشفيع بالعيب ونكح المشتري
 علم المشتري دون الشفيع كان للشفيع الرد **التاسعة** إذا باع شخص
 بعوض معين لا مثل له كالعبد فإن قلنا لا شفعة فلا بحث وإن أوجبا
 الشفعة بالقيمة فأخذ الشفيع وظهر في العيب كان للبائع رده و
 المطالبة بقيمة الشقص إذا لم يحدث عنه ما يمنع الرد ولا يرفع الشقص
 لأن الفسخ التعقب للمبيع الصحيح لا يبطل الشفعة ولو عاد الشقص إلى المشتري
 بملك مستأنف كالعبد والميراث لم يملك رده على البائع ولو طلبه
 البائع لم يجب على المشتري إجابته ولو كانت قيمة الشقص والحال هذه
 أقل من قيمة العبد هل يرجع الشفيع بالتفاوت فيه تردد والاشبه
 لأنه الثمن الذي أقتضاه العقد ولو كان الشقص في المشتري فالبايع

الثمن بالعيب لم يملك منع الشفيع لأن حقه سابق ويأخذ بقيمة الثمن لأن ذلك
 اقتضاه العقد وللبائع قيمة الشقص وإن ردت عن قيمة الثمن ولو حدث
 عند البائع ما يمنع رد الثمن رجح بالارش على المشتري ولا يرجع المشتري
 على الشفيع أيضا بالارش إن كان أخذ بقيمة العوض الصحيح **العاشر** لو
 كانت دار لحاضر وغائب وحصة الغائب في يد آخر فباع المحض وأدى
 إن ذلك باذن الغائب قال في الخلاف ثبتت الشفعة ولعل المنع
 لأن الشفعة تابعة لشبوت البيع فلو قضي بها وحضر الغائب فإن صدقه
 فلا بحث وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه وينزع الشقص وله أجرته من
 حين قبضه إلى حين رده ويرجع بالأجرة على البائع إن شاء لأسباب
 الاتفاق أو على الشفيع لأنه مباشر للاتفاق فإن رجح على محال كالأجرة
 لم يرجع الوكيل على الشفيع وإن رجح على الشفيع رجح الشفيع على الوكيل
 لأنه غرة وفيه قول آخر هذا أشبه ولو اشتري شقصا بمائة ورفض
 البعير ضايبا أو عشرة لزم الشفيع تسليم مائة أو يدع لأنه يأخذ
 بما تضمنته العقد ومن **الروايات** البحث فيما تبطل به الشفعة وتبطل ترك
 المطالبة مع العلم وعدم العذر وقيل لا تبطل إلا أن يعرض بالاستطاعة
 ولو تقاوت المدة والأول أظهر ولو نزل عن الشفعة قبل البيع لم تبطل

مع البيع لان اسقاط مال يثبت وفيه تردد وكذا لو شهد على البيع او بلك
 للمشتري او للبائع او اذن للمشتري في الابتاع فيه تردد لان ذلك ليس
 بابلغ من الاسقاط قبل البيع ولو بلغه البيع بما يمكن اثباته كالتواتر او
 شهادة شاهد ذي عدل فلم يطالب قال المصدق بطلت شفعة ولم
 يقبل عذره ولو اخبره حجة او فاسق لم تبطل وصديق وكذا لو اخبره واحد
 عدل لم تبطل شفعة وقبل عذره لان الواحد ليس بحجة ولو جهل قدر
 الثمن بطلت الشفعة لتعذر تسليم الثمن ولو كان البيع بدينار فافترق المظان
 توقعا للوصول بطلت الشفعة ولو بان الثمن مستحقا بطلت الشفعة لطلا
 العقد وكذا لو تضاعف الشفع والمشتري على غصبية الثمن او اقر الشفع
 بغصبية منع من المطالبة وكذا لو تلف الثمن المتعين قبل قبضه لم يطل
 على برده هذا ومن حيل الاسقاط ان يبيع بزيادة عن الثمن ويدفع
 بالثمن عوضا قليلا فان اخذ الشفع لزمه الثمن الذي تضمنه العقد وكذا
 لو باع بمن زائد فقبض بعضا وابتاع من الباقى وكذا لو نقل الشفع من البيع
 كالهبة او الصنع ولو ادعى عليه الابتاع فصدقه وقال نسيت الثمن فالقول
 قوله مع يمينه فان اختلفت الشفعة اما لو قال لم اعلم كمية الثمن لم يكن
 جوابا صحيحا لكلف جوابا غيره وقال الشيخ تردد اليه على الشفع **المقصود**

في التنازع وفيه مسائل **الاولى** انه اختلف في الثمن ولا يثبت فالقول قول
 المشتري مع يمينه لان الذي يترفع الشئ من يده وان اقام احدهما بيئته
 قضيه ولا يقبل شهادة البائع لاحدهما ولو اقام كل منهما بيئته حكم ببيئته
 المشتري وفيه احتمال للقضاء ببيئته الشفع لانه الخارج ولو كان الاختلاف
 بين المتبايعين واحدهما بيئته حكم بها ولو كان لكل منهما بيئته قال الشيخ
 الحكم بها بالقرعة وفيه اشكال لاختصاص القرعة بموضع الاشتباه المحكم
 ولا استباه مع الفتوى بان القول قول البائع مع يمينه مع بقاء السابعة
 فتكون البيئته بيئته المشتري واذا قضى بالثمن تختار الشفع في اخذ بذلك
 وفي الترتيب **الثانية** قاله الخلاف اذا ادعى انه باع نصيبه من اجنبي فانكر
 الاجنبي قضى بالشفعة للمشتري بظاهر الاقرار وفيه تردد ومن حيث
 وقوف الشفعة على ثبوت الابتاع ولعل الاول اشبه **الثالثة** اذا ادعى
 ان شريكه ابتاع بعده فانكره فالقول قول المنكر مع يمينه فان حلف **ان**
 لا يستحق عليه شفعة جاز ولا يكلف اليه ما لم يشتريه بعد ولو قال كل
 منهما انا السابق في الشفعة فكل منهما مدع ومع عدم البيئته يحلف كل
 واحد منهما لصاحبه ويثبت الدارين بينهما ولو كان لاحدهما بيئته بالقرعة
 مطلقا يحكم بها ان لا فائدة فيها ولو شهدت لاحدهما بالتقدم على صاحبه

فنه بها ولو كان لها بيتان بالابتعا مطلقا و تاريخ واحد فلا ترجح
لو شهدت بيته كل واحد منهما بالتقدم قيل ليتعمل القرعة وقيل سقطنا
ونفى الملك على الشركة **الرابعة** اذا ادعى الابتعا وزعم الشريك انه
ورث واقاما البيته قال الشيخ يفرع بينهما التحقق التعارض ولو ادعى
الشريك الايداع قدمت بيته الشفع لان الايداع لا ينافي الابتعا
ولو شهدت بالابتعا مطلقا وشهدت الاخرى ان المودع اوعه
ما هو ملكه في تاريخ متأخر قال الشيخ قدمت بيته الايداع لانها مكرمة
بالملك ويكتب المودع فان صدق قضي بيته وسقطت الشفعة
وان انكر قضي بيته الشفع ولو شهدت بيته الشفع ان البائع
باع وهو ملكه وشهدت بيته الايداع مطلقا قضي بيته الشفع
براسل المودع لانه لا معنى للرسالة هنا **الخامسة** اذا اتصاف بالبيع
والمشترى ان الثمن غصب وانكر الشفع فالقول قوله ولا يمين عليه
الا ان يدعى عليه العلم **كتاب احياء الاموات**
والنظر اطراف اربعة **الاول** في الارضين وفي المعامرة واقاما
موات فالعامرة ملك للمالك لا يجوز التصرف فيه الا باذنه وكذا ما
به صلاح العلم كالطريق والشرب القناة ويستوفى ذلك ما كان

في بلاد الاسلام وما كان في بلاد الشرك غير ان ما في بلاد الاسلام لا يغم
وما في بلاد الشرك يملك بالغلبة عليه واما الموات فهو الذي لا
ينتفع به لعطلته اما لا يقطع الماء عنه ولا يستيلاء الماء عليه
اولا يستجابه او غير ذلك من موانع الانتفاع فهو للامام لم يملكه
احد وان احيانا لم ياذن له الامام واذن شرط في ان ملكه
له ان كان مسلما ولا يملكه الكافر ولو قيل يملكه مع ان الامام
كان حسنا والارض المفتوحة عنوة للمسلمين فاجبة لا يملك احد
رقتها ولا يصح بيعها ولا زنها ولو ماتت لم يبع احيائها لان
المالك لها معروف وهو المسلمون فاجبة وما كان منها مواتا في
وقت الفقه فهو للامام وكذا كل ارض لم يجر عليها ملك اسلام وكل
ارض جرى عليها ملك المسلم في له او لورثته بعده وان لم يكن لها
مالك معروف في الامام ولا يجوز احيائها الا باذنه فلو يذر
مبادر فاحياها بدون اذنه لم يملك ولو كان الامام غائبا كان
المجهر الحق بها مادام قائما بعمارتها فلو تركها فبادت اهلها فاحياها
غيره ملكها ومع ظهور الامام يكون له دفع يد عنها وما هو يقرب
العامر من الموات يصح احياءه ان لم يكن مرفقا للعلم ولا حيا للموت

فإن ملك بالأحياء شرط خمسة الأول أن لا يكون عليها يد مسلم فإنه لا
يمنع من مباشرة الأحياء غير المنصرف الثاني أن لا يكون حرم للعالم كالطريق
والشرب وحرم البشر والعين والحائط وحد الطريق من ابتكر ما يمنع
البينة الأرض المباحة خمس أذرع وقيل سبع أذرع فالثاني يتبع هذا
هذا المقدار وحرم الشرب مقدار مطرح ترابه والمجاز على حافته
ولو كان النهر في ملك الغير فادعى الحريم ففيه له مع يمينه لا من يدعي
ما يثبت به الظاهر وفيه تردد وحرم البشر المطن أربعون ذراعا
وبئر النافع ستون والعين ألف ذراعة الأرض الرخوة والصلب
خمسائة ذراع وقيل حد ذلك أن لا يضر الثاني بالأول والأول ثم
وحرم الحائط المباح مقدار مطرح ترابه نظر إلى مسئلة الحاجة إليه
لو استند وقيل للذراع مقدار مطرح ترابه ومصت مياهه فملك
الدخول والخروج وكل ذلك إنما يثبت له حريم إذا ابتكره الواثق
ما يعالج الأملاك المعنوية فلا فرع لواحي أرضا وغرسه
جانبها غرسا بتر زاعضا إلى المباح أو شري عرقه اليه لم يكن لغيره
أحياء ولو حاول الأحياء كان للغرس منعه الثالث أن لا يسميه
الشرع مشعر للعبادة كعروة ومق والشعر فإن الشرع دل على اختصاصها

موطنا للعبادة والتعرض لملكها نفوت لتلك المصلحة أما لو عرفها
ملا يضر ولا يؤدي إلى ضيقها عما يحتاج إليه المعتدون كالسيول
امنع منه الرابع أن لا يكون مما أقطعه أمام الأصل ولو كان مواتا
خاليا من تحجير كما أقطع النبي الذور بحض موت وحضر من الزبير
يفيد اختصاصا ما ناعمن المزاينة فلا يصح دفع هذه الاختصاص
بالأحياء الخامس أن لا يسبق إليه سابق بالتجير فإن التجير يفيد لا ولو
لأملك للرقبة وإن ملك به التصرف حتى لو تم عليه من يروى لأحياء
كان له منعه ولو قاهره فاحياها لم يملك والتجير هو أن ينصب عليها
الزود ويوطئها بحائط ولو اقتصر على التجير وأهل العلة أجبره
الإمام على أحد الأمرين أما الأحياء وأما التحلية بينها وبين غيره ولو
امتنع أخزجها السلطان من يده لئلا يعطلها ولو باسرها من
أحياء لم يصح ما لم يرفع السلطان يده أو ياذن في الأحياء والتجيز
أن يحل لنفسه ولغيره من المصالح كالحل لنعم الصدقة وكذا عندنا
لا مطلق الأصل وليس لغيرها من المسلمين أن يحل فلو أحياءها لم يحل
يملك ما دام المحل مستمرا وما حياه النبي أو الإمام المصلحة فزالت
جان نقضه وقيل ما يحية النبي خاصة لا يجوز نقضه لأن محلا للنقض

الطرف الثاني في كيفية الاحياء والمرجع فيه الى العرف لعدم النص صريحا
ولغة وقد عرف انه ان قصد سكنى ارض فاحاط ولو بجنبها وقصبا
سقف مما يمكن سكناه سمي احياء وكذا لو قصد الحظيرة فاقصر على الحائط
من دون السقف وليس تعليق الهلب شرطا ولو قصد الزراعة كفى في
تملكها التجرير بمنزله ومستاقا وسوق الماء اليها سابقية او ما سابها
ولا يشترط حراستها وخراجها ولا زراعتها لان ذلك انتفاع كالسكنى
غرس ارض انبت فيها الغرس وساق اليها الماء تحقق احياء وكذا لو
كانت مستاجرة فعرض شجرها واصلمها وكذا لو قطع عنها الماء العلية
وجنبها للعمارة فان العادة قاضية بتسمية ذلك كله احياء لان احياءها
بذلك الى الانتفاع الذي هو ضد الموات ومن فها اثنا الا ان من يبي
التجرير احياء وهو بعيد **في المنافع المشتركة** وهي الطرق **التي**
والوقوف المطلقة كالمدارس والمسكن اما الطرق ففائدة الاستطران
والناس فيها شرع فلا يجوز الانتفاع فيها بغيره الا بالايقوت به فائدة
الاستطران كالجولوس الغير المضرب بالماله واد اقام بطل حقه ولو عا بعد
ان سبق الى مقعده لم يكن له الدفع اما لو قام قبل استيفاء غرضه لحاجة
ينوي معها العود قبل كان احياء بمكانه ولو جلس للبيع او الشراء فاجبه

منفعة

المنع الذي الواضع الشعبة كالرغاب نظر الى العادة ولو كان كذلك لكان
ورحله بان فواحق به ولو رفعه ناويا للعود فعاد قيل كان احياء لئلا
يفرق معاملوه فيستغنى قيل يبطل حقه اذا سبب للاختصاص وهو
اولى وليس للسلطان ان يقطع ذلك كما لا يجوز احياءه ولا تجزيره
واما المجدف فسبق الى مكان منه فواحق به مدام جالسا فلو قام
مفارقا بطل حقه ولو عاد وان قام ناويا للعود فان كان رحله باقيا فله
فواحق به والا كان مع غيره سواء وقيل ان قام لتجديد طهارة او
ازالة نجاسة وما شبهه لم يبطل حقه ولو استبق اثنا فتوافيا فان كان
الاجتماع جاز وان تعاسرا اقرع بينهما اما المدارس والربط فمن سكن
بيتا من له السكنى فواحق به وان تطاولت المدة مالم يشترط الوقت
امدا فيلزمه الخروج عند انقضائه ولو استمر طمع السكنى التشاغل
بالعلم فاهل الزم الخروج فان استمر على الشرط يحجز عاجبه وله ان
يمنع من يساكنه مادام متصفا بما به يستحق السكنى ولو نازل بعد
قيل هو اولى عند العود وفيه تردد ولعل الاقرب سقوط الاولوية
الطرف الرابع في المعادن الظاهرة وهي التي لا تقتصر له اطلاق كالمخ
النفط والقار لا تملك بالاحياء ولا يختص بها الحجر في حوز اقطاع **الملك**

٩٤٧

والايجون بعد اجمع لتعذر التسليم لاختلاف ما يستخلف ولو حفرها لا
لتملك بل لانقطاع فواحق بهامدة مقامه عليها وقيل يجب عليه بذل
الفاضل من مائها عن حاجته وكذا قيل في العين والنهر ولو قيل لا يجب
كان حسنا وان افاق في سبق اليها فواحق بالانقطاع بها وامامنا ابو
والابار والعيون فالناس فيها سواء ومن اغترف منها شيئا باناء او حفا
في حوضه او مصنع فقد ملكه وهناك مسائل الاولى ما يقبضه النهر الملوئ
من الماء البياض قال الشيخ لا يملكه الحافر كما اذا جرى السيل الى ارض مملوكة
بل الحافر اولى بمائ من غيره لان يد عليه وان كان فيه جماعة فان وسعهم
او تراخوا فيه فلا بحث وان تعاسر واقسم بينهم على سعة الصلح ولو قيل
يقيم على قدر انصباهم من النهر كان حسنا **الثانية** ان اسجد جماعة
نهر افي الحفر يصيرون اولى به فاد اوصلا وافتتح الماء ملكه وكان بينهم
على قدر النفقة على عمله **الثالثة** ان الميف النهر البياض اولى بالواوي
سبق ما عليه دفعة بدء بالاول وهو الذي يلي فوهته فاطلق اليه
للزرع الى الشراك وللشجر الى القدم وللنخل الى الساق ثم يرسل الى ما
دونه ولا يجيب رسله قبل ذلك ولو ادى الى تلف الاخير **الرابعة**
لواحي انسان ارض ميتة على مثل هذا الوادي لم يترك السائقين

٩٤٨

المعادن والمياه تروى وكذا في اختصا القطع بها ومن سبق اليها فله اخذ
حاجته ولو تسابق اشان فالسابق اولى ولو توافيا وامكان ان ياخذ
كل منهما بغيره فلا بحث والا فترع بينهما مع التعاسر وقيل يقيم وهو حسن
ومن فقها شام من يخص المعادن بالامام فهي عنده من الانفان وعلى هذا
لا يملك ما ظهر منها ولا باطن ولو صح تملكها بالا حيا لزم من قوله اشتراط
ان الامام وكل ذلك لم يثبت ولو كان الى جانب المصلحة ارض موات كان
حفرها بئرا وسبق اليها الماء صلا لمحا صحت تملكها بالا حيا واختص بها
الحجر ولو اقطعها الامام صحت والمعلن الباطنة التي لا تظهر الا بالعمل
كمعادن الذهب الفضة والنحاس في تملك بالا حيا ويجوز للامام
اقتطاعها قبل ان تملك حقيقة احيائها ان يبلغ نيلها ولو حفرها
وهو ان يعمل فيها عملا لا يبلغ به نيلها كان احق بها ولم يملكها ولو عمل
اجبر على اتمام العمل او رفع يده عنها ولو ذكر عذر انظره السلطان
بقدره والتم الزم احد الامرين **فرع** لواحي ارض اظهر فيها معدن
ملكه يتعاليها لانه من اجزائها **واما** الماء من حفر بئر ملكه او مبيع
ليملكها فقد اختص بها كالحجر فان ابلغ الماء فقد ملك البئر والماء
ولم يجز غيره التحول اليه ولو اخذ منه اعاده ويجوز بيعه كذا في

وقم له بما يفضل عن كفايته وفيه تردد **كتاب اللقطة**
 الملقوط أما الإنسان أو حيوان أو غيرهما فالقسم الأول يمتنع لقيطاً ولو
 وممنزلاً ويختص النظر فيه في ثلاثة مقاصد **الأول** في اللقطة وهو كل صبي ضائع
 لا كافل له ولا ربيب في تعلق الحكم باللقطة الطفل غير المميز وسقوطه في
 طرفه البالغ العاقل وفي الطفل المميز تردد شبهه جواز اللقطة الضعيف
 ويجوز مع دفع ضرره ولو كان له أب وجد أو أم أجير الوجه ومنه علم
 أخذه وكذا الواسق إليه ملتقط من يده فآخذه آخر الزم الأول أخذه
 ولو اللقطة ولو كان كذا أو انشئ لزمه حفظه وإيصاله إلى صاحبه ولو أوثق
 أوضاع من غير تقييد لم يضمن ولو كان بتقييد ضمن ولو اختلفا في تقييد
 ولا يثبت فالقول قول الملتقط مع عيینه ولو انفق عليه بأجرة النفقة
 إذا اعتذر استيفاء **الثاني** في الملتقط ويراعى فيه البلوغ والعقل أو
 الحرته فلا حكم لللقطة الصبي ولا المجنون ولا العبد لأنه مشغول
 باستيلاء المولى على منافعهم ولو أذن له المولى صح كالأخذ المولى ودفعه
 إليه وهل يراعى الإسلام قيل نعم لأنه لا سبيل للكافر على الملقوط المحكوم
 بإسلامه ظاهر ولا يرد أن يؤمن بمخادعته عن الدين ولو كان الملتقط
 فاسقاً قيل ينتزع الحاكم من يده ويدفعه إلى عدل لأن حضنته

استيمان ولا أمانة للفاسق والشبه أنه لا ينتزع ولو اللقطة بدوى
 لا استقرار له في موضع اللقطة أو حضري يريده السفر به قيل ينتزع من
 يده لما لا يؤمن من ضياع نسبة فانه إنما يطلب في موضع اللقطة والوجه
 الجواز ولا ولا للملتقط عليه بل هو سائبة يتولاه من شاء وإن أوجد
 الملتقط سلطاناً انفق عليه استعان به ولا استعان بالسلبين
 بدل النفقة عليهم واجب بالكفاية لأنه دفع ضرورة مع التمكن
 فيه تردد فان اعتذر الأمر انفق عليه الملتقط ورجع بما انفق
 إن المراد أنوى الرجوع ولو انفق مع إمكان الاستعانة بغيره أو
 تبرع لم يرجع **المقصد الثالث** في أحكامه وهي مسائل **الأولى** قال الشيخ
 أخذ اللقطة واجب على الكفاية لأنه تعاون على البر ولا يندفع
 لضرورة المضطر والوجه الاستحباب **الثانية** اللقطة يملك كال كبير
 ويده والتمتع على الملك كيد البالغ لأن له أهلية التملك فإذا وجد
 عليه ثوب قضى به له وكذا ما يوجد تحت أوفوه وكذا ما يكون مرسلاً
 في شبابه ولو كان على دابة أو حمل أو وجد في خيمة أو فسطاط قضى له
 بذلك وماله الخيمة والفسطاط وكذا الوجه في دار لا مالك لها
 وفيما يوجد بين يديه أو إلى جانبيه تردد شبهه أنه لا يقضى له كذا

الجملة لو كان على دكة وعليها متاع وعدم القضاء هنا اوضح خصوصا اذا
كان هناك يد متصرفية **الثالثة** لا يجيب الاشهاد عند اخذ المقيط لانه
امانة فهو كالا سيديع **الرابعة** اذا كان للنبيز مال فقصر الملقط في
الانفاق عليه الى اذن الحاكم لانه لا ولاية له في ماله فان لم ينفق
عليه منه ضمن لانه تصرف في مال الغير لا للضرورة ولو تعذر الحاكم
جاز الانفاق والاضمان لتحقيق الضرورة **الخامسة** الملقط في دار
الاسلام يحكم باسلامه ولو ملكها اهل الكفر ان كان فيها مسلم نظر الى
الاحتمال وان بعد تغليب الحكم الاسلام وان لم يكن فيها مسلم فهو رقيق
وكذا ان وجد في دار الشرك ولا مستوطن هناك من المسلمين **السادسة**
عاقلة الملقط الامام اذا لم يظهر له نسب ولم يتوال احد اسوا جنى
عمدا او خطأ مادام صغيرا فان ابلغ وجب بعده في عمده القضاء وفي
خطائه الدية على الامم وفي شبهة العمد الدية في ماله ولو جنى عليه
هو صغير فان كانت على النفس الدية ان كانت خطأ والقصاص ان
كانت عمدا وان كانت على الطرف قال الشيخ لا يقتصر له ولا يؤخذ الدية
لانه لا يدرى مراده عند بلوغه فهو كالصبي لا يقتصر له ابو ولا اهل
ويؤخر حقه الى بلوغه ولو قيل يجوز استيفاء الولي الدية مع العبطة

ان كانت خطأ والقصاص ان كانت عمدا كان حسنا ان لا معنى للتأخير مع
وجود السبب لا يتولى ذلك الملقط ان لا ولاية له في غير **الحضرة السابعة**
ان ابلغ فقد نفقه قاذف وقال انت رقيق فقال بل حر الشيخ عليه قولان
احدهما لا حد عليه لان الحكم بالحرية غير متيقن بل على الظاهر وهو مثل
فيحقق الاشتباه فيه الموجب لسقوط الحد والثاني عليه الحد تعويلا
على الحكم بحرية ظاهرا والامور الشرعية منوطة بالظاهر فيثبت الحد
كثبوت القصاص والاخير شبهة **الثامنة** يقبل اقرار الملقط على نفسه
بالرق ان كان بالغار شيئا ولم تعرف حرية ولا كان مدعي القال
التاسعة اذا ادعى اجنبى بنوته قبل ان كان المدعى با وان لم يثبت
لان مجهول النسب فكان احق به حر ان كان المدعى او عبدا مسلما كان
او كافرا وكذا لو كان اما ولو قيل لا يثبت النسب الا مع التصديق كان
حسنا ولا يحكم برقيته ولا بكفره ان اوجده دار الاسلام وقيل يحكم
بكفره ان اقام الكافر بنوته يثبت له الا الحكم باسلامه لكان الذار وان
لمحق نسبه بالكافر ولا قول ولا ويلحق بذلك احكام النزاع ومسائله
خمس **الاولى** لو اختلفا في الانفاق فالقول قول الملقط مع ميسرته في دار
المعروف فان ادعى من زيادة فالقول قول الملقط في الزيادة ولو انكر

ولو كان له مال فأنكر اللقيط
انقاة عليه فالقول قول الملقط

التركة

اصل الاتفاق فالقول قول الملقط مع ميمنه لان ميمنه الثانية لو شاع
ملقطان مع تساويهما في الشرائط اخرج بينهما ان لا مرجحان ومن لم يفتقر
الاستيراد ولو ترك احدهما للاخر صرح ولم يفتقر التزول الى ادن الحاكم
لان ملك الخصامة لا يعدو **الثالثة** ان التقط اثنان وكل واحد
منهما لو اقرب اقرب يده فتشاح فيه اخرج بينهما سواء كانا موسرين او
احدهما حاضرين واحدهما وكذا ان كان احد الملتقطين كافرا اذ ان كان
الملقط كافرا ولو وصف احدهما فيه علاقة لم يحكم له **الرابعة** اذا ادعى
بنوته اثنان فان كان احدهما يثبت حكمهما وان اقام كل واحد منهما بيئته
اخرج بينهما وكذا لو لم يكن احدهما يثبت ولو كان الملقط احدهما فلا
ترجع بالبداد لاحكم له في النسب بخلاف المال لان للبيته اثر **الخامسة**
ان اختلف كافر ومسلم او حر وعبد في دعوى بنوته قال الشيخ يرجح
المسلم على الكافر والمر على العبد وفيه تردد **القسم الثاني** في الملقط
من الحيوان والنظر في الماخوذ والاخذ والحكم **اما** المملوك فكل حيوان
مملوك ضايع اخذ ولا يد عليه وفيه ضالة واخذ في صورة الجوز مكره
الا يجب تحقيق التلف فان طلق والاشهاد مستحب الا يؤمن من تحذره
على الملقط ونفى التهمة فالبعير لا يؤخذ ان اوجده كلاء ومثا وكان

حج

صحيح القول بخذائرك وشه سقانه فلا ينجح فلو اخذه ضمنه ولا يبرأ لو
ويبره لو سلمه الى صاحبه ولو فقد سلمه الى الحاكم لانه منصوب للصالح
فان كان له حيوان سلمه فيه والاتباع وحفظ منه لصاحبه وكذا حكم الدابة
وفي البقر والحمار ترد اظاهر المساوات لان ذلك فهم من فحوى المنع
من اخذ البعير اما لو ترك البعير من جهده غير كلاء ولا مثا جاز اخذ له
كالتالف ويملكه الاخذ ولا ضمان لانه كالبيع وكذا حكم الدابة والبقرة
الحمار ان اترك من جهده غير كلاء ولا ماء والاشاة ان وجدت في الفلاة
اخذها الواجد لا يملكها ممنوع من صغير السباع فهي معرضة للتلف
الاخذ بالخيطة ان شأملكها ويضمن على تردد وان شأاحتبسها اما
في يد لصاحبها ولا ضمان وان شأدفعها الى الحاكم يحفظها او يبيعها
ويوصل ثمنها الى المالك وفي حكمها كل ما لا يمنع من صغير السباع كالحمل
الابل والبقرة والحمل والمخير على تردد ولا يؤخذ الغزال ولا الخيل
ان املكها ثم ضلها القناتان الى عصمة مال المسلم ولا يمتنعان الشاة
بسرعة العدو ولو وجد الضوال في العران لم يحل اخذها ممنوعة كذا
كالابل ولم تكن كالصغير من الابل والبقرة ولو اخذها كان بالخيار بين
امساكها لصاحبها امانة وعليه نفقتها من غير رجوع بها وبين دفعها

الى الحاكم ولو لم يجد حاكما اتفق ورجع بالنفقة وان كان شاعرا بمثلثة
ايام فان لم يات صاحبها باعها الواحد ونصدق بينهما ويجوز التقاط
كلب الصيد يابز وتعريفه سنة ثم ينتفع به ويضمن قيمته **الثاني**
في الواحد ويصح اخذ الضالة لكل عاقل بالغ اما القبي والمجنون فقطع
الشيخ فيهما بالجواز لانه اكتسب ويتبرع بذلك الولي ويتولى التعريف
سنة فان لم يات مالك فان كان الغبطة مملوكة وتضمنه اياها فعل
والا ابقاها امانة وفي العبد مائة درهم الجواز لان له اهلية الحفظ
وهل يشترط الاسلام الاشبه لا واول منه بعدم الاشتراط **العدل الثالث**
في الاحكام وهي مسائل **الاولى** ان المجدد لا يفسد سلطانا ينفق على الضا
انفق من نفسه ورجع به وقيل لا يرجع لان عليه الحفظ وهو لا يتم
الانفاق والوجه الرجوع دفعا لوجه الضرر بالالتقاط **الثانية** اذا كان
للقطة نفقة كالظهر واللبس والخدمة قال فيه كان ذلك بازاء انفق
وقيل ينظر في النفقة وقيمة المنفعة ويتقاصان وهو الاشبه **الثالثة**
ان تضمن الضالة بعد المول الا مع قصد التملك ولو قصد حفظها لم يضمن
الا مع التفرط او التعتد ولو قصد التملك ثم نوى الاحتفاظ لم يضمن
ولو قصد الحفظ ثم نوى التملك لم يضمن **الرابعة** قال الشيخ اذا وجد

ملوكا بالغاء او مراهما لم يؤخذ وكان كالضالة المستعنة ولو كان صغيرا
اخذه وهذا حسن لانه مال معرض للطف **الخامسة** من وجد عبده في
غير مصر فاحضر من شهد على شهوده بصفته لم يدفع اليه الا احوال الشك
في الاوصاف ويكلف احضار الشهود ليشهدوا بالعين ولو تعذر
لم يجز حمل العبد الى بلده ولا بيعه على من يحمله ولو راي الحاكم ذلك
صلا حاجا زولوا تلف قبل الوصول او بعده ولم يشك دعواه ضمن
الذي يقيم العبد واجرة **القسم الثالث** في اللقطة وهو يضمن **الاول**
امور **ثلاثة** **الاول** اللقطة كل مال ضايع اخذ ولا يد عليه فا كان دون
الدرهم جاز اخذه وقيل بكونه الانتفاع به بغير تعريف وما كان ازيد
من ذلك فان وجد في الحرم وقيل يحرم اخذه وقيل بكونه وهو اشبه
ولا يحل الا مع نية الانسار ويجب تعريفها حولا فان جاسها لم يلا
تصدق بها او استبقاها امانة وليس له تملكها ولو تصدق بها بعد
الحول فكونه المالك فيه قولان ارجحهما انه لا يضمن لانها امانة وقد
دفعها دفعا مشروعا وان وجدها في غير الحرم عرفها حولا ان كانت
يبقى كالتيه والامتنعة والا ثمان ثم هو مختار بين تملكها وعليه ضمانها
وبين الصدقة بها عن مالكها ولو حضر المالك وكره الصدقة لم يملك

ضاها اقامتلا واما في بين ابقائها في يد الملقظ امانة لما لكها من غير ضاها
 ولو كانت مما لا يبق كالطعام فوجه على نفسه وانتفع به وان شأه الى
 لحاكم ولا ضمان ولو كان بقاؤه يفتقر الى العلاج كالرطب الملقظ الى الخفيف
 يرفع خبرها الى الحاكم لبيع بعضها وينقته في اصلاح البقية وان راي الحاكم
 الخلفه يبعه وتعريف شمن جاز وفي جواز التقاط النعيلين والادوية والطول
 خلاف اظهره الجواز مع كراهية وكذا العصا والسفطاظ والوتر والحبل العنقا
 واسباها من الالات التي يعظم نفعها وتضعف قيمتها ويكره اخذ اللقطة
 مطلقا خصوصا للفاسق ويتأكد فيه مع العسر ويثبت الاستئمان عليها **مسألة**
خمس الاولى ما يوجد في الفاء زاوية خفية فذلك اهله ان يولدوا جاز
 ينتفع به بالتعريف وكذا ما يجد مدفونا في ارض اهلها ولو كان
 لهما مال او بايع عرقه فان عرقه فهو احق به والا فهو لواحد وكذا لو
 وجد في جوف دابة ولم يعرفه البائع اما لو وجد في جوف سمكة فهو لواحد
الغاية من اوردعه لصل ملا وهو يعلم انه ليس للوردع لم يردعه عليه مسلما
 كان او كافرا فان عرف مالكة دفعه اليه والا كان حكمه **اللقطة الثالثة**
 من وجد في داره او صندوقه ملا ولا يعرفه فان كان يدخل الدار غير او
 يتصرف في الصندوق سواءه فهو لقطعة والاقبول **الرابعة** لا يملك اللقطة

قبل الحول ولو نوى ذلك ولا بعد الحول لم يقصد التملك وقيل يملكها **بعد**
 التعريف حولا وان لم يقصد وهو بعيد **الخامسة** قال الشيخ اللقطة
 تضمن بمطالبة المالك لا بنية التملك وهو بعيد لان المطالبة ترتب
 على الاستحقاق **الثاني** في الملقظ وهو من له اهلية الاكتساب والاحتفاظ
 فاللقط الصبي جاز ويقول الولي التعريف عنه وكذا المجنون وكذا
 يبيع الالتقاط من الكافر لان له اهلية الاكتساب وفي اخذ لقطة العمر
 لهؤلاء مرتدين شام من كونهم ليسوا اهللا للاستئمان وللعبد اخذ كل
 واحدة من اللقطتين وفي رواية اخرى يبيعه عن ابي عبد الله لا يرضى
 لها المملوك واخذ الشيخ الجواز وهو اشبه لان له اهلية الاستئمان
 والاكتساب وكذا المدبر وام الولد والجواز اظهره طرف المكاتبة لان
 له اهلية التملك **الثالث** في الاحكام وفي مسائل **الاولى** ليس التولا
 شرط في التعريف فالو فرق جاز ويقاعه عند اجتماع الناس وبرؤسهم
 كالغدرات والعشيقا وكيفيته ان يقول من ضاع له ذهب وفضة
 او ثوب وما شاكل ذلك من الالفاظ ولو ادخل في الهم كان حوط
 كان يقول من ضاع له مال او شيء فانه ابعد ان يدخل عليه بالتميز
 و زمانه ايام المواسم والمجتمعا كالاغيا و ايام الجمع ومواضع موطن

الاجتماع كالمشاهد ابواب المساجد الجوامع والاسواق ويكره داخل
 المساجد ويجوز ان يعرف بنفسه ومن يستنبيه او من يستاجر **الثاني**
 ان ادفع اللقطة الى الحاكم فباعها فان وجد ما لكها دفع الثمن اليه والا
 ردها على الملتقط لان له ولاية الصدقة او التملك **الثالثة** قيل لا
 يجيب التعريف الا مع نية التملك وفيه اشكال ينشأ من خفاها على
 المالك ولا يجوز تملكها الا بعد التعريف ولو بقيت يده احوالا
 وهي امانة في يد الملتقط مدة الحول لا يضمنها الا بالتقريط او التعتك
 فتلفها من المالك وزادتها له متصلة كانت الزيادة او منفصلة
 وبعد التعريف يضمن ان نوى التملك ولا يضمن ان نوى الامانة ولو
 نوى التملك فباع المالك لم يكن له الانتزاع وطالب بالمثل او القيمة ان لم
 تكن مثلية ولو رد الملتقط العين جان وله انما انفصل ولو عابت
 بعد التملك فارادى ردها مع الارش حال وفيه اشكال لان الحق يتعلق
 بغير العين فلم يلزم اخذها معيبة **الرابعة** اذا التقط العبد ولم يعلم
 المولى فغرق حوله كما لا ثم تلفها تعلق الضمان بوقته يتبع به اذا اعتق
 كالفرض الفاسد ولو علم المولى قبل التعريف ولم يتبعها مضمون تقطعه
 بالاهمال ان لم يكن امينا وفيه تردد ولو عرفها العبد ملكها للمولى ان

شاء ومن ولو تزعم العول الزمة التعريف وله التملك بعد الحول والفتن مع
 الضمان او باقائها امانة **الخامسة** لا تدفع اللقطة الا بالبينة ولا يكتفى
 الوصف ولو وصف صفات لا يطلع عليها الا المالك غالب المثل ان يصف
 وكاها وعقاصها ووردها ونقد هان تبرع الملتقط بالتسليم لم يمنع
 وان امتنع لم يجبر فرعان **الاول** لو ردها بالوصف ثم اقام اخر البينة
 بها انتزعا وان كانت تالفة كان له مطالبة اخذها بالعرض لفساد القبض
 وله مطالبة الملتقط لكان الحيلولة لكن لو طلب الملتقط رجع الى اخذ
 ما لم يكن اعترف له بالملك ولو طالب اخذ لم يرجع على الملتقط **الثاني**
 لو اقام واحد بيته بها فدفع اليه ثم اقام اخر بيته بها ايضا فان لم يكن
 ترجيح اقرب بينهما فان خرجت للثاني انتزعت من الاول وسلمت اليه
 ولو تلفت لم يضمن الملتقط ما لو قامت البينة بعد الحول وتملك الملتقط
 ودفع العوض الى الاول ضمن الملتقط للثاني على كل حال لان الحق ثابت
 في ذمته لم يتغير بالدفع الى الاول ويرجع الملتقط على الاول لتحقيق
 بطلان الحكم **كتاب الفرائض والنظر في المقدمات والمقاصد**
 والمقدمات اربع **الاولى** في موجبات الارش وهي امانته وسبب
 فالنسب مراتب ثلث **الاولى** الابوان والاولاد والاولاد والاولاد

ان كان دفعها بحكم الحاكم ولو كان
 دفعها باجتهاد ضمن صحيح

الاخوة واولادهم وان نزلوا والاعداد وان علوا **الثالثة** الاحوال والاعمال
والتبلي شان زوجة وولد والولد ثلث مراتب ولاء العتق ثم ولاء
تضيح الجيرة ثم ولاء الامامة وينقسم الوراث فممن من لا يرث الا بالقرن
وهو الام من بين الانساب الاعلى الرد والزوج والزوجة من بين العقب
الا تادروا منهم من يرث تارة بالقرن واخرى بالقرابة وهم الاب لبنت
او البنات والاخت او الاخوات وكلاهما الام من عداهن ولا يرث
الا بالقرابة فان كان الوارث لا فرض له ولا يشاركه اخو فالام لا يرث
كان او مسايها وان شاركه من لا فرض له فالام لها فان اختلفت الحول
فلكل ما نفع نصيب من يتقرب به كالحال او الاحوال مع العم والاعم
فلا احوال نصيب الام وهو الثلث والاعم نصيب الاب هو الثلثا
وان كان الوارث لا فرض اخذ نصيبه فان لم يكن معه من كان الرد
عليه مثل بنت مع اخ او اخت مع عم فلكل واحدة نصيبها والباقي رد
عليها لانها اقرب ولا يرث على الزوجة مطلقا واعلى الزوج مع وجود
وارث عدا الامام وان كان معه مساو وفرض وكانت التركة تقدر
التميط فتمت على الفريضة وان زادت كان الزائد مردا عليها على قدر
التميط ما لم يكن حاجب لاحد منهم او ينفر به زيادة الوصلة ولو نقصت

الام من بين العقب
الا تادروا منهم من يرث
تارة بالقرن واخرى بالقرابة
وهو الاب لبنت
او البنات والاخت
او الاخوات وكلاهما
الام من عداهن ولا يرث
الا بالقرابة فان كان
الوارث لا فرض له ولا يشاركه
اخو فالام لا يرث
كان او مسايها وان شاركه
من لا فرض له فالام لها فان
اختلفت الحول فلكل ما نفع
نصيب من يتقرب به كالحال
او الاحوال مع العم والاعم
فلا احوال نصيب الام وهو الثلث
والاعم نصيب الاب هو الثلثا
وان كان الوارث لا فرض اخذ
نصيبه فان لم يكن معه من كان
الرد عليه مثل بنت مع اخ
او اخت مع عم فلكل واحدة
نصيبها والباقي رد عليها لانها
اقرب ولا يرث على الزوجة
مطلقا واعلى الزوج مع وجود
وارث عدا الامام وان كان معه
مساو وفرض وكانت التركة تقدر
التميط فتمت على الفريضة
وان زادت كان الزائد مردا
عليها على قدر التميط ما لم
يكن حاجب لاحد منهم او ينفر
به زيادة الوصلة ولو نقصت

التركة كان النقص اخلا على البنت او البنات او الاب او من يتقرب
بالاب دون من يتقرب بالام مثال الاول ابوان وبنات فصاعدا
او اشان من ولد الام مع الاختين للاب والام او للاب وزوج واخت
ومثال الثاني ابوان وبنت واخوة ومثال الثالث ابوان وزوج وبنات
او ابوان وزوج وبنت او زوج او زوجة واثان من ولد الام مع ختين
للاب والام او للاب وان لم يكن المساوي فرض كان له ما بقى مثاله
ابوان واحد هما وابن اب وزوج او زوجة وابن وزوج او زوجة
او اخ وزوج او زوجة **الثانية** في موانع الارث وهي ثلثة
الكفر والقتل والرق والكفر المانع هو ما يخرج به معتق عن ميراث الاسلاف
فلا يرث دين ولا حرة ولا مرتدة مسلما ويرث المسلم الكافر اصيليا او
مرتدا ولو ملك كافر ولم يرتد كفارا ووارث مسلم كان ميراثه للمسلم ولو
كان مولعة او صام من جارية دون الكافر وان قرب ولو لم يخلف الكافر
مسلا ورثة الكافر اذ كان اصيليا ولو كان الميت مرتدا ورثة الامام
مع عدم الوارث المسلم وان اسلم الكافر على ميراث قبل فتمت ميراثه
له ان كان مساويا في الدرجة وانفر به ان كان اولد ولو اسلم بعد الفسقة
او كان الوارث واحدا لم يكن له نصيبا ما لم يكن له وارث سوا الامام

وفي رواية يرث الكافر ميراثه
ولو كان للمسلم ميراث كفار
لم يرثه ويرثه الامام مع
عدم الوارث المسلم

فاسلم الوارث فهو وارث من الامام لو راية ابي بصير وقيل ان كان قبل نفل
التركة الى بيت مال الامام ورث وان كان بعده لم يرث وقيل لا يرث
لان الامام كالوارث الواحد ولو كان الوارث زوجا او زوجة او
كافرا فان اسلم اخذ ما فضل عن نصيب الزوجة وفيه اشكال ينشأ
من عدم امكان القسمة ولو قيل فيشارك مع الزوجة دون الزوج كما
وجها لان مع مزية الزوجة يمكن القسمة مع الامام والزوج بوجه
ما فضل فلا ينفذ في مزية الزوجة فيكون كسنة مسلة واب كافر
اخت مسلة واح كافر مسائل اربع الاولى ان كان احدا بوي
الطفل مسلما حكم باسلامه وكذا الواسل احدا لا بوي وهو طفل ولو
بلغ فامتنع عن الاسلام قهر عليه ولو اصر كان مرتدا الثانية لو خلف
نفرته اولاد اصغارا وابن اخ وابن اخت مسلمين كان لابن الاخ ثلثا
ما ترك ولابن الاخت ثلثه وينفق الانسان على الاولاد بنسبة جدهما
فان بلغ الاولاد مسلمين فهم احرى بالتركة على رواية مالك بن اعين
ان اختاروا والكفر استقر ملك الوارثين على ما مر به ومنع الاولاد
وفيه اشكال ينشأ من اجراء الطفل بحري البيضة الكفر وسبق القسمة
على الاسلام يمنع الاستحقاق الثالثة المسلمون يتوارثون وان

اختلوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا في النفل الرابعة
يقسم تركة المرتد عن نظره حين ارتداده وتبين زوجته وتعتد عدة الوفاة
سواء قتل او بقي ولا يستتاب والمرثة لا تقتل بل تحبس وتضربها وقت
الصلوات ولا تقسم تركتها حتى تموت ولو كان المرتد لا عن نظره استتيب
فان تاب والقتل ولا يقسم ما لحي حتى يقتل او يموت وتعتد زوجته
حين اختلاف دينهما فان عاد قبل اخرجهما من العدة فهو احرى بها وان
خرجت من العدة لم يعد فلا سبيل له عليها ما القتل فيمنع القاتل
من الارث ان كان عمدا ظاهرا ولو كان بحق لم يمنع ولو كان القتل خطأ ورث
على الاشرى وخرج الفدية وجها اخر وهو المنع من الدية وهو حر
الاول شبه ويستوى ذلك الاب والولد وغيرهما من ذوات الاربعة
والاسباب ولو لم يكن وارث سوى القاتل كان الميراث لبيت المال ولو
قتل اياه وللقاتل ولد ورث جده ان لم يكن هناك ولد بالصلابة لم
يمنع من الميراث مجنونة ابية ولو كان للقاتل وارث كافر منع جميعا وكذا
الميراث للامام فلو اسلم الكافر كان الميراث له والمطالبة اليه فيه قول
اخر وهذا مسائل الاولى ان لم يكن للمقتول وارث سوى الامام فله
المطالبة بالقود والدية مع الرضا وليس له العفو الثانية التي ذكره حكم

مال المتوفى في ماله من ماله ويخرج منها وصاياه سواء قبل ان يمتنع من ماله
او خطا **الثالثة** يرث الدية كل مناسبت مسابب عدم من يتقرب بالام
فان فيه خلافا ولا يرث احد الزوجين القصل ولو وقع التراضي بالدية
ورثا نصيبهما منها **واما الرق** فيمنع في الوارث وفي الموروث من مات
وله وارث حر واخر مملوك فاليراث الحر ولو بعد دون الرق وان رق
ولو كان الوارث رقا وله ولد حر لم يمنع الولد برق ابيه ولو كان الوارث
اشين فصاعدا فعتق المملوك قبل القسمة شارك ان كان مساويا فيهم
ان كان اولى ولو كان عتقه بعد القسمة لم يكن له نصيب كذا لو كان المستحق
للتركة واحدا لم يستحق العبد بعتقه نصيبا واذ لم يكن الميت وارث
سوى المملوك اشترى المملوك من التركة واعتق وكان له بقية الماله
فهر المالك على بيعه ولو قصر المالك عن ثمنه قيل يفيك بما وجد ويبيع في
الباق وقيل لا يفيك ويكون الميراث للامام وهو الاظهر وكذا الوترك
وارثين او اكثر وقصر نصيب كل واحد منهم ونصيب بعضهم عن قيمته
لم يفيك احدهم وكان الميراث للامام ولو كان العبد قد اغتق بعضه
ورث من نصيبه بقدر حرته ومنع بقدر رقيقته وكذا يورث منه
وحكم الاقعة كذلك **مسئلتان الاولى** يفيك الاموان للامرات اجمعا

وفي الاولاد ترتدوا لانهم انتم يفيكون وهل يفيك من عد الاولاد ولا
لأبناء الاظهر لا وقيل يفيك كل وارث ولو كان زوجا او زوجة والاول
اولى **الثانية** أم الولد لا ترث وكذا المدبر ولو كان وارثا من مدبره وكذا
المكاتب المشرط والمطلق الذي لم يوثق شيئا ومن لواحق اسبيل المذبح
الاول اللعان سبب لسقوط نسب الولد نعم لو اعترف بعد اللعان الحق
به ويورثه الولد وهو لا يرث **الثاني** الغائب غيبة منقطعة لا يورث عنه
يتحقق موته او ينقضي مدة لا يعيش مثله الى ان يفيككم لو رثته المورث
في وقت الحكم وقيل يورث بعد انقضاء عشرين سنة من غيبته وقيل
يدفع ماله الى وارثه المتي والاول **الثالث** العمل يرث بشرط ان يفيك
حيانا ولو سقط ميتا لم يكن له نصيب ولو مات بعد وجوده حيا كان نصيبه
لوارثه ولو سقط عينا بغير اعتباره بالحرمة التي لا تصد الا من حي دون
التفصيل الذي يحصل طبعالا **اخيار الرابع** ان امك وعليين يورث
التركة ام يتقل الى الوارث وكانت على حكم مال الميت وان لم يكن مستورا
استقل الى الورثة ما فضل وما قبال الذين باق على حكم مال الميت **المسئلة**
الثالثة في المحجب المحجب قد يكون عن اصل الارث وقد يكون عن عرض
الفرض فالاول ضابطه مراعات القرب فلا ميراث لولد ولد مع ولد

ذكر كان او اني حتى انه لا ميراث لابن ابن مع بنت ومنى اجتمع اولاد الا
وان سفلوا فالقرب منهم يمنع الابعد ومنع الولد من يتقرب بالابوين
او باحدهما كالاخوة وبينهم والاحداد وابائهم والاعمام والاخوال والاعمام
ولا يترك الاولاد في الارث سوى الابوين والزوجة والنصف فادعهم
الاباء والاولاد فالاخوة والاحداد ومنع الاخ والامخ ولو اجتمعوا
بطون امتنازلة فالقرب اولى من الابعد ومنع الاخوة واولادهم
نزلا ومن يتقرب بالاحداد من الاعمام والاخوال واولادهم ولا يمنعون
اباء الاحداد فان الحد وان علا جحد لكن لو اجتمعوا بطون امتنازلة
فالامعة الى الميت اولى من الابعد والاعمام والاخوال واولادهم وان
نزلا يمنعون اعمام الاب واخواله وكذا اولاد اعمام الاب واخواله بمنع
اعمام الحد واخواله وليسقط من يتقرب بالاب وحده مع من يتقرب
بالاب والام مع التساوي في الدرجة والمناسبات بعد منع مولى
النعمة وكذا الى النعمة او من قام مقامه ميراث المعتق بمنع ضل
الجريرة وضامن الجريرة بمنع الام وأما الحجب عن بعض النضر
فانما يحجب الولد وحجب الاخوة اما الولد فانه وان نزل يذكر كان او
اننى بمنع الابوين عما زاد عن السدين الامع البنت والبنات

فصاعدا مع احد الابوين ويجب ايضا الزوج والزوجة عن النصيب الا على
الى التصيب لا يخفض والزوجة والزوج ثلثة احوال الاولى ان يكون
في الفريضة ولد وان سفل فللزوج الربع وللزوجة الثمن **الثانية** ان لا
يكون هناك ولد ولا ولد ولد وان نزل فللزوج النصف وللزوجة
الربع ولا يعال نصيبهم لان العول عندنا باطل **الثالثة** ان لا يكون
هناك وارث اصلا من مناسب ولا مستحب فالنصف للزوج والنساء
ردت عليه وللزوجة الربع وهل يرتفع ما فيه اقوال ثلثة احاديث
والاخر لا يرتد والثاني يرتفع عدم الامام امع وجوده والحق انه
لا يرتد واما حجب الاخوة فانهم يمنعون الام عما زاد عن السدين بشرط
اربعة الاول ان يكونوا رجلين فصاعدا او رجلا وامراة او اربع نساء
الثاني ان لا يكونوا كفرة ولا قواهل يحجب لقائل فيه ترتد والظاهر
لا يحجب **الثالث** ان يكون الاب موجودا **الرابع** ان يكون للاب الام او
للاب وفي اشتراط وجودهم منفصلين لاحتمال ترتد اظهره شرط ولا
يجبها اولاد الاخوة ولئن اختلفا في اقل من اربعة لاحتمال ان يكونوا انا
المقتدر اربعة في مقادير انتهت واجتماعها السها ستة النصف للزوج
والثمن والثلاثان والثلث والستون فالنصف نصيب الزوج مع

عدم الولدان نزل وسهم البنت والاخت للاب والام او الاخت للاب والربع سهم الزوج مع وجود الولدان نزل والزوج مع عدم الولدان سهم الزوج مع الولدان نزل والثلاثان سهم البنيتين فصاعدا واختين فصاعدا للاب والام او للاب والثلث سهم الام مع عدم من يجبهان من الولدان نزل وسهم الام مع الاخت للاب والام او للاب مع وجود الاب سهم الواحد من ولد الام ذكر او انثى وهذه الفروض منها ما يجمع

يجمع ومنها ما يمتنع فالنصف يجمع مع مثله ومع الربع ومع الثلث ولا يجمع النصف مع الثلثين لبطان العول بل يكون النقص دخلا على الاختين دون الزوج ويجمع النصف مع الثلث ومع السدس ولا يجمع الربع والثلث ويجمع الربع مع الثلثين ومع الثلث ومع السدس ويجمع الثلث مع الثلثين والسدس ولا يجمع مع الثلث ولا يجمع الثلث مع السدس تسمية ويلحق بذلك مسئلتان الاولى لا يثبت الميراث عندنا بالتعصيب وان ابقت الفريضة فان كان هناك مسا ولا فضل له فالفضل له بالقرابة مثل ابوين وزوج او زوجة فللام ثلث الاصل وللزوج او الزوجة نصيبه الاعلى وللاب الباقى ولو كان اخوة كان للام السدس وللزوج النصف وللاب الباقى وكذا ابوان وابن وزوج وكذا زوج واخوان من ام

واخ او اخوة من اب وام او من اب وان كان بعيدا لم يرث ومرة الفاضل على دوى الفرض عند الزوج والزوجات مثل ابوين او احدهما وبنت واخ او عم الثانية العول عندنا باطل لاستحالة ان يفضل له سبحانه ويتم في مال ما لا يقوم به ولا يكون العول الا بمزاحمة الزوج او الزوجة فيكون النقص دخلا على الاب او البنت او البنيتين ومن يتقرب بالاب والام او بالاب من الاخت والاختات دون من يتقرب بالام مثل زوج وابنة وبنت او زوج واحد الابوين وبنيتين فصاعدا او زوجة وابوين وبنيتين او زوج مع كلاله الام واخت واخوات لاب وام اولاد وامتا المقاصد فنثثة الاول في ميراث الانثى وهم ثلث مراتب لا زل الابوان والاولاد فان انفرد الاب فالمال له وان انفردت الام فلها الثلث الباقي وتعليما ولو اجتمع الابوان فللام الثلث وللاب الباقى ولو كان ذلك اخوة كان لهما السدس وللاب الباقى ولا يرث الاخوة شيئا ولو انفرد الابن فالمال له ولو كانوا اكثر من واحد فهم سواة المال ولو انفردت البنت فلها النصف والباقي وتعليما ولو كان بنتان فصاعدا فلها اولهن الثلثان والباقي وتعليما او عليهن واذا اجتمع الذكران والام فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان او احدهما مع الاولاد

فلكل واحد من الابوين السدس والباقي للاولاد بالسوية اكانوا ذكورا وانثى
معهم انثى وانثى فلكل من مثل حظ الانثيين ولو كان معهم زوجة او زوج
اخذ حصته الدنيا وكذا الابوان والباقي للاولاد ولو كان مع الابوين بنت
فلا يوزن السدسان للبنت النصف والباقي يوزن عليهم اخصا ولو كان
اخوة للاب كان الزوج على الاب والبنت رباعا ولو دخل معهم زوج كان له
نصيبه الا انه ولا يوزن كذلك والباقي للبنت ولو كان له زوجة اخذ كل
نصف فرض فرضه والباقي يوزن على البنت والابوين دون الزوجة ومع
الاخوة يوزن الباقي على البنت والاب رباعا ولو انفرد احد الابوين بمصا
كان المال بينهما اربعا ولو دخل معهم غرض او زوجة كان الفاضل ربا
على البنت واحد الابوين دون الزوج والزوج ولو كان بنتا فاضلا
فلا يوزن السدسان للبنتين فصاعدا الثلثان بالسوية ولو كان احد
الابوين كان له السدس والبنتين فصاعدا الثلثان والبقية عليهم
اخصا ولو كان زوج كان النقص اخلا على البنتين فصاعدا ولو كان
زوجة كان لها نصيبها وهو النصف والباقي بين احد الابوين والبنتان اخصا
ولو كان مع الابوين زوج فله النصف واللام ثلث الاصل والباقي للابوين
الاخوة للاولاد السدس والباقي للابوين ولو كان معهم غرض فله الربع واللام

ولو كان معهم زوج او زوجة
كان لكل واحد منهم نصيبه
والابوين السدس والباقي
للبنتين فصاعدا اخصا

السنه

ثالث الاصل ان لم يكن له اخوة والباقي للاب ومع الاخوة لها السدس والباقي
للاربعة **مسائل** الاولاد الاولاد يقومون مقام ابائهم في مقاسمة الابوين
وسرط ابن بالولاية يورثهم عدم الابوين وهو مترك وعين الاولاد
من يتقرب بهم ومن يتقرب بالابوين من الاخوة والاولادهم والعبداد
ابائهم والاعمام والاحوال والاولادهم ويتربون الاقرب فالاقرب فلا
يرث بطن مع من هو اقرب منه الى الميت ويرث كل واحد منهم نصيبه
يتقرب به فيرث ولد البنت نصيب امه ذكر كان او انثى وهو النصف
ان انفردا وكان مع الابوين ويرث عليه كما يرث على امه لو كانت زوجة
ويرث ولد الابن نصيب ابيه ذكر كان او انثى جميع المال ان انفرد
وما فضل عن حصص الفرضه ان كان معه وارث كالابوين واحدهما
والزوج والزوجة ولو انفردا ولدا لابن واولاد البنت كان الاولاد
الابن الثلثان ولدا لبنت الثلث على الاظهر ولو كان معهم زوج او
او زوجة كان له نصيبه الا انه والباقي بينهم لاولاد البنت الثلث
لدا ولدا لابن الثلثان **الثانية** اولاد البنت يتقسمون نصيبهم للذكر
مثل حظ الانثيين كما يقسم اولاد الابن وقيل يقسمون بالسوية وهو
مترك **الثالثة** يحجب ولد الذكر من تركه ابيه بشيخ بدنه وخامسة

ويعتد وعليه قضاء ما عليه من صلوة وصيام ومن شرط اختصاصه ان يكون
 فيها ولا فاسد الراي على قول مشهور وان يختلف الملت مال غير ذلك
 ولم يختلف سواه لم يخص بشي منه ولو كان الاكبر اني لم تحب ويعطى الاكبر
 من الذكور **الرابعة** لا يرث الجدة ولا الجدة مع احد الابوين شيئا لكن يتجر
 ان يعطى السدس الاصل ان ازيد نصيبه عن ذلك مثل ان يختلف ابوين
 لآب وجد وجدته **جدة** للام والام الثلث وتطعم نصف نصيبها جدة وجدته بالتقو
 ولو كان واحدا كان السدس له وللآب الثلثان ويطعم جدة وجدته
 سدس اصل التركة بالسوية ولو كان واحدا كان السدس له ولو حصل
 لاحدهما السدس من غير زيادة وحصل للاخر الزيادة استحب له الطعمة
 دون صاحب السدس فلو خلف ابوين واخوة استحب للآب الطعمة دون
 الام ولو خلف ابوين ورجا استحب للام الطعمة دون الآب لا يطعم الجد
 للآب ولا الجد له الا مع وجوده ولا الجد للام ولا الجد لها الا مع
 وجودها **المرتبة الثانية** الاخوة والاعداد وان انفرد الاخ للآب والام
 فالمال بينهما كان مع اخ او اخوة فالمال بينهم بالسوية ولو كان اني او
 انا فالذكر سهمان وللاني سهم ولو كان المنقر باختمها كان لها النصف
 والباية يرث عليها ولو كان اختان فصاعدا كان لهما ولهن الثلثان

والباية يرث عليها او عليهن ويقوم مقام كلاله الآب والام مع عدمهم
 كلاله الآب ويكون حكمهم في الاجتماع والانفصال حكم كلاله الآب والام
 ولا يرث الاخ والاخت من آب مع احد من الاخوة للآب والام الاجتماع
 التبيين ولو انفرد الواحد من ولد الام كان له السدس والباية وعليه
 ذكر كان ام اني وللأختين فصاعدا الثلث بينهم بالسوية ذكر انا كانوا او
 انا انا او ذكرا انا انا ولو كان الاخوة متفرقين كان لمن يتقرب بالام السدس
 اكان واحدا والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والثلثان لمن يتقرب
 بالآب والام واحدا كان واكثر لكن لو كان اني كان لها النصف بالتسمية
 والباية بالرد وان كانتا اثنتين فصاعدا فلها الثلثان فان ابقيت
 الفريضة فلها الفاضل وان كانوا ذكورا فالباية بعد كلاله الام بينهم بالسوية وان
 كانوا ذكورا انا انا فالباية بينهم للذكر سهمان وللاني سهم
 والجد ان انفرد فالمال له للآب كان والام وكذا الجد ولو كان جد او
 جدة او هما الام وجد وجدته او هما الآب كان لمن يتقرب منهم بالام الثلث
 بالسوية ومن يتقرب بالآب الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين وان جمع
 مع الاخوة للام جد وجدته او احدهما من قبلها كان الجد كالاخ لجدته
 كالاخت وكان الثلث بينهم بالسوية وكذا ان اجتمع مع الاخت مع

الاختين فصاعدا للاب والام او للاب جد وجدة او احدهما كان الجد كالاخ
من قبل والجدة كالاخت وينقسم الباقى بعد كلاله الام بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين والزوجة والزوجة ياخذان نصيبهما الاعلى مع الاخوة اتفقت
وصلتهم واختلفت وياخذ من يتقرب بالام نصيبه المسمى من اصل الزكة
وما يفضل فلكلاله الاب والام ومع عدمهم فلكلاله الاب يكون النقص
د اخلا على من يتقرب بالاب والام والاب كما في زوج مع واحد من كلاله
الام مع اخت للاب فان فرضت الزيادة على واحد من كلاله الام مع اخت
لاب وام كان الفاضل للاخت خاصة وان كانت للاب فبالتخصيص بما فضل
عن الباقي بل نعم لان النقص ياخذ على ابنة الزوجة والزوج والزوج والزوج
عن ابنة جعفر بن ابى اخت لاب وابن اخت لام قال ابن الاخت للام الثلث
والباقي لابن الاخت للاب وفي طريقها على بن فضال وفيه ضعف وقيل بل
يرد على من تقرب بالام وعلى الاخت والاخوات للاب رباعا وانما اسما
للتساوي في الدرجة وهو اول مسائل ثلث الاولى الى المجد وان على اقسام
الاخوة مع عدم الارث ولو اجتمع مع الاخوة شاركهم الارث وسقط الاعداد
الثانية ان اول جد ابية وجدة ابية وجدة ثالثة ومثلهم للام
كان لاجدادها الثلث بينهم اربعا واجداد الام الثلثان بينهم اثلاثا

كل من تقرب نصيبه يتقرب من به
بالسوية ولو اجتمع اولاد الكل
كان اولاد كلاله الام الثلث

كلالة الاب والام الثلثان وسقط اولاد كلالة الاب ولو دخل عليهم زوج
 زوجة كان له نصيبها الاعلى ولم يقترب بالام تلك الاصل ان كان للذكر من
 واحد والستس ان كان الواحد والباقي لا اولاد كلالة الاب الام مزايدا
 كان او ناقصا ولزم يكونا فلا ولا كلالة الاب خاصة في طرفي الزوجة يحصل
 الترتيب على ما مضى ولو اجتمع معهم الاجداد فاسمهم كما يقاسمهم الامه وقد
 بينا المرتبة الثالثة الاعمام والاخوان العميرين المال اذا انفردا وكذا العتق
 والاعمام ويقسمون المال بالتسوية وكذا العتق والعتان والعتات وان
 اجتمعوا فلذلك مثل حظ الاثنين ولو كانوا متفرقين فللعمه او للعم الام
 السدس ولما زاد عن ^{الحظ} الواحد الثلث فيسوى فيه الذكر والانثى والباقي
 للعم او العين والاعمام من الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الاثنين وسقط
 اعمام الاب بالاعمام والام ويقومون مقامهم عند عدمهم ولا يرث
 ابن عم مع عم ولا من هو ابعد مع من هو اقرب لانه مسئلة واحدة وهي ابن
 عم لاب وام مع عم لاب فابن العم او له مادامت الصورة على حالها فلو قسم
 اليهما ولو حال تغيرت الحال وسقط ابن العم ولو انفرد الحال كان المال للذكر
 الخالان والاخوان وكذا الخالة والخالتان والخالات ولو اجتمعوا فلذكر
 والانثى سواء ولو اوتى قوا كان لمن يقترب بالام السدس ان كان واحدا والثلث

انظروا

ان كانوا اكثر من ذلك والاني فيه سواء والبيان الخوالة من الاب بالدم للذكر
مثل الانثى ويسقط الخوالة من الاب الامع عدم الخوالة من الاب بالدم ولو
اجتمع الاخوال والاعمام كان للاخوال الثلث وكذا لو كان واحدا ذكر كان
واثنى وللاعمم الثلثان وكذا لو كان واحدا ذكر كان واثنى فان كان
الاخوال مجتمعين فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثى ولو كانوا متفرقين فلن
تقرب بالدم سدس الثلث ان كان واحدا وثلاثة اناكوا اكثر بينهم بالسوية
والبيان لمن تقرب منهم بالاب والدم والاعمم ما بقى فان كانوا من جهة واحد
فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فلن تقرب منهم
بالدم السدس ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي
للاعمم من قبل الاب والدم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط من تقرب
بالاب متفرقا الامع عدم من يقرب بالاب والدم ولو اجتمع عم الاب وعمته
وخاله وخالته وعم الام وعمها وخالها وخالتهما فالغلبة لها ان كان من تقرب
بالدم الثلث بينهم بالسوية ولن تقرب بالاب الثلثان ثلثه لحال الاب
خالته بينهما بالسوية وثلاثا بين العم وعمته بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
فيكون اصل الفرضه ثلثة ينكر على الفريقين فيضربا ربعه في تسعة عشر
ستة وثلاثين ثم يضر بها ثلثة فيصير ثمانية وثمانية مسائل اخر الاوه

عمومة الميت وعماته واولادهم وان نزلوا وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا
 احق بالميراث من عمومة الاب وعماته وخولته وخالاته واحق من عمومة الام
 وعماتها وخولتها وخالاتها لان عمومة الميت اقرب والاولاد يقومون
 مقام ابائهم فان اعدم عمومة الميت وعماته وخولته وخالاته واولادهم
 وان نزلوا قام مقامهم عمومة الاب وعماته وخولته وخالاته وعمومة امه و
 عماتها وخولتها وخالاتها واولادهم وان نزلوا وهكذا كل بطن منهم فان
 نزلوا من البطن العليا **الثانية** اولاد العمومة المتفرقين ياخذون
 نصيب ابائهم فنوالعم للام لهم السدس ولو كانوا بنى عمين للام كان لهم
 الثلث والبلقة لبنى العم والعمة ولبنى العمومة والعمات للاب والام
 كذا البحث في بنى الخوالة **الثالثة** ان اجمع للوارث سبب فان لم يمنع حدها
 الاخر ورث بها مثل ابن عم لاب هو ابن خال لام ومثل ابن عم هو زوج
 او بنت عم هي زوجة ومثل عمة لاب هي خالة لام وان منع احدهما الاخر
 ورث من جهة المانع مثل ابن عم هو اخ فانه يرث بالاخوة خاصة **الرابعة**
 ان ادخل الزوج والزوج على الخوالة والخالات والعمومة والعمات كان
 للزوج والزوجة النصيب الاعلى ولم يقترب بالام نصيبه الاصل من اصل
 الزكة وما بقي فهو لقرابة الاب والام وان لم يكونوا لقرابة الاب **الخامسة**

وخولته
 عند عدمهم

حكم اولاد الخوالة مع الزوج او الزوجة حكم الخوالة فلو كان زوج او زوجة
 وبنا احوال مع بنى اعمام فللزوجة او الزوجة نصيب الزوجية ولبنى الخوالة
 ثلث الاصل والبلقة لبنى اعمام **القصد الثاني** في مسائل من احكام الزواج
 الاول في الزوجة يرث مادامت في حبال الزوج وان لم يدخل بها وكذا يرثها
 الزوج ولو طلق رجعية قارنا انا مات احدها في العدة لانها حكم الزوجة
 ولا يرث البائين كما المطلقة لانها التي لم يدخل بها والياشئة وليس ستمها
 من تجبض والمختلعة والمبيلات والمعتقة عن وطى الشبهة والنفخ **الثانية**
 للزوجة مع عدم الولد الربع ولو كن اكثر من واحدة كن شركاء فيه بالسوية
 ولو كان له ولد كان له من الثمن بالسوية وكذا لو كانت واحدة لا يرث عليه
 شيئا **الثالثة** ان اطلق واحدة من اربع وتزوج اخرى ثم استبنت المطلقة
 في الاول كان للاخيرة ربع الثمن مع الولد والباقي من الثمن بين الاربعة
 بالسوية **الرابعة** ان تزوج الصبيته ابوها او جدتها لا يباور بها الزوج
 وورثته وكذا لو تزوج الصغيرين ابواهما او جداهما لا يباور بها او ارثا
 ولو تزوجهما غير الاب والجد كان العقد موقفا على رضاهما على البلوغ
 والوسد ولو ملك احدهما قبل ذلك بطل العقد ولا ميراث وكذا لو
 بلغ احدهما فزعم ثم مات الاخر قبل البلوغ ولو مات الذي فزع عن النصيب

٨٦

الخلا

الاخوة من تركه الميت وترتفع بالحي فان بلغ وانكر فقد بطل العقد ولا ميراث
وان اجتمع واحلف ان لم تدعه الى الرضا الرغبة في الميراث الخامسة اذا
كانت الزوجة من الميت ولدودت من جميع ما ترك ولولم يكن له ثروت
من الارض شيئا واعطيت حصتها من قيمة الالات والابنية وقيل لا تمنع
الا من الدور والمساكن وخروج المقتضى قوله ثالثا وهو تقويم الارض
بتسليم حصتها من القيمة والقول الاول اظهر السادسة كمال المريض مشروط
بالدخول فان مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا ميراثها ولا ميراث
وهو رواية زرارة عن احمد **القصد الثالث** في الميراث بالولاء وهو
ثلاثة اقسام الاول ولاء العتق انما يرث المنعم اذا كان متبرعا ولم يتبرع
ضمن جبريره ولم يكن للعتق وارث مناسب فلو اعتقه واجبك كالكفا
والثاني لم يثبت للمنعم ميراث وكذا التبرع واشترط سقوط الضمان
هل يشترط سقوطه الا شهادة بالبرائة الوجه الاول لو تكلفه فانعتق كان
سائبة ولو كان للعتق وارث مناسب فربما كان او بعيدا فافترق
غيره لم يرث المنعم اما لو كان زوج او زوجة كان سهم الزوجة اصله
والبالة للمنعم ومن يقوم مقامه عنده واذا اجتمعت الشروط ورث
المنعم ان كان واحدا وان كانوا اكثر فمهم شركاء في الولاية بالخصص جلا كما

العتق

٨٧

هي

كل المعقون او ذكرا او جلا ونشأ ولو عدم المنعم قال ابن بابويه يكون الولاء
للاولاد الذكور والاناث رجلا كان المنعم وامرته وهو حسن ومثله في
لو كان رجلا وقال المفيد الولاء للاولاد الذكور دون الاناث رجلا كما
المنعم وامرته وقال الشيخ في النهاية يكون للاولاد الذكور دون الاناث ان
كان العتق رجلا ولو كان امرته كان الولاء لعصبتها بقوله في تشهد
الروايات ويرث الولاء الابوان والاولاد ومع الانفraz لا يرثهم احد
من الاقارب ويقوم اولاد الاولاد مقام ابائهم عند عدمهم ياخذ كل
منهم نصيب من يتقرب به كالميراث في غير الولاء ومع عدم الابوين و
الولد ثمة الاخوة وهل يرث الاخوات على تركة والظاهر نعم لان الولاء
لجنة كلجنة النسب وتترك الاخوة والاجداد والجدات ومع عدمهم
الاعمام والعتك وبنوهم وترتبون الاقرب فالاقرب لا يرث الولاء من
يتقرب بالام من الاخوة والاخوات والاقوال والخالات والاجداد و
الجدات ومع عدم قرابة المنعم يرثه مولاه المولى فان عدم فقراته مولاه المولى
لا يبيد دون امه والمنعم لا يرثه العتق ولو لم يحلف وارثا ويكون ميراثها
دون الحر ولا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا اشتراطه في بيع مسائل في
الاولى ميراث ولد العتقة لمن اعتقهم ولو اعتقوا حمل مع امهم ولا ينقص

ولانهم ولو حملت بهم بعد العتق كان ولائهم لمولاهم ان كان ابوهم قاولا
 ابوهم حق في الاصل لم يكن لمولاهم ولانهم ولو كان ابوهم معتقا فلولاهم
 وكذا لو اعتق ابوهم بعد ولادتهم اخبر ولائهم من مولاهم الى مولاهم الثانية
 لو تزوج مملوك بمعتقة فاولدها فولد لولدها فلو ملك الاب اعقب
 الجدة قال الشيخ يخبر الولد الى معتق الجدة لان مقام الاب وكذا لو كان
 الاب باقيا ولو اعتق الاب بعد ذلك اخبر الولد من مولاهم الى مولاهم
 الاب لان اوله الثالثة وانكر المعتق ولد من وجبة المعتقة فلاعتقة فان
 الولد ولائها لمناسلها كان ولائهم لمولاهم ولو اعترف به الاب بعد ولادته
 الاب ولا النعم على الاب لان النسب كان عاد فان الاب يترثه ولا يترث
 به الرابعة بخبر الولد من مولاهم الى مولاهم فان لم يكن فلعصبة المولود فان
 لم يكن عصبة فلولي عصبة مولاهم الاب لا يرجع المولود اليهم فان فقد المولى
 عصباتهم وكان هناك ضامن جريرة كان له والكان الولد لاهل الخامسة
 امرته اعتقت مملوكا فاعتق المعتق اخوان مات الاول ولائها لمناسلها
 لمولاهم وان مات الثاني ولائها لمناسلها فغير امه لمعتقة فان لم يكن الاول ولا
 منسوبه كان ولده الثاني فلولاهم مولاهم ولو اشترت اباهما فاعتق ثم اعترفا
 اخوان مات ابوهم مات المعتق ولا وراث له مواها كان ميراث المعتق لهما

اقرب

العتق

النصف بالتسمية والباقي بالرد لا بالتعصيب قلنا يرث الولد ولد العتق
 ان كن انا والاذ كان الميراث لهما بالولاء السادسة لو ولد العبد بنتين معقته
 واشترى اباهما فاعتق عليهما فلو مات الاب كان ميراثهما بالتسمية والرد
 لا بالولاء لان لا يجمع الميراث بالولاء مع النسب لو ماتت احدى ابين والاب
 موجود كان الميراث لابيها ولو لم يكن موجودا كان ميراث الساتبة لغيرها
 بالتسمية والرد ولا ميراث للمولود لوجود المناسب لو ماتت الاخرى ولا
 وارث لهما هل يرثها مولاهم ام لا فيه ترد منسأته هل اخبر الولد ابينها
 بعق الاب ام لا ولعل الاقرب انه لا يخبر هذا لان لا يجمع استحقاق الولد
 بالنسب للعتق السابعة لو اشترى احد الولدين مع ابيه مملوكا فاعتقه
 مات الاب ثم مات المعتق كان لمن اشتراه مع ابيه ثلثة ارباع تركته
 لاخته الربع الثامنة ان اراد العبد من معتقة ابنا فولد الاب لمعتق
 امه فلو اشترى الابن عبدا فاعتقه كان ولائها له فلو اشترى معتقة
 اب له فاعتقه اخبر الولد من مولاهم الى مولاهم الاب وكان كل واحد
 مولاهم الاخر فان مات الاب فميراثه لابنه فان ملك الابن ولائها له
 فولائها لمعتق ابيه وان مات المعتق ولائها له فولائها لابن الذي
 باشر عتقه ولو ماتت ابيها لم يكن لهما مناسب قال الشيخ يرجع الولد الى مولاهم

وفيه تردد **القسم الثالث** والواقعة من توالي الى احد بغير حد يكون
 ولا يترجم ذلك ويثبت به الميراث لكن لا يتعدى الضامن ولا يضمن القسامة
 لا ولا عليه كالمعتوق الكفار والذوات ومن لا وارث له اصل ولا يرث
 هذا القمع فقد كل مناسب ومع فقد المعتوق وهو ومن لا وارث له ويرث
 معه الزوج والزوج نصيبها الا على فان اعد الضامن كان الامام وارث
 من لا وارث له وهو القسم الثالث من الولاة فان كان الامام موجودا
 فالام لا يصنع به ماشاء وكان على من يعطيه فقره ببلده وضعفا جبرانه بترعا
 وان كان غائبا فتم في الفقراء والمساكين ولا يدفع الى غير السلطان الحق الا
 مع الخوف او التغلب مسائل ثلاث **الاولى** ما يؤخذ من اموال المشركين في
 حال الحرب فهو للمقاتل بعد الخمس وما ياخذ سرية بغير اذن الامام
 فهو للامام وما يتركه المشركون فرعا وبغير قوته من غير حرب فهو لاهل
 ايضا وما يؤخذ صلى او جزية فهو للجاهدين ومع عدمهم ينقسم الفقراء
 من المسلمين **الثانية** ما يؤخذ عن غيلة من اهل الحرب كان في ذل الهزيمة
 اعيد عليهم وان لم يكن كان لاخذ وفيه الخمس **الثالثة** من مات من اهل
 الحرب وخلف مالا فانه للامام ان لم يكن له وارث اما اللواحق ففيه
 اربعة فصول **الاول** في ميراث ولد الملائمة ولد الزنا يرث من ولد

الملائمة ولده وامة للام السدس والباية للولد الذكر سهمان وللانثى
 سهم ولوم يكن ولد كان المال لامة الثلث بالتسمية والباية بالتردي في رواية
 يرث الثلث والباية للامام لانه الذي يعقل عنه والاول اشهر ومع عدم
 الام والولد يرث الاخرة للام والاولاد هم والاجداد لها وان علوا فترث
 الاقرب فالاقرب ومع عدمهم ترث الاخوال والحالات والاولاد على
 ترتيب الارث وفي كل هذه المراتب يرث الذكر والانثى سواء فان عدم
 قرابة الام اصلا حتى لا يبقى لها وارث وان بعد غير ائمة للام والزوج
 والزوج يرث ان نصيبها مع كل درجة من هذه الدرجات النصف للزوج
 والربع للزوجة مع عدم الولد ونصف ذلك معه وهل يرث هو قرابة
 امة قيل نعم لان نسبها من الام ثابت وقيل لا يرث الا ان يعترف به الا
 وهو متردك ولا يرثه ابوه ولا من يتقرب به وان اعترف به بعد النكاح
 ورث هو اباه ولا يرثه الاب وهل يرث اقارب بيته مع الاعتراف
 قيل نعم والوجه انه لا يرثهم ولا يرثونه لانقطاع النسب باللعان
 اختصاص حكم الاقرار بالمقر حسب مسائل الاولى لا عبرة بنسب الاب
 هنا فلو خلف اخوين احدهما الابيه وامة والاخر لامة فها سواء وكذا
 لو كانا اخيتين واخا واحدا والاب والام وكذا لو خلف ابن خيم

لا يهيم وانه ابن اخيه لانه واخلف اخا واختا لابيهم مع جد واجدة المال
 بينهم اثلاثا وسقط اعتبار نسب الاب **لثانية** اذا ماتت امه ولا وراثتها
 سواء في اهلها ولو كان معها ابوان او احدهما فلها الثلث والا حصة
 التمس وبالبقية له ان كان ذكرا وان كان انثى فالنصف لها والباقي يرد
 بموجب التمس **الثالثة** لو انكر الحمل وتلاعنا فولدت توأمين تواريخ بالاموة
 دون الابوة **الرابعة** لو تزوج عند السلطان من حرة ولده وميراثه ثم
 مات الولد قال الشيخ فيه كان ميراثه لعصبة ليرد دون ابيه وهو قوراش
 واما ولد الزنا فلا نسب ولا يرث الزانية ولا التي ولدت له واحدة من نسائها
 ولا يرثهم هو وميراثه لولده ومع عدمه للامام ويرث الزوج والزوجة
 نصيبهما الا انه مع الولد والاعلى مع عدمه وفي رواية ترث امه وميراثه
 بهما مثل ابن الملاحنة وهي مطروحة **الثانية** في ميراث الخنثى من الفرج او الجذ
 والنسابة على الفرج الذي يسبق منه البول فان جاءها اعتبر الذي
 ينقطع اخيرا فيورث عليه فان تساوى التبع والتاخر قال في
 جعل فيه بالقرعة محققا بالاجماع والاختلاف قال فيه والايحاز وطعني نصف
 ميراث رجل ونصف ميراث امرته وعليه قلت رواية هشام بن سالم
 عن ابي عبد الله قال المفيد والمرثعة رجمها الله تعذرا لافان

في فضل علي

جنباه فهو امرته وان اختلفا فهو ذكر وهي رواية شريح القاضي حكاية لفعل
 علي واختا بالاجماع والرواية ضعيفة والاجماع لم يتحققوا واعرف ذلك
 فان انفرد اخذ المال وان كانوا اكثر فعلى القول بالقرعة يفرع فان كانوا
 ذكورا او اثنا فاما المال سواء وان كان بعضهم انثى فلكل ذكر مثل حظ الانثيين
 وكذا يعتبر لو قيل بعد الصلابة وعلى ما اخترناه يكونون سواء في المال
 ولو كانوا مائة لست عليهم في الاستحقاق ولو اجتمع مع الخنثى ذكرين
 قيل يكون للذكر اربعة اسهم وللخنثى ثلثه ولو كان مع انثى كان لها سهمان
 وقيل بل يقسم الفريضة مرتين وتفرض مرة ذكر وفي الاخرى انثى يعطى
 نصف لتصيبين وطريق ذلك ان ينظر في اقل عدد يمكن قسم فريضة
 ويضرب بخرج احد الفريضة في الاخر مثال ذلك خنثى وذكور ففرضهما
 ذكرين ونطلب الالة نصف ونصف نصف وهو اربعة ثم ففرضهما اربعة
 وانثى فنطلب الالة ثلث وثلث نصف وهو ستة وهما متفقان تصاف
 فتضرب نصف احد المخرجين في الاخر فيكون انثى عشر فيحصل للخنثى ثمانية
 النصف وهو ستة وثلاثة والثلث وهو اربعة فيكون عشرة ونصف ففرضه
 وهو نصيبا للخنثى ويبقى سبعة للذكر وكذا لو كان بدلا للذكر انثى فانها
 تعص من انثى عشر ايضا فيكون للخنثى سبعة وللانثى خمسة ولو كان مع

ابن وبنت فاذا فرضنا دكرين وبنات كان المال اخماسا فان فرضنا ذكرا وبنتين
كان ارباعا فنضرب اربعة في خمسة فنكون عشرين لكن لا يقوم لحاصل الخسنة
نصف جميع فنضرب مخرج النصف وهو اثنان في عشرين فيكون اربعين
فتفتح الفريضة بغير كسر فان انفق معهم زوج او زوجة صححت فريضة الخسنة
ومشاركهم اولاد وبنات الزوج او الزوجة ثم ضربت مخرج نصيب الزوج او
الزوجة فيما اجتمع مثالة ابن وبنت وخنثى وزوج وقد عرفنا ان
سهم الخنثى ومشاركه اربعون فنضرب مخرج سهم الزوج وهو اربعة
في اربعين فنكون مائة وستين يعطى الزوج الربع وهو اربعين فيبقى مائة
وعشرون فلكل من حصل له اولاد سهم مائة وثلاثة فاجتمع فيونصيبه
مائة وستين وان كان ابوان او احدهما مع خنثى فلا يورث السدس
تارة ولهما الخمسان اخرى فنضرب خمسة ستة ستة فيكون للابوين احد عشر
وللخنثى تسعة عشر ولو كان مع الابوين خنثيان فصاعدا كان للابوين
السدسان والبلية للخنثيين لانه لا يرثهنا ولو كان احدا للابوين كان
الرزق عليهم اخماسا وافقر الى عدد يعطى منه ذلك والعلة في سهم الخنثى من
الاخوة والعومة كان كونه في الاولاد واما الاخوة من الام فلا حاجة في حقها
الى هذه الكلفة لان ذكرهم وانما هم سوا ذوات الميراث وكذا الاخوال وبنات

مسئلة ٢

ان يجتمع ٢

كون الاباء والاعباد خفاء بعد لان الولادة تكشف عن حال الخنثى الا
ان يبني على ما روى عن شرح في المرتبة التي ولدت واولدت وقال الشيخ
لو كان الخنثى زوجا او زوجة كان لها نصف ميراث الزوج ونصيبها
الزوجية مسا لثمان الاولي من ليس له مخرج الرجال ولا النساء يورث بها
لقرعة بان يكتب على سهم عبد الله وعلى اخوانه الله وليتخرج بعد
الدعاء فاخرج عمل عليه **الثانية** من له راسان او بدنان على حق واحد
يوقظ احدهما فان انتبهت فاما واحد وان انتبه احدهما فاما اثنان
الثالثة الحمل يورث ان ولد حيا وكذا الو سقط عينا او غير حيا فيتحرك
حركة الاجنثا ولو خرج نصفه حيا والبلية ميتا يورث وكذا الو تحرك حركة
لا تدل على استقرار الحيوة كحركة المذبح وفي رواية ربي عن ابي جعفر
ان اخرا لا تحرك كابي يورث ويورث وكذا في رواية ابي بصير ان
عبد الله ولا يشترط كونه حيا عند موت المورث حتى انه لو ولد
لستة اشهر من موت الوالي ورث او لستة اشهر ولم يترجع الربعة
ان اتولد ابوين او احدهما او زوجا او زوجة وولد حيا اعطى ثلث
الرضع نصيبهم الا انه واحتبس البلية فان سقط ميتا اكل لكل منهم نصيبه
الخامسة قال الشيخ لو كان الميت ابن موجد وحمل اعطى الموجد الثلث

ووقف للحمل ثلثان لانه الاغلب الكثرة ومان اذ نادى ولو كان المهور انعطيت
 الخسرة يتيقن الحمل وهو حسن السبب في الجنتين يريها ابواه ومن تدرى بهما
 جميعا او بالاب بالنسبة السبب لثبته اذا تعارفت انسان بالنسبة بعضهم
 من بعض لا يكلفان البينة ولو كانا معرفين بغير ذلك النسبة يقبل
 قولها الثامنة المفقود يترقب مال ذوة قد التز به اقول قيل اربع سنين
 وهو رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله في الزوجة الضعيفة
 وقيل سابع داره بعد عشر سنين وهو اختيار المفيد وهي رواية محمد بن
 علي بن ميمون عن ابي جعفر في بيع قطعة من داره والاستدلال بمثل هذه
 تعسف وقال الشيخ ان دفع الى الحاضرين وكفوا بوجاهة رواية محمد بن
 بن عمار عن ابي عبد الله ان كانت الورثة ملاء اقسموه فان جاز ذلك عليه
 وفي اسم قول وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف وقال في الخلافة لا
 يقسم حتى يمضي مدة لا يعيش مثله اليها تجري العلة وهذا الى الثالث
 في ميراث الغرة والمهدوم عليهم وهو لا يرث بعضهم من بعض ان كان لهم
 اولادهم مال وكانوا يتوارثون واشتبهت الحال في تقدم موت بعض
 بعض فلم يكن لهم مال اولم يكن بينهم موارثة او كان احدهما يرثون
 صاحبه كالأخوين لاحدهما ولد سقط هذا الحكم وكذا لو كان المورث عن

سبب او علم اقتران موتهما او تقدم احدهما على الاخر في ثبوت هذا الحكم
 بغير سبب المهدوم والغرق مما يحصل معه الاشتباه ترتد وكلام الشيخ في
 يري مؤذن بطريقه مع اسبب الاشتباه وان ثبت هذا فمع حصول الشك
 يورث بعضهم من بعض ولا يورث الثاني ما ورث منه الاول وقال
 المفيد يرث ما ورث منه والاقل اصح لانه انما يفضل المكن والتوريث
 مما ورث يستدعي الحيوة بعد فرض الموت وهو غير ممكن عادة ولما
 روى انه لو كان لاحدهما مال صار المال لمن لا مال له وفي وجوب تقديم
 الاضعف في التوريث ترتد وقال في الايجاز لا يجب في ط لا يتغير بحكم
 غير انما تتبع الاثر في ذلك وعلى قول المفيد يظهر فائدة التقديم وما
 ذكره في الايجاز اشبه بالصواب ولو ثبت الوجوب كان تعديا فلو
 غرق زوج وزوجة فرض موت الزوج اولاد يعطى الزوجة ثم يرضى
 موت الزوجة ويعطى الزوج نصيبه من تركتها الاصلية لا مما ورثته
 وكذا لو غرق اب وابن يورث الاب ثم يورث الابن ثم ان كان كل واحد
 منهما اولاد من بقية الوراث انتقل مال كل واحد منهما الى الاخر ومنه
 الى ورثة كامين لداخلة من ام واب لداخلة قال الولد ينتقل الى الولد
 وكذا مال الوالد الاصل ينتقل الى الولد ثم ينتقل ماصلا الى كل واحد منهما

لا يتيقن ذر

الى اخوته وان كان لاحدهما او لكل واحد منهما شرك في الارث كان وارثا
للأب او لأدغير من غرق وللولد او لأد فان الأب يرث مع الأولاد الثلث
ثم يفرض موت الأب فيرث الابن مع اخوته نصيبه وينتقل ما بقي من تركته
مع هذا النصيب الى اولاده ولو كان الوارثان يتساويا في الاستحقاق
كأخوين لم يقدم احدهما على الآخر وكانا سواهما في الاستحقاق وينتقل
مال كل واحد منهما الى الاخوان لم يكن لهما وارث فيهما إلا ما لهما ولو كانا
لاحداهما وارث انتقل ما صار اليه الى ورثته وما صار الى الآخر الامراء
الرابع في ميراث الجوسى الموصى قد يتكلم المحرمات بشبهة دينه فيحصل
له النسب الصحيح والفساد والتب الصحيح والفساد ويغنى بالقول
ما يكون عن نكاح محرم عندنا لا عندهم كما انك امرقا ولدها ولدا
فنسب الولد فاسد وسبب وجيته فاسد فمن الصحيح من لا يورثه
الأب الصحيح من النسب السب وهو المحكى عن يونس بن عبد الرحمن و
متابعيه ومنهم من يورثه بالنسب صحيحه وفساده وبالنسب الصحيح القليل
وهو اختيار الفضل بن ساد ان من القدر ما من تابعه ومذهبنا
القيدي وهو حسن والشيخ ابو جعفر يورث بالأمر من صحيحهما وفسادهما
وعلى هذا القول واجتمع الامران لو احدى ورثتهما مثل امهم وجعلها

نصيب الزوجية وهو الربع مع عدم الولد والثلث نصيب الامومة من
الاصول فان لم يكن مشاركا كالأب فالبلغة يرث عليها بالامومة وكذا بنت
زوجتها لها الثلث والنصف والبلغة يرث عليها بالقرابة اذ لم يكن مشاركا
ولو كان ابوان كان لهما التسديان ولها الثلث والنصف وما يفضل يرثه
عليهما بالقرابة اذ لم يكن مشاركا واذ اجتمع السببان واحداهما مع الآخر
يرث من جهة المانع مثل بنت هي اخت من أم فلها نصيبا لبنت دون
الاخت لان الامام ميراث عندنا لاخت مع بنت وكذا بنت هي بنت بنت
لها نصيبا لبنت دون بنت البنت وكذا عمة هي اخت من اب لها نصيب
الاخت دون العمة وكذا عمة هي بنت عمة لها نصيبا لعمة مسئلتان الاولى
المسلم لا يرث بالتب الفاسد فلو تزوج عمر مريم بنوار ثاسوا كان عمر بها
متفقا عليها كالأمر من الرضا عة او مختلفا فيه كما في المخرج بها او المختلفين
ما والزاد وسواء كان الزوج معتقدا للتحليل او لم يكن الثانية المسلم
بالنسب الصحيح والفساد لان الشبهة كالعقد الصحيح في التحاق السب
فحسب الفرائض وهي تشمل على مقاصد الاول في مخرج الفروض الستة
وطريق الحساب ويغنى بالمخرج اقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحا في
انما خمسة النصف من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلثان

وعلى الابوين وكذا الاخت هي بنت
لها الربع والنصف والثلثان
بالقرابة

من ثلثة والتدس من ستة وكل فريضة حصل فيها نصفان ونصف ما بقى
 فى من اثنين وان اشتملت على ربع ونصف او ربع وما بقى فهو من اربعة
 وان اشتملت على ثمن ونصف او ثمن وما بقى فهو من ثمانية وان اشتملت
 على ثلث وثلثين او ثلث وما بقى فهو من ثلثة وان اشتملت على سدس
 وثلث او سدس وثلثين او سدس وما بقى فهو من الستة والنصف
 الثلث او الثلثين والتدس او مع احدهما من ستة ولو كان بدل النصف
 ربع كانت الفريضة من اثني عشر ولو كان بدل ثمن كانت من اربع وعشرين
 اذا عرفت هذا فالفريضة ما وفق التهمة او زائدة او ناقصة **القسم الاول**
 ان يكون الفريضة بقدر التهمة فان انقسمت من غير كسر فلا بحث مثل
 اخذ لاب مع زوج فالفريضة من اثنين او بنتين وابوين وزوج **الفريضة**
 من ستة وتنقسم بغير كسر وان انكسرت الفريضة فاما على فريق واحد
 اكثر فالاول تضرب عددهم باصل الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم عليهم
 وفق مثل ابوين وعشرين بنت فريضتهم من ستة نصيب البنات اربعة ولا
 وفق فتضرب عددهن وهو خمسة في ستة فارتفع منه الفريضة وكل
 من حصل له من الوارث من الفريضة سهم قبل الضرب فاضرب في خمسة **والثاني**
 قدر نصيبه وان كان بين النصيبين العدد وفق فاضرب وفق من عددهن

لأمن النصيبين الفريضة مثل ابوين وست بنات للبنات اربعة لا ينقسم
 عليهم على صحة والنصيب موافق عددهن بالنصف فتضرب نصف عددهن
 وهو ثلثة في الفريضة وهي ستة فتبلغ ثمانية عشر وقد كان للابوين
 الفصل بينهما ضربهما في ثلثة فكان له ثلثة وللبنات من الاصل اربعة
 فنضربها في ثلثة فاجمع لهم اثنا عشر لكل بنت سهمان وان انكسر على
 اكثر من فريق فاما ان يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق واما ان
 لا يكون للجميع وفق او يكون لبعض دون بعض ففي الاول يوزع كل فريق
 الى جزء وفق وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله وفي الثالث يوزع الطائفة
 التي لها وفق الى جزء وفق ويبقى الاخرى بحالها ثم بعد ذلك اما ان
 يبقى الاعداد متماثلة او متداخلة او متوافقة او متباينة فان كان
 الاول اقصرت على احدهما وضربت في اصل الفريضة مثل اخويين
 وام ومثلها لأم فريضتهم من ثلثة لا تنقسم على صحة ضربت احد العددين
 وهو اثنان في الفريضة وهي ثلثة فصارت ستة للاخوين وللأم سهمان
 وللأخوين **والثاني** اربعة وان تدخل العدد ان فاطم اقل واضرب
 الاكثر في الفريضة مثل اخوة ثلثة لأم وستة لاب فريضتهم ثلثة لا ينقسم
 على صحة واحد الفريقين نصف الاخر فالعدد ان متداخلا فاضرب

الستة في الفريضة تبلغ ثمانية عشر ومنه يخرج وان توافق العددين فاضرب
 وفق احدهما في عدد الاخر في ارتفاع فاضرب في اصل الفريضة مثل اربع
 زوجات وستة اخوة فريضتهم اربعة لا يتقسم صحاحا وبين الاربع لستة
 وفق وهو النصف فتضرب نصف احدهما وهو اثنان في الاخر وهو ستة
 يتبلغ اثني عشر فتضرب ذلك في اصل الفريضة وهي اربعة في ارتفاع تحت
 منه العشرة وان تساوى العددين فاضرب احدهما في الاخر في اجتماع ضرب
 في الفريضة مثل اخوين من ام وخمسة من اب فريضتهم ثلاثة لا يتقسم على خمسة
 ولا وفق بين العددين ولا تدخل فاضرب احدهما في الاخر يكون عشرون
 ثم اضرب العشرة في اصل الفريضة وهي ثلاثة في ارتفاع فتخرج ثمانية
 العددين اما متساويان او مختلفان والمختلفان اما متداخلان او
 متوافقان او متباينان فالمتداخلان هما اللذان يفي اقلهما الاكراه
 مرتين او مرارا ولا يتجاوز الاقل نصف الاكثر وان شئت عيتم بالثبات
 كالثلثة بالقياس الى الستة والستة وكالاربعة بالقياس الى الثمانية
 والاثني عشر والمتوافقان هما اللذان اذا اسقط اقلهما من الاكثر مرة
 او مرارا بقي اكثر من واحد كالعشرة والاثني عشر فانك اذا اسقطت العشر
 بقي اثنان فان اسقطتهما من العشرة مرارا فنيت بهما فاذا فضل بعد

التميز

الاسقاط اثنان فهما يتوافقان بالنصف ولو بقي ثلثة فالموافقة بالثلث
 وكذا الى العشرة ولو بقي احد عشر فالموافقة بالجزء منها والمتباينان هما
 اللذان اذا اسقط الاقل من الاكثر مرة او مرارا بقي واحد مثل ثلثة عشر
 وعشرين فانك اذا اسقطت ثلثة عشر بقي سبعة وان اسقطت سبعة
 من ثلثة عشر بقي ستة وان اسقطت ستة من سبعة بقي واحد **القسم الثاني**
 ان يكون الفريضة قاصرة عن التمثيل ونقص الابدول الزوج او الزوجة
 مثل ابوين وبنيتين فصاعدا مع زوج او زوجة وابوين وبنيتين
 او احدا لابوين وبنيتين فصاعدا مع زوج فللزوجة او الزوجة في
 هذه المسائل نصيبها الا ربع ولكل واحد من الابوين السدس وما
 يبقى فليثبت ابنتين فصاعدا ولا تقول الفريضة ابدول وكذا الخوا
 لام واختان فصاعدا لاب وام اولاد مع زوجة او زوج واحد
 كلاله الام مع اخوت وزوج وفي هذه المسائل ياخذ الزوج او الزوجة نصيبها
 الاعلى ويدخل النقص على الاخوات والاب والام والاولاد
 خاصة فان انقسمت الفريضة على خمسة والاصريت سهما من اكره علمين
 النصيب في اصل الفريضة مثال الاول ابوان وزوج وخمس بنات فريضتهم
 اثنا عشر للزوج ثلثة وللأبوين اربعة وبقي خمسة للبنيات بالتساوي

الثاني كذا البناك ثلثا فلم ينقسم الخمسة عليهن فخرجت ثلثة فاصل الفريضة
 بلغ حجت من المسئلة **الفصل الثالث** في زيادة الفريضة عن السهام فيرث على روى
 السهام عد الزوج والزوجة والام مع الاخوة على ملحق او يجمع من البنين
 مع من لم يثبت احد فن والتبيين احق بالزوجة مثل ابوين وبنت فاذا
 لم يكن اخوة فالزوجة اخصا وان كان اخوة فالزوجة ارباعا يضرب مخرج سهام
 الزوجة اصل الفريضة ويقل احد الابوين وبنتين فصاعدا فالفاضل
 يوزع اخصا فيضرب خمسة فاصل الفريضة ومثل واحد من كلاله الام
 مع اخت لاب فان الزوجة يكون عليها على الاصح ارباعا ومثل اثنتين
 كلاله الام مع اخت لاب فان الزوجة يكون اخصا فيضرب خمسة فاصل الفريضة
 وان رفع حجت من الفريضة **الفصل الرابع** في المناكح ونحوه بان يموت
 انسان فلا يقسم تركته ثم يموت بعض وارثه ويتعلق الفرض بقسم الفريضة
 من اصل واحد فطريق ذلك ان تخرج مسئلة الاول ^{الاول} وتجعل الثاني من
 ذلك نصيبا لانه اقرب على ورتبة من غير كسر فان كان ورثة الثلثة هم
 ورثة الاول من غير اختلاف القسم كان كالفريضة الواحدة مثل اخوة
 ثلثة واخوات ثلث من جهة واحدة ثم مات احدى الاخوات ثم ماتت
 الاخرى وبقي اخ واخت قال المولى بينهم اثلاثا وبالترتيب ولو اختلفت

تصح

ما مات احد الاخوة ثم مات

بينهم

لا تخلف

الاستحقاق او الوراث او هما فانظر نصيب الثلثة فان خض القسم على الفريضة
 فلا كلام مثل ان يموت انسان ويترك زوجة وابا وبنتا فالزوج الفريضة
 ثلثة من اربعة وعشرين ثم يموت الزوج ويترك ابنا وبنتا وان لم ينقسم
 نصيبه على وارثه على حجة فيها صورتان **الاولى** ان يكون بين نصيب
 الميت الثلثة من الفريضة الاول وبين الفريضة الثانية وفق فيضرب وفق
 الفريضة الثانية وفق نصيب الميت الثلثة الفريضة الاولى فالبلغ حجت
 منه الفريضة مثل اخوين من ام ومثلها من اب وزوج ثم مات الزوج
 وخلف ابنا وبنتين فالفريضة الاولى ستة يتكسر فيصير الى اثني عشر نصيب
 الزوج ستة لا ينقسم على اربعة ولكن توافق الفريضة الثانية بالنصف
 فنضرب جزء الوفاة من الفريضة الثانية وهو انسان لا من النصيب الفريضة
 الاولى وهي اثنا عشر فالبلغ حجت من الفريضة وكل من كان له الفريضة
 الاولى شيء اخذ مضر وبالفريضة الثانية يتساوى النصيب **الفريضة الثانية**
 فاضرب الفريضة الثانية في الاولى فالبلغ حجت من الفريضة وكل من
 كان له من الفريضة الاولى شيء اخذ مضر وبالفريضة الثانية مثل زوج
 اثنتين من كلاله الام واخ ثم مات الزوج وترك ابنتين وبنتا فريضة
 الاولى من ستة نصيب الزوج ثلثة لا ينقسم على خمسة ولا توافق فاضرب

في الفريضة الاولى فما بلغ تحت منه الفريضة ولو كانت المناجات اكثر من
 فريضتين نظرت في الثالثة فان انقسم نصيبا لثالث على ورثة على صحة
 والاعلم في فريضة مع الفريضتين ما علم في فريضة الثلث مع الاول و
 كذا الوفاة موت رابع او ما زاد على ذلك المفصل في معرفة سهام
 الورثة من التركة وللثاني في ذلك طرق اربعة ان تنسب سهام كل واث
 من الفريضة وتلخذه من التركة بتلك النسبة فكان هو نصيبه منها
 وان شئت قمت التركة على الفريضة فاخرج بالقسم فريضة سهاكل
 واحد فما بلغ فهو نصيبه ولك طريق اخرى وهو انه اذا كانت التركة صحا
 لا كسر فيها فخرها العدد الذي من تقع الفريضة ثم خذ ما حصل لكل وارث
 واضربه في التركة فاحصل فاقسمه على العدد الذي تحت منه الفريضة فا
 خرج فهو نصيبك لك الوارث وان اكان فيها كسر فابسط التركة من جنس ذلك
 الكسر بان تضرب مخرج ذلك الكسر في التركة فارتفع اخفت اليه الكسر
 علمت فيه ما علمت في الصحاح فاجتمع للوارث قسمة على ذلك المخرج فا
 كان الكسر نصفاً قسمة على اثنين وان كان ثلثاً قسمة على ثلثة وعلى هذا
 الى العشر تقسمه على عشرة فاجتمع فهو نصيبه ولو كانت ^{التركة} المستلزة عددا
 احصم فاقسم التركة عليه فان بقي ما لا يبلغ ديناراً فابسطه فربطوا قسمة

بقى ما لا يبلغ قراطاً فابسط حبات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ حبة فاقسمه
 اربعات فان بقي ما لا يبلغ اربعة فابسطه بالاجزاء اليها وقد غلط الخ
 فاجمع ما يحصل للورثة فان ساوى التركة فالقمة صواب الا في خطأ
 كتاب القضاء والنظر في صفات القاضي واداب وكيفية الحكم حكم
 الذي عاوى الاول في الصفات ويشترط فيه البلوغ وكامل العقل والايمان
 والعدالة وطهارة الولد والعلم والذكورة فلا ينعقد قضاء الصبي والمراهق
 ولا الكافر ولا من ليس اهلاً لا امانة وكذا الفاسق ويدخل ضمن العدالة
 اشتراط الامانة والحفاظة على فعل الواجبات ولا ينعقد القضاء لولد
 الزنا مع تحقق حاله كما لا يصح امامته ولا شهادته في الاشياء الجلية وكذا
 لا ينعقد لغير العالم المستقل باهلية الفتوى ولا يكفيه فتوى العالم المخرج
 ولا بد ان يكون عالماً بجميع ما وليه ويدخل فيه ان يكون ضابطاً في قوله
 عليه السلام لا يجوز له ان يشترط عليه بالكتابة ثم رد نظر الى احصاء
 النبي بالرياسة العامة مع خلوة في اول امره من الكتابة والافتراف بشرط
 ذلك لما يضطر اليه من الامور التي لا تستر لغير النبي بدون الكتابة ولا
 ينعقد القضاء للمرتبة وان استكملت الشروط في انعقاد قضاء الاعمي ثم رد
 اظهر انه لا ينعقد لافقاره الى التمييز بين النصوص وتعددها ذلك مع المعنى

فانسبه ل

فيه

الا فيما قيل وهل يشترط الحررية قال نعم والاقرب ان ليس شرطاً وهذا ما استدل
 الاول بشرطه ثبوت الولاية اذن الامام اذن فوض اليه الامام ولو استقصى
 اهل البلد قاضيا لم يثبت ولايته نعم لو تراضوا بواحد من الوعيين فاعطوا
 اليه فحكم لزمها الحكم ولا يشترط رضاها بعد الحكم ويشترط فيه ما يشترط في
 القاضى المنصوص عن الامم ويعم الجواز لكل الاحكام ومع عدم الامم لم يفتقد
 قضاء القيس من فقهاء اهل البيت عليهم السلام الجامع للصفات المشروطة
 في الفتوى لقول ابي عبد الله فاجعلوه قاضيا فانه قد جعلته قاضيا فاعطوا
 اليه ولو عدل والحال هذه الى قضاء الجور كان مغطيا الثانية تولى القضاء
 مستحب لمن يثق من نفسه بالقيام بشرايطه ودرجاته وجوبه على الكفاية
 واذ اعلم الامم ان بلدا خال من قاض لزم ان يعث له ويأتم اهل البلد
 بالاتفاق على منعه ويجعل قضاة لهم طلبا للاجابة ولو وجد من هو بالشرايط
 فامتنع ايجبر مع وجود مثله ولو الزمه الامام قال في لم يكن له الامتناع
 لان ما يلزم به الامام واجب ومنع الزام ان الامم لا يلزم باليس
 لان ما لم يوجد غيره تعين هو ولو زمه الاجابة ولو لم يعلم به الامم واجب
 ان يعرف نفسه لان القضاء من باب الامر بالمعروف وهل يجوز ان يبذل
 مالا ليحلى القضاء قيل لا لانه كالرشوة **الثالث** اذا وجد اثنان متقاربان

بينهما

في الفضيلة مع استكمال الشرايط المعبرة فيهما فان قلنا لا فضل جاز وهل
 يجوز العدول الى المفضول فيه تردد والوجه الجواز لان خلافه يخبر بنظر
 الامام **الرابع** ان يكون له الاختلاف جاز ولو منع لم يجز ومع هذا لا
 التولية ان كان هناك امانة تدل على الاذن مثل سعة الولاية التي
 لا يضبطها اليد الواحدة جاز الاستنابة والا فلا استناد الى ان
 القضاء موقوف على الاذن **الخامس** ان اولى من لا يتعين عليه القضاء
 فان كان له كفاية من ماله فلا فضل ان لا يطلب الرزق من بيت المال
 ولو طلب جاز لانه من المصانع وان تعين للقضاء لم يكن له كفاية
 جاز له الرزق وان كان له كفاية قيل لا يجوز له اخذ الرزق لانه يؤد
 فرضا اما لو اخذ الجعل من المتعاضدين ففيه خلاف والوجه التفصيل
 عدم التعين وحصول الضرورة قيل يجوز والاولى المنع ولو اختلف
 احد الشرطين لم يجز واما الشاهد فلا يجوز له اخذ الاجرة لتعويضه
 عليه مع التمكن ويجوز للوذن والقاسم وكاتب القاضي والمترجم
 صاحب الديوان والى بيت المال ان ياخذ الرزق من بيت
 المال لانه من المصانع وكذا من يكيل للناس ويوزن ومن يعلم القرآن
 والادب **سادس** تثبت ولاية القاضي بالاستفاضة وكذا اثبت

بالاستفاضة الثب والملك المطلق والموت والنكاح والوقف والعق ولو
لم يستفصل ما بعد موضع ولايته عن موضع عقد القضاء او غيره من
الاسباب اشهد الامام او من نصبه على ولاية شاهدين بصورة ما
عند اليه وسيرهما معه ليشهد له بالولاية ولا يجب على اهل الولاية
قبول دعواه مع عدم البيعة وان شهدت له الامارات ما لم يحصل
اليقين **التابعة** يجوز نصب قاضيين في البلد الواحد لكل واحد حصة
على انفراده وهل يجوز التشريك بينهما في الولاية الواحدة قيل بالمنع
حسب المادة اختلاف الغرضين في الاختصاص والوجه الجواز لان القضاء
نباية تتبع اختصاصه **الثامنة** اذا حدث به ما يمنع الانعقاد
انغزل وان لم يشهد الامام بعزله كالحق او الفسق ولو حكم لم ينفذ حكمه
وهل يجوز ان يعزل اقربا الوجه لان ولايته استقرت شرعا فلا
تزل شتمها اما لوراي الامام او النائب ^{عليه السلام} عن له لوجه من وجوه المصالح
او لوجود من هو اتم منه نظرا فانه جاز مراعاة المصلحة **السادسة** اذا
الامام قال الشيخ الذي يقضيه مذهبنا انغزل القضاء اجمع وقال
في لا ينغزلون لان ولايتهم ثبت شرعا فلا تزول بموته والاقل شبه
ولو مات القاضي الاصل لم ينغزل النائب عنه لان الاستنابة مشروطة

الامام صح

بازن الامام فانما نائب عنه كالنائب عن الامام فلا ينغزل بموت الواسطة و
القول بانغزاله شبه **العاشرة** اذا انتقضت المصلحة فليتم لم يستكمل
الشرايط انعقدت ولايته مراعاة للمصلحة في نظر الامام كما اتفق لبعض
القضاة في زمان علي وروى ما منع من ذلك فان لم يكن يفوت الى من يستقضى
ولا يرتضى بل يشاركه فيما ينفذه فيكون هو الحاكم في الواقعة لا المنصوب
الحادية عشر كل من لا يقبل شهادة لا ينفذ حكمه كالولد على الوالد والعبد
على المولى والخصم على خصمه ويجوز حكم الاب على ولده ولله والامخ على
اخي وله كما يجوز شهادة **النظر** في الدواب وهي متماستحبة و
مكروهة فالمستحبة ان يطلب من اهل ولايته من يستدل عما يحتاج اليه
في امور بلده وان ليسكن عند وصوله في وسط البلد ليرى الخصوم عليه
ورود امتساويا وان ينادى بقدره ان كان البلد واسعا لا ينتشر
خبره فيه الا بالنداء وان يجلس للقضاة موضع بارز مثل رجة او
فضا ليسهل الوصول اليه وان يبده باخذ ملء يد الحاكم العزول من
حجج الناس وروايعهم لان نظرا لا زال سقط بولاية ولو حكم في المسجد
صلى عند حوله تحتة المسجد يجلس مستدبر القبلة ليكون وجوه
الخصوم اليها وقيل يستقبل القبلة لقوله خير المجالس المستقبل للقبلة

والاول اظهرتم يسل عن اهل الجون ويثبت اسمائهم وينادي في البلد بذلك ^{سبحون}
 لمحض الخصوم ويجعل لذلك وقتا فاد اجتمعوا اخرج اسم واحد واحد ويثله
 عن موجب حبه وعرض قوله على خصمه فان ثبت الحبه موجبا عاده والا
 اشاع حاله بحيث ان لم يظهر لخصم اطلقة وكذا الواحضر بموسا قال لخصم
 لي فانه ينادي في البلد فان لم يظهر لخصم اطلقة وقيل يخلقه مع ذلك ثم يسل عن
 الاوصياء على الايتام ويعتمد معهم ما يجب من تضيير او انفاق او اسقاط ولاية
 اما البلوغ اليتيم او ظهور خيانه او ضم مشاردا ان ظهر من الوصي عجز ثم ينظر
 في امضاء الحاكم الحافظين لاموال الايتام الذين يليهم الحاكم ولا موال الناس
 من وديعة او مال محجور عليه فيعرف الخائن ويسعد الضعيف بمشاركه او
 يستبدل به بحسب ما يقتضيه رايه ثم ينظر في الضوال واللفظ فيبيع ما يخفى
 تلفه وما يستوعب نفقته ثم يبيع ما عرقه الملتقط ولا ان كان شي
 من ذلك في يد امضاء الحاكم ويستبقى ما عدا ذلك مثل الجواهر والامان
 محفوظا على اربابها ليدفع اليهم عند الخسور على الوجه المحرم او لا ويخص
 من اهل العلم من يشهد حكمه فان اخطأ نبوه لان الصبي عندنا واحد
 ويخاوضهم فيما يشهدونهم من المسائل النظرية ليقع الفتوى مقررة ولو اخطأ
 فالتقام بغيره وكان على بيت المال واذا اعتدى احد الغريمين من الشرع

وما غاب

عنه خطائهم بالرفق فان عاده زجره فان عاده تبه بحسب حاله مقصر على ما
 يوجب لزوم القطر والاداب المكروهة ان يتخذ حاجبا وقت القضاء وان
 يجعل المسجد مجلسا للقضاء اما ولا يكره وانفق ناسرا فيل لا يكره مطلقا
 القنا الى ما عرف من قضاء على الجماع الكوفة وان يقضيه وهو غضبنا وكذا
 يكره مع كل وصف يساوي الغضب شغل النفس كالجمع والعطش والغم
 الفرج والرجوع ومدافعة الاخشين وغلبة النعاس ولو قضى والحال هذا
 نفذ ان اوقع حقا وان يتولى البيع والشراء لنفسه وكذا الحكومة وان يستعمل
 الانقباض المانع من اللعن بالحق وكذا يكره اللين الذي لا يؤمن بمعية
 الخصوم ويكره ان يرتب للشهادة قوما دون غيرهم وقيل يحرر استواء
 العدول في موجب القبول ولا يثبت في ذلك مشقة على الناس مما يلي من كلفة
 الاقتضا وهما مسائل **الاول** الامام يقضيه بعلمه وطه وغيره من القضاة
 يقضيه بعلمه حقوق الناس في حقوق الله تعالى فوليها صحتها القضاء
 ويجوز ان يحكم في ذلك كله من غير حضور شاهدين شهد الحكم **الثاني** اذا
 اقام المدعى بيته ولم يعرف الحاكم عدلها فالتمس المدعى حبس المنكر ^{عليه السلام} ليحكم
 قال الشيخ يجوز حبه لقيام البيته بما راعاه وفيه اشكال من حيث انه لم
 يثبت بتلك البيته حتى يوجب العقوبة **الثالث** لو قضى الحاكم على غريم بضمنا

مال وامر بحسبه فعند حضور الحاكم الثاني ينظر فان كان الحكم موافقا للقول
الزوم والا بطله سواء كان مستندا للحكم قطعا او اجتهادا وكذا كل حكم تنفى
الاول وبان للثاني الخطا فانه ينقضه وكذا لو حكم هو ثم تبين الخطا فانه
يبطل الاول ويستأنف الحكم بما عليه **حقا الرابعة** ليس على الحاكم تتبع حكم
من كان قبله لكن لو زعم المحكوم عليه ان الاول حكم عليه بالجوهر في النظر فيه
وكذا لو ثبت عنده ما يبطل حكم الاول بطله سواء كان من حق الله تعالى او من
حقوق الناس **الخامسة** اذا ادعى رجل ان المعرول قضى عليه بيمينه فانه يثبت
وجبا حصاره وان لم يقر المدعى بيمينه فان حضر واعترفت الزم وان قال لم
احكم الا بشهادة عدلين قال الشيخ يكلفا البيعة لانه اعترف بنقل المال وهو
يدعى ما ينزل العنان عنده وهو يشكل بما ان الظاهر استظهار الحاكم في
الاحكام فيكون القول قول مدعيه لا يثبت له على الظاهر **السادسة** ان افترق
الحاكم الى مترجم لم يقبل الا شاهدان عدلان ولا يقنع بالواحد لا بالتقوى
عليه **السابعة** اذا اخذ القاضي كتابا وجب ان يكون بالغابا فلا عدل مسلما
بصير اليوم من اخذ اعدا وان كان مع ذلك فيفهم ان كان حسنا **الثامنة** للحاكم
ان يعرف عدالة الشاهدين بحكم وان عرف فسقهما طرح وان جهل
الامر من بحث عنهما وكذا لو عرف سلاهما وجهل عدلتهما توقف حتى

حقوق دار

تقوى

يتحقق ما يبين عليه من عدالة اوجرح وقال في حكمه رواية شاذة ولو
حكم بالظاهر ثم تبين فسقهما وقت الحكم نقض حكمه ولا يجوز التعويل في اثبات
على حسن الظاهر وينبغي ان يكون السؤال عن التركيبة سزا فانه اجد من
الهمة وثبت مطلقا وينفرد الى معرفة الباطنة المتقدمة ولا يثبت الجرح
الا مفسرا وقيل يثبت مطلقا ولا يحتاج الجرح الى تقدم المعرفة ويكفي العلم
بموجب الجرح ولو اختلف الشهود في الجرح والتعديل قدم الجرح لانه ثبوت
بما يخفى على الآخرين ولو تعارضت البيعتان في الجرح والتعديل قال في
في توقف الحكم ولو قيل يعمل على الجرح كان حسنا **التاسعة** لا باس
بتفريق الشهود وليست يجب فيمن لا قوة عنده **العاشر** لا يثبت الشاهد
بالجرح الا مع الشاهدة لفعل ما يقدم في العدالة او ان يثبت ذلك
في الناس شيئا موحيا للعلم ولا يقول على سماع ذلك من الواحد
العشرة لعدم اليقين بخبرهم ولو ثبت عدالة الشاهد حكم باستقرار
عدالة حتى يثبت ما ينافيها وقيل ان مضت مدة يمكن تغير حال
الشاهد فيها استأنف البحث عنه واحدا لذلك بل يجب ما يراه الحاكم
الحادي عشر ينبغي ان يجمع قصا بكل اسبوع ورواية صحيحة وكيفية
فان اجتمع ما شرب عليه شهر كذا وان اجتمع لسته جمعة ثم كتب عليه قصا

وتفاد الحكم

باستقراره

نقاء

ثمن
وقت يعصر

سنة كذا **الثاني** محل موضع وجب على الحاكم فيه كتابة المحضر فان حمل من بيت
المال ما يصرفه في ذلك وجب عليه الكتابة وكذا ان احضر الملتزم للمدين
خاصته ولا يجب على الحاكم دفع القرطاس من خاصته **الثالث** ذكره الحكم
ان يعتني اليهود اذ كانوا من روى البطل والاديان القوية مثل ان
يفرق بينهم لان في ذلك غضاظة لهم ويجب ذلك في موضع الزينة
الرابعة عشر لا يجوز للحاكم ان يتعتع الشاهد وهو ان يداخله في التناظر
بالشهادة او يتعقبه بل يكفي عنه حتى ينتهي ما عنده وان ترد ولو تقرر
في الشهادة لم يجز له ترغيبه الى الاقدام على الاقامة ولا ترهيبه في اقامتها
وكذا لا يجوز ايقاف محرم الغريم عن الاقرار لا نظلم الغريم ويجوز ذلك
في حقوق الله نعم فان الرسول قال لما عر عند اعترافه بالزنا عليك قبلها
لستم اوهو تعريض بائنه للاستتار **الخامسة عشر** ذكره ان يضيف احد
المتخاصمين دون صاحبه **السادس عشر** الزشوة حرام على اخذها واداء
الدافع لها ان قوتل منها الى الحكم له بالباطل ولو كان الى حق لم ياتر
يجب على المرتبة اعادة الرشوة الى صاحبها ولو تلفت قبل وصولها
اليه ضمنها له **السابعة عشر** اذا التمس الخصم اخضا خصه بحسب الحكم احضر اذا
كان حاضرا سواء حضر الذي يدعى بعواه او لم يحضرها اما لو كان غائبا

لا يجوز

لم يعذر الحاكم حتى يحضر الدعوى والفرق لزوم المشقة في التلذذ بها
في الاول هذا اذا كان في بعض مواضع ولا ينفذ وليس له هناك خليفة يحكم وان
كان في غير ولا ينفذ اثبت الحكم عليه بالحجة وان كان غائبا ولو ادعى على امرته
فان كانت برزة فهي كالرجل وان كانت محدرة بعث اليها من ينفذ في الحكم
بينها وبين غريمها **النظر الثالث** في كيفية الحكم وفيه لمقاصد **الاول**
في وظائف الحاكم وهي سبع **الاولى** تمثيل التسوية بين الخصمين في السلام و
الجلوس والنظر والكلام والادب والعدل في الحكم ولا يجب التسوية في
ميل القلب لتعذره غالبا وانما يجب التسوية مع التساوي في الاسلام وا
لغير ولو كان احدهما مسلما جاز ان يكون الذي قاما والمسلم قاعدا او
اعلى من لأمته **الثانية** لا يجوز ان يلحق احدا الخصمين ما فيه ضرر على خصمه
ولا ان يهديه لوجه الحجاج لان ذلك يفتح باب المنازعة وقد نصبت لها
الثالثة ان اسكت الخصم لا يجب ان يقول لهما تكلما او ليتكلم الذي
ولو احسن منهما باحتسائه امر من يقول ذلك ويكره ان يواجه بالخطاب
احدهما لا يتخفى من ايجاش الاخر **الرابعة** ان اتراض الخصم وكان الحاكم
واضحا الزمة القضاء ويستحب ترغيبهما في الصلح وان ابى الا المنازعة حكم
بينهما وان اسكل اخر الحاكم حتى يتفهم ولا حد للتأخير الا في الوجع **الخامسة**

اذا ورد الخصوم مرتين بدء بالاول فالاول فان وروا جميعا قيل يرفع
 بينهم وقيل يكتب اسماء المدعين ولا يحتاج الى ذكر الخصوم وقيل يذكرهم
 ايضا لتعريف الحكومة به و ليس يعتمد عليها تحت الساتر ثم يخرج رفته
 ويستدعي صاحبها وقيل انما يكتب اسماءهم مع تعتر الفرقة بالكثرة **السابعة**
 اذا قطع المدعى عليه دعوى المدعى لم تسمع حتى يجيب عن الدعوى
 وينتهي الحكومة ثم يستأنف هو **السابعة** اذا بدأ أحد الخصمين بالدعوى
 فوارى ولو ابدى بالدعوى يسمع من الذي عن يمين صاحبه ولو اتفق
 مسافر وحاضر فما ساء ما لم يستقر احدهما بالآخر فيقتد به فاعل الظر
 ويكره الحاكم ان يشفع في اسقاط حق او ابطال **الاشياء** في المسائل المتعلقة
 بالدعوى وهو **الاول** قال الشيخ لا تسمع الدعوى اذا كانت مجهولة
 مثل ان يدعى فيها اربوا بيقبل الاقرار بالمجهول ولا يزعم تفسير وفي
 الاول اشكال اما لو كانت الدعوى وصية سمعت وان كانت مجهولة
 لان الوصية بالمجهول جائزة ولا بد من ايراد الدعوى بصيغة الجرح ولو قال
 فلان فلان وصي فلان لم تسمع وكان بعض من عاصره يسميها التهمة ويجازف
 المتكرو هو بعيد عن شبه الدعوى **الثانية** قال ان كان المدعى من الاملاك
 افتقر الى ذكر جنسه وصفه ونقده وان كان عرضا مثليا ضبطه بالحقا

ان كان المدعى من الاملاك
 افتقر الى ذكر جنسه وصفه ونقده
 وان كان عرضا مثليا ضبطه بالحقا

ولم يفتقر الى ذكر قيمته وذكر القيمة احوط وان لم يكن مثليا فلا بد من ذكر قيمته
 وفي الكل اشكال ينشأ من مساواة الدعوى بالاقرار **الثالثة** اذا امتنع
 المدعى هل يطالب المدعى عليه بالجواب ام يتوقف ذلك على التمسك
 الذي فيه تردد والوجه انه يتوقف لا نزاع له فيقف على المطالبة **الرابعة**
 لو ادعى احد الزوجين على القاضيه فان كان هناك امام رافعه اليه وان
 لم يكن وكان في غير ولايته رافعه الى قاضيه تلك الولاية وان كان في ولايته
 رافعه الى خليفته **الخامسة** يستحب للخصمين ان يجلسا بين يدي الحاكم
 ولو قاما بين يديه كان جائزا **الفصل الثاني** في جواب المدعى عليه وهو
 اما اقرارا وانكارا وسكوتا اما الاقرار فيلزم اذا كان جائزا **النظر** ان كان
 وهل يحكم به عليه من دون مسئلة المدعى قبل الاقرار لا يستوفى
 الا بمسئلته وصورة الحكم ان يقول الزمك او قضيت عليك او
 ادفع اليه مال ولو التمس ان يكتب له بالاقرار لم يكتب حتى يعلم اسمه ونسبه
 او يشهد بشاهد عدل ولو شهد عليه بالحقية جاز ولم يفتقر الى معرفة
 النسب الكافي بد كراهية ولو ادعى الاعسار كشف عن حاله فان سلبنا
 فقره انظره وفي تسليمه الى غرضه ليس له ان يواجره ورايتا شهما
 الانظار حتى يوسر وهل يجلس حتى يبين حاله فيه تفصيل في كتابي

ان كان المدعى من الاملاك
 افتقر الى ذكر جنسه وصفه ونقده
 وان كان عرضا مثليا ضبطه بالحقا

ان كان المدعى من الاملاك
 افتقر الى ذكر جنسه وصفه ونقده
 وان كان عرضا مثليا ضبطه بالحقا

الفاسر وأما الافتكار فادان قال لاحق لعلى فان كان المدعى يعلم انه مضع الحكم
 بالبينة فالحكم بالخيار ان شأ قال للمدعى الك بينة وان شاء سكت اقا
 ان كان المدعى لا يعلم انه مضع المطالبة بالبينة وجبان يقول الحاكم ان
 او معناه فان لم يكن له بينة عرفة الحاكم ان له اليمين ولا يحلف المدعى علمه
 التبعه موال المدعى لانه حق له فيوقف استيفاءه على المطالبة ولو
 تبرع هو او تبرع الحاكم باحلافه يعتد بتلك اليمين واعاها الحاكم
 التمس المدعى ثم المنكر اما ان يحلف او يرد او يسكت فان حلف سقطت
 لدعوى ولو ظفر المدعى بعد ذلك بمال للغير لم يحمل له مقاضته ولو
 عاود المطالبة اثم ولم يسمع دعواه ولو اقام بينة بما حلف عليه المنكر
 لم يسمع وقيل يعمل بها ما لم يشترط المنكسقوط الحق باليمين وقيل ان ينشئ
 بينة سمعت وان احلف والاول هو المروي وكذا لو اقام بعد الحلف
 شاهدا وبذل معه اليمين وهذا هو اما لو اكد بالخالف نفسه فليطأ
 وحل مقاضته مما يجده له مع امتناعه عن التسليم وان رد اليمين على
 المدعى ازمه الحلف ولو نكل سقطت دعواه وان نكل المنكر بمعنى انه يحلف
 ولم يرد قال الحاكم ان حلفت والا جعلتك ناكلا ويكره لك ثلثا
 استظهارا لا فرضا فان اصر قيل يقض عليه بالكل وقيل بل يرد اليمين
 او اكم

على المدعى فان حلف ثبت حقه وان امتنع سقط والاول اظهر وهو المروي
 ولو بدل المنكر بينه بعد النكول لم يلتفت اليه ولو كان للمدعى بينة لم يقل
 الحاكم اضرها لان الحق له وقيل يجوز وهو حسن ومع حضورها لا يستلها
 الحاكم ما لم يثبت المدعى ومع الاقامة بالشهادة لا يحكم الا بمسئلة المدعى
 ايضا وبعد ان يعترف عدالة البينة يقول هل عندك جرح فان قال نعم
 وسئل الانظار ان اثباته انظره ثلثا فان تعذر الجرح حكم بعد سؤال الحاكم
 ولا يستحلف المدعى مع البينة الا ان يكون الشهادة على ميت فيختلف
 على بقا الحق في زعمته استظهارا او شهدت على صفة او مجنون او عا
 ففرض اليمين الى البينة ترد اسمها انه لا يمين ويدفع الحاكم من مال
 الغايب قد بالحق بعد تكفيل القاض بالمال ولو ذكر المدعى ان له
 بينة غائبة خيره الحاكم بين الصبر وبين احلاف الغريم وليس ملائمة
 ولا مطالبة بكفيل واما السكوت فان كان اعتمده الزم الجواب فاذا عا
 حبس حتى يبين وقيل يحجب ويقل يقول الحاكم اما اجبت فلا
 جعلتك ناكلا ورددت اليمين على المدعى فان اصر رد الحاكم اليمين
 على المدعى والا تزل من رضى والاخير يتكلى على عدم القضا بالنكول
 لو كان به اذ من طر ش وخرس توصل الى معرفة جوابه بالاشارة الفقيه
 او اكم

فقد مضى الى البينة ترد اسمها انه لا يمين ويدفع الحاكم من مال
 الغايب قد بالحق بعد تكفيل القاض بالمال ولو ذكر المدعى ان له
 بينة غائبة خيره الحاكم بين الصبر وبين احلاف الغريم وليس ملائمة
 ولا مطالبة بكفيل واما السكوت فان كان اعتمده الزم الجواب فاذا عا
 حبس حتى يبين وقيل يحجب ويقل يقول الحاكم اما اجبت فلا
 جعلتك ناكلا ورددت اليمين على المدعى فان اصر رد الحاكم اليمين
 على المدعى والا تزل من رضى والاخير يتكلى على عدم القضا بالنكول
 لو كان به اذ من طر ش وخرس توصل الى معرفة جوابه بالاشارة الفقيه
 او اكم

للبين ولو استغلقت اشارته بحيث يحتاج الى المترجم لم يكف الواحد
 واقترع الشهادة باشارته الى مترجمين عدلين مسألتان تتعلق بالحكم على الغائب
الاول يقضى على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا مسافرا كان او محلا
 وقيل يعتبر في الحاضر تعدد حضوره بمجلس الحكم **الثانية** يقضى على الغائب
 في حقوق الناس كالديون والعقود ولا يقضى بصدقه الله تعالى كالزنا
 والوطا لانها مبينة على التعريف ولو اشتمل الحكم على الحقين قضى بما
 يختص بالناس كالشرقة يقضى بالغرر وفي القضاء بالقطع ترد **الثالثة**
 لو كان صاحب الحق غائبا فطالب الوكيل فادعى الغريم التسليم بالبركل
 ولا يثبت في الازم ترددين الوقوف في الحكم لاحتمال الاداء وبين الحكم
 والقضاء دعواه لان التوقف يؤدي الى التعدد طلب الحقوق بالوكالة
الاول اشبه **الفصل الرابع** في كيفية الاستحلاف واليمين في امور ثلثة **الاول**
 في اليمين ولا يخلف احد الا بانه ولو كان كافرا وقيل لا يقتصر في
 المجوس على لفظ الجلالة لانه يسمى النور لها بل يضم الى هذه اللفظة
 نظيره الشريفة ما ينزيل الاحتمال ولا يجوز الاحلاف بغير اسم الله سبحانه
 كالكتب المنزلة والوسل المعطرة والاماكن الشريفة ولو راى الحاكم احلافا
 الذي بما يقتضيه دينه اربع جاز ويستحب للمحكم تقديم العظة على

اليمين والتخفيف من عاقبتها ويكفي ان يقول قل والله ما اقول حق
 وقد تغلط اليمين بالقول والفعل والزمان والمكان لكون ذلك غير لازما ولو
 التمس المدعى بل هو مستحب في الحكم استظهارا فان تغليظ بالقول مثل ان
 يقول قل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب لصلا
 النافع المدرك المهلك الذي يعلم من التزم يعلمه من العلانية فالله
 الذي على شيء مما ادعاه ويجوز التغليظ بغير هذه من الالفاظ ما يراه
 الحاكم وبالمكان كالسجد والحرم وما شاكله من الاماكن العظيمة بالزنا
 كيوم الجمعة والعبيدين وغيرهما من الاوقات المكرمة ويغليظ على الكافر
 بالاماكن التي يعتقد شر فيها والازمان التي يرى حرمها ويستحب التغليظ
 في الحقوق كلها وان قلت وليست عددا المال فانه لا يغليظ فيه بما ذكر
 نص في القطع فروع **الاول** لو امتنع عن الاجابة الى التغليظ لم يجبر
 ولم يحقق بامتناعه بكون **الساكن** لو حلف ان لا يجيب الى التغليظ فانه
 خصم تخلف يمينه وحلف الاخرس بالاشارة وقيل بوضع يده على اسم
 الله في الصحف او يكتب باسم الله سبحانه وتضع عليه يده وقيل يكتب
 اليمين في لوح ويغسل ويؤمر بشره بعد اعلامه فان شرب كان حالفا
 وان امتنع الزمان حتى استناد الى حكم على في واقعة الاخرس ولا يستخلف

أحد الأفعول قضاء القمع العذر كالمريض وشبهه فانج يستيب
الحاكم من خلفه منزله وكذا المنة التي لاعادة لها بالبر والى جمع الحال
او المنوعة باجدا لا عذر الذي بين المنكر والمدعى اليه نتيجة
على المنكر تعويل على الخبر وعلى المدعى مع الرد ومع الساهد الواحد
قد توجه مع الوثوق بدعوى الدم ولا يمين للمنع مع بينة المدعى لا
التمتع عنها ومع فقد ما فالمنكر مستند الى البرائة الاصلية فهو اولى
بالبين ومع توجهها بالبر الحلف على القطع مطرد الا على نفو فعل الغير
فانما على نفى العلم فلو ادعى عليه ابتياع او قرض او جناية فانكر حلف
على الخبر ولو ادعى على ابيه الميثام يتوجه اليه ما لم يدع عليه العلم
فيكفيه الحلف انه لا يعلم وكذا لو قيل قرض وكيلك اما المدعى لا
له فلا يمين عليه الا مع الرد ومع النكول على قول فان ردها المنكر
توجهت بخلف على الجزم ولو بكل سقطت سواه اجماعا ولو رد المنكر
اليه ثم بدا لها قبل الاحلاف قال الشيخ ليس له ذلك الا برضا المدعى
وقد تروى منثارة ان ذلك تفويض لا إسقاط ويكفي مع الانكار
الحلف على نفى الاستحقاق لانه باء على الدعوى ولو ادعى عليه غصبا
او اجارة مثلا فاحاب باء لم اغصب لم استاجر قيل يلزم الحلف على

نق

الحلف على نفى الاستحقاق لانه باء على الدعوى ولو ادعى عليه غصبا
او اجارة مثلا فاحاب باء لم اغصب لم استاجر قيل يلزم الحلف على

وفق الجواب لانه لا يجب به الا وهو قادر على الحلف عليه والوجه انه ان
نطوع بذلك صح وان اقتصر على نفى الاستحقاق كفى ولو ادعى المنكر ان
او الا قباض فقد انقلب مدعيه والمدعى منكرا فيكفي المدعى اليه
على بقا الحق ولو حلف على نفى ذلك كان اكد لكنه غير لازم وكلما

يتوجه الجواب على الدعوى فيه يتوجه معه اليه ويقضى على المنكر
مع النكول كالعق والسكاح والنسب غير ذلك هذا على القول بان
لقضا بالنكول وعلى القول الاخر ترد اليه على المدعى ويقضى له
اليه وعليه مع النكول مسائل ثمان الاولى لا توجه اليه على الوثوق
ما لم يدع عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وانما تترك في يد مالك
ولو ساعد المدعى على عدم احده هذه الامور لا يتوجه ولو ادعى عليه
العلم بموته او بالحق كفاه الحلف انه لا يعلم نعم لو اثبت الحق والوفاة
وادعى فيه ما لا حلف الوارث على القطع الثانية ان ادعى على

المواري فالغرم مولاه ويستوى في ذلك دعوى المال والجناية الثالثة
لا تسع الدعوى في الحد وبجريدة عن البينة ولا توجه اليه على
المنكر نعم لو قذفه بالزنا ولا بينة فادعاه عليه قال في طحازان حلف
ليست الحد على القاذف وفيه اشكال ان لا يمين في حد الزانية

ما روي في الحد من غير بينة
في حد الزانية من غير بينة

١٢
٧٤٥
مكرر الترتيب بوجه عليه اليين لاسقاط الغرم ولو نكل لزوم المال دون
القطع بمأ على القضاء بالنكول وهو الاظهر والاحلف المذموم لا يثبت
الحلف على القولين وكذا لو اقام شاهدا وحلف **الحامد** لو كان له بينة
فاعرض عنها والتسعين المنكر او قال اسقطت البينة وقنعت باليمين
فهل له الرجوع قبل لا وفيه تردد ولعل الاقرب الجواز وكذا البحث
لو اقام شاهدا فاعرض عنه وقنع بيمين المنكر **الفساد** لو ادعى حنا
النص ابد له في اثناء الحول قبل قوله ولا يمين وكذا لو خرس عليه في
النقض وكذا لو ادعى الذمي الاسلام قبل الحول اما لو ادعى الصغير
الحرة ان الانبات بعلاج لا بالنسب ليتخلص من القتل فيه تردد ولعل
الاقرب انه لا يقبل الا مع البينة **الربعة** لو ملك ولا وارث له وظهر
له شاهد بدين قبل يحبس حتى يحلف او يقر لتعذر اليمين في ظرف
الشهود له وكذا لو ادعى الوصيان الميت اوصى للفقراء وشهدوا احد
فانكر الوارث وفي الموضوعين اشكال لان التجن عقوبة ولم يثبت
موجبها **الشام** لو ملك وعليه دين يحيط بالتركة لم ينقل الى
لوارث وكانت في حكم مال الميت وان لم يحيط بالنقل اليه ما فضل عن
الذين وفي الحالين للوارث المحاكمة على ما يدعيه لورثته لانه قائم مقام
الارثاء

١٣
٧٤٦
الحمل في اليين مع الشاهد بيمينه بالشاهد باليمين في الجملة استنادا
الى قضاء رسول الله وقضا على بعده ويشترط شهادة الشاهد او لا
ويثبت عدالتهم اليين ولو بدع باليمين وقعت لادعته وانقر له العاينان
بعد الاقامة ويثبت الحكم بدين في الاموال كالدين والقرض والغصب
في المعارضات كالبيع والضرب والصلح والاحارة والقرض والهبة و
الوصية له ولجناية الموجبة للدية كالخطأ وعد الخطأ وقتل الولد ولو
والحر العبد وكسر العظام والجناية والمأومة وضابطه ما كان مالا او
المقصود منه المال وفي النكاح تردد ما لم يلغ والطلاق والرجعة ولحق
والتدبير والكتابة والنسب الوكالة والوصية اليه وعيوب الشا
فلا وفي الوقف اشكال منشاؤه النظر في من ينتقل اليه والاشبه القبول
لا تنقل الى الموقوف عليهم ولا يثبت دعوى الجماعة مع الشاهد الا
مع حلف كل واحد منهم ولو امتنع البعض ثبت نصيب من حلف دون
المتنع ولا يحلف من لا يعرف بما يحلف عليه يقينا ولا يثبت مالا
غيره فلا وادعى غريم الميت مالا له على اخبر مع شاهد فان حلفوا
ثبت وان امتنع لم يحلف العزيم وكذا لو ادعى رهنا و اقام شاهدا
انه الرهن لم يحلف لان يمينه لا يثبت مال الغير ولو ادعى الجماعة

مالا لورثهم وحلفوا مع شاهدهم ثبت الدعوى وقسم بينهم على الفريضة
ولو كان وصيته قتموه بالنسبة الا ان يثبت التفصيل ولو امتنعوا الحكم
لهم ولو حلف بعض اخذ ولم يكن للمتنع معه شركة ولو كان في الجملة
مولى عليه توقف نصيبه فان كل واحد حلف واستحق وان امتنع
يحكم له فان مات قبل ذلك كان وارثه الحلف واستيف نصيبه ^{منه}
خمس ^{او ثلث} لو قال هذه المخلصة مملوكتي وام ولدي حلف مع شاهد
وثبت رقيتها دون الولد لان ليس مالا ويثبت له حكم ام الولد ^{او ولد}
الثاني لو ادعى بعض الورثة ان الميت وقف عليهم دارا وعلى نسائه فان
حلف المدعون مع شاهدهم قضى لهم وان امتنعوا حكم بهامير او كما
نصيب المدعين وقفا وان حلف بعض ثبت نصيب الحالف وقفا
كان الباقى طلقا يقضى منه الديون ويخرج الوصايا وما فضل ميراثا وما
يحصل من الفاضل للمدعين يكون وقفا ولو انقرض المستع كان البطن
الذي يأخذه بعده الحالف مع الشاهد ولا يبطل حقهم بائتمان الاول
الثاني اذا ادعى الوقفية عليه وعلى اولاده بعده وحلف مع شاهد
يثبت الدعوى ولا يلزم الاولاد بعد انقرض ميم مستانقة ان
الاثبات الاول اغنى من تجديد وكذا لو انقرضت البطن وصا الى

القول

الفقراء او الصالح اما لو ادعى الشريك بينه وبين اولاده اقتقر البطن
الثاني لا اليمن لان البطن الثاني بعد وجودها يعود كالموجودة
وقت الدعوى فلو ادعى اخوة ثلثة ان الوقف عليهم وعلى اولادهم مشترك
فلفوا مع الشاهد صار لاحد منهم ولد فقد صلح الوقف ربا عا ولا
يبث حصته هذا الولد ما لم يحلف لانه يتلقى الوقف عن الواقف وهو
كالوكان موجودا وقت الدعوى ويوقف له الربع فان كل واحد حلف
وان امتنع قال الشيخ ربع ربع على الاخوة لانهم اثبتوا اصل الوقف
عليهم ما يحصل المزام وبامتناع جرى مجرى المعدم وفيه اشكال
ينشأ من اعتراف الاخوة بعدم استحقاق الربع ولو ملك احدا الاخوة
قبل بلوغ الطفل عزل له الثلث من حين وفاة الميت لان الوقف صلح
ان لا يوافق كان له الربع الى حين الوفاة فان بلغ وحلف اخذ الجميع
رد كان الربع الى حين الوفاة لورثة الميت وللأخوين والثلث
حين الوفاة للأخوين وفيه اشكال ايضا كالاول ^{الاربعة} لو ادعى
عبدا وذكر انه كان له واعققة فانكر المتبني قال الشيخ يحلف مع
شاهده ويستنفذ وهو بعيد لانه لا يدعى مالا ^{الاربعة} لو ادعى
عليه القتل واقام شاهدا فان كان خطأ او عمدا الخطاء وحلف حكم له

لرثته

وان كان عدا موجبا للقتل لم يثبت باليمين الواحدة وكانت شهادة الاشهاد
 لو اوجاز له اثبات دعواه بالقياسية **خاتمة** تشمل على فصلين **الاول**
 في كتاب قاض الى قاض فيها حكم الحاكم الى الاخراج اما بالكتابة او القول
 او الشهادة اما الكتابة فلا عبرة بها الا مكان التشبيه واما القول فثلاثة
 فهو ان يقول للاخر حكمت بكذا او انفذت او امضيت في القضاء به
 ثم يرد نص الشيخ في انه لا يقبل واما الشهادة فان شهدت البيعة
 بالحكم وبالشهادة اياهم على حكمة تعين القبول لان ذلك مما تمسك
 الحاجة اليه ان احتياجا ارباب الحقوق الى ابيانه في البلاد المتباعدة
 غالب وتكليف شهود الاصل الثقيل متعبدا ومتعسر فلا بد من
 وسيلة الى استيفائها مع تباعد الغرض ولا وسيلة الا رفع الحكم
 الى الحاكم واتم ذلك احتياطا ما صورناه اذ يقال يتوصل الى ذلك
 بالشهادة على شهود الاصل لا نقول قد لا تساعد شهود الفرع على
 النقل والشهادة الثالثة لا تسمع ولا نعلم لم يشرع انها الاحكام بطلان
 الجمع **الحكم** المدد ولان المنع من ذلك يؤدي الى استمرار الخصومة
 في الواقعة الواحدة بان يرافعه المحكوم عليه الى الاخفاق لم ينفذ
 ما حكم به الاول اتصلت المنازعة ولان الغرض من الوتصافا احكاما

لأنه لا يقبل
 لأنه لا يقبل
 لأنه لا يقبل

نظاونه

هذا هو الحكم
 في الواقعة الواحدة
 بان يرافعه المحكوم عليه
 الى الاخفاق لم ينفذ
 ما حكم به الاول
 اتصلت المنازعة
 ولان الغرض من الوتصافا
 احكاما

حكم عليهما الزمهما الحاكم ما حكم به الاول فكيف لو قامت البيعة لانهما
 ثبتت ما اقر الغرض به لولا ان يقال فتوى الصحيح انه لا يجوز كتاب
 قاض الى قاض ولا العمل به ورواية طلحة بن زيد والسكوني عن ابي
 عبد الله ان عليهما كان لا يجوز كتاب قاض الى قاض في حد ولا غيره حتى
 وليت بنو امية فلجأوا بالبيعات لا تأجيل عن الاول منع دعوى
 الاجتماع على خلاف موضع النزاع لان المنع من العمل بكتاب قاض الى
 قاض ليس منعاً من العمل بحكم الحاكم مع ثبوت بعض نقول للاخر عند
 بالكتاب مخوما او مفتوحا الى جواز ما ذكرناه او ما الشيخ ابو جعفر
 في غيب عن الرواية بالطعن في سندها فان طلحة بن زيد في التكرار
 عاتق ومع تسليمنا فنقول بوجوبه فاننا لا نعمل بالكتاب اصلا ولو
 به فكان الكتاب ملغى اذ عرفت هذا فالعمل بان ذلك مقصور على
 حقوق الناس دون الحدود وغيرهما من حقوق الله تعالى انتهى
 الى الحاكم امران احدهما حكم وقع بين متخاصمين والثاني اثبات
 دعوى متع على غائب اما **الاول** فان حضر شاهداً لانفاله
 خصوصية الخصمين وسعاً ما حكم به الحاكم واشهداهما على حكمة ثم شهدا
 بالحكم عند الاخر يثبت بشهادتهما حكم ذلك الحاكم وانفذ ما ثبت

في الواقعة الواحدة

عنده لا انه يحكم بجهة الحكم في نفس الامر لا علم له به بل الفائدة فيقطع
^{اراد} خصوصية الخصمين لو عاود المنازعة في تلك الواقعة وان لم يحضر الخصم
 فحكمي لهما الواقعة وصورة الحكم وسبب المتحاكين باسمائهما وابائهما
 وصفتهم واسمدهما على الحكم ففيه تزدد والقبول اول لان حكمه
 كما كان ماضيا كان اخباره ماضيا واما الثاني فهو ان ثبت دعوى المدعي
 فان حضر الشاهدان الدعوى واقامت الشهادة والحكم بما شهدا به
 واشهدا على نفسه بالحكم وشهدا به لان عند الاخرين ما انقضى
 الحكم ولو لم يحضر الواقعة واشهدا على نفسه بالحكم وصورة ان
 فلان بن فلان الغلاف ادعى على فلان بن فلان الغلاف كذا وشهد
 له بدعواه فلان وفلان ويدعون عدلتهما او تزكيتهما فثبتت دعوتهم
 ففي الحكم به تزدد مع ان القبول رجع خصوصاً مع احضار الكتاب
 المتعين للدعوى وشهادة الشهود اما لو اخبر جاكما اخبرانه ثبت
 عنده كذا لم يحكم به بالسلك وليس كذلك لو قال حكمت فان فيه تزدد
 وصورة الانتهاء ان يقض الشاهدان ما شهدا به من الواقعة وم
 سمعاه من لفظ الحاكم ويقولان واشهدا على نفسه انه حكم بذلك واما
 ولو احال على الكتاب بعد قرأته وقالوا واشهدنا الحاكم فلان على

شاهداه قد

اراد ان يشهدا به ان الحكم قد

نفسه

نفسه انه حكم بذلك حال ولا بد من ضبط الشيء المشهود به ما يرفع الجحالة
 عندوا واستنبه على ذلك او وقف الحكم حتى يوضح المدعي وتغيرت حال
 الاقل يموت او عزل لم يقدح ذلك في العمل بحكمه وان تغيرت بفسق
 لم يعمل بحكمه ويقترب ما سبق انقاده على زمان فسقه ولا اثر لتغير حال
 المكتوب اليه في الكتاب بل كل من قامت عنده البيينة بان الاول حكم به
 واشهد به عمل بها ان اللازم لكل حاكم انقاده ما حكم به غيره من الحكماء
 مسائل ثلث الاولى ان اقتر المحكوم عليه انه هو المشهود عليه الزم ولو
 انكر وكانت الشهادة بوصف يحتمل الاتقان غالباً فالقول قوله مع منب
 ما لم يقم المدعي البيينة وان كان الوصف مما يتعدد اتفاقية الا نادرا
 لم يلتفت الى انكاره لانه خلاف الظاهر ولو ادعى ان في البلد مساي
 لفي الاسم والنسبة كلف اثباته فان كان المساوي جئنا سئل فان اعترف
 انه الغريم الزم واطلق الاول وان انكر وقف الحكم حتى يتبين وان
 كان المساوي ميتا وهناك دلالة تشهد بالبرائة اما ان الغريم اعترف
 واما لان تاريخ الحق متأخر عن موته الزم الاول وان احتمل وقف
 الحكم حتى يتبين الثانية للمشهود عليه ان يتمتع من التسليم حتى يشهد
 القابض ولو لم يكن عليه الحق تثبيل لا يلزم الا شهادة ولو قيل يلزم كان

فدعيه على نفسه
انكره

اباشتهر

ان

القيمة

المحصن لو تساوت قدر او قيمة فالقيمة بتعدلهما على التهام ولا يتغير
 القيمة كالذات يكون بين اثنين وقيمتها متساوية وعند التعديل يكون
 القاسم مختار بين الاخراج على الاسماء والخراج على التهام اما الاول فهو
 يكتب كل نصف في رقعة ونصف كل واحد مما يميزه عن الآخر ويجعل
 ذلك معونة لسانك كالشمع او الطين ويامر من لم يطالع على الصورة ^{بالحال}
 احدها على اسم احد المتقاسمين فمن خرج اسمه فله ذلك واما الثاني فان
 يكتب كل اسم في رقعة ويصونهما ويخرج على سهم من التهامين فمن خرج
 فله ذلك التهام وان تساوت قدر او قيمة عدلت التهامية والقي القدر
 حتى لو كان الثلثان بقيمة مساويا للثالث جعل الثلث معاديا للثلثين
 وكيفية الفرعة عليه كاصورناه وان تساوت المحصن قيمة لا قدر مثل
 ان يكون لواحد النصف والاخر الثلث والاخر السدس وقيمة اجزاء
 ذلك الملك متساوية سويت التهام على اقلهم نصيبا فجعلت لسانا
 ثم يكتب رقعة فيه ترتيبين ان يكتب بعدد الشركاء او بعدد التهام
 والا فربما لا تقصلا على عدد الشركاء لمحصل المراد به الزيادة كلفة
 ان اعرفت هذا فانه يكتب ثلاث رقاع لكل اسم رقعة ويجعل التهام
 اذلا وان وهكذا الى الاخير والمخير تعيين ذلك الى المتقاسمين

والا فربما لا تقصلا على عدد الشركاء لمحصل المراد به الزيادة كلفة
 ان اعرفت هذا فانه يكتب ثلاث رقاع لكل اسم رقعة ويجعل التهام
 اذلا وان وهكذا الى الاخير والمخير تعيين ذلك الى المتقاسمين

القيمة

تقاسر عينه القاسم ثم يخرج رقعة فان تقسنت اسم صاحب النصف فالثلثة
 الاول ثم يخرج ثانية فان خرج اسم صاحب الثلث فله التهام الاخران
 فلا يحتاج الى اخراج الثالثة بل اصحابها ما بقي وكذا لو خرج اسم صاحب
 الثلث او لا كان له التهام الا ولان ثم يخرج اخرى فان خرج صاحب
 النصف فله الثلث والرابع والخامس ولا يحتاج الى اخراج اخرى لان
 السادس تعيين اصحابها وهكذا لو خرج اسم صاحب السدس او لا
 كان له التهام الاول ثم يخرج اخرى فان كان صاحب الثلث كان له الثلث
 والثالث والباقي لصاحب النصف ولو خرج في الثانية صاحب النصف
 كان له الثلث والثالث والرابع وبقي الاخران لصاحب الثلث من غير

احتياج الى اخراج اسمه ولا يخرج في هذه على التهام بل على الاسماء اذ لا
 يؤمن ان يؤدي الى تفرق التهام وهو ضرر ولو اختلف التهام وقيمتها
 عدلت التهام تقوم باميزت على قدر سهم اقلهم نصيبا واقرح عليها
 كاصورناه اما لو كانت قسمة رذوي المفتقرة الى رد في مقابلته بناء
 او بزاو غير فلا تصح القسمة ما لم يراضيا جميعا لما ينضمن من القيمة التي
 لا تستقر الا بالتراضي واد اتفقا على الرد عدلت التهام فهل يلزم بوجه
 بنفس الفرعة قليل الا لا يتاقتن معاوضة ولا يعلم كل واحد من يحصل

فمنه الرد

للعوض فينقصر الى الرضا بعد العلم بما ينزله القرعة مسائل ثلث الاولى
لو كان لدار علو وسفل فطلب احدا الشريكين قسمتها بحيث يكون لكل
واحد منها نصيب من العلو والسفل بموجب التعديل جلا واجبر المتنع
مع انتفاء الضرر ولو طلب انفراد بالسفل والعلو لم يجبر المتنع وكذا
لو طلب قسمته كل واحد منهما منفردا **الثانية** لو كان بينهما ارض وزرع فطلب
قسمه الارض حسب اجبر المتنع لان الزرع كالمتاع في الذار ولو طلبت
قسمه الزرع قال الشيخ لم يجبر الاخر لان تعديل ذلك بالتمتع غير ممكن
وفيه اشكال من حيث امكان التعديل بالتقويم ان لم يكن فيه جهالة
اما لو كان بذرا لم يظهر له بيع القسمه لتحقيق الجهالة ولو كان سنبلا قال
ايضا لا يبيع وهو مشكل لحوار بيع الزرع عندنا **الثالثة** لو كان بينهما
قرحان متعددة وطلب واحد قسمتها بعضه بعضا لم يجبر المتنع ولو
طلب قسمته كل واحد بانفراده اجبر الاخر وكذا لو كان بينهما جوب مختلفه
ويقسم القراح الواحد وان اختلفت اشجارا فطاعه كالتدوير
ان اختلفت ابنتها ولا تقسم الذكاكين المتجاورة بعضها بعضا قسمه
اجبلا لانها املاك متعددة فيصلا واحد منها بالتمتع على انفراده
فهي كالافرحه المتباعدة **الرابعة** اللواحق وهي ثلث الاول اذا دعي

لا يملك من داره
على ان يبيع داره
بغير علمه
فلا يملكها
ولا يملكها
ولا يملكها

بعد القسمه الغلط عليه لم يسمع دعواه فان اقام بينته سمعت وحكم بطلان
القسمه لان فائده تميز الحق ولم يحصل ولو عدل بها فالتمس الميمن كان له
ان ياتي على شريكه العلم بالغلط **الثاني** ان اقتصام ظهر البعض مستحقا فان
كان معينا مع احدها بطلت القسمه لبقاء الشريكة في النصيب الاخر ولو
كان فيهما بالتسوية لم يطل لان فائده القسمه باقية وهو انفراد كل واحد
من الحقيين ولو كان فيهما بالتسوية بطلت لتحقيق الشريكة وان كان السحق
مساويا معهما فلشيخ قولان احدهما لا يطل فيمان دعي السحق والثاني
يطل لانها وقعت من دون ان الشريك وهو الاشبه **الثالث** لو قسم
الورثة تركته ثم ظهر على الميث دين فان قام الورثة بالدين لم يطل القسمه
وان امتنعوا انقضت وقسمه منها الذين **النظر الرابع** في احكام الدعوى
وهو يدعى بيان مقدمه ومقاصد اما المقدمه فتشتمل على نصليين
الاول في المذمى وهو الذي يترك لورثك النصفه وقيل هو الذي
يدعى خلاف الاصل او امر اخفاء وكيف عرفت انه بالنكوة مقابلته و
يشترط فيه البلوغ والعقل وان يدعى لنفسه او لغيره ولا يردى الدعوى
عنه ما يصح منه ملكه هذه مقبولة اربعة فلا يسمع دعوى الصغير ولا
الجنون ولا دعواه مالا لغيره الا ان يكون وكيل او وصيا او وليا

فان كان
الدعوى
على
الجنون
فلا يسمع
ولا يملكها
ولا يملكها
ولا يملكها

في الجنس ويجوز ان يتولى بيعها وقضيه من ثمنها فاعلم ان المشتري فيها
 ولو تلفت قبل البيع قال الشيخ الا ليق بمدين هبنا انه لا يضمنها والوجه الضم
 لانه قبض مال يادن فيه المالك ويتقاضان بقيتهما مع التلف مستلثا
الاولى من ادعى مالا يدا احد عليه قضى له ومن باه ان يكون كسرين
 جماعة فيستلون هل هو لكم فيقولون لا ويقول واحد منهم هو لي فانه
 يقضي به لمن ادعاه **الثانية** لو انكرت سفينة في البحر فاحرقها البحر ولا هل
 وما اخرج بالعموم في الخبر وبه رواية في سندها ضعف **ما لا يدا**
 في الاختلاف في دعوى الاموال وفيه مسائل **الاولى** لو تنازعوا
 في يدها ولا بينة قضى بها بينهما نصفين وقيل علف كل منهما الحبل ولو
 كانت يدا احدها عليها قضى بها للثبوت مع يمينه ان التمسها الخصم
 لو كانت يدها خارجة فان صدق من هي في يده احدها احلف وقضى
 له وان قال هي لهما قضى بها بينهما نصفين واحلف كل منهما الحبل ولو
 دفعها اقربت في يده **الثانية** يتحقق التعارض في الشهادة مع تحقق التقاضي
 مثل ان يشهد شاهدان بمقتضى لزيد ويشهد اخر ان ذلك الحق
 بعينه لعمر او يشهدان ان باع ثوبا بخصوص العمر وعدوة ويشهد
 اخر ان يبيعه بعينه لخال في ذلك الوقت ومهما امكن التوفيق بين
 الشهادتين

الشهادتين وفق فان تحقق التعارض فاما ان تكون العبرة بدها او
 يدا احدها او يد نالك ففي الاول يقضى بها بينهما نصفين لان يد كل واحد
 على النصف وقد اقام الاخر بينة فيقضيه له بما في يده غيره وفي الثاني يقضى
 بها للخارج دون المثبت ان شهدتا لهما بالملك المطلق وفيه قول **بما لا يدا**
 اخر ذكره في ف بعيد ولو شهدتا بالتب قيل يقضى لصاحب اليد
 لقضاء على في الدابة وقيل يقضى للخارج لانه لا بينة على ذي اليد كما
 لا يمين على المدعي عملا بقوله واليمين على من انكر والتفصيل فاطع للكثر
 وهو اول ما لو شهدت للثبوت بالتب للخارج بالملك المطلق
 فانه يقضى لصاحب اليد سواء كان الشب مالا لا يتكرر كالساج وثنا
 الثوب الكتان او يتكرر كالبيع والصياغة وقيل بل يقضى بالخارج
 شهدت بينته بالملك المطلق عملا بالخبر والاول اشبه ولو كانت
 في يد نالك قضى باربع البتنتين عدالة فان تساوى يقضى لاكثرهما
 ربع التساوي عدد او عدالة يفرع بينهما فخرج اسمه احلف وقضى
 له ولو امتنع احلف الاخر وقضى له وان نكلا قضى بينهما بالتوية
 في طيقضى بالفرعة ان شهدتا بالملك المطلق ويقسم بينهما ان شهدتا
 بالملك المقتدر ولو اخضت احدهما بالقتيد قضى بمادون الاخرى

بما لا يدا
بما لا يدا
بما لا يدا

والاول انب بالمقول ويتحقق التعارض بين الشاهدين والشاهد
 والمراتين ولا يتحقق بين شاهدين وشاهد وبين ورتما قال
 الشيخ نادر ايتعارضان ويقرع بينهما ولا بين شاهد وامراتين و
 شاهد وبين بل يقضي بالشاهدين والشاهد والمراتين دون
 الشاهد واليمين وكل موضع قضينا فيه بالقمة فاما هو في موضع يمكن
 فرضها كالا موال دون ما يتبع كما اذا ادعى رجلان زوجة وله ثمة
 بقدم الملك او لمن الشهادة بالحادث مثل ان يشهد احدهما بالملك
 في الحال والاخرى بقدميه واحدهما بالقديم والاخرى بالقديم
 فالترجيح لخاصة لا قدم وكذا الشهادة بالملك او لمن الشهادة باليد
 لانها محتملة وكذا الشهادة بسبب الملك او لمن الشهادة بالنقص **الثالث**
 لو ادعى شيئا فقال المدعي عليه هو فلان اندفعت عنه الخامسة
 حاضرا كان المقر له او غائبا فان قال المدعي حلفوه انه لا يعلم انها
 لي توجهت اليمين لان فائدتها الغرم لو امتنع لا القضا باليمين ولو
 نكل او رد وقال الشيخ لا يحلف ولا يغرم لو نكل والاقر به لا يغرم
 لانه حال بين المالك وبين مال بقراره لغريم ولو انكر المقر حفظها
 الحاكم لانها خرجت عن المقر لم تدخل في ملك المقر له ولو اقام المدعي

او يقول المدعي
 حلف المير

بيته ففعله اما لو اقر المدعي عليه بالجهول لم تندفع المصومة
 والزمر البيان **الرابعة** اذا ادعى انه اجره الدابة وادعى اخراثة
 اردعه اياها تحقق التعارض مع قيام البيتين بالدعويين وعمل بالقرعة
 مع تساوي البيتين في عدم الترجيح **الخامسة** لو ادعى دارا في دارك
 واقام بيته انها كانت في يده امس او مد شهر قيل لا تنفع هذه البيته
 وكذا لو شهدت له بالملك امس لان ظاهر اليد لان الملك فلا يشك
 بالمحمل وفيه اشكال ولعل الاقرب القول اما لو شهدت بيته له
 ان صاحب اليد غصبها واستاجرها منه حكم بها لانها شهدت بالملك **سادس**
 وسبب يد الثاثة ولو قال غصبني اياها وقال الاخر بل اقترنها او اقام
 البيته ففعله للمغصوب منه ولم يضمن المقر لان الحيلولة لم تحصل باقراره
 بل بالبيته لنفسه **سابع** في الاختلاف في العتود ان التقاع على استيجار دار
 معينة شهر معين واختلفا في الاجرة واقام كل منهما بيته بما قدره
 فان تقدر تاريخ احدهما عمل به لان الثاثة يكون باطلا وانكالتا
 واحدا تحقق التعارض ان لا يمكن في الوقت الواحد وقوع عقدين متباينين
 ورج يقرع بينهما ويحكم لمن خرج اسمه مع يمينه هذا الحق لا يشك في ط
 وقال اخر يقضي بيته الموجران القول قول المستاجر ان لم تكن بيته

في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار

في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار

انما يخالف على ما في ذمة الساجر فيكون القول قوله ومن كان القول قوله
مع عدم البيعة كانت البيعة في طرف المدي وقول هو مدي زيادة
وقد اقام البيعة بها فيجب بها ان تثبت وفي القولين ترد ولو ادعى شيئا
دار فقال الموجر بل احركك بيتا منها قال الشيخ يفرع بينهما وقيل القول
في قوله لا ادخل اشبه لان كلاهما مدي ولو اقام كل منهما بيعة تحقق
التعاضد مع اتفاق التاريخ ومع التفاوت حكم للاقدم لكن ان كان الاقدم
بيعة البيت حكم باجارة البيت باجرة وباجارة بقية الدار بالنسبة
لاجرة ولو ادعى كل منهما انه اشترى دارا معينة واقض الشئ وهو في
يد البائع ففرض بالفرقة مع تساوي البيعتين عدالة وعدا وتاريخا
وحكم لم يخرج اسمه مع ميمته فلا يقبل قول البائع لاحدهما ولا براءة
الشئ على الاخر لان قبض الثمن يمكن فترجح البيعتان فيه ولو تكلم عن
اليمن قسمت بينهما ويرجع كل منهما بنصف الشئ وهل لهما ان يفيضا الاكثر
نعم لبقض المبيع قبل قبضه ولو دفع احدهما كان للاخر اخذ الجميع لعدم
الزام وفي لزوم ذلك لتردد اقربه اللزوم ولو ادعى اثنان ان الشا
اشترى من كل منهما هذا المبيع واقام كل منهما بيعة فان اعترف احدهما
فقبض عليه بالثمن وكذا ان اعترف لهما قضى عليه بالثمن ولو انكر وكذا

في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار

التاريخ

الدينار

التاريخ مختلفا ومطلقا قضى بالثمن جميعا لكان الاحتمال ولو كان التاريخ
واحدا تحقق التعاضد ولا يكون الملك الواحد في الوقت الواحد اثنين
ولا يمكن ايقاع عقد في الزمان الواحد ويخرج بينهما من خرج اسمه
احلف وقض له ولو استغامن اليمن قسمت الثمن بينهما ولو ادعى شراء المبيع
من زيد وقبض الشئ وادعى اخر شرائه من عمرو وقبض الشئ ايضا
واقام البيعتين المتساويتين في العدالة والعدد والتاريخ فالعطاء
محقق في قبضه بالفرقة ويحلف من خرج اسمه ويقض له وان تكلم عن
اليمن قسمت المبيع بينهما ويرجع كل واحد منهما على بايعه بنصف الثمن ولهما
الفسخ والرجوع بالثمن ولو دفع احدهما كان للمخر اخذ الجميع
لان النصف الاخر لم يرجع الى بايعه ولو ادعى عبدان مولاه اعتقده
ادعى اخر ان مولاه باعه منه واقام البيعة قبضه لاسبق البيعتين تاريخا
فان اتفقا قبضه بالفرقة مع اليمن ولو استغامن اليمن قيل يكون نصفه
خرا ونصفه قالمدي لا يبيع ويرجع بنصف الشئ ولو دفع عتق كله
وهل يقوم على بايعه الاقرب نعم لشهادة البيعة بمباشرة عقده
الاو لو شهد اللدعي ان الدابة ملكه منذ مدة فدللت شهادته
اقل من ذلك قطعا واكثر سقطت البيعة لتحقيق كذا في الثاني اذا ادعى

في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار

في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار
في البيع بالدينار والدينار

دائرة يد ويد اقام بيته انه اشتراها من عمر وقال شهدت البيته با
 للملكية مع ذلك للبائع او المشتري او بالتسليم فقي للمدعي وان
 شهدت بالشراء لا غير قيل لا يحكم لان ذلك قد يفعل فيما ليس
 بملك فلا يدفع اليها المعلومه بالظنونه وهو قوي وقيل يقضيه له لان الشراء
 دلالة على التصرف السابق الدال على الملكية **الثالثة** الضعيف المجهول
 النسب ان كان في يد واحد وادعى رقبته فقي له بدلك ظاهر
 وكذا لو كان في اثنين اما لو كان كبير او انكر القول قوله لان الاصل
 الحرية ولو ادعى اثنان رقبته فاعترف لهما فقي عليه وان اعترف
 لاحدهما كان مملوكا له دون **الاخر الرابعة** لو ادعى كل واحد منهما
 ان الذي بيحه له وفي يد كل واحد بعضهما واقام كل واحد منهما بيته قيل
 يقضى لكل واحد منهما بما في يد الاخر وهو الابق بمن هبنا وكذا
 لو كان في يد كل واحد ساة وادعى كل واحد منهما الجميع واما ما بيته
 فقي لكل منهما بما في يد **الاخر الخامسة** لو ادعى ساة في يد عمر واقام
 بيته فتسليمها ثم اقام الذي كانت في يده بيته انه قال الشيخ يقض
 الحكم وتعاد وهو بناء على القضاء الصالح البد مع التعارض الاول
 انه لا يقض **السادسة** لو ادعى دارا في يد زيد وادعى عمر نصفها واقام
 يد عمر

البيته فقي للمدعي الكل بالنصف لعدم المزام وتعارض البيتان
 في النصف الاخر فيخرج بينهما ويقض لمن يخرج اسمه مع يمينه ولو استغامر اليين
 فقي به بينهما بالتولية فيكون للمدعي الكل ثلثة الارباع وللمدعي النصف
 الربع ولو كانت يدها على الذار وادعى احدهما الكل والاخر النصف
 واقام كل منهما بيته كانت للمدعي الكل ولم يكن للمدعي النصف شيء
 لان بيته في اليد بما في يد غيره مقبولة ولو ادعى احد النصف
 الاخر الثلث والثالث التسدس وكانت يدهم عليها فيد كل واحد
 منهم على الثلث لكن صاحب الثلث لا يدعى زيادة عما في يده وحصل
 التسدس يفضل في يده ما لا يدعيه هو ولا مدعى الثلث فيكون
 الفاضل للمدعي النصف فيكمل له النصف وكذا لو قامت لكل منهما بيته
 بدعواه ولو ادعى احدهم الكل والاخر النصف والثالث الثلث
 ولا بيته فقي لكل واحد بالثلث لان يده عليه وعلى الثلث والثالث
 اليين للمدعي الكل وعليه وعلى مدعى الثلث اليين للمدعي النصف
 وان اقام كل منهما بيته فان قضينا مع التعارض بيته الداخل الحكم
 كالولم يكن بيته لان لكل واحد بيته ويد على الثلث وان قضينا بهما
 بيته الخارج وهو الاصح كان للمدعي الكل ثلثة ثلثة من اثني عشر

بغير منازع والاربعة التي في يد مدعي النصف لغير البيتة صاحب الكل
 بها وسقوط بيتة صاحب النصف بالنظر اليها اذا تقبل بيتة ذي اليد
 وثلاثة متلا في يد مدعي الثلث ويبقى واحد متلا في يد مدعي الكل
 النصف واحد متلا في يد مدعي الثلث يدعيه كل واحد من مدعي
 النصف ومدعي الكل يقرع بينهما ويحلف من يخرج اسمه ويقضى له
 فان امتنعاهم بينهما اصفين فيحصل لصاحب الكل عشرة ونصف حصلا
 النصف واحد ونصف ويقط دعوى مدعي الثلث ولو كانت في
 يد اربعة فان ادعى احدهم الكل والاخر الثلثين والثالث النصف
 الرابع الثلث ففي يد كل واحد ربعها فان لم يكن بيتة فقسنا كل واحد
 بما في يد واحلفنا كل منهم لصاحبه ولو كانت يدهم خارجة وكل منهم
 بيتة خالص لصاحب الكل الثلث اذا مزاج له ويبقى المعارض بين
 بيتة مدعي الكل ومدعي الثلثين في السدس فيقرع بينهما فيقرع
 المعارض بين بيتة مدعي الكل ومدعي الثلثين ومدعي النصف
 في السدس ايضا فيقرع بينهم ثم يقرع المعارض بين الاربعة في الثلث فيقرع
 بينهم ويخضع من يقع القرعة ولا يقض له يخرج اسمه الا مع البرهان
 يستعظم ان يحصل بالقرعة الكل لمدعي الكل فان ما حكم الله به غير محظوظ

لأنه لا يشترط في زام دعة حصر له بعد ما من بينه وبينه من شئ من دعة حصر له ايضا حصر له
 بينه وبينه من شئ من دعة حصر له ايضا حصر له بينه وبينه من شئ من دعة حصر له
 وبذلك حصر له بينه وبينه من شئ من دعة حصر له ايضا حصر له بينه وبينه من شئ من دعة حصر له

ولذلك الجميع عن الايمان فتمنا ما يقع المتدافع فيه بين المتنازعين
 في كل مرتبة بالسوية فيصنع القسمة من ستة وثلاثين سهم لمدعي الكل
 عشرون ولمدعي الثلثين ثمانية ولمدعي النصف خمسة وللكل ذلك
 ثلثة ولو كان المدعي في يد الاربعة ففي يد كل واحد ربعها فاذا افاد
 كل واحد منهم بيتة بدعواه قال الشيخ يقضى لكل واحد منهم بالربع
 له بيتة ويبدأ بالوجه القضا ببيتة الخارج على ما قرأناه فيسقط عنها
 بيتة كل واحد بالنظر الى ما في يده ويكون ثمرها فيما يدعيه مما في يده
 فيجمع بين كل ثلثة على ما في يد الرابع ويتوزع لهم ويقضى فيه بالقرعة
 ليعين وقع الامتناع بالقسمة فيجمع بين مدعي الكل والنصف الثلثين
 ما في يد مدعي الثلثين وذلك ربع اثنين وسبعين وهو ثمانية عشر
 فدعى الكل يدعيها اجمع ومدعي النصف يدعي منها ستة ومدعي
 الثلث يدعي اثنين فيكون عشرة منها لمدعي الكل لغير البيتة والجميع
 الذي يدخل فيه العشرة ويبقى ما يدعيه صاحب النصف وهو ستة
 يقرع بينه وبين مدعي الكل فيها ويحلف ومع الامتناع يقسمها
 وما يدعيه صاحب الثلث وهو اثنان يقرع عليه بين مدعي الكل
 وبينه فمن خرج اسمه احلف واعطى ولو امتنعاهم بينهما اجمع دعوى

الثلاثة على ما في يد مدعى النصف فصاحب الثلثين يدعى عليه عشرة وثلث
 الثلث يدعى اثنين ويبقى في يده ستة لا يدعيها الا مدعى الجميع فيكون له
 ويقارع للاخوين ثم يحلف وان امتنعوا اخذ نصف ما ادعيها ثم يجتمع
 الثلاثة على ما في يد مدعى الثلث وهو ثمانية عشر فدعى الثلثين
 يدعى منه عشرة ومدعى النصف يدعى ستة يبقى اثنان للكل
 ويقارع على ما افرق للاخوين فان امتنعوا عن الايمان قسم ذلك بين
 مدعى الكل وبين كل واحد منهما بما ادعاه ثم تجتمع الثلاثة على ما في يد
 مدعى الكل فدعى الثلثين يدعى عشرة ومدعى النصف يدعى ستة
 ومدعى الثلث يدعى اثنين فتخلص يد مدعى الكل فيها فيكمل لكل الكل
 ستة وثلثون من اصل اثنين وسبعين ولمدعى الثلثين عشرون
 ولمدعى النصف اثناعشر ولمدعى الثلث اربعة هذا ان امتنعوا
 القرعة عن البين ومقارعة السابعة ان ادعى الزوج امتناع
 البيت ففضل من قامت له البيعة ولو لم تكن بيعة فيد كل واحد منهما
 على نصفه قال في طحيلف كل منهما صاحبه ويكون بينهما بالتوبة سواء
 كان ما يختص الرجال والنساء او يصلح لهما وسواء كانت الدار لهما
 او لاحدهما وسواء كانت الزوجية باقية بينهما او زائلة ويستحق

ما في يد

كتاب الفضا
 كتاب الفضا
 كتاب الفضا

ذلك تنازع الزوجين والوارث وقال في ما يصلح للرجال للرجال وما يصلح
 للنساء للنساء وما يصلح لهما يقسم بينهما في رواية انه للمرأة لهما ثلثه بالمتاع
 من اهلها وما ذكره في اشهر الروايات واظهر بين الاصحاح ولو ادعى
 ابو الميتة انه اعادها لبعض ما في يدها من متاع او غيره كلف البيعة كغيره
 من الاستدلال وفيه رواية بالفرق بين الاب وغيره ضعيفة **القصد**
 في دعوى الوارث وفيه مسائل **الاولى** لو ملك المسلم عن ابنين فقتلها
 على نقد اسلام احدها على موت الاب وادعى الاخر مثله فانكروا
 اخوه فالقول قول المتفق على تقدم اسلامه مع يمينه انه لا يعلم ان اخاه
 اسلام قبل موت ابيه وكذا لو كانا مملوكين فاعتقا واتفقا على تقدم حرية
 احدهما واختلفا في الاخر **الثانية** لو اتفقا ان احدهما اسلام في شعبان
 والاخر في غرة رمضان قال المتقدم مات الاب قبل رمضان وقال المتأخر
 بعد دخول رمضان كان الاصل بقاء الحيوة والتركة بينهما نصفين **الثالثة**
 دار في يد انسان ادعى اخا لها له والاخيه الغائب اربعة ارباع لهما فانما
 بيعة فان كانت كاملة وشهدت انه لا وارث سواهما سلم اليه النصف
 وكان البقية في يد من كانت الدار في يده في قبض يدا من يد مدعى
 ولا يلزم القابض للنصف اقامة ضمين بما قبض وبغيره بالكمال والافضل

الاصل في

شهر

اشهد انه لا اله الا الله وحده لا شريك له
اشهد ان محمدا عبده ورسوله
اشهد ان عليا وليه
اشهد ان ابا عبد الله عليه السلام
اشهد ان ابا عبد الله عليه السلام
اشهد ان ابا عبد الله عليه السلام

التقادم والخبرة الباطنة ولو لم يكن البيت كاملة وشهدت انها الاغلام
غيرها ارجى التسليم حتى يثبت الحاكم عن الوارث مستقضا بحيث لو كان
وارث لظهر مع يسلم الا الحاضر نصيبه ويضمنه استظهارا ولو كان
فرض اعطى مع اليقين بانقضاء الوارث نصيبه تاما وعلى التقدير الثاني
يعطيه اليقين ان لو كان له وارث فيعطى الزوج الربع والزوج ربع
النسب معجلا من غير نصين وبعد البحث يتم الحصة مع القمين ولو كان
الوارث ممن يحبه غيره كالاخ فان اقام البيت الكاملة اعطى المار
ان اقام بيته غير كاملة اعطى بعد البحث والاستظهار باليمين **رابعة**
ان اقام امرته وابنها فمال اخوها مات الولد اولادهم المرتبة فاليرث
الى وللزوج نصفان وقال الزوج بل ماتت المرتبة ثم الولد فالما الى القصة
لمن شهد له البيت ومع عدمه لا يقض باحد الدعويين لان الاميراث
الاعم تحقق حياة الوارث فلا يرث الام من الولد ولا الاب من امته
يكون تركه الابن لابييه وتركه الزوج بين الاخ والزوج **خامسة**
وقال هذه الامه ميراث من ابى وقالت الزوجة هذه اصغى اياها
ابولك ثم اقام كل منهما بيته فقص بيته المرتبة لانهما شهدا بما يمكن
على الاخرى **سبعة** في الاختلاف في الولد اذا طلى انسان امرته
الزوج بينه وبينه لان بينه وبينه فخرجت اليه امه

وطيا يلحق به النسب طال كان زوجة لاحدهما ومثبتة على الآخر
او مثبتة عليهما او يعقد كل منهما عليها عقدا فاسد ثم تاف بولد لثمة
اشهر فضاء ما لم يتجاوز اقصى الحمل فيخرج بينهما ويلحق بمن تعينه القرعة
سواء كان الواطيان مسلمين او كافرين او عبيدين او حرتين او مختلفين
في الاسلام والكفر والحرة والرق او با وابنه هذا اذا لم يكن لاحدهما
بيته ويلحق الولد بالفرش المنفرد والدعوى المقررة وبالفرش المشترك

والدعوى المشتركة
والدعوى المشتركة

ويقضى فيه بالبيته ومع عدمه بالقرعة **الشهادات**
والنظر في اطراف خمسة اول في صفات الشهود ويشترط فيه ستة اشياء
الاول البلوغ فلا يقبل شهادة المصغر او البصر مكلفا وقيل يقبل مطلقا
ان ابلغ عشر اهورمتر ولد واختلف عليه الاحكام في قبول شهادتهم
الجراح والقتل فزوى جميل عن ابي عبد الله يقبل شهادتهم في القتل
يؤخذ باول كلامهم ومشله زوى محمد بن حمران عن ابي عبد الله وقال
الشيخ في النهاية يقبل شهادتهم في الجراح والعصا وقال في قبول شهادتها
في الجراح ما لم يتقرر ان اجتمعوا على المباح والتهم على الذم او يخبر
الواحد خطر فلا لا الاقتصار على القول في الجراح بالشرط الثلثة بلوغ
العشر وبقا الاجتماع ان كان على مباح مستكما بموضع الوقوع والاختلاف
الاختلاف

الثاني كمال العقل فلا يقبل شهادة الجنون اجماعا اما من يناله الجنون بالارادة
 فلا باس بشهادته في حال افاقته لكن بعد استظهار الحاكم بما يتفق معه
 حضوره وذهنه واستكمال فطنته وكذا من يعرض له التهوؤا لباقرتها
 سمع الشئ والنسي بعضه فيكون ذلك مغيرا لفائدة اللفظ وناقلا لمعناه
 فتحجب الاستظهار عليه حتى يثبت ما يثبت به وكذا العقل الذي
 في جبلته المبلدة فيها استغلاط لعدم فطنته لمزاي الامور فالاولى
 الاعراض عن شهادة من لم يكن الامر الذي يجلي يتحقق الحاكم استنباطا
 الشاهد له وانما هو في مثله **الثالث** الايمان فلا يقبل شهادة غير
 المؤمن وان اتصف بالاسلام لاعلى مؤمن ولا على غير لاقتضا بالفسق
 والظلم المانع من قبول الشهادة نعم يقبل شهادة الذي خاصة في الوصية
 ان لم يوجد من عدول المسلمين من يشهد بها ولا يشترط كون الزوج
 غريبا وباشتراط رواية مطرحة وبثبت الايمان بمعرفة الحاكم او
 قيام البيينة او الاقرار وهل يقبل شهادة الذي على الذي قيل لا وكذا
 لا يقبل على غير الذي وقيل يقبل شهادة كل ملة على ملته وهو استنباطا
 الى رواية سماعة والمنع اشبه **الرابع** العدالة لا ادلما ينتفع بها
 بالفسق ولا يبينه زوالها بمواقعة الكبار كالكفر والزنا والوطا

انظر

وغضب الاموال المعصومة وكذا بمواقعة الصغار مع الاصرار في الغلب
 اما لو كان في الندرة فقد قيل لا يقدح لعدم الانفكاك منها **الافتقار**
 يقبل فاشتراطه التزام للاشقة وقيل يقدح لا مكان التدارك بالاستغناء
 والاقل اشبه وبها يتوهم اهم ان الصغار لا تطلق على الذنب الا
 مع الاجباط وهذا بالاعراض عنه تحقيق فان اطلاقها بالنسبة لكل
 فريق اصطلاح ولا يقدح في العدالة ترك الندوبات ولو اصر مرضا
 عن الجميع ما لم يبلغ حد اي ذن بالتمام بالسنن وهذا مسئلة **الاول**
 كل مخالف في شئ من اصول العقائد ترد شهادته سواء استند في ذلك
 الى التقليد او الى الاجتهاد ولا ترد شهادة المخالف في الفرع من معتقد
 الحق ان المخالف لاجماع ولا يفسق وان كان مخطئا في اجتهاده **البينة** التي تقام بهم
 لا تقبل شهادة القاذف ولو تاب قبلت وحذ التوبة ان يكذب بنفسه
 ان كان صادقا ويرى باطنا وقيل يكذب بها ان كان كاذبا ويخطئ في
 الملا ان كان صادقا ولا يقرى وفي اشتراط اصلاح العمل بانه
 عن التوبة ترد ولا يقرب الا كفا بالاستمرار لان بقائه على التوبة
 اصلاح ولو ساعته ولو اقام بيته بالقدح او صدقة المقدوف فلا
 حذ عليه ولا رد **الثالثة** العيوب لا تفتلكها حرام كالسطر

ان لا تشهد له

انما هو في مثله الثالث الايمان
 في جبلته المبلدة فيها استغلاط لعدم فطنته لمزاي الامور
 الاعراض عن شهادة من لم يكن الامر الذي يجلي يتحقق الحاكم استنباطا
 الشاهد له وانما هو في مثله الثالث الايمان
 في جبلته المبلدة فيها استغلاط لعدم فطنته لمزاي الامور
 الاعراض عن شهادة من لم يكن الامر الذي يجلي يتحقق الحاكم استنباطا
 الشاهد له وانما هو في مثله الثالث الايمان

الحزب من حزبين ^{والله} والنزول والاربعه عشر وغير ذلك سواء قصد الحذف او اللغو والبقاء
 والاربعه شارب السكر تترد شهادته ويفيق غمرا كان او نبذ او تعا
 او منصف او فضا ولو شرب منه قطرة وكذا الفقاع وكذا العصارا
 غلام نفسه او بالتار ولو لم يسكر الا ان يغلي حتى يذهب ثلثه اما
 غير العصار من التمر او البسر فالاصل انه حلال مالم يسكر ولا مالم ياتخا
 الخمر للتحليل **الخامسة** مدت الصوت المشتمل على الترجيع المطريق
 فاعله ويرد شهادته وكذا مستعمه سواء استعمل في شعر او قرآن ولا
 بل في الحدا ويحرم من الشعر ما تضمن كذا او هجا المؤمنين او تشبها بهم
 معرقة غير محملة له وما عداه مباح والاكثر منه مكروه ^{في الصلاة}
 الزمر والعود والقنجر وغير ذلك من آلات اللهو حرام ويفيق فاعله
 مستعمه ويكره الدقة في الاملاك والختان خاصة **السادسة** المحصنة
 وكذا بغضه المؤمن والتظاهر به لك قاذح في العدالة **السابعة** ليس
 المحرم للرجال في غير الحرب اختلا محرم تترد به الشهادة في الاختلا
 عليه والا فتراش له تردد والمجاز مروي وكذا يحرم التعمم بالذهب
 الثقل به للرجال **الثامنة** اختلا المحل للانس وانفاك الكتب ليس بمحرم
 وان اخذها للفرجة والتطير وهو مكروه والرهان علمها **العاشر**

الآلة

لا تترد شهادة احد من ارباب الصنایع المكرهه كالقباغ وبيع القيق يرد شهادته
 ولا من ارباب الصنایع الدينية كالحماكة والحجامة ولو بلغت الذنائة
 كالزبال والوقاد لان الوثوق بشهادته مستند الى تقواه **الوصف الخامس**
 ارتفاع الهمة ويتحقق المقصود ببيان مسائل **الاولى** لا يقبل شهادة من
 يميز شهادته نفعا كالشريك فيا هو شريك فيه وصاحب الدين اذا شهد
 للموهر عليه والسيد لعبده المادون والوصي فيما هو وصي فيه وكذا لا تقبل
 شهادة من يستدفع بشهادته ضررا كشهاده العاقلة احد يجرج شهود
 المجابة وكذا شهادة الوكيل والوصي يجرج شهود المدعى على الوصي او كل
الثانية العداوة الدينية لا تمنع القبول فان المسلم يقبل شهادة على
 الكافر اما الدينية فانها تمنع سواء تضمنت فسقا او لم تضمن ويتحقق
 العداوة بان يعلم من حال احدهما الشر وبمسألة الاخر والمشتاؤون
 او يقع بينهما قتال وكذا لو شهد بعض الرفقاء لبعض على القاطع
 عليهم الطريق لتحقيق الهمة اما لو شهد العدو لعدو قبلت لانقاء
 الهمة **الثالثة** النسب ان قرب لا يمنع قبول الشهادة كالا بولود و
 عليه والولد والوالد والاخ واخيه وعليه وقبول شهادة الولد على والد
 خلاف والمنع اظهر سواء شهد بمال او بحق متعلق ببدنه كالفضل

لا تقبل

هذا هو الحق
فيما بيننا وبينكم
فيما بيننا وبينكم
فيما بيننا وبينكم

والحدوث كذا يقبل شهادة الزوج لزوجته والزوج لزوجته لزوجها من اهل
العدالة ومنهم من شرطه الزوج الغيبه كالزوجه ولا وجه له ولعل الفرق
هو اختصاص الزوج بمزيد القوفه المراج ان تحذبه دواعي الرغبه والغا
تظهر لو شهد فيما يقبل فيه شهادة الواحد مع المين وتظهر الفائدة في الزوجه
لو شهدت لزوجها الوصية وقبول شهادة الصديق لصديقه وان كانت
بينما العصبه والملاطفه لان العدالة تمنع السامع **الرابعة** لا تقبل شهادة
السائل في كفه لانه يخط اذ ائمنه وان ذلك يؤذن بهمانه النفس فلا يؤمن على
المال ولو كان ذلك مع الضرورة نادر لم يقدح في شهادته **الخامسة** يقبل شهادته
الاجير والضيف وان كان لهاميل الى المشهود له لكن برفع الهمه شك بالامانة
واحد هذا **الطلب** است **الاول** الصغير والكافر والفاقد المعلن اذ اعترف بشهادته
ثم زال المانع عنهم فاقوا بملك الشهادة قبلت لا مستكمال شرائط القبول ولو
اقامها احدهم وحال المانع فرددت ثم اعادها بعد زوال المانع قبلت كذلك
العدول ورتت شهادة على مولاه ثم اعادها بعد عقده او الولد على ابيه
فرددت ثم مات الاب واعادها اما الفاسق المستتر اذ اقام فرددت ثم مات
واعادها فبأنتمة الحرص على دفع الشبهة عنه لا اهتمامه باصلاح الظاهر لكن
الاشبهه القبول **الثانية** قيل لا يقبل شهادة المملوك اصلا وقيل يقبل مطلقا

في قوله ارضه

وقيل تقبل الاعلى مولاه ومنهم من عكس الاشهر القبول الاعلى المولى ولو اعاق
قبلت شهادة ولو على مولاه وكذا حكم الدبر والمكاتب المشروط اما المطلق
ان اذ لم يكن مكاتبه شيئا قال في يقبل على مولاه بقدر ما عثر منه وفيه
تردد اقر به المنع **الثالثة** اذ اسمع الاقرار صاهادا وان لم يستدعه
المشهد عليه وكذا الوصي اشين يوقعان عقدا كالبيع والاحالة والتكليف
وغیره وكذا الوساهاه الغصب والجنابة وكذا الوفاة الغرمان لا تشهد
عليها فمع منها او من احدهما ما يوجب حكا وكذا الوجه فقط للشهود عليه
مستريلا **الرابعة** التبرع بالشهادة قبل السؤال يفتقر الهمه فيمنع القبول
اما في حقوق الله نعم او الشهادة للمصالح العامة فلا يمنع اذ لا تدعى لها
وفيه تردد **الخامسة** المشهور بالفسق اذا تاب لتقبل شهادته الوجهان
لا تقبل حتى يستبان استمراره على الصلاح وقال الشيخ يجوز ان يقول تاب
اقبل شهادتك **الساد** اذا حكم الحاكم ثم تبين في اليهود ما يمنع القبول فان كان
مجتدبا بعد الحكم لم يقدح وان كان حاصله قبل الاقامة وخفي عن الحاكم
نقض الحكم والوصف **السادس** طهارة المولد فلا يقبل شبهة ولد الزنا اصلا
وقيل يقبل في السير مع تمسكه بالصلاح وفيه رواية نادرة ولو جهلت
حاله قبلت شهادته وان نالت بعض اللبس **الطرف** في ما به يعجز
عنه ولا تارة

وهذا هو الحق
فيما بيننا وبينكم
فيما بيننا وبينكم
فيما بيننا وبينكم

في قول من قال لا يثبت بها امراتين في الشهادة
 في قول من قال لا يثبت بها امراتين في الشهادة
 في قول من قال لا يثبت بها امراتين في الشهادة

فوجب الدية في الوقوف ترد اظهره انه ثبت بشاهد وامرأتين في الشهادة
 وبين **والثالث** ما ثبت بالرجال والنساء منفردات ومنفردات وهو
 الولادة والاستمالة وعيوب النساء الباطنة وقبول شهادة النساء
 منفردات في الرضاع خلاف اقرب الجوان وقبول شهادة امرأتين مع
 رجل في الديون والاموال وشهادة امرأتين مع البين ولا يقبل فيه
 شهادة النساء منفردات ولو كثرن وقبول شهادة المرأة الواحدة في ربيع
 ميراث المستمل وفي ربيع الوصية وكل موضع تقبل فيه شهادة النساء
 لا تثبت باقل من اربع مسائل **الاولى** الشهادة ليست شرط في شيء من
 العقود الا في الطلاق ويستجوز النكاح والرجعة وكذا في البيع **الثانية**
 حكم الحاكم يتبع للشهادة فان كانت محقة نفذ الحكم ظاهر او باطنا والا
 نفذ ظاهر او بالجملة الحكم ينفذ عند ظاهره الا باطنا ولا يستجوز الشهادة
 له ما حكم له الا مع العلم بحقيقة الشهادة او بالجملة **الثالثة** اذا اذبح
 من له اهلية التمثل وجب عليه وقيل لا يجب والاقر مرعى والزوج
 على الكفاية ولا يتعين الا مع عدم غيره ممن يقوم بالتعلم اما الاداء فلا
 خلاف في وجوبه على الكفاية فان قام غيره سقط عنه وان امتنعوا الحكم
 الذم والعقاب ولو عدل الشهود بالانسان تعين عليه ما لا يجوز له التمسك

محقة

في قول من قال لا يثبت بها امراتين في الشهادة
 في قول من قال لا يثبت بها امراتين في الشهادة
 في قول من قال لا يثبت بها امراتين في الشهادة

الا ان يكون الشهادة مضرة بهما ضرر اغير مستحق الطرف **الرابع** في الشهادة
 على الشهادة وهي مقبولة في حقوق الناس عقوبة كانت كالقصاص او غير عقوبة
 كالطلاق والنسب والعق او مالا كالقرض وعقود المعاوضات او
 مالا يطلع عليه الرجال غالباً كعقوب النساء والولادة والاستمالة
 ولا يقبل في الحد ودسواء كانت محضاته كحد الزنا واللواط والتحق
 او مستزكة كحد السرقة والقتل على خلاف فيها ولا بد ان يشهد اثنتان
 على الواحد لان المراد اثبات شهادة الاصل وهو لا يتحقق بشهادة
 الواحد فلو شهد على كل واحد اثنان صح وكذا لو شهد اثنان كل واحد على
 شهادة كل واحد من شاهدي الاصل وكذا لو شهد شاهد اصل

ان الحكم فيها كغيره لا يحد ولا يحد ولا يحد
 ان الحكم فيها كغيره لا يحد ولا يحد ولا يحد

وهو مع اخر على شهادة اصل اخر وكذا لو شهد اثنان على جماعة كفي
 شهادة الاثنين على كل واحد منهم وكذا لو كان شهود الاصل شاهداً
 وامرأتين فشهد على شهادتهما اثنان او كان الاصل شأفاً فما يقبل فيه
 شهادتهما منفردات كفي شهادة اثنين عليهن ولا تخفى امراتهما ان
 يقول شاهد الاصل اشهد على شهادة اثنى اشهد على فلان ابن فلان
 فلان ابن فلان بكذا وهو الاسترعاء واخفف من ان يسمعه يشهد
 عند الحاكم اذ لا ريب في تصريه هناك بالشهادة ويلى ان يسمعه يقول

والقرض

في قولهم لا يثبت على فلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا وكذا ويذكر
 السبب مثل ان يقول من ثبت ثوب او عقار اذ هي صورة جزم وفيه
 ترد اما لو لم يكن سبب الحق بل اقصر على قوله انا شهيد لفلان على
 فلان بكذا لم يصح بخلاف الاحتمال السامع بمثل وفي الفرق بين هذه وبين
 ذكر السبب اشكال في صورة الاستعلاء يقول شهيد على شهادة
 وفي صورة سماعه يقول اشهد ان فلانا شهيد عند الحاكم وفي صورة
 السماع لا عنده يقول اشهد ان فلانا شهيد على فلان لفلان بكذا
 كذا ولا تقبل شهادة الفرع الا عند تعذر حضور شاهد الاصل
 ويتحقق التعذر بالمرض او ما مائله وبالغيبة ولا تقدر لها ايضا
 مراعاة الشقة على شاهد الاصل وحضوره ولو شهد شاهد الفرع
 فانكر الاصل فالمرضى العمل بشهادة اعدلهما فان تساوى باطرح الفرع
 وهو يشكل بهما ان الشرط قبول الفرع عدم الاصل وربما امكن لو قال
 الاصل لا اعلم ولو شهد الفرعان ثم حضر شاهد الاصل فان كان بعد
 الحكم لم يقدم في الحكم وانفا او خالفا وان كان قبله سقط اعتبار الفرع
 وبقي الحكم لشاهد الاصل ولو تغيرت حال الاصل بفسق او كفر لم يحكم
 بالفرع لان الحكم مستند الى شهادة الاصل وقبول شهادة الشاع على

عند الحاكم

المعنى

الشهادة فيما يقبل فيه شهادة النساء مفترقات كالعيوب الباطنة والاستمالة
 والوصية وفيه ترد واسمها المنع الفرعان ان يمثلا اصل وعدلاه قبل وان
 سمياه ولم يعدلاه سمعها الحاكم ويحذف عن الاصل وحكم مع ثبوت ما يقضه
 القبول وطرح مع ثبوت ما يمنع لو حضر
 اما لو عدلاه ولم يسمياه لم تقبل ولو اقر بالواط وبالنزاهة لم يحكم
 او بوحي البهية ثبت بشهادة شاهدين وتقبل في ذلك الشهادة على
 الشهادة ولا يثبت بها حد ويثبت انتشاء حرمة الشكاح وكذا لا
 يثبت التعزير في حق البهية ويثبت تحريم الاكل في المأكولة في الاخرى
 وجوب بيعها في بل اخر **الطرف الخامس** في المواق وفي قيمان الاول
 في اشتراط توارده الشاهدين على المعنى الواحد ويرتب عليه مسائل **الاول**
 توارده الشاهدين على الشيء الواحد شرطه القبول فان اتفاقا على
 معنى حكم بهما وان اختلفا لفظا ان لا فرق بين ان يقولوا لا غصب
 بين ان يقول احدهما غصب الاخر انتزع ولا يحكم لو اختلفا معنى
 مثل ان يشهد احدهما بالبيع والاخر بالانقراض بالبيع لانهما يشقان
 مختلفان نعم لو حلف مع احدهما ثبت **الثانية** لو شهد احدهما انه
 سرق نصا باعذوة وشهد اخر انه سرق عشيته لم يحكم بهما لان الشك

فراء

على فعلين وكذا الوشيد الاخر انه سرق ذلك بعينه عشيته لتحق النكاح
 او لتعابر الفعلين **الثالثة** لو قال احدهما سرق دينارا وقال الاخر دها
 او قال احدهما سرق ثوبا ابصر وقال الاخر اسود وانه كل واحد يجوز ان
 يحكم مع احدهما مع ميم المدي لكن يثبت له الغرم ولا يثبت القطع
 ولو تعارض ذلك ببيتان على عين واحدة سقط القطع للشبهة ولم
 يسقط الغرم ولو كان تعارض اليقين لا على عين واحدة ثبت التوبك
 والذرهان **الرابعة** لو شهد احدهما بانه باعه هذا التوب عند بدينا
 وشهد الاخر بانه باعه ذلك التوب بعينه في ذلك الوقت بدينارين
 لم يثبت لتحقق التعارض وكان له المطالبة بما يشاء مع اليقين لو شهد
 له مع كل واحد شاهد اخر ثبت الديناران ولا كذلك لو شهد واحد
 بالاقرار بالف والاخر بالعين فانه يثبت الالف بهما والاخر انصا ليمين
 ولو شهد بكل واحد شاهدان ثبت الف بشهادة الجميع والاخر الاخر
 بشهادة اثنين وكذا الوشيد انه سرق ثوبا قيمته درهم وشهد الاخر
 سرقه وقيمته درهمان ثبت الدرهم بشهادتهما والاخر بالشهادة ليمين
 ولو شهد بكل صورة شاهدان ثبت الدرهم بشهادة الجميع والاخر
 بشهادة الشاهدين بهما ولو شهد احدهما بالقذف عندة والاخر عشيته

او بالقتل

او بالقتل كذلك الحكم بشهادة اهل بيته اربعة على فعلين ما لو شهد احدا
 باقراره بالعريضة والاخر باليمين قبل لانه اخبر عن شيء واحد **الثالثة**
 القسرة الطواري وهي مسائل **الاولى** لو شهدوا لم يحكم بهما فانما
 حكم بشهادتهما وكذا لو شهدا ثم زكيا بعد الموت **الثانية** لو شهدا ثم
 فسقا قبل الحكم حكم بهما لان اعتبار العدل عند الائمة ولو كان حقا
 لله كحد الزنا لم يحكم لانه مبني على التعريف ولا نوع شبهة وفي الحكم
 بحدة القذف والقصاص ترد اشبه الحكم لتعلق حق الادنى **بشهادة**
 لو شهدا من يرثان ففات قبل الحكم فان نقل الشهود به اليهما لم يحكم لهما
 بشهادة **الثانية** لو رجعا عن الشهادة قبل الحكم لم يحكم ولو رجعا
 بعد الحكم والاستيفاء وتلف الحكم به لم ينقض الحكم وكان الصرا على
 الشهود ولو رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فان كان حدا لم ينقض
 الحكم للشبهة الموجبة للسقوط وكذا الوشيد للادنى كحد القذف او
 مشرك كحد السرقة ونقض الحكم لما عدا ذلك من المعقود ترد اياها
 لو حكم وسلم فرجوا والعين قائمة فالاصح انهم ينقض ولا تستعاليين
 وفي النهاية ترد على صاحبها والادنى مروي وهو اظهر **الثالثة** لو
 به ان كان قتيلا او رجعا فاستوفى ثم رجعا فان قالوا نعتنا انقضهم

لو شهدوا لم يحكم بهما فانما حكم بشهادتهما وكذا لو شهدا ثم زكيا بعد الموت الثانية لو شهدا ثم فسقا قبل الحكم حكم بهما لان اعتبار العدل عند الائمة ولو كان حقا لله كحد الزنا لم يحكم لانه مبني على التعريف ولا نوع شبهة وفي الحكم بحدة القذف والقصاص ترد اشبه الحكم لتعلق حق الادنى بشهادة لو شهدا من يرثان ففات قبل الحكم فان نقل الشهود به اليهما لم يحكم لهما بشهادة الثانية لو رجعا عن الشهادة قبل الحكم لم يحكم ولو رجعا بعد الحكم والاستيفاء وتلف الحكم به لم ينقض الحكم وكان الصرا على الشهود ولو رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فان كان حدا لم ينقض الحكم للشبهة الموجبة للسقوط وكذا الوشيد للادنى كحد القذف او مشرك كحد السرقة ونقض الحكم لما عدا ذلك من المعقود ترد اياها لو حكم وسلم فرجوا والعين قائمة فالاصح انهم ينقض ولا تستعاليين وفي النهاية ترد على صاحبها والادنى مروي وهو اظهر الثالثة لو به ان كان قتيلا او رجعا فاستوفى ثم رجعا فان قالوا نعتنا انقضهم

وان قالوا اخطا كان عليهم الدية وان قال بعض تعدوا وبعض اخطا فاعلى
 المقر بالعدا القصاص وعلى المقر بالخطا نصيبه من الدية ولو لم يدر
 قتل المقرين بالعدا جمع ويرد الفاضل عن دية صاحبه وله قتل البعض
 ويرد الباقيون قدر جنايتهم ولو قال احدشهود الزنا بعد دمج الشهود
 عليه تعذرت فان صدقة الباقيون كان لاولياء الدم قتل الجميع و
 يردون ما فضل عن دية المرحوم وان ساءوا فقتلوا واحدا ويرد
 الباقيون تكلة دية بالخص بعد وضع نصيب المقتول وان ساءوا
 قتلوا اكثر من واحد ورد الاول ما فضل عن دية صاحبه واكمل
 لباقيون من الشهود ما يجوز بعد وضع نصيب المقتولين ما لو لم
 يصدق الباقيون لم يضر اقراره الا على نفسه حسب وقاله النهاية
 يقل ويرد عليه الباقيون ثلثة ارباع الدية ولا وجه له ولو شهد
 بالعق فحكم ثم رجعا ضمن القيمة تعدوا وخطا لانها اقلناه بشا واما
السادسة ان اثبت انهم شهدوا بالزور ونقض الحكم واستعيل المال
 فان تعدى غير الشهود ولو كان قتل اثبت عليهم الفصل وكان حكمهم
 حكم الشهود ان اقرت بالعد ولو باشر الوكيل الفصل واعترف بالتزوير
 لم يضمن الشهود وكان الفصل على الولي **السابعة** ان اشد بالطلاق

ثم رجعا فان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان كان قبل الدخول ضمنوا
 نصف ممر السيرة لانها لا يضمنان الا ما دفعه الشهود عليه **الثانية**
 فرج الاقرب ان ارجعا معا ضمنوا بالسوية وان رجح احدهما لم يضمن
 ولو ثبت شاهد وامر ايتين فرجوا ضمن الرجل النصف وضمت كل
 واحدة الربع ولو كان عشر نسوة مع شاهد فرج الرجل ضر السد
 وفيه تردد **الثالثة** لو كان الشهود ثلثة ضمن كل واحد منهم الثلث ولو
 رجح واحد منهم منفردا او تماخضوا لم يضمن لان الباقيون يثبت
 الحق ولا يضمن الشاهد ما يحكم به بشهادة غيره للشهود وله الاول
 اخبى الشيخ وكذا لو شهد رجل وعشر نسوة فرج عن مان من قبل كل
 على كل واحدة نصف السدس لا شتر اكتم في نقل المال والاستكمال
 فيه كما في الاول **الثانية** لو حكم وقامت عليه بيته بالخرج مطلقا
 لم ينقض الحكم لاحتمال التجدد بعد الحكم ولو تعين الوقت هو متقد
 على الشهادة نقض ولو كان بعد الشهادة وقبل الحكم لم ينقض واذا
 نقض الحكم فان كان قتل او جرحا فلا نفوذ للدية في بيت المال ولو
 كان المباشر للفصل هو الولي ففي ضمانه تردد ولا شبهة ان لا يضمن
 مع حكم الحاكم وادنه ولو قتل بعد الحكم وقبل الاذن ضمن الدية ما لو

فيه كما في الاول **الثانية** لو حكم وقامت عليه بيته بالخرج مطلقا
 لم ينقض الحكم لاحتمال التجدد بعد الحكم ولو تعين الوقت هو متقد
 على الشهادة نقض ولو كان بعد الشهادة وقبل الحكم لم ينقض واذا
 نقض الحكم فان كان قتل او جرحا فلا نفوذ للدية في بيت المال ولو
 كان المباشر للفصل هو الولي ففي ضمانه تردد ولا شبهة ان لا يضمن
 مع حكم الحاكم وادنه ولو قتل بعد الحكم وقبل الاذن ضمن الدية ما لو

كان ما لا فائدة بتعداد لو كانت العين باقية وان كانت نالقة فعلى الشهود
 له لان ضمن بالقبض بخلاف الفصل ولو كان معصرا قال الشيخ ضمن الاما
 ويرجع برعلى المحكوم له ادا اليسر فيه اشكال من حيث استقرار الضمان
 على المحكوم له بتلف المال في يده فلا وجه لطلب الحاكم مسائل **الاولى انا**
 شهد اثنان ان الميت اعتق احدا مالا يكره قيمته الثلث من التركة شهد
 الاخران اذ لو زنا ان العتق لغيره وقيمته الثلث فان قلنا لا يخرج من
 من اصل عتقا وان قلنا يخرج من الثلث فقد اعتق احدهما فان
 عرفنا السابق صح عتقه وبطل الاخر وان جعل استخراج بالقرعة ولو
 اتفق عتقهما في حالة واحدة قال الشيخ يقرع بينهما ويعتق المرفوع ولو
 اختلفت قيمتهما اعتق المرفوع فان كان بقدر الثلث صح وبطل الاخر
 وان كان ازيد صح العتق منه القدر الذي يحملة الثلث وان نقص احدهما
 الثلث من الاخر **الثانية** اذا شهد شاهدان بالوصية لز يد وشهد
 من ورثة عدلان ان رجوع عن ذلك واطع لخالد قال الشيخ يقبل
 شهادة الرجوع لانها لا يخرج ان نفعها في اشكال مرجع ان المال
 يؤخذ من يدها فمما غيرهما الذي **ثالثة** ان شهد شاهدان بالوصية
 لز يد وشهد شاهد بالرجوع وانه اوصى لغيره وكان لغيره ان يخلع مع
شاهد

هذا هو الوجه في صحة الرجوع عن الوصية اذا كان من ورثة عدلان
 وان كان من غيرهم فلا يثبت الرجوع الا اذا كان من ورثة عدلان
 وان كان من غيرهم فلا يثبت الرجوع الا اذا كان من ورثة عدلان
 وان كان من غيرهم فلا يثبت الرجوع الا اذا كان من ورثة عدلان

شاهد لانها شهادة منفردة لا تعارض **الاولى** اذا اوصى وصي
 منفردتين فشهد احزان ان رجوع عن احدهما قال الشيخ لا تقبل
 لعدم التعيين في كل واحد منهما بل لا لز يد او لعرف **الثانية** اذا
 ادعى العبد العتق واقام بيته تفقيرا للبحث وسئل التفريق حتى
 يثبت التركة قال في طريق وكذا قال لو اقام مدعى المال شاهدا
 واحدا وادعى ان له اخرا وسئل احبس الغريم لانه يمكن من اتيان
 حقه باليمين وفيه الكل اشكال لانه تعجيل العقوبة قبل ثبوت الدعوى
كتاب الحدود والعقوبات
 كل باللعقوبة مقدرة بحد ما ليس كذلك في تعزير واسباب
 الاول ستة الزنا وما يتبعه والقتل وشرب الخمر والسرقة وقطع
 الطريق **والثاني** اربعة البغي والردة واثبات البهيمة وارتكاب ما سوى
 ذلك من المحارم فانفرد لكل قسم بابعا ما يتدخل او سبق له **باب** شرح حد الزنا
الاول في حد الزنا والنظر في موجب الحد والواحد **اما الواجب**
 فهو ايلاج الانسان ذكره في فرج امرته محرمة من غير عقد ولا شبهة
 ولا ملك ويتحقق ذلك بغيبوبة الحشفة قبل او دبرا ويشترط تعلق
 الحد العلم بالتحريم والاختيلو البلوغ وتعلق الرجم مضافا الى ذلك

هذا هو الوجه في صحة الرجوع عن الوصية اذا كان من ورثة عدلان
 وان كان من غيرهم فلا يثبت الرجوع الا اذا كان من ورثة عدلان
 وان كان من غيرهم فلا يثبت الرجوع الا اذا كان من ورثة عدلان
 وان كان من غيرهم فلا يثبت الرجوع الا اذا كان من ورثة عدلان

التقبل بالصلابة فان ارادوا والمعاينة روايتان احدهما ما
 جلد والآخرى دون الحد وهي اشهر الروايتين ولو اقرهما يوجب الزعم
 انكسفت الرجم ولو اقر محمد غير الرجم لم يسقط بالانكار ولو اقر محمد ثم
 تاب كان الامام مخيرا في اقامته رجما كان او جلدا ولو جعلت لا تجعل
 لمحمد لان تقرب الزنا ربع او اما البينة فلا تكفي اقل من اربعة
 رجال او ثلثة وامرأتين ولا يقبل شهادة النساء منفردات ولا شهادة
 رجل وست نسأ ويقبل شهادة رجلين واربع نسأ ويبت ^{الحد} الزنا
 الرجم ولو شهد ما دون الاربع لم يجب وحد كل منهم للفدية ولا بد من
 شهادتهم من ذكر المشاهدة للولوج كالميل في المكحلة من غير عقد كملك
 ولا شبهة ويكفي ان يقولوا لا نعلم بينهما سبيل التحليل ولو لم يشهدوا
 بالمعاينة لم يحمد الشهود عليه وحده الشهود ولا بد من تواردهم على
 الفعل الواحد والزمان الواحد والمكان الواحد فلو شهد بعض
 بالمعاينة وبعض اذنها او شهد بعض بالزنا في زاوية من بيت وبعض
 في زاوية اخرى او شهد بعض في يوم الجمعة وبعض السبت فلا حد
 محدة الشهود للقتل ولو شهد بعض انه اكرهها وبعض بالطاعة
 ففي ثبوت الحد وجهان احدهما يثبت للاتفاق على الزنا الوجوب

على الزاني

على كلا التقديرين والاخر لا يثبت لان الزنا بقيد الاكراه غير
 بقيد الطاعة وكانه شهادة على فعلين ولو اقام الشهادة بعض في
 وقت حذ واللقدن ولم يتقبا تمام البينة لانه لا تأخير في الحد ولا يفتى
 بتمام الزنا في الشهادة وفي بعض الاختلاف ان راد عن ستة اشهر لم يسمع وهو
 مطرح ويقبل شهادة الاربعة على الاثنين فان اراد من الاخياط تفريق
 الشهود في الإقامة بعد الاجتماع وليس يلزم ولا تسقط الشهادة بقتل
 اليهود عليه ولا بكذبه ومن تاب قبل ثبوت البينة سقط عنه الحد
 ولو تاب بعد قيامها لم يسقط حد اكان او رجما ^{النظر} ^{الثاني} في الزنا
 مقامان الاول انما هو قتل او رجم او جلد وجز وتغريب ^{انما}
 القتل فيجب على من زنى بدات محرما كالام والبنت وشبههما والذاني
 ان زنى بمسلة وكذا من زنى بامرأة مكرها لها ولا يعتبر فيه الموضع
 الاحتساب بل يقتل على كل حال شيئا كان او شابا ويتسأ فيه الحر والعبد
 والمسلم والكافر وكذا قيل في الزنا بامرأة ابية وابنه وهل يقتل على
 قتله بالنيف قيل نعم وقيل بل يجلد ثم يقتل ان لم يكن محصنا ويجلد ثم
 يرمى ان كان محصنا عملا بمقتضى الدليلين والاقل اظهر واما الزعم
 فيجب على المحصن ان زنى ببالغته عاقلة فان كان شيئا او شيخة جلد ثم

رجم وان كان شابا ففيه رواية ان احدهما رجم لا غير والاخرى يجمع له
 بين الحدين وهو شبه ولو زنى البالغ المحسن بغير المبالغة او المجنونة
 فعليه الجلد والرجم وكذا المرتة لو زنى بها طفل ولو زنى بها المجنون فعليها
 الحد تاما وفي ثبوتة طرف المجنون تردد والروى انه ثبت واما
 الجلد والتغريب فيجبان على الذكر غير المحسن بجلد مائة وبخمس مائة
 بغرب عن مصر الى اخرها ما ملكا كان او غير ملك وقيل يقتل بغير
 من ملك ولم يدخل وهو منى على ان البكر ما هو والاشبه ان يعتل
 عن غير المحسن وان لم يكن مملوكا واما المرتة فعليها الجلد مائة ولا تغرب
 عليها ولا جزوا المملوك بجلد خمسين محصنا كان او غير محسن ذكر كذا
 او انثى ولا جز على احدهما ولا تغريب ولو تكررت من الحر الزنا فاقم
 عليه الحد مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اول المملوك
 فاد اقيم عليه الحد سبعة اقل في الثامنة وقيل في التاسعة وهو اول
 في الزنا المتكرر حد واحد وان كثر في رواية ابو بصير عن ابي جعفر
 ان زنى بامرأة مرارا فعليه حد وان زنى بنسوة فعليه كل امرئ حدة
 وهي مطرحة ولو زنى الذمي بدمية دفعه الامام الى اهل غلته ليقيم
 عليه الحد على معتقدهم وان شأنا قام الحد بموجب شرع الاسلام وكذا

الحرجم

جلدة

من

يقام الحد على الحامل حتى تنزع وتخرج من نفاها وتوضع الولدان لم
 يثقل لموضع ولو وجده كالفان اقامة الحد ويرجم المريض والمستحاضة
 ولا يجلد احدهما ان الميحب قتله ولا رحمه توقيما من الشراية ويتوقع بهما
 البرم وان اقتضت الصلحة التعجيل ضرب بالضغث المشتمل على العذوة لا
 يشترط وصول كل شراخ الى جسده ولا تؤخر الحائض لانه ليس مرض
 ولا يسلط الحد باعراض المجنون ولا الار تدار ولا يقام الحد في شدة البر
 ولا شدة الحر ويتوخى به في الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفاه ولا
 في ارض العدو ومخافة الا للاحاق ولا في الحر وعلى من التجا اليه بل يفتق عليه
 في العلم والمشرب ليخرج ويقام على من احدث موجب الحد فيه **الثاني**
 في كيفية ايقاعه ان اجتمع الجلد والرجم جلد اول وكذا اذا اجتمعت
 حدود بدية بما لا يفوت مع الاخر وهل يتوقع برجله قيل نعم
 تأكيد في الزجر وقيل لا لان القصد الاثافي ويدفن المرحوم الى حقو
 والمرثه الى صدها فان فتر اعيد ان ثبت زناه بالبيينة ولو ثبت
 بالاقرار لم يعد وقيل ان فتر قبل اصابته بالحيلة اعيد ويسبى
 الشهود برجمه وجوبا ولو كان مقر ابد الاما وينبغي ان يعلم الناس
 ليتوفر على حضوره ويستحب ان يحضر اقامة الحد طائفة وقيل يجب ان

بالامة واقلها واحد وقيل عشرة وخرج متأخر ثلثة والاول حين يتبين
ان يكون الحجارة صغارا ثلثة يسرع التلف وقيل لا يرميه من دمه قبل
حد وهو على الكراهية ويدفن اذا فرغ من رحمه ولا يجوز اها الى
حال ويجل الزنا وقيل على الحال التي وجد عليها قائما استدلل
وروى متوسطا ويفرق على جبهته ويتقى وجهه ورأسه ووجهه
تضرب جالسة وتربط بنبأها **النظر الثالث** في الواجب وهي مسئلتان
الاولى اذا شهد اربعة على امرئة بالزنا قبل فادعت انها بكر فهد
لها اربع شاة واحدة وهل تحل للشهود للمفرقة قال في نه نعم وقاله
المسوط لاحد الاحمال الشبهة في الساهدة والاول اشبه **الثانية**
لا يشترط حضور الشهود عند اقامة الحد بل يقام وان ماتوا او غابوا
لاقرار الثبوت التبعيل **لوجب الثالث** قال الشيخ لا يجب على الشهود
حضور موضع اليمين ولعل الاشبه الوجوب لوجب بدتهم باليمين **الرابع**
اذا كان الزوج احدا الاربعة ففيه روايتان وجه الجمع سقوط الحد
ان اختلف بعض شروط الشهادة مثل ان يسبق الزوج بالقدف فيحد
الزوج او يدبره بالعان ويحد الباقي وثبوت الحدان لا يسبق
بالقدف ولم يجزئ بعض الشرائط **الخامسة** يجب على الحاكم اقامة حد

الله تعالى بعلمه كحد الزنا اما حقوق الناس فيقف امامها على المطالبة حد كما
او تعزير **السادسة** اذا شهد بعض ورث بعض الباقي قال في وقت وط ان رثت
بامر ظاهر حد الجميع وان رثت بامر خفي فعلى المرد والحد دون الباقي
وفيه اشكال من حيث تحقق القذف العاري عن بيينة ولو رجع واحد بعد
شهادة الاربع حد الرابع دون غيره **السابعة** اذا وجد مع زوجته
رجلا في بئها فله قتلها ولا اثم في الظاهر عليه القود الا ان ياتي على
دعواه بيينة او بصدقة **الولي الثامنة** من اقضى بكرا باصبعه لم يهر
نساء ما ولو كانت امه لزمه عشرة قتلها وقيل يلزمه الارش والاول امر في
التاسعة من تزوج امه على حرة مسلمة فوطئها قبل الاذن كان عليه ثمن
حد الزنا **العاشرة** من زنى في شهر رمضان نهارا او ليلا عوقب زيادة
على الحد لانها كالحرمه وكذا لو كان في مكان شريف او زمان شريف
الباب الثاني في اللواط والسوق والقيادة اما اللواط فهو على الذكركم
بايقاب وغيره وكلاهما لا يثبتان الا بالقرار اربع مرات او شهادة
اربعة رجال بالعاينة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحريه
الاختيار فاعلا كان او منفولا ولو اقر دون الاربع لم يحد وعزير
شديد لك دون الاربعة لم يثبت وكان عليهم الحد للمفرقة ويحكم في كل

شهادة

كان

فيه بعلمه

٢٧٨
 امام كان او غيره على الاصح وموجب لا يقاب القتل على الفاعل والفعل
 ان كان كل منهما بالغاً فلا ويستوى في ذلك الحر والعبد والمس
 والكافر والمحسن وغيره ولو لاط البالغ بالضم موقفاً قتل البالغ والاب
 الصبي وكذا لو لاط مجنون ولو لاط بعبد حداً قتل او جلد او لواط
 العبد الا كراه سقط عنه الحد دون الولي ولو لاط مجنون بعاقل
 حد العاقل في ثبوتة على المجنون قولان اسبغها السقوط ولو لاط
 الذي بمسلم قتل وان لم يوجب ولو لاط بمثله كان الامام مخيراً بين اقامة
 الحد عليه وبين دفعه الى اهله ليقبوا عليه حذم وكيفية اقامة
 هذا الحد القتل ان كان اللواط ايقاباً وفي رواية ان كان محصناً
 وان كان غير محصن جلد والاول اشهر ثم الاما مخير في قتله بين ضرب
 بالسيف او حرقه او رمه او القائه من شاهق او القاءه عليه
 ويجوز ان يجمع بين احدهما وبين حرقه وان لم يكن ايقاباً كالنقيض
 او بين الاثنين فحد مائة جلدة وقال في يرم ان كان محصناً ويجلد
 ان لم يكن والاول اشبه ويستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر
 والمحسن وغيره ولو تكرره منه الفعل ونخله الحد مرتين قتل في الثالثة
 وقيل في الرابعة وهو اشبه والمجتمعة تحت ازار واحد مجزئتين وليس

بينهما رم بعثران من ثلثين سوطاً الى تسعة وتسعين ولو تكررت ذلك
 منها ونخله التعزير حد في الثالثة وكذا يعزير من قبل غلاما ليس له بحر
 لبهوة وان اتاب اللواط قبل قيام البينة سقط الحد ولو تاب بعده لم
 يسقط ولو كان مقراً كان الامام مخيراً في العفو والاستيفاء والحد التعزير
 مائة جلدة حرة كانت او امه مسلمة او كافرة محصنة او غير محصنة الفاعلة
 والمفعولة وقال في يرم مع الاحصان ونخل مع عدمه والاول الذي
 واذ انكرت المساقعة مع اقامة الحد ثلثا قتل في الرابعة ويسقط
 الحد بالتوبة قبل البينة ولا يسقط بعدها ومع الاقرار والتوبة يكون
 الامام مخيراً والاجنبيتان اذا وجدتا في ازار مجزئتين عزرت كل حدة
 دون الحد وان تكرر الفعل منهما والتعزير مرتين اقيم عليهما الحد
 في الثالثة فان عادت اقال في النهاية قتل والاول الاقتصار على التعزير
 احتياطاً في التجهيز على الدهر مسئلتان الاولى لا كفالة في حد ولا تاخير
 فيه مع الامكان والامن من توجع ضرره لاسفاعة اسقاط الثانية
 لو طعن وجنه فباحقت بكر او غلامت قال في يرم على المرتة الرجم وعلى
 الصبية الجلد مائة بعد الوضع ويلحق الولد بالرجل ويلزم المرتة لم
 اما الرجم فعلى ما مضى من التردد واشبهه الاقتصار على الجلد والجلد

الصبية فوجه ثابت وهو المساحقة وأما الحق الولد بالرجل فلا مراء
غيره وإن وقد اخلق منه الولد فيلق به الولد وأما المهر فلا ينسب في
انهك العذرة ودينها مهر نسائها وليست كالزانية في سقوط دينها
لان الزانية اذنت في الاقتضا وليست هذه كذا وانك بعض النساء
ذلك فغل أن المساحقة كالزانية في سقوط دينها العذرة وسقوط القرب
وأما القيامة فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنا وبين الرجال والرجال
للواط ويثبت بالاتفاق مرتين مع بلوغ المقر وكل عقل وحسنة و
اختيار أو شهادة شاهدين ومع ثبوتها يجب على القوادس خمس وسبعون
جلدة وقيل يحلق رأسه ويشتري ويتوى فيه المحرم والعبد والمسلم وكذا
وهل ينفي باول مرة قال في نه نعم وقال المفيد في نه في الثانية والاول
مروي وأما المرتبة فتعذر وليس عليها جز ولا شرة ولا نفق **باب الثالث**
في حد القذف والنظر في امور اربعة الاول في الموجب هو الرمي بالزنا
او اللواط كقول زنت او لطت او ليط بك او انت زنا او لاطت او
منكوج في دبره وما يوق في هذا الغنى صريح مع معرفة القائل بموضع
اللفظ بآي لغة اتفق ولو قال لولده الذي اقتر به لست بولدت ووجب
عليه الحد وكذا لو قال لغيره لست لابيك ولو قال زنت ما كان

أرياني الزانية فهو قذف لانه وكذا لو قال زنا بك ابوك او ابني
الزاني فهو قذف لانه ولو قال يا ابن الزانية فهو قذف لهما ويثبت
بهما الحد ولو كان المواجه كافرا لانه القذف من يجب له الحد ولو
قال ولدت من الزنا فحق وجوب الحد لانه تردد الاحتمال انفراد الاب
بالزنا ولا يثبت الحد مع الاحتمال أما لو قال ولدتك امك من الزنا
فهو قذف لانه وهذا الاحتمال اضعف ولعل الاشبه عتق التوقل في طرق
الاحتمال وان ضعف ولو قال يا زوج الزانية فالحد للزوجة وكذا
لو قال يا ابنا الزانية او يا اخا الزانية فالحد لمن نسب اليها الزنا دون
المواجه ولو قال زنت بفلاتنا ولطت به فالقذف للمواجه ثابت في
ثبوت المنسوب اليه تردد وقال في نه وط يثبت حدان لانه فعل واحد
كذب في احدهما كذب في الآخر ونحو لا نسلم انه فعل واحد لان موجب
الحد في الفاعل غير الموجب في المفعول وحيث يمكن ان يكون احدهما مختصا
دون صاحبه ولو قال لابن الملا عنت يا ابن الزانية فعليه الحد ولو
قال لابن الحدودة قبل التوبة لم يجب به الحد وبعد التوبة يجب الحد
ولو قال لغيره زنت بك فلها حد على التردد المذكور ولا يثبت في
طرف حد الزنا حتى يقرر اربعاً ولو قال يا ديوث او يا كشي او يا زنا

او غير ذلك من الالفاظ فان افادت القذف فعرفنا القاذف لزمه الحد وان
لم تعرف فائدتها او كانت مفيدة لغيره فلا حد ويعتبر ان افادت فائدة
يكبرها الواحد وكل تعريض مما يكبره الواحد لم يوضع للقذف لغة
ولا عرف فثبت به التعريض لا الحد كقولك انت ولدنا محرما او حملت بك
امك في حبسها او يقول الزوجة لم اجدك عذراء او يقول يا فاسق او
يا ثلب الخ وهو متظاهر بالستر او يا خنزير او يا ضيع او يا خنزير
ولو كان المقول مستحقا للاستخفاف فلا حد ولا تعريض وكذا كل ما
يوجب اذى كقولك يا اجدنا او يا ابرص **الثاني** في القاذف ويعتبر فيه
البلوغ وكمال العقل فلو قذف الضبي لم يحد ويعتبر ان قذف سلفا
بالغاخر او كذا الجنون وهل يشترط في وجوب الحد الكامل الحرية قيل
نعم وقيل لا فعلى الاول يثبت نصف الحد وعلى الثاني يثبت الحد كله
وهو ثمانون ولو اتى القذف والحرية وانكر القاذف فان ثبت
احدهما عمل عليه وان جهل ففيه تردد اظهر ان القول قول القاذف
لتطرق الاحتمال **الثالث** في القذف ويشترط فيه الاحصاء وهو
عبارة عن البلوغ وكمال العقل والحرية والاسلام والعفة في سلكها
وجب بقذف الحد ومن فقد هاء بعضها فلا حد وفيه التعريض كقولك

يشترط

صبي او مملوكا او كافرا او متظاهرا بالزنا سواء كان القاذف مسلما او كافرا
او حرا او عبدا ولو قال المسلم يا ابن الزانية وامك الزانية وكاتمة كذا
او امة قال في زعمه عليه الحد تاما للحرية ولدها والاشبه التعريض ولو قذف
الاب ولد لم يحد وعزروا كذا القذف زوجته الميتة ولا وارثا لا
ولده نعم لو كان لها ولد من غيره كان له الحد تاما ويحد الولد لو قذف
اباه وامة والامة لو قذفت ولدها وكذا الاقارب **الرابع** في الاحكام
وفي مسائل **الاول** ان قذف جماعة واحد بعد واحد فلكل واحد
حد ولو قذفهم بلفظ واحد وجاءوا مجتمعين فلكل حد واحد ولو
اقر قواة المطالبة فلكل واحد حد وهل الحكم في التعريض كذا قال
جماعة نعم ولا معنى للاختلاف هنا وكذا لو قال يا ابن الزانية فاحد
لها ويحد حد واحد مع الاجتماع على المطالبة وحدين مع التقاب
الثانية حد القذف موروث يرثه من يرث المال من الذكور وان
لا ناس بعد الزوج والزوجة **الثالثة** لو قال ابنك ان لا تطأ
بنتك زانية فاحد لهما لا للمواخبة فان سبقا بالاستيفاء او العفو فلا
يحد وان سبق الاب قال في زعمه المطالبة والعفو فيه اشكال لان
المستحق موجود وله ولاية المطالبة فلا يسلط الا على غيره من الحق

الرابعة اذا ورث الحد جماعة لم يقط بعضه بعفو البعض للباقين المطالبة بالحد تاما ولو بقي واحدا مالو عفى الجماعة او كان المستحق واحدا عفى فقد سقط الحد والمستحق الحد ان يعفو قبل ثبوت حقه وبعد وليس للحاكم الاعتراض عليه ولا لقيام الابعاد طالبة المستحق **الخامسة** اذا تكرر الحد بتكرار القذف مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اول وقت في الحد فخذ فقال الذي قلت كان صحيحا وجب بالثالث التعزير لانه ليس بصريح القذف المتكرر يوجب حدا واحدا لا اكثر **السادسة** لا يسقط الحد عن القاذف الا بالبينة المصدقة او تصديق مستحق الحد او العفو ولو قذف زوجته يسقط الحد بذلك وباللعان **السابعة** الحد ثمانون جلدة حرا كان او عبدا ويحجل بشيابه ولا يجزى ويقتصر على الضرب المتوسط ولا يبلغ به الضرب في الزنا ويشتر القاذف ليغتصب ثم يثبت القذف به ثمانية عدلين او الاقرار مرتين ويشترط في المقر التكليف الحرية والاختيار **الثامنة** اذا قاذف انسان سقط الحد وعزرا **التاسعة** قيل لا يعزركم الكفر مع التابن بالالفاظ والتعير بالامراض الا ان يخفى حد في نفسه فبعضها الامم ما يراه ويلحق بذلك مسائل اخر **الاول** من سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل سامعا لم يخف على نفسه الضرر او ماله او غيره من اهل الدين وكذا سب

بذلك

احد الائمة **الثانية** من اتى النوبة وجب قتله وكذا من قال لا ادرى محمد بن عبد الله صديق او لا وكان على ظاهر الاسلام **الثالثة** من سب بالتحريق قتل ان كان مسلما ويؤدب ان كان كافرا **الرابعة** يكره ان يراى في نأديب الصبي على عشرة اسواط وكذا المملوك وقيل ان ضرب عبدا غير حد الزمة اعماقه وهو على الاستعجال **الخامسة** كل ما فيه التعزير من حقوق الله سبحانه يثبت بباهدين او الاقرار مرتين على قول ومن قذف امته او عبدا وعزرا كالاجنبي **السادس** كل من فعل محرما او ترك واجبا فلا مام تعزيره بما لا يبلغ حد او تقديره الى الامم ولا يبلغ به حد الحر في الحر ولا حد العبد في العبد **الربيع** في حد السكر والعقاع ومباحته **ثلاثة** **الاول** في الموجب هو تناول السكر والعقاع اختيارا مع العلم بالتحريم ان كان المتناول كاملا فمذنب فبواحدة شرطا تناول ليعم الشرب والاصطباغ واخذ من زجاج بالادوية والاعذية ونحو بالسكر من شأنه ان يسكوفان الحكم يتعلق بشال القطرة منه ويستوى في ذلك الخمر وجميع السكوات التوتية والزيتونية والعسلية والنزه العول من الشعير والحفظة والذرة وكذا العول من شيئين او ما زاد ويتعلق الحكم بالعصير اذا علا وان لم يقذف بالزيت

بالجور ان يذهب بالغليان ثلثاه او ينقلب خلا وباعده ان حصلت فيه الشدة السكرية اما التمر ان اغلا ولم يبلغ حد الاسكار ففيه حرمة زبد والاشبه بقاؤه على التحليل حتى يبلغ ذلك وكذا البعثة الزبيلة انقع في الماء فغلي من نفسه او بالثلث والاشبه ان لا يجر مما لم يبلغ الشدة السكرية والفقاع كالشديد السكرية التحريم وان لم يكن مسكرا وفي وجوب الامتناع من التداوي به والاصطباغ واشترطنا الاختيل بنفسه المالك فانه لا حد عليه ولا يتعلق الحكم بالسلب ما لم يكن بالغاعاقلا وكما سقط الحد عن المكره يقطع عن جمل التحريم او جمل الشرب ويثبت شهادة عدلين مسلمين ولا يقبل فيه شهادة الشافعية ولا منفردة بالاقرار دفتين ولا يكفي المرة ويشترط في المقر البلوغ وكما العطل والحرية والاختيل **الثاني** في كيفية الحد وهو ما نون جلده رجلان كان السلب او امر به خرا كان او عبدا وفي رواية بحجة العبد اربعين وهي متركة اما الكافر فان تظاهر به خذ وان استكره عذب ويضرب بالسلب عرشا ناعلى ظهره وكفيرة وتبقى وجهه وفرجه ولا يقام عليه الحد حتى يشفى وان احدث مرتين قتله الثالث وهو المروي وقال في قتل الزوجة ولو شرب مرارا كفى حد واحد **الثاني** في احكامه وفيه مسائل **الاول**

بالتساؤل

الواحدة

تمت

لوشد واحد بشرهما والاخر يقتلها وجب الحد ويلزم على ذلك وجوب الحد لوشد ابقها نظر الى التعليل المروي وفيه تردد لاحتمال الاكراه على بعد ولعل هذا الاحتمال يندفع بانه لو كان واقعا لرفع به اما لو ارتد فلا حد **الثانية** من شر بالخمر مستحالة استتبان تاب اقيم عليه الحد وان امتنع قتل وقيل يكون حكمه حكم المرتد وهو قولي اما سائر السكرات فلا يقتل مستحالة التحقق الخلاف بين المسلمين فيها ويقال الحد مع شرها مستحالة وعجزها **الثالثة** من باع الخمر مستحالة يستتاب فان تاب ولا يقتل وان لم يكن مستحالة عجزه وما سواه لا يقتل وان ارتد ببل يرد **الرابعة** ان تاب قبل قيام البيعة سقط الحد وان تاربعها لم يسقط ولو كان ثبوت الحد باقراره كان الاصل محجرا ومنهم من منع من غير وحتم الاستيفاء هنا وهو الاظهر **تمت** تشمل على مسائل **الاولى** من استحل شيئا من المحرمات المجمع عليها كالميتة والدم والزنا ولم يحتج به من ولد على الفطرة يقتل وان ارى نكاحك لا مستحالة عجز **الثانية** من قتل الحد او التعزير فلا دية له وقيل يجب على بيت المال والاول مروي **الثالثة** لو اقام الحاكم الحد بالقتل فبان منوق الشاهد بن كانت الذبيرة بيت المال ولا يغنيها الحاكم ولا عاقلة ولو اتقن الحاكم الحامل لاقامة الحد فاقضت

عن نفسه

خوفا قال الشيخ ذرية الجين في بيت المال وهو قوي لانه خطأ وخطأ الحاكم في
بيت المال وقيل يكون على عاقلة الامام وهو قضية عمر مع علي ثم ولو
امر الحاكم بضره بالحدود ياد عن الحد ومات فعليه نصف الدية
ماله ان لم يعلم الحد لانه شبهه العمد ولو كان هو فالنصف على بيت المال
ولو امر بالقتل على الحد نزل الحد اعدا فالنصف على الحد اذ ماله
ولو زاد هو فالدية على عاقلة وفيه احتمال آخر **باب الخامس** في حجة
الترقية والكلام في السارق والسروق والحجة والحد والواحد **الاول**
في السرقة ويشترط في وجوب الحد عليه شرط **الاول** البلوغ فالو
سرق الطفل لم يحده ويؤذّب ولو تكررت سرقة قال في بعضه عنه
اولا فان عاد اذّب فان عاد حكّت انا مله حتى تدعى فان عاد قطعت
انا مله فان عاد قطعت كما يقطع الرجل ويهدر ايات **الثاني** العقل
يقطع المجنون ويؤذّب وان تكررت منه **الثالث** ارتفاع الشهادة
وقم الملك فبان غير مالك لم يقطع وكذا لو كان المال مشتركاً فاحده
ما يظن انه قدر نصيبه **الرابع** ارتفاع الشركة فلو سرق من مال الغنية
فيه روايتان احدهما لا يقطع والاخرى ان زاد ما سرقه عن نصيبه
قدر النصيب يقطع والتفصيل حر ولو سرق من المال المشترك قد نصيبه

لم يقطع ولو زاد بقدر النصيب يقطع **الخامس** ان يهتك الحرم من قبل
او مشاركا فلو هتك غيره واخرج هو لم يقطع **السادس** ان يخرج المتاع بنفسه
او مشاركا ويتحقق الاخراج بالمباشرة او بالتسبب مثل ان يشده بحبل ثم يجذبه
من خارج او يضعه على دابة او جناح طائر من شأنه العود اليه ومن امر صبي
غير مميز باخراجه تعلق بالأمر القطع لان الصبي كالآلة **السابع** ان يكون
والدا من ولده ويقطع الولد لو سرق من والده وكذا يقطع الابن اذا
الأم لو سرقته من الولد **الثامن** ان ياخذ سراً فلو هتك فمراظاً هراخذ
لم يقطع وكذا المساس لو خان ويقطع الذي كاسله والمملوك مع قيام
البينة وحكم الانثى في ذلك كله حكم الذكر مسائل **الاولى** لا يقطع الزاني
سرق الرهن وان استحق المهرن الامساك ولا الوجع العين المستأجرة وان
كان ممنوعاً من الاستعانة مع القول بملك النفعة لان لم يتحقق اخراج
لنصيب من مال المسروق منه حالة الاخراج **الثانية** لا يقطع عبد الاثنا
بسرقة ماله ولا عبد الغنية لو سرق منها لان فيه زيادة اضرار نعم يؤذّب
بما يجنبه المهرنة **الثالثة** يقطع الاجير اذا اخرج المال من دونه رواية
لا يقطع وهي موهلة على حالة الاستيلاء وكذا الزوج اذا سرق من زوجته
او الزوجة من زوجها وفي الغيب قولان احدهما لا يقطع مطلقاً وهو المثل

والاخر يقطع ان احرز من رونه وهو شبه **الرابعة** لو اخرج متاعا فقال
صاحب المنزل سرقة وقال الخرج وهبته او اذنت لي في اخراجه سقط
الحمل للثبته وكان القول قول صاحب المنزل مع ميمنه في المال وكذا لو
قال المال لا وانكر صاحب المنزل قال القول قول ميمنه وبغيره الخرج ولا
قطع لمكان الثبته **الثاني** في السرقة ولا يقطع فيما ينقص عن ربع
ويقطع فيما بلغه ذهباً خالصاً مضروباً عليه السكة او ما يقدر به
ثوباً كان او طعاماً او فاكهة او غيره كان اصله الا باحة او لم يكن ^{بطل}
ما يملكه المسلم في الطين والحجارة والرخام رواية بسقوط الخسعية
ومن شرطه ان يكون محرراً بقفل او غلق او دفن وقيل كل وضع ليس بركن
الدخول اليه الا باذنه فاليس محرراً لا يقطع سارقاً كما اخذ من الارحيم
والحمامك والمواضع المادون في غشيانها كالساجد وقيل ان اكل
المالك من اعياله كان محرراً كما قطع النبي سارقاً من صفوان في الحجر
وفيه تردد وهل يقطع سارقاً ستارة الكعبة قال في طو و نعم في
اشكال لان الناس في غشيانها شرع ولا يقطع من سرق من جيلين
او كنه الظاهرين ويقطع لو كانا بالطينين ولا قطع في ثمره على شرطه يقطع
لو سرق بعد احرانها ولا على من سرق ما كولا في غل جماعة ومن سرق

صغير افا كان ملوكاً قطع ولو كان حراً فباعه لم يقطع حداً وقيل يقطع
منه دفعاً لفساده ولو اعار بيتاً فنقبه المغير وسرق ماله المستعير قطع وكذا
لو اجر بيتاً وسرق منه ماله المستاجر ويقطع من سرق ماله الموقوف
مع مطالبة الموقوف عليه لانه ملوك له ولا يصير الجمل محرزاً بمثلها
صاحب دار الغنم باشراف الراعي عليها وفيه قول اخر للشيخ ولو سرق به
المحرز او من ابنته قال في قطع لانه محرز بالعادة وكذا النكاح الانسان
في داره وابوابها مفتحة ولو نام زال الحزن وفيه تردد ويقطع سارق
الكفن لان القبر حرز له وهل يشترط بلوغ قيمته نصاً باقيل نعم وقيل لا يشترط
في المرة الاولى دون الثانية والثالثة وقيل لا يشترط والاقل الشبه
ولو نيش ولم ياحذر عزه ولو نكز منه الفعل وفات السلطان كان لقتله
للدفع **الثالث** ما يثبت به ويثبت بشهادة عدلين او بالقرارين
ولا يكفي المرة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار
فلو اقر العبد لم يقطع لما ينقض من اطلاق مال الغير وكذا لو اقر بركها
ولا يثبت به حد ولا غرم فلورثه السرقة يعينها بعد الاقرار بالقر
قال في النهاية يقطع وقال بعض الاصحاب لا يقطع لتطرق الاحتمال الى
الاقرار اذ من الممكن ان يكون المال في يده من غير حصة السرقة وهذا حق

ولو اقر من بين ورجع لم يسقط الحد وغتت الإقامة ولزم الغرم ولو اقره
 لم يجب الحد وجب الغرم الرابع في الحد وهو قطع الاصابع الاربع
 من اليد اليمنى ويترك له الراحة والابهام ولوسرق ثانية قطعت رجله اليسرى
 من مفصل القدم ويترك له العقب يعتمد عليه فان سرق الثالثة حبس
 دائما ولوسرق بعد ذلك قتل ولو تكررت السرقة فالحد الواحد كاف
 ولا يقطع اليسر مع وجود اليمنى بل يقطع اليمنى ولو كانت سلافة وكذا
 لو كانت اليسر سلافة او كانتا سلاطين قطعت اليمنى على التقديرين ولو
 لم يكن له يسار قال في طه قطعت يمينه رواية عبد الرحمن بن الحجاج
 عن ابي عبد الله لا يقطع والا قال اسبه اما لو كان له يمين جين القطع
 فذهب ليرقطع اليسر للعلق القطع بالذاهبة ولوسرق ولا يميز لوقته
 في يمينه قطعت يساره وفي طه ينقل الرجل ولو لم يكن له يسار قطعت رجله
 اليسرى ولوسرق ولا يميز له ولا رجل حبس في الكل اشكال من انه يخط
 عن موضع القطع فيقف على اذن الشرع وهو مفقود ويسقط الحد
 بالتوبة قبل شؤته ويحتمل لو تاب بعد البيعة ولو تاب بعد الاقرارتين
 يحتمل القطع وقيل بخير الامام في الإقامة والعفو على رواية فيها ضعف
 ولو قطع الحد ايساره مع العلم فعليه الفصل ولا يسقط قطع اليمنى الا

شلاطين

حيث

ولو قطعت اليمنى فعلى الحد الذي وهب له سقط قطع اليمنى بها قال في طه
 لتعلق القطع بها قبل ذهابها رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر قال ان عليا عليه السلام
 لا يقطع يمينه وقد قطعت شماله واذا قطع السارق يستحب حمله بالزيت
 المغلي نظرا له وليس بلان وسراية الحد ليست مضمونة وان اقيم في حجر
 او بر دلالة استيفاء سائح الخامس في اللواحق وهي مسائل الاول
 يجب على السارق اعادة العين السرقة فان تلفت غرم مثلها اقيمها
 ان لم يكن لها مثل وان نقصت فعليه ارش النقض ولو مات دفعته
 الى ورثته وان لم يكن له وارث دفعها الى الامام الثانية اذا سرق ثلثا
 نصا باق وجوب القطع قولان قال في يمينه يجب القطع وقال في انا
 نقتل ثلثه ببلغ نصيب كل واحد نصا باق طه وان كان دون ذلك
 فلا قطع والتوقف احوط الثالثة لوسرق ولم يقدد عليه ثم سرق ثانية
 قطع بالاخيرة واغرم المالكين ولو قامت الحجة بالسرقة ثم اساك حتى
 قطع ثم شهدت عليه باخرى قال في يمينه قطعت يده بالاولى ورجله بالثانية
 استناد الى الرواية وتوقف بعض الاحكام فيه وهو اولى الرابعة
 قطع السارق موقوف على مطالبة السروق منه فلو لم ير افعه لم يرفع
 الاملا وان قامت البيعة ولو وهبه السروق سقط الحد كذا في الوعفي

ان عليا عليه السلام

قطعت

عن القطع فاما بعد المرافعة فانه لا يسقط بيمينه ولا عفوفه لورق
ملا فلكه قبل المرافعة يسقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسقط
الخامسة لو اخرج المال واعاده الى الحر لم يسقط الحد لمصول السلبات
وفيه ترد من حيث ان القطع موقوف على المرافعة فان ادفعه لاحدا
لم يبق له المطالبة ولو هتك الحر جماعته فخرج المال احدهم فالقطع
عليه خاصة لانفراده بالموجب ولو قرته احدهم فخرج الاخر فالقطع
على المخرج وكذا لو وضعها الذاخل في وسط النقب واخرجها الخارج
وقال في ذلك لا قطع على احدهما لان كل واحد لم يخرج عن كمال الحر
السادسة لو اخرج قدام النصف دفعة وجب القطع ولو اخرج من رافق
وجوبه ترد واحدة وجوب الحد لانه اخرج نصابا واشترط المرة
في الاخراج غير معلوم **السابعة** لو نكب فخذ النصف فاحدث فيه حدثا
ينقص به قيمته عن النصاب اخرج به مثل ان خرج الثوب وزعم الشقا
فلا قطع ولو اخرج نصابا فنقصت قيمته عن النصاب قبل المرافعة ثبت
القطع **الثامنة** لو ابتلع داخل الحر ما قدره نصابا كاللؤلؤة فانك
يتعدى اخرج به هو كالتالف فلا حد وان اتفق خروجهما بعد خروجه
فهو نصاب وان كان خروجهما متا لا يتعدى بالنظر الى العاة فلع لا يري

يجري ايداعها في **البيت الناس** في حد الخاطب المطلب كل من جرد
السلام للاحقة المذمومة بزاز يجرب لا كان او يها رافه صر وغيره وهل
يشترط كون من اهل البيت فيه ترد واحدة انه لا يشترط مع العام بقدر
الاحقة ويستوى ذلك الحكم الذكر والامثان اتفق وفيه ثبوت هذا
الحكم المخرج مع ضعف عن الاحقة ترد اشبه الثبوت ويجوز ان يقصد
ولا يثبت هذا الحكم للطليع ولا للتردد ويثبت هذه الجنايات بالاثبات
ولمرة وبشهادة رجلين عدلين ولا يقبل شهادة النساء منفردات
ولامع الرجال ولو شهد بعض الصور على بعض لم يقبل وكذا لو شهد
الماخوذون بعضهم لبعض اما لو قالوا عرضوا لنا واخذوا هؤلاء
قبل ان لا يثبت من ذلك تهمة تمنع الشهادة وحده المطلب لقتل او
لصلب والقطع مخالفات والنفي وقد ترد فيه الاصح فقال الميرزا
بالتخيير وقال الشيخ ابو جعفر بالترتيب يقتل ان قتل ولو عفى ولحق
الدم قتل الامه ولو قتل واخذ المال استعيد منه وقطعت يده
اليمن ورجله اليسرى ثم قتل وصلب وان اخذ المال ولم يقتل يقطع
مخالفات وفيه ولو جرح ولم ياخذ المال اقتض منه وفيه ولو اقصر على
شهر السلام والاحقة نفى لا غير واستند في التفصيل الى الاحكام

الذات عليه وتلك الأحاديث لا تنقل عن ضعف استأوا واضطر
في متن أو قصور في دلالة فالأول العمل بالأول مستكاف ظاهر الأثر
ههنا مسائل **الأولى** إذا قتل المحل بغير طلب المال تخم قتلته قولا
أن كان المقتول كفوا ومع عقولته حد سواء كان المقتول كفوا ولم يكن
وإذا قتل لطلب المال كان كقاتل العمد وأمره إلى الولي أما لو جرح طلبا
للمال كان القصاص إلى الولي ولا يتعمد الاقتصار في الجرح حد ابتداء
يعفو الولي على الظاهر **الثانية** إذا تاب قبل القدرة عليه سقط الحد
يسقط ما يتعلق به من حقوق الناس كالقتل والجرح والمال ولو تاب
بعد الظفر لم يسقط عنه حد ولا قصاص ولا غيره **الثالثة** اللص
محارب فإن أدخل دارا متعلبا كان لصاحبها ربه فإن أدى
الدفع إلى قتله كان مضايعا ولا يضمنه الدافع ولو جنى اللص عليه
ضمن ويجوز الكف عنه أما لو أدار نفسه للدخول عليه فالواجب الدفع
ولا يجوز الاستسلام والحال هذه ولو عجز عن المقاومة وأمكن الهرب
وجب **الرابعة** يصلب المحل جبا على القول بالتخيير ومقتولا على القول
الآخر **الخامسة** لا يترك على خشبة أكثر من ثلاثة أيام ثم ينزل ويقتل
ويكفن ويصلى عليه ويدفن ومن لا يصلب لا بعد القتل لا يقتل

تفسير لا ينفذ مقدمه أمام القتل **السادسة** ينفي المحل عن بلده ويكتب له
كل بلد يأوى إليه بالنوع من مؤاكلته ومشاربته ومساكنة شربها
ولو قصد بلده الشرك منع منها ولو مكثوه من دخولها فقتلوا حتى يخرج
السابعة لا يعتبر في قتل المحل أخذ النصيب وقت يعتبر ولا انتزاعه
من حوز وعلى ما قلناه من التخيير لا فائدة في هذا البحث لا ينجون
قطعه وإن لم يأخذ بالأدوية قطعه إن يقطع بميثاق تخم ثم يقطع
رجله اليسرى وتخم ولو لم تخم في الموضعين جلا ولو قتل أحد العتق
اقصر ما على قطع المجرم ولم ينتقل إلى غيره **الثامنة** لا يقطع المستلب
ولا المختلس ولا المحتال على الأموال بالتزوير والوسائل الكاذبة بل
يستعاض منه المال ويعزروا وكذا البئح ومن سقى غيره مرقدا لكان
جنى ذلك شيئا ضمن الجناية **القسم الثاني** من كتب الحدود وفيه أبواب
الأول في المرتد وهو الذي كفر بعد الإسلام وهو قسمان الأول
من ولد على الإسلام وهذا لا يقبل إسلامه لو رجع ويقتل قتلته
منه ورجته وتعتد منه عدة الوفاة وتقسم أمواله بين ورثته وإن
التحق بدار الحرب أو اعتصم بما يحول بين الأمام وقتله ويسترد الأمان
البلوغ وكمال العقل والاختيار فلو أكره كان نطقه بالكفر لغوا ولو أكره

الكرام مع وجود الامارة قبل ولا تقتل المرتبة بالردة بل غيب دائما وان كانت
مولودة على الفطرة ونفسه في اوقات ^{القتل} الصلوات **الثاني** من اسلم عن كفر
ثم ارتد فهذا يستتاب فان امتنع قتل واستتابه واجبة وكما يستتاب
فقتل ثلثة ايام وقيل القدر الذي يمكن معه الرجوع والاقل مرتضى
هو حر لانيه من التالف لان العذر ولا تزول عنه اما كذبل تكون راقية
عليه وينفخ العقد بينه وبين زوجته ويقف نكاحها على انفس العقد
وهي كعدة المطلقة ويقض من امواله ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة
وتؤدى منه نفقة الاقارب مادام حيا وبعد قتل نفقة ديونه وما
عليه من الحقوق الواجبة دون نفقة الاقارب ولو قتل او طلق كانت
تركة لواثره المسلمين فان لم يكن له وارث مسلم فهو لامرأته وولده
بحكم المسلم فان بلغ مسلما فلا بحث وان اختلف الكفر بعد البلوغ ينتيب
فان تاب والاقتل ولو قتل قاتل قبل وصفه بالكفر قتل به سواء قتل
قبل بلوغه او بعده ولو ولد بعد الردة وكانت امه مسلمة كان حكمه
كالاقل وان كانت مرتدة والحمل بعد الردة كان حكمه كالاقتل
المسلم بقتله وهل يجوز استرقاقه ترد الشيخ فتاوى يميز لا يميز بين
كافرين وتارة يمنع لان اباه لا يمتزق لحرمة الاسلام فلذا الولد هذه

اول ويجوز الحاكم على امواله لئلا يمتزق فيها بالانلاف فان عاد فهو واحد بها
وان التقي بدار الكفر بقيت على الاحتفاظ ويبيع منها ما يكون له الغبطة
في بيعه كالحيوان مسائل من هذا الباب **الاول** ان انكرت الارثداد
قال الشيخ يقتل في الرابعة قال وروى اصحابنا يقتل في الثالثة ايضا **الثانية**
الكافران الكره على الاسلام فان كان من يقر على دينه لم يحكم باسلامه
وان كان من لا يقر حكم به **الثالثة** اذا صلى بعد ارتداده لم يحكم بعونه
سواء فعل ذلك في دار الاسلام او دار الحرب **الرابعة** قال الشيخ في ط
السكان يحكم باسلامه وارتداده وهذا يشكل مع اليقين بزوال التيمم
وقد رجح منه في **الخامسة** كل ما يتلفه المرتد على السلام يضمنه في
دار الحرب او دار الاسلام حالة الحرب وبعد انقضاءها وليكن
الحرص ورمح خطر الزرع في الموضعين لتساويهما في سبب الغرم **السادس**
اذا جن بعد ردته لم يقتل لان قتله مشروط بالامتناع عن التوبة ولا
حكم لامتناع المجنون **السابعة** اذا تزوج المرتد لم يصح سواء تزوج
بمسلمة او كافرة لحرمة الاسلام المانع من التمسك بعقد الكافر
وانصافه بالكفر المانع من نكاح المسلمة **الثامنة** لو زوج بنته المسلمة
لم يصح لقصور ولا يمتزق لحرمة الاسلام على المسلم ولو زوج امته ففي صحة

نكاحا ترد واشبهه الجواز **الثالثة** كلمة الاسلام ان يقول اشهدان لا اله الا الله
 الله وحده لا شريك له واشهدان محمد ام عبد ورسوله وان قال
 مع ذلك وابرم من كل دين غير الاسلام كان تأكيد او يكفي الاقتصار
 على الاول ولو كان مقرا بالله سبحانه وبالنبي جاحدا وعموم نبوته او
 وجوده احتاج الى زيادة تدل على رجوعه عما حده تمت فيها مسائل
الاولى التي اذا انقض العهد ولو بدار الحرب فاما ان امواله باق
 فان مات ورثه وارثه الذي والحرج واذا انتقل الميراث الى الخبز وال
 الامان عنه واما اولاده الاصاغر فهم باقون على الذمة ومع بلوغهم فهم
 مخيرون بين عقد الذمة لهم باداء الجزية وبين الانصراف الى ملأهم **الثانية**
 اذا قتل المرتد مسلما عدا فللولى قتله قويا او يقطع قتل الردة ولو عفى
 الولي قتل بالردة ولو قتل خطأ كانت الذمة في ماله محقة مؤجلة لان لا
 عاقلة له على تردده ولو ملك او قتل حلت كما تحل الاموال المؤجلة
الثالثة اذا تاب المرتد فقتله من يعتقد بقائه على الردة قال الشيخ
 القوي لمحقق قتل المسلم طالما ولا الظاهر انه لا يطلق الردة بعد
 توبته وفي القصة تردده لعدم القصد في قتل المسلم **الباب الثاني**
 استيان المباح ومولى الاموات وما تابعه اذا ولى البالغ العاقل بيمينه

ما كوله اللهم كالشاة والبقرة تعلق بوطئها احكام تعزير الواطي واغرم فيها
 ان لم تكن له وتعزير الموطنة وجوب ذبحها واحراقها اما التعزير فقتل
 الى الامام وفي رواية خمسة وعشرين سوطا وفي الاخرى الحد وفي اخرى
 يقتل المشهور الاول واما التحريم فيتنزل لهما ولبنها ونسلها تبعها
 لغيرهما والذبح اما تلقيا او لا يؤمن من شياع نسلها وتعد اجنبا
 واحراقها لثلاثة تشبه بعدتها بالحلل وان كان الامر لاهم فيها ظاهرا
 لا كهمها كالحمل والبغال والحمير لم يذبح واغرم الواطي منها صاحبها
 واخرجت من بلد الواقعة وبيعت في غيره اما عبادة لالعة مفهومة
 لنا اول ثلثة يعزيرها صاحبها وما الذي يصنع بثمنها قال بعض اصحاب
 يتصدق به ولم يعرف المستند وقال الآخرون يعاد على المغرم وان كان
 الواطي هو المالك دفع اليه وهو اشبه ويثبت هذا بشهادة رجلين
 عدلين ولا يثبت بشهادة النساء الفردين وانضم وبالاقرار ولو قرأ
 ان كانت الذات له ولا يثبت التعزير حسب وان تكرر الاقرار قتل
 لا يثبت الا بالاقرار مرتين وهو غلط ولو تكرر مع تحلل التعزير ثلثا
 قتل في الرابعة ووطى الميتة من بنات آدم كوطى الحية في تعلق الاثم و
 الحد واعتدلت الاصلان وعدمه وهذا الجناية اخش فتعاطى العقوبة

ضرب

زيادة عن الحق بما يراه الامام ولو كانت زوجته اقصرغ الساربع على التعزير
 وسقط الحد بالشبهة وفي عدة الحجة على ثبوت خلاف قال بعض الفقهاء
 يثبت بشاهدين لا بشهادة على فعل واحد بخلاف الزنا بالحجة قال
 بعض لا يثبت الا باربعة لان زنا اولان شهادة الواحد قدن فلا يثبت
 الحد الا بشكك الاربعة وهو شبه اما الاقرار فتابع للشهادة فتعتبر
 في الشهور اربعة اعتبر في الاقرار مثله ومن اقصر على شاهدين قال في
 الاقرار كان مسئلتان **الاولى** من لاهب ميت كان كاللاقط بالحي
 بعتر تغليظا **الثانية** من استننى بيده عزير فقد يره منوط بنظر
 الامام وفي رواية ان عليا ضرب يده حتى احمرت وزوجه مرييت
 المال وهو تدبير استصلمه لان من اللواز ويثبت بشهادة عدلين
 او بالاقرار ولو مرة وقيل لا يثبت بالمرة وهو **الباب الثالث في القتل**
 للانسان ان يدفع عن نفسه وحريمه وماله من اللطاع ويوجب اعطاء الاموال
 فلما دفع النعم بالصباح اقصر عليه ان كان في موضع يلحقه الخبز ان لم
 يندفع عول على اليد فان لم تغني فبالعصا فان لم تكف فبالسلاح
 يذهب من المدفوع هذاجر حاكم او قتلا ويستوى في ذلك الحر
 والعبد ولو قتل الدافع كان كالشهيد لا يبدى ما لم يتحقق قصد القتل

دفعه مادام مقبلا ويعتق الكف مع اديان ولو ضره فعطلة لم يذنب
 عليه لاندفاع ضرره ولو ضره مقبلا فقطع يده فلا ضمان على الضابط
 في الجرح ولا في الشراية ولو لم يضره اخرى فالثانية مضمونة فان اندملت
 فالقصة في الثانية ولو اندملت الاولى وسرت الثانية ثبتت القصة في
 النفس ولو سرت الاولى يقتص منه المذهب بثبوت الفصل بعد رتصف
 الدية ولو قطع يده مقبلا ورجله مدبر اثم يده مقبلا ثم سري الجميع قال
 في قطع عليه تلك الدية ان تراصبا وان اراد الولي الفصل جاز بعد ثلثة
 الدية اما لو قطع يده ثم رجله مقبلا ويده اخرى مدبر او سري
 الجميع فان توافقا على الدية فنصف الدية وان طلب الفصل رتصف
 الدية والفرق ان الجرحين هنا تواليا فخرى بالجرح الواحد ليس
 كذلك الاولى وفي الفرق عند ضعف والاقر بان الاولى كالثانية
 لان جناية الطرف يسقط اعتبارها مع الشراية كالوقوع يده واجر
 رجله ثم قطع الاول يده الاخرى دفع الشراية هما سواء الفصل والثاني
 مسائل من هذا **الباب الاول** لو جرح مع زوجته او مملوكة او غلام
 من بينا لدون الجماع فله دفعه فان ابه ^{الدية} الدفع عليه فهو **الحد الثاني**
 من اطلع على قوم فلم يجره فلو اصر فزموه بحصا او عود فحفي ذلك

عليه كانت الحناية هدا ولوا بد من غير زجره ضمن ولو كان الطاع حرا
 لنشأ صاحب المنزل اقصر على زجره ولو رآه الحال هذه فخره عليه ولو
 كان من النشأ جرحه جان زجره ورؤية لا تليق للمحر هذا الاطاع **الثالث**
 لو قتل في منزله فأتى انه اراد نفسه او ماله وانكر الورثة فاقام هو البيتة
 ان الداخل كان داسيف مشهور مقبلا على صاحب المنزل كان ذلك
 علامة قاضية برجحان قول القاتل ويسقط الضمان **الرابعة** للانذار
 الذابة الصائلة عن نفسه فلو تلفت بالدفع فلا ضمان **الخامسة** لو عض
 على يد انسان فانزع المعضوض يد فندمرت اسنان العاقر كانت
 هدا ولو عدل الى تخليص نفسه بلطخة او جرحه ان تعدد التخلع
 لا خف جاز ولو تعدد ذلك جاز ان يعجز بكيين او خنجر متى قدر
 على التخلع بالاسهل فخطا الى الاثق ضمن **السادسة** الزحفان العايلان
 يضمن كل منهما ما يجنيه على الآخر ولو كفت احدهما فصال الآخر بقصد
 الكاكت الدفع عن نفسه لم يكن عليه ضمان اذا اقتصر على ما يحصل به الدفع
 والاخر يضمن ولو تجلح اسنان فأتى كل منهما ان قصد الدفع عن نفسه
 حلف المنكرو ضمن **المراجع السابعة** ان امره الاطاع بالصعود الى غلدار
 النزول الى بئر فان اكرهه قيل كان ضامنا للذبة وفي هذا القول

منافاة المذهب ويتقدرة نائيه ولو كان ذلك لصلى عاتية كانت
 الدية في بيت المال وان لم يكرهه فلا دية اصلا **الثامنة** ان الدية وجبة
 تاديبا مشروعا فانت قال الشيخ عليه ديتها لان مشروط بالاستلام في
 ترد لان من جملة التعزيرات السابعة ولو ضرب الضية ابوه او جد
 لابي تاديبا فوات فعليه دية في ماله **التاسعة** من به سلعة ان امر
 بقطعها فوات فلا دية على القاطع ولو كان مولا عليه فالدية على القاطع
 ان كان وليا كالاب والجد للاب وان كان اجنيا ففي القود ترد **الاول**
 الدية في ماله لا القود لان لم يقصد القتل **كتاب القصاص**
 وهو قيمان **الاول** في قصاص النفس والنظر فيه يستدعي فصول **الاول**
 في الموجب وهو ان هان النفس المعصومة الكافئة عدا عدونا وتحقيق
 العمد بقصد البالغ العاقل لا القتل بما يقتل غالبا او قصد القتل بما
 يقتل نادرا فانفق القتل فالاشبه القصاص وهل يتحقق مع القصد الى
 لفعل الذي حصل به الموت وان لم يكن قاتلا في الغالب ان المقصد به
 القتل كما لو ضرب به محصاة او عود خفيف فيه روايتان اشهرهما ان الزل بعد
 يوجب القود ثم العمد قد يحصل بالبطر وقد يحصل بالتسبب كما
 المباشرة كالذبح والخنق وسقي السم القاتل والضرب بالسيف الساكن

لرج

والمقتل والجرح العام والجرح في المقتل ولو بغزاة أو بآلة التنبؤ من قبل
 المرتبة الأولى انفراد الجاني بالتبني المتلف وفيه صور الأولى لورماه
 بهم فقتله قتل لأنه متى قصد به القتل بالبا وكذا الوراء بجرح المخبئ
 كذا لو خفه بجمل ولم يبرح عنه حتى ملك أو أرسله منقطع النفس أو
 ضما حتى مات أما لو حبس نفسه بغيره لا يقتل مثله غالباً ثم أرسله
 ذات ففي القصد تردد والاشبه القصد ان قصد القتل والذاتين
 لم يقصدوا واشبه القصد الثانية اذا ضربه بعضاً مكرراً ما لا يقتل
 مثله بالنسبة الى بدنه وزمانه فوات فهو عمد ولو ضربه دون ذلك
 فاعقبه ضرباً ومات فالجرح كالاول ومثله لو حبسه ومنعه الطعام
 لشراب فان كان مدة لا يتحمل مثله البقاء فيها فوات فهو عمد **الثالثة**
 لو طرحة في النار فوات قتل به ولو كان قادراً على الخروج لانه قتل قد
 يشده ولان النار قد تسبب الاعضاء بالملافة فلا يتيسر الفرار ما لو
 علم انه ترك الخروج فحاذاه فلا قود لانه اعان على نفسه وينفذ حاته
 لاديه له ايضاً لانه مستقل باتلاف نفسه وكذا الجرح فترك المداواة
 فوات لان الترابية مع ترك المداواة من الجرح المضمون والتلف من النار
 ليس بجرح الا لبقاء بل بالاحراق التجرى بالذى لولا المكث لما حصل وكذا

شبهه او صدره
 ريش

الخ

الجرح لو طرحة في النار ولو قصد فترك شدة فترق دما حتى مات أو
 القاه في ماء فامسك نفسه تحت مع القدرة على الخروج فلا قصاص لانه
 الرابعة الترابية عن جنابة العمد بوجوب القصاص مع التساوي ولو قطع يده
 عمدان فترقت الجوارح وكذا لو قطع اصبعه عمداً باله يقتل بالافضرت
الخامسة لو القى نفسه من عل على انسان عمداً وكان الوقوع مما يقتل الملام
 فهلك الاسفل فعلى الواقع القود ولو لم يكن يقتل بالكان خطأ بشيه
 العمد فيه الدية مغالطة ودر الملقى نفسه وهذا **السادسة** قال الشيخ
 لا حقيقة للتحريم في الاخطا ما يدل على ان له حقيقة ولعل ما ذكره الشيخ
 رة قريب غير ان البتة على الاحتمال اقرب فلو سحره فوات لم يوجب
 قصاصاً ولا دية على ما ذكره الشيخ وكذا لو اقترانه قتل به سحره وعلى ما
 قلناه من الاحتمال يلزمه بالاقترار وفي الاخطا يقتل الساحر وفالقت
 محمل ذلك على قتله حد الفساة لا قود **المرتبة الثانية** ان ينضم اليه مثله
 الميعة عليه وفيه صور الأولى لو قدم لطعاماً مسموماً فان علم وكان ميزاناً
 قود ولا دية وان لم يعلم فاكل فوات فلولو القود لان حكم البتة يقطع
 بالغرور ولو جعل السم فطعمه صاحب المنزل فوجده صاحباً فاكله قتل
 فالقت وطع عليه القود وفيه اشكال **الثانية** لو حفر بئر ابعيد في طريق

مدعا غير مع جهالة تقع فوات فعلية القود لان ما يقصد به القتل غالباً
 الثالثة لو جرحه فداوى نفسه بدواء سمي فان كان مجزأ فلا وجارح و
 القاتل هو المقتول فلا دية له ولولية الفصل في المرح ان كان المرح يوجب القصاص
 والا كان له ارش المرح اذ وان لم يكن مجزأ وكان الغالب فيه السلامة فالتقو
 الموت سقط ما قبل فعل المرح وهو نصف الدية فللو قتل المرح بعد
 رد نصف الدية وكذا لو كان غير مجزأ كان الغالب معه التلف وكذا
 البعث لو خاطب جرحه في لحم حتى فصرى منها سقط ما قبل فعل المرح وكان
 للو قتل الجراح بعد رد نصف الدية **المرتبة الثالثة** ان ينغم اليه مباشرة
 حيوان وفيه صور **الاولى** اذا القاه في البحر فالتقو الموت قبل وصوله
 القود لان الالقاء في البحر اطلاق بالعادة وقيل لا قود لان ما يقصد بالآفة
 بهذا النوع وهو قوتى اما لو القاه الى الحوت فالتقو فعلية القود لان الموت
 صار بالطبع فهو كالآلة **الثانية** لو اغري به كلبا عقوراً فقتله فلا شبهة
 لانه كالآلة وكذا لو القاه الى اسد بحيث لا يمكن له الاعتصام فقتله
 سواء كان مضيق او برة **الثالثة** وان فستة حية قاتلها فقتل به ولو
 طرح عليه حية قاتلها فنهشته فهلك فلا شبهة وجوب القود لانه ما جرت
 العادة بالتلف معه **الرابعة** لو جرحه ثم عضه الاسد وسرته لم يقط التقو

وهل يرتفاضل الدية الاشبه نعم وكذا لو شاركه ابوه واشترك عبد محمد
 في قتل عبد **خامسة** لو كثره والقاه في ارض مسبعة فافترسه الاسد اتفاقاً فلا
 قود وفيه الدية **المرتبة الرابعة** ان ينغم اليه مباشرة انسان اخر وفيه قود
الاولى لو حضر واحد ثم افرغ اخر يدفع نالك فالقاتل الدافع دون **الثاني**
 وكذا لو القاه من شاهق فاعترضه اخر فانفذ بنصفين قبل وصوله الى
 الارض فالقاتل هو المعرض ولو امسك واحد فقتل اخر فالقود على
 القاتل دون المسك لكن المسك محبس ابد ولو نظر لهما نالك لم يفتن
 تشمل عليه اى تنفقا **الثانية** اذا اكره على القتل فالتقو على المباشر
 دون الامر ولا يتحقق فيما عداه وفي رواية على من ركب محبس الامر
 بقتله حتى يموت هذا اذا كان المقتول عاقلاً بالغاً ولو كان غير متميز **الفصل**
 والمجنون فالقصاص على المكروه لانه بالنسبة اليه كالآلة ويستوفى ذلك
 الحر والعبد ولو كان متميزاً عارفاً غير بالغ وهو حر فلا قود والدية على
 عاقلة المباشرة قال بعض الاصحاب يقتصر منه ان يبلغ عشر وهو مطروح
 وفي المملوك المتميز يعلق الجنابة بوقته ولا قود وفي ان كان المملوك **الباشا**
 صغيراً او مجنوناً سقط القود ووجبت الدية والاول اظهر في **الفصل**
 لو قال اقتلني او لا تقتلني لم يسوغ القتل لان الاذن لا يرفع الحر ولو

الارثيم
بشر لم يحيا الفصل لا تراسع طحفة بلاذن فلا يستلظ الثاني لو قال قاتل
نفسك فان كان ميمرا فلا شيء على الذور والافعل الملوذ القود في تحقق
اكراه العاقل اشكال هذا الثالث يصح الاكراه فيما دون النفس لو قال
انقطع يد هذا او هذا والقتلتك فاقطع المكرة احدها في الفصل
تردد منشأه ان التعيين عرى عن الاكراه والاشبه الفصل على
الامر لان الاكراه تحقق والتخلص غير ممكن الا باحدها ^{التي} الثالثة لو شهد
اشان بما يوجب قتلا الفصل او شهد اربعة بما يوجب جلا الزنا او
ثبت انهم شهدوا زورا بعد الاستيفاء ضمن الحاكم ولا الحداد ولا
القود على الشهود لان تشييب متلف بعادة الشرع فعملوا علم الولا كذب
الشهود وبشر القصاص كان الفصل عليه دون الشهود لقصد ه الى
القتل العدوان من غير غرور ^{الاربع} لو جنى عليه نصيره في حكم الذبوح
وهو ان لا يبقى فيه حيوة مستقرة ودنجه اخضع على الاول القود على الثاني
دية الميت ولو كانت حيوة مستقرة فالاول جرح والثاني قاتل سواء
كانت جنائيه ما يقضى مع بال موت غالب اسبق الخوف والذلة او لا
يقضى به كقطع الائمة ^{الخامسة} لو قطع واحد يده واخر رجله فاندملت
احدهما ثم ملك فز اندمل جرحه فهو جرح واحد والاخر قاتل بقتل يده

الجرح المندمل فرع لوجرحه اشان كل واحد جرحا فان دعى احدهما
اندمال جرحه وصدة الولا لم ينفذ تصديقه على الاخر لان مقتدا
بما ولا اخذ دية الجرح من الجراح والدية من الاخر فوصيته تصدق
ولان المنكومي دعى الاصل فيكون القول قوله مع يمينه ^{السادسة} لو قطع
يده من الكوع واخر من راعه فقتلك قتلان لان سرية الاول انقطع
بالثاني لشياع المله قبل الثانية وليس كذا لو قطع واحد يده وقتله
الاخر لان السرية انقطعت بالتجمل وفي الاول اشكال ولو كان الجرح
واحدا دخلت دية الطرف في دية النفس اجماعا منا وهل يدخل فصل
الطرف في قصاص النفس اضطربت فتوى الصحيح فيه ففيه يقتصر منه
ان غرق ذلك وان ضرب به ضربة واحدة لم يكن عليه اكثر من القتل وهي
رواية محمد بن قيس عن احدهما في طرف يدخل قصاص الطرف في
قصاص النفس وهي رواية ابي عبيدة عن ابي جعفر وفي موضع اخر من
الكتابين لو قطع يد رجل ثم قتله قطع ثم قتل والاخرى ما تقتل به الثانية
لثبوت الفصل بالجنابة الاولى ولا كذا لو كانت الضربة واحدة وكذا لو
كان سرية كن قطع يد غيره فسرت النفسه فالقصاص في النفس انما
مسائل من الاستراد ^{الاولى} اذا اشتد جماعة في قتل واحد قتلوا به

والولي بالخيار بين قتل الجميع بعد ان يردهم ما فضل من دية المقتول فيأخذ
كل واحد منهم ما فضل من دية عن جانيته وبين قتل البعض ويرد الباقي
دية جانيهم وان فضل للمقتولين فضل قام به الولي وتتحقق الشركة بان يفعل
كل واحد منهم ما يقتل لو انقرب او ما يكون له شركة في الشراة مع القتل
الجناية ولا يعتبر التساوي في الجناية بل لو جرحه واحد جرحا والاخر ثمة
ثم سري الجميع فالجناية عليهما بالتقوية ولو طلب الدية كانت الدية عليهما
نصفين **الثانية** يقتض من الجماعة الاطراف كما يقتض في النفس لو جمع
جماعة على قطع يده او قلع عينه فله الاقتصاص منهم جميعا بعد رد ما
يفضل لكل واحد منهم عن جانيته وله الاقتصار من احدهم ويرد الباقي
دية جانيهم وتتحقق الشركة في ذلك بان يحصل الاشتراك في الفعل الواجب
فلو انقرب كل واحد يقطع جزء من يده لم يقطع يدا احدهما وكذا لو جرح
احدهما التتفوق يده والاخر تحت يده واعتدلت التقيان فلا قطع اليد
على احدهما لان كلامهما منفرد بجناية لم يشارك الاخر فيها فعلى القصاص
في جانيته **حسب الثالثة** لو اشترك في قتله امرأتان قتلته ولا ردان
لافاضل لهما عن دية ولو كن اكثر كان للولي قتلهم بعد رد فاضل
بالتوبة ان كن متساويات في الدية والا اكل لكل واحدة دية ما بعد دفع

ارش جانيها ولو اشترك رجل وامرأة فعلى كل واحد منهما نصف الدية و
لولا قتلها ويقتض الرجل بالرد وفي القنعة يقسم الرد بينهما اثلاثا وليس بعد
ولو قتل المرأة فلا رد وعلى الرجل نصف الدية ولو قتل الرجل رد المرأة
عليه نصف دية وقيل نصف ديتها وهو ضعيف وكل موضع يوجد
فانه يكون مقدما على الاستيفاء **الرابعة** اذا اشترك حرة وعبد في قتل
حرة عدا فالدية للاولى ان يقتلها ويؤدى الى سيد العبد ثم اد
يقتلوا الحر ويؤدى سيد العبد الى ورثة المقتول خمسة اذن درهم او
يسلم العبد اليهم او يقتلوا العبد وليس لولاه على الحر سبيل والاشبه
ان دفع قتلها يؤدى الى الحر نصف دية ولا يرده على مولد العبد شي
ما لم يكن قيمته ان يدين نصف دية الحر فيرد عليه الزائد وان قتلوا
العبد وكانت قيمته زائدة عن نصف دية المقتول ادوا الى مولاه الزائد
فان استوعب الدية والا كان تمام الدية لا ولي الا اول وفي هذه اختلاف
للأصحاب وما اخترناه انبى بالذهب **الخامسة** لو اشترك عبد وامرأة
في قتل حرة فلا وليا قتلها ولا رد على المرأة ولا على العبد الا ان يزيد
قيمتها عن نصف الدية فيرد على مولاه الزائد ولو قتل المرأة بغير
لهم استرقاق العبد الا ان يكون قيمته زائدة عن نصف دية المقتول

بيرة على مولاه ما فضل وان قتل العبد وقيمت بدينه جانيته واقل فلا ردة
وعلى الميرثة دينه جانيته وان كانت قيمته اكثر من نصف الدين ردت عليه
الميرثة ما فضل من قيمته فان استوعب بية الحر تولاها كان الفاضل لورثة
للمقتول **اولا الفصل الثاني** في الشروط المعبرة في الفصل وهو خمسة الاول
التساوي في الحرية والرق فيقتل الحر بالحر وبالحرة مع ردة فاضل بينه
والحرمة بالحرمة وبالحرة ولا يؤخذ ما فضل على الاشر ويقضى الميرثة من
الرجل في الاطراف من غير ردة ويستأجر دينه ما لم يبلغ ثلث بية الحر
ثم يرجع الى النصف فيقتل لهما منه بعد ردة التفاوت ويقتل العبد بالعبد
وبالامة والامة بالامة وبالعبد ولا يقتل حر بعبد ولا بامة وقيل ان
اعتاد قتل العبد قتل حرم الميرثة ولو قتل المولى عبدا كفر وعز ولم
يقتل به وقيل بغير قيمته ويتصدق به اذ المستند ضعف في بعض
الروايات ان اعتاد ذلك قتل به ولو قتل عبدا غيره عمد الغرم قيمته
يوم قتله ولا يجاوز به اذ بية الحر ولا بقيمة الملوكة بية الحر ولو كان
دينه الذي لم يجاوز بقيمة الذكر بية مولاه ولا بقيمة الانثى بية الذكر
ولو قتل العبد حرقتل به ولا يضمن المولى جانيته لكن ردة الدية بالخيار
بين قتله واسترقاقه وليس لولاه فكمه مع كراهية المولى ولو جرح حر اكا

للمجروح القصاص منه فان طلب الدية فكمه مولاه بارش الجناية ولو امتنع كان
للمجروح استرقاقه وان احاطت به الجناية وان قصر ارشها كان له ان يشرق
منه بنسبة الجناية من قيمته وان شاطالب ببيعه ولمن ثمنه ارش الجناية
فان راد ثمنه فالزيادة للمولى ولو قتل العبد عبدا فالقود لولاه فان
قتل جان وان طلب الدية تعلقت برقة المجازة فان تساوت القيمة كان
للمولى المقتول استرقاقه ولا يضمن مولاه لكن لو تبرع بكمه بقيمة الجناية وان
كانت قيمة القاتل اكثر فلولاه منه بقدر قيمة المقتول وان كانت قيمة اقل
فلولاه المقتول قتله واسترقاقه ولا يضمن مولاه القاتل شيئا ان المولى لا
يعقل عبدا ولو كان القتل خطأ كان مولاه القاتل بالخيار بين فكمه قيمته
ولا يجوز لولاه المجنة عليه وبين دفعه ولمن ما يفضل عن قيمة المقتول
ليس عليه ما يعوز ولو اختلف المجازة ومولاه العبد في قيمة يوم قتله
فالقول قول المجازة مع مبيدات الم يكن للمولى بينة والمدرك القتل ولو قتل
عبدا قتل وان شاء المولى استرقاقه كان له ان قتل خطأ فان فكمه مولاه
بارش الجناية ولا تسلمه للرق وان اقامت الذي دبره هل ينعتق قبل
لانكنا الوصية وقد خرج عن ملكه بالجناية فيبطل التدبير وقيل لا
يبطل بل ينعتق ومع القول بعتقه هل يسعي في فكمه قيمته في خلا الاشر

انه يبيع في ربحا قال بعض انه يبيع في ربة المقتول ولعله وهم والمكتبان لم يؤد
من مكاتبته شيئا او كان مشروطا فهو كالقن وان كان مطلقا وقد اتى من
مال الكتابة شيئا فخر منه بجسدا او اقل جزا عدا قتل به وان قتل ملوكا
فلا قود وتعلقت الجناية بما فيه من الرقبة بمقتضى نصيب في نصيب الحرية
ويسترق الباق منه او يباع في نصيب الرق ولو قتل خطأ فعلى الامام
بقدر ما فيه من الحرية والمولى بالخيار بين فكة بنصيب الرقبة من الجناية
بين تسليم حصة الرق ليقاص بالجناية وفي رواية على بن جعفر عن اخيه
موسى بن جعفر اذا ادى نصف ما عليه فهو ميراث الحرية وقد رجعنا
الاستبصار وفضها في غيره والعبد اذا قتل مولا حار للولى قتله وكذا
لو كان للحر عبدان فقتل احدهما الاخر كان مختارا بين قتل القاتل وبين
العفو مسائل **لا** لو قتل حر حرين فليس لاوليائهما الا القتل
ليس لهما المطالبة بالدية ولو قطع يمين رجل ومثلها من اخر قطع يمينه
بالاول ويسأله بالثاني فلو قطع يد ثالث قيل يقطع الفصل الى الدية
قيل قطعت رجله بالثالث وكذا لو قطع رابعا اما لو قطع ولا يدرى الاول
كان الدية لفوات محل الفصل ولو قتل العبد حرين على التعاقب كان
لاولى الاخير وفي رواية اخرى بشر كان فيه مالم يحكم به للاول هو

عليه

في

ويكون في الاختصاص ان يختار المولى استرقا قود لم يحكم له الحاكم ومع حيلة
ولى الاول لو قتل بعد ذلك كان للثاني **الثانية** قيمة العبد مقسومة على
اعضائه فكل ما فيه منه واحد ففيه كمال قيمته كاللشاة والذكور والنف
وما فيه اثنان ففيه كمال قيمته وفي كل واحد نصف قيمته وكذا ما في عشر
ففي كل واحد عشر قيمته وبالحيلة المختار اصل للعبد فيما له دية مقدرة وما
لا تقدير له ففيه الحكومة فان اجنى الحر على العبد بما فيه دية فوله
بالخيار بين امساكه ولا شيء له وبين دفعه واخذ قيمته ولو قطع يده و
رجله دفعة الزمة القيمة او امسكه ولا شيء له اما لو قطع يده فليس له الزم
بنصف قيمته وكذا كل جناية لا تسع بقيمة ولو قطع يده فاطع وحله
اخر قال بعض الاصحاب يدفع اليها ويلزمها الدية او يمسه كما لو كانت
الجنايتان من واحد لا يراه الزام كل واحد منهما بالدية جناية ولا
يجب نفع اليها **الثالثة** كل موضع نقول يفك المولى فانما يفك بارش
الجناية زادت عن قيمة المملوك الجائز او نقصت والشيخ قول اخر انه
يفديه باقل الامرين والاخرى **الرابعة** لو قتل عبد واحد عتق
كل واحد من الك فان اختار العود قيل يقدم الاول لان حقه استوفى
يقط الثاني بعد قتل لفوات محل الاستحقاق وقيل بشر كان فيه

في

مالم يتخير إلى الأول استرقاقه قبل الجناية الثانية فيكون للثالث وهو شبه
 فان اختار الأول المال ضمن المولى تعلق حق الثالث برقبته وكان له الفضل
 فان قتل بقي المالا في ذمة مولى الجاهل ولم يضمن مريض الأول باسترقاقه تعلق
 به حق الثالث فان قتل سقط حق الأول وان استرق اشترك المولىان ولو
 قتل عبد الاثنين وطلب احدهما القيمة ملكه منه بقدر حصته من القتل
 عبد هـ ولم يسقط حق الثالث من القوم مع رد قيمة حصة شريكه **الحاشية** لو قتل عشرة
 اعبد عبد افعلى كل واحد عشر قيمته فان قتل مولاة العشرة ادعى الى
 مولى كل واحد ما فضل عن جنايته ولو لم ترد قيمة كل واحد عن جنايته فلا
 رد وان طلب بالدية فيقول كل واحد بالخيار بين فكه بارس جنايته وبين
 تسليمه ليرى ان استوعب جنايته قيمته والا كان لمولى المقتول من
 كل واحد بقدر ارس جنايته او يرد على مولاة ما يفضل عن حقه ويكون
 له ولو قتل المولى بعضا جاز وبرد كل واحد عشر الجناية فان لم يضمن ذلك
 بقيمة من يقتله اتم مولى المقتول ما يعوزه او يقتصر على قتل من ينهض الرد
 بقيمة **الحاشية** اذا قتل العبد حرا اعمدا فاعتقه مولاة مع ولم يسقط القو
 ولو قيل لا يصح لئلا يبطل حق المولى من الاسترقاق كان حسنا وكذا
 البحث في بيعه وهبته ولو كان خطأ قيل يصح العتق ويضمن المولى الذي على

رواية عرو بن شرح جابر عن ابي جعفر ومنه عمر بن جعفر وقيل لا يصح الا
 ان يتقدم ضمان الدية او دفعها فخرج في الترية **الاول** اذا جنى الحر
 على المملوك فسرت الى نفسه فله المولى كمال قيمته ولو غرر فسرت الى نفسه كان
 للمولى اقل الامر من قيمة الجناية والدية عند الترية لان القيمة اذا
 كانت اقل ففى السقطة له والزيادة حصلت بعد الحرة فلا يملكها المولى
 وان نقصت مع الترية لم يلزم الجاهل تلك النقص لان دية الطرف تدخل
 في دية النفس مثل ان يقطع واحديده وهو ورق فعليه نصف قيمته ولو
 كان قيمته الفا كان على الجاهل خمسمائة ولو غرر و قطع اخريده وثالث
 رجل ثم سرق الجميع سقط دية الطرف ويثبت دية النفس وهي الف دينار
 الاول الثلث بعد ان كان يلزمه النصف فيكون للمولى الثلث وللورثة
 الثلثان من الدية وقيل له اقل الامر من ههنا من ثلث القيمة وثالث الدية
 والاول اشبه **الثاني** لو قطع حرد فاعتق ثم سرت فلا تورث بعد ان كان
 وعليه دية حرمه مسلم لانها جناية مضمونة فكان الاعتقال بها حين **الاشية**
 وللميت نصف قيمته وقت الجناية ولو ورثه المجهن عليه ما زاد فلو قطع
 حرا اخر رجل بعد العتق وسرى المخرجان فلا قصاص على الاول في
 الطرف ولا في النفس لان لم يجب القصاص في الجناية فلم يجب سرها على

الثاني القود بعد رد نصف دينه ولم يقط القود بمساركة الاخرة الترية
 كالا يقط بمساركة الاب للاخيه بمساركة المسلم الذي قتل **اللو الثالث**
 لو قطع يده وهورق ثم قطع رجله وهو حر كان على الجثة نصف قيمته وقت
 الجناية لولاه وعليه الفصل في الجناية في حال الحرية فان اقتضى العتق جاز
 وان طالب بالدية كان له نصف الدية ويقتصر به رد الدية ولو سرتا
 فلا فصل في الاول لعدم التسلي والقصاص في الرجل لانه مكاف وهل
 يثبت القود قيل لا لان الشراية عن قطعين احدهما لا يوجب القود و
 الاشبه بثبوت مع رد ما يستحقه المولى ولو اقتصر الولي على الاقتصار في
 الرجل اخذ المولى نصف قيمة الجناية وقت الجناية وكان الفاضل للو
 فيجمع لدا لا تقصا وفاضل دية اليد كانت ديتها انة عن نصف
 قيمة العبد **الشرط الثاني** التسلي في الدين فلا يقتل مسلم بكافر مينا
 كان او مستائفا او حربيا ولكن يعزروا بغير دية الذمي وقيل ان
 اعتاد قتل اهل الذمة جاز الاقتصار بعد رد فاضل دينه ويقتل الذمي
 بالذمي وبالدنية بعد رد فاضل الدية والذمية بالدنية وبالذمي
 من غير رجوع عليها بالفضل ولو قتل الذمي مسلما اعد اذع هو وواله
 الى اولياء المقتول وهم مخزون بين قتله واسترقاقه واسترقاقه

القصاص ترد اشيائه بقاؤهم على الحرية ولو اسلم قبل الاسترقاق لم يكن
 لهم الاقتلة كما لو قتل وهو مسلم ولو قتل الكافر كافرا واسلم القاتل لم
 يقتل به والزم الدية ان كان المقتول ادية ويقتل ولد الرشيعة بولد
 الرزية لستة بثمانية في الاسلام مسائل من لواحق هذا الباب ان لو قطع
 مسلم يده حتى عمدا فاسلم فسرت الى نفسه فلا فصل ولا قود وكذا لو
 قطع يده بعد ثم اعتق وسرت لان الكافؤ ليس بحاصل وقت الجناية
 وكذا العقب لو قطع يده بالغ وسرت جنايته لم يقطع لان الجناية لم تكن
 موجبة للقصاص حال حصولها وثبت دية النفس لان الجناية وقعت
 مضمونة فكان الاحتياط بارشها حين الاستقرار **الثانية** لو قطع يده
 او يده مرتين فاسلم ثم سرت فلا قود ولا دية لان الجناية لم تكن مضمونة فلم
 يضمن سرايتها ولو رمى دميها بهم فاسلم ثم اصابه فوات فلا قود وفي الذمة
 وكذا لو رمى عبدا فاعتق فاصابه فوات او رمى حريمها او مرتدا فاصابها
 بعد اسلامه فلا قود وثبت الدية لان الاصابة صادفت مسلما محقورا
الدم الثالثة اذا قطع المسلم يده مثله فسرت مرتدا سقط القصاص في
 النفس ولم يقط القصاص في اليد لان الجناية حصلت موجبة للقصاص فلم
 تسقط باعتبار ارض الارتراد وبيتوفه القصاص فيها ولية المسلم فان لم يكن

استوفاه الامام وقال في الذي يقتضيه من هذا انه لا يحد ولا دية ولا فصل
الطرف ودينه يدخلان في قصاص النفس ودينها والنفس هنا ليست مضمونة
وهو يشك ما انه لا يلزم من دخول الطرف في فصل النفس سقوط ما يثبت
من فصل الطرف لما منع يمنع من الفصل في النفس ما لو علم الى الاسلام فان
كان قبل ان يحصل سرايته ثبت الفصل في النفس وان حصلت السراية وهو
مرتد ثم عاد و تمت السراية حتى صلت نفسا في الفصل تردها شبهة ثبت
الفصل لان الاعتناء في الجناية المضمونة بحال الاستقرار وقيل لا فصل
لان وجوبه مستند الى الجناية وكل السراية وهذه بعضها حدد لانه
حصل في حال الردة ولو كانت الجناية خطأ ثبت الدية لان الجناية صلت
محقون الذر وكانت مضمونة في الاصل **الرابعة** انا قتل مرتد دينه
نفى قتله ترده منسأوه ضرب المرتد باسلامه ويقوى انه يقتل للشاوي
في الكفر كما يقتل النصراني باليهودية لان الكفر كالملة الواحدة اما لو رجع
الى الاسلام فلا قود وعليه دية **الخامسة** لو رجع مسلم نصرانيا ثقت
ارتد الجراح وسرت المراجعة فلا قود لعدم التمسك بحال الجناية وعليه
دية الذي **السادسة** لو قتل نفي مرتدا قتل به لان المرتد محقون بالدين
اليه اما لو قتل مسلم فلا قود قطعاً في الدية ترده والاقرب لاديه ولو

وجب قتله بزياد او لو اوطقت له غير الامام لم يكن عليه قود ولا دية لان علياً
قال لو قتل رجل وادعى انه وجد مع امراته عليك القود لا ان تات
بيضة الشرط الثالث ان لا يكون القاتل اباً او قتل ولده لم يقتل به وعليه الكفا
والدية والتعزير وكذا لو قتل اب الاب وان علاه ويقتل الولد اباً
كذا الامم يقتل به ويقتل بها وكذا الاب كالأجداد والجدات من
قبلها والاخوة من الطرفين والاعمام والعمات والاخوال والحالات
فروع الاول لو ادعى ولد اباً بولاه فان قتل احدهما قبل القرعة فلا قود
لتحقق الاحتمال في طرف القاتل ولو قتله فلا احتمال بالنسبة الى كل واحد
منهما باق وربما خطر الاستئصال الى القرعة وهو يتم على الدية والاقرب
الاول ولو ادعى ثم رجع احدهما وقتله توجه الفصل على الرجوع بعد
رد ما يفضل عن جانيته وكان على الاب نصف الدية وعلى كل واحد كفا
القتل بانفراده ولو ولد مولود على فراش مدعين له كالانثى او الموطونة
بالشبهة الطهر الواحد قتله قبل القرعة لم يقتل لتحقيق الاحتمال بالنسبة
الى كل واحد منهما ولو رجع احدهما ثم قتله لم يقتل الرجوع والفرق ان
البينة هنا يثبت بالفراش لا بغيره الدعوى وفي الفرق ترده ولو قتل
زوجته هل يثبت الفصل لولدها من قبل لان لا يملك ان يقتصر من

والده ولو قيل ملك هنا امكن اقتصا بالنع على مورد النقر وكذا الجوارح
تذمها الزوج ولا وارث الا ولده منها اما لو كان لها ولد من غيره فله
القصاص بعد رد نصيب ولده من الدية وله استيفاء الحد كما دلوا
قتل احدا لولد من اباه ثم اخراة فلكل منهما على الاخر القود فان قتل
في الاقتصار افرع بينهما وقدم في الاستيفاء من اخراة القرعة ولو بيل
احدهما فقتل كان لورثة الاخر الاقتصار منه **الشرط الرابع** كمال
العقل فلا يقتل المجنون سواء قتل مجنونا او عاقل او ثبت الدية على
عاقلته وكذا القبيح لا يقتل بعينه ولا يبالغ اما لو قتل العاقل ثم حرق
لم يقطع عنه القود وفي رواية يقتصر من القبيح ان ابلغ عشرين
اخرى اذا ابلغ خمسة اشبال ويقام عليه الحد ود الوجه ان عمل فيه
خطا محض يلزم ارش العاقلة حتى يبلغ خمس عشرة سنة **فروع** لو خلف
الولي والجاذ بعد بلوغه او بعد افاقة فقال قتلت وانت بالغ او
انت عاقل فابكر فالقول قول الجاذ مع يمينه لان الاحتمال متحقق فلا
يثبت معه القصاص ويثبت الدية ولو قتل البالغ العتيق قتل البالغ
بيع على الاصح ولا يقتل العاقل بالمجنون ويثبت الدية على القاتل ان
كان عدا او شبيها بالعد وعلى العاقلة ان كان خطا محضا ولو قصد

القاتل دفعه كان عداوة رواية دية من بيت المال وفي ثبوت القود
على السكون تردوا الثبوت اشبه لانه كالصاحف في تعلق الحكم
اما من ينج نفسه او شرب مرقا لا لعذر فقد الحقة الشيع بالتكفر
وفيه تردد ولا فور على النائم لعدم القصد وفي كونه معذرا في
سببه وعليه الدية ولا عصى تردا ظهروا انه كالمبصر في توجه القصاص
بعده وفي رواية الجلي عن ابي عبد الله ان جنائته خطا تلزم العاقلة
الشرط الخامس ان يكون المقتول محقون الدم احترام من المرتد بالنظر الى
المسلم فان المسلم لو قتله لم يثبت القود وكذا كل من اباح الشرع قتله مثله
من هلك برأية القصاص او الحد **الفصل الثالث** في دعوى القتل وما يثبت
به ويسترطة المدعى بالويع والعقل والرشد حالة الدعوى دون
وقت الجناية ان قد تحقق صحة الدعوى بالتماع المتواتر وان يدعى
على من يصح منه مباشرة الجناية فلو ادعى على غائب لم يقبل وكذا لو
ادعى على جماعة يتعذر اجتماعهم على قتل الواحد كاهل البهل ويقتل
دعواه لو رجع الى المكن ولو حرز الدعوى بتعيين القاتل وصفة القتل
وفوه سمعت دعواه وهل تمتع منه مقتصر على مطلق القتل فيترد
اشبه القول ووقال قتله احد هذين سمعت دعواه ان لا ضرر في

احدهما ولو اقام بيته سمعت لاثبتك اللوث لو خسر الوارث احدهما
مسائل **الاول** لو ادعى انه قتل مع جماعة لا يعرف عددهم سمعوا
ولا يقض بالغور ولا بالذبة لعدم العلم بحصة المدعى عليهم الجنائ
ويقض بالصلح حقنا للدم **الثاني** لو ادعى القتل ولم يبين عددا وخطا
الاقرار بها تسمع ويستفصله القاضي وليس لك تليفنا بل تحقيقا
للدعوى ولم يبين قيل طرح دعواه وسقطت البيعة بذلك
اذ لا يمكن الحكم بها وفيه تردد **الثالث** لو ادعى على شخص القتل منفردا ثم
ادعى على آخر لم يسمع **الرابعة** برء الاول او شرکه لا كذابه نفسه **الخامس**
الاول وفيه الشيخ قول آخر **الرابعة** لو ادعى قتل العمد ففسره بالخطاء
لم يبطل اصل الدعوى وكذا لو ادعى الخطأ وفسره بما ليس بخطأ وبشيت
الدعوى بالاقرار او البيعة او القسامة اما الاقرار فيكفي كثره وبعض
الاصحاب يشترط الاقرار مرتين ويعتبر في المقر البلوغ وكما للعقل
والاختيار والحرية اما العجز عليه لفساد وسفه فيقبل اقراره بالعد
ويستوف منه الفصل اما بالخطأ فيثبت بالذبة ولكن لا يثبت القتل
ولو اقر واحد بقتله عدا واخر بقتله خطا فخير الولي في تصديق احدهما
وليس له على الاخر سبيل ولو اقر بقتله عدا فاقر اخر انه هو الذي قتله

واحد

ورج

ورج الاول در عنهما الفصل والذبة وروى القول من بيت المال
وهي قضية الحسن بن ابي البينة فلا يثبت ما يجب به الفصل الا بشاهدين
ولا يثبت بشاهد وامرأتين وقيل يجب به الذبة وهو ساذ ولا يثبت
ريمين ويثبت بذلك ما يوجب به الذبة كقتل الخطاء والمهاتم والمقتلة
وكسر العظام والجائفة ولا تقبل الشهادة الا صافية عن الاحتمال كقوله
ضربه بالسيف فمات او قتلته او فانه تركه فمات في حاله او فلم يزل يضربها
منها حتى مات وان طال المدة وكان ذكر المدعى عليه ماثلا في البيعة
لم يلتفت الى انكاره وان صدقها وادعى الموت بغير الجنابة كان القول
قوله مع يمينه وكذا الحكم في المراح فانه لو قال الشاهد ضربه فاصح قبل
ولو قال اخنقته او افرقه وهو مروج او ضربه فوجدناه مشجورا لم يقبل
لا احتمال ان يكون من غير وكذا لو قال فمات فمات لو قال فاجري دمه
قبلت ولو قال اسال دمه فمات قبلت في الدامية دون ما زاد ولو قال
او ضربه او وجدناه في موضعين سقط الفصل لتعدد المسائل والحق فينا
في محل واحدة ويرجح لا الذبة ورجحنا خطر الفصل باقلا وفيه ضعف
لاننا استنفذنا محل لا يتحقق توجه الفصل فيه وكذا لو قال قطع يدي ورجل
مقطوع اليدين ولا يكفي قوله فاوضعه ولا شجرة حتى يقول هذه الوضعة

او هذه الشجة لاحتمال غيرها اكبر واصغر ويشترط بينهما التوارع على كثرة
 الواحد فلو شهد احدهما انه قتل غدوة والاخر غيبة او سبكتين
 والاخر بالسيف او بالقتل في معان معينين والاخر في غيره لم يقبل وهل
 يكون ذلك لو قال في طعن وفيه اشكال لكان بهما اما لو شهد رجل
 بالاقرار والاخر بالشهادة لم يثبت وكان لو نال العمد التكاذب
 ههنا مسائل **الاولى** لو شهد احدهما بالاقرار بالقتل مطلقا وشهد
 الاخر بالاقرار بعد اثبت بالقتل وكلف المدعي عليه البين فان انكر
 القتل لم يقبل منه لانه كذاب للبيينة وان قال عمدا قبل وان قال
 خطأ وصدقه الولي فلا بحث والافالقول قول الجاهل مع يمينه لو شهد
 احدهما بالقتل عمدا والاخر بالقتل المطلق وانكروا القاتل العدا اذ
 الولي كانت شهادة الواحد لو نال ويثبت الولي دعواه بالقتل ان شا
الثانية لو شهد بقتل على اثنين فشهد المشهور عليهما على الشاهدين
 انهما هما القاتلان على وجه لا يتحقق معه التبرع وان يتحقق لا يقضي
 اسقاط الشهادة فان صدق الولي الاقرلين حكم له وطرحت شهادة
 الاخرين وان صدق الجميع اصدق الاخرين سقط الجميع **الثالثة**
 لو شهد المن يري ثمانية زيدا جرحه بعد اذ نال ما قبلت ولا يقبل قبله

لتحقق التهمة على يري ولو ان دمل بعد اقامته فاعاد الشهادة قبل الاقرار
 التهمة ولو شهد المن يري ثمانية وهو مريض قبلت والفرق ان الذي يتحقق
 ابتداء وفي الثانية يستحقانها عن ملك الميت **الرابعة** لو شهد شاهدان
 من العاقلة بفسق شاهدي القتل فان كان القتل عمدا او شبهه به
 او كانا ممن لا يصل اليهما العقل حكم بهما وطرحت شهادة القتل وان
 كانا ممن يعقل عندهم لم يقبل لانهما يدعيان عنهما الغرم **الخامسة** لو شهد
 انسان انه قتل واخران على غيره انه قتله سقط القصاص ووجب الدية
 عليهما نصفين ولو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهما ولعله احتياط
 في عصمة الدم لما عرض من الشهادة بتصام البنتين ويحتمل هذا وجها
 اخر وهو تخير الولي في تصديق ايها ساكنا لو اقر انسان كل واحد
 بقتله منفردا والاول **الاول** **السادسة** لو شهد انه قتل زيدا عمدا فاقترخ
 انه هو القاتل وبرء المشهود عليه فلو قتل المشهود عليه وبرء المقر
 نصف دية وله قتل المقر ولا رد لاقراره بالانفراد وله قتلها
 بعد ان يرد على المشهود عليه نصف دية دون المقر ولو اراد الدية
 كانت عليهما نصفين وهذه رواية زرارة عن ابي جعفر وفي قتلها
 اشكال لاسقاط الشركة وكذا في الزامها بالدية نصفين والقول بخير

الولي في احدى ما وجه قوي غير ان الرواية من المشاهير **التابعة** قال في قتل
 اذ عي قتل العمد واقام شاهدا وامرأتين ثم عفي لم يصح لانه عفي عما اثبت
 وفيه اشكال اذ العفو لا يتوقف على ثبوت الحق عند الحاكم **واما القسمة**
 فيستدعي البحث فيها مقاصد **الاول** في اللوث ولا قسامة مع ارتفاع
 التهمة واللوثة احلاف المنكرين او واحدة ولا يجب التخليط ولو نكل على
 ما مضى من القولين واللوثة اطالة يغلب معها الظن بصحة المدعى كالمثل
 الواحد وكذا لو وجد متخطا بدمه وعنده سلاح عليه الدم او فدار
 قوم او حلة منفردة عن البلد لا يدخلها غير اهلها او في صفت مقابل الخصم
 بعد المراماة ولو وجد في قرية مطروقة واحدة من جلال العرب او حلة
 منفردة مطروقة وان انفردت فان كان هناك عدالة فهو لوثة والا فلا
 لوثة لان الاحتمال متحقق هنا ولو وجد بين قريتين فاللوثة لافيهما اليه
 ومع التسامى في القرب فتم في اللوث سواء اما من وجد في حاكم على نظر
 او بر او جبر او مضع فديته على بيت المال وكذا لو وجد في جامع عظيم
 او شارع وكذا لو وجد في فلاة ولا يثبت اللوث بشهادة الضعفاء الا
 ولا الكافر ولو كان ماثوما في حلة ناعم لو اخبر جماعة من الفساق والنساء
 مع ارتفاع المواطاة او مع ظن ارتفاعها كان لويا ولو كان الجماع كذا

متلها في

اصبر

او صبيانا لم يثبت اللوث مالم يبلغوا حدا التواتر ويشترط في اللوث خطوه
 من الشك فلو وجد بالقرب من القاتل وسلاح متلخ بالدم مع بيع
 من شأنه قتل الانسان بطل اللوث لتحقيق الشك ولو قال الشاهد
 قتله احدى هذين كان لويا ولو قال قتل احدى هذين لم يكن لويا في الفرق
 ترد ولا يشترط في اللوث وجود اثر القتل على الاشياء ولا في القسامة
 حضور المدعى عليه مسئلتان **الاولى** لو وجد قتيلا في دار فيها عبد
 كان لويا ولو لورثة القسامة لغائبة التسلط بالقتل او لا فتكا كالمثل
 لو كان وهذا **الثانية** لو ادعى الولي ان واحدا من اهل الدار قتله جاز
 اثبات دعواه بالقسامة فلو انكر كونه فيها وقت القتل كان القول قوله
 مع يمينه ولم يثبت اللوث لان اللوث يتطرق الى من كان موجودا في
 تلك الدار ولا يثبت ذلك الا بما تراه او البيئته **الثاني** في كتمانها
 هي العمد خسون يمينها فان كان له قوه حلف كل واحد يمين ان كانوا عدة
 القسامة وان نقصوا عنه كثررت عليهم الايمان حتى يكملوا القسامة
 الخطأ المحض والشبهة بالعمد خمس وعشرون يميناً ومن الاصح بل من شؤ
 يميناً وهو ان يقر في الحكم والتفصيل اظهر في المذهب ولو كان المدعى
 جماعة قمت عليهم الخمسون بالتوزيع العمد الخمس والعشرون الخطا

ولو كان المدعى عليهم أكثر من واحد نفية ترد ظاهره ان على كل واحد خمسون مينا
 كالأقرار لان كل واحد منهم يتوجه عليه دعوى بانفراده اما لو كان المدعى
 عليه واحد فاحضر من قومه خمسين يشهدون به واستحلف كل واحد
 منهم مينا ولو كانوا اقل من الخمسين كزرت عليهم الايمان حتى يكلوا العدد
 ولو لم يكن للموالة قسامة ولا حلف هو كان له احلاف المنكر خمسين مينا ان لم
 يكن له قسامة من قومه ولو كان له قوم كان كاحدهم ولو امتنع عن القسامة لم
 يكن لمن يقسم الزم الدعوى وقيل لردة اليمين على المدعى ويثبت القسامة
 في الاعضاء مع التهمة وكما قد رها قيل يخون مينا احتياطا ان كانت الجناية
 تبلغ الدية والا فبنسبتها من خمسين مينا وقال اخرون ستة ايمان فيما
 فيه دية النفس بحساب من ستة فيما فيه دون الدية وهي روايتها
 ظريف ويستترط في القسامة علم المقسم ولا يكفي الظن وقبول قسامة الكفار
 على المسلم ترد ظاهره المنع ولو العبد مع اللوث اثبات دعواه با
 لقسامة ولو كان المدعى عليه حرا امتسك بعمور الاحكام ويقيم المكاتب
 في عبده كالحرة ولو ارتد الوالد منع من القسامة ولو حالف وقعت موعتها
 لانه لا يمنع الاكسامة ويشكل هذا ايمان الا ان تداد يمنع الارش فيخرج
 عن الولاية فلا قسامة ويستترط في اليمين ذكر القاتل والمقتول والرفع في

نهما بما ينزل الاحتمال وذكر الانفراد او الشركة ونفع القتل اما الاعراب
 فان كان من اهل الكف والافتقار ما يعرف معه القصد وهل ينكره
 ان اليمين بنية المدعى قيل نعم دفعا لتوهم الحالف والاشبه انه لا يجب اليك
 في احكامها ولو ادعى على اثنين وله على احدهما اللوث حلف خمسين مينا
 ويثبت دعواه على ذي اللوث وكان على الاخرين واحد كالزاني
 في غير الدم ثم ان اراد قتل ذي اللوث ردت عليه نصف دية ولو كان
 احدا لليتين غائبا وهنالك لو حلف الحاضر خمسين مينا ويثبت حقه
 ولم يجب الا رتقاب ولو حضر الغائب حلف بقدر نصيبه وهو خمس و
 عشرون مينا وكذا لو كان احدهما صغيرا ولو اكدب احدا لليتين
 صاحبه لم يقدح ذلك في اللوث وحلف لاثبات حقه خمسين مينا انا
 مات الوالد قام ^{وليته} وارثه مقامه فان مات في اثناء الايمان قال الشيخ يثبت
 الايمان لان الوالد اتم لا يثبت حقه بميم غير مسائل ^{الاول} لو حلف مع اللوث
 واستوفى الدية ثم شهد اثنان انه كان غائبا في حال القتل غيبة لا يقدر
 معها القتل بطلت القسامة واستعبدت الدية ^{الثانية} لو حلف في
 الدية ثم قال هذا حرام فان فتره بكذبته اليمين استعبدت ولو فتره
 بان لا يرى القسامة لم يعرضه وان فتره بان الدية ليست ملكا للقتل

فان عين المالك الزم دفعها اليه ولا يرجع على القاتل بحرقه وان لم يعين
 اقترنت فيه **الثالثة** واستوفى بالقسامة فقال اخر انا قتلتك منفردا قال فن
 كان الولي بالخيار وفي طليين لم ذلك لانه لا يقسم الجمع العلم فهو مكنى للغير
الرابعة اذا اتهم والتمس الولي حبه حتى يحضر بيته ففي اجابته تردد مستند
 الجواز ما رواه التكون عن ابي عبد الله ان النبي كان يحبس في همة الدم
 ستة ايام فان جاء الاولياء بيته ثبت والاخلى سبيله في التكون
 ضعف **الفصل الرابع** في كيفية الاستيفاء قتل العدو وجباة الفصل لا
 الدية فلوعى الولي على مال لم يسقط القود ولم يثبت الدية الا مع رضا
 المجاز ولو عفى الولي ولم يثبت ط المال سقط القود ولم يثبت الدية ولو بذل
 المجاز القود لم يكن للولي غيره ولو طلب الدية فبدل لها المجاز صح ولو اتسع
 لم يحبس ولو لم يرض الولي بالدية جاز المفارقات بالزيادة ولا يقضى القضا
 ما لم يتيقن التلف بالجناية ومع الاشتباه يقتصر على الفصل الجناية
 لا في النفس ويرث الفصل من يرث المال عند الزوج والزوجة فان
 لها نصيبها من الدية في عدم اخطا وقيل لا يرث الفصل الا العصبه
 دون الاخوة والاعوات من الدم ومن يتقرب بها وهو الاظهر وقيل
 ليس للنساء عفو ولا قود وكذا يرث الدية من يرث المال والبحث فيه

كالا في غير ان الزوج والزوجة يرثان من الدية على التقديرات واذ كان
 الولي واحدا جاز له المبادرة والا لم توقفه على اذن الامام وقيل بحرر المبالاة
 ويعزى لروادروني كذا الكراهية في فصل الطرف وان كانوا جماعة لم
 يحز الاستيفاء الا بعد الاجتماع اما بالوكالة او بالاذن لواحد وقال الشيخ
 لا يجوز لكل واحد منهم المبادرة ولا يتوقف على اذن الاخر لكن يكفي حصول
 من لم ياذن وينبغي للامام ان يحضر عند الاستيفاء شاهدين فطليين
 احتياطاً ولا مائة الشهادة ان حصلت بمجاهدة ويعبر بالادلة الثلاثة
 مسومة خصوصاً في قصاص الطرف ولو كانت مسومة ففصلت منها
 جناية بسبب التمس منه ويمنع من الاستيفاء بالادلة الكالته تجنباً للتعد
 ولو فعل اثم ولا شيء عليه ولا يقتضى الاتلاف ولا يجوز التمثيل به
 بل يقتصر على ضرب عقبة ولو كانت جنايته بالتعريق او بالخرق او با
 لنقل او بالرضخ واجرة من يقيم الحدود من بيت المال فان لم يكن بيت
 مال او كان هناك ما هو اهم كانت الاجرة على المحنة عليه ولا يقضى القصاص
 سراية الفصل نعم لو تعدى ضمن فان قال تعدت اقتص منه الزائد
 فان قال اخطأت اخذ منه دية العدوان ولو خالفه المقتص منه في
 دعوى الخطاء كان القول قول المقتص مع يمينه وكل من يجري بينهم لقصاص

في النفس هجري في الطرف ومن لا يقتضيه النفس لا يقتضيه الطرف وهذا
 مسائل **الاولى** اذا كان له اولياء لا يولد عليهم كانوا شركاء في الفصل فان
 حضر بعض وغاب الباقي قال الشيخ للحاضر الاستيفاء بشرط ان يغيب
 حصر الباقي من الدية وكذا لو كان بعضهم صغارا وقال لو كان الوا
 صغيرا وله اب او جد لم يكن لاحد ان يستوفى حتى يبلغ سنه وكان الفصل
 في النفس وفي الطرف وفيه اشكال وقال يجبر القاتل حتى يبلغ العتق
 يفيق المجنون وهو اسد اشكال من **الاول الثمانية** اذا اراد على الواحد
 فلهم الفصل ولو اختار بعضهم الدية واحدا القاتل جاز فاداسلم سقط
 القود على رواية المشهور انه لا يسقط للآخرين الفصل بعد ان يرد
 عليه نصيب من فاداه ولو امتنع من بدل نصيب من يرد الدية لجال
 اراد القود ان يقتضيه بعد رد نصيب شريكه ولو عفى البعض لم يسقط
 الفصل والباقي ان يقتضوا بعد رد نصيب من عفى على القاتل **الثالثة**
 اذا اقر احد الوليتين ان شريكه عفى عن الفصل على مال لم يقبل اقراره
 على الشريك ولا يسقط القود حتى احدهما والمقران يقتل لكن بعد
 ان يرد نصيب شريكه فان صدقه فالرد له والا كان للمخالف الشريك
 على حاله شركة الفصل **الرابعة** اذا اشتراك الاب والاخت في قتل ولد

الشيخ

على القاتل

والله

او المسلم والذمي قتل ذمي فعلى الشريك القود ويقتضيه الذم بان يرد
 عليه الاخر نصف دية وكذا لو كان احدهما عامدا والاخر خاطئا كما
 الفصل على العامد بعد الرد لكن هذا الردين العاقلة وكذا لو شاك
 سبع لم يسقط الفصل لكن يرد عليه الوا نصف دية **الخامسة** للمجور عليه
 لسفاد ولو استيفاء الفصل لا يخصم الحجر بالمال ولو عفى على مال
 رضى القاتل قتمه على الغرماء ولو قتل بغيره دين فان اخذ الورثة الذي
 صرفته ديون المقتول وصاياهم كاليه وهل للورثة استيفاء القصاص
 من دون ضمان ما عليه من الديون قيل نعم تمسكا بالاية وهو اولى
 وقيل لا وهو مروى **السادسة** اذا قتل جماعة على التعاقب ثبت الحق
 كل واحد منهم القود ولا يتعلق حق واحد بالآخر فان استوفى الاول
 سقط حق الباقيين لا الى بدل على تردد ولو باد واحد فقتل بغيره
 وسقط حق الباقيين وفيه اشكال من حيث تسلي الكلف الاستيفاء
السابعة لو كلف استيفاء القصاص فغفر له قبل الفصل ثم استوفى فان
 علم فعليه القصاص وان لم يعلم فلا قصاص ولا دية اما لو عفى الموكل ثم
 استوفى ولم يعلم فلا قصاص ايضا وعليه الدية للبثلة ويرجع على
 الموكل لان غار **الثامنة** لا يقتضيه من الحامل حتى تضع ولو وجد حملها

سبب

بعد الجناية فان ادعت الحمل وشهد لها القوابل بيبث وان تجزئت دعوى
 قيل لا يؤخذ بقولها لان فيه دفعا للولي عن السلطان ولو قيل يؤخذ
 كان احوط وهل يجب على الولي الصبر حتى يستقل الولد بالاعتدال قيل
 نعم دفعا للشقة اختلاف اللبن والوجه تسليط الولي ان كان للولدا
 يعيش به غير لبن الام والناخير ان لم يكن ولو قتلت المرأة قصاصا
 فبانت عاملا فالدية على القاتل ولو كان المباشر اهل ابر وعلم الحاكم
 ضمن الحاكم **التاسعة** لو قطع يده رجل ثم قتل اخر قطعناه اولاهم قتلناه
 كذا الولد بالقتل توصلا الى استيفاء الثقتين ولو سري القطع المجني عليه
 والحال هذه كان للولي نصف الدية من تركة المجاز لان قطع اليد
 عن نصف الدية وقيل لا يجبه تركة المجاز شي لان الدية لا تثبت
 العمد الاصلحا ولو قطع يديه فاقترض ثم سرت جراحة المجني عليه جان
 لولية القصاص في النفس ولو قطع يديه مسلم فاقترض المسلم ثم
 سرت جراحة المسلم كان للولي قتل الذمي ولو طالب بالدية كان له دية
 المسلم الا دية يدا الذمي وهي اربعة ادرهم وكذا لو قطعت المرأة يدها
 فاقترض ثم سرت جراحته كان للولي الفصل ولو طلب بالدية كان له ثلثة
 ارباعها ولو قطعت يديه ورجليه فاقترض ثم سرت جراحته كان لولية

القصاص في النفس وليس له الدية لانه استوفى ما يقوم مقام الدية وفي هذه
 كلها ترد لان النفس دية على انفرادها وما استوفاه وقع قصاصا **العشرة**
 ان اهلك قاتل العمد سقط القصاص وهل يقطع الدية قال في ظنهم وتردد
 في رواية ابي بصير اذا هرب فلم يقدر عليه حتى مات اخذت
 من ماله والا فبن الاقرب فالاقرب **الحادية عشر** لو اقترض من قاطع اليد
 مات المجني عليه بالترية ثم المجاز وقع القصاص بالسرية موقعه وكذا لو
 قطع يده ثم قتله فقطع الولي يد المجاز ثم سرت الى نفسه اما لو سري القطع
 الى المجاز اولاهم سري قطع المجني عليه لم يقع سرية المجاز فصلا لانها
 حاصلة قبل سرية المجني عليه وكانت هدر **الثانية عشر** لو قطع يد
 انسان فعفى المقطوع ثم قتله القاطع فلولي القصاص في النفس بعد
 رد دية اليد وكذا لو قتل مقطوع اليد قتل بعد ان يرت عليه دية
 اليد ان كان المجني عليه اخذ ديتها او قطعت في قصاص ولو قطع من
 غير جناية ولا اخذ لها دية قتل القاتل من غير تردده رواية سودة
 بن كليب عن ابي عبد الله وكذا لو قطع كذا بغير اصابع قطعت كفة
 بعد رد دية الاصابع ولو ضرب في الدم المجاز قصاصا وترك ظنا
 انه قتله وكان به رقيق فعالج نفسه وبرئ لم يكن للولي القصاص في النفس

من المجاز

حتى يقتض منه بالجرأة ازاله وهذا رواية ابان بن عثمان عن اخيه
عن احدى روايه ابان ضعف مع ارساله السند والاقر بان اضر
الولي بما ليس له الاقتضاه اقتض منه والا كان له قتله كالوطن انه
ابان عنقه ثم بان خلاف ظنه بعد ان صلاحه فهداه قتله ولا يقتض
من الولي لانه فعل سائق **القسم الثاني** في فصل الطرف وموجبه الجناية
ما يتلف العضو غالباً او الاقل بما قد يتلف لاغالب الباع قطعاً
ويستلزمه ان الاقتضاه السلي في الاسلام والحرية او يكون
المخنة عليه اكل فيقتض للرجل من المرأة ولا ياخذ الفضل ويقتض لها
منه بعد ردة التفاوت في النفس والطرف ويقتض للزنى من الذي
ولا يقتض لمن مسلم والحر من العبد ولا يقتض للعبد من الحر كما لا
يقتض لمن النفس والتساوي في السلامة فلا يقطع اليد الصحيحة بالشلاء
ولو بين لها الجاه ويقطع الشلاء بالصحة والشلاء الا ان يحكم اهل
الخبرة انها لا تمنع فعدل الى الذمية بقصيا من خطر السراية ويقطع
اليمن باليمن فان لم يكن يمين قطعت بهاديراه ولو لم يكن يمين ولا
يسار قطعت رجلاه استناد الى الرواية وكذا الوقطع اي جماعة على
لتعاقب قطعت يداه ورجلاه بالاقل فالاول وكان لمن بقي الذمية

الدم

ويقتض التساوي بالساحة في الشجاج طولاً وعرضاً ولا يعتبر نزولاً ولا راي
حول اسم الشجة لتفاوت الرؤس في الشعر ولا يثبت الفصل فيما فيه تعريض
كالجائفة والمأمومة ويثبت في الحارصة والباضعة والتمحيد والمختومة
كل جرح لا تعريضه اخذ وسلامة النفس معه غالبية فلا يثبت في الهامة ولا
المنقلة ولا في كسرتي من العظام لتحقيق التعريض وهل يجوز الاقتصار قبل
الاندمال قال في ظلاله لا يؤمن من السراية الموجبة لدخول الطرف فيها
وقال في ف بالجوارع استحب الصبر وهو شبه ولو قطع عده من عظام
خطأ جاز اخذ ياتها ولو كانت اصعاف الذمية وقيل يقتصر على النفس
حتى يندمل ثم يبيت في الباء او تشرى فيكون له ما اخذ وهو الا ان
ذمية الطرف تدخل في ذمية النفس وفاقا وكيفية الفصل في الجراح ان يقطع
بخط او شبهه ويعلم طرفاه في موضع الاقتصار ثم يسوق من احد العلوتين
الى الاخرى فان شق على الجاه جاز ان يستوف منه اكثر من دفعة ويؤخذ
الفصل في الاطراف من شدة الحر البر الى اعتدال النهار ولا يقتض
الاتجديد ولو قطع عين انسان فهل له قلع عين الجاه ببد الاولى
انزعما بمجديدة معوجة فانه اسهل ولو كانت الجراحة تسوي عضواً
وتزيد عنه لم يخرج في الفصل الى العضو الاخر واقتصر على ما تحمله العضو

الزائدة الدرية بنسبة الخلف الى اصل الجرح ولو كان الجرح على غير العضو
فاستوعبته الجناية لم يستوعب في المقصود واقتصر على قدر مساحة الجرح
ولو قطعت اذن انسان فاقتصر ثم الصفا الجرح عليه كان للجناية ازالها
لتحقق الماتلة وقيل لالانها ميتة وكذا الحكم لو قطع بعضها ولو قطعها
فقطعت بجلده يثبت الفصل لان الماتلة مكنته ويثبت الفصل في العين
ولو كان الجرح اعمور خلقة وان عي فان الخراج اعمور ولا يترامى لو قطع عينه
الصحيحة دون عينين اقتصر له بعين واحدة ان سلوا وهل لمع ذلك
نصف الدرية قيل لا لقوله نعم العين بالعين وقيل نعم تمسك بالاحاطة
والا زال ولو اذ هب صغره العين دون الحديثة يوصل الى الماتلة
فيلطرح على الاجنان فطن مبلول ويقابل بمراة عمدة مواجهة
للمشرفة تدوب الناظرة وتبقى الحديثة ويثبت في الحاجبين شعر
الراس واللحية فان ثبتت فاقصاص وفي قطع الذكر ويستوى في
ذلك ذكر الشبل والشيخ والسبي والمبالغ والفحل والذي سلت
حضيته والاعلاف والمخون نعم لا يعاد ذكر الصحيح بذكر العينين
يثبت بقطعه تلك الدرية وفي الخصيتين الفصل وكذا في احدهما
الا ان يخشى هاب منفعة الاخرى فيؤخذ ديتها ويثبت الشفيرة كما

يثبت في الشفيرة ولو كان الجرح رجلا فلا قصاص وعليه ديتها وفي رواية
عبد الرحمن بن سيار عن ابي عبد الله ان لم يؤخذ ديتها قطعت لها فرج
مزورة ولو كان الجرح على خنثى فان ثبت ان ذكره في عليه رجل كان ذكره
وانثيه الفصل وفي الشفيرة الحكومة ولو كان الجرح امرئة كان في الذكر
الدرية وفي الشفيرة الحكومة لانها ميتة اصلا ولو ثبت ان امرئة فلا قصاص
على الرجل فيها وعليه في الشفيرة ديتها وفي الذكر والانثيين الحكومة
ولو جنت عليه امرئة كان في الشفيرة الفصل وفي المذاكير الحكومة ولم
يصحح يمينان حاله فان طال اليه لثقل لم يكن له تحقيق الاحتمال ولو طالت
بالدرة اعطى اليقين وهو دية الشفيرة ولو ثبت بعد ذلك انه رجل اكمل
لردية الذكر والانثيين والحكومة الشفيرة ولو بان انه انثى اعطى الحكومة
في البلة ولو قال اطالب بدية عضو مع بقا الفصل في البلة لم يكن له ولو طالت
الحكومة مع بقا الفصل صحح واعطى اقل الحكومتين ويقطع العضو الصحيح
بالجرح وماذا الرقيق من شيء وكذا يقطع الانف لاسام بالعلم له كما
يقطع الاذن الصحيح بالعلم ولو قطع بعض الانف نسب المقتول الى
اصله واخذنا من الجرح بحسابه لئلا يستوعب انف الجرح بتقدير ان يكون
صغيرا وكذا يثبت الفصل في احد المنخرين وكذا البعث الاذن ويؤخذ

الصبيحة بالثقوبة وهل يؤخذ بالخرقة قليل لا يقتصر الحد الحرم والحكومة
فيما بقي ولو قيل يقتصر إذا رتبة الحرم كان حسنا ويثبت في السن القصاص
فان كانت المقطوعة سن مشغرة عادت ناقصة او متغيرة كان فيها الحكومة
وان عادت كما كانت فلا قصاص ولا دية ولو قيل بالارث كان حسنا اما
سن الصبي فينتظرها سنة فان عادت فيها الحكومة والا كان فيها القصاص
وقيل في سن الصبي غير مطلقا ولومات قبل اليأس من عودها ففيه
لوارثه بالارث ولو اقتصر البالغ بالسن فعادت سن الجاهل لم يكن للحي
عليه ان يهملها لانه ليست بخسة ويشرط في الانسان التسليم في المحل
فلا تقام سن بضره ولا بالعكس ولا اصلية بزائدة وكذا لا يقطع سن
زائدة بزائدة مع تغاير المحلين وكذا الاصابع الاصلية والزائدة يقطع
الاصبع بالاصبع مع تساويهما وكل عضو يؤخذ فوق رافع وجوده يؤخذ
الذي به مع فقد مثل ان يقطع اصبعين وله واحدة او يقطع كفنا اما
وليس للقاطع اصابع مسائل **الاولى** لو قطع يدا كاملة ودين ناقصة
كان للحي عليه قطع الناقصة وهل يؤخذ دية الاصبع قال نعم وقيل
في المبسوط ليس له ذلك الا ان يكون اخذ يدها ولو قطع اصبع رجل فشر
الى كف ثم اندملت ثبت الفصل فيها وهل له الفصل في الاصبع واخذ

الدين في الباء الوجه لا لامكان الفصل فيها ولو قطع يده من مفصل الكوع
ثبت القصاص ولو قطع معها بعض الذراع اقتصر في اليد وله الحكومة في
لوايد ولو قطعها من المرفق اقتصر منه ولا يقتصر في اليد واخذ ارش
الزايد والفرق بين **الثانية** اذا كان للقاطع اصبع زائدة والمقطوع
كذلك ثبت الفصل لتحقيق التساوي ولو كانت الزائدة الجاهل فان كان
خارجة عن الكف اقتصر منه ايضا لانها تسلم للجاء وان كانت في سن الاصبع
منفصلة ثبت الفصل في الخمس دون الزائدة ودون الكف وكان في
كف الحكومة ولو كانت متصلة ببعض الاصابع جاز الاقتصاص فيما عدل
المنصقة وله دية اصبع والحكومة في الكف اما لو كانت الزائدة للحي
عليه فلما فصلت ودية الزائدة وهو ثلث دية الاصلية ولو كان الزرع
اصابع اصلية وخامسة غير اصلية لم يقطع يد الجاهل اذا كانت اصابعه
كاملة اصلية وكان للحي عليه الفصل في اربع وارش الخامسة اما لو
كانت الاصابع التي ليست اصلية للجاء ثبت الفصل لان الناقصة تؤخذ
بالكامل ولو اختلف محل الزائدة لم يحقق الفصل كما لا يقطع ايها المختصر
ولو كان لانه لغيره فان فقطعها فان كان للجاء مساوية ثبت الفصل
لتحقق التساوي والا اقتصر واخذ ارش الطرف الاخر ولو كان الطرفان

الحلقة لا يقص منه وكان للجمعي دية انملة وهو ثلث دية الاصبع ولو قطع
من واحد الانملة العليا من اخر الوسطى فان سبق صاحب العليا
اخر فان اقص صاحب العليا اقص صاحب الوسط بعده وان عفى
كان لصاحب الوسط الفصل ان ارد دية العليا ولو ياد صاحب
الوسطى فقطع فقد استوفى حقه ودية فعليه دية الزيادة ولصاحب
العليا على الحلقة دية انملة **الثالثة** ان افزع يميناً فبدل ثلثاً فقطعها
الجمعي عليه من غير علم قال في طابقته من ههنا سقوط القود وفيه تردد
المتعين قطع اليمن فلا يجزى قطع اليسرى مع وجودها وعلى هذا
يكون الفصل في اليمن بايتا ويؤخر حتى يندمل اليسر توقيل اليسر
بوارد القطعين فاما الدية فان كان الحذاء مع الامر باخراج اليمن
اخرج اليسر مع العلم بانها لا تجزى وقصد الى اخرجها فلا دية له
ايضا ولو قطعها مع العلم قال في طسقط القود الى الدية لانه بدلهما
للقطع فكانت شبهة سقوط القود وفيه اشكال لانه اقد على قطع
عضوا لا يملكه فيكون كالو قطع عضو غير اليد وكل موضع لزوم دية
اليسر ايضاً السراية ولا يضمنها الوامض الجناية ولو اختلفا فقال
بدل لهما مع العلم لا بد لا فانكر البادل فالقول قول البادل لانه اصر

اقتوله وكان للآخر الوسطى بان سبق صاحب الوسطى

بنيته ولو اتفقا على بدل لها بدل لم تقع بدلا وكان على القاطع دية ما له
القصاص في اليمن لانهما موجودة ودية ترد ولو كان المقتضون
فبدل له الحذاء غير العضو فقطعه ذهب هدره ان ليس للمجنون ولا
الاستيفاء فيكون البادل مبطل الحق نفسه ولو قطع يمين مجنون فوثب
المجنون فقطع يمينه قيل وقع الاستيفاء موقعه وقيل لا يكون قصصا
لان المجنون ليس له اهلية الاستيفاء وهو شبه ويكون قصصا للمجنون
بايقا على الحلقة ودية جناية المجنون على عاقلة الرابعة لو قطع يمين
رجل ورجليه خطأ واختلفا فقال الولد مات بعد الاند مال وقال
الحذاء مات بالسراية فان كان الزمان قصير لا يحتمل الاند مال فالقول
قول الحذاء مع يمينه وان امكن الاند مال فالقول قول الولد لا الحذاء
متكافيان والاصل وجوب الذيتين ولو اختلفا في الدية فالقول قول
الحذاء اما لو قطع يمينه فادعى الحذاء الاند مال وادعى الولد السراية
فالقول قول الحذاء ان مضت مدة يمكن فيه الاند مال ولو اختلفا
فالقول قول الولد وفيه تردد وادعى الحذاء انه شرب سماً فان ادعى
الولى موته من السراية فالاحتمال بينهما سواء ومثله المفقوف الكسأ
ان اقد بهنصفين وادعى الولد انه كان حياً وادعى الحذاء انه كان ميتاً

فلا احتمال ان متساويان فيخرج قول الجدة لان الأصل عدو الضمان وفيه احتمال
 اخر ضعيف **الخامسة** لو قطع اصبع رجل ويد اخر اقطع للاول ثم للثاني
 ويرجع بديرة اصبع ولو قطع اليد والاول ثم الاصبع من الاخر اقطع للاول
 والزم للثاني دية الاصبع **السادسة** ان اقطع اصبعه فعفى عنه عليه قبل
 الاندمال فان اندملت فلا فصل ولا دية لانه اسقاط الحق بائع عند
 الابراء ولو قال عفوت عن الجناية سقط الفصل والدية لانها لا تثبت
 الاصل ولو قال عفوت عن الجناية ثم سرت الى الكف سقط الفصل
 في الاصبع وله دية الكف ولو سرت الى نفسه كان للولي الفصل **السابعة**
 بعد رد ما عفى عنه ولو صرح بالعفو صح فيما كان ثابتا وقت ابراءه وهو
 دية المرح اما الفصل في النفس والدية ففيه تردد لانه ابراءه ما لم
 يجب وذات يعص العفو عنها وعمما يحدث عنها فالوسر كان عفوه
 ماضيا من الثلث لانه بمنزلة الوصية **الثامنة** لو جنى عبد على حر جناية
 تتعلق برقيقته فان قال ابرأتك لم يصح وان ابرء السيد صح لان الجناية
 وان تعلقت برقيقه العبد فانه ملك للسيد وفيه اشكال من حيث
 ان الابراء اسقاط لما في الذمة ولو قال عفوت عن ارض هذه الجناية
 صح ولو ابرء قاتل الخطأ المحض لم يبرء ولو ابرء العاقلة او قال عفوت عن

ارض هذه الجناية صح ولو كان القتل شبه العمد فان ابرء القاتل او
 قال عفوت عن ارض هذه الجناية صح ولو ابرء العاقلة لم يبرء القاتل
كتاب الدييات والنظر في امور اربعة الاول في
 اقسام القتل ومقادير الدييات القتل للعمد وقد سلف مثاله
 شبه العمد مثل ان يضرب للثايب فيموت وخطأ المحض مثل ان
 يرمى طائر فيصيب انسانا وصاحب العمدان يكون عامدا في فعله
 قصده وشبه العمدان يكون عامدا في فعله ومخطئا في قصد الخطأ
 المحض ان يكون مخطئا فيهما وكن الجناية على الاطراف تنقسم هذه الاقسام
 ودية العمد مائة تعبر من مسان الابل او مائتا بقرة او مائتا حمار كل
 حلزونيان من برود اليمن او الف دينار او الف شاة او عشرة اوان
 درهم وستة اشعة سنة واحدة من مال الجاني مع التراضي بالدية وهي
 مغلظة في السن والاستيفاء وله ان يبدل من ابل البلد او غيرها
 وان يعطى من ابله او ابل ابوان او اعلى اذ لم تكن مرضا وكانه بالقيمة
 الشريطة وهل يقبل القيمة السوقية مع وجود الابل فيه ترد ولا شبهة
 وهذه الستة اصول في نفسها وليس بعضها مشروطا بعد بعض الجاني
 مخيرة في بدل ايها الشاة ودية شبه العمد ثلث وثلثون بنت لبون وثلث

٨٥٩

وثلثون حقة واربعة وثلثون شاة طرية وقرن الغنم ورواية ثلثون بنت لبون
وثلثون حقة واربعة وثلثون خلفة وهي الحامل ويضمن هذه الدية المجاز دون
العاقلة وقال المفيد قد ساد في سنتين فهي اذن محقة عن العدي
السن وانه الاستيفاء واختلف في العوامل رجع الى اهل المعرفة ولويتين
الغلط لزم الاستدراك ولو ان لقت بعد الاحتياط قبل التسليم لزم
الابدال وبعد الاحتياط لا يلزم ودية الخطأ المحض عشرين بنت لبون
وعشرون ابن لبون وثلثون بنت لبون وثلثون حقة ورواية خمس
وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون
حقة وخمس وعشرون جذعة وتساوي في تلك سنين سواء كانت
الدية تامة او ناقصة او دية الطرف فهي محقة في السن والصفة لا
وهي على العاقلة لا يضمن الجاني منها شيئا ولو قتل في الشهر الحرام الزم دية
وثلثا من اى الاجناس كان تغليظا وهل يلزم مثل ذلك في حرمته
قال الشيخان نعم ولا تعرف التغليظ في الاطراف فرع لورثية الحل
الى الحرم فقتل فيه الزم التغليظ وهل يغلط مع العكس فيه تردى
يقض من الملتقى الى الحرم فيه ويضيق عليه المطعم والشرع يخرج
ولو حصة الحرم اقض منه لانه كالحرم وهل يلزم مثل ذلك في مثل

٨٦٠

الاجناس قال في دية المرتبة على النصف من جميع الاجناس ودية ولد الزنا
ان اظهر الاسلام دية المسلم وقيل دية الذمي وفي مستند ذلك ضعف دية
الذمي مما تامة درهم يهودي كان او نصرانيا او مجوسيا ودية نسائهم على
النصف وفي بعض الروايات دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم
وفي بعضها دية اليهودي والنصراني اربعة الان درهم والشيخ قد نزلها
على من يعتاد قتلهم فيغلب الاطال دية مجازاه من ذلك حسم الجثة
ولاديه لغير اهل الذمة من الكفار ودوى عهد كانوا اراهل حرب
بلغتهم الدعوة او لم يبلغ ودية العبد قيمة ولو تجاوزت دية الحر
ردت اليها وتؤخذ من مال الجاني الحر ان كانت الجناية عمدا وشهيا
ومن عاقلة ان كانت خطأ ودية اعضائه وجراحاته مقيمة على دية
الحر فانيه دية وفي العبد قيمة كاللسان والدن ولكن لو جنى عليه جان
بما فيه قيمة لم يكن لولاه المطالبة الا مع دفعه وكل ما فيه مقدرة في الحر
من دية فهو العبد كذلك من قيمة ولو جنى عليه جان بما لا يعتد
قيمة كان لولاه المطالبة بدية الجاني مع امساك العبد وليس يدفع
العبد والمطالبة بقيمة وما لا تقدير فيه من الحر فانيه الارش بعين
العبد اصله الحر فيه ولو جنى العبد على الحر خطأ لم يضمنه لولاه ودفعه

ان شاء او فداه بائش الجناية والحيطة في ذلك اليه ولا يختار الجنى عليه
وكذا لو كانت جنائته لا تستوعب دية تخر مولاه في دفع ارش
الجناية او تسليم العبد ليرتق منه بقدر تلك الجناية ويترى
في ذلك القن والمدبر ذكر كان او انثى وبع أم الولد وترد على ما
مضى ولا تقرب انهما القن واداد فبها المالك في جنائنها استرقها
الجنى عليه او ورثته وفي رواية جنائنها على مولاه **الامثلة** في
موجبات الضمان والبحث امانة المباشرة او التسبب او تزاحم الجنا
اما المباشرة فضابطها الاثلاث لا مع القصد اليه يكون في غرضها
فاحصل انسانا وكا الضرب للثايب فيتفق الموت معه وتبين هذه
الجملة بمسائل **الاولى** الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه ان كان قاصرا
او عالجا طفلا او مجنونا لا ياذن الولي او بالعالم ياذن ولو كان الطبيب
عارفا واذن له المريض في العلاج قال الى التلف قيل لا يضمن لان
الضمان يسقط بالاذن ولانه فعل سائغ شرعا وقيل يضمن لمباشرة
الاثلاث وهو اشبه فان قلنا لا يضمن فلا بحث وان قلنا يضمن فهو
يضمن في ماله هل يبرء بالابراء قبل العلاج قيل نعم لرواية الشوكو
عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين من تطيب وتبيط فليط ^{خل}

البرائة من ولية والا فوضامن ولان العلاج مما تمس الحاجة اليه فلا يشترط
الابراء تعذر العلاج وقيل لا يبرء لانه اسقاط الحق قبل ثبوته **الثانية**
النائم ان اتلف نفسه باثباته او بحركته قيل يضمن الدية في ماله وقيل
في مال العاقلة وهو شبه **الثالثة** اذا اغتف بزوجه جماعا في قبل او
دبر او صفا فانت ضمن الدية وكذا الزوجة وفيه ان كانا مومنين
لم يكن عليهما شيء والرواية ضعيفة **الرابعة** من حمل على دابة متاعا
فكسره او اصاب به انسانا ضمن جنائته في ماله **الخامسة** من صاح ببيع
فات فلا دية اما لو كان مريضا او مجنونا او طفلا او اغتفل البالغ
الكامل وفاجاه بالجمعة لزم الضمان ولو قيل بالتسوية في الضمان كان
حسنا لانه سبب الاثلاث ظاهر او قال الشيخ الدية على العاقلة
وفيه اشكال من حيث قصد الصائم الى الاخافة فهو عمد الخطا وكذا
البحث لو شهر سيفه وجلس انسان اما لو فرغ القى نفسه في بئر او على
سقف قال الشيخ لا ضمان لانه الجأ الى المهرب الى الوقوع فهو المبتذل
لا هلاك نفسه فيسقط حكم التسبب وكذا الوصاد في هرير سبع
فاكله ولو كان المطلوب اعني ضمن الطالب يبرء لانه سبب المجنى وكان الو
كان مبصرا ووقع في بئر لا يعلمها او انخسف به السقف او اضطر الى

مضيق فافترسه الاسد لانه يفترس في المضيق غالباً **السادس** اذا صدر
 فوات الصدوم فندبت في مال الصائم واما الصائم لومات فهدرا
 كان المصدوم في ملكه او في موضع مباح او طريق واسع ولو كان في طريق
 المسلمين مضيق قبل يغني المصدوم دية لانه في طريق قوم في موضع ليس
 له الوقوف فيه كما ان اجلس في الطريق الضيق وعثر به انسان هذا اذا
 كان لا عن قصد ولو كان قاصدا وله مندوحة قدمه هدر وعليه
 ضمان المصدوم **والسابعة** اذا اصطدم حزان فانا فلو رثته كل واحد
 منها نصف دية ويقتط نصف هو قد نصيبه لان كل واحد منها
 تلف بفعله وفعل غيره ويسوى في ذلك الفارس والراجلان وا
 لفارس والراجل وعلى كل واحد منهما نصف قيمة الفرس التي للآخر
 ان تلفت بالتصادم ويقع القصاص الدية وان قصدا لقتل فهو
 عامد اما لو كانا صبيتين والركوب منهما نصف دية كل واحد على
 عاقلة الآخر ولو اركبهما وليتهما فاضا على عاقلة الصبيين لان له
 ذلك ولو اركبهما اجنبية فضمان دية كل منهما بما على المركب ولو
 كانا عبيدين بالغين سقطت جنايتهما لان نصيب كل واحد منهما
 هدر وما على صاحبه فوات به تلفه ولا يغني الولي ولو اصطدم

واحد

فوات احدهما فعلى ما قلنا يغني الباق نصف دية **الثالث** وعلى رواية
 عن ابي الحسن موسى يغني الباق دية الميت والرواية ساذة ولو تصاد
 حاملا ن سقط نصف كل واحد ويثبت نصف الدية للآخرى
 اما الجنين فيثبت في مال كل واحد نصف دية الجنين **الثامنة**
 ان امرئ بين الرثاة فاصابه سهم فالدية على عاقلة الراي ولو ثبت انه
 قال حذار لم يغني لما روى ان صبيارت ربا عتة صاحبه بمطو
 فرفع الى علي فاقام بيته انه قال حذار فدر عنه القصاص وقال
 قد اعدت من حذر ولو كان مع المارتجة فقترية من طريق التهم
 قصدا فاصابه فالضمان على من قتر به لا على الراي لان عرضه للثأف
 وفيه تردد **الثاس** فدرى السكون عن ابي عبد الله ان علينا
 ضن ختنا فاقطع حشفة غلام والرواية مناسبة للمذهب **العاشرة**
 لو وقع من علو على غيره قتلته فان قصدا وكان الوقوع يقتل بالبا
 قاتل عدا وان كان لا يقتل بالبا فوشيه العدي لزمه الدية في مال
 ان وقع مضطرا الى الوقوع او قصدا لوقع لغير ذلك فخطا محض
 والدية فيه على العاقلة اما لو القاه الهواء انزل فداضا والواقع
 هدر على التقديرات ولو دفعه دافع فدية المدفع ولو دفعه على الدفع

كاملة

اما دية الاسفل فالأفضل انها على الدافع اي في دية ديتة على الواقع
ويرجع بها على الدافع وهي رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
الحادية عشر روى ابو حمزة عن سعد الاسكاني عن الاصمغ قال قضى امر
المؤمنين في جارية ركبت اخرى فقتلها الثالثة فقتلها الرابعة فقتلها
الراكية فأتت ان دية بها نصفان على الناحية والمخوسة وابو حمزة
ضعيف فلا استناد الى نقله وانه القنعة على الناحية والقامصة ثلثا
الدية ويقط الثلث لركوبها عبثا وهذا وجه حسن وخرج متأخر
وجها ثالثا وجب الدية على الناحية ان كانت ملحقة للقامصة وان
لم تكن ملحقة فالدية على القامصة وهو وجه ايف غير ان المشهور بين
الاصحاب هو الاول وهما مسائل ^{الاولى} الاولى من دعي غيره فاخرج من منزله
ليلا فلوله ضامن حتى يرجع اليه فان عدم فهو ضامن لدية واروجد
مقتولا وادعي قتله على غيره واقام بيته فقد برئ وان عدم البيته
ففي القود تردد والاصح انه لا ترد عليه الدية في ماله وان يتأخذ
ففي لزوم الدية تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن الثانية انا اعاد
الظن الولد فانكره اهله صدقت ماله يثبت كذبها فقتلها الدية
او احضله بعينه او من يحتمل انه هو ولو استاجرت اخرى ودفعته غير

اذن اهل في محل خبره ضمن الدية الثالثة لو انقلب الظن فقتلها لزمها
الدية في ماله ان طلبت بالمطالبة الغر ولو كان للضرورة فدية على
عاقبتها **الرابعة** روى عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله عن لق
دخل على امرئة فجمع الثياب وطما فرائثا وولدها فقتله للضرر حمل
السياب ليخرج فقتل عليه فقتلته فقال يضمن مواله دية الغلام و
عليهم ميتا ترك اربعة الاف درهم لكا برتها على فرجها وليس عليها
في قتله شيء وجه الدية فوات محل الفصل لانهما قتلتا دفعا عن المال
فلم يقع قصاصا واجبا للمال دليل على ان مهر المثل في مثل هذه لا
يتقدر بخمسين دينار ابل مهر امثالها ما بلغ وتنزل هذه الرواية على
ان مهر امثال هذه العاتلة هذا القدر روى عنه عن ابي عبد الله
في امرئة ادخلت ليلة السباها صديقا الى مجلسها فلما اراد الزوج
مواقعتهما اثار الصديق فاقستا فقتله الزوج فقتلته هي فقال يقضن
دية الصديق وتقتل بالزوج وفي تعيين دية الصديق تردد اقره
ان دمه هدد **الخامسة** روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عن علي بن
اربعة شربوا السكر فخرج اثنان وقتل اثنان فقتل علي دية القتلين
على المجرحين بعد ان يدفع جراحة المجرحين من الدية وفي رواية

السكون عن ابي عبد الله انه جعل دية المقتولين على قبائل الاربعة
 اخذ دية جراحة الباقي من دية المقتولين ومن المحتمل ان يكون قد
 اطاع في هذه الواقعة على ما يوجب هذا الحكم **الثانية** روى السكون
 عن ابي عبد الله ومحمد بن قيس عن ابي جعفر عن علي في ستة غلمان
 كانوا في الغزاة فغرق واحد منهم انسان على الثلاثة انهم قد غرقوا
 وشهد الثلاثة على الاثنين فقط بالدية ثلثة احماس على الاثنين
 خمسين على الثلاثة وهذه الرواية متركة بين الاصحاب فان صح
 نقلها كانت حكاية واقعة فلا يعتد لاحتمال ما يوجب الاختصاص
البحث الثاني في الاستصحاب وضابطها ما لا اله الا الله لا يحصل التلف لكرعة
 التلف غير كحفر البئر ونصب السكن والقاء الحجر فان التلف عند
 بسبب العثار ولم يقرض لصورها مسائل **الاولى** لو وضع حجر في ملكه
 او مكان مباح لم يضر دية العاثر ولو كان في ملك غيره او في طريق
 مسلوكة ضمن في ماله وكذا لو نصب سكيناً فان العاثر بها وكذا لو
 حفر بئراً او القى حجراً او حفر بئراً في ملك غيره فرض المالك سقط
 الضمان عن الحافر ولو حفر في الطريق السلوك لصلته السلوكين قبل
 لا يضر لان الحفر انك سائح وهو من **الثانية** لو بين مجازة الطريق

فيل ان كان باذن الامام لم يضر ما يتلف بسببه والا فربما سبقت الضر
الثالثة لو سلم ولد لعلم السباحة فغرق بالتفريط ضمنه ماله لا دية تلف
 بسببه ولو كان بالغاً سيداً لم يضر لان التفريط منه **الرابعة** لو رمى
 عشرة بالخنق فقتل الحجر احدثهم سقط نصيبه من الدية لساكنة ومن
 الباقيون تسعة اعشار الدية ويتعلق الجناية من يمد الحبال دون
 من امسك الخشب او ساعد بغير المذلة وقصدوا اجنبياً بالرمي
 كان عمداً موجبا للقصاص ولو لم يقصدوه كان خطأً في دية لزم
 في عدم الحايطة ثلثة فوقع على احدثهم ضمن الاخران دية لان كل
 واحد ضامن لصاحبه في الرواية بعد الاذلة **اشبه الخامسة**
 لو اصطدمت سفينتان بتفريط القيمين وهما مالكان فلكل منهما
 على صاحبه نصف قيمة ما تلف صاحبه وكذا لو اصطدمت الحمالا
 فالتلفا او تلف احدهما ولو كانا غير مالكين ضمن كل منهما نصف **السفينة**
 وما فيها لان التلف منها والضمائم اموالها سواء كان التالف لالا
 او نفوساً لم يفرق ما بان غلبتهما الرياح فلا ضمان ولا يضر حمل
 السفينة الواقعة ان ارتفعت عليها اخرى ويضر صاحب الواقعة
 لو فرط **السادسة** لو اصطدمت سفينته وهي سائرة او ابدل لهما فغرق

واحد

بفعله مثل ان يسرم مزارا فقلع لواح او اراد رم موضع فانتهك فهو ضامن
في ماله لما يتلف من مال او نفس لانه شبيه بالعد **التابعة** لا يضمن
صاحب الحائط ما يتلف بوقوعه اذ كان في ملكه او مكاله مباح وكذا
لو وقع الى الطريق ذات انسان بعثاره ولو بناه الى غير ملكه ضمن
كالو بناء غير ملكه ولو بناه في ملكه مستويا قال الى الطريق او الى
غير ملكه ضمن ان تمكن من الازالة ولو وقع قبل التمكن لم يضمن ما يتلف
لعدم التعدي **الثامنة** نصب الميازيب الى الطريق جائز وعليه
عمل النخل وهل يضمن ما يتلف لو وقعت فالتفت قال المبيد لا
يضمن لان نصبها مشروط بالسلافة والاقل اشبه وكذا الخراج الزوا
في الطرق السلوكه اذ التضرر بالمارة وتوقلت خشبة بسقوطها
قال الشيخ رحمه يضمن نصف الدية لانه هلك عن مباح ومخطور والا فرب
انه لا يضمن مع القول بالجواز وصابطه ان كل مال الانسان احادته
في الطريق لا يضمن ما يتلف بسببه ويضمن ما ليس له احادته كضع
الحجر وحفر البئر فلو اتهم ناراني ملكه لم يضمن لو سرت الى غيره الا
ان ينزله عن قدر الحاجة مع غلبة الظن بالتعدي كما في ايام الاهوية
ولو عصفت بعتة لم يضمن ولو ايجهاه ملك غيره ضمن لان نفس الاول

يضمن

وقال الشيخ يضمن

منه

في ماله لانه عدوان مقصود ولو قصد اطلاق النفس مع تعدي الفلاني
كانت عدا ولو بالثابت دابة في الطريق قال الشيخ يضمن لو رلق فيه انسان
وكذا لو الرق قامة المنزل المرتقة كقصور البطح او رش الدرب بالماء
والوجه اختص ذلك بمن لم ير الرش او لم يشاهد القامة **التاسعة**
لو وضع اناء على حائط فتلف بسقوطه نفس او مال لم يضمن لانه تضمن
في ملكه من غير عدوان **العاشر** يجب حفظ دابته الصائكة كالبعير
الغنم والكلب العقور فلو اهل ضمن جنايتها ولو جعل حالها او علم لم
يفرط فلا ضمان ولو جنى على الصائكة جان للدفع لم يضمن ولو كان الغنم
ضمن ويضمن جناية المرة الملوكة ترد قال الشيخ يضمن بالتقريب
مع الضراوة وهو بعيد ان لم يجر العادة بربطها نعم يجوز قتلها
الحادية عشر لو جنى دابة على اخرى فجنى الداخل ضمن صاحبها ولو
جنى المدخل عليها كان هدر او ينبغي تقييد الاول بتفريط مالك
في الاحتفاظ **الثانية عشر** من دخل دار قور فحرقه كله ضمن وان
دخل بانهنم والا فلا ضمان **الثالثة عشر** راكب لداية يضمن ما يجنيه
بيديه او فيما يجنيه براسه او ردا فخره الضمان لتمكنه من مراعاة
وكذا القائد ولو وقت بها ضمن ما يجنيه بيديه او رجليه كذلك

ان اضر بها فنجت ضمن وكذا الوضربا غير ضمن الضارب وكذا السائق
 يضمن ما يجنيه ولو ركبها وديان تساوي في الضمان ولو كان صاحب
 الذئبة معها ضمن دون الزاكب فلو اقلت ^{الركاب} الركاب لم يضمنه المالك
 الا ان يكون بتغييره ولو اركب مملوكه ذئبة ضمن المولى جناية الزاكب
 ومن الامم يلزم شرط صغر المملوك وهو حسن ولو كان بالغ كانت
 الجناية في رقبته ان كانت على نفر دمي ولو كانت على مال لم يضمن
 لمولى وهل يسعى فيه العبد الا قربا في شبع به ان العتق **المحل**
 لثالث في تزام الوجبات ان اتفق المباشر والسبب ضمن المباشر
 كالداخ مع الحافر والمسك مع الذابح وواضع الحجر في الكف مع
 جاذب الخنوق ولو جهل المباشر حال السبب ضمن السبب كمن غطي
 بثر احفرها في غير ملكه فندفع غيره ثالثا ولم يعلم فالضمان على الحافر
 وكالفاتر من مخيفة اذا وقع في بئر لا يعلمها ولو حفر في ملك نفسه بئر
 وسترها ودعا غيره فالاقرب الضمان لان المباشرة يسقط اثرها
 مع الغرور ولو اجتمع سببان ضمن من سبقت الجناية بسببه كالو
 القى حجر في غير ملكه وحفر الآخر بئر فلو سقط العاثر بالحجر في بئر فالضمان
 على الواضع هذا مع تساويهما في العدوان ولو كان احدهما عابا

كان الضمان عليه وكذا لو نصب سكينه في بئر مخفورة في غير ملكه فتردى
 انسان على تلك السكين فالضمان على الحافر ترجيح الاول وثمنا
 خطر التساوي في الضمان لان التلف لم يتحقق من احدهما الا بالاول
 اشبه ولو سقط في حفرة انسان فملك كل منهما بوقوع الاخر فالضمان
 على الحافر لانه كالملق ولو قال ان متاعك في البحر لتسلم السفينة
 قالاه فلا ضمان ولو قال على ضمانه ضمن دفعا لضرورة الخوف ولو
 لم يكن خوفا فقال القدر على ضمانه ففي الضمان تردد اقرب به انه لا يضمن
 وكذا لو قال من ترك ثوبك وعلى ضمانه واجرح نفسك لا ضمان
 مالم يجبد ولا ضرورة فيه ولو قال عند الخوف ان متاعك وعلى
 ضمانه مع ركب ان السفينة فاستغوا فان قال اردت التساوى قبل
 ولو لم يجتد ركب ان ركب ان ان رضوا الزمهم الضمان ولو قال وقد انزلنا
 لي فانكروا بعد الالقاء صدقوا مع اليمين ضمن ثم هو الجميع من
 لواحق هذا اليه مسائل الزبينة فلو وقع واحد في زبينة الاسد
 فتعلق بثان وتعلق الثالث بثالث والثالث برابع فافترسهم الاسد
 فيه روايتان احدهما رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر قال ضمن
 امير المؤمنين في الاول فرسية الاسد وغرما اهله ثلث الدية

لثلاثة وعظم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدين وعظم الثالث لاهل
الرابع الدين كاملة والثانية رواية سمع عن ابي عبد الله ع
عليهما السلام ان الاول ربع الدين والثالث ثلث الدين والسادس نصف
الدين وللرابع الدين كاملة وجعل ذلك على عاقلة الذين انجوا
والاخيرة ضعيفه الطريق الى سمع في ركن ساقطة والاولى
مشهورة لكنها حكم واقعة ويمكن ان يقال على الاول الدين لثلاثة
لاستقلاله بالثلاثة وعلى الثاني دين الثالث وعلى الثالث دين الربع
بهذا المعنى وان قلنا بالتشريك بين مباشر الامسك والمشارك
في الجذب كان الاول دين ونصف وثلث وعلى الثاني نصف
ثلث وعلى الثالث ثلث دين لا غير وجذب انسان غيره الى
بئر فوقع الجذب فأت المجاذب بوقعه عليه فاجاز به
ولومات المجدوب ضمنه المجاذب لاستقلاله بالثلاثة ولو ماتا
فالاول هدر وعليه دين الثلاثة ماله ولوجذب الثاني ثالثا
فأتا بوقع كل منهم على صاحبه فالاول مات بفعله وفضل الثاني
فيستقط نصف دينه ويضرب الثلثة النصف والثالثة مات بجذب الثالث
عليه وجذب الاول فيضرب الاول نصف دينه ولا ضم الى الثالث

ثلث الثالث

وللثالث الدين فان رخصنا المباشرة فدينه على الثلثة وان شركنا بين الفضل
والمجازب فالدين على الاول والثاني نصفين ولوجذب الثالث لاجل
فات بعض على بعض فلا الاول ثلثا الدين لان مات بجذب الثاني
المشارك عليه وجذب الثلثة الثالث عليه وجذب الثالث الرابع عليه
فيستقط ما قبل فعله ويبقى الثلثان على الثاني والثالث ولا ضم
على الرابع وللثلاثة ثلثا الدين ايضا لان مات بجذب الاول وجذب
الثالث وجذب الثالث الرابع عليه فيستقط ما قبل فعله ويجذب الثاني
على الاول والثالث وللثالث ثلثا الدين ايضا لان مات بجذب
الرابع وجذب الثلثة والاول له اما الرابع فليس عليه شيء وللثالث
ثلثا الدين وله الدين كاملة فان رخصنا المباشرة فدينه عليه وان
شركنا بين المباشر كانت دينه اثلاثا بين الاول والثاني والثالث
الامر الثالث في الجناية على الاطراف والمقاصد ثلثة الاول في قطع
الاعضاء وكل ما لا يقدر بر فيه ففيه الارش والتقدير في ثمانية عشر
الاول في الشعر وشعر الراس الدين كاملة وكذا في شعر اللحية فان
نبتها فقد قيل في اللحية ثلث الدين والرواية ضعيفة والارش فيه
وفي شعر الراس اشبه ان نبثا وقال الميعة في شعر الراس ان لم ينبت

مائة دينار ولا اعلم المستند اما شعر المرتبة ففيه دينها ولو ثبت ففيه
 مهرها وفي الحاجبين خمسمائة دينار وفي كل واحد نصف ذلك وما
 اصاب منه فعلى الحسب وفي الاهداب تردد قال في وطأ الذبان
 لم يثبت وفيها مع الاجفان ديتان والاقرب السقوط حالة الانفط
 والارش حالة الانفراد وما عدا ذلك من الشعر لا تقديري فيلستنا
 الى البرائة الاصلية **الثاني** العيان وفيها الذبة وفي كل واحد نصف
 الذبة ويستوى الصحة والعشا والحوادث والمحافظة وفي الاجفان الذبة
 وفي تقدير كل جنس خلاف قال في طأ كل واحد ربع الذبة وفي قس
 الاعلى ثلثا الذبة وفي الاسفل الثلث وفي موضع اخر في الاعلى ثلث
 الذبة وفي الاسفل النصف وينقص على هذا التقدير سدس الذبة
 والقول بهذا كثير وفي الجناية على بعضها بحسب دينها فلو قلع مع
 العينين لم يستد اخلا دينها وفي العين الضميمة من الاعور الذبة
 كاملة اذا كان العور خلقا او باقة من الله ولو استحق دينها كالا
 في الضميمة نصف الذبة خمس مائة دينار اما العور افي خفيها
 روايان احدهما ربع الذبة وهي متروكة والاخرى ثلث الذبة
 وهي مشهورة سواء كانت خلقا او جناية جان وهم هنا وهم قن

دنيا

والله الثالث الالف وفيه الذبة كاملة ان استوصل وكذا قطع مائة
 وهو ملان منه وكذا الكسر ففسد ولو جبر على غير عيب فائة دينها
 وفي شلله ثلثا ذبة وفي الروثة وهي الحاجبين المخربين نصف الذبة
 وقال ابن بابويه هي مجتمع المارن وقال اهل اللغة هي طرف المارن
 وفي احد المخربين نصف الذبة لانه ان هاب نصف المنفعة وهو خيل
 في طأ وفي رواية غياك عن ابي جعفر عن ابيه عن علي ثلث الذبة
 كذا وفي رواية عبد الرحمن العزني عن ابي جعفر عن ابيه وفي الروثة
 ضعف غير ان العمل بمضمونها شبه **الرابع** الاذن وفيها الذبة
 وفي كل واحد نصف الذبة وفي بعضها بحسب دينها وفي شتمها ثلث
 دينها على رواية فيها ضعف لكن يؤيدها الشبهة قال بعض الاصحاب
 وفي خرمها ثلث دينها وفي شتمه واحد وعشرون ثلث ذبة الشبهة
الخامس الشفتان وفيها الذبة اجماعا وفي تقدير كل واحد خلاف قال
 في طأ العليا الثلث وفي السفلى الثلثان وهو خيرة اليد وفي
 في العليا اربع مائة وفي السفلى ست مائة وفي رواية ابي حميلة عن ابي
 عن ابي عبد الله وذكره الطريفي في كتابه ايضا وفي ابي حميلة ضعف
 وقال ابن بابويه وهو ما ثور عن طريق ايضا في العليا نصف الذبة

وه التفل الثلثان وهو نادر وفيه مع ندور زيادة المعنى لها وقال
ابن عقيل هما سواء في الدية استنادا الى قولهم كل ماني الجسد من ثلثان
فيهما الدية وفي كل واحد نصف الدية وهذا حسن وفي قطع بعضها
بنسبة مساحتها وحدا للثة التفل عرضا ما تجاف عن اللثة مع طول
العم والعليا ما تجاف عن اللثة متصلا بالخزيرين والحاجز مع طول الفم
وليس حاشية الشدقين منهما ولو تقلصت قال الشيخ فيه دية الاقرب
الحكومة ولو استرخت مثلنا الدية **الطرس** للسان وفي اتصال الصيغ
الدية وفي لسان الاخرين ثلث الدية وفيما قطع من لسان الاخرين
فصاها مساحة اما الصيغ فيعتبر بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون
حرفا وفي رواية تسعة وعشرون حرفا وهي مطرحة وتبسط الدية على
الحروف بالتوبة ويؤخذ نصيب ما يعده منها وتتساوى الليثية
وغيرها ثقلها وخفيفها ولو ذهب جميع وجبت الدية كاملة ولو صا
سريع النطق او ازلا بسرعة او كان ثقيلا فزاد ثقله فلا تقدر فيه
وفيه الحكومة وكذا لو نقص فضا ينقل الحرف الفاسد الى الصيغ ولا
اعتبار بقدر المقطوع من الصيغ بل الاعتبار بما يذهب من الحروف ولو
قطع نصفه فذهب ربع الحروف من الدية وكذا لو قطع ربع لسان

فذهب نصف كلامه فنصف الدية ولو جنى اخرا اعتبر بما بقى واخذ بنسبة
ما ذهب بعد جناية الاول ولو اعدم واحد كلامه ثم قطعه لخر
على الاول الدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان الطفل كان فيه
الدية لان الاصل السلامة اما لو بلغ حدا ينطق مثله ولم ينطق ففيه
ثلث الدية لغلبة الظن بالالة ولو نطق بعد ذلك تبين الصحة وعبر
بعد ذلك بالحروف والزواجر الجذبة ما نقص عن الجميع فان كان بقدرها
اخذ ولا تتم له ولو ادعى الصحيح ذهب نقطة عند الجناية صدق
مع القسامة لتعدا البيتة وفي رواية يضرب لسانه بابرة فان خرج
الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب ولو جنى على لسانه فذهب
كلامه ثم عاد هل يستعاد الدية قال في ظنهم لا نه لو ذهب لسانه قال
في لا وهو الاشبه اما لو قطع سن المتغرف اخذت ديتها وعادته
تستعد ديتها لان الزانية غير الاولى وكذا لو اوقعه فذهب لسانه
فانبتت استتم لان العادة لم تقض بعوده فتكون هبة ولو كان للثا
طرفان فذهب احدهما اعتبر بالحروف فان نطق بالجميع فلا دية
وفيه الارش لان زيادة **السابع** الانسان وفيها الدية كاملة
تقسم على ثمانية وعشرين سنا الساعشر في مقدم الف وهي ثنتان

رباعيتان وثلاثان ومثلها في الاسفل وستة عشر في مؤخره وهي ضاحكة
 ثلاثة اضراس من كل جانب ومثلها من اسفل في المقادير ستمائة دينار
 حصة كل سن خمسون دينار وفي الماخرا ربع دينار حصة كل سن
 خمسة وعشرون دينار او يتولى البيضاء والتوداء خلقه وكذا القنطر
 ولوجي عليها وليس للزائرة دية ان قلعت منضة الى البواقي فيها ثلث
 دية الاصل ولو قلعت منفردة وقيل فيها الحكومة والاول اظهر ولو لم
 اصحت بالجناية ولم تسقط فلثا ديتها وفيها بعد السوداء الثلث على
 الاشهر وانصداعها ولم تسقط فلثا ديتها وفي الرواية ضعف الحكومة
 اسببه والدية في المقلوعة مع سنجها وهو الثابت منها في اللثة ولو كثر
 ما برن عن اللثة فيه تردد والا قرب ان فيه دية السن ولو كثر الظاهر
 عن اللثة ثم قلع الاخر الشخ ^{فعل} في الاول دية وعلى الثاني حكومة وينظر
 بسن الصغير فان ثبت لزوم الارش ولو لم يثبت فدية السن المشغور
 من الاصحى بل من قال فيها بعير ولم يفصل دية الرواية ضعف لو اثبت
 الانسان موضع المقلوعة عظاما ثبت فقلعه قال الشيخ لا دية ^{في}
 ان فيه الارش لانه يستحب الكاوسينا ^{لما} من العنق وفيه انا كسر
 فضا الانسان اصورا الدية وكذا لوجي عليه بما يمنع الازدراد ولو

المخير

وال فلا دية وفيه الارش التاسع ^{من} اللسان وهما العظامان اللذان يقال
 للثقام الدنق ويتصل طرف كل واحد منهما بالان وفيهما الدية ولو
 قلعا منفردين عن الانسان كليهما الطفل او من لا اسنان له ولو قلعا
 مع الانسان فديتان ونقصا المضع مع الجناية عليها او تصالها
 الارش **العاشر** اليدان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية و
 حدها العم فلو قطعت مع الاصابع فدية اليد خمسمائة دينار
 ولو قطعت الاصابع منفردة فدية الاصابع خمسمائة دينار ولو
 قطع بعضها شي من الزند في اليد خمسمائة دينار وفي الزائد الحكومة
 ولو قطعت من المرفق او المنكب قال في طعننا فيه مقدار محملا
 على التمديب ولو كان له يدان على زند ففيهما الدية وحكومة لان
 احدهما زائدة وتتم الاصلية بانفرادها بالبطش وكونها اشد
 بطشا فان تساوت احدى هاتين في الجملة فلو قطعها ففي الاصلية
 الدية وفي الزائد حكومة وقال في طئ تلك دية الاصلية ولعله تشبيه
 بالسن والاصبع والا قرب الارش ويظهر في الذراعين الدية و
 كذا في العضدين وفي كل واحدة نصف الدية **الحادي عشر** الاصابع
 وفي اصابع اليدين الدية وكذلك اصابع الرجلين في كل واحدة

عشر الدية وقيل في الابهام تلك الدية وفي الاربع البوالة الثلاث بالثمن
 ودية كل اصبع مقسومة على ثلث انا مل بالثمنية عد الايهما فان بينهما
 مقسومة بالثمنية على اثنين وفي الاصبع الزائدة ثلث الفصيلة وفي
 شلل كل واحدة ثلثا ديتها وفي قطعها بعد الشلل الثلث وكذا لو
 كان الشلل خلقته وفي الظفر ان لم ينبت عشرة دنانير وكذا لو نبت
 ابيض كان فيه خمسة دنانير وفي الرواية ضعف غير انها مشهورة وفي
 رواية عبد الله بن سنان في الظفر خمسة دنانير **الثاني عشر** الظفر
 وفيه اذا كسر الدية كاملة وكذا لو اصاب فاحد ودب او صاحبت
 لا يقدر على القعود ولو صلح كان فيه ثلث الدية وفي رواية طريف
 كسر الصلب فغير على غير عيب فمائة دينار فان عمه فالف دينار ولو
 كسر فثلث الرجلان فدية له وثلثا دية للرجلين وفيه ولو كسر
 الصلب فذهب مشيه وجماعه فديناران **الثالث عشر** النخاع وفي
 قطعه الدية كاملة **الرابع عشر** الثديان وفيهما من المرتبة ديتها
 وفي كل واحد نصف ديتها ولو انقطع لهما ففيه الحكومة وكذا لو كسر
 اللبن فيهما وتعدت ذنوله ولو قطعها مع شيء من جلد الصدر ففيها
 ديتها وفي الزائدة الحكومة ولو اجتمع مع ذلك الصد لدية الثلثة

اسود ولو نبت

والحكومة ودية الجائفة ولو قطع الجملتين قال فيهما الدية وفيه
 اشكال من حيث ان الدية في الشدين والحلتان بعضها اما حلتا
 الرجل ففي طوقت فيهما الدية وقال ابن بابويه حلتا ثدي الرجل
 ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون ديناراً وكذا ذكر الشيخ في
 عن طريف وفيه اجاب بالدية فيها بعدد الشيخ اضرب عن رواية طريف
 وتمسك بالحديث الذي مر في فصل الشفتين **الخامس عشر** الذكر
 وفيه الحشفة فان ارد الدية وان استوصل سواء كان لساتاً وشيخ
 او صبي لم يبلغ او من صلت خصيته ولو قطع بعض الحشفة كانت
 دية المقطوع بنسبة الدية من مساحاة الكثرة حسب ولو قطع الحشفة
 وقطع اخر ما بقي كان على الاول الدية وعلى الثاني الاثر وفي
 ذكر العينين ثلث الدية وفيما قطع منه بحسابه وفي الخصيتين الذن
 وفي كل واحدة نصف الدية وفي رواية في اليسر ثلثا الدية لان منها
 الولد والرواية حسنة لكن تتضح عدولها عن عموم الروايات المشهورة
 وفي اذرة الخصيتين اربع مائة دينار فان فح فلم يقدر على الشيء
 فما مائة دينار ومستند كتاب الطريف غير ان الشهرة تؤيد
السادس عشر الشفران وهما اللحم المحيط بالفرج احاطة الشفتين بالحم

وفيها ديتا وفي كل واحد نصف ديتها ويستوى في الدية السليمة بالثقة
وفي الركب حكومية وهو مثل موضع العانة من الرجل وفي افشاء المرتبة
ديتها ويقطع طرف الزوج ان كان بالوطى بعد بلوغها ولو كان قبل
البلوغ ضمن الزوج مع مهرها ديتها والاتفاق عليها حتى يموت
احدها ولو لم يكن زوجها وكان مكرها فلها المهر والدية وان كانت
مطوعة فلا مهر ولها الدية ولو كان المكره بكر اهل بيته ارش
البكر ان ائتمن المهر فيه تزويج الاشبه وجوبه ويلزم ذلك في ماله
لان الجناية اما بعد او شبه **عشر** قال في طرفة الايتين الدية
وفي كل واحدة نصف الدية وفي المرتبة ديتها وفي كل واحدة منهما نصف
ديتها وهو حسن تعويلا على الرواية التي مررت في فصل الشقين **منها**
عشر الرجلان وفيها الدية وفي كل واحدة نصف لدية وحدهما افضل
الساق وفي الاصابع منفردة دية كاملة وفي كل اصبع عشر الدية بخلاف
في الابهام هناك في اليدين ودية كل اصبع مقسومة على ثلث انا مل
بالسوية وفي الابهام على اثنين وفي الساقين الدية وكذلك في الغندين
وفي كل واحدة نصف الدية مسائل **الاول** في الاضلاع تماخا لقلب
لكل ضلع اذ اكرت خمسة وعشرون دينار او فيها ما يلي العضد

لكل ضلع اذ اكرت عشرة دنانير **الثانية** لو كسر عضو فلم يملك
غايطه كان فيه الدية وهي رواية سليمان بن خالد ومن ضرب عظامه فلم
يملك غايطه ولا يولد فيه الدية وهي رواية اسحق بن عمار **الثالثة**
في كسر عظم من عضو خمسة دنانير ذلك العضو فان صلح على غير عيب فاربعة
اخماس دية كسره وفي موضحة ربع دية كسره وفي رضته ثلث دية
العضو فان برى على غير عيب فاربعة اخماس دية رضته وفي فكه
من العضو حيث يتعطل العضو ثلث دية العضو فان صلح على غير عيب
فاربعة اخماس دية فكه **الرابعة** قال في طرفة ثلث التزويجين الدية
وفي كل واحدة منهما مقدمة عند اصحابنا ولعل السارة الى ما
ذكره الجماعة عن طريق وهو في التزوية ان اكرت فخيرت على غير
عيب اربعون دينار **الخامسة** من داس يلعن انسان حتى احدث
دين بطنه او يفتدي من ذلك ثلث الدية وهي رواية الشوكي
وفيها ضعف **السادسة** من اتقى بكر باصبعه فخرق مسانها فلا
تملك بولها فعليه ثلث ديتها وفي رواية ديتها وهي اوله ومثل
مهرها **الفصل الثاني** في الجناية على المنافع وهي سبعة **الاول**
العقل وفيه الدية وفي بعضه الارش في نظر الحاكم اذا طريق الى

تقدير النقض وطبقه بالزمان فلو جرت يوما وافاق يوما كان
 للذهاب نصفه وجرى يوما وافاق يومين كان للذهاب ثلثه و
 هو تخمين ولا فصاح في هاهنا ولا في نقضه لعدم العلم بحملته ولو
 شجرة فنذهب عقله لم يتد اخل ديرة الجنائيتين وفي رواية انك
 بضربة واحدة تداخلتا والاول اشبه وفي رواية لو ضرب على
 راسه فذهب عقله انتظر به سنة فان مات فيها قيد به وان
 بقي ولم يرجع عقله ففيه الدية وهي حسنة ولو جنى فان هب العقل
 ودفع الدية ثم عاد لم يرجع الدية لانه هبة مجددة **الثاني** لسمع
 وفيه الدية ان شهد اهل المعرفة باليأس وان املوا العود بعد
 مدة معينة توقعنا انقضائها فان لم يجد فقد استقرت الدية
 ولو كذب المجنح عليه عند دعوى هاهنا او قال لا اعلم اعتبرت
 حاله عند الصوت العظيم والرعد القوي وصيحه بعد استغفاله
 فان تحقق ما ادعاه والاه احلف القضا وحكم له ولو ذهب مع احد
 الانبياء ففيه نصف الدية ولو نقص مع احد يما قيس الى الاخرى
 بان يسد الناقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول لا سمع
 ثم يعاد عليه ذلك مرة ثانية فان تساوت المسافتان صدق ثم

نقل

تطلق الناقصة ويسد الصحيحة ويعتبر بالصوت حتى يقول لا سمع ثم
 يكرر عليه الاعتناء فان تساوت المقادير في ساعة فقد صدق ويصح
 مساحة الصحيحة والناقصة ويلزم من الدية بحسب التفاوت وفي
 رواية يعتبر بالصوت من جوانبه الاربعة ويصدق مع الشك
 ويكذب مع الاختلاف وفي رواية لسمع بقطع الانبياء ديتك
 ولا يقاس لسمع في الرمح بل يتواخي سكون الهواء **الثالث** في ضوء
 العينين وفيه الدية كاملة فان ادعى هاهنا وشهد له شاهدان
 من اهل الخبرة او رجل وامرأتان ان كان خطأ او شبهة عمد فقتل
 الدعوى فان قال لا يرجع عوده فقد استقرت الدية وكذا لو
 قال لا يرجع عوده لكن لا نقدر له او قال بعد مدة معينة ^{ينقض}
 ولم يعبد وكذا لو مات قبل المدة اما لو عاد ففيه الارش ولو خلفنا
 في عوده فالقول قول المجنح عليه مع يمينه وان ادعى ديه بل بصره
 وعينه قائمة لحلف القضا ونقص له وفي رواية يقابل بالشمس فانك
 كما قال يقيما مفتوحتين ولو ادعى نقضا احدهما قيس الى الاخرى
 فعل كما فعل في السمع ولو ادعى النقض فيهما قيس الى عينيه من هو
 من اثباته والزم الجلاء التفاوت بعد الاستظهار بالاثبات ولا

يتوحي في

يقاس عين في يوم غيم ولا يفرض مختلفات الجهات ولو نفع عينا وكانت قائمة
وقال المجتهد كانت صحيحة فالقول قول الجاهل مع يمينه وروى ما خطر ان القول
قول المجتهد عليه لان الاصل الصحة وهو ضعيف لان اصل الصحة
باصول البراءة واستحقاق الذية والفصل منوط بيقين الشك ولا
يقين هنا لان الاصل ظن لا قطع **الرابع** الشم وفيه الذية كاملة
وان ادعى داهية عقيب الجناية اعتبر بالاشياء الطيبة والمنسية ثم
يستظهر عليه بالقسامة ويقض له لانه لا طريق الى البيعة وفي رواية
يحرق لحوار وتقرب منه فان دمعت عيناها ونحى انفه فوكالة
ولو ادعى فصل الشم قيل يحلف اذا لا طريق الى البيعة ويوجب الحاكم
ما يؤدى اليها اجتهاده ولو اخذ ذية الشم ثم عاد لم يعد الذية ولو
قطع الانف فذهب الشم فدينان **الخامس** الذوق يمكن ان يقال فيه
الذية لقوله كل ما في الانسان منه واحد ففيه الذية ويرجع فيه
عقيب الجناية الى دعوى المجتهد عليه مع الاستظهار بالايمان ومع
النقصا يقض الحاكم بما يحكم النازعة بقرنها **السادس** لو اضيق
عليه الانزال في حال الجماع كان فيه الذية **السابع** قيل فليس البول
الذية وهي رواية غيب بن ابراهيم وفيه ضعف قيل ان دام الليل

فيه الذية وان كان الى الزوال فثلثا الذية والاربعاء المائت
الذية وفي الصوت الذية كاملة **الفصل الثالث** في الشجاج والجراح
والشجائم الحارصة والدامية والمتلاحمة والنحاق والوضعة
لهاشنة والمنقطة والمأمومة اما الحارصة فهي التي تقشر الجلد فيها
بغير وهل هي الدامية قال الشيخ نعم والرواية ضعيفة والاكثر وعلى
ان الدامية غير هاهي رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله في
الذامية ان ابي عيران وهي التي تاخذ في اللحم بغير او اما المتلاحمة
فهي التي تاخذ في اللحم كثيرا ولا تبلغ التماسه وفيها ثلاثة ابعة وهل
هي غير الباضعة فمن قال الدامية غير الحارصة فالباضعة المتلاحمة
واحدة ومن قال الدامية والحارصة واحدة فالباضعة غير المتلاحمة
واما النحاق فهي التي تبلغ التماسه وهي جلد مغشية للعظم
فيها اربعة ابعة واما الوضعة فهي التي تكشف عن رضع العظم وفيها
خمس ابعة **فصل** لو اوضعت شتين في كل واحدة خمس من الابل ولو
وصل الجلاء بينهما صارتا واحدة كما لو اوضعت ابعدا وكذا لو سرتا
فذهب ما بينهما لان السراية من فعله ولو وصل بينهما غيره الزمر
الاول ودينان والواصل ثلاثة لان فعله لا يبين على فعل غيره ولو

وهما الجنب عليه فعلى الاول ديتان والواصلة هدد ولو اختلفا
فقال الجافة انما شقت بينهما وانكر الجنب عليه فالقول قول الجنب عليه
مع يمينه لان الاصل ثبوت الديتين ولم يثبت المسقط وكذا لو
قطع يديه وجلبه ثم مات بعد مدة يمكن فيها الاندمال فخلقا
فالقول قول الولي مع يمينه ولو شجرة واحدة واختلف مقاديرها
اخذ دية الابلع لانها لو كانت كلها كذلك لم تزد على ديتها ولو
شجرة في عضوين كان لكل عضو دية على انفرادها وان كان بضرة
واحدة ولو شجرة في راسه وجبهته فالقرب انهما واحدة لانها عضو
واحد واما الهاشمة فهي التي تقسم العظم فيها عشرة من الابل
اربعها ان كان خطا وثلاثا ان كان شبيه العمد ولا قصاص فيها
ويتعلق الحكم بالكسر وان لم يكن جرح ولو اوجعه اثنتين وهشبهما
وانقل الهشم بالظنا قال في ظهماها شمتان وفيه تردد واما النقلة
فهي التي تخرج الى نقل العظم وديتها خمسة عشر بعيرا ولا قصاص فيها
وللجنب عليه ان يقتصر في قدر الموضحة ياخذ دية ما زاد وهو عشر
من الابل واما المامومة فهي التي تبلغ ام الراس وهي الخبطة
تجمع الدماغ وفيها ثلث الدية ثلث وثلاثون بعيرا والدماغ

يطالب

هي التي تقتق الخريطة والسلامة معها بعيدة ولا قصاص في المامومة
لان السلامة معها غير غالبية ولو اراد الجنب ان يقتصر في الموضحة ويطلب
بدية الزائدة جان والزيادة ثمانية وعشرون بعيرا قال في ظر ثلث
بعير وهو بئاعلى ان في المامومة ثلثه وثلثين ثلثا ونحوه تقتق على
ثلثه وثلثين تبعا للنقل ولو جنب عليه موضحة فاتها اخرها شاة وثالث
منقله ورابع مامومة فعلى الاول خمسة وعلى الثالث ما بين الموضحة
والهاشمة خمسة ايضا وعلى الثالث ما بين الهاشمة والمنقلة خمسة
ايضا وعلى الرابع تمام دية المامومة ثمانية عشر بعيرا ومن لو اخ
هدد اليه مسائل **الاولى** دية النافذة في الانف ثلث الدية
صلحت خمس الدية ما تادي نار ولو كانت في احد الخفين الى الخارج
فخمس الدية **الثانية** في شق الشفتين حتى يبدا الانسان ثلث ديتها
ولو برئنا خمس ديتها ولو كانت في احد يديها ثلث ديتها ومع الهامة
فخمس ديتها **الثالثة** الجائفة وهي التي تصل الى الجوف من اى الجنب
كان ولو من ثغرة الخرن فيها ثلث الدية ولا قصاص فيها ولو جرح
في عضو من اجان لزمه دية الجرح ودية الجائفة مثل ان يشق الكف
حتى يجاوز الجنب ثم يعينه فزج لو اجان واحد كان عليه دية

الجائفة ولو ادخل اخر سكتة ولم يزد فعليه التعزير حسب ان وسعها
باطنا وظاهرا ففيه الحكومة ولو وسعها منها في جائفة اخرى كالو
انفردت ولو ابر زحشوة فالثلث قاتل ولو جيطت ففقتها افرقان
كانت بحالها لم تلتئم ولم يحصل بالقوقبانية قال الشيخ فلا ارشوع
والاقرب الارش لان لا بد من ارضي ولو في الجياطة ثانيا ولو النعم
البعوض ففيه الحكومة ولو كان بعد الاند مال في جائفة مستكرة
فعليه ثلث الدية ولو اجامة اثنتين فثلثا الدية ولو طعن في صدره
فخرج من ظهره قال في ط واحدة وفي ث اثنتان وهو شبه الرابعة
فيل انفذت نافذة في شيء من اطراف الرجل ففيها مائة دينار
في احمرار الوجه بالجناية دينار ونصف في اخضاره ثلثة دنانير
وكذا في الاسوداد عند قوم وعند اخرين ستة دنانير وهو اولى
لرواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله وما فيه من زيادة النكابة
قال جماعة ودية هذه الثلاثة البدن على النصف **السابعة** كل عضو
دية مقدرة ففي شلله ثلثا دية كاليد والرجل والاصبع
وفي قطعه بعد شلله ثلث دية **الثامنة** في الشجاج في الراس والوجه
ومثلها في البدن بنسبة العضو الذي يتفق فيه من دية الراس **الثامنة**

المرته نساي الرجل ذيات الاعضاء والجراح حتى تبلغ ثلث دية الرجل
ثم تصير على النصف سواء كان الجاني رجلا او امرته في الاصبع مائة وفي
الاثنين مائتان وفي ثلث ثلث مائة وفي الاربع مائتان وكذا يقتض من
الرجل في الاعضاء والجراح من غير مرته حتى يبلغ الثلث ثم يقتض مع الرد
السابعة كل ما فيه دية الرجل من الاعضاء والجراح ففيه من المرته دية
وكذا في الذي دية ومن العبد قيمته وما فيه مقدس من الحر فهو
بنسبة من دية المرته والدمي ودية العبد **العاشرة** كل موضع قلنا
فيه الارش والحكومة فهما واحد والمخض ان يقيم صحيحا ان كان مملوكا
ويقوم مع الجناية وينسب الى القيمة ويؤخذ من الدية بحسب ابر
ان كان المخض عليه مملوكا اخذ مولا قد انفق **الحادية عشر** من اولى
له فالامام والى دمه يقتض ان قتل عدا وهل له العفو الاصح لا وكذا
لو قتل خطأ فله استيفاء الدية وليس له العفو الا من الرابع في اللوح
وهي ربع **الاول** في الجنين ودية جنين الحر مائة دينار اذا تم ولم
تلج الروح ذكر اكان او انثى ولو كان دمي فغش دية ابنة ودية
النكوة عن الجعفر عن علي بن عشرين دية امه والعمل على الاول اما الملوكة
فغش قيمته امه الملوكة ولو كان الحمل زايما عن واحد فلكل واحد

ولا كفارة على الجلاء ولو لم تكن الزوجه فدية كاملة للذكر ونصف
للايثة ولا يجب الا منع يقين الحيوة ولا اعتبار بالسكون بعد الحركة
لاحتلال كونهما من ربح وجب لكفارة هنا مع مباشرة الجنانية ولو لم
يتم خلقة ففي دية قولان احدهما غرة ذكره في طو في موضع من الجلاء
ون كذا في الاخبار والاخر وهو الا شهر يوزع الدية على مراتب
التفعل وفيه عظام ثمانون ومضغة ستون وعلقة اربعون وتعلق
بكل واحدة من هذه امور ثلاثة وجوب الدية وانقضاء العدة و
صيرورة الاثر تام ولد ولو قيل ما الفائدة وهي تخرج بموت الولد
عن حكم المستولدة قلنا الفائدة هي التسلط على ابطال التفقات
السابقة التي يمنع منها الاستيلاء اما النطفة فلا يتعلق بها الا
الدية وهي عشرون دينار ابعاد الفاضل في الرحم وقال في تفسيره
في حكم المستولدة وهو بعيد قال بعض الاصوليين وفيما بين كل مرتبة دية
بجسد ذلك وفتره واحد بان النطفة تمكث عشرين يوما ثم تغتسل
وكذا ما بين العلقه والمضغة فيكون لكل يوم دينار وعشرون نطفة
بصحته ما ادعاه الاول ثم بالدلالة على ان تفسيره مراد على ان يتم
في الملك بين النطفة والعلقة اربعون يوما وكذا ما بين العلقه والمضغة

روى ذلك سعيد بن السبيعي عن علي بن الحسين ومحمد بن مسلم عن
ابي جعفر وابو حنيفة عن القمي عن موسى اما العشرون فلم نفق لها على
رواية ولو سلمنا الملك الذي ذكره من ابن ان القاروت في الدية
مفسوم على الايام غاية الاحتمال وليس كل حمل واقعا مع انه يحتمل
ان يكون الاسارة بذلك الى ما رواه يونس الشيباني عن الصادق ان
لكل نطفة تظهر في النطفة دينارين وكذلك اصلها في العلقه شبه العرقين
الهم بن دينارين وهذه الاجل وان توقفت فيها الاضطراب بالنقل
او ضعف المناقل فكذا يوقف عن التفسير الذي ترجى في ذلك الظاهر
ولو قتلت المرتبة فوات معها فدية المرتبة ونصف الدية للجنين
جعل حاله وان علم ذكره فدية وانثى فدينها وقيل مع الجهالة
بالفرقة لانه مشكل ولا اشكال مع وجود ما يصل اليه من النقل
المشهور ولو اختلفت المرتبة حملها مباشرة او تسببا فليها دية ما القته
ولا نصيب لها من هذه الدية ولو افرغها فمخرج فالقته فالدية على
المخرج ويثبت دية الجنين من يرث المال الاقرب فالاقرب ودية
اعضائه وجراحاته بنسبة دية ومن افرغ مجامعها فغزل فعلى
لمخرج عشرة دنانير فالوعزل الجامع عن الحره اختيارا ولم تاذن قبل

لوزعشره دنانير وفيه تزداد شبهه انه لا يجب ما العزل عن الامة
فجائز ولا دية وان كرهت ويعتبر قيمة الامة المجهضة عند المجانية
لا وقت الا لقاء **فروع** لو ضرب النصرية حاملا فاسلمت والقتله
لزم المجازة دية جنين المسلم لان المجانية وقعت مضونة فلا اعتبار لها
حال الاستقرار ولو ضرب الحرية فاسلمت والقتله لم يضمن لان المجانية
لم تقع مضونة فلم يضمن سرايتها ولو كانت امه فاعتقت والقتله
قال الشيخ للولي اقل الامر من عشر قيمتها وقت المجانية والدية
لان عشر القيمة ان كان اقل فالزيادة بالحرية فلا يستحقها الولي فيكون
لوارث الجنين وان كانت دية الجنين اقل كان له الدية لان جفته
نقص العتق وما ذكره بناء على القول بالفترة او على جواز ان يكون
دية جنين الامة اكثر من دية جنين الحره وكلا التقديرين ممنوع
فان دية عشر قيمة مائة يوم المجانية على التقديرين ولو ضرب حاملا
خطاء فالقتل وقال الولي كان حيا واعترف المجازة ضمن العاقلة دية
الجنين غير المحمي ضمن المعترف ما زاد لان العاقلة لا تضمن اقرارا
ولو انكروا فام كل واحد بدينته قد منابينة الولي لا منابنتهم زيادة
ولو ضربها فالقتله فان عند سقوطه فالضاب قاتل يقتل ان كان عدلا

او يضمن الدية ان كان شبهها او يضمنها العاقلة ان كان خطاء وكذا لو بقي
ضمنا ومات او وقع مصيبا وكان ممن لا يعيش مثله ويلزمه الكفارة
في كل واحدة من هذه الحالات ولو اقتله حيا فقتله اخر فان كانت
حيوته مستقرة فالدية قاتل ولا ضمان على الاول ويعزرون ان
تكن مستقرة فالاول قاتل والثاني اثم يعزرون لخطائهم ولو جهل حاله حين
ولادته قال الشيخ سقط القود للاحتمال وعليه الدية ولو وطئها
ومسلم يشبهه طهر واحد فسقط بالمجانية اصرع بين الواطئين و
الزوم المجازة بنسبة دية من الحرة ولو ضربها فالقتل عضو كاليد
فان ماتت لزوم ديتها ودية الحمل ولو اقلت اربع ايد فدية جنين
واحد لاحتمال ان يكون ذلك لواحد ولو اقلت العضوم القتل
الجنين ميتا دخلت دية العضو في دية وكذا لو اقتله حيا فان
سقطت حيوته مستقرة ضمن دية اليد حسب ولو باخر سقوط فان
شهد اهل المعرفة انها يد محي نصف دية والا نصف المائة
مسئلتان الاولى دية الجنين ان كان عدلا وشبهه العمد ففي مال
المجازة وان كان خطا فعلى العاقلة وستادى في ثلث سنين **الثانية**
في قطع راس الميت المسلم الحر مائة دينار وفي جوارحه حسب دية

وكذا في شجاجة وجرادة ولا يربث وارث منها شيئا بل تعرفه وجوه القرب
عندها بالرواية وقال علم الهدى **وهو يكون لبنت المال الثانية** في
الجنابة على الحيوان وهي باعتبار المجنبة عليه تنقسم اقساماً ثلاثة الاولى
ما يؤكل كالبقرة والغنم والا بل من اتلف شيئاً منها بالذكاة لزم التلف
بين كونه حياً وكذا وهل لا لكمة دفعه والمطالبة بقيمة قيل نعم وهو
اختيار الشيخين نظر الى اتلاف اهم منافع وقيل لا لانه اتلاف بعض
منافع فيضمن التالف وهو اشد ولو اتلفه لابل بالذكاة لزمه قيمته يوم
اتلافه ولو بقي منه ما ينتفع به كالصوف والشعر والوبر والريش فهو
للمالك يوضع من قيمته ولو قطع بعض اعضائه او كثر شيئاً من عظامه
فلذلك الارش **الثاني** ما لا يؤكل ويصح ذكاه كالفيل والاسد و
الفهد فان اتلفه بالذكاة ضمن الارش لان له قيمة بعد الذكاة
وكذا في قطع جوارحه وكسر عظامه مع استقرار حيوته وان اتلفه
لا بالذكاة ضمن قيمته حياً **الثالث** ما لا يقع عليه الذكاة ففي كلب
الصيد اربعون درهما ومن الناس من خصه بالثلوة ووفقا
على صورة الرواية ورواية السكوني عن ابي عبد الله في كلب
الصيد انه يقوم وكذا في كلب الغنم وكلب الحائط والاقل اشرفه

وفي كلب الغنم كبش وقيل عشرين درهما وهي رواية ابن فضال عن
بعض اصحابه عن ابي عبد الله مع شهرتها لكن الاولى اصح طريقا
فيل في كلب الحائط عشرين درهما ولا اعرف السند وفي كلب
الزروع فيمن بر ولا قيمة لما عدا ذلك من الكلاب وغيرها ولا
يضمن قاتلها شيئا ائما ما يملكه الذي كالتحريم فهو يضمن بقيمة
مستحلبة وفي الجنابة على اطراف الارش مسائل **اول** لو اتلف على
الذي حمر اذ لا له وضمنها المتلف ولو كان مسلماً او يشرطه وضما
الاستتار ولو اظهرها الذي لم يضمن المتلف ولو كان مسلماً يضمن
الجزاء على التقديرات **الثانية** اذا اجنت الماشية على الزرع ليل
ضمن صاحبها ولو كان نهاراً لم يضمن ومستند ذلك رواية الشافعي
وفي ضعف والا قرب اشتراط التقريط في موضع الضمان ليل
كان او نهار **الثالثة** روى عن امير المؤمنين انه قضى في بعير بين
اربعة عقلة احدهم فوقع به ثفا نكران على الشركاء حصته لانه
حفظ وضيع الباقر **الرابعة** ذية الكلاب الثلاث ومقدرة
على القاتل اما لو غصب احدها وتلف في يد الغاصب ضمن قيمته
السوقية ولو رادت عن القتل **الخامسة** في كفارة القتل وكفارة

الجمع يقتل العدو المرتبة يقتل الخطاء مع المباشرة لا مع التيسير فلو طرح
 حجر او حفر بئر او نصب سكيناً في غير ملكه فغثر عاثر فملك بها ضمن
 الدية دون الكفارة ويجب بقتل المسلم ذكر كان او انثى حر او عبد
 وكذا انجب بقتل الصبي والجنون وعلى المولى بقتل عبده ولا تجب بقتل
 الكافر منيما كان او معاهدا استنادا الى البرائة الاصلية ولو قتل
 مسلماً في دار الحرب مع العلم باسلامه ولا ضرورة فعليه القود والكفارة
 ولو ظنه كافراً فلا دية وعليه الكفارة ولو كان اسيراً قال الشيخ ضمن
 الدية والكفارة لانه لا قدرة للاسير على التخلص وفيه تردد ولو
 اشتراك جماعة في قتل واحد فعلى كل واحد ككفارة وان اقبل من الجاني
 الدية وجبت الكفارة فقلعوا ولو قتل قودا اهل تحب في ماله قال في ط
 لا تجب وفيه اشكال ينشأ من كون الجنائية سبباً **الرابعة** في العاقلة
 والنظر في تعيين المحل وكيفية التقسيط وبيان اللواحق اما المحل
 فهو العصبية والمعتق وضامن الجريرة والامام وضابط العصبية
 من تقرب بالاب كالاخوة واولادهم والعومة واولادهم ولا يشترط
 كونهم من اهل الارث في الحال وقيل هم الذين يرثون دية القاتل ولو
 قتل وفي هذا الاطلاق وهم فان الدية يرثها الذكور والاناث

الزوج والزوجة ومن يقترب بالام على احد القولين ويختص بها الاقرب
 قالوا قرب كما يورث المال وليس كد العقل فانه يختص به الذكور من جهة
 دون من يقترب بالام ودون الزوج والزوجة ومن اصحاب من
 خفف به الاقرب من يرث بالتسمية ومع عدمه يشترك في العقل بين
 من يقترب بالام مع من يقترب بالاب ائلاً ناء وهو استناد الى رواية
 سلمة بن كهيل عن امير المؤمنين في سلمة ضعف وهل يدخل الالباء
 والاولاد في العقل قال في ط وقت لا والاقترب دخلا لهما لانها انثى
 قومه ولا يشترط لكم القاتل في الضمان لا العقل المرتبة ولا الصبي والجنون
 وان ورثوا من الدية ولا يتحمل الفقير شيئاً ويعتبر فقره عند المطالبة
 وهو حوّل الحول ولا يدخل في العقل اهل الديوان ولا اهل البلد
 ان لم يكونوا عصبية وفي رواية سلمة ما يدل على الزام اهل بلد القاتل
 مع فقد القرابة ولو قتل غيره وهو مطرح وبيد من يقترب
 بالابوين على من انفرق بالاب ويعقل المولى من اعلى ولا يعقل من
 اسفل ويجعل العاقلة دية الموصفة فان اقطعوا اهل محل ما نقص قال
 فت نعم ومنع غيره وهو المردى غير ان في الرواية ضعفاً ويضمن
 العاقلة دية الخطاء في ثلث سنين كل سنة عند افسادها ولو كان

ثلاثمائة كانت الدية او ناقصة كدية المرتدية الذمى اما الارش فقد
قال في طيبتا دى في سنة واحدة عند انساها اذا كان ثلث الدية
فادون لان العاقلة لا يعقل حال وفيه اشكال ينشأ من احتمال تخصيص
التاجيل بالدية لا بالارش قال ولو كان دون الثلثين حل الثلث الاول
عند انساخ الحول والبالة عند انساخ الثاني ولو كان اكثر من الدية
كقطع يدين وقلع عيني و كان لاشين حل لكل واحد عند انساخ
الحول ثلث الدية وان كان لواحد حل له ثلث لكل جناية سدى الدية
وفي هذا كله الاشكال الاول ولا يعقل العاقلة اقرار او اصلح ولا
جناية عدم مع وجود القاتل ولو كانت موجبة للدية كقتل الاب له
او المسلم الذمى او الحر المملوك ولو جنى على نفسه خطا وقتلا او جرحا
طل ولم يضمنه العاقلة وجناية الذمى في ماله وان كانت خطا دون
عاقلة ومع عجزه عن الدية فعاقلة الامام لا يبرئ ذمى الغير بنية
ولا يعقل مولى المملوك جناية قتل كان او مدبر او مكاتب او متولدا
على الاشبه وضامن الجيرة يعقل ولا يعقل عنه المضمون ولا يجتمع
مع عصبة ولا معق لان عقده مشروط بمخاللة النسب عدمه ولو
نعم لا يضمن الامام مع وجوده ويبره على الاشبه واما كيفية التقسيط

٨٥

الدية يجب ابتداء على العاقلة ولا ترجع بها على الجاهل على الاصح وفي
كيفية التقسيط قولان احدهما على الغنى عشرة قراريط وعلى الفقير
خمس اتمصا را على المتفق والاخر يقتطها الامام على ما يراه بحسب
احوال العاقلة وهو اشبه وهل يجمع بين القريب والبعيد قولان
اشبهما الترتيب في التوزيع وهل يؤخذ من الموال مع وجود حصته
الاشبه نعم مع زيادة الدية عن العصبة ولو اشعت اخذت من
عصبة المولى ولو نادت فعلى مولى المولى ولو نادت الدية عن العاقلة
اجمع قال الشيخ يؤخذ الزايد من الامام حتى لو كانت الدية دينارا
ولما اخذ منه عشرة قراريط والبالة من بيت المال والاشبه
الزام الاخ بالجميع ان لم يكن عاقلة سواء لان ضمان الامم مشروط
بعده العاقلة او عجزهم عن الدية ولو نادت العاقلة عن الدية
لم يخفى بها البعض وقال الشيخ يخفى الامم على العقل من شاء لان
التوزيع بالمصن يشق والاقل انبى بالعدل ولو غلب بعض
العاقلة لم يخفى بها الحاضر وابتداه وان التاجيل من حين الموت
وفي الطرفين من حين الجناية لا من وقت الاندخال وفي الترتيب من
وقت الاندخال لان موجبها لا يستقر بدونه ولا يقف ضررها لاجل

قراريطهم

ثم عصبة مولى المولى

٨٩٥

على حكم الحاكم وان حال الحول على موثر توجت مطالبة ولو لم يكن له
يقتطع الزمة ويثبت تركته ولو كانت العاقلة بل اخر كونه حاكم
بصورة الواقعة ليؤثر عليها لو كان القاتل هناك ولو لم يكن عاقلة او
عجزت من الدية اخذت من الجاه ولو لم يكن له مال اخذت من الاموال
وقيل مع فقر العاقلة او عدمها تؤخذ من الامام دون القاتل الاول
مروى ودية الخطاء شبيه العدة في مال الجاه فان مات او هرب
قبل تؤخذ الاقرب اليه من يرث دية فان لم يكن فمن بيت المال و
من الاصحاب من قصرها على الجاه وتوقع مع فقره ليرى والاخرى
اما اللواحق فمسائل **الاولى** لا يعقل الا من عرف كيفية انتسابه الى القاتل
ولا يكفي كونه من القبيلة لان العلم بانتسابه الى الاب لا يستلزم
العلم بكيفية الانتساب والعقل مبني على التعصيب خصوصاً على القول
بتقديم **الاولى الثانية** لو اقر بنسب مجهول الحقناه به فلواذعاه اخر
واقام البيعة قضينا له وابطلنا الاول فلواذعاه ثالث واقام البيعة
انزله على فراشه فخصمه بالنسب اختصاصه بالتبلي **الثالثة** لو
قتل الاب ولده عدا دفعت الدية منه الى الوارث ولا نصيب للاب
وان لم يكن وارث فبي للامام وقتله خطاء فالدية على العاقلة

٨٩٤

ويرثها الوارث وفي توريث الاب هنا قولان ولو لم يكن وارث سوى
العاقلة فان قلنا الاب لا يرث فلا دية وان قلنا يرث ففي اخذها من
العاقلة تردد وكذا البحث لو قتل الولد اياه خطاء **الرابعة** لا يضمن
العاقلة عبدا ولا بهيمة ولا اطفال مال ويختص بضمان الجناية على
الادمى حسب **الحاشية** لو رمى طائرا وهو دمي ثم اسلم قتل المسلم
لم يعقل عنه عصيته من الذمة لما بيناه ولا انه اصاب وهو مسلم ولا
عصيته المسلمون لانه رمى وهو دمي وفيمن الدية في ماله وكذا لو رمى
مسلم طائرا ثم ارتد فاصلا مسلما قال الشيخ يعقل عنه المسلمون بعصيته
ولا الكفار ولو قيل يعقل عنه عصيته المسلمون كان حسنا لان ميراثهم
على الاصح وحيث ايتى بما قصدهناه وفيما بما وعدناه فلنخطئه
الذي جعلنا عند تبذره الاهواء وتعدده الاراء من المتسكين
بمدن عظم العلماء استحقاقا للعلماء واكرم الغيا اغرافا في شرف
الامهات والاباء المتزعين من مسكوة الضياء المتفرعين عن خاتم
الانبياء وسيد الاوصياء **عظماء** الامام فها بياننا واكرم علماء
الاسلام علماء عرفانا بالخصوصين بالنبوة من منصب النبوة **الحاشية**
للإمامة من مروع صاحب الحق الذين امر الله سبحانه بمودة بهم

يحدث رسول الله صلى الله عليه وآله على المتكلمين والعلماء منهم
 حتى قرأهم بالكتاب الجيد الذي لا ياتي به الباطل من بين يديه ولا
 من خلفه تنزل من حكمه حديد وفستل ان يقبضنا بحجتهم مستكين حجتهم
 وان يجعلنا من شيعتهم الذ اخلين في شفاعتهم انه ولي ذلك الحمد
 لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله اجمعين

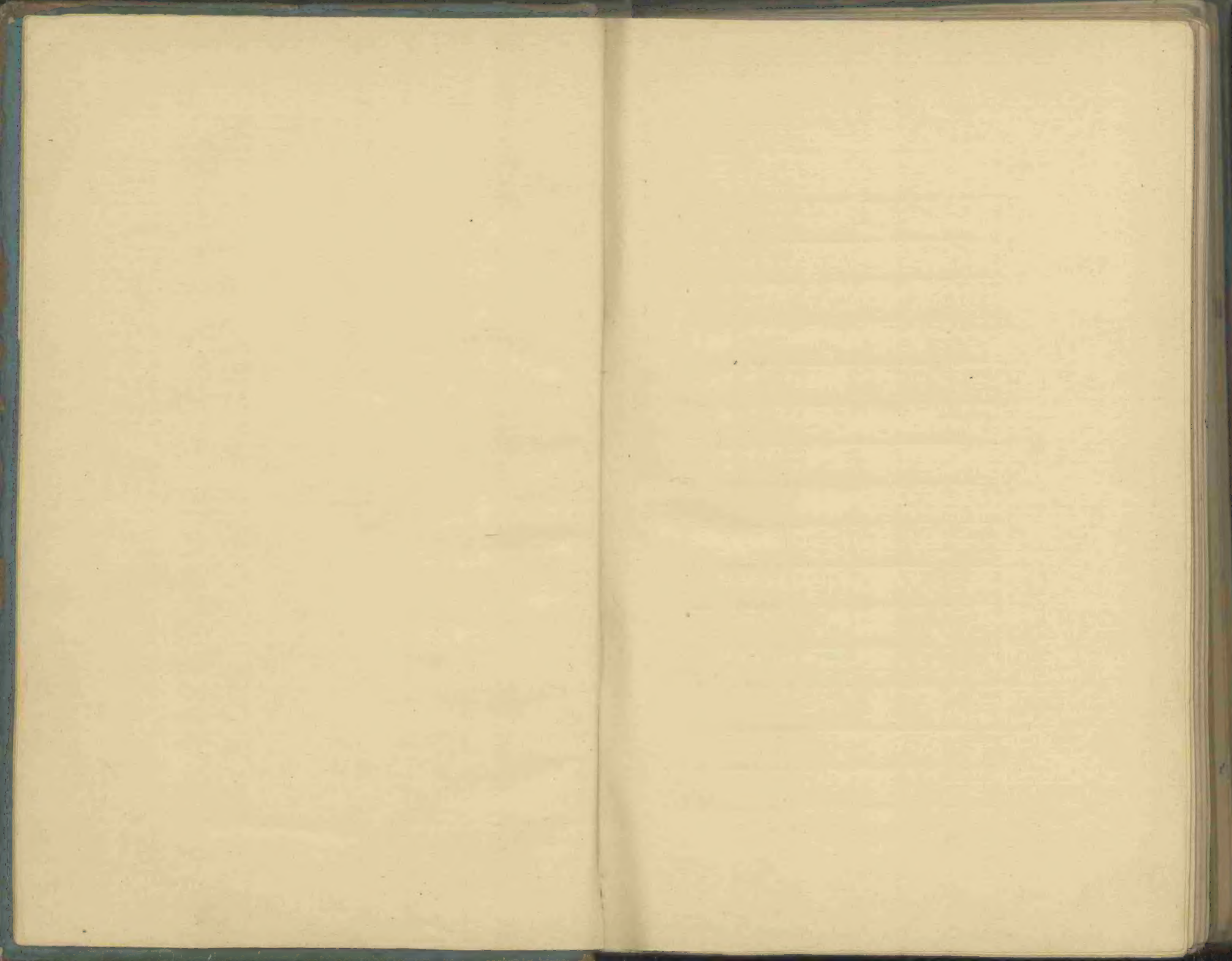
٧ سالكين لمجتهم في

٨ خلاصة
٩ والقاسم عليه

وقد فرغ من كتابة الكتاب احقر السادات والطلاب وافقر العباد
 الى رحمة ربه العزيز الوهاب يحى بن احمد بن معين بن عبد الله
 الحسين الكوفي راهنك الهمداني يوم الجمعة التاسع والعشرين من
 شهر محرم الحرام وصلى تاريخ تمام اعماله **والشكر لله على اتمامها**
 والتمس الدعاء من الناظرين والعفو والاعراض من
 الزلات وتبدل الاغلاط والسيئات الحسنات
 فاني انسان وعجل التهور والسيئات وقد قال الكريم المنان فاعفوا واصفحوا
 الاتحقون ان يغفر الله لكم اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولوالدنا ولوالدينا
 ولبن وجبحة علينا ولبن وصينا بالدعاء واقتضوا حوائجنا وادبرونا
 في الدنيا والاخرة بحق محمد وعترته الطاهرة

٣٠
٢٥
٢٤
٢٣
٢٢
٢١
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١

فحق ما ارجو على محمد وآله طهارته من كل عيب وشره من كل ذنوبه
 وراحم ما اذنه تاريخه من كل عيب وشره من كل ذنوبه وتبينها في



عمر برادر
پدرش و نام
برداشت و زنده و کرام
زنج نینه و کرم
در کمال ابر و در درج و زنده و زنده
افراد و قدر و کرام و در کمال و کرام
سته و زنده و زنده

عمر برادر
سکر برادر
کتاب
زبان
ار جرنیه
کرام و کرام و کرام و کرام

عمر برادر
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام

القدره و قدره و قدره و قدره

عمر برادر
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام

عمر برادر
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام

عمر برادر
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام

عمر برادر
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام

عمر برادر
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام
کرام و کرام و کرام و کرام

دار العلوم دار الفکر

166-1